س

لا اله الا الله محمد رسول الله

ومعنى التاجح هو ان لا يعلم غرض المتكلم من كلامه ويحتاج في فهمه الى لفظ اخر وقيل هو استعمال الالفاظ في غير حقيقته بلا قصد علاقة ولا نصب قرينة دالة عليه عمدا او على وجه الفهم من المقام

حسن [illegible]

تحتع بهم بادرم احمد صفي افندي عبد الغفار [illegible]

استصحبه العبد الفقير إلى الله سبحانه
الف [redacted]
عفي عنه

استصحبه العبد الفقير إلى الله سبحانه
... السعودي
... الشهير
عفي عنه

وكم رزق عني من لحن حاذق
لا تعجبوا من غنى قوم فرزقهم على قدر

من نعم الله سبحانه على عبده الفقير إلى الله سبحانه
محمد بن سليمان المدرس
عفي عنه

T. C.
MİLLİ E...
RAGIP P...
MÜD...
Sayı: 1145

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور براغب
وكفى عبده ١١٧٥

١٤١٤

RAĞIP P.
Ka. N.
1304

١٣٠٧

بسم الله الرحمن الرحيم

يا هادي السالك مسالك محامدك ويا ساطعا لجامع مسامع حامدك
اهدنا الصراط المستقيم بهداية كافية لتسهيل حل مشكلاتنا حتى لا [illegible]
انعمت عليهم لتبدل كمالاتنا بفضلالاتنا وصل على المفضلين صلوات
وافية لشكر ما انعم علينا في اصلاح حالاتنا وعلى آل المفضلين علينا
بكفاية اسباب السعادة وتحصيل كمالاتنا وصحبه الحاملين لنا بفضل
آثار النبوة ليحفظونا عن الخطأ في مقالاتنا اما بعد فيقول العبد
الفقير الى الله الغني عن العالمين ابراهيم بن محمد بن عربشاه الاسفرايني
عصام الدين بيده حواشي كالشمس للنجوم في دراري الغرر وغواشي فيه للفوائد
الغبانية واش لا يوجد من وجه متحاشى ولا يتوهم في [illegible]
او واشي لا يرده ناظر كابر عن كابر لكثرة ما فيه من الابتداع ولا يود
شاعر في خرائد الاطلاع على ما فيه الا محاسن الاختراع من لم يفارق ربقة
التقليد فليتعقوه بما شاء فليس محه النزاع ومن ليس له غاية التحديد [illegible]
السديد فليشتره عنه فلا نزيد منه الا الوداع انتفع بها اهل السعادة
بانتفاع وارتفع سحاب الشقاوة عن وانتفاع انت حسبنا في الشروع
الى بقاع العلا الذي هو في غاية الارتفاع قوله الحمد هو الوصف
بالجميل على الجميل الاختياري من انعام او غيره وما وقع على غير الاختياري
كحمد الله تعالى على صفاته فلتنزيله منزلة الاختياري لما لا استقلال الذات فيه

وأما باعتبار كونه مبادي افعال اختيارية فهو ليس بحمد حقيقة واستعمال الحمد
فيه مجاز اولان المحمود عليه ليس محمودا عليه حقيقة بل جعل محمودا عليه تجوزا
والمحمود عليه حقيقة آثاره قوله لوليه في الصحاح الولي ضد العدو و
كل من ولي امر احد فهو وليه واو كلا المعنيين ههنا محتمل اما على الاول
فالمعنى ان كل حمد لحب كل حمد وهو الله تعالى لانه يحب كل حمد راجع اليه
واما غيره فلا يحب الا حمده او حمد من يحبه واما على الثاني فالمعنى ان
كل حمد لمن ولي امر كل حمد من خلق ما يحمد عليه وبه وخلق استعداد الحمد و
اسبابه في الحامد وجزاء الحمد بما يليق به والحمد يصح ان يكون مبنيا للفاعل
اي كل حامدية متعلق بوليه وان يكون مبنيا للمفعول اي كل محمودية
قائمة به تعالى ومن الافاضل من ترك جانب اللفظ رعاية لما هو الصحيح
نظرا الى المعنى فجعل الحمد مستعملا في كلا معنييه بارتكاب تكلف ارادة كل
ما يطلق عليه لفظ الحمد ليكون اللفظ مفيدا لثبوت كلا معنيي الحمد له تعالى
دون غيره ويترقى الحمد درجة الكمال وكذلك نجعل الحمد المبني للفاعل ثابتا
له تعالى دون غيره بمعنى انه قائم به تعالى دون غيره ونريد بالحمد بقرينة المقام
حمده تعالى فيكون المعنى الحامدية له تعالى مختصة به لا يتأتى من غيره
تعالى فيكون حمد الله تعالى باظهار العجز عن الحمد كانه قال لا احصي ثناء عليك
انت كما اثنيت على نفسك ولا يخفى ان هذا الحمد اعلى واجل افراد الحمد و
لهذا اختاره نبينا صلى الله عليه وسلم ليلة المعراج حين لاقى ربه ولا يخفى
ما في جمع الولي والنبي ثم في تقديم الولي على النبي حيث يشير به اشارة خفية
الى ما هو المشهور من ان الولاية افضل من النبوة قوله والصلوة
على نبيه النبي انسان بعثه الله تعالى الى الخلق لتبليغ الاحكام والرسول اخص
منه وهو انسان كذلك يكون له كتاب وشريعة والاصل في الاضافة
العهد فهذا الاصل ينصرف الى نبينا صلى الله عليه وسلم وقد يكون للجنس والاستغراق

قوله المتأدبين بادابه اي الذين ثبت فيما بينهم التأدب والانصباغ بصبغة الفائضة من ذاته عليه السلام

فيكون المعنى والصلوة على كل نبي ارسلنا فوجه اختياره على الرسول بحسب اللفظ
ظاهر رعاية السجع واما بحسب المعنى فلعل الشان في ظاهره لانه اشتمل على الاول فلعل لانه
على انه صلى الله عليه وسلم يستحق الصلوة بمرتبة النبوة ويعلم منه استحقاقه
بمرتبة الرسالة بالطريق الاولى قوله وعلى آله واصحابه المتأدبين بادابه
التزم اهل السنة ادخال على على الآل ردا على الشيعة فانهم منعوا ذكر على بين النبي
وآله وينقلون في ذلك حديثا في الصحاح ان الرسول الله وعيا له بعض
اتباعه بهذا او لو حمل على ان الشان يكون ذكر الاصحاب تخصيصا بعد التعميم
وتفخيما لشانهم فوائد تعيين ان الرسول والمقام لا يسعه في الصحاح الاداب
ادب النفس وادب الدرس ولا يخفى ان آله واصحابه متأدبون باداب
نفسه واداب درسه وهو تبليغ الكتاب والاحكام وفي ذكر الادب براعة
استهلال لان النحو من قسم الادب قوله فهذه اي هذه الامور الحاضرة
في العقل المعاني التي سنذكرها في كتابه على وجه الاجمال واورد اسم
الاشارة لبيانها واسماء الاشارة ربما تستعمل في الامور المعقولة وان كان
وضعها للامور المحسوسة المبصرة الحاضرة في مراي المخاطب لكن لا بد
من نكتة والنكتة هنا اما الاشارة الى اتقانه بهذه المعاني حتى صارت
لكمال علمه بها كانها مبصرة عنده ويقدر على الاشارة اليها واما الاشارة
الى كمال فطانة الطالب اي ان بلغ مبلغا صارت المعاني معه كالمبصر
عنده واستحق ان يشار له الى المعقول بالاشارة الحسية وفي ذلك مبالغة
في حث الطالب على التحصيل للطالب قوله فوائد جمع فائدة وهي ما
استفدت من علم او مال وجاه فان ذلك المال يفيد اي يثبت لا لما لك
ان نريد بالفوائد الثوابت يعني هذه الامور ثابتة بعيدة عن البطلان
قوله وافية اي كثيرة تامة يقال وفى الشي وفيا على فعول اي كثر وتم قوله
بحل متعلق بوافية على تضمين معنى التعلق وذلك ان تجعل الوافية من قبيل

والاصحاب من رأى النبي عليه السلام مؤمنا وآل النبي
عليه السلام مؤمن يدخل فيه الاعمى ومات على الايمان

وزعموا انه قال رسول الله صلى الله عليه وسلم من فصل بيني
وبين آلي بعلى لم ينل شفاعتي فلذلك يذكرون
يقولون على آله واصحابه

في الآل بحث ذهب احمد وجماعة بعض الاتباع وهو
مذهب جابر بن عبد الله وسفيان الثوري واختاره بعض
الشافعية منهم ... عند النووي والازهري ...
ما ذهب اليه الشافعي ... ان الآل بنو هاشم وبنو المطلب
وهو رواية عن احمد والثالث ما ذهب اليه الامام ابو حنيفة
رحمه الله وهو ان الآل بنو هاشم فقط وهو اختيار ابي القاسم
من المالكية والرابع ان الآل من يجمع بينه وبين النبي
اب الى غالب بن فهر وهو مذهب بعض اصحاب
مالك رحمه الله ... ما ذكره القاضي ابو الطيب البزي في
التنبيه وهو ان الآل ذرية النبي وازواجه ...

متعلق لفظا بمتضمن معنى الافها

قوله ما استفدت منهم منه وهو الطبق ... لكنه ... على ... بالحسب كالعقل والحسن وغيرهما ... منه رحمه الله

اي لم يقصد بقوله بحل متعلق بوافية لكن لا اول يلغو واتم معنى ولفظ لاسم
كتاب في المنطق وافية اسم المتوسط والمشارق اسم كتاب في الحديث
وفي شرح اسماء الكتب بلاغة يتكلف تحسين الكلام البليغ قوله
بحل مشكلات الكافية للعلامة المشهور في المشارق والمغارب ههنا
ابحاث الاول ان قوله العلامة يستدعي بحسب المعنى ان يكون تاء الكافية
الكافية للعلامة صفة للكافية ويستدعي بحسب اللفظ ان يكون تأنيث
كافية للعلامة حالا لا منها وآكثر ما يذهب اليه المحققون في مثله رعاية
جانب المعنى فيه ههنا وان روعيت ههنا جانب اللفظ فنتيجة ان يكون الحال الا به
ان يكون عن الفاعل وعن المفعول والكافية مضاف اليه المشكلات التي
هي مفعول للحل بحسب المعنى وليس بفاعل ولا مفعول والجواب عنه انه يصح
ايراد الحال مما اضيف اليه الفاعل والمفعول اذا صح حذف المضاف
والاكتفاء بالمضاف اليه ومنه قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا بحذف
المضاف وما نحن فيه من هذا القبيل فانه يصح ان يقول بهذه فوائد وافية بحل
الكافية الثاني الظاهر ان يقول العلامة المشهورة فان الاسناد الى
ضمير المؤنث اللفظي يوجب تأنيث المسند الا انه اعتبر جانب المعنى لانه
اريد بالعلامة مذكر وذلك اختيار في رعاية التذكير وان يثبت اذا كان
اللفظ مذكرا والمعنى مؤنثا وبالعكس الثالث ان في وصف ابن الحاجب
بالعلامة نظر الا ان هذا اللفظ انما يناسب فيما بين العلماء لمن جمع جميع اقسام
العلوم كما هو حقه من العقلية والنقلية وليس ابن الحاجب الا من العلماء
في العلوم النقلية ولذا اختص من بين العلماء قطب الملة والدين الشيرازي
بالعلامة حيث سبق العلماء كلهم في جميع اقسام العلوم بما من علم الا وهو فيه
... من مقصد الا وهو فيه المتبع وكانه بني اطلاق العلامة على
عدم الاعتداد بالعلوم الفلسفية الرابع انه اختار من بين اوصافه الا

اتبع ابراهيم حنيفا

فان قيل كيف يكون الظاهر ذلك والتاء فيه
ليس للتأنيث بل للمبالغة فمثل التاء لا يخرج
عن التاء ... جنس معانيه ملا زاده ...

وكان هذا الجواب غاية ما يمكن في التوجيه ولهذا قال
الفاضل الخنزالي ... منه

رف، له عن الوصف لفضائل تفصيلا لاشتهاره واعتذارا عن تعرضه
عن الاطراء في المدحة الخامس في جمع المشرق والمغرب لانه لم يرد بهما حقيقتهما
حتى يخفى تعددهما الذي يستدعيه صيغة الجمع بل اراد البلد المشرقي والمغربي
فيصح جمعهما باعتباره قوله الشيخ ابن الحاجب في القاموس الشيخ والشيخون
من استبانت فيه السن او من خمسين او احدى وخمسين الى آخر عمره او
الى الثمانين وقد يطلق الشيخ على من لم يبلغ هذا السن للتبجيل ومنه يقال تشيخ
الرجل على ما في الصحاح اي وصفته بالشيخ للتبجيل وهو المراد ههنا والمشهور
ان الشيخ ابن الحاجب قبل شاخ قوله تغمده الله بغفرانه في الصحاح
تغمده الله برحمته غمره بها وهذه الكلمة ماخوذة من غمدت السيف جعلته
في غلافه والغمد غلاف السيف ففي الجملة اشعار بتشبيه الشيخ بالسيف
في حدة الطبع وقطع المشكلات قوله واسكنه بحبوحة جنانه اي وسط
جنانه بكسر الجيم جمع جنة وبالفتح القلب والجنة الحديقة ذات الشجر والنخل
قوله تنظمتها يقال نظمت اللؤلؤ اي جمعته في السلك والسلك الخيط
والتقرير جعل الشيء في قراره او الحمل على الاقرار والحمل على ان في ابلغ في
مع الكتاب والسمط السلك ما دام فيه الخرز والا فهو سلك والتحرير التقويم
وفي اضافة السمط الى التحرير اشارة الى ان تحريره لا يفارق الفوائد
التي كاللآلي قوله للولد العزيز العزة عند اهل الذكاء والفضل بالذكاء
والفضل وصفه بالعزة في قوة وصفه بالذكاء والفضل قوله التلهف
هو كالتأسف وهو اظهار الحزن وجمع الالفاظ المترادفة في الخطب مستفيض
لا وصمة له عند البلغاء قوله وسميتها بالفوائد الضيائية فان قلت
قد تقرر في محله ان النسبة الى ابن الزبير زبيري فكيف جعل النسبة الى ضياء
الدين ضيائية قلت مبنى النسبة في التركيب الاضافي الجزء الثاني اذا كان
مقصودا في التركيب الاضافي وان لم يكن مقصودا فيه فالنسبة الى الجزء

ابن الحاجب ابو عمرو عثمان بن عمر بن ابي بكر بن يونس ... من صعيد مصر سنة
سبعين وخمسمائة وكان مالكي المذهب ... في النحو
... وكان والده حاجبا ... عز الدين
... ثم قدم دمشق ... ثم انتقل الى الاسكندرية سنة
ست واربعين وستمائة وعمره ست وسبعون سنة
كذا ذكره الفيروزآبادي صاحب القاموس في كتاب
البلغة في طبقات النحو واللغة ... ابراهيم الحلبي

وكذا في تاريخ ابن خلكان
وكذا في تاريخ ... رحمه الله

غمرة ... [illegible]
تغمده الله برضوانه ... شرح الصحاح

الاول

الاول والمقصود في ضياء الدين الجزء الاول لجعل الشخص ضياء للدين المقصود
في ابن الزبير الزبير لنفع قدر الشخص بالنسبة الى الزبير بخلاف عبد مناف
فان المقصود اظهار كماله في العبودية حتى يخص من بين عباد المضاف اليه
باسم العبد كما في العبد فان قلت لم لم ينسب الى اسمه مع ان النسبة اليه
خالية من تكلف الحذف قلت لان المنسوب اليه اشتهر باللقب وان
في اللقب مدحه ويجعله حقيقا بان يجعل علة غائية للتاليف ولان فيه نسبة
الى الضياء بحسب اصل المعنى فيشعر بانه يضيء القلوب ويزيل عنها ظلمة
الريوب قوله لانه لهذا الجمع والتاليف الاولى ترك الجمع لانه لا فائدة فيه
الا اخراج الفقرتين عن المساواة قوله كالعلة الغائية العلة الغائية
ما تقدم في التصور وتأخر في الوجود وضياء الدين يوسف متقدم في التصور
لكن لم يتأخر في الوجود والعلة الغائية تعقيبه الشيخ ولو قال لان تعلمه
العلة الغائية للجمع والتاليف وكفى في النسبة قوله وسائر مشتق من السؤر بمعنى
بقية ما ياكل ومعناه الباقي في الكشاف ابن العربي هو السائر بمعنى
الباقي واستعماله في كلام المصنفين بمعنى الجميع غير ثبت وقد استعمله الكشاف بهذا
المقام بمعنى الجميع فحق القول بانه من عاب عيب فالسائر هنا بمعنى الجميع
انتفع بعده كلامه بكرمه الله في حقه قوله من اصحاب التحصيل تقييد لجمته
ولعله ما يكون من اصحاب التضييع قوله وما توفيقي الا بالله التوفيق
جعل الاسباب موافقة للمسببات وقيل انه من تقييد التعريف بالخير التوفيق يحمل
ان لا يستعمل التوفيق في جميع اسباب الشر ولا يخفى ان الفاعل للتوفيق هو الله فيه
يستقيم اهل اللسان نسبة الفعل الى الفاعل بالباء الا انه يدخل الآلة فلا يقال
ضربني بزيد والضارب زيد وانما يقال ضربني من زيد في العربي وما توفيقي
الا من الله وتوجيهه على ما يستفاد من الكشاف في تفسير سورة هود انه
بتقدير مضاف حيث قال اي وما كوني موفقا الا بمعونته وتوفيقه قوله

العلة الغائية هي ما لاجله الايجاد وهي علة بماهيتها اذ تقدمها انما يكون في العقل ومعلولة بوجودها اذ وجودها يتوقف على تحقق المعلول ... [illegible]

جعل ... لانه لا يعتد بوجوده بدون كماله وهذا الشيخ الكامل لم يعدم اتصافه بالكمال ... ان وجوده الكمالي متوقف على ... الغائية فتدبر والله المستعان ... [illegible]

ما اسند هذا النظم اللطيف والتاليف الشريف الى نفسه ... وما توفيقي الا بالله دفعا لتوهم ... الاستقلال ... [illegible]

وهو حسبي ونعم الوكيل فيه بحث يجده في حواشي المطول قوله تخييل ترك كتابته يعني
تخييل نفسه نقصان كتابته بهذا الترك والتخييل يبسط في النفس قبضا او بسطا ويصير
الشعر عليه ولهذا يسمى الاقيسة المركبة من القضايا المخيلة شعرية والتخييل
كما يكون قوليا وهو المشهور فيما بين ارباب الصناعة يكون فعليا بان
يتعقل فعل تؤثر مشاهدته تأثير القول كما نحن فيه وتهضم النفس ممن اتى بما
يكاد ان يوقعه في الاعجاب كتصنيف مثل ذلك الكتاب من اهم المهمات
ويعلم منه ترك كتابة الصلوة ايضا قوله ولا يلزم من ذلك عدم
الابتداء به مطلقا الخ اعلم ان اصل هذا الوجه لترك الحمد للمحشي المدقق
الفاضل الهندي لكنه اورده على وجه يتوجه عليه اعتراض قوي فالشارح
حفظ من كلامه ما يمكن اصلاحه وحذف منه ما قطع به انه لا يمكن اصلاحه
قال الفاضل الهندي لم يبدأ بالحمد معنا للنفس تخييل ان كتابته بهذا من حيث
انه كتابه ليس ككتب السلف حتى يكون على سنتهم ولا ذا بال حتى يكون
بترك الحمد اقطع ولا يخفى انه يرد عليه انه لا يصح ترك الاقتداء بالسلف
وترك ورد به السنة لامثال هذه النكتة وهل هذا الا مثل ان يترك
الصلوة والصوم معنا للنفس تخييل انه ليس في عداد العقلاء المكلفين
فاصلح الشارح ترك الاقتداء بالسلف بحمله على ترك كتابة الحمد وجعله جزءا من
الكتاب ولما لم يكن لترك الحمد لسانه وجه لم يقل به واعرض عنه ويمكن
ان يقال ترك الحمد اقتصارا على ما تضمنته التسمية من اظهار صفات الكمال
الذي هو الحمد حقيقة لزوم الاختصار الذي هو المطلوب في هذا التأليف
قوله وبدأ بتعريف الكلمة والكلام لانه كان من دأب المصنفين ان يذكروا
قبل الشروع في المقصود من النحو الكلمة والكلام لكونهما موضوعي العلم وتعريف
النحو ليكون الطالب على بصيرة في طلبه ويكون بحيث يتميز بهذا التعريف
عنده ما يرد عليه من مسائل الفن فيطلبه وما يرد عليه ما ليس من مسائله فيعرض

عنه ولا يبعد عن مطلوبه بالاشتغال به وان يذكروا الغرض من تحصيل النحو
ليزداد رغبة الطالب في تحصيله ولا يتنفر عنه بما يعرض له من مشقة التحصيل
والمصنف ذكر الكلمة والكلام لانه لا بد منهما ليمكن الشروع في الفن واعرض
عن الاخيرين لان كتابه مختصر الذي لا يكون تحصيله الا قريبا فلا ينفعه
في التحصيل البصيرة ولا ما يوجب الرغبة بل غاية امره ان يقتصر في التعليم
على حفظ ما في الكتاب وهو لا يستدعي معرفة مفهوم العلم ولا الغرض منه
قوله فتكلم بمعرفة ما هو من التعريف والمعرفة وعلى التقديرين تبتني البيان
على دعوى ان معرفتهما على وجه يستدعيها معرفة الاحوال تتوقف على
تعريفهما فان ثبت تم والا فلا قوله وقدم الكلمة لكون افرادها جزءا من
اربعة فتقدم لتوقف تحقق المفهوم على تحقق المفهوم وتوقف تحقق معرفة
المفهوم على معرفة المفهوم وتوقف تحقق الفرد على تحقق الفرد وتوقف
تحقق معرفة الفرد على معرفة الفرد فتدبر قوله قيل هي والكلام مشتقان
من الكلم الاشتقاق رد الكلمة الى الاخرى لتناسبهما في اللفظ والمعنى
والمشهور في المناسبة المعنوية ان يدخل معنى المشتق منه في المشتق و
يعلم من هذا الكلام انه يكفي في الاشتقاق ان يكون معنى المشتق منه لازما
لمعنى المشتق وقد استقصينا في تحقيقه في شرح الرسالة العضدية قوله
وهو الجرح بفتح الجيم مصدر جرحه واما الجرح بالضم فهو اسم للجراحة قوله
لتأثير معانيهما في النفوس كالجرح ان الكلم يطلق على ان تأثيره التشبيه بالجرح
يكون جاريا في الالفاظ باعتبار تأثيراتها الحسنة والسيئة لكن قوله
وقد عبر بما يدل على انه اراد ان تأثيره حدوث الالم وفي تفسير البيضاوي
في قوله تعالى فتلقى آدم من ربه كلمات اصل الكلمة الكلم وهو التأثير المدرك
باحدى الحاستين السمع والبصر كالكلام والجراحة قوله بتفضيل
قال الشارح الكازروني في قائله امير المؤمنين علي بن ابي طالب رضي الله عنه

الى يصعد الكلم الطيب قال السمرقندي واختلف في الكلم فقيل جمع كلمة وبه قال المطرزي وكثير من النحاة وهو غلط لانه فيه
لانه فعل ليس من ابنية الجمع باجماع المحققين وقيل الجمع جنسي كنمل ونخل ونحوها من الجنسي
الذي يفرق بينه وبين واحده بالتاء واللفظ مفرد وتسميته جمعا ليس الا باعتبار المعنى
وكذا تجويز وصفه بالتذكير والتانيث اعتبار الجانبي
اللفظ والمعنى نحو نخل خاوية ونخل منقعر وتغليبه الكلم على الكلمات
لا استعمل في الواحد البتة ووصفه بالطيب مذكرا
يدل على انه ليس بجمع من حيث اللفظ مم الكلم

ولم يبلغ ذلك الشارح ولو بلغه لم يرض بان يعبر عنه ببعض الشراح قوله
بما جرح الشان لان الشان ان يكون بمعنى اللغة او الجارحة وبذه العبارة تحتملهما
قوله والكلم بكسر اللام بدء التحقيق للفظ الكلمة لا للفظ الكلم بادنى مناسبة
لهذا المقام لان معرفة معنى التاء في الكلمة انما هو تحقيق الكلم اذ به
يعرف ان التاء للفرق بين الجمع والواحد او للفرق بين الجنس والواحد قوله
جنس لا جمع كتمر وتمرة والفرق بينه وبين التمر بانه لم يطلق الا على الكثير
بخلاف التمر من الاستعمال حيث عرض للكلم هذا التخصيص والتمر
باق على وضعه قوله والكلم الطيب تاول بعض الكلم الطيب هذا
التاويل بعيد عن مظان الاستعمال جدا اذ ليس من ذاب اللغة ان
يقال في مقام ارادة الحكم على الكلم الطيب بعض فيقيد البعض بالطيب ويكون
ادخال البعض لغوا لان الطيب من الكلم بعض الكلم فكانه لهذا رجح
القول الاول ويمكن رد ذلك بالجنس من غير حاجة الى التاويل
مثل هذا التاويل بان يقال قد صرح علماء التفسير والاصول والنحو بان
لام التعريف يبطل معنى الجمع فكما يبطل هنا معنى الجمعية لم يوصف بغيره
وكيف لا يكون معنى الجمعية هنا متروكة ولو كانت باقية لزم ان لا
الكلمة الطيبة الواحدة مما لم يصعد منه من الكلم قوله واللام فيها
للجنس لام التعريف معناه الاشارة الى ما يعرفه المخاطب فاما ان
يشار بها الى مفهوم اللفظ الذي دخلت عليه فهي لام الجنس فاما
ان يقصد الى الجنس نفسه كما في الانسان حيوان ناطق فهي لام
الحقيقة من حيث هي هي واما ان يقصد اليه باعتبار فرد ما فهي لام العهد
الذهني كما في ادخل السوق واما ان يقصد اليه باعتبار كل فرد فهي
لام الاستغراق كما في قوله تعالى ان الانسان لفي خسر الا الذين امنوا
وعملوا الصالحات الآية واما ان يشار بها الى قسم من مفهوم اللفظ

معهود بينك وبين مخاطبك يسبق اليه فهمه عند سماع اللفظ فهي لام العهد الخارجي
نحو انا ارسلنا الى فرعون رسولا فعصى فرعون الرسول ثم الجنس لا ينافي الجنسية
كثرة وبهذا الاعتبار يتوهم التنافي في لفظ الكلمة بين اللام والتاء الذي هو للوحدة
فاشار الى دفعه بقوله ولا منافاة بينهما اي بين اللام والتاء او بين الجنس
والوحدة ولا يخفى ان توهم المنافاة بعد دخول اللام لا قبله من ضعيف
الفطن وان وقع ذلك الى الآن لم يخطر من ذوي الفطن لان المنافاة
بين صيغة الكلم والتاء لازمة ودفعه بان الجنس يوصف بالوحدة ولا يخفى
منع المنافاة بين الجنس والوحدة جواب جدلي الزامي لا تحقيقي والتحقيق
ان التاء ليس للوحدة جنس يشار اليه باللام بل لجعل افراد هذا الجنس مشروطة
بالوحدة فكونها افرادا حتى لا يصح جعل الكلمتين معا فرد هذا المفهوم وهذا يناسب
الكثرة التي يستدعيها الجنس قوله ويمكن حملها على العهد الخارجي بارادة الكلمة
المذكورة على السنة النحاة اشار بايراد الامكان الى ضعفه اما اولا فلان
كون اللام الداخلة في المعرفات لغير الجنس خروج عن جادة التعريف
واما ثانيا فلان لام العهد يكون اشارة الى قسم من مفهوم مدخولها و
الكلمة الجارية على السنة النحاة ليس قسما من مفهوم الكلمة بل عين مفهومها وجعل
الكلمة تاويل بطلق عليه الكلمة حتى تصير الكلمة النحوية بعضا منه تكلف لا
يرتكب لا بعد تكلف ذلك قوله اللفظ في اللغة الرمي يقال اكلت
التمرة ولفظت النواة اي رميتها انما صرح بقوله اي رميتها دفعا لان يتوهم
ان المقصود رميتها من الفم فلا يصير شاهدا على انه بمعنى الرمي مطلقا فان قلت
من اين علم انه لم يقصد الرمي من الفم قلت لانه يقال ذلك بما اذا رمي النواة
لا من الفم بل خرجت من التمر قبل ان تدخل الفم فان قلت قد جاء في اللغة اللفظ
بمعنى النطق ولا يخفى ان مناسبته بالمتلفظ به اشد فلم لم يعتبره اصلا للمعنى
الاصطلاحي قلت لانه لا بد وان يتعدى بالباء كما قال في القاموس لفظ به

اي نطق فه لمناسب للمعنى الاصطلاحي هو اللفظ بالشيء لا اللفظ لان اللفظ
دون النقلة حينئذ صفة المتكلم دون الكلمة بخلاف اللفظ بمعنى الرمي بذا وفيه
فيه نظر لانه يكفي اصل التعلق فيصح نقل اسم صفة المتكلم الى اللفظ والاولى
وان كان اقرب لانه صفة اللفظ لكن الثاني اقرب لانه يخص اللفظ
ولان اللفظ في عرف اللغة كالكلام ما يتلفظ به قليلا كان او كثيرا فالاولى
ان يجعل الحرف اصلا لهذا الاصطلاح ويمكن ان يقال المعنى النحوي اعم
من المعنى العرفي في اللغة لشموله ما يتلفظ به حكما ولم يعهد فيما بين ارباب
الاصطلاح النقل من المعنى الاخص الى ما هو اعم وانما العادة هو العكس
فلذا جعل اصل الاصطلاح ما هو بمعنى الرمي قوله ثم نقل في عرف النحاة ابتداء
او بعد جعله بمعنى الملفوظ انما اعتبر جعله بمعنى الملفوظ ليكون من قبيل
نقل العام الى الخاص لان مناسبة العام الى الخاص اشد من المناسبة
المعتبرة حين النقل ابتداء فان قلت في جعل اللفظ بمعنى الملفوظ تجوز
ارتكب في نقل اللفظ ابتداء الى ما يتلفظ به الانسان قلت فرق
بين جعل اللفظ بمعنى الملفوظ وبين جعله بمعنى ما يتلفظ به فان الاول
نقل المصدر المطلق الى مفعوله مطلقا والثاني نقل المصدر المطلق الى
قسم من اقسام مفعوله ومناسبة الاول تم كما لا يخفى ويتفرع هناك
وجه آخر وهو ان يجعل اللفظ بمعنى رمي اللفظ من الفم ابتداء فيكون من
قبيل نقل العام الى الخاص ثم يجعل لما يتلفظ به فيكون نقل اسم المتعلق
الخاص الى المتعلق الخاص قوله مهملا كان او موضوعا المشهور في كلام
النحاة مهملا كان او مستعملا وانما عدل لان المهمل لم يوضع وهو يقابل
الموضوع لا المستعمل كانهم قصدوا بالمستعمل ما يمكن استعماله وبالمهمل ما
لم يمكن استعماله وبعد ما ذكره اولى لان المتبادر من المستعمل المستعمل بالفعل
قوله واللفظ الحقيقي لا يخفى انه اذا وضع اللفظ لما يتلفظ به الانسان

وعلى التقديرين يكون من قبيل تسمية الخاص باسم العام
وهذا اقرب التقديرين

يعني نقل العام الى الخاص من قبيل اطلاق المقيد والاول هو
المستعمل ... والمجاز ... بالشهود
جاز ان يستعمل ... اليه

وقيل ان الظاهر ان يكون الملفوظ بمعنى الرمي
حقيقة والمعنى المنقول اليه هو ما يتلفظ به حقيقة
او حكما فيكون النسبة بين المعنى المنقول عنه
والمنقول اليه هي العموم من وجه فلم يكن من
قبيل تسمية الخاص باسم العام

قال الشارح فلم يذكره اذ هي مما يتلفظ به الانسان ...
اللفظ ...

حقيقة او حكما فاستسكن في الضرب يعني اللفظ حقيقي فالصواب فالملفوظ
بالحقيقي قوله ولم يوضع له لفظ فليس في الضرب الا الفاعل المعقول من غير
ان يكون فاعلا ملفوظا واكتفي بفهمه من غير لفظ عن اعتبار لفظ قائم مقام
اللفظ في اعتباره جزء الكلام الملفوظ ايضا لجعله جزء الكلام المعقول
فهو ليس من مقولة معينة بل تارة يكون واجبا وتارة يكون ممكنا
جسما او عرضا وتارة يكون من مقولة الصوت اذا رجع الضمير الى الصوت
فقوله ليس من مقولة الحرف والصوت اصلا ليس على ما ينبغي فاحفظه
فانه مما حقيق بالتحرير حتى قال بعض الفضلاء لا ادري من اي مقولة هو ثبت
قولي بلغة قوله والدوال الاربع وكذا امثاله مثل ضرب النقارة فالاولى
على ركوب السلطان والنصب جمع نصبة وهي ما وضع لمعرفة الطريق قوله
لانه لم يقصد الوحدة فلا لان قصد الوحدة غير صحيح والا لم يصح قصد ما في
الكلمة بل لانه لا يحتاج الى قصد ما فيها لقصد فيها بدون الثاني على الكلمة الواحدة
بخلاف الكلام لكن الكلمة الواحدة واللفظة الواحدة عند المصنف ما وضع
لمعنى مفرد فمناط الوحدة عنده الافراد بخلاف صاحب المفصل فانه
جعل مناط الوحدة ان لا يصح التلفظ بها مرتين حينا من الاحيان
فعبد الله عنده ليس كلمة لامكان التلفظ به مرتين باعتبار المعنى الاضافي
قوله والمطابقة غير لازمة بل غير جائزة لان المصدر لا يحتمل التثنية
والتثنية والجمع وان اريد به معنى الصيغة فهو صريح هذا الكتاب ففي قوله
حتى يكون حرضا او يكون من الهالكين وانما قال غير لازمة اكتفاء بما
يكفي قوله مع كون اللفظ اخصر وما يستتبعه ايضا اخصر مما يستتبعه
اللفظة نزيد ويكون المفرد محتملا لاحتمالين فذهب بعض الشارح
كل مذهب فمكن قوله الوضع تخصيص شيء بشيء الاولى تعيين شيء
لشيء ليظهر تعلق المعنى بقوله وضع وكذا توجيه انه ان اريد بتخصيص شيء
والجواب

والصوت عنده هل الهوية ... يستمع ويستند الى المخرج والحرف
... يستمع ويستند اليه وعند الفلاسفة جهة اجتماع الصوت
زيد وعمرو وغيرهما مثلا والحرف عنده افتراق صوتهما
لكون صوت زيد رقيقا وصوت عمرو بارزا ... يجب
...

بناء على راي المحققين القائلين بان التشخص العقلي هو ...
او شيئا المعراة عن اللوازم الخارجية ...
وصورها مغايرة لها على زعم الآخرين منهم مثلا الفاعل
المعقول في قولنا اعتزل واجب وفي قولنا الضرب
بالزيد ممكن من مقولة الجوهر وفي قولنا الصوت
... الخارج قبل وصوله الى ... عرض من
مقولة الكيف وقوله وتارة من مقولة الصوت ليس كما
ينبغي لان الصوت ليس براسها مقولة من المقولات
التي هي اجناس العالية . لمولانا ...

بشئ جعل المعنى مخصوصا بالموضوع بخرج وضع اللفظ المرادف وان اريد
جعل اللفظ مخصوصا بالمعنى يخرج وضع المشترك قوله يحسّ منه الحق
كما في الالفاظ او حس كما في الدوال الاربع والمراد بالحس البصر بحسب
مقابلته مع الحلق لا علم يقال احسّ الشئ اذا ابصره او علمه كما في
القاموس والاولى ان يسمع ليزداد حسن مقابلته مع احسّ اذ السامع
كالاحساس من فعل المستفيد بخلاف الاطلاق فانه فعل المفيد الا ان يراد
ان يتعرف الاطلاق الى معناه الحرفي وليس في السماع عرف فاعرف
قوله الذي اطلق مع ضم ضميمة الاولى بل متى اطلق مع ضميمة قوله
واجيب بان المراد متى اطلق اطلاقا صحيحا ولذا لم يكتف باحسّ وكذا
الحال في الوجه الثاني قوله ولا يبعد ان يقال الخ ويمكن ان يقال
لم يعتبر المجيب الاول ايضا قيدا اذ انه اكتفى بالتبادر من الاطلاق
كما اكتفيت به ويرد على الوجهين تعيين المجاز لمعنى المجازي لانه متى
اطلق اطلاقا صحيحا واطلقه ارباب اللسان اي اللغة مجازا فانهم
يفهم منه المعنى المجازي لان شيئا من هذين الاطلاقين لا يكون بدون
القرينة مع ان تعيين المجاز ليس من افراد الوضع بهذا المعنى الذي
هو المعنى الاخص للوضع وان كان من افراد الوضع بالمعنى الاعم
وهو تعيين اللفظ لمعنى مطلقا سواء كان بنفسه ومعتبرا مع قرينة
والصواب ان يقال المراد يفهم المعنى عند اطلاق الموضوع او احساسه
اعم من الفهم اجمالا او تفصيلا وعند سماع الحرف يفهم معناه اجمالا و
الدلالة على معنى في نفسه عبارة عن الدلالة على المعنى الذي يفهم من
سماع اللفظ تفصيلا من غير ضميمة فلا اشكال اصلا ولكن نزّل اخرجه
ان اوتيت الى شرح الرسالة الوضعية وكنت من رجال الحوض عنه
في هذا المقام لانه على وفق ذائقة الاطفال ومن الله المنح وعليه

الكلان

قوله فلا بد من تجريد الوضع عنه اقول حاصل ما قيل في هذا المقام ان اعتبار التجريد في المعنى الوضعي غير ممكن لان الوضع من الامور الاضافية
القائمة بين الشيئين التي حصلت من اضافة احدهما الى الاخر والاشارة بتثنية النسبة الى احدهما... لكون نسبة بينهما فيكون الوضع ايضا من
من قبيل الالفاظ المهملة فكيف يجترئ في المهملة انتهى تم اقول فيه بحث لان الوضع لو كان نسبة
قائمة بمجموع الشيئين معا من اللفظ والمعنى فالاعتراض مسلم لكن لم لا يجوز ان يكون نسبة قائمة باللفظ
متعلقة بالمعنى كالابوة القائمة بالاب المتعلقة بالابن كما يدل عليه اسناد الوضع الى اللفظ فلا يلزم
من اعتبار التجريد في المعنى المتعلق انتفاء وصف اللفظ المتعلق كما لا يخفى ويدل على ما قلنا
ما حققه الغزالي في مقصد الاسنى في شرح اسماء الحسنى من ان الاضافات من قبيل الاوصاف
للمضافات الا ان مضمونها لا يعقل الا بالقياس بين شيئين وذلك لا يخرجها عن كونها اوصافا
اذ لا يمكن ان يقال الابوة معدومة مثلا اذ لو كانت معدومة لم يكن في العالم اب انتهى
فلا يحسن الكلام في هذا المقام

الكلان وعنه ... معرفة حقيقة اي ل وصدق المقال قوله المعنى
ما يقصد بشئ اي اصطلاحا وقد يكتفى فيه بمجرد القصد قوله فهو اما مفعل اسم
مكان بمعنى المقصد اي لغة ويرد عليه ان مكان الحدث يباين مفعوله
فليس ما يقصد باللفظ بحث المقصد حتى يصح اطلاقه عليه والجواب عنه ان
بين المفعول والظرف مناسبة يصح ان ينقل اسم احدهما الى الاخر فظهر بهذا
انه لا وجه للاقتصار على اسم المكان بل يصح ان يكون اسم زمان فاحفظ
قوله او مصدر ميمي بمعنى المفعول اي لغة واما اصطلاحا فهو اخص منه
المصدر الميمي بمعنى المفعول لان المصدر المذكور بمعنى المقصود سواء
قصد بشئ اولا والمصطلح هو المقصود بالشئ فنقل المعنى اليه نقل اسم العام
الى الخاص ولك ان تجعله منقولا الى المعنى الاصطلاحي ابتداء من غير
جعله بمعنى المفعول كما سمعت في اللفظ فالفرق بين اللفظ والمعنى حينئذ
لا يعود اليه معنى قوله او مخفف معني اسم مفعول خفف بحذف احدى
اليائين وتبديل الكسرة بالفتحة التي هي اخف وقلب الياء الاخرى
الفا وهذا اقرب الوجوه معنى وابعدها لفظا مع انه لا يوجد نظيره في
كلام العرب قوله ولما كان المعنى ماخوذا الخ فان قلت كما ان
المعنى ماخوذ في الوضع كذلك الدال ماخوذ فيه وهو الشئ الاول فلا بد
من تجريد الوضع عنه ايضا ليصح اسناد الوضع الى ضمير اللفظ فلا وجه
لاقتصاره على بيان التجريد عن المعنى قلت لم يقصد الى بيان التجريد لانه
لانه مما يعرفه كل ناظر فاضل وقاصر بل قصد اليه ليتوصل به الى ما هو صحيح
تفرده بعد اجماع الناظرين على خلافه وهو جعل المعنى قيدا خارجا لا بيانا للموضع
والتجريد عن الشئ الاول لا مدخل له فيه فان قلت اي فائدة في تجريد
الوضع عن المعنى واستعماله في جزء معناه مجازا وذكر المعنى مع انه لا بيان
مقام التعريف ومنصب الاقتصار قلت دعا اليه الاحتياج الى تعيين المعنى
ويمكن ان يقال ...

بالافراد وانه بهذا يتعين كون المفرد قيدا للمعنى قوله فيخرج به المهملات
والالفاظ الدالة بالطبع اذ الدال ان دل لعلاقة لازمة لنفس الدال فالدلالة
عقلية كدلالة اللفظ ويز على وجود اللافظ فان العقل يحكم بكونه دالا بملاحظة
حال اللفظ في نفسه والا فان كان العلاقة كون الطبيعة مقتضية
لاحداث الدال عند وجود المعنى فطبيعية كدلالة اح اح على وجع الصدر
فان نفس اللفظ وتحقيق حاله لا يقتضي ذلك بل ملاحظة حال الطبيعة و
انها مقتضية لاحداث اللفظ حال حدوث المعنى والا فان كان الدلالة
بجعل جاعل فانه جعل كون الدال علامة للمعنى فالدلالة وضعية فان
لم يذكر الالفاظ الدالة بالعقل بعد ما قلت لان الالفاظ الدالة
بالعقل ليست الا المهملات دالة والدوال بالطبع والدوال بالوضع ولما
لا يخرج بقيد الوضع بقي انه لا حاجة الى ذكر الالفاظ الدالة بالطبع لانها
داخلة في المهملات الا ان يقال تخرج بها لمزيد الاهتمام ببيان خروجها
لان فيها مزيد التباس بالكلمة لدلالتها والمراد بقوله خرجت المهملات
المهملة لا الكلمة بقرينة قوله بقيت حروف الهجاء الا ان حروف الهجاء
مهملات والهجاء تقطيع اللفظ بحروفها فحروف الهجاء حروف يقطع اللفظ
بها اي حروف ركب منها اللفظ بقي انه اذا جرد الوضع عن المعنى يخرج
به مثل جسق ودبز لانه عين المتلفظ به قوله وخرجت بقوله لمعنى الاوضعها
لغرض التركيب وبازاء المعنى فيه نظر لان كثيرا من حروف الهجاء وضع
لمعنى كهمزة الاستفهام ولام الجر وجواب القسم والعاطفة من حروف
الهجاء الى غير ذلك ولا يخرج بقوله لمعنى فلا يصح الحكم بخروج جميع حروف الهجاء
بهذا السند الا ان يقال قوله الموضوعة لغرض التركيب لا بازاء المعنى
لتقييد حروف الهجاء وليست صفة مساوية لحروف الهجاء فالحكم الا باخراج
قوله لمعنى بعض حروف الهجاء لا نقول حروف الهجاء من حيث انها حروف

البجا

قوله ولا يخفى ان هذه القضية طبيعية القضية الطبيعية ما كان الحكم فيه على نفس طبيعة الشيء دون الافراد الخارجية كقولك الانسان نوع والحيوان جنس والناطق فصل والضاحك خاصة والماشي عرض عام فان الحكم في هذه القضايا على نفس طبيعة الموضوع دون افراده المندرجة تحته وهي غير مستعملة في العلوم وذلك لان الموجود المتأصل هو الافراد والطبيعة انما توجد في ضمنها والمقصود من العلوم معرفة احوال الموجودات المتأصلة دون الطبائع ولانها لا تنتج كبرى الشكل الاول كقولك زيد انسان والانسان نوع فلا يصدق ان زيد نوع وقد تنتج كما في قولنا الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي ينتج الانسان كلي ومن هذا القبيل ما نحن فيه فانك تقول المعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره لانه ما يتعلق به القصد وما يتعلق به القصد اعم من ان يكون لفظا او غيره فالمعنى اعم من ان يكون لفظا او غيره فتدبر

الهجاء لم توضع لمعنى فينبغي ان يخرج من التعريف كلها لا بعضها قلنا نقول نعم
لكنه لا يخرج الموضوع لمعنى كما لا يخرج الدال بالعقل من الالفاظ الموضوعة
لمعنى من حيث انها دال بالعقل بقيد وضع بل خروج جميع تلك الامور باعتبار
قيد الحيثية في التعريف قوله فان قلت قد وضع بعض الالفاظ بازاء بعض اخر
الاولى قد وضع بعض الكلمات بازاء بعض اخر فيشتمل فساد التعريف لعدم
صدقه عليه قوله فكيف يصدق عليه الخ اعلم انه لو قال المصنف وضع لمفرد
لكان التعريف اخصر واسلم الا انه ادرج المعنى لفائدة تستعرفها فاقلب
بعد تعريف المعنى بما يقصد بشيء ليصح به السؤال الذي لا تقرر عنده الا
مقدمة وجيزة هي ان المعنى لا يكون لفظا لكثرة استعمال اللفظ في مقابلة
المعنى فخص كلمة ما في تعريف المعنى بما سوى اللفظ وتخصيص كلمة ما في الموقع
سنة مؤكدة قوله فان المعنى ما يتعلق به القصد فيه انه ان اراد ان
مفهوم المعنى مفهوم ما يتعلق به القصد بعينه فظاهر البطلان لان المعنى
ما يقصد بشيء وهو اخص مما يتعلق به القصد وان اراد صدق ما يتعلق
به القصد على المعنى صدق الاعم على الاخص لا يلزم من كونه اعم من اللفظ
كون المعنى اعم الا ترى ان الحيوان صادق على الانسان ولا يلزم
من كونه اعم من الفرس كون الانسان اعم منه ويمكن ان يقال المراد
واللام في القصد للعهد الخارجي فيؤل الى القصد بشيء نعم لو قال
ما يقصد بشيء لكان اوضح واخصر قوله وهو اعم من ان يكون لفظا او غيره
لا يخفى ان هذه القضية طبيعية والطبيعية لا تنتج في كبرى الشكل الاول الا
ان يقال نفي انتاج الطبيعية في كبرى الشكل الاول نفي كلية لا انتاج اذ
المعتبر عند الميزانيين الامور الكلية والا تنتج في هذا المقام يتبين كما في قولنا
الانسان حيوان ناطق والحيوان الناطق كلي قوله بعض الكلمات المفرد
لا فائدة في الوصف قوله فكيف يكون موضوعا للمفرد ثم نقل المعنى مفرد

قوله فمقابلته بالنقض الخ اذا شرع المعلل في تقرير الدليل فالسائل ان منع مقدمة من مقدماته بعينها يسمى منعا ومناقضة ونقضا تفصيليا وان لم يمنع مقدمة بعينها بل قال دليلك بجميع مقدماته ليس بصحيح لتخلف المدعى عنه او للزومه محالا يسمى نقضا اجماليا وان لم يتعرض لمقدماته اصلا بل اقام الدليل على نقيض مدعاه يسمى معارضة ولا يتجه المنع بل نفت المقدمة المنوعة ولا سنده اذ السند من المانع تبرع فوظيفة المعلل بعد المنع ليس الا اثبات المقدمة الممنوعة ولما كان ناقض التعريف مدعيا معللا اجيب هنا بالمنع فوظيفته ان رجح ليس الا اثبات المقدمة الممنوعة فقوله ولا يخفى الخ ليس على ما ينبغي الا ان يقال ابطال السند اذا كان مساويا للمنع مفيد فيحمل كلام الشارح على هذا فافهم

بلا يتوهم ان الاشتباه باعتبار قيد المعنى ويتضح انه باعتبار قيد المفردة ولا يخفى ان هذا السؤال انما يتجه على تقدير كون المفرد صفة للمعنى ولو كان صفة للفظ لم يتجه فقد بهذه الالفاظ وان كانت بالقياس الى معانيها مركبة لكن لها معان مفردة والفاظ مركبة فنقول ادراج المعنى في تعريف الكلمة للتنبيه على انه ينبغي ان يكون معنى الكلمة من حيث انه معنى مفردا وان كان لا من حيث انه معنى مركبا فاحفظ الفائدة الموعودة قوله وقد اجيب عن الاشكالين بانه ليس ههنا اي فيما بين الالفاظ المستعملة في مقام التكلم لفظ وضع لمفهوم كلي ليستعمل في جزئياته قوله ولا يخفى ان هذا الحكم لا يذهب على احد ان الجواب عن الاشكالين بالمنع اي لا نم وجود مادة نقض التعريف في لغة العرب في شيء من الاشكالين الا انه ذكر المنع في صورة الدعوى مبالغة في وروده فقابلته بالنقض خارجة عن قانون المناظرة وايضا لا يفيد اثبات المقدمة الممنوعة بامثال العبارة الراجعة الا ان يقال المراد بهذا الحكم بان كل ما يستعمل في مقام الجزئي اللفظ موضوع لمفهوم كلي ذكر سند المنع ان يكون ههنا لفظ موضوع لمفهوم كلي كقوله ان قلت يكفي في سند المنع احتمال ان يكون كل موضوعا لمفهوم كلي ولا يجب الجزم به فمحمل الحكم الكلي على الاحتمال لم يتوجه النقض قلت ظاهر الكلام الحكم الجازم دون مجرد الاحتمال فجرى على الظاهر واورد النقض عليه فلو صرف عن الظاهر بتعبير ما ذكره للنقض مبنيا للمقدمة الممنوعة فصرف الكلام عن الظاهر لا يرفع مادة الشبهة فلا ينفع فيمن يعتقد ابه والمراد بامثال الضمائر الاسم الموصول الذي اريد به لفظ مفرد او مركب نحو الذي قلت زيدا اذا قلت زيدا او زيد قائم واسماء حروف التهجي واسماء السور والكتب وليس اسم الاشارة المشار به الى لفظ مفرد او مركب من هذا القبيل لانه وضع اسم الاشارة للمبصرات واستعماله فيه مجاز

في كلمة او مركب لا يتحقق مادة النقض قوله فان الوضع فيها وان كان عاما وآخر قال وان كان عاما اشارة الى ما ليس الوضع فيه عاما فانه ذو هذا الحكم مثل اسماء حروف التهجي والسور والكتب قوله فليس هناك لمفهوم كلي اي في مقام وضع امثال الضمائر وقيل في مقام رجع الضمير الى اللفظ المخصوص ولا يخفى انه لا يتم في مثل الضمير فافهم قوله هو الموضوع له والحقيقة قيد الموضوع له بقوله في الحقيقة لانه ههناك مفهوم كلي يجعلونه الموضوع له مجازا فيقولون ضمير الغائب موضوع لما تقدم ذكره فيجعلون مفهوم ما تقدم ذكره موضوعا له مجازا والمراد انه موضوع لجزئيات هذا المفهوم قوله دعوى اما مجرور على انه صفة لمعنى لا تجاهل الاول اي حينئذ الاقتصار على مفرد لما مر قوله ومعناه حينئذ ما لا يدل جزء لفظه على جزئه فيقتضي ان لا يكون الافراد صفة للمدلول بل الدال لا يرجع والظاهر انه كذلك اذ لم يوجد من لم يسمع وصف الدال لا يرجع لا معانيها بالافراد والتركيب بل التركيب والافراد مخصوصان بالالفاظ الموضوعة اذ لم يوصف اللفظ الدال بالطبع والعقل بشيء منهما في كلف التعريف مبني على الاهمال ومبني عن الاختلال والتعريف الصحيح ما لا يدل جزء اللفظ الموضوع على جزئه قوله وفيه انه يوهم ان اللفظ موضوع للمعنى المتصف بالافراد وبناؤه على انه اذا علق فعل وما يشبهه بصفة يستفاد منه على ما هو حقيقة التركيب ان ما يتعلق به ذلك المتعلق كان متصفا بمفهوم الصفة قبل تعلق هذا المتعلق ولا يستفاد خلاف ذلك الا بضرب من التجوز ولذا سمي الافادة الحقيقية ايها بالضعف العقلي والضعف الدلالة فانه كما استفاض المعنى الثاني جاء بالمعنى الاول وقيل كذا من ضعف الدلالة لظهور ارادة التجوز بحسب المقام ولا يخفى عليك ان مثل هذا الايهام لازم من تعليق الوضع بالمعنى لانه يوجب ان يكون الوضع

قوله ولا يستبعد الى قوله لا مدخل آه جملة معترضة الا بها لقصد التعريض على الشارح الفاضل قدس سره بانه كونه بهذا
الصدد للشارح المذكور انما هو لكونه هذا التوجيه مستبعدا عنده جدا والحال انه لا استبعاد في ذلك اصلا مع ظهور التجوز
بهنا كيف وهذا التوجيه موافق لما عليه النحاة على تقدير ثبوت ما قال الرضي من كون الافراد صفة للمعنى

مخصص بالمقصودية بمعنى ان المقصودية بعد الوضع بل بعد الاستعمال
فيه وكانه لم يتعرض له لانه بصدد تزييف جعل المفرد صفة للمعنى بوجه ما
بناء على انه يقطعه عن المعنى ويجعله صفة للفظ ولا يستبعد هذا التوجيه
استبعادا وبنا ما قال الشيخ الرضي ان الافراد صفة المعنى عند النحاة
وانما هو صفة اللفظ عند المنطقيين ولا مدخل لتوجه ما يتوجه على تعليق
الوضع بالمعنى في ذلك الغرض قوله كالركب في مثل قتل قتيلا فوله صلى الله
عليه وسلم من قتل قتيلا فله سلبه قوله ولا بد من بيان نكتة في ايراد احد
الوصفين جملة فعلية ان المتكلم به يبلغ لا يليق به ان يخلو اختياره بهذه
الخصوصية من نكتة قوله والاخر مفرد ولا يخفى لطف هذا البيان قوله
وكان النكتة فيه التنبيه على تقدم الوضع على الافراد فيجوز باستعمال الماضي
في تقدم الوضع على الافراد بالرتبة ولا يخفى انه في غاية البعد لا يكاد يستفاد
من العبارة والاولى ان يقال ان الاصل في العمل للفعل فلما كان الوضع
موضع معمول متعدد اختار فيه صيغة الفعل والاصل في الصفة الافراد
فاختار فيما لا معمول له متعدد الافراد وانما قدم الصفة الاولى لانه لو قدمها
الثانية لا وهمت تقدم الافراد على الوضع كما يوهمه جعله صفة
للمعنى ولا ترى ان ذكر المفرد على وجه يحتمل ان يكون صفة للمعنى وان يكون
صفة للفظ ليذهب نفس الناظر في تعريفه كل مذهب ممكن ولانه لو قدم
لكان مغنيا عن ذكر الوضع لاستلزام الافراد الوضع من غير عكس وتبين
ان تقدم الوضع الغفا للتنبيه على تقدمه فقد وقع في مقام التردد
بما لا يقطع به الا عديم القدرة قوله او من المعنى ولم يتقدم عليه مع انه
نكرة لانه لا يتقدم الحال على ذي الحال المجرور قوله وبهذا القدر كان
لصحة الحكاية لا دخل للصفة الذاتية في الحكاية ولا يتفاوت بها الحال
كما يوهمه قوله وبهذا القدر كاف لصحة الحكاية قوله مثل الرجل قبل وكذا

قوله الشارح قدس سره ويتوهم مثل عبد الله علما آه اقول هذا ما اشتهر في المقام في عامة الشروح بمتابعة الشيخ الرضي
في تفسير المعنى المفرد اخذا من المنطقيين وقال بعض المحققين المعنى المفرد ما يفهم من لفظ مفرد وصرح المص في المختصر المنتهى
بان اللفظ المفرد هو التلفظ بكلمة واحدة اي ما صار ملفوظا بتلفظ كلمة واحدة في عرف اللغة واحترز عما جرى في تفسير
المنطقيين وذكر ان عبد الله بعد العلمية مركب على ما اختاره وقد نقل السيد الشريف الفاضل في حاشية الرضي وما اختاره
هو مقتضى كلام متقدمي النحاة فما اشتهر في المقام عن المص من ان العلم المركب كلمة قرينة بلا مرية او الزام ما لا يلزم لانه
ان اريد ان مذهب المص ذلك فهو كذب كيف صرح في الكتابين بخلافه وان اريد انه لازم من تعريفه فهو فاسد وغير لازم
عليه لجواز ان يكون مراده بالمعنى المفرد ما اختاره في الكتابين لا ما ذكره الشارحون بمتابعة الشيخ والمنطقيين
والحق احق بان يتبع

رجل لان التنوين كاللام كلمة ورجل كلمتان عدا كلمة واحدة لشدة الامتزاج
وهذه قرينة بلا مرية لان الاعراب جرى على الرجل قبل التنوين فلا وجه لجعلهما
كلمة واحدة قوله وعرب باعراب واحد الاانسب ان يجعل واحد مفعولا
للاعراب لا صفة وان يعود اليه ما يفهم من قوله مع انه معرب اعرابا
فيكون المعنى انه اعرب مجموع اللفظين باعراب لفظ واحد وبهذا اندفع ما يقال
انه يستفاد من العبارة ان حق قائمة مثلا ان يعرب باعرابين الا انه لكنه
اعرب بواحد وليس كذلك اذ هما اثنان بمعنى الاصل ويجاب بان المراد
باعراب واحد كيفية واحدة مع ان كونهما كلمتين يستدعي كونهما بكيفيتين
بكيفيتين قيل ما ذكره انما يظهر في قائمة وبصري وحبلى وحمراء دون الرجل
والمثنى والمجموع بالواو والنون فان المعرب في الاول ليس هو الجزء الثاني
وفي الاخيرين الجزء الاول فان علامة التثنية والجمع فيهما اعراب بالحقيقة
وفيه نظر لان المثنى والمجموع اعربا بحركة الحرف الاخير الصالح لان يجعل اعرابا
ويجعل فيهما ان المجموع اعرب باعراب لفظ واحد وانا الرجل وان صح ان يجعل
المعرب فيه المعرف دون المجموع لكنه الحق ببصري وقائمة لاشتراكه في شدة الامتزاج
فلم يرضوا بالجزم قاعدة شدة الامتزاج وليس هذا اول كسر وقع في الامتزاج
حتى يكون هذه النقطة الظرفية الامتزاج قوله ولا يخفى على الفطن العارف
بالغرض في القاموس عرفه بكلمة وعرف به نبه اقربه قوله قيل عبد الله
خرج عنه فانه لا يقال له لفظة واحدة ووجه ذلك بان اللفظة لا يصح ان يتكلم بها
مرتين باعتبارها ويصح ان يتكلم بعبد الله مرتين باعتبار وضعه الاضافي وفيه
ان ما ذكره العلامة الثاني المحقق التفتازاني في شرح الشرح لمختصر الاصول
للمصنف ان عبد الله اسم باتفاق النحاة وكل اسم كلمة فعبد الله كذلك ويمكن
ان اخراج عبد الله من تعريف المفصل فرية بلا مرية كيف وقد قال المفصل
بعد تعريف الكلمة بهذا المعرف وهي جنس تحته ثلثة انواع الاسم والفعل والحرف

قوله ثم انه آه عطف على قوله وفيه ان ما ذكره الخ حاصله لو كان الامر كما ذكره الشارح قدس سره فلا وجه لاقتصاره على اخراج عبد الله على الا ان يعلك علمك لذلك اذ لا يقال له لفظة واحدة وقوله على ان غرض النحوي آه علاوة على قوله وفيه ان ما ذكره آه او على قوله ثم انه يخرج آه والمآل واحد ايراد على قول الشارح ولا يخفى على الفطن اي قوله لو كان الامر بالعكس لكان انسب

عبد الحكيم الفرقاني

ثم قال ومن اصناف الاسم العلم وهو ما يخص على شي بعينه غير متناول اشباهه وينقسم الى مفرد ومركب ومنقول ومرتجل فالمفرد نحو زيد وعمرو والمركب اما جملة واما غير جملة فهو اسمان جعلا اسما واحدا نحو معدي كرب وبعلبك ومضاف ومضاف اليه كعبد مناف وامرئ القيس والكنى ثم انه يخرج جنسيه من تعريف الكلمة بعلبك على ما مع انه يناسب ان يدخل في تعريف الكلمة لكونه معربا باعراب واحد على ان غرض النحوي ليس بيان حال آخر الكلمة مطلقا بل على وجه يتميز به ما هو حال لها باعتبار الحال عما هو حال لها باعتبار الاصل وعلى وجه يتميز به ما هو حال لها باعتبار كونها كلمة حقيقة عما هو حال لها باعتبار كونها كلمة حكما وذلك يقتضي كون عبد الله داخلا في حد الكلمة ليتبين ان الاعراب فيهما ليس باعتبار الحال بل باعتبار الاصل وكون بصري خارجا عنه ليتبين ان اجرائه على ضرب من المسامحة واجرائه مجرى الكلمة قوله ولو لم يخرجه بتركه لكان اه ولك ان تقول المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما قوله كون الشي بحيث يفهم منه شي آخر فان كان منشأ تلك الحيثية جعل الشي الاول بازاء الشي الثاني فالدلالة وضعية وان كان كون الشي الاول مقتضي الطبع عروض الشي الثاني فطبيعية والا فعقلية قوله فبعد ذكر الوضع لا حاجة اليه فيه انه بعد جعل الوضع في التعريف بحيث يتناول حروف المباني العارية عن الدلالة لا يصح ان ذكر الوضع يغني عن ذكر الدلالة الا ان يقال ليس ذكر الوضع في التعريف بمجرد قوله وضع بل بقوله وضع لمعنى ولا يخفى ان هذا المجموع يستلزم اعتبار حقيقة الوضع في التعريف قوله مثل دير المسيح فانه ورآه الجدار اخترع لفظا مهملا فتخيل وقيده بالسماع من وراء الجدار ليتمحض فهم اللافظ بسماع ديز ودلالة اللفظ لذلك المدلول العقلي فيظهر له دلالته العقلية كمال الظهور بخلاف ما لو كان للفظ معنى فيلوح للفظ دلالتان فلا يظهر ما قصد بالتمثيل كل الظهور ولو كان اللافظ مرئيا لم يظهر ان فهم المعنى مستنده

وقع لا يتناول حروف المباني حتى يقال لا بد من ذكر الدلالة لاخراجها

قوله ودلالة مرفوع معطوف على فهم وهو مضاف الى مفعوله وان كان الفاعل محذوفا وهو السامع وقوله بسماع ولذلك متعلق بقوله ليتمحض

والتحقيق ان التحديد تصوير ونقش لصور المحدود في الذهن ولا حكم فيه اصلا فالحاد اذا ذكر المحدود وتوجه الذهن الى ما هو معلوم توجه ما لم يرتسم فيه صورة اخرى اتم من الاولى لا يتجه عليه ذليس بصدد التصديق بثبوتية لي لاشتماله الاكمل النقش الا ان الحاد ينقش في الذهن صورة معقولة وهو انتقش في اللوح صورة محسوسة فكما انه اذا اخذ يرسم نقشا لم يتوجه عليه منع بل الحكم لا يمنع كذلك الحاد في صورة المحدود وهو ما يحكم بانها حد وذاك محدود وان هذه الصورة لهذا المذكور فمن لوازمه وبهذا تحقق ما شرحناه ان الحد مع المحدود ليس قضية في الحقيقة وان كان على صورتها قد نقلت في الشهرة السنة العلماء الا انه لا حاجة اليه وتوجه به فهذا منع عليه اجيب بان الحكم المفهوم وما صدق عليه والمنع لا يتوجه على الثاني دون الاول فلذا لا يمنع كونه تعبيرا مطابقا بل يمنع كونه حدا له فانه حكم لازم للتحديد يتوجه منعه بل ربما يعارض بحد آخر يعترف به

سعد الدين شرح العقد

الحاد ما حفظ

او لم لا زالتفظ قوله فبعد ذكر الدلالة لا بد له فيه نظر لانه يجوز ان يراد بعد الالتزامية مهجورة في التعاريف ذكر الدلالة لا انه يستلزم الوضع فيستغني به عن ذكر الوضع كما في تعريف المفصل فان تقييد المعنى بالمفرد يستلزم الوضع لان الافراد فرعه فلا حاجة الى ذكر الوضع قوله كما في المفصل فيه لطافة لان تعريف المفصل مفصل لهذا التعريف قوله اي منقسمة اشارة الى ان هذا الخبر لم يقصد به بيان حكم الكلمة بل قصد به تكميل تعريف الكلمة بتصويرها ثانيا بعنوان قيود اليها يحصل اقسام لها كما حقق ان لا حكم في التقسيم وانه من تتمة التعريف ويظهر لك من ضم القيود بملاحظة تفصيل الاقسام فان ما ذكره في قوة وهي كلمة دلت على معنى في نفسها ولم يقترن باحد الازمنة الثلثة وكلمة دلت واقترنت كذلك وكلمة لم تدل كذلك وليس تقسيم الشي الا ضم قيود اليه ويحصل بعدد القيود مفهومات هي بالنسبة الى هذا الشي تسمى اقساما ويسمى هذا الشي بالنسبة اليها مقسما ويسمى كل قسم بالنسبة الى قسم آخر قسيما والغالب في التقسيم قصد حصر المقسم في ما ذكر من الاقسام وقد يخلو عنه فلذا قال منحصرة فيها والحصر المقصود ان حكم فيه بنفس مفهوم التقسيم من غير ضميمة المقدمات الى ما هو خارج عنه فهو عقلي والا فاستقرائي هذا هو المشهور لكنه كثيرا ما يوجد حصر لم يكن فيه مفهوم التقسيم ولا تعلق له بالاستقراء بل يستعان فيه الى تنبيه او برهان فيقال هناك قسم ثالث حقيقي بان يسمى حصرا قطعيا والحصر ان ههنا قيل عقلي ونحن على انه استقرائي قد بيناه في شرح الكافية في هذا المقام ثم قول المص لانها متعلق بما يفهم من الجملة من معنى الانحصار ويكفي هذا القدر لظرف عند بعض النحاة من غير حاجة الى اعتبار لفظه في نظم الكلام وبتغير سوق كلام الشارح وبعض النحاة يقدرون عامل الظرف بهذا الحصر قوله لانها اي الكلمة لا كانت اذا ظرف بمعنى اذ ويلزم بعده الماضي لفظا او معنى وجوابه ايضا كذلك وجملة اسمية مقرونة باذا المفاجاة قال الله تعالى

حقيقة وهو في مقابلة القسمة الاعتبارية

المعهود يعني العهد ذهني اي المعروف لسياق الكلام باعتبار موارد استعماله فاللام لام الجنس

فلا يتوجه ما قيل انه لا يدخل الاخيرة

فلما كتب عليهم القتال اذ فريق منهم الى قوله الى آخره وربما كان ما في اصابع
الى آخره وقد يكون معناه رعاية الكلام الرضي فقوله فهي الا جملة اسمية مع الفا
جواب لما بلا اشكال بانه لا يدخل الفاء على ما هو جوابها فلا وجه لقوله
فهي الا الا ان يقال الجواب محذوف اي اعتبر الدلالة فقوله فهي تفريع وفيه
بعد لا يخفى قوله اما من صفتها عدل عن التقدير المشهور من حذف
المضاف من اسم ان اي لان حالها مع ان فيه تقليل حذف والتقدير لما
لانه يحتاج الى صرف قوله ان الى الحرف واخويه عن الظاهر اكثر دركن
فيه ان الظاهر اسقاط كلمة من المستدعية لتقدير متعلق مع ان في تقدير
مجرد صفتها على ان يكون مبتدأ وخبره ان تدل غني عنه ومنهم من قال
زيادة كلمة من لان حصر الصفة في الدلالة وعدمها باطل لوجود صفات
لا تحصى للكلمة ومنها لان حصر بعض الصفة ايضا عنها باطل لان كل صفة
من الصفات التي لا تحصى يصدق عليها انها من صفة الكلمة على ان
معنى حصر التقسيم ليس لان ليس المقسم خارجا عن ما ذكر في التقسيم
وليس المعنى على انه ليس له امر آخر وراء ما ذكر في التقسيم الا ترى ان معنى
قولنا الانسان اما عالم او ليس بعالم ليس لان الانسان لا يخلو عنهما
لانه لا يكون له غيرهما لظهور ان له صفات لا تحصى وهناك تقدير آخر
احتف اي ذات ان تدل ثم ما دليل احتف وهو جعل ان تدل معنى الدلالة
تركهما لكونهما مستفيضين مشهورين فاكتفى بالتنبيه على ما قصد بذكره التنبيه
على قصوريان غيره وهناك تحقيق ذكره سيد المحققين وهو انه لا حاجة
الى تقدير كلفرق بحسب المعنى بين صريح المصدر والفعل بما اول به يدخول
كلمة ان او ان لان من رجع الى المعنى يعرف ان الاول لا يرتبط
بالذات من غير تقدير وما اول والثاني يرتبط به من غير حاجة الى شيء منهما
قوله حيث تعيان عمدة في الكلام الاول حيث لا تدل على معنى في

قوله اما من صفتها قيل التقدير يمكنه ان حالها او دلالتها او
... والقول اما تقدير ... فلا يخفى ... فهو بعيد ...
مقام تكثير اللفظ ... والقول بان ان في موضع ...
... وسيتدعي عدم صحة الحصر على الاول ...
... ان في ... لانه ... الحصر في الدلالة وعدمها
وحدتها ... عدم الدلالة عليهما مع ان الحصر
التي وقعت في التقدير ... من النسخة ... ولي
ان اولى بنيه لانه الاول . بلا قصور ...

17

قوله اللفظ الموضوع يطلق على الجوهر والعرض المميز الظاهر انه اشارة الى المناسبة بين المعنى اللغوي والاصطلاحي والحاصل ان الاسم اللغوي اخص اللفظ الدال على الشيء دال وعلامة ومميز للمدلول لكن الاسم الاصطلاحي اخص اللفظ الموضوع المطلق على الجوهر والعرض بالمادة والعرض الهيئة العارضة لها دال وعلامة ومميز للموضوع له لا يقال لا فرق بين المنتقل عنه والمنتقل اليه لان المنتقل اليه ايضا لفظ دال على الشيء فلا وجه للتعلق لانا نقول اللفظ المأخوذ في تعريف الاسم اللغوي اعم من ان يكون مفردا او مركبا وتقدير ان يكون مفردا اعم من ان يكون اسما او فعلا او حرفا والدال المأخوذ فيه اعم من ان يكون بالوضع او الطبع او العقل بخلاف المنتقل اليه فانه عبارة عن اللفظ المفرد الدال بالوضع على معنى في نفسه غير مقترن باحد الازمنة الثلاثة

بخلافهما قوله في الفهم عنها اي تحقيق معنى يكون المصدر وفي الافعال قوله اي معنى
والحال والاستقبال لحصول ما ثبت فيه في زمان التكلم بالدال على الزمان الذي
تقدم عليه والاستقبال ما تأخر عنه قوله اما مأخوذ من السمو بناء على ما جرى
عليه البصريون او الاخذ من الوسم سنة الكوفيين وشواهد كل من الفريقين في
الكتب المبسوطة ولا يخفى ان المتبادر من كلامهم هو ان النحويين اخذوا الاسم
المقسم من السمو والوسم والظاهر انهم نقلوه من معناه اللغوي الى المعنى الاصطلاحي
فانه في اللغة بمعنى اللفظ الدال على الشيء كما في قوله تعالى وعلم آدم الاسماء
كلها في القاموس اسم الشيء بالضم والكسر وسمه وسماه مثلثين علامته
واللفظ الموضوع على الجوهر والعرض للتمييز نعم لو كان الاختلاف في اخذ
الاسم اللغوي لم يكن بعيدا قوله تضمنه الفعل وكذلك تقول الساجد
الفعل في انه لا يصير ركنا للفعل قوله وذلك لانه قد علم به اي بوجه الحصر
الاولى لانه قد علم بوجه الحصر قوله والفعل كلمة تدل على معنى في نفسها
الاولى ترك لكنه قوله فالكلمة مشتركة لا دخل لها في المقصود ومن علم
به لكل واحد حد بمعنى المعرف الجامع المانع لانه لا يتوقف على ان يكون
في المعرف قدر مشترك بل يتحقق بمجرد التميز الا انه اراد تحقيق المعرف بكل
وتوضيح ... المراد بالحد ههنا الا المعرف الجامع المانع يعني عند
الادباء معنى الحد ذلك كما صرح به المصنف في مختصر الاصول فلا يرد منع
ان ما علم حد لجواز ان يكون المميز والمشترك خارجا عن حقيقة هذه الاقسام
ولا يحتاج الى التفريع بان حقيقة الامور الاصطلاحية الاعتبارية جميع ما اعتبر
المصطلح في مفهومها وجميع ما ذكر ههنا داخل في مفهوم هذه الاقسام
فيكون ما علم من المعرفات حدودا لها قوله وقدم المصنف تعريف
بها لكثرة الخبر وتحقيقه سبق في مباحث التمييز والمراد بهما بقدم المصنف
شفقة على المتعلمين حيث لم يهمل في التعليم جانب الذكي ولا الغبي و

ان البحث النحوي عن الالفاظ الموضوعة قوله وبينهما اسناد يفيد المخاطب
الاولى نسبة يفيدها قوله دخل في التعريف مثل زيد ابوه قائم ومثل تسمع
بالمعيدي خير من ان تراه قوله فان الاخبار فيهما مع انهما مركبات
في كون الخبر في زيد قائم ابوه مركب نظرا الى ان الخبر عندهم قائم وفاعله خارج
عن الخبر ولا يذهب عليك ان الامثلة المذكورة داخلة في تعريف الكلام
مع قطع النظر عن جعل الكلمتين اعم من الكلمتين حقيقة او حكما قوله فانه
حكم في اللفظ ولذلك عرب باعراب الاسم وجعل مسندا اليه وضح قوله
ولا ينافي ذلك تو في تسمين الخ فان المراد بالاسم اعم من الاسم الحقيقي
او الحكمي ومعنى كون الاسناد اليه من خواص الاسم انه من خواص الاسم
الحقيقي او الحكمي ولا يذهب عليك ان ادخال مثل ديز مقلوب زيد في التعريف
انما يحتاج الى تعميم الكلمتين لظاهر قوله بالاسناد وظني انا حمله عليه حتى لو كان المعنى ما
تضمن كلمتين مع الاسناد لم يحتج لانه تضمن كلمتين هما مقلوب زيد مع
الاسناد ونعم انما يحتاج الى التعميم لادخال مثل جسق مهمل قوله اعلم ان الكلام
المصنف ظاهره ان ضرب زيد او نحوه كلام انما قال ظاهره لجواز ان
يراد به ما تضمن كلمتين فقط قيل لا يخفى انه يلزم عليه ان يكون تحقق افراد من
الكلام في هذا التركيب قلت تحقق افراد من الكلام في هذا التركيب تحقق
افراد منه في ضربت قوم رجلا ضرب وهو قائم على تعريف المفصل ايضا
ولا يذهب عليك ان خبر المبتدأ في قولنا زيد ضربت عمرا في داره مجموع
ما ذكر لا مجرد ضربت وقد اتفقوا على ان خبر المبتدأ هنا جملة فالكلام الذي
هو مرادف الجملة عند صاحب المفصل يجب ان يكون مجموع ما جعل خبرا وكذا
في الحال والصفة اذا كانتا جملتين فينبغي ان يجعل عدول المصنف عنه ولا
عن عبارة تعريفه لاحد ولا لحق مذهبه قوله على الجمل الخبرية الاولى على
الجمل الواقعة مثلا قيد الخبرية وكانه قيدها بها لان الانشائية عنده لا تقع

قوله ليس الجرد التميز اوضح يرد انه لو كانت التخصيص بالعكس بحصل التميز بل لا يرد احدهما ذلك التميز
لان تميز الغير لتحقيق كثير اللفظ بطريق الاضافة كما بالعكس اذ الاشتراك والاكراد في خلاف الاصل
والثاني ان الكلام مناسب في الكلمة انسب باعتبار كل واحد منهما بدون تخصص لئلا يرد الورود المذكور
ملا على سلمه

وهو المتوسط بينهما والمقصود منه بيان فائدة قوله وقد علم ان قوله الكلام
في اللغة ما يتكلم به قليلا كان او كثيرا لا يظهر داع الى ترك بيان المعنى اللغوي
للكلمة وهو اللفظة وتخصيص المعنى اللغوي للكلام بالبيان ولا يخفى ان الكلمة
انسب معناها الاصطلاحي من الكلام لشمول الكلام الكثير دون الكلمة
وان الكلمة لا تناسب المعنى الاصطلاحي للكلام فتخصيص كل من اللفظين
بما خصا به اصطلاحا ليس لمجرد التمييز بينهما في الاسم وحمل المعاني اللغوية
للكلام ما يكون مكتفيا به في ادائه المراد على ما في القاموس ولا يخفى انه
اشد مناسبة بالمصطلح عليه فالاولى ان يحمل النقل عليه قوله فالمتضمن
اسم فاعل تعقب المتضمن بقوله اسم فاعل مع انه لا يمكن الا ان يكون
اسم فاعل لتخصيص الصور الكتبية باسم الفاعل فهذا بمنزلة الاعجام فينبغي
ان يرى ولا يقرأ في حفظه ولا تغفل عنه في نظائره وعده من ابانه
دار جمعه مع عشائره قوله فلا يلزم اتحادهما اي اتحاد المتضمن والمتضمن
في تضمن كل الكل جزء ومن قال المعنى فلا يلزم اتحادهما في الكلام
فقد ضيق على نفسه المرتب ولو جعل البنية جزءا للكلام كان تضمن الكلام
للكلمتين معنى واضحا غير محتاج الى هذا التدقيق لكنه لم يلتفت اليه احتياجا
الى تصحيح كون البنية التي ليست بلفظ جزء اللفظ ومن قال ان المتضمن
مجموع الكلمتين والاسناد وسواء اراد بالاسناد نسبة احد الامرين الى الآخر
او ضم كلمة الى اخرى فقد سها لان شيئا منهما ليس جزءا للكلام بل هو لوله
او صفة لاجزائه قل قوله اي تضمنا حاصلا بسبب الاسناد لا تثنية
الاسناد باعتبار ان الاسناد صار باعثا لجمع الكلمتين وتضمن اللفظ لهما
فلو قيل تضمن كلمتين للاسناد لكان انسب قوله خرجت المهملات اي الفرقة
كلمن يعني زيد قائم جسق فان المجموع يصدق عليه انه تضمن كلا ما
مشتملا على حشو وان يبعث فجعل كلمة ما عبارة عن لفظ موضوع تعرفه

خبرا او واقعة خبرا مثل زيدا اضربه فانا دبل زيد مقول في حقه اضربه
وبعد تنجز ان مادة افتراق الجملة عن الكلام لا تقتصر على الجملة الخبرية كما يوهم
ربيان بل من مادة الافتراق اضربه في زيد اضربه سواء كان خبرا او
متعلق الخبر وقوله اخبارا او اوصافا يراد عليه او احوالا او جملة قسمية
او شرطية فان الكلمة اجزاء عند المصنف والا لم يصح قوله ولا يتأتى ذلك
الا في اسمين ولا يكون تعريفه جامعا قوله وفي بعض الحواشي اعترض بكلامه
مع انه خلاف ظاهر العبارة جدا الا ان مثله لا يرتكب من غير داع يلزم
انه يلزم من كلام المصنف ما دل على ان المذهب عنده هذا ونحن نقول
يدل على ان الكلام عنده كالجملة ويكذب في الحواشي انه قال المصنف
في بحث حرفي الاستفهام والنفي ان لهما صدر الكلام لانه يقتضي كون
قام ابوه في زيد اقام ابوه كلاما عنده والا لا يصح قوله ولهما الصدر
الكلام قوله ولا يتأتى ذلك اي الكلام بهذا التفسير هو المناسب
لمقام وحمله على التضمن والاسناد بعيد عن المرام قوله الا في ضمن
اسمين اي لا يتحقق هذا الكلام الا في ضمن هذين الحقيقين فلا يلزم
اتحاد الظرف والمظروف والاظهر الانسب بفهم المتعلم ان يجعل في بمعنى
من لكن ينبغي ان يعلم انه لا يتأتى من كل اسمين لانه لا يتأتى من مسمى الفعل
ولا من فعل اسم اي اسم كان لانه لا يتأتى من فعل واسم فعل نعم
يتأتى من اسم وفعل اي فعل كان على ما ذهب اليه المصنف من جعل
اسماء الافعال ان قصة فواعل لها لكن التحقيق انه لا يتأتى من فعل
واسم اي فعل كان قوله لان التركيب الثنائي العقلي فيه انحصار التركيب
الثنائي في ستة والبطلان ما عدا الاثنين لا يوجب انحصار الكلام الثنائي
في اثنين والمدعى حصر مطلق الكلام فالاولى ان يقتصر على ان الكلام لا يحصل
بدون الاسناد والاسناد لا يحصل بدون المسند اليه والمسند والمسند اليه

لايكون

لا يكون الا اسما وفعلا قوله ونحو يا زيد بتقدير ادعو زيدا فلم يكن من تركب
الحرف والاسم كما ذهب اليه المبرد وكذا صرح المصنف بحصره تقسيم
الكلام دون تقسيم الكلمة وقيل لان تعريف الكلام يرشد الى اقسام ستة في
بادي الرأي بخلاف تعريف الكلمة قوله على معنى كائن في نفسه حيث جعل نفسه
متعلق بنفسه صفة معنى لا متعلقا بدل اي دل بنفسه ولا حاجة الى غيره واي
دل كائنا في نفسه اي معتبرا في حد ذاته لئلا ينفصل بين معنى وصفته اجنبي غير
مقترن بما ليس صفة لانه وان جاز لكن كون الفاصلة صفة اعذب
وفي الفهم اقرب قوله اي يفهم دل لا نفس الاسم والا لتوقف معرفة
الموقوف على معرفة المعرف ويلزم الدور قوله فتذكير الضمير بناء على لفظ
الموصول لا يخفى ان كلمة ما عبارة عما يكون الكلمة عبارة عنه لا عن لفظ
الكلمة وتأنيث مفهوم الكلمة ليس لذاته كتأنيث معنى هند بل لو انث
الضمير الراجع اليه يكون ذلك التأنيث رعاية للفظ الكلمة فتذكير الضمير
الراجع الى ما دل ليس بمجرد دعوى اللفظ بل لدعوى اللفظ والمعنى قوله
ولذلك قيل الحرف اي لجعل ذاته الظرف بمعنى اعتبار دخولها لا بمعنى
انه ذاته الدال اياه كما هو الشايع من نسبة المعنى الى الشيء يقال هذا المعنى
في هذا اللفظ يعني يستفاد منه قيل الحرف ما دل على معنى في غيره فلا يتجه
ان ما دل على معنى يكون ذلك المعنى فيه لا في غيره اذ لا معنى لكون المعنى
في الشيء الا كونه مدلولا له ولا يتجه ايضا ان قيد في نفسه في تعريف مقابل
الحرف لغو لعدم التركيب العقلي ما دل على معنى لا في نفسه كما يقال الدار
لا في نفسها كذا ولا يقال الدار في غيرها كذا الا ان النحاة رجعوا على وضع
ما يوافق لا في نفسه في المعنى موضعه وصار عرفا فيما بينهم فلا التباس في
معناه ولا وصمة في التعريف به قوله ومحصوله ما ذكره بعض المحققين
يعني السيد الشريف قدس سره كما ذكره الشارح التنبيه على ان هذا التحقيق ليس

من السيد قدس سره كما هو المشهور بل اخذه من كلام المصنف وليس كما ظنه لا
ان نظر في كلام الايضاح يعرف ان المصنف بعيد عن هذا التحقيق وان
كان عبارة الجملة المنقولة وقعت هنا فانها تحتمل التفصيل بهذا التحقيق
كيف وقد ذكر ان الفرق بين الاسماء اللازمة الاضافة والحروف
ان الواضع شرط في دلالة الحرف على معناه ذكر المتعلق ولم يشترط ذلك
في الاسماء اللازمة الاضافة وانما التزم الاضافة لغرض آخر غير كون
دلالتها مشروطة بذكر المضاف اليه ولا يخفى انه بعد الوضع ولا دخل
للواضع في الدلالة حتى يكون الدلالة بشرطه متوقفا على ذكر المتعلق
فلو كان صاحب هذا التحقيق لم يصدر منه مثل هذا الكلام ثم المصنف
ايضا ينبغي ان يقال في حقه ما قاله السيد المحقق في حق نجم الائمة حيث
قال في حواشي شرحه على الكافية في هذا المقام يقرب من تحقيق معنى
الحرف تارة ويبعد عنه بمراحل تارة اخرى قوله كما ان في الخارج
موجودا قائما بذاته وموجودا قائما بغيره هو موجود في غيره لكان في نية
في ايضاح معنى الحرف وما يقابله وتنويرا تاما لاستعمال في في الحدود والنسبة
فان في في قولهم السواد في زيد ليس كما في قولهم الماء في الكوز بل بمعنى الاعتبار
وللدلالة على ان وجود السواد ليس الا باعتبار المحل كما ان معنى الموجود في
نفسه انه موجود من غير اعتبار غيره وبما ذكرنا اتضح ان قولنا السواد
في زيد وقولنا الدار لا في غيرها من واد واحد ثم من قال يظهر من هذا
التشبيه وجه آخر لاستعمال لفظة في وهو انه لما شابه المعنى الحرفي التابع
لا في العرض التابع للجوهر صح ان ينسب لي ذلك التعبير بفي كما ينسب العرض
الى محله بفي والمعنى المستقل لما شابه الجوهر صح ان يقال انه كان في نفسه
بمعنى انه لم يكن في غيره كما يقال ان الجوهر قائم بذاته بمعنى انه غير قائم
بغيره فلم يتدبر فتدبر قوله كذلك في الذهن معقول لا اولي بمعلوم وكلية.

عليك التفاوت بين المشبه والمشبه به بان القائم بذاته لا يصير قائما بغيره
والقائم بغيره لا يصير قائما بذاته بخلاف المدرك قصدا والمدرك تبعا فانه قد
يقصد الى المدرك تبعا فيصير مدركا قصدا وبالعكس قوله فيصلح لان
يكون محكوما عليه وبه الاولى يصلح لان يكون مسندا اليه ومسندا ليكون
وجها لتخصيص الاسناد بالاسم والفعل ثم لا يخفى انه كما لا يصلح الملحوظ تبعا
لان يكون طرفا للحكم لا يصلح ان يكون طرفا للنسبة التامة بل لا يصلح ان يكون
طرفا لنسبة اضافية كانت او تقييدية فالاولى ان يوسع الدائرة بحيث
يستفاد منها اختصاص الموصوفية وكون الشيء صفة وكون الشيء مضافا
او مضافا اليه وكون الشيء مفعولا ومتعلقا به بما سوى الحرف ثم نقول
يستفاد من كلام اهل هذا التحقيق المشتهرين بكمال الفكر العميق ان عدم
كون الحرف محكوما عليه ومحكوما به كون معناه غير معقول الا تبعا وآلة لملاحظة
غيره وان الملحوظ تبعا لا يصلح لشيء منهما وان الغير الذي يذكر الحرف بتبعيته
ويجعل آلة لملاحظته لابد ان يذكر ويفهم معه حتى يفهم الملحوظ تبعا من لفظه
وكلا الامرين باطلان فان كل جل مفهومه ملحوظ ابدا تبعا لملاحظة افراد
الرجل وآلة لتعرفها وملاحظتها مع ان كل جل يصير محكوما عليه ولا يلزم
ذكر الغير الذي هو آلة لملاحظته معه لفهم معناه فالتحقيق ان الملحوظ تبعا
لا يصلح ان يكون محكوما عليه اذا لم يكن آلة لملاحظة ما حكم عليه ووسيلة
الى احضاره وانما يتوقف فهمه من لفظه على ذكر متعلقه اذا لم يحضر المتعلق
بمجرد ذكره فان قلت اذا كان كل موضوعا لمعنى هو آلة لملاحظة غيره
اداة فكيف يكون اسما قلت حين الاضافة هو ملحوظ بالذات ليصح تعقل
النسبة الاضافية بينه وبين ما اضيف اليه وبعد تحصيل المفهوم المركب
الاضافي يجعل المجموع ملحوظا بالتبع وآلة لملاحظة الافراد فان قلت فلازم
ما سبق ان الملحوظ تبعا لا يصلح ان يكون طرفا لنسبة قلت لا يصح ان يكون

طرف النسبة مقصودة بالاحداث وبعد احداث النسبة يصح جعل المجموع ملحوظا بالتبع فلا يصلح ان يكون مدلوله ملحوظا قصدا لا يصلح ان يصير طرف نسبة ما و آنما جعلنا الكلام اولا على طبق اجمالهم في المحكوم عليه وبه قوله

فالابتداء مثلا اذا لاحظه العقل فان قلت يفهم من هذا الكلام انه لا فرق بين مفهوم الابتداء و مفهوم من الا بملاحظة الاول قصدا والثاني تبعا وكيف وقد قال فيما بعد واذا لاحظه العقل من حيث هو حالة

تجعل الضمير راجعا الى ما جعله مدلول الابتداء مع ان مدلول الابتداء كلي ومدلول من جزئي قلت مدلول من مدلول الابتداء من حيث انه مضاف الى السير والبصرة وليس فرد الابتداء الاخص وليس له افراد

حقيقة قوله كان معنى مستقلا بالمفهومية ملحوظا في ذاته ولزمه ان نعقل متعلقه اجمالا وتبعا من غير حاجة الى ذكره وهو بهذا الاعتبار مدلول لفظ الابتداء فقط لا يمكن بهذا الاعتبار ان يكون مدلول من لكن يمكن ان يكون مدلول لفظ الابتداء ملحوظا تبعا كان نقول كل ابتداء وقوله

لا حاجة يعني لا حاجة للفظ الابتداء في الدلالة عليه ومن حمله على نفي الحاجة من المتكلم احتاج الى ان يفسر قوله في الدلالة عليه بقوله من قوله على كذا قوله لكن عبارة المفصل لها ظاهرة في المعنى الاخير وارجاع الضمير الى

المعنى لعدم سبق فيها لا اشارة الى ان الظاهر من نفس العبارة المعنى الاخير ولا يصار الى المعنى الاول الا لداع وكان وجهه قرب مرجع الضمير وشيوع المعنى الاخير قال ابن مالك في التسهيل اذا ذكر ضمير يلي الاقرب والابعد فهو للاقرب قوله ولما كان الفعل دالا على معنى في نفسه باعتبار معناه التضمني ودلالة اللفظ على معنى لانه وضع له مطابقة

ولانه جزء ما وضع له تضمن ولانه لازم ما وضع له التزام والمعنى التضمني هو جزء المعنى الموضوع له فقد حمل المعنى في التعريف على اعم من المعنى المطابقي

قوله فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر قال الكازروني في حاشية شرح الهندي التحقيق ان الزمان ليس بجزء من مدلول الفعل ... ان الحدث ... الزمان ... فانه انما يعتبر ... الحدث ... المتعدي ... ان الفعل موضوع ... الحدث والنسبة الى فاعل ما ... والزمان ... انتهى كلامه اقول المشهور المسطور في كتب المحققين ان الفعل موضوع ... الحدث وبالصيغة للزمان ... الحدث للفاعل ... مفهوم الفعل ... الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما سواء كان الفعل لازما او متعديا ... مفهومه لكونه مستغنى عنه ... الكلام ...

على خلاف المتبادر اذ المتبادر من المعنى عند الاطلاق المعنى المطابقي صرح به بعض المحققين في شرح الرسالة الشمسية مع انه لا يكفي للفظ في التوفق على خلاف المتبادر الا لصارف لان هناك صارفا وهو ان المعنى المذكور في تقسيم الكلمة هو المعنى الاعم بقرينة وصفه بالاقتران بالزمان في الفعل والاقتران بالزمان لتمام معنى الفعل لا يوصف الكل في العرف بالاقتران بالجزء فلا يقال اقترن زيد بيده ولو لا ان المراد المعنى ... اعم من المطابقي لما احتاج التعريف الى قيد غير مقترن لخروج الفعل بقيد الدلالة على معنى في نفسه لانه لا يدل على المعنى المطابقي بنفسه وعلى ما زعموا ان الفعل موضوع للحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما ثم لم يذكر الفاعل المعين لا يمكن ان يفهم النسبة فلا يمكن فهم المعنى المطابقي بدون ذكر الفاعل لا ... فهم الكل بدون الجزء فدلالة الفعل بنفسه ليس الا على الحدث على ما قالوا والزمان ايضا على ما هو الظاهر واورد عليه انه بعد توقف الدلالة المطابقية على الضميمة لا معنى للدلالة التضمنية بنفس اللفظ كيف وقد حقق ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة ونحن نقول كون الدلالة التضمنية بنفس اللفظ لا يقتضي وجودها بدون المطابقة المتوقفة على الضميمة لان معنى الدلالة بنفسه استقلال المدلول بالمفهومية والحدث معنى مستقل بالمفهومية وانما توقف فهمه على الضميمة لو ... الاستقلال هو شرط فهمه بالمفهومية اعني المعنى المطابقي نعم انه لا شك في انه يفهم عند سماع لفظ ضرب الحدث والزمان مع انه لم يفهم المعنى المطابقي فكيف يتم ما اتفقوا عليه ان التضمن لا يوجد بدون المطابقة فهذا مما تحير فيه العقلاء قرنا بعد قرن وقد ذكر ... وعون في شرح الرسالة الوضعية الا انه لم يبلغ الكلام فيه مرتبة كال... التقصي لان الامور مرهونة باوقاتها ولما ظهر ينبوع المياه القافية

البتة ولا يخطر بالبال الوضع وفضلا عن تذكره فالصحيح ان دلالة اللفظ على المعنى انما هو بواسطة الوضع لا بتذكره فبعد العلم بالوضع لا يحتاج الى التذكر في دلالة اللفظ على المعنى لكن لا استحالة في العلم بالسبب بعد حصوله غير لازم اذ قد يعرض الذهول عن السبب مع انتقال الذهن الى المسبب كما هنا فان الذهن ينتقل من اللفظ الى المعنى بواسطة الاعتياد والمؤانسة مع الذهول عن الوضع خصوصا لاهل اللسان كما لا يخفى

في هذا المقام صرفنا عنان الاكباب والعطف وان كان من فحص الحاسد بعدم سعة ساحة هذا الكتاب له يخفى فنقول وبالله التوفيق لا خفاء في ان اللفظ الدال لا يدل على المعنى الا بتذكر الوضع وفهم المعنى من اللفظ ودلالته عليه متاخر عن تذكر الوضع فاذا سمع العالم بالوضع لفظ زيد مثلا تذكر وضعه لمعناه فقد حضر معناه عنده في ضمن تذكر الوضع اذ لا يمكن استحضار الوضع بدون حضور طرفيه فليس العلم بالمعنى عند سماع اللفظ في ضمن تذكر الوضع دلالة اللفظ لان المفهوم من تلك الدلالة متاخرة عنه بل لا بد للدلالة من امر اخر يترتب على اللفظ وهو التفات النفس اليه من حيث انه مراد اللافظ والذي دعاه الى التلفظ فنقول لما سمع العالم بالوضع ضرب على الوجه العام لفظة تذكر وضعه بهذا الوجه وحضر عنده مفهوم الحدث والزمان في ضمن تذكر الوضع وليس هذا من دلالة اللفظ ولا يتوجه من لفظ ضرب الى معنى من حيث هو مراد ما لم يعلم خصوص المعنى الموضوع له بالقرينة فاذا حضر عنده بالقرينة التفت اليه من اللفظ من حيث انه مراد فنشأ منه الحدث والزمان في ضمن هذا الالتفات هو الدلالة التضمنية ولا شك انه لم يتحقق من سامع ضرب بدون فهم معناه المطابقي ومن هذا تبين سر ما اشتهر من رئيس العقلاء الشيخ ابي علي بن سينا ان الارادة شرط الدلالة واعلم انه كلام بلغ غاية التحقيق وليس مما يتعجب من وقوعه من مثله كما زعم كل من بلغنا الى الان فان الدلالة التفات من اللفظ الى المعنى من حيث انه مراد فلولا العلم بالارادة لمعنى من اللفظ لم يتوجه السامع من اللفظ الى معنى فلا يتحقق دلالته على المراد ولا على الجزء منه ولا على لازمه ومن هذا تبين ان دلالة المشترك يتوقف على القرينة وليس بامر تحقيقا من ان الارادة متوقفة دون الدلالة حقيقة بان يوجه باذله ويطيل فكره عميقا

قوله ان الفعل موضوع للحدث مقيدا بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية قد ذكرنا فيما سبق قريبا معنى الفعل وقد جعل المحشي معنى الفعل هنا الحدث المقيد بالزمان وقد يسبق الحدث والزمان والنسبة الى فاعل ما فان من رجع الى وجدانه عند سماع لفظ ضرب مثلا يفهم بلا فاعل فهم منه ذات الفاعل اولا والحدث ثانيا لكونه فعالية والزمان ثالثا لان الفعل يحتاج الى الزمان حال وقوعه كما يحتاج الى المكان لكن المكان لا يفهم منه عند الاطلاق فنقول وبالله التوفيق الفعل موضوع للفاعل والحدث والزمان كالضارب بمعنى الاان الضارب لا يفهم منه الزمان عند الاطلاق وانما يفهم منه الذات اولا والحدث ثانيا ويدل على الزمان بالالتزام واما دلالة الفعل عليه فبطريق التضمن لانه جزء مدلوله واما جعل الهيئة التركيبية في الجمل الاسمية او الفعلية دالا على النسبة فلا يرد على ما ذكره من انه لا يخرج عن مفهوم اللفظ لانه امر اعتباري محض خارج التركيبية انما تدل على مضمون الجملة عقلا سواء كانت اسمية او فعلية فان فهم النسبة من الامور اللازمة جدا بجعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا الحيثية

فحاول ان تنبهك على ان القرينة ليس بشرط لدلالة المشترك بخصوصها بل المفرد ايضا قد يحتاج الى القرينة احتياج المشترك اذ صار جزء اللفظ اخر فكل من لفظ عبد ولفظة الله في عبد الله يحتاجان في دلالتهما على المعنى الى قرينة صارفة للفظ عبد الله عن ارادة معناه العلمي واسلكان وتبيان من افاضة بحر التحقيق لتعلقك بما عودت نفسك بقوله من غير الوقوف وتضيق الكتمة ما ادى اليه موافقة رفيق التوفيق اعلم ان القول بان الفعل موضوع للحدث والنسبة والزمان كما اجمعوا عليه ليس الا لان الفعل لا يكون بدون الفاعل فانهم لما لم يصحح بسر ذلك الى ان جعلوا النسبة داخلة في مفهوم الفعل لئلا يكون له بد من الفاعل ولا ينظر لمن شرح الله صدره ورزقه نصره فنقول لك ما انتهى رأيي ان الفعل موضوع لحدث مقيد بالزمان والنسبة انما جاءت من الهيئة التركيبية كما في الجملة الاسمية اذ لا يخفى على منصف انه لا يناسب جعل هيئة زيد قائم للنسبة وجعل هيئة ضرب زيد لغوا وممن قال ان النسبة ليست مدلولة للفعل انه يفهم الحدث والنسبة تفصيلا وقد اتفقوا ان دلالة المفرد لا يكون تفصيلية ولهذا لم يصح تركيب القضية الشرطية من مفردين وانما التزم مع الفعل ذكر الفاعل لان الفعل يؤدي معنى الحدث على وجه يكون مستعدا لان ينسب الى شيء فيلزم اسناده الى شيء لكان الحكم باحضاره على هذا الوجه لغوا قوله المراد بعدم الاقتران ان يكون بحسب الوضع الاول لم يكتف بقول بحسب الوضع لانه لا ينفع في ادخال اسماء الافعال واخراج الافعال المنسلخة عن الزمان الان ينكر الوضع لمعنى الزمان في اسماء الافعال ولغير الزماني في الافعال المنسلخة عن الزمان والانكار مكابرة لتحقق امارة الوضع فيهما وهو فهم المعنى بلا قرينة ولشهادة صريح تعريف المصنف لهما بالوضع واما نفع التقييد

بالوضع الاول فباعتبار ان مثل زيد يدل على معنى مستقل هو الذات غير مقترن في
الوضع الاول وهو الوضع الفعلي لانه لم يكن الذات داخلة في الوضع الفعلي
واسماء الافعال دوال على معنى مستقل هو الحدث غير مقترن في الوضع
الاول لان الوضع الاول لها النفس الحدث فهذا المعنى المستقل موجود
في الوضع الاول غير مقترن والافعال المنسلخة دوال على معان مستقلة
مقترنة في الوضع السابق وهو الوضع الفعلي لها فانها في الوضع الفعلي
موضوعة لهذا الحدث والزمان بهذا ولا يخفى ان تسمية اسماء الافعال
اعتبرت باعتبار وضعه الحالي للمعنى وعدم اقترانه باعتبار الوضع الاصلي
وذلك بعيد عن الاعتبار اذ اللائق ان يكون مدار التسمية على وضع
واحد ولا يكون وضع لغوا ومعتبرا لاعتبار شيء دون شيء والافعال كل
ذلك وضعه الاول وهو الوضع الظرفي لغو في اعتبار تسميتها والا
لم تكن كلمة ومعتبر فيها لان عدم الاقتران انما يتحقق به ووضعه الثاني
معتبر لانه باعتباره يكون كلمة ولغو لانه باعتباره لا يكون غير مقترن قوله
على وزن فوقاة كتب في الحاشية الزجاجية تقوقي اي تصيح فوقاة
وقبقاة على وزن فعل فعللة وفعلالا قوله او عن المصادر التي
او عن معاني المصادر التي كانت تلك المصادر في الاصل اصواتا والمصادر
التي هذه الاسماء منقولة عن معانيها هي نفس هذه الاسماء لان اللفظ
انما ينقل عن بعض معانيه الى معنى آخر لا عن معنى لفظ آخر فكون تلك
المصادر في الاصل اصواتا عبارة عن كون تلك الاسماء اصواتا قوله
او عن الظرف يعني او عن معنى الظروف والجار والمجرور قوله فانه على
تقدير اشتراكه اشارة الى الاختلاف اذ الاقوال فيه ثلثة ثانيها كونه مجازا
في الاستقبال وثالثها كونه مجازا في الحال قوله فانه يدل على زمان معين
من الازمنة الثلثة فيدل على واحد معين ايضا في ضمنها قد عرفت ان

اللفظ

اللفظ المشترك لا يدل الا بالقرينة فلا يدل الا على زمان واحد قوله لما فرغ
من بيان حد الاسم اراد ان يذكر بعض خواصه ليفيد زيادة معرفة او ليفيد
معرفة الاسم في الجملة وامتيازه عن غيره لمن لا يرجى منه فهم تعريف الاسم
لغاية غموضه وتوقف معرفته على تعقل استقلال المعنى مع انه كاد ان لا يستقل
به فهم كثير من المخاطبين بهذا الكتاب وكذلك تقول بهذه بيان احكام
مشتركة بين قسمي الاسم قدم على التقسيم وذكر الجر على سبيل التقريب لتركه
مع ما ذكر في الاختصاص قوله فقال ومن خواصه منتهيا اي منبهيا
اول الامور لتقدم على البدل وليس التقديم للحصر والا لبقي ما ذكرنا
لم يحتج ان التنبيه على البعضية لا يستدعي ذكر من في قوله من مشاهدة
ما ذكر ثم لا بد من ذكر من ليصح ربط صيغة الجمع الدال على الكثرة بالامور
الخمسة من غير ارتكاب تجوز واعلم ان التنبيه المذكور مبني على ان ملاحظة
العطف والا لم يفد كلمة من الا ان كل واحدة من الامور المذكورة
بعض من الخواص وليس التنبيه المذكور خفيا وان كان تقديم ملاحظة
الربط اشيع لان افادة ان كل واحدة من الخمسة بعض من الخواص
من توضيح الواضحات بل من توضيح ما هو اوضح من ان يخفى فالعدول عما
العبارة على ما تفيده لا يرضى به قوله خاصة الشيء ما يختص به ولا يوجد
في غيره فسر الاختصاص بعدم الوجود في الغير على ان الشيء يرجع الى القيد
كما هو الاعرف عند ارباب الادب والعرف في استعمال بعض العرب
فيكون قوله لا يوجد فيه ولا يوجد في غيره فمن قال قوله لا يوجد في غيره
تفسير لبعض معنى الاختصاص فلم يتدبر او تدبر فلم يتذكر والمراد بالخاصة
هنا الامر المختص محمولا كان او لا ومن جعله عبارة عن الخارج المحمول
على الشيء اوجب في كلام المصنف تكلفات لا تحصى وتعسفات لا تخفى
قوله دخول اللام اي لام التعريف شاع اللام فيما بينهم في هذا القسم

يجب ان يعرف به من غير حاجة الى التعريف وجعل اللام فيهما عوضا عن
المضاف اليه يخرجهما عن عداد قرائنهما ولو تم ما ب عن ادنى تكلف لا و
بلام التعريف وما هو على صورته فيشمل اللام الموصول فانه ايضا مختص
بالاسم اذ لا تدخل الا على اسم الفاعل واسم المفعول كما عرفته في بحث
الاسم الموصول والالف واللام الزائدة والالف واللام التي هي
جزء الكلمة كما في النجم ولو قيل لما يتبادر من اللام جميع هذه اللامات
قوله ولو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا لميم في مثل قوله
صلى الله عليه وسلم على لغة حمير ليس من امبر امصيام في امسفر في
جواب سائل من حمير حين قال امن امبر امصيام في امسفر قوله لكنه
لم يتعرض له لعدم شهرته ولم يخصص الامور المذكورة بالتعرض
بل نقول لو قال حرف التعريف لم يتبادر منه الا ما يتبادر من اللام و
نحوها بلا طائل فلما يستفاد منه اختصاص غيره وان كان شاملا
لميم وحرف النداء كلها او بعضها فتامل وانما تعرض لعدم التعرض
لبعض اقسام اداة التعريف دون سائر الخواص لان في تخصيص
التعرض للام ايهام عدم اختصاص الباقي من اقسام اداة التعريف
كما ان في تخصيص الجر من بين اقسام الاعراب لدلالة على عدم اختصاص
باقي اقسامه قوله وفي اختياره اللام على الالف او الالف واللام و
يستفاد منه اختياره على حرف التعريف ايضا وان لم يكن سوق الكلام
له ويمكن ان يكون اختيار اللام لانه ثابت مع الاسم المعرفة درجا
وابتداء بخلاف الهمزة وال فهو حقيق بجعله علامة يعرف بها الاسم
قوله اشارة الى ان المختار عنده ما ذهب اليه سيبويه لان الحق في
هذه المسئلة معه وان كان الخليل اعلى كعبا منه صرح به المحقق الشريف
قدس سره في شرح الكشاف ويشهد له ما قال في اعراب الفاتحة

لم يسبقه احد مثله في علماء النحو ولم يخلف حدا مثله قوله لتعذر الابتداء
بالساكن فان قلت ما فائدة وضع اللفظ ساكن او ساكن الاول
حتى يحتاج الى زيادة همزة الوصل في ابتداء الكلام قلت حصول الخفة في
اثناء التركيب بحذف الهمزة مع سهولة الادغام ونظيره مذهب سيبويه
بان التعريف نقيض التنكير ودليله حرف ساكن فيناسب ان يكون دليله
ايضا حرفا ساكنا قلت بل الانسب ان يكون دليله متصفا بنقيض
ما اتصف به دليل نقيضه قوله واما الخليل فذهب الى انها آل وكانت
همزة في الاصل للقطع جعلت للوصل طلبا للخفة المدعوة لكمال كثرة
استعمالها قوله والمبرد الى انها الهمزة المفتوحة وتاه حذفها مع
كونها علامة لان اللام اللازمة لها تذكر بها قوله لانه لتعيين معنى
مستقل لمفهومية يدل عليه اللفظ مطابقة تبع في ذلك الشيخ الرضي
وهو ضعيف جدا لانتقاضه بمثل عندي الاسد الرامي لانه لتعيين ما دل
عليه اللفظ التزاما وبمثل الحسن والصعب فانه لا ينكر منصف ان التعيين
للذات المعتبرة من مفهوم الحسن والاشبه بالصفة والنسبة المعتبرة
في مفهوم اللفظ من تعريف اللام فالاولى ان يقال التعريف والتنكير
يتعاقبان على اللفظ وكذلك علامتهما فما لم يكن في الفعل علامة
تنكير لم تدخل عليه اللام قوله كالموصولات قد تحقق في موضعه ان
الذي في الاصل لذي زيد عليه اداة التعريف قوله ومنها دخول
الجر الجر كالتنوين يكون مصدرا فلا حاجة لهما بهذا المعنى الى تدخيل
كاللام الا ان فهم الحركة والنون الساكنة منهما اسبق فاختاره لكونه
اسبق قوله وفي المجرور به تقديرا الاولى او تقديرا قوله واما الاضافة
اللفظية فهي في المعنوية بهذا اولى مما يقال ان الاضافة اللفظية
لا يكون المضاف اليه فيها الا فاعلا او مفعولا في المعنى والفعل لحرف

على ما هو الظاهر اختصاصا فيرد بقوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه فى نحو
كذلك يجب ليلة تبر لانه يكفى فى ترجيح ما اختاره فى تغيير عبارته قوله فالاختصاص
بتقدير حرف الجر مطلقا يختص بالاسم المراد بالاضافة هنا ليس كون الشئ مضافا
او كون الشئ مضافا اليه بل النسبة بينهما ومعنى اختصاصها بالاسم مطلقا انه
شيئا من طرفيه لا يكون الا اسما قوله معرب قال المصنف فى الايضاح هو
من الاعراب بمعنى الاظهار او ازالة الفساد وهو محل اظهار المعانى وازالة
الفساد والالتباس ومن اغرب الكلمة اذ جعلت الاعراب فيها والوجه
ظاهر لان الاعراب العرفى باعتبار ان الاعراب يتحقق فيه لان القياس معرب
بكسر الراء بهذا الكلمة وكانه يريد بالاعراب العرفى ما هو مذهب المفصل اى الحاصل
آخر المعرب لا ما هو مذهبه وهو ما اختلف آخر المعرب به لانه لا يصح ان يشتق
منه شئ وبهذا ظهر ان من قال وفيه انه لو جاز اخذ صيغة منه لجاز ان يكون
الاسم مكان الصفة حتى يكون القياس ما ذكره لم يأت بما فيه لان الاسم المعرب
مختلف الآخر لا محل الاختلاف ولا يجعل الفاعل مكان الحدث ولا يسمى الاسم
كما لا يخفى قوله فالمعرب الذى هو قسم من الاسم يحتمل ان يكون المعرب
والمبنى قيدين لتقسيم لا نفس القسم لانهما يحتملان الاسم والفعل والحرف
وكذلك يكون بيان الحكم مشتركا الا انه يلزم تخصيص تعريف الاعراب والحاصل
باعراب الاسم وعامله لو كان البيان على مذهب البصرى لانه لم يثبت
فى الفعل المعرب معان مقتضية للاعراب بخلاف الكوفى وعلى اى التقدير
يلزم تخصيص تقسيم الاعراب باعراب الاسم قوله اى الاسم الذى انرفع
بهذا الاعتبار [illegible] اى الاصل فى التعريف لانه لم يشبه مبنى الاصل مشابهة
موجبة لبناء [illegible] لا بالاضافة ولولا اعتبار هذا القيد
ايضا يحتج بتقييد التركيب بقوله تركيبا يتحقق معه عامله ولا يخفى ان اعتبار
قيد الاسم وان لم يبعد لكن اعتبار هذا القيد فى غاية البعد ولا يهتدى اليه فى تقريره

لا يكون شيئا منهما لانه يدعو الى ان يبين وجه اختصاص الفاعلية والمفعولية
بالاسم قوله والمراد به كون الشئ مسندا اليه انه فسر الاسناد اليه بالاسناد
الى الشئ بارجاع ضميره الى ما هو لكمال ظهوره كالمذكور ولم يفسره بالاسناد
الى الاسم لانه قيل لو اريد ذلك لغى الحكم بالاختصاص واما ما يقول
انه لا يصح ان يجعل كون الاسم مسندا اليه علامة يعرف بها الاسم الا مع معرفة
بعد معرفة الاسم قوله اختصاص لوازمها من التعريف والتخفيف والتصغير
به فى عدم جريان التعريف فى مفهوم الفعل وكذا التخصيص نظر نعم
التخفيف فى غير مسند الحسن الوجه لا يجرى فيه بلا خفاء الا انه يحذف التنوين
او نون التثنية والجمع ولا شئ منها لا يوجد فى الفعل واما تخفيف الحسن
الوجه واين الحسن فى الفعل لكنه لم يضف باعتباره طردا للباب و
لك ان تقول الكلام فى الاضافة بتقدير حرف الجر ونحن نقول الحدث الذى
فى مفهوم الفعل اعتبر نسبته الى الفاعل والمفعول ابدا على وجه لا تخلع
النسبة على وجه الاضافة بتقدير حرف الجر والاضافة اللفظية فرع المعنوية
قوله انما فسرنا الاضافة بكون الشئ مضافا اليه مع ان قوله والجر علم الاضافة
يدعو الى تفسيره على المبنى نظيره بكون الشئ مضافا اليه يرجع الى اعتباره
بتقدير حرف الجر قوله لان الفعل والجملة قد يقع مضافا اليه ضعف
فى ان المضاف اليه فى المثال المذكور الفعل والجملة مع الاتفاق فى ان المضاف اليه
هو الجملة الاسمية بتمامها اذا اضيف اليها قوله وقد يقال بهذا اى احد الامرين
من الفعل والجملة قيل ينبغى ان يكون هذا القول مرضيا لانه الموافق لاختصاص
الجر بالاسم وتعريف المصنف المضاف اليه فيما بعد قلنا كان الشارح ايضا
لا ينازع فى ترجيح هذا التأويل واما اشار بكلمة قد الى ضعف ما يبنى على هذه
الدعوى من حمل قول المصنف على المعنى الشامل لكون الشئ مضافا ومضافا اليه
فانه بعيد جدا ولا ضرورة تدعو اليه فانه لم يلتزم استيفاء الخواص فليتأمل

قوله لم يناسب يعني ان المراد بالمناسبة المنفية هي عدم المناسبة بمبني الاصل من قبيل الملاقاة ... ولا شبهه ... بلى ورد المشهور ... ولذا قد ... في الاصل ... التعريف ... عرف

قوله الا انه لما ... محقق بمبني الاصل ... المطلق ... وليس ... المطلق ... بمبني الاصل ... ولا يعدو ... الاصل

قوله ركب مع الغير يعني انه ظهور كون المعرب سيما في حمل المركب على
هذا المعنى بعيد والظاهر منه ما يقابل المفرد فيلزم صدق التعريف على الغلبات
ضعيف قوله لم يشبه اي لم يناسب فسر المشابهة التي هي المشاركة في
الكيف بالمناسبة التي هي اعم اذ تفارق المشابهة في الاضافة الى المبنى
لئلا يخرج تعريف المعرب المناسب الغير المشابه بنحو يومئذ قوله مناسبة
مؤثرة في منع الاعراب قد ضبطها صاحب المفصل فحقق معنى مبني الاصل
ومشابهته له في الاحتياج الى القرينة كما في المبهمات وتوقعه موقعه
كاسماء الافعال ومشابهة الواقع موقعه كنزال وفساق وحضار ومثوله
موقع ما اشبهه كالمنادى المضموم واضافته اليه نحو يومئذ فالمناسبة
المؤثرة انما تتعين بعد ضبط المبنيات فاستحق المبنيات بهذا الاعتبار
التقديم على المعربات فلهذا قدمها صاحب اللباب قوله فالاضافة بيانية
ليس الاصل في البناء اعم من وجه من المبني بل اخص مطلق والاضافة الاعم
الى الاخص لامية لا بيانية اضافة الاعم من وجه كما لا يخفى على من
له اضافة معنوية الى هذا الفن فالوجه في الاضافة البيانية ان الاصل
الاصل في الاصل في البناء بل يطلق فيشمل المعرب لان الاسم هو الاصل لكن
في الاعراب ويكون بيانه بالاصل لانه في الواقع اصل في البناء وتوجيه
كلام الشارح مجال لمن له في فهم المعنى استقلال قوله وهو المعنى قال
المحقق الشريف في حواشي المتوسط جعل بعضهم الكلمة من حيث هي حرفا ... ورابعا قوله والامر بغير اللام لا حاجة الى قوله بغير اللام لان النحوي لا
يسمي ما هو باللام الا فعلا مضارعا مجزوما والامر باصطلاحه ما هو بغير اللام قوله
في اعتبر العلامة مجرد الصلاحية الا انه لم يقل اعتبر العلامة مجرد الصلاحية للاعراب
لانه لا يحصل به الفرق بين اعتبار المصنف والعلامة لان المصنف ايضا
لم يعتبر الا الصلاحية دون الاعراب بالفعل بل الفرق باعتبار الاستحقاق
للاعراب بالفعل

قوله لما كان ارادة الاول مبنيا على التوفيق الحكيم حيث بنى
الشارح كلامه على اصطلاح الحكماء واقتفى
المتقدم الثاني والتاخر الزماني لا يناسب هذا
المقام الذي هو بحث عن احوال اللفظ
فقط ... منه

بالفعل عند المصنف واعتبار صلاحية الاستحقاق عند العلامة وتحديد فالمرجح
المعتبر عند العلامة الاعراب بالقوة البعيدة من الفعل وعند المصنف
الاعراب بالقوة القريبة من الفعل قوله ولذا يقال لم يعرب الكلمة التي
معربة لم يوجد على طريقة المصنف معرب اصطلاحي لم يعرب لانه لا يخلو عن اعراب
محقق او مقدر وكان ذا ريه سلب الاعراب بحسب لذات لان ذات الاعراب
متاخرة عن المعرب واريد سلب الاعراب بحسب لفظا جزاء لا انه على لساني
لا ينفع الشارح فيما هو بصدده قوله الاول مرفق فيشعر لا يناسب النحاة قوله
لان الغرض من تدوين علم النحو ان يعرف به احوال اواخر الكلمة اقول ان الغرض
من النحو لا يقتصر عليه كما يدل عليه هذا الكلام بل من الغرض منه معرفة الهيئات
التركيبية وتقديم ما حقه التقديم وتاخير ما حقه التاخير مثلا وجوب تقديم
المتضمن لمعنى الاستفهام على سائر اجزاء الكلام مما يتعلق بعلم النحو فالاولى
ان يقول من جملة الغرض من علم النحو قوله فان العارف باحكامها كذلك
مستغن عن النحو اشار بهذا الى انه لا يمكن ان يعرف المتعلم المعرب بتغاير
الاواخر بالتتبع لان العارف بالتتبع لا يتعلم المعرب بهذا التعريف لانه لا
يكون عبثا فتعين ان يكون معرفة اختلاف الاواخر بالتعلم في هذا الفن و
تعلمه في هذا الفن يتوقف على معرفة المعرب فلو عرف المعرب به لزم توقف
معرفة المعرب على معرفته وتوقف معرفته على معرفة المعرب فيلزم تقدم
معرفة المعرب بهذا التعريف على نفسه وهذا من اخص معايب التعريف
المسمى بالدور وهو الذي صرح المصنف بانه عدل عن المشهور لاجله الا
ان الشارح طوى ذكر لفظ الدور لئلا يحتاج المتعلم الى معرفة معنى الدور
قبل اوانه والعجب ممن قال اشار بقوله فالمقصود من معرفة المعرف
الخ الى انه ليس في نفس التعريف فساد بل في المقصود منه لان المقصود
منه تحصيل كلية تجعل كبرى لصغرى سهلة الحصول لاستنتاج نتيجة
وذلك ... فيتضح ... المعرب ...

اقول لو كان كما ذكره استاذه لزم الفرق بين حكم وحكم في الفرض من التدوين من غير ضرورة ومرجح فاللازم او الترجيح من غير مرجح ويكفي ذلك في وجه العدول ... انه لا شك ان الغرض من التدوين الاعتناء ... التتبع فلم يحوج الى التتبع ... كترتيب القوم بل نقول معرفة اختلاف الاخر بعض الالفاظ من التتبع ... المذكورة ... لمعرفة احكام كثيرة ... بالعقل او بالنقل المزيبة فيستغنى عن النحو فيها وبهذه الامور بمنزلة المحذور ... [illegible]

يكون الصغرى عين النتيجة مثلا او قيل هذا معرب وكل معرب فما يختلف آخره

ينتج ان هذا يختلف آخره به وقولنا هذا يختلف آخره به عين هذا معرب فقد صرف

الكلام الى ما لم يقصد به في المقام واخرجه عن الوضع والانتظام •

فاشكل على نفسه بمنع كون الصغرى عين النتيجة للتفاوت بالاجمال والتفصيل

واجاب بما يهتدي الى وجه الصواب فهو وان كان احق بمعرفة مقاصد

الشارح الجليل لكونه من المتمرنين على ملازمة مجلسه الجميل • الا انه افاد بهذا

المطول حسن وصية سيد ولد آدم • منقبض ... البيان على العرب

والعجم • نضّر الله امرأ سمع مقالتي فوعاها فاداها كما سمعها فرب

حامل فقه الى من هو افقه منه • هذا وقد افاد ذي استاذي ومن هو

جدي ابنه جدي واعتمادي حسام الملة والدين داود الخوئي آستاذ

رحمة زمانه بالبيان الشافي آنى من الله عليه شأبيب غفرانه الوافي

انه يمنع قول المصنف انه ليس الكلام مع المتتبع لانه يجوز ان يكون الكلام

مع المتتبع العارف اختلاف اواخر الكلم من غير ان يكون متميزا بين مرفوعها

ومنصوبها ومجرورها فيتعلم المعرب في النحو بهذا الوجه لا يعرف من

النحو هذا الحكم بل يعرف منه معرفة المرفوع والمنصوب والمجرور الى غير ذلك

من الاحكام التي تسهل المعربات في التراكيب • واسأل الله تعالى التحقيق بانه

الطريق انه قريب مجيب **قوله** فالمقصود من معرفة المعرب مثلا ان

يعرف انه ما يختلف آخره الخ فاذا قال مثلا ان هذا الحكم من جملة احكامه

اليه فيما بعد **قوله** وحكاي من جملة احكامه وآثاره اشار الى ان المراد

بالحكم الاثر المترتب على صفة الاعراب والى ان اضافة الحكم الى الضمير للجنس

لا للاستغراق فيؤول الى انه بعض احكامه وكانه اراد بهذا التنبيه تقديم تحقيق

لما سيورده بعد من دفع الاعتراض بانه يخرج من الحكم المذكور حكم معرب

ركب مع عامله ابتداء او تغيير الحكم بالاثر في هذا المقام كالنية في اقوام

بعد اقوام • وان الغرض على ما اخذه في اثناء الكلام • ولا يبعد ان يراد بالحكم

ما يحكم به عليه فيكون فيه اشارة الى انه ما ينبغي ان يحكم به في الفن على المعرب

لا ما ينبغي ان يعرف به **قوله** باختلاف العوامل فان قلت لفظ العامل يجمع على

فواعل لا اسما قلت فيكن جمع عاملة لا العامل لانها تكون غير كلمة وقيل العامل

صار اسما في عرف النحاة **قوله** اي بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه

قيد العوامل بالداخلة عليه لان معربا لا يخلو عن اختلاف في وقت ما

ولا يختلف آخره به وانما يختلف بسبب اختلاف العوامل الداخلة عليه

او لما قيل خرج بهذا التقييد اختلاف آخر المستفهم بكلمة من باعتبار العوامل

الداخلة على المستفهم عنه نحو منو زيد ومن زيدا ومن زيد اذا قيل جاءني

زيد ورأيت زيدا ومررت بزيد ثم تقييد العوامل الداخلة عليه يخرج حال المبتدأ

والخبر لان الدخول اما التحوق بالآخر او الاول وذا لا يتصور في الامور المعنوية

كما مر **قوله** وانما خصصنا اختلافها بكونه في العمل لئلا ينتقض بما يكون

اللفظ محمولا على ما لا يقصد به في عرفهم الا هو **قوله** او على الصدرية اي

يختلف اختلاف لفظ واياك ان تفرق بين هذا التوجيه والتوجيه الاول

بانه يحتمل ان يتعلق حينئذ باختلاف العوامل الا ان تعلقه باختلاف العوامل

يوجب كونه قاصرا لعدم حصر العوامل في الملفوظ والمقدر على انهما سيان

قوله فان اصله فتى وقت وبعني ذكرا بها لئلا يستوي المبتدي بينه

وبين فتى لا تحى ونما خطأ **قوله** والاختلاف اللفظي والتقديري اعم من

ان يكون حقيقة او حكما كما اشرنا اليه لئلا ينتقض الخ قلت لا انتقاض من ان

لا نجعل اختلاف العوامل اعم فانا نقول المراد باختلاف العوامل في العمل

ان يطلب كل منهما اثرا مباينا لاثر الآخر في الآخر فقولك رأيت والباء

ليسا بعاملين مختلفين في غير المنصرف وعاملان مختلفان في المنصرف

قوله لئلا ينتقض بمثل قولك رأيت محمدا ومررت باحمد وقولنا رأيت

قوله فقوله مثنى او مجموعا متعلق بالمثل الثاني المندرج حالا منه لا بهذا المقول الذي هو رأيت مسلمين ومررت بمسلمين لانه لا يكون الا مثنى او مجموعا ولا يحتملهما معا بهذا اجزاؤه و قال المولى عبد الغفور قوله رأيت مسلمين ومررت بمسلمين اي مدلول بابين الصورتين فاذن ظهر شموله للمثنى والمجموع انتهى كلامه و كلاهما ليس بخفي الظهور كونهما حالين من المثالين باعتبار الصورة فانها يحتملهما اي رأيت مسلمين مثنى او مجموعا ومررت بمسلمين مثنى او مجموعا فلا يتجه ما قيل انه لا يصح المثال الا ان يكون مثنى او مجموعا فتدبر

قوله متعلق بالمثل لا بهذا المقول فاذا قرئ هذا المقول على صيغة التثنية كان المراد من مثله ما كانت حالته نصبه وجره مستويين فيه فيشمل جمع التثنية والجمع المذكر السالم المعرب بالحروف ثم وعلى هذا القياس اذا قرئ على صيغة الجمع بل هذا ينبغي ان يفهم المقام

مسلمين ومررت بمسلمين مثنى كان او مجموعا قوله فوقنا معطوف على قولنا
فهو في تقدير لئلا ينتقض بمثل قولنا رأيت مسلمين ومررت بمسلمين فقوله
مثنى او مجموعا متعلق بالمثل لا بهذا المقول فلا يتوجه انه لا يصح الا ان
يكون مثنى او مجموعا وما يقتضي منه التعجب ما قيل المراد به قوله بابين
الصورتين فاذا ظهر شموله للمثنى والمجموع فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين
قوله فان قلت لا يتحقق الاختلاف لا في آخر المعرب ولا في العوامل سواء اريد
بالعوامل الجماعة او ما فوق الواحد قوله اذا ركب بعض الاسماء المعدودة
اي التي ركب كان مع عامله ويتحقق معه فقوله مع ليس ظرفا للتركيب
ومن جعله ظرفا للتركيب ورد عليه ان التركيب مع العامل لا يكون الا
واذا كان لفظيا فيجوز ان يكون التركيب مع العامل ابتداء ويتحقق اختلاف
العوامل لسبق عاملين معنويين فيتحقق الاختلاف في آخر المعرب وفي العوامل
واجاب عنه بانه لا يتحقق بعاملين معنويين وعامل لفظي اختلاف العوامل
اذ لا اختلاف في العمل بين عاملين معنويين هذا وفيه نظر من وجوه الاول
ان المراد بالعوامل ما فوق الواحد كما لا يخفى والثاني انه لا يصح قول الشارح
ليس فيه اختلاف الآخر ولا اختلاف العوامل لتحقق اختلاف الآخر والثالث
ان العامل المعنوي لا ينحصر في عامل الرفع وانما ينحصر فيه عامل معنوي ليس
معنى الفعل والعامل المعنوي الذي هو معنى الفعل اقسام متعددة ناصبة
للظرف والمفعول معه فصلناها في الفريدة وشرحها الرابع انه لا يتجه
السؤال لانه لم يقل كلما ركب مع عامله ابتداء حتى يتجه عليه شيء لا يقال
اذا سبق على التركيب مع العامل عاملان معنويان لم يكن التركيب للاسم
المعدود مع العامل لانا نقول التركيب للاسم المعدود ولكن لا ابتداء
بل ثانيا ومع ذلك تركيب للاسم المعدود مع العامل وان سبق تركيبه
لا مع العامل ولو لم يكن التركيب ثانيا للاسم المعدود ولم يكن تقييد

التركيب ابتداء بمعنى ما عرفته قوله غاية الامر ان هذا الحكم لا يكون من خواصه الشاملة
فيه انه اذا كان المعنى ان هذا الحكم بعض المعرب لم ينفع المبتدي للتعلم بيان
هذا الحكم فانه اذا اورد عليه معرب لا يعرف انه هل يجري فيه هذا الحكم او لا بل
فليكن المراد اختلاف الآخر باختلاف العوامل وقتا ما فهذا الحكم كلي لا ينبغي
ان يرتاب فيه يحتمل ان يكون معرب لا يرد عليه العوامل المختلفة وقتا ما الا ان
الاحتمال الصرف لا ينفي لنقض الاحكام الادبية ويحمل المراد الاستعداد للاختلاف
فرجح جواب الشارح عليهما بانه اوفق بالعبارة اذ المتبادر الاختلاف بالفعل
من غير تقييد بوقت ما وليس بمرجح لما عرفت ان الظاهر بيان الحكم الكلي لينتفع
به المتعلم قوله وحين يراد بالموصولة الحركة او الحرف لا يرد العامل المقتضي
فان قلت قد فسر كلمة ما بحرف او حركة فلم يجعلها موصولة بل موصوفة فينبغي
ان يقول وحين يراد بالموصوفة حركة او حرف قلت كلمة ما كلما وقع هكذا
تحتمل الامرين فنبه على الامر الاول اولا وعلى الامر الثاني ثانيا حيث قال
وحين يراد بالموصولة الحركة او الحرف فعرف الحركة والحرف على مقتضى
الموصولة وانما قدم الاشارة الى الموصوفة لانه المشتهر في امتزاج المتن
بالشرح ثم انه كتب الشارح في حاشية الكتاب لكنه يشكل بما اذا كان العامل
حرفا واحدا كالباء الجارة والاولى ان يستدرج اخراجها الى البينة القرينة
المفهومة من الباء الجارة وايضا ما الموصولة على عمومها ولا يخفى ان المفهوم هذا الكلام
من قوله لا يرد العامل والمقتضي انه لا يرد عامل ولا مقتضي على السبب الكلي
والذي يقتضيه الحاشية ان المراد انه لا يرد كل عامل وشيء من المقتضي و
لا يذهب على احد انه بعيد عن الفهم جدا وانما قال والاولى اشارة الى التوجيه
التوجيه الاول ايضا لان ما لا يخرج بتخصيص كلمة ما يخرج بارادة البينة القرينة
من الباء الجارة لكن الاولى ان يخرج الجميع بالبينة المفهومة القرينة ولا يرتكب
في هذه تكلف ولا يذهب عليك ان قوله ولو اعتبرت يدل على ان يخرج بتخصيص

وجه انه لا يلزم تقدم المجموع على الاختلاف ليس ما رآه كيف وقد دخل
ووقع بينه وبين الاختلاف تقدم كل واحد منه وذلك اظهر من ان يخفى

كلمة ما لاستعارة كلمة لو على امتناع الابتداء فاذا ترجح اعتبار البنية القريبة كان
الاولى ان يقال فاذا عرفت له لا ترادف على التحقيق فنقول ويمكن ان نقول
يمكن ان يراد بكلمة ما حرف اخر وحركة فلا يرد ما اورده من امثال المبنيات المجانبة
وكوا ... بحرف حرف كما في ... درهم مقارنة بالحركة لم يتجه عامل على
حرف واحد وكان لا بد من اخراج العامل واخراج المقتضي لا بد من اخراج مجموع
العامل والمقتضي ومن اخراج مجموع العامل والمقتضي والاعراب فان البنية
وهو التقدم بالذات كما يتحقق بين اختلاف آخر المعرب وكل من الملك
الثلثة يتحقق بينه وبين مجموعها ولا يخرج المجموع من تقييد البنية بالقرب
لان تقدم المجموع على الاختلاف ليس بتامة بل بينه وبين الاختلاف تقدم
آخر بخلاف تقدم العامل والمقتضي او المجموع ومن قال ليس المجموع بنية الا
بنية اجزائها المركبة من القريبة والبعيدة فلم يات بكلمة ... فقد احتاج الى
تخصيص كلمة ما بجزئية اخراج المجموع كما يختص باخراج المتكلم الذي هو سبب
القرب الحقيقي لاختلاف الآخر فرجح ان تعين ان الاعتبار فاعتبروا يا اولي
الابصار قوله يخرج حركة نحو غلامي اذا ... ونحو غلامي بالي ونظائره ... قال
بالجر بالجار في قوله تعالى ... دار حلكم ... فلم يتجه ... نظره
الا الى خلاف ما اجمع عليه من كون جر الجوار والجار الزائد من الاعراب بهذا
... قال الشارح خرج نحو حركة غلامي لكان ان يرجح في النحو شموله لما قبل ياء
المتكلم نحو مسلمي في جاء لي مسلمي وقوله لانه معرب على اختيار المصنف اشارة
الى ما ذهب اليه بعض النحاة انه مبني ولا يخفى انه لو قيل في تعريف الاعراب
انه ما به آخر المعرب اعني من حيث انه معرب لتم التعريف ولا يتجه عليه شيء فتامل
قوله ان ينبه على فائدة اختلاف وضع الاعراب وترجيح الاتيان به على
تركه وارادة التنبيه على فائدة وضعه في الاسماء دون الافعال والحروف
ليدل على المعاني ... معنى وهو ما يقصد شيء وحده على الفاعل ...

بعيد عن الفهم ولا يعود اليه فائدة وكذا اجتنابا في تعريف العامل قوله
حيث قال في شرحه على هذا الكتاب والاوجه ان المصنف ومن قال هو علة
وضع الاعراب اراد دلالته متعلق بوضع الاعراب المفهوم من فحوى الكلام
والا لم ينطبق الغرض على الفعل لان الدعوى على تقدير تحققه باختلاف
اختلاف لا آخر لغرض الدلالة على المعاني وهذا الغرض لا يحصل باختلاف
الآخر بل وضع الاعراب مطلقا قوله ليدل الاختلاف او ما به الاختلاف
اسند الدلالة الى الاختلاف باعتبار ان له مدخلية في دلالة ما به الاختلاف
على ما سيفصله والا فالموضوع للمعاني عند المصنف ما به الاختلاف على
اختلاف بينه وبين السلف حيث قالوا الاعراب هو الاختلاف ولعلهم
المصنف لا تعيين ما به الاختلاف للمعنى اولى لانه امر محقق وضع بخلاف
الاختلاف فانه امر معنوي اعتباري ولانه لازم لكل معرب بخلاف الاختلاف
بهذا يقول الاولى بالوضع للمعاني ما به الاختلاف والاولى بوضع الاعراب
المستعمل في مقابلة البناء الاختلاف لان البناء عدم الاختلاف قوله على صيغة
اسم الفاعل ليكون المعنى على اخذ كل من المعاني المعرب واما المعتورة على
صيغة اسم المفعول فيدل على ان كل معرب ياخذ تلك المعاني لكل منها بدل
على تبدل المعاني في وكلام استقرار ما فيه الا ان اعتبار المعرب آخذا للمعنى احق
من اعتبار العكس فلذا قال الفاضل الهندي انه على صيغة اسم المفعول الشارح
لا يستحسن ذكره وهو المشهور والدائر على السنة الكائنة لجودة قرينته الاعتبار حكم
بانه على صيغة اسم الفاعل ولا ينبغي ان يتوهم ان اعتوار المعرب المعاني
لا يفيد تبدل معاني المعرب فلذا اعرض عنه الشارح لانه المخالف لما هو الواضح
قوله وانما جعل الاعراب في آخر المعرب اي الاعراب بالحركة اي الذي هو الاكثر
او الاعراب مطلقا في آخر المعرب حقيقة وحكما فان الواقع بعد الحروف
... فانه لا يقع بعد الكل لانه الاكثر في حكم الكل ولكون الحركة بعد الكلمة يظهر

والانواع رفع ونصب وجر خبر لانواعه اي انواعه هذا المجموع وليس الخبر رفع والا يلزم ان يكون كل من الرفع والنصب والجر انواعه ولتحقيق ذلك ان العطف في الشارح ساوى عن ربط الشيء بالمعطوف عليه او ربط المعطوف على شيء وربما يتقدم فيتقدم ربط المجموع وما نحن فيه من القبيل الثاني لكن جعل هذا داخلا في المعطوف مشكل لان المعطوف تابع مقصود بالنسبة ولا نسبة هنا ولا تبعية في الاعراب لان المعنى المقتضي للاعراب قائم بالمجموع لا بكل واحد فالمجموع يستحق الاعراب واحدا الا انه لما تعذر ذلك المستحق مع صلاحية كل واحد للاعراب اجرى اعراب الكل على كل فما التحكم ونظير ذلك قولهم جاءني القوم ثلثة ثلثة فان الحال هو المجموع المفصل بهذا التفصيل فكانه قيل مفصلا بهذا التفصيل فالمستحق بالمجموع اعراب واحد الا انه اجرى على الكلمتين دفعا للتحكم فليس هنا عطف بل صورة و ما قيل ان العطف مقدم على الربط مسامحة شرح العصام على الكافية

باشباعها قوله لان نفس الاسم يدل على المسمى والاعراب على صفته فعلى هذا

الفاعلية ونظايرها صفات لمدلولات الالفاظ لا للالفاظ وقد صرح الشيخ

الرضي في انها صفات للالفاظ فقال في تاخير الاعراب ان الدال على الموصوف

بعد الموصوف ولا يخفى ان الظاهر من قوله والصفة متاخرة ان وجه تاخير

الدال على المدلول والاوجه تاخر الدال على الصفة لان تعقل الصفة يتوقف

على تعقل الموصوف والاقرب ان يقال جعل الاعراب في اخر الاسم لان كلا

من حروف الكلمة مفيد لبنية الكلمة ولا يرضى بتغيرها بما امكن الشكل ولا

الكلمتين معا بخلاف الحرف الاخر فانه لا مدخل له في البنية ولهذا قيل

تعلم على صيغة الامر على البنية ما نصبه قوله اي انواع اعراب الاسم ثلثة

بنية على ان الخبر مجموع الثلثة فلا يشكل الحمل على الانواع ووجه تقدم العطف

على الربط قوله ولا يطلق على الجر كانت لنا بنية ولا غيرها من حركات غير الاخر

قوله فانها مستعملة في الحركات البنائية غالبا وفي غيرها من غير الاعرابية ايضا

قوله كون الشيء فاعلا حقيقة او حكما في كونه عمدة من كل وجه قوله كون الشيء

مفعولا حقيقة او حكما في كونه فضلة او مشتبها بها كما في اسم ان قوله

علم الاضافة اي علم كون الشيء مضافا اليه فهو بتقدير اضافة اليه وانما خص

اعتمادا على فهم المقصود من المقابلة بالفاعلية والمفعولية لان كون

الشيء مضافا اليه مقابل لهما لا كون الشيء مضافا ولم يقل كون الشيء مضافا

حقيقة او حكما ليشمل كون الشيء مضافا اليه بالاضافة اللفظية وقولنا

بحسبك زيد لان كل ذلك مما ادخله المصنف تحت المضاف اليه حيث قال

المجرورات ما اشتمل على علم المضاف اليه وهو كل اسم نسب اليه شيء بواسطة

حرف الجر لفظا او تقديرا فلا بد من تعميم النسبة بحيث يشمل النسبة حقيقة

او صورة بخلاف الفاعل فانه يصح تمييزه عن باقي المرفوعات وكذا

المفعول قوله لم يحتج الى الحاق الباء المصدرية الاولى لم يضع اليا

المصدرية

المصدرية قوله وانما خص الرفع بالفاعل والنصب بالمفعول لان الرفع ثقيل

والفاعل قليل من وجه الاختصاص بما هو الاصل في الاعراب لكونه معمولا

لما هو الاصل في العمل قوله فاعطي الثقيل للقليل لتظاهر القليل لكونه مفعولا

ثانيا ودخول لام التقوية في المعمول المتاخر عن الفعل يجوز ومنهم من جعل

التركيب مع تضمين معنى الجعل فصار حاصل المعنى فاعطي الثقيل مجعولا للقليل

ولا يخفى ان حديث الجعل مع الاعطاء لغو فالحق تضمين معنى العوض ان

الاعطاء القليل ان يجعل عارضا له فالمآل فاعطي عارضا للقليل وذلك

ان يجعل للقليل تقيلا والمفعول الثاني محذوف اي كما اعطي الثقيل اعطي

من المرفوعات لاجل هذا القليل فانه المقيس عليه للكثير فتامل قوله ولما

لم يبق للمضاف اليه علامة غير الجر جعل علامة الجر للمضاف اليه اضطرارا

ولا ضرورة اليه لان المضاف اليه ايضا كثير الآتي الى قولنا مررت

بزيد في يوم الجمعة لتاديبه لكن كثرته دون كثرة المفاعيل فاعطي المتوسط للمتوسط

في الثقل قوله العامل محتاج الى بيانه لاحتياج معرفة المعرب اليه لاعتبار

العامل في مفهومه على ما مر ولذكره في حكم المعرب وتاخيره عن بيان الاعراب

لان تعريفه متوقف على معرفة المعنى المقتضي والاعراب ومن قال اخر

عن الاعراب لكونه سببا بعيدا بخلاف الاعراب فانه سبب قريب فقد

خرج عن سواء الطريق وطلب المشتهى من نخع عميق قوله ما به يتقوم اي

يحصل دون غيره نبه على ان سببيته للتقوم ليس كسببية الاعراب

للاختلاف فان الاعراب سبب غير تام بخلاف العامل لانا نقول يتقوم به

ما يقوم به المعنى المقتضي والمركب منهما والعامل لانا نقول لا يفهم في

العرف من قولنا ما يحصل حرارة الماء الا النار دون نفس الماء ولكن

لا مجاورة النار الماء فتامل قوله المعنى المقتضي اي معنى يريد ان

اللام للعهد الذهني الذي في قوة النكرة والمعنى المقتضي لا يوجد في العقل

عند البصريين فلذا فسّر المراد بقوله الاسم وتقوم اباً اي بحسب زيد كون
الشيء مضافا اليه حكما وصورة فقد غفل من قال لم يبال لخروجه للتعميم قوله
وفي مررت بزيد ابا اي قال ما في غلام زيد فالعامل عند بعض حرف الجر
المقدر وعند بعض المضاف النائب عن حرف الجر قوله فالمفرد لما فرغ من
بيان الاعراب والعامل والمعنى المقتضي اراد تفصيل فقال المعنى المقتضي
فانه تارة يقتضي الحركات الثلث فتارة ما سوى الفتحة وتارة ما سوى الكسرة
وتارة يقتضي الحروف الثلث وتارة ما سوى الواو وتارة ما سوى الالف
فهذه اقسام ستة قوله اي الاسم المفرد الذي لم يكن مثنى ولا مجموعا فلا
معنى لما بين المفرد وجمع التكسير متعينين اخرين كلا منهما في محله ولا ينتقض القاعدة
بالاسماء الستة ولو احتاج المثنى والمجموع لخروجهما بقيد المنصرف لكونهما واسطة
بين المنصرف وغير المنصرف لان المنقسم اليهما اسم من شانه ان يقبل التنوين
ومنع منه لعدم الانصراف ولم يمنع لا للانصراف والمعرب بالحروف بمعزل
عن التنوين ولا بغير منصرف جرى عليه الحركات الثلث للاضافة او اللام
او ضرورة الشعر او التناسب لم ينتقض قاعدة غير المنصرف ولا يبالي
به ايضا لانه يعلم من بيانه على طريقة الاستثناء والبيان بطريقة الاستثناء
من قاعدة غير المنصرف اولى من ادخاله في قاعدة المفرد المنصرف لاشتماله
على التنبيه على ان هذه الامور خرجت عما هو الاصل فيها النوع قوله اي كل
لم يكن بناء الواحد فيه سالما فنقض بسنين وثبين ونظائرهما لكن لا يلزم
من دخولها في المكسر توهم ان اعرابها بالحركات الثلث لخروجها عن قاعدة
المنصرف قوله احدها ان الاصل في الاعراب ان يكون بالحركة ليكون الدال
على صفة الشيء كالصفة للدال عليه ولانها احف الخفة والبلغ وهذا مراد من قال
لانها ابعاض الحروف فلا اعتراض عليه بان كونها ابعاضا امر وهمي وتوهم
فلا يقتضي الا الاصالة بحسب الذات لان الاعراب ليس بشيء قوله والفتحة

نصبا كتب في الحاشية هذا التركيب من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين وذلك
لكن المعمول المقدم مجرور واجازه المصنف في كلامه قوله والضمة
فيكون التقدير برفع رفعا والجملة حال والعامل في الظرف والحال معنى
الفعل المستنبط من الظرف المستقر اذ وفق بالعبارة ما كتب في الحاشية
على معنى انه اعرب هذان القسمان بالضمة حال كونهما ذوعين او اعرابا الضمة
اعراب رفع وعلى هذا القياس نصبا وجرا في كلامه قوله مثل جاءني رجل
الا احسن لا للطف ان يمثل بجاءني طلبة والطلبة المطلوب قوله جمع المؤنث
السالم قدمه لانه اوضح اذ معرفة غير المنصرف يحتاج الى تطويل ولانه
اعرابه لازم له بخلاف غير المنصرف فانه يزول عنه اعرابه ولان كون النصب
تابعا للجر اكثر بخلاف العكس ولغيرها نكات اخر تركناها لذوق ينبغي ان يضم
اليه اولات جمع ذات من غير لفظها كما ضم اولو الى جمع المذكرات لم كتب
في الحاشية السالم مرفوع على انه صفة للجمع في كلامه يريد به دفع توهم
انه صفة المؤنث كما يتبادر من كون السلامة صفة المفرد ويعني ان الاصطلاح
جرى على وصف الجمع بالسلامة وان كان السلامة حال مفرده قوله ومما
لا يكون بالالف والتاء فدخل فيه مستحلات مع ان مفرده مذكر وخرج
عنه ثبون مع ان مفرده مؤنث قوله واحترز به عن المكسر فانه قد علم و
عن جمع المذكرات لم فانه سيعلم ولقائل ان يقول الاحتراز ليس لانه
علم او سيعلم بل لانه لا يشاركه في هذا الحكم حتى انه لم يعلم المكسر مطلقا المنصرف
فاعراب هذه الاسماء الستة تنبيه على ان الحكم ليس على خصوصيات هذه الاسماء
بل على مطلقها لئلا يمتنع الحكم عليها بكونها بالالف والياء ولا يغير الحكم عليها
بكونها بالواو ولا يكون التقييد بقوله مضافة لغوا ووجه ذلك ان اخوك
كما يحضره التلفظ يحضر معه الاخ فالحكم على الاخ الى حضره التلفظ مجردا عن خصوصية
حصلت له في هذا التلفظ ولا حاجة في هذا الحكم الى ما قبل هذا اللفظ علم نفسه

ويراد بالعلم العلم المشهور بها وبهذه الالفاظ اشتهر فيما بين النحاة بوصف كونها
الستة لانه مزيف بتزييف كون اللفظ موضوعا للعقد واما لم يذكرها مقطوعة
عن الاضافة للفوائد اولها كون عبارة الحكم مشتملة على مثاله وثانيها الاشارة
عن ذكرها وغير مضاف لانه خلاف استعماله عند العرب وثالثها بيان التعليم
للاعراب ثم بالواو والالف والياء لانه لا يهتدى بقيد لوجهه قوله
لكن لا مطلقا بل حال كونها مكبرة لما كان اشارته الى تجريد هذه الاسماء عن الحكم
بقوله فاعراب هذه الاسماء الستة اوهم انها جردت عن خصوصية التكبير
والافراد ايضا استدركه بقوله لكن لا مطلقا ونبه على ان خصوصية الافراد
والتكبير محفوظة في مقام الحكم قوله ومضافة نقل المتن على خلاف ترتيب
ما تنفقت عليه النسخ اما غفلة لمن فوات الترتيب لكمال الاشتغال بتحقيق
القيود واما لان نسخته كانت في نظره كانت بهذا والثاني في غاية
البعد وتغيير قال نبه على ان عبارة المتن محمولة على التقديم والتأخير لانها
حال عن ضمير الظرف والحال لا تتقدم على العامل المعنوي او تغيير عبارة
المتن الى ما هو انسب وتغيير المصنف ان تغيير عبارته الى ما هو انسب
فقد نبه بذلك على انه بلغ بدقة النظر الى ما لا يخطر بقلب البشر قوله
وانما اختاروا اسماء ستة لان اعرابها ح لا يخفى ان هذا الوجه في غاية الضعف
والاقرب منه ان يقال المعرب بالحروف في النوع والملحق به ستة المثنى
وكلا واثنان والجمع واولو وعشرون فجعلوا في مقابلة كل نوع اصلا قوله
وانما اختاروا هذه الاسماء الستة لمشابهتها المثنى في كون معانيها
منبئة عن تعدد الاولى في كونها منبئة عن تعدد والثاني في كون معانيها
مستلزمة لتعدد لان المثنى هو اللفظ دون المعنى هذا اتم ذلك فيما سوى
الفم والهن فظاهر واما فيهما فخفي والاوجه ان يقال شابهتها المثنى و
الجمع في ان فيها حرف لين بعده ما يتم به الاسم فان تمام الاسم بنون

التثنية

التثنية والجمع والمضاف اليه والتنوين واللام قوله ولوجود حرف صالح
للاعراب في اواخرها حين الاعراب دون غيرها حال الاعراب في ابنا
في التقريب والتعبير وهذه الحروف هي في الاربعة الاول لام الكلمة وفي
الاخرين عينها بعينها عند الشيخ الرضي ومنوطا به كلام الشارح وبدل الكل
العين واللام عند المصنف لان الاعراب لا يكون من اصل الكلمة وكما كان
تخففا بل تعسفا لم يلتفت اليه الشارح واعلم ان الظاهر انه جعل كلا من الانبا
عن التعدد ووجود حرف صالح وجها لجعل الاعراب في هذه الاسماء الستة
دون غيرها بالحروف ولا يستقيم لان الابن والولد والوالد والام
والقريب الى غير ذلك منبئة عن التعدد فالاولى وجوده بدون اعادة اللام
قوله وكذا كلتا التاء بدل من الالف والالف فيها للتأنيث لان علامة التأنيث
لا تكون متوسطة وما اضيف اليه كلا وكلتا يجب ان يكون مثنى او ضميره و
لا يجوز ان يكون متعددا غير مثنى الا في الشعر كقولك كلا زيد وعمرو وفي
التاء بكلا مضافا الى المؤنث افصح من تجريده واختلف في الف كلا
في الاصل واو او ياء والاكثرون على الاول قوله اذا اضيف الى
المظهر يجب في هذا المظهر ان يكون معرفة قوله فلذلك قيد كون اعرابه
بالحروف بكونه مضافا الى المضمر لا يخفى انه يستدرك لا طائل تحته قوله
ومعناه معنى التثنية لانه تكرار الواحد مرة قوله وهو الجمع بالواو والنون
سواء كان مفرده مذكرا او مؤنثا لما او مغيرا وفيه نظر لان المصنف
ذكر في بحث الجمع في شرحه ان قولي ان كان اسما فمذكر علم يعقل باشتراط
التذكير مع انه يغني عن اشتراط التذكير التعيين لجمع المذكر ليتغافل عن
التغيير والمفهوم فانه اسم وليس معنى التركيب الاضافي مرادا فانه معنى
الاصطلاحي اعم من مفهوم المركب وهو فرط على مفهوم لفظ جمع المذكر السالم
يمكن ادخالها في اخوات عشرين بان يراد بها ما هي على صورة الجمع المذكر و

بس به قوله وعشرون واخواتها المراد بالاخت المثل على ما اشار اليه بقوله
ونظائرها التسع وبه فسر الشارح كلامه وعليه يبتنى لعنت اخواتها استعارة
الا ان جعل الاخت استعارة عرفية غير مصنوع للنحاة قوله والا لصح اطلاق
عشرين على مثنين ولم يصح على عشرين وكانه لم يلتفت به لانه يختص عشرين
وهو يقصد تعليل الحكم المشترك ولا يذهب عليك ان ما ذكره لا يفيد
ان مثنين غير صحيح قوله غلبت على تلك العشرات تغليب
العام على الخاص وما يفيده هو ان مقابل الاعداد ملتبسة من الآحاد حالة
ومن تكرارها وانسب لاعداد فهذه الالفاظ كانها في اخواتها الواحد لما ليس
لفظها قوله واطلاق مثنين على تسعة وعلى تسعة ومثنين كذا قوله
واعنى بهذه الالفاظ لا يخفى عليك انه لو قال الجمع بهذه الالفاظ لكان
فيه لطافة قوله وانما جعل اعراب المثنى مع ملحقاته الاولى ذلك مع ملحقاته
لان بيان الوجه في الاصل يغني عن مؤنة البيان في الملحق ولانه لا يساعده
قوله لانهما فرعا الواحد لما كلفه وكذلك قوله وهو علامة التثنية والجمع
قوله وفي آخرهما حرف صالح للاعراب فان قلت الصلاحية ممنوعة
لان العلامة لا تتغير والاعراب يتغير قلت هذا ليس من تغير العلامة بل
من تبدل علامة بعلامة فانه بعد ما كان الالف علامة التثنية جعل العلامة
الالف والياء فتبدل الالف بالياء فتبدل علامة بعلامة لا تغير العلامة
قوله ولكثرة التثنية بالاضافة الى الجمع وقلة الجمع بالاضافة اليها
الجمع على الثلاثة والشروط الثلاثة ان كان اسما والثلاث ان كان صفة قوله
وحملوا النصب على الجر لانه اليه في المحل قوله اشار الى تقسيم ليهما فيما سبق
في بيان حكم المعرب حيث قال لفظا او تقديرا التقدير في هذا البيان
فوائد الاولى ان قوله التقدير بيان لاقسام التقسيم السابق
الاخر للاعراب كما ذكره بعض الشارحين وكانه بنى ذلك البعض

على ان قوله لفظا او تقديرا تفصيل لاختلاف العامل لا لاختلاف الآخر والثانية
ان قوله التقدير وعديله معرفان بتعريف العهد والثالثة ان هذا الكلام
متصل بما قبله كمال اتصال قوله ولما كان التقديري اقل اشار الى وجه
تقديم التقديري مع ان اللفظي لكونه الاصل احق بالتقديم ولا يبعد ان يقال
التقديري لخفائه اولى بالتقديم في مقام البيان قوله التقديري اي تقدير
الاعراب لانسب تفسيره بالاعراب المقدر ليلائم قوله واللفظي فيما عداه
قوله فيما اي في الاسم المعرب الذي تعذر الاعراب فيه اشارة الى ترجيح
جعل ما موصولة لترجح الشارح والى ترجيح حذف العائد على حذف المضاف
في قوله تعذر اي تعذر اعرابه لان حذف الفضلة اهون من حذف العمدة
ولان الفهم يتسارع اليه ومنهم من قال فيه طريق الترجيح والاحتمال وقع ذكر
فانه هذا الوجه الظاهر الترجيح وليس لك ان تجعل عبارة عن حرف آخر اي
في حرف آخر تعذر الاعراب فيه لانه لا يصح في الاعراب بالحرف المقدر
في آخره الاولى آخره قوله كعصا فانه يدل عصا على ان الالف المقدرة
كالمذكورة وبنى على ذلك في المستقبل ايضا فان قلت الاعراب في عصا
قبل الاعلال مستثقل كما في قاضي وبعد الاعلال متعذر في قاضي كعصا فلم
فرق بينهما قلت قيل موجب تقدير الاعراب في قاضي الاستثقال لان
الاستثقال فيه ادى الى الحذف وموجبه في عصا التعذر فان استثقال
الواو المتحركة ادى الى القلب بالالف وذلك ان تجعل عصا ملحقا بحبلى و
فاضرع لقاضي والفضل للمتقدم فلبعض في المعتصم قوله وكالاسم
المعرب بالحركة ثم قيل في الاسم المفرد المعرب بالحركة ليدخل فيه نحو
ومساجدي وحبالى فقيل لا ولى ان يقيد الحركة باللفظية ليخرج عنه
عصا اي فان تعذر الاعراب فيه قبل الاضافة وبعده ان اصل عصاي
عصوي فالمنقلب بالالف ما تعذر اعرابه فيكون القلب بالالف بعد تعذر

الاعراب بالاضافة ولا يكون تعذر الاعراب قبل الاضافة على انه يخرج عنه
حينئذ نحوه في نعتا فانى الى ياء المتكلم مع انه داخل فيه نعم ينبغى ان يعتبر قائل
ما سوى المضاف الى ياء المتكلم لان الاعراب في المضاف الى ياء المتكلم
متعذر لان المحذوف من آخره حركة الكسرة التي اقتضته الياء لا حركة الاعراب
حتى يكون تقديرها للاستثقال وذلك لا يخص قوله مطلقا باعتبار كونه فيه
كغلامي لهذا التعميم اي تعميم سواء كان مقصورا او منقوصا او صحيحا قوله
امتنع ان يدخل عليه حركة اخرى ولا بد من حركة اخرى او لا يمكن جعل تلك
الحركة اعرابا كما جعل علامة التثنية اعرابا لانها مقتضى الياء المقدم على
العامل فلا يمكن ان يكون اثر العامل والا لزم ان يكون العامل قبل
العامل واما علامة التثنية فاحد الامرين في معنى التثنية تحصيل احدهما لا
على التعيين والعامل تحصيل خصوص احدهما قوله يعني كون الاعراب
تقديريا في هذين النوعين مناط فائدة تعميم مطلق سوى غلامي اي جعل
متعلقا بهما ولهذا جعل البعض مخصوصا بغلامي وكان الشارح لم يجعل
ذكره لدفع توهم الاختصاص بخصوص غلامي بل جعله [illegible]
بينه وبين قوله كعصا من رفعا وجرا ونصبا فان تقييد المقابل يوجب
اي تعميم المقابل الاخر ويمكن ان يقال يريد بعصا مطلقا ما كان الفه
محذوفا وما كان الفه ملفوظا وبغلامي مطلق ما كان ياؤه مذكورا وما
كان ياؤه محذوفا نحو يا غلام وما كان ياؤه مبدلا بالالف نحو يا غلاما
فقوله ما وجه تقدير الاعراب في نحو غلامي انه لما اشتغل آخر الاسم بالكسرة
تعذر الاعراب فاصر والباقي انه لما اشتغل بالكسرة او الفتحة لمناسبة الياء في نحو يا غلاما
ويا ابت ويا امتا ويا ابتا قوله كالاسم الذي في آخره ياء
مكسور ما قبلها بخلاف الياء الذي ما قبلها ساكن كظبي قوله ونحو
عطف على قوله كقاض فهو مرفوع لا محل قاض فيكون مجرورا ووجه النفي

في كلامهم الوجوه الثلثة المذكورة ولنا وجه رابع وهو الاعتذار من مساهلة
ونعت للناظم في هذه الابيات لعدم مساعدة النظم الى المقصود
غير المنصرف والعلل من الحفظ لا تحقيق القول فيها اذ لا يساعده النظم
وقد عرفت بعض المسامحات في البيت الاول مما ذكرنا ومنها ايهام العلل
كما بين في تنكيرها ومنها ما في قوله والنون زائدة مما ذكره الشارح وما
يذكر لك من ان الشبيه بجموع الالف والنون لا يجوز الالف ولنا وجه
ذكرناه في شرح الفريد قوله او القول ان كل واحدة من الامور التسعة
علة قول تقريبي قيل الاولى مانع او يسرع كلام الناظم ذكر العلة قلت
الموانع جمع مانعة والتانيث لانها بتقدير علل موانع الصرف قوله
وقال بعضهم انه اثنان لا آخذ وي لمعرفة القولين الآخرين فلنذكرهما
ونحن اقتفينا اثره قوله من حيث اشتماله على علتين انما قيد بذلك لان
لغير المنصرف لا من هذه الحيثية احكاما اخر فمن حيث انه معرب حكمه ما مر
ومن حيث انه فاعل حكمه الرفع الى غير ذلك ومن حيث انه روعي فيه الشابه
او انه دخل تحت حكم الضرورة او روعي فيه الاصل كما في مسابقات علم اسم
والتنوين لكن الاظهر الاخصر ان يقول اي حكم غير المنصرف من حيث انه غير
المنصرف ومنهم من قال في وجه الحيثية ما لكا وتسبب عن القايل الحيثية
قوله ان لا كسرة فيه ولا تنوين ذكر الكسرة مع انه علم سابقا اشارة الى
ان تعريف غير المنصرف بما لا يدخله الكسرة والتنوين تعريف بامرين يجب
ان يجعل كل منهما حكم غير المنصرف فعنده دور من جهتين على ما فصل في تعريف
المعرب ولو اقتصر على ذكر التنوين لم يحصل الاشارة الى نقصان تعريف
غير المنصرف الا من جهة التنوين او للتنبيه على ان منع الكسرة من غير المنصرف
بالاصالة لا بالتبعية فانه لو اكتفى بالتنوين لتوهم ان حكم غير المنصرف منع
انه غير منصرف منع التنوين والكسر منع بالتبعية كما قال الاكثرون وتوهمن

عدم صرف المنصرف لما عند الجمهور من البصريين كما لم يجز جعل الهمزة المقصورة ممدودة
لان اصل الممدودة المقصورة وجوز الكوفيون وطائفة من البصريين منع
صرف العلم مضرورة قوله فكقول صاحب الحاشية بزا البيت مما اشتكا
فاطمة رضي الله عنها في مرثية النبي صلى الله عليه وسلم وا قوله ماذا على
من شم تربة احمد ان لا يشم مدى الزمان غواليا وفي حاشية جمع غالية
بوى خوش انتهى قرينة بالتخفيف زردوه واستعمالش كردن الزنجاك
الكدى غاية والمعنى ما الذي اودى شيئ اوقع على من شم تربة احمد في
ان لا يشم مدى الزمان وامتداده انواع الغالية والاستفهام للانكار
والمعنى لم يقع عليه شيئ لانه استغنى بشمه عن شم الغوالي او المعنى ما اوجب
على من شم تربة احمد ان لا يشم الخ والاستفهام للتعجب من عظم الوجوب
وهو كمال الاستغناء عن شم الغوالي قوله اي ذكره بالفتح والكسر فتخطيط
قوله لان رعاية التناسب بين الكلمات امر مهم عندهم ولذا اصلح
من جبل محاسن الكلام واخبر عن تأنيث الشيئ مرادا مع ان اللغة الفصحى
وعنه في التنزيل تبدلت الكلم لم نعبده واللغة المشهورة تبذ ازروى
ان بعض البلغاء قال لكاتبه اكتب حاذر فان الركب قد حاذوا اي
بعضم ترا اي باحاذ فقال الكاتب يا سيدي الافصح كسرزا فلم يلتفت
اليه اهتمامه بامر التناسب وفي قوله وان لم يصل الى حد الضرورة اشعار
بانه قد يصل الى حد الضرورة وتمنع وجوب صرفها علام الاوزان التي تقصد
بها بيان وزن منصرف فيقال وزن ضارب بضارب مضاربة فاعل
مفاعلة فيصرف فاعلا لا لمحافظة التناسب مضاربة وتجعل من ذلك القبيل
كل لفظ منصرف زيد بنفسه فانه يعامل به معاملته اذا اريد به معناه مع
انه قد يكون غير منصرف مع علميته وسبب آخر فيمنع قول المصنف فيها جعد
واما قرانة فمنصرف مع انه غير منصرف لكونه علما للنفس ومؤنثا ويجرون
وكذا زينب الا على الحسن ...

قال اراد الجمع بين الحكمين لانه اقرب ضبطا قوله فيشبه الفعل مشابهة الاسم
الفعل ثم ترتب احكامها توجب البنا واذا تقدم الانصراف واوسطها
العدل لا يسع المقام لتفصيله قوله لانك تقول قام عمر ثم تقول قائمة المعروف
هنا العالم المطلق لا العالم تجرد عن آن وهو المذكور وكذا المعروف
بالالف واللام الرجل فكلمة لا تجرد عن اللام وهو النكرة فالفرعية ثابتة
والتعريف وجهته والفرعية المعتبرة في منع الصرف اعم من الوجهة وبحقيقة
قوله ان الاصل في كل كلام ان لا يجعل الا ثابت على خلاف الاصل منزلة
المتوقف على الشيئ لانه كما ان تحقق الفرع يتبعه تحقق الاصل كذلك تحقق
خلاف الاصل يتبع تحقق الاصل حتى انه لو لم يكن الاصل لم يتحقق الخلاف
الاصل فلا حاجة الى جعل الفرع شاملا للفرعية الموقوف على الموقوف عليه
والمرجوح على الراجح لان المرجوح ليس فرعا للراجح الا بجعله منزلة الموقوف
وليس الفرعية معنى يشمل المرجوحية قوله لان الاصل في كل نوع ان لا يكون في
الوزن المختص بنوع آخر حقيقة او حكما ووزن الفعل الذي فيه احدى الزوائد
الاربع في حكم الوزن المختص فلا تجد ان الشأن فاحفظ قوله اي لا يمتنع
الجواز بمعنى سلب الوجوب والامتناع وبمعنى سلب الوجوب وبمعنى سلب
الامتناع والصرف قد يجب في الضرورة كما اذا اوجب منع الصرف
انحلال الوزن فلذا فسره بقوله لا يمتنع قوله وبادخال الكسر والتنوين يلزم
خلو الاسم عنهما تنبيه ان غير المنصرف ما فيه علتان مؤثرتان فيجوز ان يتخلف
التأثير بالضرورة واعتبار التناسب فلا حاجة الى تعريف الصرف بمنع
قوله وقيل المراد بالصرف معناه اللغوي الا انه بمن لا يصرف معناه
والظاهر من ضمير صرفه رجوعه الى غير المنصرف بحكم قوله وحكمه ولا حاجة الى منع
بترك الظاهر الاول فلا وجه لترك الظاهر الثاني فافهم قوله للضرورة
لان الضرورة تنزد الاشياء الى اصولها ولا تخرجها عن اصولها وكذا لم يجز

واعلم ان الامكان العام ان كان جهة للقضية السالبة وهو المراد بكونه مقيدا بجانب الوجود
كان يقال شريك البارى ليس بموجود بالامكان العام كان معناه سلب ضرورة الايجاب وحاصله
ان الوجود ليس بضروري لكنه يجوز ان يكون العدم ضروريا فيتناول الواجب ويتناول الممتنع وان كان
جهة للقضية الموجبة وهو المراد بكونه مقيدا بجانب العدم كان يقال مثلا صانع العالم موجود
بالامكان العام كان معناه سلب ضرورة السلب وحاصله ان العدم ليس بضروري لكنه يجوز ان يكون
الوجود ضروريا فيتناول الممتنع الضروري العدم والواجب الضروري الوجود

اقول هذا الكلام منه رد على الجمهور فانهم حصروا الجملة المعترضة في ستة مواد احدها بين المبتدا والخبر وثانيها بين الفاعل والمفعول وثالثها بين الصفة والموصوف ورابعها بين الحال وصاحبها وخامسها بين القسم جوابه وسادسها بين المضاف والمضاف اليه والحاصل يجب عندهم ان تقع بين اجزاء الجملة وفي غيرها ... وههنا ليست كذلك فيكون ردا عليهم ... ولا تلتفت الى ما قيل اولا

عن هذا التناسب بالمناكلة **قوله** حيث صرف سلاسلا لتناسب الذي يليه وقرئ قواريرا لتناسب فواصل الاى فقوله يليه لم يقصد به تمام التعليل **قوله** فقوله سلاسلا واغلالا مثال للمجموع لا ارادوان ذكر اغلالا ليس بها الان المقصود تمثيل المجموع والاظهران التقدير لصرف سلاسلا في هذا التركيب **قوله** وما يقوم مقامها قبل هذا من تتمة بيان التعريف فينبغي ان يقدم على قوله وحكمه وفيه ان بيان الاشياء كلها من تتمة التعريف فهذه الجملة معترضة ولا امتناع في وقوعها ههنا وفيه ولتشدة الاهتمام ببيان ما لا يصلح للتعريف قدمت ههنا **قوله** فانه تكرر فيه الجمعية فقام مقام السببين لهذا التكرر عند المصنف وكونه منتهى الجمع التكسير عند بعض وكانه لا نظير له في الاحاد عند بعض والتمام الاخير يحتاج الى تطويل لا يسعه المقام كتب في الحاشية فاكالب جمع الكلب وهي جمع كلب واساور جمع اسورة وهي جمع سوار وانعام جمع نعم وهي جمع نعم انتهى وقد يحتاج لنا اياسا وروا اكثر ما يقع على الابل وجمع الجمع انما ان يراد به الكثرة او الضروب المختلفة على ما في الشرح **قوله** فالعدل مصدر بمعنى المفعول اي كون الاسم معدولا لا ذكر المحقق الرضي ان العدل اخراج الاسم لا الخروج فاشار الشارح الى ما يجيب به عنه وهو ان المصدر قد يكون مبنيا للفاعل كالضرب بمعنى كون الشيء ضاربا وقد يكون مبنيا للمفعول كالضرب بمعنى كونه مضروبا والعدل لكونه سببا في الاسم ينبغي ان يكون مبنيا للمفعول ويتجه عليه انه لا شك انه يوجد معنى مصدري حاصل للحق ابتداء المصدر اي المفعول كما يقال المضروب بمعنى كون الشيء مضروبا والمعنى المصدري الحاصل للحق ثانيا ... والشعة بسبع فيها لا تسع في الفاظ المصادر وامّا ان المصادر وضعت للمعنيين اما موصفة الفاعل واما موصفة المفعول فلا بد له من نقل من الكتاب

يرد ما ذكره المصنف في تعريف الفاعل من قوله على جهة قيامه به حيث اخرج به عن تعريف الفاعل ضرب زيد مثلا على صيغة المجهول فانه يدل على ان ضرب زيد يدل على وقوع شيء على زيد لا على قيام شيء بزيد فلو كان بمعنى الضرب معناه لكان ضرب زيد دالا على قيام المبني للمفعول منه بزيد كما ان ضرب زيد على صيغة المعروف دال على قيام المبني للفاعل منه فكان خارجا بقوله على طريقة قيامه به فالمصدر لم يوضع الا لما قام بالفاعل والفعل المجهول يدل على وقوع مصدره والذي تعقبه على المسند اليه وجزء معنى الفعل المجهول اي جزء معنى الفعل المعروف ... الفارق بينهما باعتبار قيامه الذي يدل عليه صيغة الفعل المعروف واعتبار وقوعه الذي يدل عليه صيغة الفعل المجهول ... اذا تمهد هذا فنقول لو كان العدل بمعنى ... فالاعتراض قوي لا يندفع بهذا التدفع لكن العدل في اللغة جاء بمعنى الميل يقال عدل عنه اي مال عنه وعدل اليه اي مال اليه وجاء بمعنى التبعيد يقال عدل الجمال الفحل نحاه كذا في القاموس والاوي الى كون العدل النحوي بمعنى التبعيد دون الميل لان اشتقاق المعدول ... الاسم معدولا وليس بقوي لانه بمعنى المعدول ... الظاهر ان العدل بمعنى الميل من الشيء الى الشيء والعادل ... مالت عن البنية الاولى الى الثانية فيسمى الاصل معدولا عنه والاسم معدولا والبنية المعدول اليه لان المادة عدلت الى بنية وبهذا التقرير تنظر ابن الحاجب صار اثنا فلا تجد بينه وبين المقصود حاجبا **قوله** وهو خروج الاسم اخرج خروج الفعل اذ لا يسمى عدلا **قوله** اي عن صورته نفسر الصيغة بالصورة لان الصيغة قد تطلق على الكلمة باعتبار ما يعرضها من الهيئة فيقال ضرب صيغة الماضي والمراد بالصورة اعم من الصورة وما في حكمها في كونها لازمة للكلمة كالصورة فان احد الامور لازم لافعل التفضيل

فان اللام منه بمنزلة الصورة للكلمة وكذا الالف واللام في المفرد الذي
صار علما بالغلبة فيكون نحو النجم علما للثريا بعينه معدولا عن النجم وكاجزاء [illegible]
اخرى الى تغيير تعريف العدل بالخروج عما هو حقه من الصيغة او استلزام
كلمة اخرى معه واما ما توهم من ان ما غير اليه التعريف ينتقض بيوم
الجمعة في سبت يوم الجمعة فانه يخرج عما هو حقه من استلزام كلمة اخرى
وهي في بخلاف تعريف المصنف فانه لا مدخل للتغير في الصورة حكما كاللام
للفرق بينها وبين اللام لجواز الفصل بينها وبين مجرورها بالحرف
الزائد بخلاف اللام فيقتضيه ان يوم الجمعة لم يخرج عما هو حقه الى ما ليس
حقه فان تقدير في ايضا هو حقه قوله التي يقتضي الاصل والقاعدة
ان يكون ذلك الاسم عليها خروج الاسم عن صيغته الاصلية بهذا المعنى
في عمر غير ظاهر لانه ليس هناك اصل وقاعدة يقتضي ان يكون عمر على الصيغة
عامر الا ان يقال لما اقتضى ضرورة منع الصرف الى ان يحكم بانه معدول
حكم بانه سمي باسم الفاعل من العمارة فعمر اسم الفاعل من العمارة خرج
من صيغته التي هي على مقتضى القاعدة وهي عامر الى عمر قوله ولا يخفى
ان صيغة المصدر الخ فيه ان صيغة الاسم ان كان بمعنى صورة تعرض
بحروفه الاصول كهيئة الضرب بحسب للضارب وان كان ما تعرض
المادة وضعه لمعناه فهيئة ثمة ليست هيئة ثلث لان ما وضع
له ثلث نفس العدد وما وضع له ثلث الموصوف بها فالوجه ان يقال
خرج المشتقات من المصادر السماعية بتقييد الصيغة بالاصلية لان صيغ
المصادر السماعية ليست من مقتضيات اصل وقاعدة والمشتقات
من المصادر القياسية ما خرجت به المغيرات القياسية قوله فلا ينتقض
بما حذف عنه بعض الحروف كالاسماء المحذوفة الاعجاز وكذا المحذوفة
الاوائل مثل عدة والمحذوفة الاواسط كمقول في وجه ولا يبعد ان يقال

خرج عنه كل ما غير باب ل حرف اصلي الى حرف اخر كالمقام والابنا فان المادة
ليست باقية فيها فلم يبق من المغيرات القياسية الا المدغمات فهي خارجة
باعتبار قيد المغايرة لا غير بحكم ذا ينبغي ان يحقق هذا المقام فانه ينبغي بيانه
قوله فخرجت عنه المغيرات القياسية كالمقام فبعيد عن المقام قوله
المقصود ههنا تمييز العدل عن سائر العلل قد اريد بهذا الجواب وهو ليس
بمرضي اذ لا يشتبه على المتفطن ان المقصود من تفصيل العلل وتبيينها
تمييز المنصرف عن غير المنصرف وبيان العدل على هذا الوجه لا يحصل
هذا المقصود قوله اعلم انا نعلم قطعا انه قد دل كلامه على ان ما اشتهر
في كتب النحو ان خروج ثلث محقق مبني على ان سعلم القطعي بل هو الحكم بالتكلف
الاضطرار اليه بمنع الصرف وان المحقق ثبوت اصل له اما خروجه عنه فلا
فان قلت اذا كان ثبوت اصل له محققا والاصل انما يكون اصلا لخروج
الفرع عنه فيكون الخروج ايضا محققا قلت لم يرد بالاصل الا ما يقتضيه
القياس من ان يكون الاسم عليه لا ما كان عليه ويعني بالخروج انه كان
عليه فخرج وهذا امر لا يحكم به الا للاضطرار فحينئذ نقول ما اشتهر مبني على
انهم ارادوا بالخروج محققا الخروج عما هو القياس لا الخروج عما ثبت
للمادة ومبني ما حكم به الشارح الخروج عما ثبت للمادة وتتجه على ما ذكره
المغيرات الشاذة على تعريف العدل وتتجه على ما ذكره انه يحصل معرفة
غير المنصرف بتعريفه بالتتبع لانه لا يعرف غير المنصرف الا بعد العلم بالعدل
منع الكسر والتنوين فيلزم الدور الا انهم لم يلتفت اليه لان ذلك لازم في
العدل التقديري لا محالة فيلزم في مطلق العدل ويندفع الفساد بانه قليل
يمكن تعداده لمتعلم النحو قوله لانهم تنبهوا للعدل فيما عدا عمر من هذه الا
فجعلوه غير منصرف للعدل التنبه لذات النسب في بيان الاسماء سوى عمر
التقديري لا يتوقف على معرفة منع الصرف فان التانيث والوصف

في الاعداد انها وضعت للوحدات ثم تستعمل مجازا في ماله الوحدات وقد منع
كون ثلثة ثلثة موضوعة للوحدات في الوضع التركيبي لانها موضوعة للمعنى
الوصفي ليس بشيء لانه يوجب عدم انصراف رباع اربعا قوله لان معناه
في الاصل اشد تاخرا فان قلت ما يشتري اليه ليس الا ان اصله اشد تاخرا
او اقل تاخرا بل يوهم الثاني انه لا يستعمل الا في غير ما هو من جنس المذكور
او لا فلا يقال جاء في زيد وآخر اي حمار آخر بل رجل آخر قلت ولم يعلم
ما قالوا في الاستعمال بل انه اشد تاخرا يقال جاء في زيد ثم اعرابه
الناس الي في جماعتهم اشد تاخرا على ان صيغة اسم التفضيل موضوعة
للموصوف بالزيادة لا للموصوف بالتفضيل والاولى اخر ليس فيه
تفضيل في ان آخر تقيض فيه قوله علم انه معدول من احد هما بان لا يخفى
في ثبوت العدل والحق ورمز من فضول الكلام لا يخفى ورعته ونية وذاتي
حيث اختاره قوله وانما لم يذهب الى تقدير الاضافة اي لم يذهب اليه
حفظا لقاعدتهم المذكورة في تقدير الاضافة اذ لو ذهبا اليه لاحتاج الى
تغيير ما ذا الحكم بان تقدير الاضافة يوجب احد الامور الاربعة بالعدل
ولا يخفى ان الوجه ضعيف لان قاعدتهم في تقدير الاضافة في الكلام العربي
في فرضها في الاصل لعدول عنه وبينهما بون بعيد والوجه ان جاني اخر
والرجل الآخر وجاء في رجل ورجل آخر لو فرض للتفضيل لم يكن المفضل عليه الا
ما ذكر اولا ولا يتصور التفضيل على ما ذكر اولا بالاضافة فروعي التبعية
بين الحال والاصل وحكم بانه معدول عن احدى الصورتين فقد ارتفع
درجات من نشاء وفوق كل ذي علم عليم فخذ ما آتيناك وكن من الشاكرين
قوله او اضافة اخرى مثلها في المضاف اليه ولا بد من كون المضاف
فيهما نائبا للمضاف في الاضافة الاولى نحو يا تيم تيم عدي وقوله بين
ذراعي وجبهة الاسد وانما فسر الشارح بانه ولا يبان شي من خوته

والجمع والعجمة والتركيب مما يعرف بدون منع الصرف واما العلمية فلا تعرف
في شي منها الا بعد معرفة منع الصرف واما العدل التحقيقي فان كان
للخروج عما هو القياس فيمكن ان يعرف بدون معرفة منع الصرف كما
في سائر الاسباب وان كان هو الخروج عما كان للمادة فلا يعرف الا بمنع
الصرف هذا ثم قوله فجعلوه غير منصرف الاولى تركه لانه مشترك بينه وبين
جميع الاسباب ولا يخفى كون الحكم بعلية العدل للضرورة بالعدل الفارق
الفرق بينه وبين سائر الاسباب على ان الحكم بوجوده للضرورة دون
الحكم بوجود الشارة قوله اي خروجا كائنا عن اصل محقق يعني تحقيقا بمعنى
محققا صفة للخروج مقدر بحال متعلقه وهو الاصل وهذا بعيد عن العبارة
سيما قوله اذ تقدير لان حمله على الوصف بحال المتعلق مع انه يصح
ان يكون وصفا للخروج بحال نفسه مستبعد عن الفهم قوله جاءني القوم
ثلثة ثلثة حال من القوم مأول بلفظ واحد اي مفصلا بهذا التفصيل
فلما كان العبارة عن الحال كلا اللفظين اجرى اعرابه عليهما قوله وكذا
الحال في احاد وموحد وثناء ومثنى الى رباع ومربع والظاهر ورباع
ومربع الا ان يعين لي معنى مع قوله والصواب مجيئهما الصواب على شارحي
وعشر بخلاف الخمسة الاخرى قال الشيخ الرضي يستعمل على وزن فعال
من خمسة الى عشرة بياء النسبة نحو الخماسي قوله والسبب في منع صرفه
الخ قصد بهذا الكلام رفع اشكال الرضي في اعتبار الوصف مع جعلها
في الاصل اعدادا لان الاعداد ثبتت وصفا اصلية واشارة الى جميع
بعض ما قيل في منع صرفها فان ما قيل ان منع صرفها للتكرار العدل حيث
عدل عن الصيغة وعن التكرار والاسمية الى الوصفية وهو ليس بوجه
فان اعتبار العدل امر اصطلاحي فيجب ان يقتصر على قدر الحاجة قوله لان
الوصفية العارضة التي كانت في ثلثة ثلثة وجه عرضية الاوصاف

لان لكل منهما محلا ولا يتوقف المقصود ههنا على بيانه قوله فاصلها جمع
او جماعى او جمعادات لا يخفى ان القياس في جمع التكسير الذي هو جمع جمعا
جمعادات فلا يحتمل ان يكون معدولا عنها قوله وعلى ما ذكرنا لا يرد الجموع
الشاذة بل شيء من المغيرات الغير القياسية ذا ما خفي قررنا لانها ما
اوردت على العدل وطلب ما به يفرق بينها وبين المعدولات حيث
حكم في احديهما بالشذوذ وفي الاخرى بالعدول ولا يخفى انه علم سابقا
انه لا يرد الجموع الشاذة فذكره ههنا تكرار نعم في قوله كيف ولو اعتبر
لكن فائدة جديدة فينبغي ان يذكر فيما سبق حتى لا يحتاج الى اعادة
ذكر انه لا يرد الجموع الشاذة توطئة لذكره واقوى ما يترجح ما ذكره
ولم يظفر انه لولا ما ذكر لوجب كون الجمع واخواتها معدولين مع انه
انكر المصنف اجتماع العدل ووزن الفعل قوله ولا قاعدة للاسم
المخرج ليلزم من مخالفتها الشذوذ فلا يثبت شذوذه في اقوس
لا باعتبار كونه جمع قوس لان الجمع اقواس لا اقوس ولا باعتبار عدوله
عن اقواس لعدم تصور الشذوذ في المعدول قوله كعمر فعل اسم جنس
كصرد وغرف لا عدل فيه الا جمع واتباعه واخر وما هو مبالغة فاعل
اختصت بالنداء كفسق مبالغة فاسق كما ان فساق مبالغة فاسقة
واما فعل علما فان لم يثبت فاعل من جوهره او جاء اسم جنس فلا عدل
فيه الا عمر فانه جاء جمع عمرة وزفر فانه جاء بمعنى السيد وان يثبت فاعل
جوهره ولم يجئ اسم جنس الا يوجد الا علما ففيه العدل كعمر فانه وجد عامر
ولم يوجد قثم الا علما الا اذا قرأ فانه مع اجتماع الشرطين فيه ليس بمعدول هذا
ملخص ما ذكره الشيخ الرضي ويرد ما ذكره في قثم ما في القاموس قثم كزفر ابن
عباس بن عبد المطلب صحابي والكثير المعطاء معدول عن قاثم والجموع
للخير وللعيال كالقثوم والمجموع للشر ضد واسم الضبعان ولا تنافي

بين

بل المناسب ان يكون معدولا عن جمع او جماعى لان جمع التكسير معدول والمعدول عنه من

وهو قوله ولا قاعدة للاسم المخرج الخ لان الشاذ لا يكون على القاعدة من

لان ما في القاموس يدل على ان قثم جاء اسم جنس ايضا فلا يكون معدولا من

بين محقق قائل وما ذهب اليه الشارح من انه لا دليل على ثبوت الاصل
في هذا القسم كما توهم لان ثبوت الاصل لا يكون بدون ثبوت الاصالة
ولا دليل على اصالة عامر بالنسبة الى عمر بخلاف ثلثة بالنسبة الى ثلث
قوله فانهم اعتبروا العدل بلا بره الضمير لبني تميم وكذا من يجعل التحية
فان قلت العدل موجب للبناء في عبارة وفي قطام موجب البناء ولا
لم يكن موجبا قلت المعتبر اطراده لا ايجاب البناء بل المعتبر اصالته قوله
نحو حضار في الحواشي الهندية اسم كوكب وفي القاموس حين من اليمامة
والبصرة والجبان او الحمرة من الابل وظهار المكان المرتفع وفي بعض
النسخ وبار في القاموس ارض من اليمن ورمال يبرين قوله فانهما
وليس فيهما الا سببان فيه انه لو اريد انه ليس فيهما شيء الا السببان فهو لا
النسخ وان اريد انه ليس فيهما موجب بناء الا السببان ففيه انهما ليسا كذلك
بناء وفيهما وزن فعال وهو يوجب البناء كقطام وليس فيهما الا الوزن
والوزن لا يستقل في ايجاب البناء قوله فاعتبر فيهما العدل ليحصل سبب
البناء وهو العدل والوزن لا المجموع قوله ولهذا يقال اذ كرباب قطام
ههنا ليس في محله هذا وفسر العدل التقديري بما كان للضرورة منع الصرف
تحقيقا اما لو كان تفسيره جاريا على ما هو الغالب وهو الانسب لئلا يكون
بيان العدل في المعربات قاصرا فذكر باب قطام في محله وقطام اسم امرأة
على في الصحاح قوله الوصف وهو كون الاسم لم يعرف للضعف في
الباب الا العدل لان غيره انما عرف في هذا الكتاب في محله واستغنى
عن البيان لشهرته فيما بين المحصلين اذ عرف العدل له وله فيه عن تعريف
السلف بخلاف الاسباب الباقية حيث لم يعدل فيها والشارح فسر من
الاسباب الباقية ما لم يفسره المصنف في محله قوله وهو كون الاسم
دالا على ذات مبهمة مأخوذة مع بعض صفاتها ثم يعين بتقييد الابهام بها

كالوصف والعجمة والتركيب ووزن الفعل م

الوصف

يكون في الغاية لكنا نعني به غيره لانه في تعريف غيره وهو ما دل على ذات مبهمة
غاية الابهام باعتبار معنى معين لو لم يقيد الابهام لم يخرج اسم الزمان
والمكان والآلة عن التعريف بخلاف تعريفه فانه يخرج بقوله مع بعض
صفاتها فان هذه الامور وان دلت على الذات وبعض الصفة
لكن لم تدل على بعض صفة تلك الذات لكن لو قيده به لكان نحو فحل لكونه
اسود لحيته غير صفة حالا لانا نقول لم يقيد الابهام لعدم الاطراد غاية الابهام
في جميع افراد الوصف فان رجيلا فيه وصف ومعناه رجل الصغر والقياس
فيه وصف ومعناه مال الكثير لان القيص الذي اخذ هو منه معناه
كثرة المال لانا نقول رجيل معناه رجل صغير لا رجل له صغر فهو يدل على ذات
مبهمة وبعض صفاتها وان دلت على ذات معين ايضا ومعنى القياس
شيء ماله كثرة المال لان معنى المشتق شيء ما له المبدأ واما استعماله
من قال كون معنى القياس شيئا ماله كثرة المال بعيد فليس شيء فانه
لو كان المأخوذ في معنى القياس المال لكان المفهوم منه القيص فيكون
المعنى ماله كثرة المال والاستعمال بخلافه فقد عرفت ان معنى الطليحة
طلحة الحقير فهو بمنزلة علم موصوف فلم يخرج بحدوث الوصف بالتصغير
عن العلمية فلا ينصرف لما قيل ان منع صرف طليحة للمسامحة وعدم
الفرق بين المصغر والمكبر فان الامر دائر على دقة النظر لا على التسامح
فتدبر قوله لذات اخذت مع بعض صفاتها التي هي الكثرة والذكورة
ايضا قوله فررت بنسوة موصوفة بالاربعة الصواب لانه صفة قوله
شرطه اي شرط الوصف الاصلي ينبغي ان يقيد ايضا بان لا يكون في العلمية
سيبويه وان لا يكون زائلا بالعلمية عند الاخفش قوله في الاصل اي
هو الوضع كما حققه في الحاشية وانما كان الوضع اصلا لتفرع الدلالة
المعتبرة عليه لان التفرع الدلالات الثلث المعتبرة في باب الافادة

والاستفادة

والاستفادة عليه واذا كان الوضع اصلا والدلالة فرعا صح نسبة الدلالة
اليه بمعنى تنزيل استعمال الاصل على الفرع بمنزلة استعمال الظرف على المظروف
وكما يجئ ان الظاهر انهم جعلوا الوضع اصلا بالنسبة الى الاستعمال الفرع
الوضع فجعلوا الثابت في الوضع ثابتا في الاصل والثابت بحسب الاستعمال
عارضا قوله اختصاصه ببعض افراده من جهة انه فرد له لا لذات الفرد
بحيث لا يشعر اللفظ بالوصف فصح به الرضي وكما انه لا يعتبر النقل من الوصفية
الى الاسمية بالغلبة لا يعتبر النقل منها ابتداء لا بالغلبة الا انه لما لم يطلع
على مثال لم يتعرض له في التفريع والحقيقي به ندرج حكمه في الاصل وكذلك
الا نقول صرح به المصنف في التفريع ايضا لانه اراد بالغلبة غلبة الاسمية
على الوصفية سواء كان تلك الغلبة بغلبة الاستعمال او بالنقل وليس بان
الشارح ايضا قاصر حيث اراد بالاختصاص ببعض الافراد اعم من اختصاص
بالغلبة او بالنقل ولم يقع منه تخصيص بالغلبة الا في المثال حيث قال كما
ان اسود الخ قوله فلذلك اي فلا التفريع عليه اشتراط الوصف بكونه
في الاصل والامور المذكورة فلذلك جمع مع اللام ومن قال الفاء دل
على ترتب العلم واللام للتعليل فتقديره ترتب المعلوم فلا يغني احدهما
عن الاخرى فقد اتى بالعجب كيف والفاء في النتائج لترتب النتيجة
في الواقع على الاصل لا ترتب العلم واللام ليس لترتب المعلوم لان
المعلوم العلة واللام لترتب العرف قوله المذكور من اشتراط
اصالة الوصفية وعدم مضرة الغلبة اشارة الى ان ذلك اشارة الى
متعدد وان افراده بتاويل المتعدد بالمذكور وانما جعله اشارة الى
المتعدد لانه اراد وصرف ربع الى اشتراط الاصالة ورد ومنع
اسود الى عدم المضرة ورد ضعف افعى الى الاصالة فجعل مجموع
الامور الثلثة معللة بمجموع الامرين واحال الرد على فطانة المخاطب

وكفه عجب من رزق هذا التحقيق ثم قال نسب التصرف الى الكل لا الى صفة
لجزئه وغفل عن انه جعل المنسوب الى الكل الكل لا كل واحد ثم نقول فيما ادعاه
الشارح تكلف والاظهر ان قوله فلا تضره الغلبة لتقرير اشتراط الاصالة
وتوضيحه وليس مقصودا بالذات وقوله ذلك اشارة الى اشتراط الاصالة
ولذا اتى بهذا الكاف ويشترط تجدد الاصالة على كل واحد من الثلثة قوله وصرف
لعدم اصالة الوصفية اربع في قولهم مررت بنسوة اربع هذا مما اتفق
على علماء الفن ونحوهم الى الآن حتى قال الرضي لم يظهر لي الى الآن دليل
قاطع على عدم اعتبار الوصف العرضي والاستدلال بانصراف اربع محتمل
لجواز ان يكون انصرافه لانتفاء شرط وزن الفعل وهو عدم قبول التاء و
طول الكلام في الاعتذار عن عدم الاعتداد بقبول التاء بما لا طائل تحته فاعرض
عن الاطالة الى الطول وقيل لا حاجة في عدم اعتبار الوصف العرضي
الى قاطع اذ لا حاجة الى القاطع في اعتباره وانما وجه قطعهم بعدم اعتبار
في اربع وكون الصرف لذلك لا لعدم شرط وزن الفعل كما يؤكده تقدم النظر
على ان قلة ان المعتبر في وزن الفعل عدم قبول التاء انما هو اصل الوضع ولذلك
امتنع اسود مع قولهم للحية الانثى اسودة وقبول الاعداد التاء انما بعد
عروض الوصفية لا في اصل الوضع العددي قوله وامتنع من الصرف
لعدم مضرة الغلبة اسود والعجب من محشي قال قوله وامتنع اسود
اي صرف اسود وامتنع اسود عن الصرف ولم يخطر ان الشارح
الثاني قوله الاول للحية السوداء هي الحية العظيمة السوداء على ما في
الصراح قوله وضعف منع افعى الخ ان قلت لو اوجب تقدير الوصفية
من غير تحقق ضعف منع الصرف فلم لم يحكم بالضعف فيه قلت
تقدير السبب بعد تحقق منع الصرف لا يوجب ضعفه وانما يوجب ضعفه
منع الصرف لتقديره ولم يتحقق منع الصرف في افعى كما في عمر قوله

استغاثة

استغاثة من لحال النخيل معتذر له قوله ذي خيلان جمع خال وهو المعروف
قوله التأنيث اللفظي الحاصل بالتاء قيده باللفظي ليقابل المعنوي و
لا يقابله بالتاء لاشتراكهما بينهما وزاد الظن ان مراد المصنف التأنيث
الذي يعرف بالتاء والمعنوي لم يعرف بالتاء ابن مارب نزل على اعتبار
تأنيثه فاعرفه فانه دقيق وبالاقتضاء حقيق يقال المراد تاء ينقلب
هاء فتاء اخت ليست للتأنيث ولو سمي به مذكر لا يمتنع ولو سمي به مؤنث
مخالفة لكال عرفات فقال الزمخشري عرفات تنصرف ولذا يجري عليه الكسر
والتنوين لان هذه التاء ليست للتأنيث ويمتنع من تقدير تاء التأنيث
اذ لم يعهد في كلامهم اجتماع تاء التأنيث وقال غيره يمتنع من الصرف
ولا يمنع من غير المنصرف كسرة جمع المؤنث وتنوين المقابلة قوله ليعتبر
التأنيث لازما فيما كان التاء فيه للتأنيث وآما الف التي هي جزء الكلمة
كجيرة اشترط فيها العلمية لانها تمنع الصرف فرع تاء التأنيث فجعلت
على وتيرتها قوله لان الاعلام محفوظة عن التصرف بقدر الامكان مشار
الى التصرف فيها بالترخيم قوله كما اشار اليه بقوله وشرط تحتم تاثيره اي اشار
الى ما ذكر من الادب وهو ان العلمية في المعنوي شرط الجواز واحد الامور
هو شرط الوجوب قوله وشرط تحتم تاثيره اي مع العلمية احد الامور الثلثة
فعبارة المصنف قاصرة ولا يبعد ان يجعل الضمير للمعنوي وجد فيه شرط العلمية
قوله او تحرك الحرف الاوسط جعل الاوسط عبارة عن اوسط الثلثة المتحرك
اي قوله زيادة على الثلاثة وح لزم ان يكون التحرك شرط الوجوب في الثلاثي
وعلى هذا القياس يكون العجمة شرط الوجوب فيه ساكن الاوسط والاحسن
ان تحرك الاوسط عبارة عن تحرك وسط الكلمة ثلاثيا كان او خماسيا
فاذا سمي بارخشم من لغات ابراهيم مؤنث يجتمع فيه الشرائط الثلثة لوجوب قوله
ليخرج الكلمة بتثقل احد الامور الثلثة اه لا يظهر اعتبار حدوث ثقل من كل

سبب ولا يجعل من الوصف والعلمية ولا من العدل بل يوجب الخفة كما
يرشد اليه امثلته ولم اعثر على هذا الكلام في غير كلام الفاضل الهندي في هذا
المقام وأما لم يجعل احد الامور الثلثة شرطا لتحتم تأثير العلمية لان العلمية تجتمع
مع السبب مع كل منها شرط في ان يؤثر مع التخفيف الشرط مع الاخرى فالمناسب
ان يضاف الشرط الى السبب لا الى العلمية لان العلمية تؤثر بدون هذا الشرط
بخلاف السبب ومنهم من قال جعله شرطا لتأثير التأنيث لان الكلام فيه
وليس بشيء لانه ينبغي ان يجعله شرطا للعلمية في تحتمها وقد يقال العلمية سبب
قوي لا يحتاج الى تقوية ولهذا امتنع وحدها في ضرورة الشعر عند الكوفيين
ولا يخفى عليك ان الاوجه ما قدمناه ولكل قوله وسقر علما للطبقة كما
طبقات الارض والقاموس سقر معرفة اسم جهنم قوله وماه وجور علمين
لبلدتين اشار الى توجيه تأنيث العلمين فان اسماء الاماكن قد يلتزم تأنيثها بتأويل
البلدة وقد يلتزم تذكيرها بتأويل المكان وقد يخير فيها باعتبار اي ما شاء
المتكلم والمرجح السماع وما لم يسمعوا فيه تأنيثا في كلام العرب جوزوا الوجهين
وكذا اسماء القبائل تأويلها بالقبيلة والحي اقول لم يمتنع فيه شيء ينبغي
ان يصرف لا غير لان الاصل في الاسم الصرف قوله ممتنع صرفهما لم يقل ممتنع
من الصرف كما قال في قول المصنف وامتنع اسود اي عن الصرف كشفا عن
توجيه هذا التركيب ورعاية لمناسبة بينه وبين قوله فهند يجوز صرفه واشار
بقوله صرفهما الى انه يحتاج تذكير العلمين الى هذه المؤنثات الى التأويل وقدم
الى وجه التأويل لظهوره وهو انه عومل معهما معاملة اللفظ والاسم
قوله فان سمي به مذكر فشرطه في سببية منع الصرف الزيادة على الثلثة يعني
فانه مشروط مطلقة ان لا يكون في الاصل مذكرا يعني كتاب اسم امرأة
فاذا سمي به مذكر انصرف وان لا يكون تأنيثه بتأويل فرجال اذا سمي به
مذكر انصرف لان تأنيث الجمع لتأويله بالجماعة وان لا يكون تذكيره غالبا

اذ يكون ذلك النحو مستدركا ومع ذلك يتجه ان الانحصار يكذب نحو يعطي مبني
على فاض قوله يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في الاعراب بالحركة
وقد يكون في الاعراب بالحروف يعني ان غرض المصنف من تكثير الامثلة بيان
ان التقدير في هذا القسم قد يكون في الاعراب بالحركة وقد يكون في الاعراب
بالحروف لا استيفاء الاقسام المستثقل فلا يرد انه بقي بعض اقسام من المستثقل
لم يذكره وغفل عنه ومن افاضل تلامذة الشارح من حقق عليه ما فيه
هذا الكلام فتصدى لبيان نكتة ترك المصنف بعض اقسام المستثقل فسلك
طريقا لا يوصل الى المطلوب فعليك بالصراط المستقيم صراط غير المغضوب
ولا تتعجب فانك لا تهدي من احببت ولكن الله يهدي من يشاء الى
صراط مستقيم نعم يتجه على الشارح ان ما ذكره انما يصح على مذهب
من لم يجوز الحكاية في التثنية والجمع واما على لغة من يجوز فيقال في جواب
من عندك قرشيان عندي من قرشيان فالقسم الاول ايضا يكون بالحركة
والحروف ولكن نقول يعني تقدير الاعراب للاستثقال قد يكون في حالين
وقد يكون في حال واحد بخلاف المتعذر فانه لا يكون الا في الاحوال
الثلث ولما كان تمييز المستثقل عن المتعذر باختصاص المستثقل ببعض
الاحوال دون المتعذر وكان مقصوده من ذكر الامثلة بيان الفرق
لم يذكر مثالا لما يكون الاعراب المستثقل تقديريا في الاحوال الثلث
نحو جاءني اخو القوم ورأيت اخا القوم ومررت باخي القوم و
جاءني مسلمو القوم ورأيت مسلمي القوم ومررت بمسلمي القوم واما جاءني مسلمي
القوم رفعا فقط في حكم مسلمي قوله وقد يكون الاعراب بالحروف تقديريا
في الاحوال الثلث للاستثقال وضابطه ما اذا كان الاعراب تقديرا وكان
ساكنا نحو والمقيمي الصلوة بجر الصلوة ونصبها ونحو مصطفو القوم و
المثنى الغير المرفوع فان اعرابه لا يكون مقدرا اصلا قوله اي فيما عدا ما ذكر
المنصوب والمجرور

ما تعذر فيه الاعراب والمستقل يعني ضمير ماعداه يرجع الى ما ذكر من قسمي
المتعذر والمستقل لا ما عداه من الامثلة حتى يرد الامثلة التقديرية الغير
المذكورة على بيان اللفظي منها اورده بعض افاضل تلامذة الشارح
على بيان اللفظي من الامثلة وتكلف في دفع بعض الامثلة بما لا يشفي
ولا يغني من جوع واضطر الى الاعتراف بورود بعض الامثلة لا تحقيقه
مما يقضي منه العجب ولا يمنع عند رعاية الادب هذا وقوله ما ذكر يشعر
بانه يحتاج في افراد ضمير ما عداه مع رجوعه الى المتعدد اي المتعذر والمستقل
الى تاويل المتعدد بما ذكر بل يجب كما صرحوا به وهذا الطريق شايع في
رجوع ضمير المفرد الى المتعدد لكن لا حاجة ههنا الى هذا التاويل لان المتعدد
اذا ذكر بالعطف بكلمة او يجوز افراد الضمير الراجع لانه في الحقيقة يرجع
الى احد الامور لا الى المجموع **قوله** لما ذكر في تفصيل المعرب المنصرف
وغير المنصرف يعني تعريف غير المنصرف لا يحتاج تفصيل المعرب الذي يحتاج
اليه قلت ولا يحتاج بعض احكام يذكر بعد الى معرفته ايضا واما المنصرف
فلا يحتاج الى معرفته الا لما سبق من تفصيل المعرب فالاهتمام بتعريف
غير المنصرف اكثر فلذا آثره بالتعريف وترك المنصرف بالمقايسة فمما يحتاج
اليه التفصيل السابق للمعرب بيان المؤنث والمذكر وبيان المثنى والمجموع
فينبغي ان يذكره المصنف متصلا بغير المنصرف قبل الشروع في المرفوعات
فلا وجه لفصل اكثرها بينها وبين تفصيل المعرب ومما يجب تقديمه على
المرفوعات بحث المعرفة والنكرة لانه انما يحتاج الى معرفتهما لفصل غير
المنصرف ومباحث المبتدا والخبر ومباحث الحال والنعت فتأخيرها
اخلال ببيان هذه المباحث **قوله** لو كان غير المنصرف اقل يرد عليه انه
في المعرفة بالتعدد يستحق بيان الاقل ان يؤثر على بيان الاكثر ويترك
الاكثر للمقايسة لما يشتمل عليه من تقليل مؤنة البيان وتوفية المعرفة بالتعريف

فلا يتفاوت فيه الاقل والاكثر حتى يقال كفى بتعريف ما هو الاقل انه يقال
لما كان الاقل في البيان يستحق ان يؤثر على الاكثر او نزله البيان بالتعريف
ايضا منزلة البيان بالتعريف منزلة البيان بالتعداد والا وجه ان يقال
اختار تعريف غير المنصرف لانه وجودي والمنصرف عدمي والعدمي يعرف
بالمقايسة الى الوجودي **قوله** واكتفى بتعريفه لانه يعرف بمعرفته قابل
المنصرف ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف
بان المنصرف ما عداه كما قال في الاعراب اللفظي لاشعار عنوان غير المنصرف
بان المنصرف ما عداه بخلاف عنوان التقديري واعلم ان المعرب ينحصر
عند القوم في المنصرف وغير المنصرف فان المنصرف عندهم ما يدخله الحركات
الثلث والتنوين وغير المنصرف ما سلب عنه الكسرة والتنوين على ما بينه
الزمخشري في المفصل فالمعرب باللغة والكسرة والمعرب بالحروف واشباهه
فح لا يصح ان يكتفى بتعريف غير المنصرف لا يمكن معرفة المنصرف حينئذ بالقياس
اليه واما عند المصنف فان المنصرف وغير المنصرف قسمان للمعرب بالحركة اذ
لا فائدة في وصف المعرب بالحرف بالانصراف وعدمه فيمكن معرفة المنصرف
بالمقايسة لانحصار هذا المعرب المقتضي تعريفه فيهما لكن اذا كان مطلق
المعرب منحصرا عنده فيهما على ما قيل **قوله** غير المنصرف المنصرف ما خوذ
من الصرف فانه بما ذكر بالصرف عن حاله الاصلي بالتركيب من ما يرى غير المنصرف
حتى كانه بالقياس اليه لا ينصرف لانه يتصرف بالتنوين والكسرة دون غير المنصرف
وقيل الصرف بمعنى الزيادة والمنصرف يشتمل على الزيادة من الكسرة والتنوين
او زيادة التمكن **قوله** اي ما اسم معرب اختار تفسيره كلمة بالنكرة دون احتماليه لانه اقرب بما شاع من الشرح بالمتن ولم يشر الى الاحتمال الآخر لوضوح مع
واستبعاده فقد تقدم منه غير مرة وان لم تنبه له بعض الافاضل فلا يحتاج
الا الى هذا المقام والطلب بما لا يزيد الا الابهام فاعرضنا عنه بالمرة كما

نظرا الى المعنى الجنسي فان تساوى تذكيره وتأنيثه استوى الصرف ومنعه
وان غلب تأنيثه يترجح منع الصرف وان وجب تأنيثه وجب قلت والمراد
ان شرطه من بين الثلثة المذكورة الزيادة على الثلثة ولا يمنع الشرطان
الآخران على انا نقول اذا كان المؤنث المعنوي في الاصل مذكرا لا يسمي العرب
المذكر تأنيثا بل المذكر الذي كان في الاصل وكذا المنقول من المؤنث الى
منقول عن مذكر اذ العرب لا يسمي به بالتأويل واما ما استوى فيه الطرفان
فمن حيث انه سمي بالمؤنث غير منصرف ومن حيث انه سمي المذكر منصرف
فجاز الوجهين فيه لاجتماع الجهتين لا لان تسمية اللفظ بالمؤنث المعنوي لا
يكفي في منع الصرف وقس عليه حال ما غلب تأنيثه واما ما غلب فيه التذكير
فالعرب لا يجعل المنقول عنه الا المذكر وليس التسمية فيه بالمؤنث فالمصنف
لم يغفله بيان الشرط قوله لان الحرف الرابع قيل وكذا الخامس فما سوى عقرب
احرف وبالجملة الحرف الاخيرة الزائد على الثلثة تساوي سدا التاء الا ان وضع
التاء في كلامهم فوق الثلثة قلت جعل الحرف الرابع قائما مقام التاء عبارة
القوم ولا تقصير لهم في البيان والتقصير من المعترض فان بيانهم مبني على ان
ميزان التصغير فان ما هو بمنزلة الحرف الاصلي في ميزان التصغير اربعة
لا زيد فهو ما يقابل اللام الثاني في نحو المصغر فما رابعا الا ترى ان في جحمرش
الرابعة قائم مقام حرف التأنيث ولا يمكن اعتبار الحرف الخامس لذلك
لان تصغيره جحيمر وفي مصباح علما للمؤنث وان كان التاء بعد الالف
حرف خامس الا انهم جعلوا اخر فا رابعا لانه في مقابلة رابع حروف الميزان
فان تصغيره على فعيليل فيقول مصيبيح فالياء بمنزلة الزائد لانها لما
في مقابلة الفاء والعين واللام فلم يعتد بها وجعلوا الحاء حرفا
رابعا قوله المعرفة اي التعريف انما كان المعرفة في باب منع الصرف
اسما التعريف كما هو الظاهر وكان مشتركا بين الموصوف والصفة

هو ذا بث لكرام قوله من قبل تسع فلا يجوز ان يكون التقدير من تسع قبل لانه
لم يوجد بها شرط حذف المضاف اليه على ما لا يخفى على العارف ثم من جوز ان يكون
التقدير من تسع قبل ثم اشتغل ببيان نكات ترجيح تقدير الموصوف فلم يدرك
ما لا يعنيه قوله اي العلل التسع مجموع ما في هذين البيتين لا وجه لتأخير
التفصيل عن شرح قول المصنف وانواعه رفع ونصب وجر الى هذا المقام
كتبت في حاشيته هذا المقام اوله موانع الصرف تسع كلما اجتمعت ثنتان
منها فما للصرف تصويب هذا وهذه الابيات لابي سعيد الانباري النحوي
والتصويب النزول ولم يذكر الابيات كلها يستغني عن التعريف لاشتمال
بيان غير المنصرف الذي يستفاد من البيت الاول على معايب الاول
انه يفيد ان غير المنصرف ما فيه علتان فيخرج منه ما فيه علة واحدة تقوم
مقام العلتين والثاني انه يدل على انه باجتماع سببين يجب عدم الانصراف
مطلقا مع انه يجوز صرف هند والثالث انه يدل على انه اذا اجتمع في كلمة
الف التأنيث والعجمة مثلا يكون منع الصرف للسببين مع انه ليس الا
للتأنيث بالالف قوله وذلك الجموع لقد منع تنكيرها اشارة الى هذين البيتين
نهاية الحسن او السبب عدل ما لا كل عدل وهو عدل لا يكون عقد البناء
وكذا السبب وصف ما وهو الوصف الاصلي وكذا وجنيد كان تكلف
تنكير النون ابعد الا انه لم يساعده النظم فالحسن ما قال البعض الشارحين
ان الالف واللام فيه زائدة قوله والعدول في عطف ما بين بكلمة ثم
للتراخي في الزمان ويستعار للتراخي في الرتبة فيكون ما بعده اعلى رتبة من
ما قبله او ادنى ولا يخفى ان الجمع اعلى رتبة مما قبله ومما بعده فكلمة ثم في العطف
لهذه النكتة الجليلة قوله ولو جعل الالف فاعلا لقوله زائدة الخ لكان
لا يقصد بالزيادة قبل شيء في عرف ارباب التأليف اذ لا يقصد به التقدم
في الذكر ففهمه في عبارتهم بعيد جدا قوله وهذا القول تقريب فتثبت

فلا وقف مر وان كان سببا لموصوف فالتعبير عن السبب بالمعرفة للضرورة
الشعر وبما يوافق لاحتمال التفصيل قوله ان يكون علمية ثم تعين شرطها العلمية
لانه صار بهذا التركيب في هذا الباب تابعا اي معنى اشتراط علمية ما فيه
السبب والمراد بهنا اشتراط كون التعريف نفسه علميا او علمية فافهم و
ان جعلها بمعنى المنسوبة الى العلم رجحه موافقته لما في بيان العجمة قوله بان
يكون حاصلة في ضمنه الاولى فيه قوله كما جعل البعض اي جار الله
واستغنى عن الاشتراط قوله لان وضعه التعريف للتنكير ظهرا او ليكون
على وتيرة اكثر الاسباب بان يكون السبب فانه يختص بالشرط وليس قوله وبانه
علمية مؤثرة لجعل العلمية سببا وانما وصفت بانها مؤثرة لا دمها بالسبب
تنبيها لما في فيه على اصطلاح البعض وعلى التجوز لم يات سببي بعنده قوله
كون اللفظ مما وضعه غير العرب لا غير وطريق معرفتها النقل واجماع اهل
اللغة على ما نقل عن صاحب القواعد قوله كان في العجم اسم حسن بمعنى
الجيد قوله لئلا يتصرف فيها اي في الكلمة العجمية مثل تصرفهم في كلامهم
فيمتنع من الاضافة واللام وما يعاقبهما اي التنوين فلا يرد خلية الكسر لكنها
وان لا يمتنع من قبول ياء النسبة والاعراب وقلب بعض الحروف
وحذفه تخفيفا نحو جرجان ذكر كان وجبرئيل جبرال وجبرين في جبرائيل
قوله لانه امر معنوي لتمييز العجمة وسبب تذكيره امر معنوي وضعه اعتبارها
بالعجمة ايضا قوله فان قلت قد اعتبرت العجمة او ان يندفع بما ذكره
لكنه يرد انه لم تعتبر الى نفسه من الصرف في ماه وجود العجمة بشرط الاش
ويدفعه ما سبق من ترجيح التانيث على العجمة قوله قلنا اعتبار فيما سبق تقادم
لتقويته سببين اي لتقوية احد سببين وهو التانيث اذ العلمية مستغنية
عن التقوية ويدل على بعضه اقوى ولا يلزم من اعتبار ما التقوية سبب آخر
دون ان يقول لتقوية سببين قوله وششتر وهو اسم حصن بديار بكر

في القاموس قلعة باذان بين برذعة وكنجة بها دوابا ما كان فليس اعتبار العجمة
فيه قطعيا لاحتمال اعتبار التانيث ولذا لم يلتفت سيبويه واكثر النحاة بتحرك
الاوسط ولم يروه انما هو من الزيادة على الثلاثة لان لكا اما نوح عليه السلام
منصرف ولم يجوزوه الا من ما متحرك الاوسط ايضا انشد لا الا
وششتر لاحتمال ششتر منع الصرف بالتانيث قوله وابراهيم ممتنع صرفها
لوجود الشرط الثاني وكذا ابرهام وابرهم من لغات ابراهيم ممتنع لوجود
الشرطين فيه قوله وانما خص التفريع بالشرط الثاني لان غرضه التنبيه
على ما هو الحق عنده ولا يخفى ان منع صرف نحو ششتر ايضا خلافيه فذكر ششتر
ايضا التنبيه على ما هو الحق عنده ولا تخصيص عنده وليس مجرد التنبيه على
نوح بل التنبيه على امتناع نحو ششتر ايضا وبهذا ظهر ضعف قوله ولهذا قدم
اه ايضا ولا يخفى عليك ان منع صرف نوح سهو من صاحب المفصل
فالاولى لان غرضه التنبيه على ما رجع عليه النحاة وتساهل فيه البعض واما
كلامه فيشعر بان المسئلة خلافية ويمنع منع هذا ولا وجه في تقديم انصرافه
انه تنبيه على ما هو الحق عند جميع النحاة وهذا تنبيه على ما هو الحق عنده او
ان الانصراف لاصالته يستحق التقديم قوله اعلم ان اسماء الانبياء
عليهم السلام ممتنعة من الصرف الا ستة فلا يخلو عن هذه الفائدة
كتاب بعنده حتى كان يكون محتج عليه عندهم وعليه شاهد صدق
شيث وعزير فلا عجب ان يقتضي منه العجب قوله وقيل ان هودا كنوح
اختير نوح عليه السلام في التمثيل لكونه اتفاقيا وكون هود اختلافيا قوله
لان سيبويه قرنه معه فقال محمد وصالح وشعيب ونوح وهود ولوط وقرن
هودا بنوح لا شعيب فعلم انه جعله من عداد نوح دون شعيب قوله ويؤيد
يحتمل ان يكون من تتمة ما قيل وان يكون من كلام الشارح وآلو لجا
كفرس وفقل مفرد وجمعا و آلاولى والعرب اسمعيل واولاده وقوله

بجعل الاشارة الى اسمعيل الى اولاده قوله الجمع هو كالمعرفة في الاشتراك
بين الاسم وصفته والمراد هنا الصفة قوله شرطه اي شرط قيامه مقام
سببين الاظهر شرطه تأثيره وما ذكره بعيد عن الفهم قوله وهي الصيغة التي
كان اولها ثم بتقدير هي ما اشار اليه بالمثالين مع انه الاخصر لان المثالين
على وزن مفاعل ومفاعيل فيخرج منه نحو جعافرة وجبابرة فان وضع ما هو
المراد بالمثالين لكن يرد عليه صحارى لا كالات ايضا على ما وهم
لظهور ان المراد من الصيغة صيغة التكسير فينبغي ان يقيد الحرف الثالث بان
يكون اولها محركا تحقيقا او تقديرا وكانه لم يتحاش من دخول نحو صحارى
في التعريف لانه لا يلزم من دخوله الا منع صرفه وهو غير منصرف لا محالة لالف
التأنيث قوله ولهذا سميت صيغة منتهى الجموع فارية بالمنتهى الانتهاء و
بالجموع ما فوق الواحد وجمع الجمع اعني المتعدد قوله كالجمع ايا من الاولى
كما جمع فافهم قوله بغيرها وغيرهما بمعنى لا يقال كنت بغيرها اي بالهاء
فلا يرد انه لا يلزم ان يجب ان يكون صيغة منتهى الجموع مع حرف علة لهما
وهو خبر آخر لشرطه لا صفة للصيغة لانه متعلق نكرة وتقدير المعرفة تكلف
لا يروج عند الفحول قوله الا الضرورة قوله او المراد بها ما فيه الطاقة بها
الوجهين المراد السلب الكلي اي لا يكون معها او بالاصالة لان المراد
ان لا يكون معها حال الوقف ولا ان يكون معها حال الوصل
كما قيل فلا يرد انه يعلم بتقييده لا بتعميم القيد السلبي ويكون قاصرا وقد نبه على كلتي
عبارتي ما التاء بت وبها الهاء والتاء بقوله التاء بت ابن وقوله بغيرها
قوله فلا يرد نحو فوارة جمع فارية لا فارة كما قيل لان فاعلة صفة لا تجمع
على فواعل قال في الحاشية الفارة الحاذق ويقال للبغل والحمار فاره
بين الفروهة ويقال للفرس جواد وهذا كلامه والانسب بحمله جمع
فارية ما في القاموس ان الفارية الجارية المليحة او الامة او الشديدة

الاكل قوله وانما اشترط كونها بغيرها وههنا نكتة جليلة يجب ان ينبه عليها
وهو انه قال المصنف هنا بغيرها وفي وزن الفعل غيره بل لتاء فرق بين
بين الجمع ووزن الفعل في ذلك لان يعمل منصرف مع خلوه عن التاء لمعنى
يعملة وجوارب في جمع جورب بمعنى لفافة الرجل غير منصرف مع مجيء جواربة
قوله ولا حاجة الى اخراج مدائني فيه تعريض لمن قال ينبغي ان يقيد الجمع
بكونه بغير ياء النسبة ايضا ليخرج مدائني ولمن اجاب بان المراد بالهاء
حرف يكون للفرق بين الجنس والواحد نحو رومي وروم وتمر وتمرة فيقال
بقوله ولا حاجة الى انه لا الشبهة بشيء ولا الجواب وليس هناك وجه
اعلم بالصواب فان فرازنة ومدائني يجمعهما خرجا من صيغة منتهى الجموع
لعدم صدق تعريفها عليهما والمقصود بالشرط اخراج فرازنة ومدائن
فيهما عن الحكم فانه اذا ابتدئ دخل عليه ياء النسبة او تاء التانيث حكم بجريه
على حرف لنبه او التانيث لشدة الامتزاج وصيرورتهما كلمة واحدة
كما علم سابقا وهذا في جمع في الحال وفي الاصل فلو اعتبر جمعيته لكان هو
غير منصرف لان الاعراب الذي يظهر في ياء النسبة اعراب مدائن قوله
واما فرازنة اي بكلمة التفصيل مع عدم العدول لفظا لان مساجد و
مصابيح عدولان لمعنى كانه قال واما مساجد ومصابيح فغير منصرف
واما فرازنة فمنصرف ولو جعل قوله بغيرها ايضا مقصودا بالتمثيل
في قولك مساجد لكان هذا المعنى اشد قبولا وقيل بالاستيناف
ويمكن كونه استينافا في عدم تحقق الاجمال ولا يتوقف على عدم سبق
كلام نقله الفاضل الهندي عن بعض الشروح وتنبه بقوله واما فانه
على وجه تذكير منصرف ولو قال واما مثل فرازنة لكان انسب واصح و
تذكيره وجه آخر وهو غير خفي التانيث لا حاجة اليه اي التذكير فان الفاضل
الهندي بناه على ان كل لفظ اريد به نفسه فهو علم له وهو علم لنوعها

لمشاكلة مسماه ونبه بذلك على قاعدة استعمال اللفظ اذا اريد به نفسه
وهو اشتهار حكم اللفظ اذا اريد به معناه لان المقصود احضاره فيحفظ حكمه
ليستدل على معناه لئلا يكون في احضاره اختلال ومنهم من غفل وقال لك
ان لا تنون فرازنة فلا يحتاج الى هذا التوجيه ولو لم يكن القائل عبد الغفور
لكان امره مشكلا نسأل الله غفرانه لنا ولاخواننا المسلمين قوله
وحضاجر علما حال من المبتدا صرح بجوازه ابن مالك ولا غبار عليه لفظا
ومعنى وفي عبارة الشرح اشعار به واما نصبه بتقدير اعني فمذموم عند علماء
النحو او الذم او الترحم والمقام بري عنها وجعله حالا من الخبر غير معروف
بسند على تغيير الخبر وجعله بمعنى لا لان معمول المضاف اليه لا يتقدم
على المضاف وتقييد عدم الانصراف مع الطلاقة وان لا بأس بالتقييد
تنزله منزلة نعم العبد صهيب لو لم يخف الله لم يعصه قوله هذا جواب
عن سؤال مقدر شاع هذا البيان في الشروح حتى انه صار مجمعا عليه وانما
يحسن تقدير السؤال لو كان ما ثبت مما سبق وليس كذلك فالاولى انه
رد على من قال بخلاف ذلك في القاموس حضاجر اسم للضبع معرفة
لا ينصرف لانه اسم لواحد على بنية الجمع او انه للتنبيه على ان هذا الوزن
لا يكون غير منصرف الا بالجمعية ويلغو فيه سائر الاسباب ولذا جعل اللفظ
غير منصرف لجمعية الاصلية ولم يعتد بالتأنيث والعلمية وقوله يطلق على الواحد
والكثير يوهم ان بين اطلاقه على الكثير والواحد تنافيا وليس كذلك
فان اطلاقه على الكثير باعتبار اطلاقه على واحد واحد على سبيل البدل و
توهم ان المنافي للجمعية اطلاقه على الواحد دون الكثير مع ان اطلاقه على
الكثير ايضا ينافيها فالاولى ترك الكثير قوله والجمعية الحالية بل الجمعية
الاصلية تنبيه على ما يتوجه على المتن من ان منع الصرف بالجمعية الاصلية
لا لكونه منقولا عن الجمع وفرق بينهما وعلى ما يتوجه به من ان قوله لانه منقول
عن

عن الجمع تعليل لمحذوف والتقدير غير منصرف لجمعية الاصلية لانه منقول عن
الجمع والعلمية وان كانت منافية للجمعية كما ان فاة للوصفية لكن الواضع
من اعتبارها في حال العلمية لان الممتنع اعتبار المتضادين في حكم واحد لا
اعتبارهما مع وجود الضد قوله لان الضبع هي انثى الضبعان في
الحاشية الضبع هي الانثى والضبعان هو الذكر والجمع ضباعين كسرحان
وسراحين انتهى قوله فعلمية غير مؤثرة والا لكان بعد التنكير منصرفا
ولو عند بعض كما هو علما اذا ذكرا علم ان الشارح ارتكب مؤنثا نوع ما
سوى الجمعية وغنية عنه اذ مع الجمعية والتأنيث بالالف لا تأثير لسبب
آخر ولا اعتبار له لان كلا من السببين مستقل والجمعية والتأنيث غير مستقل
وغير المستقل وان قل يغلب المستقل وان كثر قوله والتأنيث غير مسلم
هذا المنع حق لان الضبع يشمل الذكر والانثى على ما صرح به في الصراح و
يدل عليه كلام القاموس وكان من خصها بالانثى وهم ذلك
من كلام اهل اللغة هي مؤنثة ومرادهم انها مؤنثة سماعية فان قلت
حضاجر مؤنثة لتأنيث الضبع قلت تأنيث احد المترادفين لا يستلزم
تأنيث الآخر واعلم ان الغرض من منع التأنيث تحقيق حال التأنيث
في حضاجر والا فوجود التأنيث لا يضر بعد ان العلمية لا تؤثر او تكثير
وهو اوفق بسوق الخطاب قوله لانه علم لجنس الضبع قال في الحاشية
فعلى هذا معنى قوله علما للضبع انه علم لجنس شامل للضبع لا لجنس هو الضبع انتهى
فقد عرف الاستغناء عنه قوله لئلا يتوهم الا انه لا يشترط
قوله جواب سؤال مقدر تقديره ان يقال قد عطفت من الاشكال
[illegible]
ان بهذا التقدير لا وجه لتقديم حضاجر على سراويل وفيه نظر وله وجهان
آخران هما انه اقوى ودفعه اوضح قوله وهو الاكثر الضمير لعدم الصرف

اي كما عدم صرفه الاكثر ولا حاجة الى تقدير قوله في موارد الاستعمال جعله
في تقديره وهو مذهب الاكثر بعيد جدا لا يفهم وجهه يتوقف على ثبوت
اختلاف اللغة فيه وهو وان اشتهر نفيه قوله حمل على موازنه لانه الكل
والدخيل الى الجنس يميل قوله فهذا الجواب على تعميم الجمعية دفع لما في بعض
الشروح انه حينئذ يرد ان مانع الصرف على نسخه ويكون منها الحمل على
الموازن ونحن نقول فيما ذكره من الجواب انه يلزم ان يكون سبب منع الصرف
الجمعية او كون الاسم على وزن الجمع اما مطلقا فيلزم ان يكون في الرجوع
سبب منع الصرف وهو الجمعية لكونه على وزن الفلوس الا انه لم يتحقق شرط
تأثيره ولا يخفى بعده واما كونه على وزن الجمع الذي هو على صيغة منتهى
الجموع فيلزم ان يتحد الشرط والمشروط في الجمعية الحكمية لانها ليست الا
كون الاسم على صيغة منتهى الجموع ثم نقول لا يخفى ان الانسب ان يجعل شرط
العجمة صيغة منتهى الجموع او العلمية في العجمة مع تحرك الاوسط او زيادة
على الثلاثة ويجعل منع صرف سراويل العجمة ويجعل العجمة بهذا الشرط فانها من
السببين قوله كأنه سمي كل قطعة من السراويل سروالة دل كلام القاموس
على انه جاء سروالة وسروال وسرويل حيث قال السراويل عجمي و
جمع سروالة او سروال وسرويل بكسرهن ولم يخف قول غيره في كلامهم
سراويل اذ قال الشاعر عليه من القوم سروالة فلا معنى لجعل سراويل جمعا تقديرا
ان ينبغي ان يجعل منقولا من الجمع كحضاجر وما يقال انه نقل الجمع الى الواحد
لم يجئ في كلامهم الا في الاشخاص كما ان برذه حضاجر فانه موضوع لجنس
نعم وقيل انه جمع صيغة الجمع بعد النقل سمي جنس لم يجئ او ما يقال ان
السروالة لم تجئ بمعنى قطعة من الازار بل من القطعة مطلقا فلذا لم يجعل سراويل
جمع سروالة تحقيقا يرده انه لا يتوقف نقل سراويل الى الازار على كونه جمعا
لسروالة بمعنى قطعة من الازار وكان وجه الاحتياج الى تقدير الجمع انه

لم يوجد سراويل في كلامهم بمعنى الجمع كما وجد حضاجر فقدر انه كان في الاصل
جمع سروالة الا انه لما قدر جمعيته قدر مفرده وقيل مناسب لا يختص به
وان امكن تقديره بكونه جمعا للمفرد المحقق فانه قيل لم قدر نقله الجمع ولم يجعل
كونه عربيا محمولا على موازنه قلت لان العربي لا يقبل انه بعينه للعربي
المفرد الذي هو الاصل فانه ابعد من قبول انه بعينه الجمع الذي هو فرعه
بخلاف العجمي الذي هو دخيل غريب يتمنى من يؤويه ويجعله من نوعه
قوله واذا صرف لو قال وان صرف لكان تركيبه احسن فان ذاحاتم
الحسنة فالوان ثابتة وان تفهيم نسبته واقعا على درجات البلاغة
لكنه راعى حال المخاطب الذي هو متعلم النحو واقتصر على اصل المعنى قوله
فلا اشكال بنقض به على قاعدة الجمع دفع لما قيل انه يرد حينئذ اشكال انه
لا يتم لانه يتجه حينئذ انه وجد مفرد على وزن الجموع التي على وزن مصابيح
مما هو على صيغة منتهى الجموع فلا يصح كون الجمع على هذا الوزن مانعا من
الصرف كما انه لا يصح منع فرازنة لكونها على وزن كراهية واشارة
الى انه على تقدير الصرف لا ينبغي بجنس الاشكال لان المقام لا يخلو عن اشكال
وبالجملة دفع هذا الاشكال بعيد غرض من دفع الاشكال الاول بالكلية
لم يوجد لمصابيح موازن مفرد عربي او هو جمع سروالة تقديرا قوله وجوار
اي كل جمع منقوص آخره ياء نحو جوار بكل غير منصرف منقوص يشمل قاض اسم
امرأة واعيل تصغير اعلى لكان اعم فائدة قوله اي في حالتي الرفع والجر
يعني رفعا وجرا ظرف متعلق بمعنى النحو ولما لم يقيد الشبه بكونه في
وقت الرفع والجر وهو ايضا مقيد به اصلح الشارح بتأويل قوله كقاض
بان المراد منه ان حكمه حكم قاض بحسب الصورة الا ان الاظهر ان مراده
به ان مراد المصنف انه مثله بحسب الصورة لا من كل وجه حتى يكون حاله
انصرافه قوله لان الاعلال المتعلق بجوهر الكلمة مقدم على منع الصرف

اي انصرافه جوارا نه ظاهر غاية
الظهور ان جوار غير منصرف

الذي هو من احوال الكلمة بعد تمامها فيه انه لا اعلال في جوار نظرا الى
بل بعد التركيب فهو متاخر عما يعرضه في التركيب فالاولى ان الاعلال
الذي سببه ثقل محسوس مقدم على منع الصرف الذي سببه شبه معنوي
قوله فاصل جواري قوله بنا على ان الاصل في الاسم الصرف فيكون
الصرف بعضا من احوال الكلمة بعد تمامها فيتاخر عن الاعلال بنا على ما ذكره
من ان الاعلال متقدم على ما يعرض الكلمة بعد تمامها قوله وفي لغة بعض
العرب وهي لغة فصيحة وعليه بيت الفرزدق ولو ان عبد الله مولى هجوته
ولكن عبد الله مولى مواليا واستعمال الفرزدق لا يدل على فصاحتها وقوم
قبحها لانه يحمل انه اختاره بالهجو والتعريض بكم من اهل اللغة الفصيحة الحكاية
عن الفصاحة ومنهم من قال يحتمل ان يكون اليا المتكلم والالف للاشباع
وفيه انه بعيد وفيه انه لا وجه حينئذ لحذف لام الكلمة ولك ان تقول
الالف عوض عن يا المتكلم كما في يا غلاما قوله التركيب وهو تصيير
كلمتين او اكثر كلمة واحدة من غير حرفية جز سواء كانا اسمين او اسما وفعلا
نحو بخت نصر ورد عليه ان التعريف غير جامع لخروج غلام وخمسة عشر
وضرب زيد وامثالها واجيب بان المراد تركيب في الاسم وذلك لا يتحقق
الا بان يجعل المركب علما او اسم جنس ويمكن ان يراد بالصيرورة الصيرورة
بالقوة القريبة من الفعل فان بعد التركيب يصلح ان يصير كلمة واحدة
بان يجعل علما او اسم جنس فنقول التعريف غير جامع لخروج المركب من النجم
والنصعق تركيبا مزجيا لان حرفية الحرف لا تمنع من عدم الانصراف
بعد التركيب وكذا المركب لا مزجي من مصري وبصري فنقول حاء في
مصري وبصري فالوجه ان لا يقيد مفهوم التركيب بقوله من غير حرفية جز
ويجعل النجم وبصري خارجين بشرط عدم كونه اسناديا لانه كالتركيب
التوصيفي في معنى الاسنادي فان النجم معناه نجم معين ومعنى بصري حل

منسوب

منسوب الى البصرة ولو جعل التركيب على معنى يجي في باب المبنيات وضم
كلمة الى كلمة على وجه لا يكون بينهما نسبة لم يحتج الى الشروط العدمية فلهذا
لم يحمل عليه ولا يخفى ان الانسب حمل التركيب المعتبر في منع الصرف بهذا المعنى و
الاستغنا عن اعتبار الشروط العدمية قوله فلا يرد النجم وبصري و لا
ضاربة فانه مركب من الضارب والتا قوله شرط العلمية ليامن عن
الزوال ومن قال او ليتحقق السبب الاخر فمع بعده عن الفهم يتجه عليه انه
لا فرق بين التانيث والعجمة والتركيب والالف والنون في الاسم
في هذا الاشتراط فيحمل اشتراط العلمية في التركيب لهذا دون اخواته تحكم على
انه لو سمي ببعلبك مونث لزم ان لا يكون السبب الثاني فيه الا العلمية
مع ان السبب الثاني فيه يصح ان يكون التانيث قوله لان الاعلام المشتملة
على الاسناد من قبيل المبنيات قيل اي عند جماعة منهم المصنف ومن قبيل
المعربات الحكمية عند جميع فقيل فلا يبعد ان يجعل غير منصرف وان لم يظهر
اثر منع الصرف وفيه انه لا معنى للحكم بمنع صرفه مع انه لا يظهر فيه اثر منع الصرف
والاصل في الاسم الصرف اعلان ما ذكره يخالف ما نقل الرضي عن المصنف
في بحث المركبات ان الاسنادي ليس بمعرب ولا مبني قوله
كانه اكتفى انما قال كانه لاحتمال انه يكون مذهبه منع صرف خمسة عشر علما
كما هو مذهب بعضهم فان قلت لم يذكر هنا بعد ان خمسة عشر علما من قبيل المبنيات
بل المركب الذي يتضمن الثاني منه حرف العطف ولم يتضمن خمسة عشر علما
قلت الكلام هنا بعد في المركب مطلقا سواء كان تركيبه في الاصل او في الحال
بقرينة جعل بعلبك منه مع انه مركب في الاصل نعم انه لم يذكر هنا بعد ان
سيبويه ونفطويه من قبيل المبنيات بل ما ذكره ويتناول المركب الذي
لم يتضمن الثاني منه حرفا معرب باعتبار الجز الثاني مثل بعلبك يقتضي
ان يكون مثلهما معربا ولا يبعد ان يقال قولنا في تعريف التركيب من كلمتين

يخرج سيبويه لتركبه من كلمة وصوت او الصوت ليس بكلمة وقول من عبر
جزئية حرف يخرج نحو خمسة عشر لان حرف العطف جزء له بحسب المآل قال
قوله من غيران يقصد مناسبة لا في الحال ولا في الاصل بخلاف عبد الله
علما فانه قصد بين جزئيه نسبة في الاصل قوله الالف والنون المعدودان
من اسباب منع الصرف فان قلت هذه الصفة مشتركة بين الالف والنون
وسائر الاسباب فلما ذا خصصهما بالوصف بها قلت لشرط الالف والنون بحالها
لا لمطلقهما بخلاف نظايرها فاحتاج هنا الى التنبيه على الخصوصية المستفادة
من لام العهد دون سائر المواضع او لما كان الذكر بعد الذكر في مقام عد الاسباب لضرورة الشعر اتى بهذا الوصف ليعلم ان المعدود
هناك هو لا غيرهما او لتصوره البيان السابق لهذا البيان لتحقق البيان
في ذلك المقام والاولى المعدود بالافراد لانهما معدود واحد من الاسباب
قوله سميتا زائدتين لانهما من الحروف الزوائد وهي حروف سألتمونيها
او لانهما من الحروف الزوائد في الكلمة ولا يكونان اصليتين و
انثى في الراجح قوله والراجح هو القول الثاني لان اشتراط انتفاء فعلانة
على القول الاول لا يعرف به وان قيل انه يتحقق زيادتهما من غير شبهة اصالة
او لو دخل التاء لكانا اصليتين لان الزيادة عليهما لا تتم لو ضعف الحرفية
بزيادة شيء عليه لضعف بزيادة في التانيث قوله يعني بما يقابل الصفة
يعني لا ما يقابل الفعل والحرف واما من قال لان الاسم المقابل للصفة و
المقابل للفعل والمقابل للظرف يلزم الظرفية اي ما لا يعنيه ولا الحرف
المناسب في هذا المقام اي غير المقابل للفعل والحرف حتى يحتاج الشارح
الى نفيه قوله وافراد الضمير باعتبار انهما سبب واحد فناسب الافراد
عند اضافة الشرط اليه واما عند اسناد الكون والوجود اليهما فالمناسب
تثنيتهما لانهما كانا شيئين ثم اعلم ان هذه من فوائد من مواضع استاذي وجدي ره

او صفة عطف على اسم وقوله فانتفاء فعلانة عطف على العلمية فهو من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين والمجرور مقدم في الاولى وصفة لان الشرط يغني غناء الترديد في الاولى ايضا ترك اللام ولئلا يتوهم انه عطف الجزاء على الجزاء بتقدير فشرطه انتفاء فعلانة شرح عصام الدين رحمه الله

فقع آنا زجدي وظهر از ما زجدي مولانا حسام الملة والدين اوده رحمه الله
ادام حسنته على روحه الى ان يبعث غفر الله الوافي قوله او شرطه ذلك
الاسم في امتناعه من الصرف هذا بعيد عن الفهم لانه صار في المعنى الاول
كالعلم في هذا البحث وان كان يلايه ان النسب لا تخفى هذا الاسم ويحقق
بدون العلمية قوله او كانا في صفة لم يقل وان كانا في صفة فيكون
من عطف شرطية على شرطية ليستغني عن حذف ان فجعله من عطف شرط
وجزاء على شرط وجزاء بحرف عطف واحد وحذف كان بعد ان حذف
شايع من قبيل ان خيرا فخير والعطف على شرط وجزاء بحرف عطف واحد
من قبيل العطف على معمولي عامل واحد بحرف عطف واحد والا كلام في جوازه
ولم يجعله من قبيل العطف على معمولي عاملين مختلفين لعدم تحقق شرطه و
اما العطف بكلمة او والشارح نظائر العطف بكلمة الواو فللتنبيه على
التنافي بين الشرطين او على التنافي بين الشرطين فتامل قوله يعني ينافي
دخول تاء والتانيث عليه فيلزم عدم انصراف عريان والعراف عرفا بعد
مقترة بامتناع دخول تاء التانيث تفسير للاعم بالاخص بقرينة و
قيل وجود فعلى فانه يدل على ان المراد انتفاء فعلانة في مؤنثه لا في نفس
كلمة فيه الالف والنون قوله ولهذا انصرف عريان الالف والنون
في الصفة لا يكون على وزن فعلان بكسر الفاء وبضم الفاء لا يكون الا مع
فعلانة بخلاف الالف والنون في الاسم فانه يكون على الاوزان الثلثة
قوله لانه متى كان مؤنثه فعلى لا يكون فعلانة يعني قطعا لا نظرا الى الاستعمال
ولا نظرا الى اصل وضع الصيغة بخلاف رحمن فانه نظرا الى الاختصاص
الاستعمالي بالله تعالى لا يصح فيه فعلانة واما بالنظر الى الوضع فيحتمل
فانتفاء فعلانة فيه مبهم لجانب الوجود راجح لان الفرق بين المذكر والمؤنث
بالتاء اغلب والحاق المشكوك بالاكثر انسب قوله في رحمن فانه منصرف

او غير منصرف لاولى فيه انه غير منصرف واما الاختلاف في انه منصرف او غير منصرف
فلا يحصل له لانه اتفق في انه احدهما وغاية التكلف ان المعنى اختلف في وقوع
انه منصرف وغير منصرف اي في وقوع هذا التردد فان قلت كيف اشتبه
حال استعمال حمس على هولاء الاعلام من علماء اللغة والنحو والبيان
حتى بنوا امرهم فيه على المعقول ولم يخبر احدهم عن المنقول ولم يكشف
عن المعمول عند البلغاء قلت كانهم لم يجدوه مستعملا ولا نقل من العرب
الا معرفا باللام او مضافا او منادى قوله دون سكران اعترض عليه
بان عدم الاختلاف في سكران ليس للاختلاف في الشرط بل يكون مع
الاتفاق ايضا والجواب ان عدم الاختلاف في سكران للاختلاف
في الشرط على الوجه المخصوص حتى لو انتفى الاختلاف المخصوص واحتمل ان ينبني
على وجه يلزم الاختلاف في سكران فافهم قوله وهو كون الاسم
على وزن يعد من اوزان الفعل كما ذكره تعميم وزن الفعل على وجه يحتاج
الى تخصيصه ببيان الشرط لئلا يلغو ذكر الشرط وذلك لان المتبادر من
الاضافة الى الفعل زيادة نسبة الى الفعل فلو لم يصرفه عن الظاهر
للغى ذكر الشرط لكن لا يخفى ان قوله يعد من اوزان الفعل يشعر بهذا الاختصاص
له بالفعل فالاولى وهو كون الاسم على وزن ينسب للفعل وفي تفسير
وزن الفعل بكون الاسم على وزن ما نظر لان الوزن ليس مما يعد من صفة
مختصة في حروف الفعل ولا ضرورة ولا داعي الى حمله على هذا المعنى فان
قلت ما فائدة جعل مطلق الوزن للفعل سببا وبيان ان شرطه تاثيره وكان
الاظهر ان يجعل السبب الوزن الخاص فلا يحتاج الى شرط تاثيره مع انه الاظهر
الفرعية الا فيما له زيادة نسبة بالفعل قلت لان الاصل في كل نوع ان لا يوجد فيه
وزن له مزيد نسبة الى النوع الآخر قلت اراد رعاية المناسبة بين
الاسباب لكون كل منهما مؤثرا بشرط وكما ان الاصل في كل نوع ان لا يوجد

فيه ما له مزيد نسبة بالنوع الآخر كذلك الاصل فيه ان لا يوجد فيه ما في النوع
الآخر لان التمايز بين انواع اللفظ مطلوب جدا ليتميز المعاني غاية التمييز
واما جعل شرطه بمعنى شرط تحققه لا شرط تاثيره كما وهمه بعض فلا يجمع
الفعل قوله بمعنى ان لا يوجد في الاسم العربي الا منقولا من الفعل فيفهم
ذلك من الاختصاص في اللغة العربية لان الكلام فيها والمنقول من
الفعل مستعار في الاسم واستعارة الشيء من احد لا يمنع اختصاص المستعار
به على ان لك ان تجعل كشمّر قيدا للاختصاص فتستفيد منه المراد بالاختصاص
في هذا المقام قوله من التشمير وهو بمعنى المرور حاذقا او محتالا او التقليص
على ما في القاموس والكتاب يتعلم الفرس ان يكون علما منقولا
من معنى المرور حاذقا او الفرس فرس الحجاج وكانه لم يعينها تحاشيا
عن ذكر الحجاج والاظهر ان التمثيل لتعلم والا فيحتمل ان يكون المقصود بالتمثيل
شمّر معروفا او مجهولا لا كضرب ولو يؤيد كونه علما تقديمه على ضرب مع كونه
علما مجردا لان التمثيل بضرب مبني على فرض العلمية وشمّر محقق العلمية
فهو اولى بالتقديم قوله وكذلك بذّر كما في القاموس بتحريكه ومعناه
الفعلي على ما فيه اسرع او جرب قوله وعثّر موضع في القاموس اي مأسدة
وجعل معناه الفعلي جعله ذا الكبوة قوله وخضّم رجل في القاموس الخضم الاكل
او بأقصى الاضراس وملء الفم بالماكول او خاص بالشيء الرطب كالقثاء
وخضّم كبقّم الجمع الكثير من الناس وبلد ورمل ورجل واسم لعمير بن عمرو
بن تميم وقد غلب على القبيلة لكثرة اكلهم انتهى قوله وشلّم علما لموضع وهو
في القاموس شلّم كبقّم وكتف وجبل اسم بيت المقدس ممنوع للعجمة وهو
بالعبرانية أرُشليم قوله فانه على البناء للفاعل غير مختص بالفعل بخلاف
بناء المجهول فانه لم يجئ في الاسماء الا الفاظ قليلة ملحقة بالعدم وهو دُئل
لغة في الوعل ودُبسم بمعنى الاست ودُئل علما للقبيلة مع انه اول

لدفعه اى تقييد عدم القبول بقولنا قياسا انما يحتاج اليه لتصحيح قول
النحاة ان انصراف ربع انما هو لعدم اصالة الوصف قوله ومن
ثمه امتنع احمر قلت وجود الشرط لا يستلزم وجود المشروط قلت وجود
النحوى يستلزمه لانه امارة لثبوت الحكم و يذكر ليعرف بمعرفته ثبوت الحكم
وهذا يقتضى منه التعجب انه قيل جعل ههنا علة للحكم بامتناع احمر لانه شرط له و
لا يخفى ان هذا الاشتراط سبب للحكم المذكور وكيف لا واذا لم يكن الشرط سببا
لتحقق الحكم كيف يصير سببا للحكم قوله بان يأول بواحد من الجماعة المسماة
به المراد بالجماعة ما فوق الواحد فلا يرد انه يوجب ان لا ينكر المشترك بين
اثنين والمعنى يأول بمفهوم المسمى المنكر فيكون معنى هذا زيد هذا مسمى
بزيد فقوله واحد من الجماعة المسماة به بمعنى مسمى به فلا حاجة الى ما
بمفهوم صادق على واحد من الجماعة كما ظن بعض الظن وقوله فانه
اريد به المسمى اى هذا المفهوم ما ضمن فردا ما فاللام فيه للعهد الذهنى
وكان لا وضع ان نقول مسمى زيد وما يجب ان ينبه عليه انه
لم ينبه احد ان المراد بالتنكير جعله زيدا ما بل الا يصير نكرة حقيقة
اذ النكرة الحقيقية ما وضع لغير معين لا ما اريد به غير معين مجازا قوله
او يجعل عبارة عن الوصف المشتهر صاحبه به لو اول بوصف غير مشتهر
به بقرينة يصير نكرة ايضا فتقييده بالمشتهر لاكتفائه بالمشتهر من
الثانى قوله كما تبين اى ظهر حين تبين يعنى ظهر من غير بيان بل
فى ضمن بيان اسباب منع الصرف وشرائطها ولذا اختار تبين على
بين ولا يخفى عليك ان كلام المصنف مغلق ولو قال وكل ما فيه علمية
مؤثرة اذا نكر صرف لانه اذا نكر بقى بلا سبب او على سبب واحد لا ينافى
الحكم ان وضحى قوله استثناء مما بقى من الاستثناء الاول الى انه
من مآل الكلام لانه يؤول قوله لا يجامع مؤثرة الا ما هى شرط فيه الى انه

بانه من ذال بمعنى مشى مشيا مخصوصا والتغيير للدلالة على العلمية كما قيل فى
شمس شمس لعنتم وذال اسم دويبة وقيل منقول من ذئل بمعنى اسرع وان كان الفعل
الى معنى اسم الجنس قليلا كما فى قيل وقال قوله ولم يذهب الى منع صرف
الا بعض النحاة لا الجمهور وجه التقييد بالمفعول والمجهول او انه لا وجه لشرط
الاختصاص بالفعل والزيادة وذلك البعض يونس ان الوزن المشترك
عنده سبب مطلقا وعيسى بن عمر النحوى فانه ذهب الى ان الوزن المشترك
يوجب شرط نقل اللفظ من الفعل الى الاسم قوله او يكون غير مختص
بغير مختص مع انه يصح ان يكون او ما نحن فيه لانه لا يخلو عن ان يختص او له زيادة
كزيادته لا يحتاج الى اشتراط عدم قبول التاء فليس حمل وما نحن فيه
اظهر كما قيل قوله اى اول وزن الفعل يجعل الزيادة اولا الوزن
حمقانى فيمن رعاية ظاهر الضمير او اول ما كان يجعل حقيقة النسخة محفوظة و
حرف الضمير من الظاهر قوله اى زيادة حرف رعاية لظاهر الزيادة
او حرف زائد رعاية لما هو اقرب لظرفية الاول قوله من حروف اتين
اى فى الحال وفى الاصل كما فى يرق اى مغير الابرق ولو تصرف فانه
الوزن بما يخرجه عن الوزن مع بقاء الزيادة لم يعتبر قوله اى حال كون
وزن الفعل فيه نشر على ترتيب اللف والحال من المضاف اليه لانه يجىء
حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه فانه اذ صح قولنا اوله زائد
صح قولنا فيه زيادة فهو من قبيل واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله قياسا
بالاعتبار الذى امتنع من الصرف لاجله قيل زد عدم القبول بحسب الوضع
فلا يرد النقض باسود ونحن نقول يكفى تقييد عدم القبول بكونه قياسا
اذ الفرق بين مذكر الاسم ومؤنثه بالتاء خلاف القياس ونادر و
انما القياس الفرق بالصيغة كما فى رجل وامرأة وغيرهما ان صح بالتاء
فى بحث الجمع الصحيح قوله لم يرد عليه اربع اذا سمى به لا تقبل التاء لانه

ممنوعة وانما يلزم البقاء بلا سبب لو لم يكن السبب الاصلي معتبرا لكنه يكون
الوصف الاصلي معتبرا فيكون العلمية التي هي اقوى منه معتبرة بعد زواله
الا ان يقال العلمية لما كانت ناسخة لاعتبار السبب الاصلي الذي لا يوجد
وحده في الكلمة بحيث نسخت اعتبار الصفة لم تعتبر بعد الزوال وفيه بحث
علمت ان قوله وخالف سيبويه الاخفش يصح ان يكون جوابا للسؤال بوجه
على هذه الشرطية من انه يلزم البقاء بلا سبب اذ لم يكن في الكلمة صفة
اصلية منعت العلمية عن اعتبارها كالوصفية الاصلية تماما او كان
فيجوز ان تعتبر وان العلمية فلا يبقى الكلمة على سبب واحد ولما
ثم اجاب بان هذا المنع انما يتجه على قول سيبويه وقول الاخفش اقوى منه
واللازمة مبنية عليه وقوله فاذا نكر بقي بلا سبب وعلى سبب واحد
ظاهره انه بقي بلا سبب في غيرها احد سببيه العدل ووزن الفعل وفيه
نظر لانه بقي على سبب واحد في سكران علما اذا نكر كما صرح به الشارح
قوله لم يبق فيه سبب من جميع سبب فيها هي شرط فيه من الاسباب
الاربع المذكورة قبل وان كانت مجتمعة كما في اذربيجان قوله الاف
بكسرتين بقطع الهمزة ووصلها على ما في القاموس قوله لجواز ورود
اصمت بكسرتين بناء على جواز ورود نصمت بالكسر ولكن نقول اصمت
علم للمفازة سميت بقط اصمت يصمتين مبالغة في شدة الخوف
فيها بحيث يأمر كل صاحبه بالصمت ولا يمكن له حفظ لسانه من الغلط
من غاية الاضطراب فاصمت غلط لا معدول ولا يدفع النقض
بآخر فانه معدول كاخر ومع ذلك فيه وزن الفعل الا بما ذكره بقوله
والبعض قد عرفت مما تقدم قوله وخالف سيبويه في القاموس
سيب هو التفاح وهو فارسي وتسمية سيبويه اي رائحته لقب امام النحاة
عمرو بن عثمان الشيرازي قوله جعله صلاه بناء على جعل الاخفش مفعولا

لا يجامع غيرها هي شرط فيه فقوله الا العدل ووزن الفعل مستثنى من
المفهوم الذي هو مآل هذا الكلام ولو قال لا يجامع مؤثرة غيرها هي شرط
فيه الا العدل ووزن الفعل لكان اخصر واوضح كما انه لو قال الا ما هي
شرط فيه والعدل ووزن الفعل وليس المراد ان المستثنى مستثنى بعد تقييد
المستثنى منه بالاستثناء الاول على قياس تقييد الكلام بالظرفين من جنس
واحد فانه تقييد بالثاني بعد التقييد بالاول كما توهم لان المستثنى منه
لا يكون مقيدا بالمستثنى وليس معنى الاستثناء على وجه يكون قيدا للمستثنى
منه ويمكن ان يكون المستثنى مستثنى من مفهوم الكلام بان يكون في معنى
كل علم يجامعه العلمية المؤثرة هي شرط فيه الا العدل ووزن الفعل قوله
فان العلمية يجامعها مؤثرة قيل تختلف النحاة في تأثير العلمية مع العدل
في اسم كان غير منصرف قبل العلمية كثلث ومثلث فذهب اكثر النحاة الى انصرافه
لان العدل ذهب بالوصف وقد زال بالعلمية وذهب جماعة الى اعتبار
العدل الاصلي واختاره قولهم الشيخ الرضي واختار سيبويه منع صرف اخر جمع
واخواته اعلاما والكوفيون صرفوها ولا يخفى عليك انه لا اختلاف في تأثير
العلمية مع العدل فما الاختلاف في زوال العدل بزوال الوصف قوله
اي لا يوجد شيء من الامرين قوله لا مجموعهما لا يخفى سماجة هذا التوجيه ومع
ذلك جميع الاربع قوله فقط لا مجموعهما كما بيعه المفتي كما بين في محله ولا وجه
ان المستثنى منه شيء منهما اي لا يكون مع العلمية شيء منهما الا احدهما
المنفرد عن الاخر ولا يلزم استثناء الشيء من نفسه لان المستثنى شيء منهما
اعم من المنفرد عن الاخر والمجتمع مع الاخر والمستثنى احدهما المقيد بالوحدة
والانفراد وان المستثنى منه سبب منع الصرف لا يكون العلمية المؤثرة شرطا
فيه وهو يشمل مجموعهما وكلا منهما فصدق السلب عليهما لان المجموع سبب
تام وكل واحد سبب ناقص قوله فاذا نكر الغير المنصرف [illegible]

وهو المرجح لانه اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في اللفظ يجب جعل المقدم فاعلا
فكذا اذا اشتبه الفاعل بالمفعول في الخط يجب ان يجعل المقدم فاعلا وبل
فهو كون اعتباره مفعولا لم يرجح كونه مفعولا قوله وان كان غير مستحسن
فان قلت لا يرتكب البليغ غير المستحسن لنكتة قلت المراد غير المستحسن
بحسب الظاهر والبليغ يعدل عن مقتضى الظاهر لنكتة وهو من اسرار
البلاغة فان قلت دفع الشبهة عن سيبويه يدل على ان الراجح عنده قول
سيبويه قلت دفع الشبهة لا يدل الا على ضعف الشبهة وكون الراجح عنده
قول الاخفش من الوضوح في درجة لا يعرضه شبهة قوله في انصراف
نحو احمر علما حال والعامل هي المماثلة والمخالفة وعلى التالي في ذو الحال
نحو او ما اضيف اليه كما في قوله تعالى واتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله وكذلك
افعل التفضيل لا يستعمل في الظاهر بخلاف مثل احمر قوله حتى صار افعل
اسما اي كالاسم الخالي عن الوصفية قوله وان كان معه من فلا غير في
بلا خلاف اشارة الى انه بعد تغير نحو احمر بالغير يتجه عليه دخول افعل من
فيه مع انه لا خلاف فيه فنقول ينبغي ان يغير نحو احمر بما يكون الوصف
فيه ظاهرا ولا يكون معه في اللفظ ما لا يكون مع احمر من كلمة من التفضيلية
حتى لا يتجه عليه افعل من قوله وهذا القول اظهر وقد سبق ما دل على كونه
اظهر ومن موجباته ان العلمية الاصلية تمنع من اعتبارها لانه لا وجه
لاعتبارها والعلمية تشاركها في كونها في الاسم في الاصل فترجح عليها
بقرب العهد والقوة قوله لزم ان يعتبره في حال العلمية ايضا الاولى
ان يقول كان ينبغي ان لا يلزمه لئلا يكون نحوه قوله فاجاب بما فرق بل
وقد جعل بعضهم من اللزوم وكان ان يجعله من الالزام قوله فان العلم
المخصوص في موضوع للخاص والوصف مذكور للعام والاوضح في بيانها
النفي وفات العلمية كون اللفظ موضوعا لذات معينة من غير اعتبار

صفة

صفة والوصفية كونها مستعملة في ذات مبهمة في غاية الابهام مع اعتبار
صفة قوله وهو منع صرف لفظ واحد يتجه عليه ان الوصفية والعلمية
ليستا متضادتين في هذا الحكم بل متوافقين ولا مانع من اعتبار المتضادين
فيما يتوافقان فيه ومما يقضي منه العجب انه جعل لبعض الظهار الدين ومنع
في هذا المكان الواسع في كمال التضييق فقال في شرح قوله وهو منع صرف
لفظ واحد منعا تخفيفا فلا يرد اعتبار المتضادين في منع صرف الفاظ
وهو واحد اي بالنوع ولا في منع صرف احمر في حالتي الوصفية والعلمية
لتعدد المنع وكما لا يخفى على احد انه ليس في شيء مما ذكر اعتبار المتضادين معا
بل حين اعتبار احدهما لم يعتبر الآخر قوله وجميع الباب اي باب غير المنصرف
لا باب ما فيه علمية مؤثرة كما يوهمه كون الكلام فيه قوله اي بصورة
الكسرة بما هو على صورته فاطلاق الكسر استعارة للحركة الاعرابية التي
شبيهة بالكسر الذي هي حركة بنائية قوله بيان ذلك ان العلمية
تزول باللام والاضافة اي بحقيقة اللام لا بمجرد صورته كما في الحسن
فلا فضل علما مما لا تزول العلمية عنه باللام فهو غير منصرف واعلم ان
الخلاف في انصرافه وعدم انصرافه مما لا ثمرة له فلذا لم يلتفت اليه
المصنف تكملة في تقسيم الكلمات قوله المرفوعات انما اتى بالجمع و
لم يات بالمفرد لان تعريف المرفوع وتعريف الرفع يوهمان ان المرفوع
ليس الا واحدا هو الفاعل وازال ذلك الوهم بصيغة الجمع الدالة على
التعدد والا انما في المجرورات لمجرد المشاكلة والمنصوبات مستعان
للكثرة وههنا في موقعها قوله لان موصوفه الاسم الخ دليل على النفي
والاثبات فيكون الموصوف الاسم وكونه مذكرا تم النفي وتضمنه
ذكرت معها صح الاثبات وقوله لان موصوفه اما لان الكلام في الاسماء
والظاهر جعل الموصوف الاسماء لا الكلمات واما لانه لو جعل موصوفه

الكلمات لم يبق قوله وهو ما اشتمل على علم الفاعلية لان الكلمة المرفوعة يشمل
الفعل المضارع المرفوع وهو لا يشتمل على علم الفاعلية لان الرفع
فيه ليس علم الفاعلية وهذا وجه دقيق يتضح منه ما يستعنى به او لو يحتاج
الى وجه يرجع فى اختيار علم الفاعلية فى تعريف المرفوع على الرفع وهو
ان ما اشتمل على الرفع اعم من الاسم المرفوع الذى هو المعرف
فى هذا المقام وله وجه يرجع اخر وهو انه نبه بذكر علم الفاعلية فى تعريف
المرفوع الذى نبه على انه انواع اوقاء وصرح به ثانيا على ان المراد بالفاعلية
فى تعيين الرفع ما يشمل غيرها قوله كالصافنات المذكور من الخيل كتب
رحمه الله فى الحاشية الصافن من الخيل الذى يقوم على ثلثة قوايم
واقام الرابعة على طرف الحافر هذا الكلامة والمستجل على وزن القمطر الضخم
كالكتف للتعظيم الجسد والايام الخاليات مجاز لان خلا المكان بمعنى
مات او معنى على ما فى القاموس وتخلية المكان والموت والمعنى
يسرح لك الايام بل حال فيهما قوله اى المرفوع الدال عليه المرفوعات دلالة
الجمع على واحده والكلام يحتمل تعيين المرجع وتقدير المبتدأ قوله لان التعريف
انما يكون للماهية لا للافراد فينبغى ذكر المفرد والاشعار به فى مقام التعريف
وكان قول الشارح فيما بين الادباء تفسير المفرد المذكر لا فرد عنه قوله الاكثر
موصوفا بها الكلام مبنى على عدم التفرقة بين الدال والمدلول فان
الاتصاف بمدلول الرفع لمدلول الاسم فجعل الاسم موصوفا بالرفع باعتبار
وقيل شبه الحركات والحروف بالاوصاف لاحتياجها فى وجودها الى الكلمات
وتبعيتها لها فى التلفظ احتياج النعوت الى محالها وتبعيتها لها قوله
ولا شك ان الاسم موصوف بالرفع المحلى رد لما حققه الفاضل الهندى
فى هذا المقام حيث قال لا اعراب المحلى لا يشتمل عليه اللفظ فلا يكون متولا
فى جاءنى هولاء مرفوعا اذ معنى الرفع المحلى انه فى محل لو كان ثمة معرب

قوله ثالث التركيب فيها اشده اى ان كان وجه اعتبار نسبة
فى مفهوم الفعل فخفى ان السيد صرح فى حواشى المتوسط
باعتبارها فى مفهوم الوصف ايضا الا ان يقال هى معتبرة فى مفهوم
كل فعل ولست بمعتبرة فى مفهوم كل اسم ابن قاسم اقول
مع قطع النظر عن وجوه الفرق بين اعتبارها فى الفعل
واعتبارها فى الصفة لا يفيد اعتبارها فى الصفة
لما فى المذكور غاية ان الصفة لا يكون جملة بسبب
النقصان ونسبة الصفة الواقعة خبر الا المبتدأ غير نسبة
المعتبرة فيها منه ١٢١٢

كان هو فوغاية الكلامة فلم يرد به انك ان المرفوع وما اشتمل على الرفع لا يشملانه
بل اراد ان شمولهما ليس لانه بضرب من المسامحة ان يتبعه وبهذا تعرض له الشارح
بالفاضل بل شنع عليه تشنيعا بليغا بانه وليكك بيت نقيض دعوى لان
الاسم موصوف بالرفع المحلى فيكون مشتملا على الرفع محلا كما انه باعتبار
بالرفع اللفظى يكون مشتملا على الرفع لفظا ولا يخفى ان الفاضل لم يسع معرض
بهذا التوضيح لان الاتصاف بالرفع المحلى يوجب البراءة عن الرفع حقيقة
والاشتمال عليه حكما ومقصوده التنبيه على عدم الاشتمال حقيقة ولك
ان تقول مقصود الشارح ايضا هو التنبيه على كون الاسم موصوفا
بالرفع المحلى ودخلا فى المرفوع وان خلا عن الرفع حقيقة وليس مقصوده
التعرض بالفاضل فان قلت المعرب محلا هل هو معرب بالحركة او بالحرف
وهو بحيث لو فرض فى محله المعرب بالحرف كان معربا بالحرف ولو فرض المعرب
بالحركة كان معربا بالحركة قلت الاقرب بالاعتبار ان يجعل مثل الذى معربا
بالحركة محلا ومثل اللذان والذين معربا بالحرف محلا قوله وهو بحيث مثلا
ليس تخصيص الرفع بالعد المحلى مع البحث عن احوال الفاعل المبنى لذلك
المشابهة من الاستبعاد لجواز ان البحث عنه تقريبا ومثله غيرها ذلك
العلوم قوله اى من المرفوع رجحه ورود التقسيم حينئذ على ما ورد عليه التعريف
كما هو الشايع وتوافق الضميرين البارزين المتناسبين فى المرجع وان يا
قوله ومنها المبتدأ والخبر قوله او هما اشتمل رجحه توافق الضميرين المتناسبين
فى المرجع وكونه اوفق بقوله ومنها المبتدأ قوله لانه جزء الجملة الفعلية
اى فاعل لئلا يشكل بزيد قائم ابوه قوله التى هى اصل الجمل لان التركيب
فيها اشد وافتراح احد الجزئين وهو الفعل لاخر اكثر ولانها تشمل الخبر
الانشاء وصفا بخبرها من غير حاجة الى التوسل لخروج منها بخلاف الاسمية
ومن جهات اصالة الفاعل انه لا يحذف وحده بدون ما يقوم مقامه

وكأنه لم يتعقب به لانه منتقض بنحو ما ضرب الا زيد وقولهم تبارك الله

رأى ومنها ان رفعه لا بنسخ بالنواسخ وكأنه تركه لانه اورد عليه نحو كفى بالله

وان اعتذر بانه نادر غير مطرد وأنه نادر لكن حديث عدم الاطراد

ضعيف لوجود كثير مطرد ونحو ما جاء اي من احد **قوله** ولان عامله اقوى

لانه لفظي كالفاعل ومناسبة العامل مع المعمول بوجه لقوة عمله ولكن

آثار قوة العامل اللفظي انه يغلب على عامل المبتدأ وينسخه فان قلت

كون عامل الفاعل اقوى من المبتدأ لا يوجب كونه اصلا بالنسبة الى المرفوعات

قلت المراد انه اقوى من المبتدأ مثلا فيدخل في الحكم خبر المبتدأ والمبتدأ وخبر

اصل النسبة الى سائر المرفوعات فيثبت اصالته بالنسبة الى سائر المرفوعات

ايضا **قوله** وقيل اصل المرفوعات الى قوله وهو المتقدم اي باق غالبا

وهو ظاهر فان قلت لا يلزم من الدليل الا اصالة المبتدأ بالنسبة الى الفاعل

والمدعي انه المبتدأ اصل المرفوعات قلت اصالة المسند اليه بالنسبة الى

المسند واصالة المبتدأ بالنسبة الى الاسم ما ولا احران محققان ظاهران

فاعتمد عليه في ثبوت المدعي **قوله** فانه لا يحكم عليه الا بالمشتق لم يقل لا يسند اليه

الا المشتق ليشمل الخبر والانشاء بالعدم صدقه لانه يسند اليه المصدر وهو

ليس بمشتق ومن حكم بان المراد بالمشتق المشتق حقيقة او حكما والمصدر

في قوة ان مع الفعل فقد غفل عن الحكم **قوله** اي الاسم حقيقة او حكما

ليدخل فيه الا فان قلت لم لم يكتف بعموم كلمة ما يستغني عن التعميم قلت

لان تخصيص كلمة ما في التعريفات بما يستدعيه المقام يستفيد تاكيده وتركه

تركها سنة **قوله** اسند اليه الفعل لا اصالة لا بد او لان ينبه على ان ليس

المراد بالاسناد مجرد ثبوت شيء للشيء سواء تعلق به ادراك وقوعه اولا كما

يتوهم وقوعه او طلب وانشاء فقولنا قام سلب لوقوع لا سلب لا سناد

اي انه قام فرض الوقوع لا فرض الاسناد فلا حاجة في شمول التعريف

لتناول

لتناوله النفي والشرط اي الاشهر من تكلف ان المراد بالاسناد اعم من الاسناد

ايجابا او نفيا محققا او مفروضا وثانيا ان ينبه على ان التقييد بالاصالة

لا يختص بالاسناد الفعلي اسناد شبه الفعل ايضا مقيد فالاولى بحال الشارح

ان يذكر التقييد قبل ذكر الفعل ويضم الفعل الى قوله او شبهه فيتضح تعلق التقييد

بالمطلق وثالثا ان التقييد بالاصالة له معنيان احدهما ما يعرفه كل فطرة

ما يقابل التبعية الماخوذة في التوابع وثانيهما ما لا يعرفه الا الاوحدي لا التقي

ولا ينجب ولا يجده الا معي وقل للمنفك ذو حاجة الحق اتبعي

التعصب والانابة ذو عي فان الملك بيد يورثه من يشاء من عباده

والعاقبة للمتقين وهو ان اسناد الفعل لا اصالة ليس الا في الفاعل

وفي المعطوف والبدل ما هو بالاصالة العطف على المسند اليه والابدال

منه وتبعية الاسناد اليه والمتبادر من الاسناد هو الاسناد بالاصالة

اي معنى زيد ويحتمل العبارات في التعريفات على ما هو المتبادر فخرج

بقرينة ذكر التوابع بعد ما لمزيد التوضيح فمنفصية من قال لا يخفي بعد ما عن

التعريف مما لا يليق ورابعا ان المراد باخراج التوابع اخراج بعضها او

المعطوف بالحرف والبدل اذ لا اسناد في التابع الا فيهما بخلاف

النعت والتاكيد وعطف البيان **قوله** اي ما يشبهه في العمل ولم يقل في

الاشتقاق لئلا يخرج المصدر ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الصفة

ولا في الدلالة على الحدث لئلا يخرج الظرف والاظهر ان اطلاق شبه الفعل

على هذه الامور قبل العمل لانهم يعللون عمل هذه الامور بمشابهة الفعل فالاولى

ان يفسر بمشابهته في الدلالة على الحدث والظرف ايضا يدل على الحصول و

الثبوت كانه يشارك صيغة الحصول ولذا اوجب حذف عامله **قوله**

وقدم عليه عطف على اسند وجعله حالا بتقدير قد خال عن الاستقامة

لانه مما اسند اليه الفعل رد على المصنف ومن يحذو حذوه في جعل قوله

فعلى ما ذهب اليه المص ومن تبعه زيد في المثال المذكور ليس بمسند اليه للفعل بل الفعل مسند الى الضمير والمسند اليه هو المجموع فهو خارج بقيد الاسناد بدون
اعتبار التقديم ولا يرد النقض به على التعريف ويكون القيد لدفع ما توهم الكوفيون من كون الفعل فيه اسنادا الى الاسم المقدم عليه وعلى ما ذهب
الشارح انه مسند اليه اذ الاسناد الى ضمير الشيء اسناد اليه في الحقيقة فمن لم يورد هذا القيد يرد النقض به على التعريف ففائدته الاحتراز لا دفع التوهم فقط

لدفع توهم فاعلية زيد في المثال المذكور بناء على توهم اسناد ضرب الى زيد
والغفلة عن الضمير المستتر وانما احتاجوا الى هذا التكلف لحكمهم الاسناد على
الاسناد يجب لا لذاته الفقد كما هو الظاهر واعلم ان تعريف الفاعل على رأي
البصريين انما يتميز عن تعريفه على رأي الكوفيين بهذا القيد فان زيدا في
المثال المذكور فاعل عند الكوفيين فلهم فيه اهتمام بذكر هذا القيد ويحتاج
اليه لتمام التعريف كما ذهب اليه الشارح اولا كما ذهب اليه غيره قوله
والمراد تقديمه عليه وجوبا انما احتاج اليه الشارح لحمله الاسناد على
الاسناد حقيقة اذ يجب لظاهره واما من لم يجعل زيد في زيد ضرب مسندا
ضرب فهو في غنى من التكلف لا خرج كريم من بكرمك نعم دفع التوهم
لا يستغنيه ولا فيه يبين وايا ما اختاره الشارح فمع افضائه الى تكلفات
عديدة بعيدة لا يستقيم التعريف عليه كيف والمسند الذي يجب تقديم نوعه
انما يعرف بعد تعيين نوعه ونحن في تعيين النوع فيدور قوله اي اسنادا
وانما جعله مفعولا مطلقا فرده اي الاسناد لعدم استقامة رده الى
التقديم فتدبر الفصل بين العامل والمعمول بغير المعمول واولى جعله
حالا من ضمير قدم اي مشتملا على طريقة قيامه به قوله كصاحب
المفصل ومتبعه عبد القاهر واكثر البصريين قوله والاصل في الفاعل
الى قوله ان لم يمنع مانع ذكر توضيح الخلاف ترجيحا بالحق حد الوجوب و
ونه مباحث وجوب تقديم الفاعل الى بحث لا بين او الاصل
بمعنى الاولى العرف لينفك عن الوجوب مباحثه عدل الاصبغ هذا الاصل
مختلف فيه خالفهم فيه ابن جني والاخفش والاصل عندهما كل من الفاعل
والمفعول وذلك لشدة اقتضاء الفعل المفعول به كالفاعل فاي منهما تقدم
عن الفعل فقد عدل عن مكانه ورتبته بخلاف فعله فلذلك جاز عندهما كلا
المثالين من الاصل قبل الذكر لان المرجع لكون حضانا يكون متصلا بالفعل

كانه

كانه المتصل بتقدم وتأخره تاخر ضرورة فهو متقدم رتبة وان تاخر لفظا وبهذا يدفع
ان امتناع ضرب غلامه زيدا لا يصير دليلا على ان الاصل تقدم الفاعل على
المفعول به لوجوبا وما فيه لا امتنع ايضا لعدم تقدم المرجع رتبة لانك
قد عرفت انه يتقدم حينئذ رتبة لكنه توجه انه لا يصح قوله ولذلك جاز ان
الجواز لا يصير دليلا على ان الاصل في الفاعل قرب الفعل لانه مع تساوي الفاعل
والمفعول به في ذلك يصح جاز نحو ضرب غلامه زيد قوله الفعل المسند اليه
يعني اللام للعهد وانما قال الاصل ان يلي الفعل ولم يقل ان يليه فيرجع الضمير
الى احد الامرين ليكون اخصر واشمل لا يهام الاخصر وايهام ان الاصل
ان يلي الفعل الفاعل فتوهم انه اي الى الولي هو الفعل والمقصود
الفاعل بولانه الاقتصار على ذكر الفعل على انه اشبه او لي بهذا الكلام لانه
الفعل مع قوة عمله اذ كان لا يرتضي الفاعل الفاصلة بينه وبين الفعل
فبالطريق الاولى ان لا يرضى بالفصل بينه وبين ضعيف العمل قوله
اي يكون بعده حقيقة ولا يخفى ان هذا التكلف مما يحتاج اليه في التعريف
ايضا في قوله وقدم عليه فكانه لم يتنبه له فاهمله او جعلهما كما في الفاعل
المستتر فان البعدية هنا حكمية لوجوده او هو خلاف الاصل لانه يحتاج
قوله لانه كالجزء من الفعل عند العرب لشدة احتياج الفعل اليه يدل
على ذلك اي كونه كالجزء عند العرب تسكين اسكان اللام في ضربت
وليس اسكان اللام دليلا تاما كما توهم فقيل اي يدل لانه ان كان
ان اسكان لا دلالة لهم فانه قلت اسكان اللام لم يدل على كونه كالجزء
مطلقا بل حين كونه ضميرا متصلا قلت بل مطلقا ولذا لم يسكن ما ضربك فتأمل
قوله لتقدم مرجع الضمير اي التقدم الرتبي هو التقدم بالقوة القريبة
من الفعل لوجود شبهة نزل القرب من الفعل منزلته قوله وذلك غير
جائز الى قوله وابن جني لا مطلقا بل اذا اتصل بالفاعل ضمير المفعول به والمفعول

ضمير الفاعل بل لم يجز لفظ عدم جواز الاضمار قبل الذكر لفظا ورتبة وان
اشتهر ذلك منهم بل نتعاقب فيه وخالفنا فيه ومنه المثال المذكور كما
لك ففي قوله خلاف للاخفش وابن جني نظر وذلك لانه يقول بالخلاف
في تأخر مرجع الضمير لفظا ورتبة لا في قوله وذلك غير جائز قوله جزى
ربه عني عدي بن حاتم اي ابتداء دعاء عليه واخبار باجابة دعائه فلا
ومعناه قتل قتلا جدا لا تؤثر له فان كلب عبز المشتبه وكلب
غير الصيد هو الكلب العادي يعني ليس له الا العواء فيقتل من غير مبالاة
بقتله ولا اشد عند العرب من القتل بهذا فان طلب الثأر عندهم
مما لا بد منه وجزا معنى جزع لبيت يعني انه لا يتجاوزه كتب في الحاشية
هو كلب يعوي عواء صاح انتهى كلامه قوله وبما لا تم ان الضمير يحمل
والضمير الى العدي هو المعنى الجزل الذي لا يكاد يتخطاه البليغ لانه
الموافق للعرف من حوالة الرجل المسيء الى ربه لان الرب هو المبتلي الرجل
فاذا انتقم للمظلوم يكون اشد عليه قوله اي الامر الدال عليها لا بالوضع
ان اراد لا بالوضع لزم ان يكون اللفظ المستعمل في المعنى المجازي قرينة
على المعنى المراد ولم يعهد اطلاق القرينة عليه وان اراد لا بالوضع له او
لما يلزمه هو لزم ان لا يكون القرينة دالة على الشيء بالتضمن والالتزام
اصلا وهو ظاهر البطلان فالصواب ان يقال اي الامر الدال عليها
من غير الاستعمال فيهما قوله فلا يرد ان ذكر الاعراب مستغني عنه الشبهة
ودفعها مما اورده الفاضل الهندي وتبعه الشارح والحق ان هذا الشيء
عجيب وليس الشبهة شيئا ولا الجواب اذ القرينة ما يدل على تعيين المراد باللفظ
او على تعيين المحذوف لا ما يدل على المعنى والمعنى انه اذا انتفى الاعراب
لفظا وحذف وانتفى قرينة الاعراب فلم يعلم ان الاعراب ساقط
ما هو وحينئذ لا وجه لتوهم صحة الاكتفاء بانتفاء القرينة اعلم انه كان يجب

الفاعل في هذه الصورة يعني انه لا يجوز ان يتقدم المفعول على مجرد الفاعل كما
يجوز تقديم المفعول على الفعل والفاعل معا فيجوز موسى ضرب عيسى على ان يكون
عيسى فاعلا لانه لا يلتبس المفعول ح الفاعل لعدم جواز تقديم الفاعل على الفعل
صرح به الفاضل الهندي ويمكن ان يقال لم ينتف ههنا القرينة لان تقديم
موسى قرينة على ان الفاعل هو عيسى قوله او كان الفاعل ضميرا متصلا
بالفعل ليس المراد بالاتصال معنى اللغة بل المصطلح وهو كون الضمير مما
لا يستقل في التلفظ فاذا كان الفاعل كذلك لا يصح تقديم المفعول عليه فان
قوله متصلا صفته ولا فائدة في قول الشارح بالفعل بل يوهم تخصيص
الحكم بفاعل الفعل وليس كذلك لجريانه في ضربه زيد مثلا قوله الى
تقديم الفاعل على المفعول في جميع هذه الصور قيد في جميع هذه الصور لنفي
لا فائدة فيه في اجزاء الشرط لان الشرط يغني غناءه فاعتباره في
مما لا ينبغي وكان الشارح لم يرد انه معتبر في نظم كلام المصنف وان كان
ظاهر عبارته بل اراد بذكره التنبيه على ان الجزاء جزاء لجميع الشروط اللفظ
قوله واما صورة كون الى قوله الاتصال وكونه كالجزء من الفعل
وامتناع وقوع كلمة بين اجزاء الكلمة قوله مع جواز ان يكون عمرو مقصورا
لشخص آخر فان كل من امتاز في زمانه بصيت الفضل عن اقرانه تعمده
بعقرانه هذا ظاهر في المثال المذكور ونظائره مما كان الفاعل خاصا
اما اذا كان عاما فلا نحو ما ضرب احد الا زيدا وذلك لانه لم يبق احد
حتى يصح ان يكون زيد مقصورا له قلت فيما اذا كان الفاعل عاما لا
يكاد يوجد مثال صادق بل لا يخفى كذبه اذ ابقى الفاعل على عمومه لبداهة
كذب حصر ضاربية كل احد في زيد ولكوا ذب الظاهرة الكذب مما لا
يعتبر في تعليل القواعد الادبية لانه مما لا يلتفت اليه اهل اللغة ولا يتعلق
بحث قصدهم فالمقصود الصحيح من المثال المذكور ما ضرب احدنا

والاهم تقديم المسؤل عنه ولك ان تجعله دفعا لما يتجه من ان حذف الفعل انما يجوز
عند قرينة دالة على تعيين المحذوف وليس هناك قرينة كذلك لان المحذوف
كما يمكن ان يكون فعلا يمكن ان يكون خبر المبتدا او قوله لان تقدير الخبر
يوجب حذف الجملة فيه بحث وهو ان في حذف الخبر حفظ المناسبة بين
السؤال والجواب وفي حذف الفعل تقليل الحذف والثاني لا يعارض الاول
فضلا عن ان يترجح عليه الا ترى انهم يرجحون رعاية المناسبة على رعاية السلامة
عن الحذف في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله زيد مرفوع والاصل
على زيد لان البكاء يتعدى بعلى لكنها تحذف لكثرة الاستعمال ونقل
عن العارف الرومي قدس سره ان زيد منادى بحذف حرف النداء والجملة
الانشائية معترضة وذلك لانه المناسب للمقام ان يدعى ان الضارع والمختبط
في وقعات شدة ونقمة بسبب موتك يا زيد فناسب ان يبكي عليهما دونك
لانك في رخاء ونعمة قوله كلوقح جمع ملقحة الاظهر جمع ملقح لان الملقح من الفحل
ومما يتعلق بمختبط قال قدس سره في الحاشية وتعلقه بيبكيه المقدر مما يأباه
سليقة الشعر لانه لما بين سبب الضراعة ناسب ان يبين سبب الاختباط
ايضا بهذا قوله في شرح وان احد من المشركين استجارك اي فيما حذف
وفسر ما بنفس المحذوف او بما يفهم منه معناه نحو قوله تعالى ولو انهم صبروا
والتقدير لو ثبت انهم صبروا فالمحذوف ثبت وفسر بان الدالة على الثبوت
التي جزها فعل من وذلك فيما بعد لو خاصة سواء كان بالشرط او
للتمني وبهذا ظهران ما ذكره الشارح انه لو ذكر الفعل صار المفسر حشوا لا يتم
قوله وقد يحذف فان معناه لا اختصاص لهذا الحذف بالفعل والفاعل بل قد
يحذف اي كلام كان اسميا او فعليا قصيرا او طويلا او مركبا من الفعل
والفاعل ومن الفعل وجميع متعلقاته قوله دون الفاعل وحده
ان نوجهه نعم قام في جواب اقام زيد فانه عرفه قوله لعدم قيام ما يوجد

الجاء المختصة التي تخصص مقام الاخبار العام بها فانه يصح ان يكون زيد مقصود
تعبير واما دعوى ظهوره فيما كان الفاعل خاصا فذ هو عجيب لا ينبغي
ان يقع فيه اديب كيف وهو لا يصح قطعا في مثل ما خلق الله على احسن التقويم
الا يوسف لانه لا يصح فيه ان يقال المقصود حصر خالقيته تعالى في يوسف
مع جواز ان يكون يوسف مخلوقا لغيره ولقد بحث بالتفصيل فيه
الا انه مسئلة تجب لا يكاد ينقطع السلسلة ودفع الاشتباه ان
المراد بجواز كون المفعول مفعولا لفاعل اخر الجواز بالنظر الى الهيئة
التركيبية دون هيئة القصر في المثال المذكور تمنع كون الفاعل فاعلا لغير
هذا المفعول ولا تمنع كون المفعول مفعولا لغير هذا الفاعل والمنع انما يأتي
فيه ما اي من خصوص المادة فلا ينافي في دعوى الجواز قوله وانما قلنا
بشرط توسطها يجب عند اكثر النحاة تقديم الفاعل اذا كان المفعول
بعد الا ولا يجوز تقديم المفعول لا على الا ولا بعدها ويجوز التقديم مع الا
عند السكاكي وجماعة من النحويين فلفظ بشرط حل عبارة المتن ان تحمل
على مذهب اكثر النحويين وكانه ذهل الشارح الى حمله عبارة المتن على
مذهب السكاكي ان المصنف علل وجوب التقديم بانقلاب المعنى ولك
ان تكلف في تعليله فتقول المراد انه يلزم الانقلاب في بعض الصور وكل
ان ما قي عليه طرد الباب قوله كانه لم يتفحص بعضهم الى قوله قبل تمامها
ففيه عدول عن الاصل مع مانع عن العدول ولا يجوز العدول لمانع
مانع عن الاصل فضلا عن جوازه مع المانع عن العدول قوله ضميرا
متصلا بالفعل يعني فيه نحو زيد ضربك فان المفعول فيه ضمير متصل بالفعل
مع انه يجب تقديم الفاعل فاخرجه بقوله وهو غير متصل قوله وانما قدر
الفعل دفع لما قال الشيخ الرضي ان زيد في المثال المفروض مسند الا انه
يطابق السؤال في جملة اسمية ولان السؤال عن القائم لا عن الفعل والاسم

تقديم

وزعم البعض ان البيان والمبين كلاهما فاسدان لصدق حد التنازع ودعوى تقدم استحقاق على استحقاق دون وجوده
تحكم اذ لو اريد الاستحقاق على الملفوظ فما دل على المنوي قبل الوجود ليث ولا يخفى ان قيد بعدهما ليس الا لاخراج المتقدم
او المتوسط بينهما فكيف يكون توهم صدق التعريف عليهما ولا يخفى ما يجيب في بيانه لظهور ان امر اللفظ قد تبين قبل التكلم بالكلام
فلا يجري فيه مجال تنازع فلا يكون كزيد الاب وهو معنى الاستحقاق التعلق فبعد هذا عرفت ان تردد ذلك البعض بلا
ودعوى التحكم مالا يلتفت اليه بسبب الشهير بملا تكل

موذاه مقامه نقض ذلك بمثل لولا زيد لكان كذا فانه وجب فيه حذف الخبر
مع عدم قيام ما يؤدي موذاه مقامه ويمكن دفعه بان حذف الفعل
لا يكون دا جاية ون ما يؤدي موذاه بخلاف الخبر فانه يجب التزام الخبر
موضعه قوله واما قوله الحمد العفيف قلت لا ابرو ان يقدر جعله اسمه انشاء
فيصلح جوابا لتعدد وكما لا يخفى قوله فيكون الجواب مثل بقاء السؤال ولان
فيه تقليل الحذف كما لا يخفى قوله بل لعاملان اذ التنازع يجري في غير
الفعل ايضا لكن ينبغي ان يخص العاملان بغير المصدر من نحو اعجبني ضرب
وقتل زيد فانه لا يصح فيه قطع التنازع على مذهب البصري والكوفي اذ
الفاعل في المصدر ولا يذهب عليك ان اولى مقام التنبيه على الحاد
بالفعل العامل قوله والاصل ان يلي الفعل قوله قد يقع في اكثر من فعلين
اقتصار على اقل مراتب التنازع ونحن نقول ذكر الفعلين اقتصار
على ما هو الاكثر اعتمادا على ظهور المقايسة فيما هو اقل قوله معمول الفعل
اذ هو مستحقه قبل الثاني اي يستحقه قبل وجود الثاني فلا يكون فيه مجال التنازع
لان الفعل الثاني قبل وجوده لا يمكن ان يتنازع فيما اخذه الفعل الاول
قبل وجوده فلا يرد ان اريد استحقاق الاول قبل الثاني لو منع التنازع
لتعين اعمال الاول لان استحقاق الاول قبل استحقاق الثاني لا يمنع
وانما يمنع استحقاق الاول قبل وجود الثاني وبينهما فرق جلي لا يفقده نبيه
فطن ذكي قوله ويصح ان يكون موالي قوله على البدل ولا ينقض
حد التنازع بحسبي وحسبها الزيدان منطلقا ومنطلقين بناء على
اي تقدير لا يمكن الا كونه معمولا لواحد منهما لانه يمكن وقوعه معمولا
لكل واحد منهما على البدل لا في افراده وتثنيته وجمعه لا يجوز ما هو في
منهما صحته وقطعه معمولا لما ينافيه ومنهم من قال المراد انه يصح كونه
معمولا لكل منهما مع وقوعه في ذلك المحل من حيث انه وقع في ذلك المحل

ونقل عن الحفني انه كتب في هامش شرحه فيه معنى الرضي في بحث ولا يسوغ المنفصل الا لتعذر الفاعل
او الظرف اذا كان تابع مرفوعها جملة يجب انفصال الضمير فنقول اخذتك بها او اضاربك بها نعلم
بها الا يجمع او لم ارها عدات بنشر اشتراطهم في الصفة اذا وقعت بعد حروف النفي والغاء الاستفهام
ان يكون رافعة الظاهر وهو بين الكلمة عليه رأينا النسخة بمنشرة فلم نقرأه وكتبنا ذلك
في الحاشية تنبيها على الحق انتهى وايضا ان الكل ذهب الى ان الضمير كذا في قوله مثل
اقائم انت مبتدأ الا فاعل ونقل في الامالي الاجماع على ذلك واحتج بان الضمير المرفوع بالفعل
لا يجاوره منفصلا عنه لانك لا تقول قام انا كذا فقطع النظر عما نقل عن الرضي لا يرد ما اورده
لا يلائم كلام المحشي ههنا دالا على تعريف المبتدأ انتهى لا يخفى هذا
عارف چلبي

يعني لا يمنع ذلك وقوعه في ذلك المحل وانما يمنعه مخالف المعمولين ولا يخفى انه
وقوع في مضيق التدقيق مع ظهور سعة التحقيق قوله واما الضمير المنفصل
الى قوله الا انا بهذا منقوض بمثل قائم او قاعد انت فان قاعدا وقاعدا
تنازعا في انت ويمكن قطع التنازع بالاضمار على مذهب الكوفية والبصرية
بلا كلفة فلا يخفى عليك ان قائما مع استتار فاعله ههنا مبتدأ اذ ليس مبتدأ في
الكلام حتى يكون خبرا له فهو صفة وقعت بعد حرف الاستفهام رافعة للظاهر
فينتقض به حد المبتدأ ايضا فلكن هذا على ذكر منك حتى لا تحتاج الى تحرير
مبتدأ في محله قوله لانه حرف لا يصح اضماره ولان انا ضمير المتكلم لا يصح
اضماره في الفعل الماضي وكانه لم يلتفت اليه لقصده الى تحقيق التنازع
فيما بعد الا بما هو مشترك بين الظاهر والضمير فيتم التحقيق معنى قوله وما بان
على مذهب غيرهما فلا يمكن قطعه بمعنى قطعه تكرار التنازع فيه كذلك
كذلك لمعنى قوله لان طريق القطع عندهم الاضمار ان طريق القطع
تحقق في كلام العرب الاضمار بحسب ذوي الرأي وهو ممتنع لما عرفت
فان قلت رضي غيرهما بما يقطع النزاع بينهما نعت لا بل نقطع النزاع
بما هو طريق الكسائي على ما ارتضاه الرضي ومعنى قوله واما على مذهب
غيرهما فلا يمكن قطعه انه لا يمكن قطعه على ما هو مذهبهم لان مذهبهم عدم
امكان قطع النزاع ولا يخفى عليك ان الكل في ابعض النحو وزعما جعل مذهب
يسمونه في هذا المثال من اختيار الفاعل في الثاني في عدم اعمال الاول لانه يتعين
حذف الفاعل فيه سواء اعمل الاول والثاني وقد مما سيجيء انه يجب ان
قطع التنازع في ما ضرب واكرمت الا اياي عند الكل بالتكرار فتقول ما
الا انا واما اكرمت الا اياي قوله فقد يكون الكل اجزاء الاتيان كان
الجملة جزاء واعتراضية ان كانت معترضة والجزاء قوله فان اعملت
الاول لانه كان قوله ويختار بالواو على ما في اكثر النسخ وقوله فيختار ان

كان بالفاعل على ما في بعض النسخ ومفعول لم يسم فاعله أما دخول الفاعلية
تخاطبا على اصطلاح الغير أو لإرادة الفاعلية حقيقة أو حكما وأما دخول المفعو
وفيه ما فيه لكن قوله في المفعولية إنما يصح ظاهرا لو كان المفعول لقدر
مشترك بين المفاعيل الخمسة ومفعول لم يسم فاعله لكنه خلاف الظاهر
فلا بد من تأويله بما يطلق عليه المفعولية وبعد فيه نظر لأنه يتوقف على اشتراك
لفظة المفعول بين الستة والظاهر أنه جزء من الأسماء الستة إلا أن يقال
استعمال المفاعيل في عبارتهم الخمسة يشعر باشتراكه بينها فيكون لكل اسم
مشترك واسم مختص قوله وليس هذا اقساما ثلثا من التنازع لأن القسم
في كل قسمة مقيد بالوحدة فكأنه قال التنازع من حيث أنه قسم واحد يكون
في الفاعلية وهذا ليس قسما واحدا من التنازع بل اجتماع قسمين فهو خارج
عن المقسم ومن لم يتنبه لهذا وقع وضوحه من قوله بل هو اجتماع القسمين
قال إن الكلام في التنازع في اسم واحد كما يدل عليه إفراد ظاهرا ولو نكره
أيضا ولا يخفى أنه يلزم أن يخرج المثال المذكور عن بحث التنازع لأنه ليس
تنازعا في ظاهر واحد بل في اسمين قوله يعني قد يكون تنازع الفعلين
فيه على حالة مختلفين وهي ذي الحال والعامل أيضا وهو معنى الفعل
المستفاد من الضمير الراجع إلى المصدر لا نفس الضمير كما يتبادر منه لأن الضمير
لا يعمل أو رجع إلى المصدر قوله فيختار البصريون لم يقل فالمختار إعمال
الثاني خلافا للكوفيين مع أنه أخصر وبعادته في البيان أوفق لأنه
حينئذ لا يعلم أن المختار عند الكوفيين الأول لاحتمال المساواة قوله
لقربه أي قربه مع مساواة العاملين في القوة فلا ينتقض بمثل نحو
ضربت وأكرمني عمرو قوله والاحتراز عن الإضمار قبل الذكر فينبغي أن يقول
وحذف الفاعل عن التكرار قوله وهذا به لأنه المذهب المختار الأكثر
ولأن الكتاب في مذهب البصري قوله لجواز الإضمار قبل الذكر في العمدة

بشرط التفسير وأنه لم يكن التفسير مذكورا لمحض التفسير كما في نعم رجلا بل
لغرض آخر أيضا كما فيما نحن فيه فإن المفسر للفاعل جيء ذكره لكونه متعلق
النسبة في جملة أخرى بخلاف الإضمار قبل الذكر في غير العمدة فإنه لا يجوز
إلا بشرط ما هو لمحض التفسير ولم يفرق الكسائي بين الإضمار قبل الذكر في العمدة
وغيرها في اشتراط لمحض التفسير قوله ولزوم التكرار بالذكر أي بالإظهار
أراد بالذكر ما يقابل الإضمار والأولى لفظا ومعنى ولزوم التكرار بالإظهار
بل الأولى ولامتناع التكرار بالإظهار من غير اضطرار وامتناع الحذف
أي امتناع حذف الفاعل من غير ما يسد مسده في غير العمدة وينتقض
بما أكرم وضرب إلا أنا وتبعني بهم وأتبعني وأضربن وأضربوا القوم
وأضربن بأجمعه وأضربي القوم فينبغي أن يقيد الامتناع بقيود حتى
يتم الاستدلال به قوله على وفق الظاهر هذا إنما لم يستوفيه المذكر و
المؤنث نحو أرجع أم قيل هند فإنه لا يضمر على وفق الظاهر بل يضمر مفرد
مذكر لا غير قوله وجاز أي إعمال الفعل الثاني آخر المصنف خلاف الفراء
عن محله مضار بيانه متعلقا وهو متعلق باختيار إعمال الأول مطلقا
عند الكوفيين واختيار إعمال الثاني مطلقا عند البصريين فكان الأحسن
كما هو الأصح أن يقول ويختار البصريون إعمال الثاني والكوفيون
الأول خلافا للفراء مع الفريقين فإنه لا يجوز إعمال الثاني في قوله
وأما قفني الأول الفاعل بل يجب عنده إعمال الأول قوله وزاد
المتن غير مشهورة عنه يقال فليفسر عبارة المتن على خلاف ما هو المشهور
في تفسيرها فيحترز عن مخالفة المشهور وهو أن المعنى وجاز إعمال الثاني
مع الإضمار في الفعل الأول والاستتار فيه خلاف الفراء فإنه لا يجوز
إعمال الثاني مع الإضمار في الأول بل ما أن يقول بتشريك الأول
للثاني فيما ذر وقفني الفاعل وذكر الضمير الذي هو فاعل الأول

بعد التلفظ به قلت وعلى هذا التفسير لا يتجه عليه ان حقه ان يفصل بقوله
ويختار كما يتجه على التفسير الاول قوله وعن الاضمار قبل الذكر في الفضلة
قيل ربه رجلا سائذ قلت قد سبق ان الاضمار قبل الذكر بشرط محض
التفسير لا يختص بالعمدة نحو فقضيهن سبع سموات نعم الاولى ان يقول
وعن الاضمار قبل الذكر من غير محض التفسير في الفضلة قوله لانه لا يجوز
حذف احد مفعولي باب حسبت اعترض عليه بانه وقع كما في قوله تعالى
ولا يحسبن الذين يبخلون بما آتيهم الله من فضله هو خيرا لهم من قرأ
على صيغة الغيبة اى بخلهم هو خيرا لهم قلت يمكن جعل هو في الآية من
وضع الضمير المرفوع موضع المنصوب قوله لئلا يلزم الاضمار قبل
الذكر في الفضلة لا به وان يقول او الفصل الكثير بين الفعل ومعموله
الشديد الاقتضاء له لئلا يتجه انه فليؤخر الضمير عن الظاهر ولا يخفى
ان الاضمار او التكرار او الفصل لازم في التقدير فالمقصود الاحتراز
عن التصريح واخفاء ما هو لازم من القبح قوله على المذهب المختار
الاولى على الاستعمال المختار وكأنه اراد بالمذهب الاستعمال قوله
ولم يحذفه وان جاز حذفه لئلا يتوهم فان قلت كونه المختار عدم الحذف
لا يحتاج الى بيان سبب لانه الاصل قلت ليس الاصل مختارا مطلقا
بل اذا لم يوجد مرجح الى خلافه والا لكان الذكر مختارا مطلقا والحقيقة
مختارة مطلقا دون المجاز فلا بد لكونه مختارا مطلقا من امر زائد على
الاصالة وهو هنا ما ذكره قوله ويكون الضمير حينئذ راجعا الى الحكمين
الاضمار ولا يحذف مع امكان الاضمار كذا ذكره الوجيه في الهندي
وفيه نظر لانه ان اراد انه لا يجوز الحذف مع امكان الاضمار ففاسد
وان اراد انه لا يحسن فمسلم فالوجه هو الاول قوله الا ان يمنع مانع
اى اضمرت على المختار وحذفت على غيره الا ان يمنع مانع من الاضمار

كما

كما هو القول المختار ومن الحذف كما هو القول الغير المختار فقوله الا ان يمنع
مانع مستثنى من الحذف والاضمار جميعا قوله ولا يخفى انه لا يتصور التنازع
فيه بحث لانه انما يتم امتناع التنازع لو كان الافراد والتثنية والخطاب
والتذكير لازما للمتعلق وشيء منها غير لازم بل هو مع افراده يصح انه
بشيء فيصح تنازع الفعلين المختلفين في المفعول المفرد والمثنى في متعلقه
حال افراده بان يطلب احدهما ان يكون متعلق مفعوله فيصير مثنى فيخرج
عن افراده ويطلب الآخر ان يكون مفعوله فيبقى على افراده قوله
ولما استدل الكوفيون قيل لا يقال للقائل ان يقول لا يجوز ان يكون
من باب اعمال الاول والا لزم حمل كلامه على الوجه المرجوح وهو حذف
المفعول لانا نقول الحذف لضرورة انكسار الوزن جائز ولا يخفى على ارباب
الالباب انه ليس الشبهة شيئا ولا الجواب اما الاول فلان اعمال الاول
اولى عند من يدعيه سواء حذف المفعول من الثاني او اظهر والبيت
شاهد له فيها وانه مع حذف المفعول من الثاني اتم واما الثاني فلانه
اذا جاز حمل البيت على غير التنازع لا يكون الضرورة داعية الى حذف
المفعول على غير المختار قوله لاستلزامه عدم السعي لادنى معيشة هو
انتفاء الكفاية بقليل من المال وثبوت طلبه المنافي لكل منهما اما منافاته
الطلب لعدم السعي فظاهرة واما منافاته لعدم الكفاية لانه جعل السعي
مستلزما للكفاية فيكون الطلب الذي هو عينه مستلزما لها ويمكن دفع
المنافاة بانه لو كان قصد والسعي البليغ عنى لادنى ما يتيسر لي من المعيشة
كفاني قليل من المال لان ادنى ما يتيسر لي من المعيشة قليل من المال
لا مال كثير لان حوائج نفسي قليلة ولم اطلب القليل من المال المعيشي
لانه كان يبلغني من الناس من غير طلب لصالحة الكل مني حيث
قنعت بادنى ما اعيش ولكن اسعى لمجد المؤثل فكل تعريف بنازعني

[illegible] عن الصحاح

فيه ويعيش الى بالمعيشة فلم يكفني قليل من المال ولم احصل بالطلب و
سعى لكثرة المنازعين ولا يخفى ان هذا المعنى هو الظاهر دون ما حمله عليه
البصريون قوله اى لم اطلب العز والمجد فيه انه يلزم الفصل بين
الفعل وفاعله بالجملة المعطوفة على جملتهما في غير صورة التنازع فيكون
مثل جاء ما ضربني بكر عمرو وهو فصل لاجنبي الا ان يقال بجوازه للضرورة
قوله ولكنما فان قلت ما وجه الاستدراك قلت لما ذكر في البيت
السابق انه لو كان يسعى في تحصيل المال لادنى معيشة كفاه قليل من
المال ولم يطلب المجد والعز فربما يتوهم منه انه سعيه ليس الا لادنى
معيشة بل له وللمجد فاستدرك بجعله للمجد المجد وكلن الناس من ذكره توجيه
هذا الاستدراك كلاما هو بلا ادراك لا ترضى بسماعه اذناك قوله انما
لم يفصله عن الفاعل ولم يقل منه فيه ان دأب المصنف في هذا الكتاب
عدم الفصل بين اقسام المرفوع والمنصوب بكلمة منه فقوله ومنها
المبتدأ خلاف عادته فهو الذي يستدعي نكتة دون ما ترك فيه الفصل
قوله اى مفعول فعل وشبه فعل لا اظهر الاخصر مفعول ما لم يسم فاعله
والجملة يصدق على مفعول المصدر المحذوف الفاعل وعلى مفعول الفعل
المحذوف الفاعل نحو اضربوا القوم واضرب القوم واضربي القوم
وامثالها مما لا يحصى فهو من تخصيص اللفظ بقسم منه اصطلاحا قوله
حذف فاعله اى فاعله النحوي فلا يشكل بانبت الربيع البقل وكذا ان
تقول المراد بقوله واقيم هو مقامه اقامة المفعول على وجه لا يخرج عن
المفعولية فيخرج انبت الربيع البقل لانه لا يستفاد منه مفعولية الربيع
بخلاف ضرب يوم الجمعة فانه يستفاد منه مفعولية يوم الجمعة قوله
واقيم هو اكد الضمير المستتر ليدل على مكانه فلا يتوهم خلو المعطوف عما يجب
في المعطوف عليه وفي اقامة المفعول مقام الفاعل على مذهب المصنف

في الفاعل نظرا الى ان مقام الفاعل ليس مقام اسناد الفعل وشبهه مطلقا
بل مقام اسناد الفعل المعروف فزيد في ضرب زيد في مقام المفعول
لا في مقام الفاعل فتدبر لكن هذا انما يتجه لو اريد بالفاعل الفاعل النحوي
وقد عرفت ما يغني عنه قوله الى فعل اى الى الماضي المجهول فهو قيل
لعلم الوزن بصيغة المشتهر هو بها ونظيره كل فرعون موسى اى كل ظالم
عادل كذا قيل وفيه ان الصيغة المشتهر بها فعل هو الماضي المجهول من
الثلاثي المجرد ولا الماضي المجهول مطلقا فالاولى انه مذكور بطريق التمثيل
فيكون في معنى فعل ونحوه وبعد لم يجبر نقصان كلام المتن لعدم شموله
البيان بيان شرط زيد مضروب غلامه فزيد في التكلف وقيل المراد
بصيغة الفعل صيغة الفاعل وبقوله فعل ويفعل صيغة المفعول ولا يكاد
في غاية البعد لم يلتفت اليه الشارح واكتفى في اصلاح بيان المصنف
بقدر الامكان قوله ولا يقع المفعول الثاني من باب علمت لم يرد
به افعال القلوب كما هو المتبادر بل كل فعل متعدى الى مفعولين هما مسند
ومسند اليه نقل عن المتاخرين جوزوا ذلك قوله يلزم ان يكون مسندا
ومسندا اليه الخ فينتقض بهذا زيد معلوم ابوه قائما اذ لو اقيم قائما مقام
الفاعل لا يكون مسندا اليه باسناد تام لان اسناد اسم المفعول اليه
مرفوعة في مثل هذا التركيب غير تام قيل انه اذا جاز كون المفعول الاول
نائبه مقام الفاعل مسندا اليه باسنادين تامين فليجز كون المفعول الثاني
مسندا ومسندا اليه بهما قوله ولا الثالث من باب اعلمت قلت لو نفى
بقوله ولا الثالث لصح لانه لا ثالث لباب علمت قيل لم يقع الثاني ايضا
قوله والمفعول له بلا لام قيل مع اللام ايضا لا يقع قوله لان النصب
فيه مشعر بالعلية قيل نصب الظرف ايضا مشعر بالظرفية فلا بد من بيان الفرق
ويمكن بيانه بان ذات المفعول فيه يقتضي الظرفية والنصب يدل على قصد

بخلاف المفعول له فانه بذاته لا يقتضي العلية وانما تعلم عليته بالنصب كقصدا
قوله اي كل من المفعول له والمفعول معه كذلك نبه على ان الكلام من
قبيل عطف الجملة الاسمية على الفعلية وليس قوله والمفعول له من قبيل عطف
المفرد وانما رجح هذا الاحتمال لان الاول يستدعي اعادة لانه المفعول
والمفعول معه وفي هذا الاحتمال تجديد اسلوب البيان وجعل كذلك
عمدة والاولى تفسير كذلك بالمفعول الثاني من باب علمت ليكون
اشارة الى واحد بعيد قوله تعين له تعين وجوب عند البصريين و
تعين اولوية عند الكوفيين وبعض المتاخرين بدليل القراءة الشاذة
لولا نزل عليه القرآن بالنصب وقراءة ابي جعفر المدني ليجزي قوما
بما كانوا يكسبون وقراءة عاصم وكذلك نجي المؤمنين وحمل التعين على
الاولوية اشد مناسبة بقوله فالجميع سواء وبين هذه القاعدة و
قاعدة ان المفعول الاول من باب اعطيت اولى من الثاني تناف
اذ قد يكون المفعول الاول من هذا الباب مجرورا بحرف الجر كما في آتاه آتيه
شيئا لانه اي آتى اليه شيئا قوله لشدة شبهه بالفاعل والتحقيق
ان يقال كما ان المفعول به قائم مقام الفاعل كذلك غير المفعول قائم
مقامه في اسناد الفعل المجهول اليه لان الفعل المجهول وضع للايقاع
على الشيء فاذا اسند الى غير المفعول به اوقع الفعل عليه بضرب من
التشبيه والتنزيل فمتى وجد المفعول لا يصح اقامة غيره مقامه لعدم احتياج
الى النائب والمنوب وهذا يقتضي ان يكون المتعدي بحرف الجر متعينا للمفعول
بواسطة فجعله مع غيره على السواء لعدم تحقيق المقام وقصر النظر على
الظاهر وان يكون ذكر في في قولهم ضرب في الدار لغوا مبنيا على
مسامحات الكلام اذ المعنى مضروبية الدار بضرب من التنزيل قوله
وفائدة وصف الضرب وكذا فائدة الزمان المعين في التمثيل حيث

قال

قال يوم الجمعة ولم يقل زمانا وفائدة المكان المعين في التمثيل حيث
قال امام الامير ولم يقل مكانا التنبيه على ان الزمان المطلق والمكان
المطلق لا يصلحان للقيام مقام الفاعل لعدم الفائدة لدلالة الفعل
عليهما على ما قيل وعلى هذا ينبغي ان لا يجوز قيام مفعول به مبهم غاية
الابهام مقام الفاعل بان يقال ضرب شخص وكذا المفعول فيه اذا
كان في غاية العموم نحو ضرب في مكان قوله لان فيه معنى الفاعلية
قيل ينبغي ان يكون المفعول الاول من باب علمت اولى من الثاني
لانه العالم والثاني هو المعلوم قوله وفي بعض النسخ هنا الاوجه
ان المراد حينئذ من الفاعل وفائدته التنبيه على انه من ملحقات
الفاعل ولذا جعل الرفع علم الفاعلية قوله للتلازم الواقع بينهما
والاشتباك الحاصل بينهما حتى ان بيان وجوب تقديم المبتدأ يتضمن بيان
وجوب تاخير الخبر وبالعكس بل وجوب العائد في الخبر الى المبتدأ يوجب
تعريف المبتدأ حين تعريف الخبر يصح ان يجعل من مسائلهما شتت
قوله على ما هو الاصل فيهما من القسم الاول من المبتدأ لان القسم الثاني
ما عرف به لضرورته حيث لم يوجد وجه لاعرابه سوى الابتداء وقال
نحاة المغاربة في توجيه رفعه انه خبر لم يذكر بعده وتكلفوا في اقائم
الزيدان بان اصله اقائم الزيدان فوضعوا الظاهر موضع المضمر
فقالوا اقائم الزيدان الزيدان فاقتصروا على احدهما تفاديا عن
التكرار فصار اقائم الزيدان فارتكبوا ما ترى من التكلف حتى جعل
المسند مبتدأ وتبعهم العلامة الثاني المحقق التفتازاني فاقتصر في نحوه
في بيان المبتدأ على القسم الاول ولا يخفى ان الظاهر مع ما هو الكامل
فيه تامل قوله اي الذي لم يوجد فيه عامل لفظي اصلا يعني ان التجريد
مجرد عن مقتضاه وهو سبق الوجود وقيل وجه الاتيان بالتجريد تنزيل

الكان الموجود منزلة الوجود كما في ضيق فم البئر وصغر جسم البعوض
قلت نبه على ان الاصل العامل اللفظي وعدل عنه الى المعنوي لكانه جرد الاسم
عنه ومن فوائد هذا التفسير ايضا ان التجريد عن العوامل بمعنى التجريد عن
جنس العوامل حتى الى السلب الكلي لا الى رفع الايجاب الكلي وتنبيها ان
المراد ليس التجريد عن نواسخ المبتدا والخبر كما قيل تفاديا عن الانتقاض
بقولهم بحسبك زيد لانه يصدق على زيد في قام زيد انه مجرد عن نواسخ المبتدا
والخبر مسندا اليه ومن قال لم يحمل على ما قيل لانه بعيد عن الفهم تجليه
ان ما ارتكبه الشارح ايضا بعيد وله وكانه اراد بالعامل اللفظي ما يكون
مؤثرا في المعنى لئلا يخرج عنه نحو بحسبك درهم هذا التقييد بعيد ليس
في الكلام مفيد والاوجه ان يعتبر تعميم التجريد اي الحقيقة لفظا او معنى بان
لا يكون للعامل تاثير في معناه وان اثر في لفظه او يعتبر في التعريف
قيد الحيثية اي الاسم المجرد عن العوامل اللفظية مسندا اليه من حيث
هو كذلك وحسبك من حيث انه مجرد ليس بمسند بل مضاف اليه حكما فتدبر
وله وثاني قسمي المبتدا اي ثاني قسمي ما يطلق عليه المبتدا لان المبتدا
مشترك لفظي بين هذين المفهومين وليس المبتدا مفهوم عام يندرج
فيه هذان القسمان فلو قال وعن المبتدا بالمعنى الثاني لكان اظهر
وافيد لا تقول فليكن معنى المبتدا المفهوم المردد بينهما قلت هذا مما
لا يلتفت اليه في تعيين المعاني ولا يعد مما وضع له اللفظ والا لم يوجد
مشترك اصلا فكلمة او لمنع الخلو لان المبتدا لا يخلو عن ان يكون ما وضع
له هذا او ذاك دون الجمع لان كليهما ما وضع لهما المبتدا فمن اشترط
الاجتماع بين فمن قال ولمنع الخلو دون الجمع ايضا لم ياتِ بشيء
فقد بعد وهما احترز عنه بقوله مسندا اليه جميع الاسماء المعدودة
واسم الفعل الا ان يقال لم يلتفت اليه الشارح لاحتمال خروجها بقيد

بلغت المقابلة

التجريد عن العامل اللفظي فانه يتبادر منه ان يكون له عامل ولا يكون لفظيا
لكن حينئذ ينبغي ان يجعلها سالكا احترز عنه بقوله المجرد عن العوامل اللفظية
ولا يقتصر على ما ذكره وله بعد حرف النفي كما ولا والف الاستفهام الاخصر
الشامل لهل قولك بعد حرف النفي والاستفهام و الاخصر منه الشامل لها
وغيره بل وكلمات الاستفهام قولك بعد النفي والاستفهام مثال الغير
ما قال الشاعر ونعم ما قال غير ماسوف على زمن ينقضي بالهم والحزن وله
كيف وما ومن نحو من ضارب زيد وما فاعل زيد على ان يكون من وما
مفعولين وله وعن سيبويه جواز الابتداء الى قوله ذلك حسنا وكان
المصنف لم يعترف به فلذا اورد على من جعل اسماء الافعال مبتدات
ان بضمير الفصل الدال على حصر المبتدا في الخبر فانه قد يدل كما صرح
به شارح التلخيص قدس سره وله وعليه قول الشاعر فخير الى قوله فاعله
فيه نظر لاحتمال كون فاعل اسم التفضيل ساقطا بهذه مسئلة الكحل فتعين
كون نحن مبتدا وكون منكم مفسرا المحذوف تقديره فخير منكم نحن عند الناس
فلما حذف فسر بقوله منكم ولو صح ما ذكره لصح اخير نحن فينتقض قاعدة
جواز الامرين به لانه من جواز الامرين وقد خرج عن القاعدة فلان خبرا
ليس بمطابق المفرد فافهم وتدبر وانتقاض القاعدة بقولنا احرم منكم
عند الناس انا وله رافعة لظاهر وما يجري مجراه لم يرض بجعل الظاهر
بمعنى الملفوظ كما في بعض الشروح لان اخلاء اللفظ عن معناه الاصلي
بالكلية من غير ضرورة لا يحسن بحمله على الظاهر المقابل للمضمر وجعله اعم من
الحقيقي والحكمي وبعد لم يتم التعريف لانه بقي صفة رافعة لمضمر مستتر راجع
الى الف من صورة التنازع نحو اضارب ومكرم زيد اذا اعمل مكرم و
قد سبق التنبيه عليه واورد على التعريف اقائم ابوه زيد فان قائم خبر
مع صدق التعريف عليه واجيب عنه بتقييد الصفة بان لا يكون غير مبتدا

لا ان يكون مبتدأ او موضع بعده فيشكل بقائم زيد فان غيره صالح لان يكون
مبتدأ وهو زيد فالجواب ان معنى الوقوع بعد حرف الاستفهام ان يكون
اعتماده عليه في العمل وفي قولنا اقائم ابوه زيد اعتماده على المبتدأ في العمل
قوله فان طابقت الصفة الواقعة بعد حرف النفي والف الاستفهام تنبيه
على ان ضمير طابقت ليس على ظاهره اذ لو كان لزم ان يجوز في الصفة
الواقعة الظاهر الامران ولا يخفى ان الاوضح الاخصر فان كان مفردا
اي المرفوع لا داعي الى ما اتى به المصنف ويشكل القاعدة بقوله تعالى
اراغب انت عن آلهتي فانه مطابق للمفرد وتعين كونه مبتدأ لانه لو لا لزم
الفصل بين اراغب ومعموله باجنبي هو المبتدأ ويشكل بقائم رجل فانه يصح
كونه فاعلا دون كونه مبتدأ لعدم مخصص به ويشكل ايضا بقولنا اطالع
الشمس فانها تطابق المفرد مع تعينها لكونها مبتدأ اذ لو كان خبرا لوجب
اطالعة الشمس قوله جاز الامران قيل لو كان زيد مبتدأ ينبغي
ان لا يجوز اقائم زيد لانه يلزم تقديم الخبر مع انه يوجب الالتباس
بالفاعل كما في زيد قام واجيب بان قائم زيد يتعين فيه كون زيد فاعلا
بحيث يختفي احتمال كونه مبتدأ بالمرة لانه لا يشتمل على خلاف الاصل بخلاف
كونه مبتدأ فيلتبس المقصود ابتداء بخلاف اقائم زيد فان
الفاعل يشتمل على كون قائم مبتدأ على خلاف الاصل وكونه مبتدأ يشتمل
على تقديم الخبر على خلاف الاصل فلا يختفي المقصود بسبب كون خلافه
اظهر كل الاختفاء فيجوز الامران اقول لا ضرورة في تقديم الخبر في زيد قائم
حتى يرتكب الالتباس لاجلها وفي اقائم زيد يجب تقديم قائم لتضمنه
الاستفهام وتعلق الاستفهام به والمشتمل على الاستفهام يجب تقديمه
لا تقول فالضرورة قائمة في اقائم زيد قلت لا ضرورة لجواز ازيد قائم
بخلاف زيد قائم قوله اي الاسم المجرد اي قبل ان يريد بالاسم

لكنه يجوز تقديم الخبر لغرض مخصوص فيما بالفرد (?)
على ما حقق في محله . بقصد الحصر

الاسم

الاسم حقيقة يخرج عنه نحو بعض الفعل الماضي ضرب وان اريد اعم من الاسم
حقيقة او حكما دخل فيه الخبر الجملة لانها في تأويل الاسم نحو زيد يضرب في قوة
زيد ضارب وسيصرح بان تعريف الخبر ليس شاملا للخبر الجملة لانها ليست
باسم قلت المراد هو الاعم وعند المحققين ان الجملة على صرافتها خبر من غير تأويل
بمفرد فبناء الكلام الشارح عليه نعم يتجه ان المصنف ممن ذهب الى تأويل
الجملة الواقعة خبرا اصرح به في الايضاح المفصل بناء قوله فيما سبق ولا يتأتى
الكلام الا في اسمين او في فعل واسم عليه وقيل الاولى تقديم المرفوع في
ذكر اقسام المرفوع فلا يصدق التعريف على يضرب لانه ليس بمرفوع بالمعنى
المذكور ولا يتجه عليه ما اتجه على تقدير الاسم من الترديد المذكور ولا يخفى ان
ان المرفوع من احكام الخبر وانما يعرف الخبر ليعرف رفعه فتعريفه به دور
على ما عرفت في تعريف المعرب عند المتقدمين فلا تغفل قوله اي ما وقع
به الاسناد وتشعر كلامه بان التركيب من قبيل اسناد المشتق الذي لم يسم
فاعله الى مصدره على طريقة لقد حيل بين العير والنزوان وليس كذلك
بل المسند مسند الى الجار والمجرور والباء للسببية اي الاسم المسند بسببه
لان اللفظ سبب اسناد المعنى الا انه يتجه ان النحوي يصف الالفاظ
بصفات المعاني فيقول للفظ مسند او مسند اليه كما سبق في تعريف المسند
فلا حاجة الى ذكر الباء السببية قوله او يجعل الباء بمعنى الى والضمير المجرور
راجعا الى المبتدأ الا قرب ان يراد المسند الى المجرد ويجعل الضمير راجعا الى
المجرد والاولى جعل الباء للملابسة اي المجرد المسند الملابس بالمجرد والفعل
ملابس لمعمول العامل اللفظي ابدا الا بالمجرد كتب في الحاشية وكان النكتة
في تغيير العبارة انه لا يشتبه بالمسند اليه المذكور في تعريف المسند وحينئذ
يظهر لقوله به فائدة والا لا حاجة اليه انتهى ولا يخفى عليك ان الاشتباه
لا يندفع بالتعبير عن معنى الى بالباء وانما يندفع بان قوله اليه في تعريف

المبتدأ فاعل المسند وفي تعريف الخبر متعلق المسند وفاعله المستتر فيه فالنكتة
ليس بذاك **قوله** وعلى التقديرين يخرج به القسم الثاني ضمير به راجع الى
المسند به فيه انه يخرج الصفة التي هي خبر المبتدأ لانها مسندة الى فاعلها
لا محالة لا الى المبتدأ واجيب بانها لم تسند الى فاعلها لان الاسناد هي
النسبة التامة ولا نسبة تامة للصفة الى فاعلها بل الى المبتدأ وفيه ان جعل الاسناد
في تعريف المبتدأ بمعنى النسبة التامة بعد جعله في تعريف الفاعل بمعنى النسبة
الاعم تكلف بعيد جدا وقد يجاب بان المراد بالاسناد الى المبتدأ اعم من
الاسناد اليه او الى ضميره او الى متعلق ضميره وفيه انه يدخل في تعريف
الخبر حينئذ يضرب في زيد يضرب وقد يتكلف بان الخبر مجموع الصفة ومعمولها
كالفعل لانه اجرى اعراب الخبر على جزئه القابل له وهو الصفة **قوله** اي
تجريد الاسم عن العوامل اللفظية ليسند الى شيء كما في القسم الثاني من المبتدأ
او ليسند اليه شيء كما في القسم الاول من المبتدأ وهذا الابتداء بعينه عامل
في الخبر لاقتضائه المبتدأ والخبر على السواء كذا يستفاد من الرضي فما قيل تبعا لما نبه
الشارح على ان تجريد الخبر للاسناد الى شيء عامل فيه وسمي بالابتداء فانه
وهم فلا يخفى ان تعريف الابتداء صادق على ما قام بالخبر والتعريف الصحيح
تجريد المبتدأ عن العوامل اللفظية **قوله** لان المبتدأ ذات والخبر حال لها
وانما يتم كلما لو لم يجز جعل المتشخص خبرا ويجب ان يأول بهذا زيد بمسمى
زيد فالحق انه حكم اكثري قيل هذا الدليل جار في الفاعل فيلزم ان يكون اصله التقديم
قلت نعم لان ما ينبغي ان يكون الفاعل عليه تقدمه على الفعل لذلك الا انه
منع مانع وهو ان المسند عامل ومرتبة العامل التقديم وذكر الفاعل على الفعل
والذي مقدم على ما وضع اليه **قوله** جاءني داره زيد واختلفوا في صحة
في داره قيام زيد جوزه الاخفش لان المضاف اليه المبتدأ لشدة اتصاله بالمبتدأ
في حكمه وقد جاء في الكفاية في زوج الميت ومنعه آخرون **قوله** وقد يكون

المبتد

المبتدأ نكرة ولا يخفى ان المعلوم منه يجمع بين قوله واصل المبتدأ التقديم وقوله
وقوله واذا كان المبتدأ مشتملا على ما له صدر الكلام الى آخر مباحث التقديم
والتأخير واعتذر بانه قدم بحث تنكير المبتدأ وكون الخبر جملة على تتمة بحث التقديم
ليجمع بين الاصول الثلثة التقديم وتعريف المبتدأ وافراد الخبر اذ نبه على اصالة
التعريف بايراد كلمة قد في قوله وقد يكون المبتدأ نكرة ونبه على اصالة الافراد
بقوله والخبر قد يكون جملة ولتوقف بعض ما هو من تتمة بحث التقديم على
معرفة بحث التنكير والخبر الجملة والعذر الثاني بالعذر اذ لا يندفع به الاشكال
الجمع بتأخير اصل التقديم عن الاصلين الآخرين **قوله** اذا تخصصت
بوجه ما يقال الانحصار لا وضع اذ تخصصت مثل لعبد مؤمن الخ ويدفعه
انه يوجب التخصيص بما ذكره بخلاف عبارته فانها توجبه **قوله** او التخصيص
بقلة اشتراكها فتقرب من المعرفة التي هي منافية للشركة غالبا فلا يرد ان
قرينة دخل السوق على دخل سوقا فقلة الشركة غير ظاهرة وكانه قيل اي
التخصيص قد ينعدم الا انه خص بالذكر ما هو الغالب ويكفي الوقوع فيه
قوله وجب وصف المؤمن الخ قيل لا معنى لعدم صحة انسان خير من فرس
وصحة حيوان ما خير من فرس بل صحة جسم ما خير من حجر قلت ما ذكر
شرح نحوي لالتزام العرب تخصيص النكرة في مقام الابتداء ولا مناقشة
في الاسرار النحوية لا الابعاد **قوله** ومثل قولك رجل في الدار ام امرأة وجها
تخصص بوجه ما جواب هذا الاستفهام فانه يصح ان يقال رجل ويقال
امرأة فانه تخصص بعلم المخاطب ثبوته في الدار على وجه الاحتمال كانه قال
رجل المحتمل عندك انه في الدار في الدار **قوله** فكانه قال اي من الامرين الخ
اعترض عليه بان هذا التخصص عند المتكلم والنافع التخصص عند المخاطب
وهو مندفع بانه تخصص عند المخاطب ايضا بان الخبر رجل معلوم له انه في الدار
وهو مستفهم عن تعيينه فعلم انه ينبغي له التعيين في الجواب واستفاد من الكلام

ما ينتفع به واعترض بعضهم بانه لو كان التخصيص في المثال المذكور ما ذكره ينبغي ان يجوز
ارجل في الدار وهو ايضا مندفع بان التخصيص في كوكب عظيم انقض الساعة
هو المصنف مع جواز كوكب انقض الساعة قوله فكل واحد منهما اي الفاعل
جعل الضمير راجعا الى كل واحد منهما لكن مراده رجل كما يفصح عنه قوله في الدار
خبره وكذلك ان تراعي اللفظ مرة وتريد بكونه مبتدأ حقيقة او حكما فان
المعطوف على المبتدأ مبتدأ حكما قوله فان النكرة فيها اي في تخصيصها حكما لانها
وان لم يحصل فيها تقليل الاشتراك ورفعه لكنها صارت في حكم ما قل اشتراكه
في التعيين فلا يرد ان تقليل الاشتراك تخصيص ببعض الافراد وهو لم يحصل
هنا قوله وكل نكرة الخ هذا قول امير المؤمنين عمر رضي الله عنه في تعيين
فدية الجرادة اذا قتلها من احرم والمقصود انه يتصدق بما شاء وعموم
النكرة مع الاثبات في المبتدأ كثير وفي الفاعل قليل نحو علمت نفس
ما قدمت واخرت بخلاف ما في حيز النفي فانه يستوي فيه المبتدأ والفاعل
وغيرهما قوله لشبهه به الخ او لانه كان في الاصل فلا تقدم للتخصيص
قوله بالنباح المعتاد وفيه مسامحة اذ الهرير صوت الكلب دون نباحه على
ما في الصحاح قوله قد يكون خيرا قيل لا بالنسبة الى الكلب بل بالنسبة الى غيره
وفيه نظر لانه يهر اذا رأى الحبيب للنشاط لانه يراه غير اجنبي وينبحه اذا
رأى العدو للاضطراب حيث يراه اجنبيا قوله فيقدر وصف وقد يكتفي
بجعل التنوين للتعظيم والاول انسب بحال هذا العلم والثاني بعلم المعاني
فلا تغفل في المثال مما يكون التخصيص بالتخصيص بالفاعل اذا استعمل في نباح معتاد
واما اذا استعمل في نباح غير معتاد دونما اذا استعمل في نباح غير معتاد فقال لا
للتخصيص بالصفة قوله وهذا مثل فيصح الابتداء مما لا يحتاج اليه باعتبار اصل التركيب
واما باعتبار المعنى التمثيلي في التركيب فيفيد من غير حاجة الى تخصيص المبتدأ قوله
علم انه يذكر الخ اورد عليه ان قائم رجل كذلك لا يمكن ان يعتذر بانه شرح نحوي

ويطرد

لا يطرد اعتباره ولا يخفى ان الاولى ان يقول التخصيص بتقديم الخبر الظرف
قوله هذا هو المشهور فيما بين النحاة واما اشارة الى الحكم بان النكرة يجب ان
تخصص حتى يقع مبتدأ فيكون قوله وقال بعض المحققين منهم اي عدولا
واما اشارة الى ما ذكر في تفصيل الكلام عليك والمقصود منه الاشارة الى ما فيه
من المناقشات التي ذكرها الفاضل الهندي والابحاث التي نظمها في هذا
المقام فمرجع اليه ان كان لك المرام قوله وقال بعض المحققين منهم قيل
لا تنافي بين كلام النحاة وما ذكره بعض المحققين الا ان النحاة لما رأوا
ان المبتدأ لا تفي قوته بالتمييز بين المفيد من الحكم على النكرة وغيره ضبطوا
امثلة قلما تتخلف عنه الفائدة ليكون على بصيرة مما في الحكم على النكرة قوله
ولما كان الخبر المعرف الخ يرد عليه انه لا يصح حصر المصنف الكلام فيما هو من
قسمين او يحتمل اسم قوله اذا وقع خبرا الخ خبر المبتدأ من الجمل التي لها محل
من الاعراب وحصرها في سبع الخبر والحال والمفعول والمضاف اليه و
جزاء شرط جازم مرتبط بالفاء او باذا والتابع لمفرد والتابع لجملة لها
محل من الاعراب والجمل التي لا محل لها من الاعراب ايضا حصرت
في سبع المستأنفة وتسمى ابتدائية كما تسمى الجملة التي صدرها مبتدأ و
المعترضة والتفسيرية نحو واسروا النجوى الذين ظلموا هل هذا الا بشر
مثلكم فجملة الاستفهام مفسرة للنجوى والمجاب بها القسم والواقعة جوابا لشرط
غير جازم مطلقا كلو ولولا ولما وكيف او جازم ولم يقترن بالفاء و
لا باذا الفجائية والواقعة صلة لاسم او حرف والتابع لما لا محل لها
من الاعراب فليكن على ذكر منك هذه الجملة حتى ينفصل لك الممارسة
تفصيلا معينا قوله ولم يذكر الظرفية لانها راجعة الى الفعلية بمعنى انها
عن الفعلية والا فالظرفية جملة لانتقال اسناد الفعل الى الظرف ولهذا
استتر فيه ضمير كان في على الفعل وكذلك ان تقول لم يذكرها لانها سبقت

غيره بل متصلا بهذه المسئلة قوله فلا بد في الجملة وكذا في المشتق وان
وقال الكوفيون لا بد في الخبر مطلقا من عائد واستدل بالاجماع على ان في خبر كان
ضميرا حتى قالوا معنى كان زيد اخاك كان زيد اخاك هو ولا فرق بين
خبر كان وخبر المبتدا واجيب بان في خبر كان المقارنة بالزمان فهو بمنزلة
الفعل قوله فلا بد من عائد الظاهر فيه فلا بد الا انه شبه بمضاف المتعلق
من عائد به كما هو الظاهر او انه على بعض اللغات في شبه المضاف وجعل
من عائد خبرا بعيد من رعاية المعنى قوله كاللام في نعم الرجل زيد لا يخفى
ان نعم الرجل من قبيل وضع الظاهر موضع المضمر الا ان الظاهر وضع موضعه
موضع المضمر باعتبار لام العهد فلا معنى لجعله قسيما له قوله ووضع المظهر
موضع المضمر جاز في مقام التعظيم مطلقا وفي غيره جاز في جملتين مطلقا
في سعة الكلام وفي الشعر جاز عند سيبويه بشرط ان يكون بلفظ الاول
وعند الاخفش مطلقا قوله وكون الخبر نفس المبتدا الاولى عين المبتدا
ليشمل قول الشان زيد قائم ومقولي عمرو قاعد قوله وقد يحذف العائد
اذا كان ضميرا واما غير الضمير فلكون الخبر عين المبتدا لا يقبل الحذف و
وضع الظاهر موضع المضمر لنكتة تفوت مع الحذف وكذا لام العهد اذ
مع الحذف لا ينساق الذهن الا الى الضمير قوله لقيام قرينة دل كلامه
على ان الحذف سائغ كلما قام قرينة وليس كذلك بل خص ذلك بالضمير المجرور
بمن اذا كان في جملة اسمية يكون المبتدا منها جزءا من مبتدئها واما غيره
ففي المرفوع لا يجوز الحذف وفي المنصوب والمجرور سماعي قوله نحو الكر
كتب في الحاشية الكر ولنده شتروار مهذب انتهى وتفصيله ان الكر
اثنا عشر وسقا والوسق ستون صاعا والصاع اربعة امداد والمد المن
وقوله اي الكر منه بجار ومجرور المحذوف حال من ضمير مستتر فيلزم تقديم
الحال على العامل المعنوي فالاولى ان يقدر مؤخرا او ان قبل ذلك جائز في الحال

الظرف

الظرف وقوله السمن منوان منه منه في هذا المثال صفة منوان قوله
وما وقع ظرفا اي الخبر الذي وقع ظرف زمان او مكان الظرف عندهم
اسم لظرف الزمان والمكان وهم يتسامحون فيطلقون على الجار والمجرور
ثم يتسامحون فيطلقون على ما يعم الجميع فالشارح جرى على التسامح الاخير
تغليبا للفائدة قوله فظرف الزمان لا يقع خبرا عن عين لا يكون متجددا فلا يقال
زيد يوم الجمعة بخلاف الهلال ليلة الجمعة ومن العجائب ما وقع لبعض
في هذا المقام حيث نقل الحكم مطلقا وعلله بان الاخبار عن الجثة بالزمان
لا يفيد لعدم اختصاص الزمان بجثة دون جثة بخلاف المكان ثم
اعترض على نفسه بان قولنا الزمان الخريف يفيد لمن لا يعرف ان الزمان
يحدث في الخريف ولا يخفى ان الزمان الخريف من قبيل الهلال ليلة الجمعة فاجيب
على ما نقل الا على ما قالوا تامل قوله فالاكثر من النحاة وهم البصريون ولكن
التقدير بالجملة من البصريين لكان المناسب ان يقول وما وقع ظرفا
فمقدر بجملة خلافا للكوفيين فالظاهر ان التاويل بالجملة لا يختص بقوله بهما
بل يعم الاكثر وقوله على انه اشارة الى تقدير الجار ليصح كونه خبرا عن الاكثر
ولو جعل المحذوف مضافا الى المبتدا اي حكم الاكثر انه مقدر بجملة لكان
اخف قوله اي ما وقع بالجملة اول التقدير بالتاويل لان التقدير يلزمه
التاويل والعرف عن الظاهر ليصح تعديته بالباء والحكم على ما وقع ظرفا
بكونه مقدرا مع انه ليس بمقدر بل مذكور وهذه الجملة من مطارح الانظار
ذكر وجهه ما يجب ان يعرض عنه الابصار وحينئذ لا يبعد ان يقال في التقدير
بمعنى الالحاق يقال قدرت هذا بهذا اي الحقته به اي الظرف ملحق
بالجملة ومجعول من جنسها وحينئذ يبقى البيان التقدير بمعنى التعيين يقال اي عين
المقدرة في كتاب الله اي المعينة فالمعنى ان الخبر الظرف مبهم معين
بالجملة عند الاكثر وبمفرد عند الاقل قوله بتقدير الفعل وذلك الفعل العام كالحصول

والكون الا انه واحتى حصر غاية النحاة الظرف المستقر فيما كان عامله عاما
وحقق بعض المتاخرين انه قد يكون في الافعال الخاصة اذا انساق
الذهن اليه بحسب المقام واما قوله تعالى فلما راه مستقرا عنده فالاستقرار
فيه بمعنى السكون لا بمعنى الحصول اه قوله بخلاف اذا قدر فيه اسم الفاعل
هذا منقوض بمثل زيد في الدار ابوه او ما في الدار ابوه فان الخبر فيه جملة
سواء قدر الفعل واسم الفاعل لانه من قبيل حاصل ابوه وما حاصل ابوه و
ما جعلنا قوله ان الظرف لا بد له من متعلق قبيل تعلق النحاة على ذلك
وفيه بحث لان الظرف لا بد له من مظروف والمظروف في زيد في الدار
هو زيد ولا حاجة الى امر اخر هذا قلت الظرف يكون ظرفا لامر من امور
زيد من قيامه او سكونه او حصوله او غير ذلك فلا بد من تقديره ليتم
البيان قوله والاصح ان الخبر الافراد قيل ليتوافق ركنان اقول لا يمتنع
قبوله للتربط قوله اي على معنى وجب له صدر الكلام وهو معنى يغير
الكلام كالاستفهام والتمني والترجي الى غير ذلك قوله وذهب
بعض النحاة كانه لم يقل وذهب غيره لئلا ينتقض بما يعني سيبويه فقد نقل
قوله لكونه معرفة وكون من نكرة ولا يجوز الاخبار بالمعرفة عن النكرة ومنع
سيبويه الامتناع في المبتدأ المتضمن لمعنى الاستفهام وابن الحاجب
منع كون من نكرة وكانه اشار الشارح الى هذا المنع حيث قال فان
معناه اهذا ابوك ام ذاك ولم يقل فان معناه اي رجل ابوك لكن قوله
وهذا مذهب سيبويه خفاء فاعرفه ومما اجازه سيبويه الاخبار عن النكرة
بالمعرفة الاخبار عن افعل التفضيل في جملة وقعت صفة نحو مررت برجل
افضل منه ابوه قوله او كانا متساويين لو اكتفى به عن قوله او كانا معرفتين
لكفى الا انه هرب عن الحمل على التساوي في مرتبة التعريف فان المراد التساوي
في صحة الوقوع مبتدأ قوله او كان الخبر فعلا له اي صورة فخرج بقوله له

[illegible]

قام

[illegible]

قام ابوه في زيد قام ابوه وبقوله صورة خرج الزيدان قاما لان الخبر ليس فعلا صورة
كذا قيل وفيه ان زيد قام ابوه ليس الخبر فيه فعلا له صورة فلا حاجة لاخراجه الى
قيد له فمعنى قوله او كان الخبر فعلا له او كان الخبر مشتملا على فعل له قوله اي تقديم
المبتدأ على الخبر في هذه الصورة وليس جزاء مقيدا بقوله في هذه الصورة والا
لكان القيد لغوا لانتفاء الشرط عنه فينبغي ان يحمل على انه اشار الى ان الجزاء
جزاء الشروط متعددة قوله او بالبدل عن الفاعل اذا كان مثنى او مجموعا
قيل وجوب التقديم في هذه الصورة مختلف فيه فلو حمل مذهب الكتاب
على عدم الوجوب لكان اخف قوله كالاستفهام قيل لا يتضمن الخبر من موجبات
التقديم الا الاستفهام وفيه نظر لان ما قائم زيد مما يجب فيه تقديم الخبر
لتضمنه النفي فان قلت فينبغي ان يجب تقديم الخبر في زيد لا قائم لانه تضمن
الخبر معنى النفي قلت مقتضى صدر الكلام ما يغير معنى الجملة وفي زيد لا قائم
لا يغير حرف النفي معنى الجملة فاعرفه قوله لتصدره في جملة وجملة ما يغير
او كان الخبر بتقديمه احترز عن كون الخبر تابع خبره مصححا لكونه مبتدأ نحو
زيد قائم فان زيدا انما يصح كونه مبتدأ لتأخر قائم حتى لو تقدم قائم يجب
كونه فاعلا قوله اي لمتعلق الخبر التابع له لم يقل المصنف او لخبر الخبر
ولم يفسر الشارح المتعلق بالجزء ليشمل مثل في الدار رجل صنعته والاخصر
الاوضح ان يقول اي لمتعلق الخبر الذي يمتنع تقديمه عليه واما اراد
بالتعلق مثل تعلق الجزء بالكل دون تعلق المعمول بالعامل لان المتعلق الخبر
تعلق المعمول بالعامل ضمير في المبتدأ في مثال على الله عبده متوكل مع
انه لا يجب تقديم الخبر وقد يقال اراد تعلق الجزء بالكل دون المعمول بالعامل
ليشمل مثل في الدار رجل صنعته والفضل المتقدم قوله او كان الخبر
عن ان المفتوحة الواقعة مع اسمها وخبرها المأول بالمفرد مبتدأ لما كان
الخبر عن ان لا يصلح ان يكون خبرا عن المبتدأ اراد الشارح التنبيه على انه

في الكلام مسامحة والمراد انه خبر عما تركب عن اثنين ولم يتعرض لصلاحه للهوية
بعد التنبيه على المسامحة ومن قال اصلح كلام المصنف اصلح الله شانه و
نحن نقول كلام المصنف على ظاهره اذ قولك عندي خبر في التحقيق عن
معنى ان لون عندي انك قائم في ما اول عندي تحقق قيامك والتحقيق
معنى حرف التحقيق الذي هو ان قيل هذا اذا لم يمكن ان بعدها نحو ما
انك خارج فلا اصدقه قلت هذا اذا لم يمكن ان فيما يتعين موقعا للمبتدأ
نحو اما انك خارج ولولا انك خارج لخرجت فاذا التصحيح حاضر
والتخصيص بعد انا من صنيع العطف قوله اي تقدم الخبر على المبتدأ
في جميع هذه الصور فان قلت انه كان المعنى على ما ذكره لكان الشرط
ماخوذا في الجزاء قلت لم يرد بيان المعنى بل اراد تذكير ما يرتبط به الجزاء
من الشرط وهو كل واحد من هذه الصور فالاولى في كل من هذه
الصور قوله وقد يتعدد الخبر من غير تعدد المخبر عنه قيده به تصحيحا
لتقليل قد فان تعدد الخبر مع تعدد المخبر عنه كثير ومنه زيد قائم وعمرو جالس
ولم يقيده بوحدة الكلام فيكون المعنى وقد يتعدد الخبر في كلام واحد
لانه ايضا كثير كما في زيد ابوه قائم فانه تعدد الخبر في هذا الكلام الواحد
ومن قال قد للتقليل او التحقيق ردد اللفظ بين المعنى الحقيقي والمجازي
من غير صارف من الحقيقة قوله وفي هذه الصورة ترك العطف اولى
هذا انما يتم فيما اذا لم يتعدد المبتدأ نحو هما عالم وجاهل فانه يجب العطف
واجب لان يجمع المتعدد ولان في هذه الصورة بالعطف ثم يجعل خبرا او
يجب ان يكون هذا الخبر جامدا لفظا وتقديرا لئلا يلزم خلو الخبر المشتق
عن ضمير المبتدأ وفيما عالم وجاهل في تقدير هما رجل عالم ورجل جاهل قوله
في هذا في الحقيقة خبر واحد لان المقصود اثبات الكيفية المتوسطة
فان قلت يلزم خلو الحلو مثلا عن الضمير فيكون الخبر المشتق خاليا عن الضمير

وهو قوله وجب قصد به يكون ذكر الشرط لغوا . حسبه

على انه يكذبه وجوب هذا ان حلوا ان حامضا ان قلت الخبر في كل منهما خبر حقيقي
المجموع كما جرى على كل منها اعراب يستحق المجموع قوله ولا يبعد ان يقال
مراد المصنف بتعدد الخبر ما يكون بغير عاطف هذا هو الملائم بالحكم ما مع
تعدد والفاء على قوله وهو سببية الاول للثاني او الحكم به هذا ما ذهب
اليه جمهور النحاة واما على تحقيق الشيخ الرضي ان معناه لزوم الثاني
للاول فلا حاجة الى التكلف في ادراج وما بكم من نعمة فمن الله في القاعدة
قوله فلا يرد عليه اي على هذا الاصل هذا المثال اي نحو وجه فلا يكون
الاصل جامعا ولم يرتفع الحكم بشذوذه لكثرته وتوجيه الورود فيه ان الحق
ان كون النعمة معهم ليس سببا لكونه من الله ولو قيل تعليل الخطاب
بالغرض كان سبيلا الى ظهور تضمنه معنى الشرط فوقوع الزمخشري
في هذا الاشكال غفلة عن سهولة حل الاشكال على قاعدة الاعتزال
قوله فيشبه المبتدأ الشرط لكن قصد السببية لازم للشرط اذ لا فائدة له
سواها بخلاف المبتدأ فانه يصح فيه قصدها وعدمه لبقاء الفائدة بدونها
قصدها فلذا افترقا بصحة دخول على الخبر ولزومه في الجزاء ومن ثم نبه
لهذا قال وجه عدم لزوم الفاء هنا كون المبتدأ داخلا في معنى الشرط
غير عريق قوله الاسم الموصول بفعل فيما كان باقيا على معناه او غيره
على خلاف الشرط فانه لا يكون الا مستقبلا في المعنى والاول يعم فقيل
والشرط لا يكون ظرفا ايضا قيل لا ينحصر هذا فيما ذكره لان المبتدأ الذي
دخل عليه اما والمبتدأ الذي يكون احد الاسماء المتضمنة بمعنى الشرط ايضا
كذلك وهذا مما يقضي منه العجب فان دخول الفاء والاسماء المتضمنة كالشرط
في الفاء وليست صحة دخولها ولا نقض بالاسم الموصول باسم الفاعل
او المفعول لانه الموصول بفعل معنى قوله او النكرة الموصوفة بها اي
باحدهما فلا اولى به افراد الضمير قوله ان الموت الذي تفرون منه فانه

وان كان بعدت [illegible] بارتفع في المثال المذكور . حسبه

وان بعدت في انه كون الفاء من [illegible] لازم لصورة مضعف بهم . حسبه

وهو قوله وقد يتضمن المبتدأ معنى الشرط فيصح دخول الفاء في الخبر . حسبه

الفاء هو لعدم تحكم صفة او صفتها [illegible] موصوفا . حسبه

ان كون ما ومن اسم مبتدأ متضمنا لمعنى الشرط يصح دخول الفاء في خبره . حسبه

ان كان يصح دخول الفاء في خبره كما في [illegible] فلان ومن يأتني فله درهم . حسبه

لا يمكن نقض ان الفاء جاز دخوله في خبر المبتدأ المتضمن معنى الشرط يجب ان يفيد
العموم ككلمات الشرط ورد بان الشيخ الرضي صرح بان ذلك لا يجب فيه وتوجيه
ان معنى الشرط ههنا منتفية اذ السببية للفرار بالنسبة الى الملاقاة ودفع
بانه سبب للحكم بالملاقاة قوله كل غلام رجل اي يسمى الكافيا يسمى صفته رجل
فان قلت كل رجل يسمى ايضا مثال المضاف الى الموصوف لانه موصوف
انما يكون لما اضيف اليه كل لا لكل على ما لا يخفى على المتتبع لكلامهم قلت
المراد بالموصوفة الموصوفة معنى لا لفظا والكل المحيط لافراد الموصوف
موصوف معنى قوله والشرط والجزاء من قبيل الاخبار اي الجملة الشرطية
لا تكون الا خبرية فلا يرد ان الجزاء قد يكون امرا ونهيا وفيه انه يشكل بالاستفهام
عن الجملة الشرطية فانه مقصد كثير الدوران فيما بين الناس بعد الكفر
مهملا نحو ان كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويمكن ان يدفع بانه
لم يقع لتنازع الاستفهام وحرف الشرط في الصدارة ويرفع الحاجة
بان يقال هل يتحقق انه كانت الشمس طالعة فالنهار موجود ويتجه عليه
ايضا ان وجه المنع في ليت ولعل لو كان كونهما مزيلين للخبرية لوجب
ان لا يمنع باب كان وعلمت فالاظهر ان يقال ان نواسخ الابتداء
اذا دخل عليه سقط اعتبار صدارة الشرط الذي تضمنه المبتدأ لضعف
معنى الشرط لانتفاء الازمة الذي هو الصدارة فلم يصح دخول الفاء
في خبر المبتدأ لضعف مقتضيه وحينئذ كان القياس عدم الدخول على
خبر ان ايضا الا انه لعدم تأثيره في المعنى كالعدم وعدم منع ان
المفتوحة لا لحاقها بالمكسورة قوله فان قيل باب كان في التسهيل
ان المنع من حيث التتبع والاستعمال انما يتحقق في ليت ولعل وكذا
الاختلاف على هذا الوجه انما وقع في ان المكسورة واما المنع او الاختلاف
في غيرها فمن باب القياس بهذا فظهر وجه كل التخصيص وقع من المصنف

ورد مقصد كثيرا جواب لمن قال ان هذا الكلام ويوجد فيما بين الناس فاجاب بقوله فانه الخ ثم جيد

اي مثل هذا التركيب لم يقع اي لم يوجد فيما بين اهل اللسان · جيد

اي منع دخول الفاء والاستفهام بانه يدخل الاستفهام من جهة وحرف الشرط من جهة اخرى فلكل منهما صدارة فحينئذ فالحاصل اي اجتمعا فيما لا تعلق جيد

لخوف سائر النواسخ فانه يوثر في المعنى فافترقا · جيد

في هذا المقام قوله ووجه ذلك التخصيص الاهتمام ببيان الاختلاف الواقع
فيها يشعر بان بيان المنع بالاتفاق متطفل لبيان الاختلاف ولا وجه له
فالتوجيه انه دعاه الى بيان خبر الحروف المشبهة ههنا انه سيقول واخر كان
خبر المبتدأ فلو لم يبين حاله ههنا لا فرق الحكم المذكور فيما بعد المتعلق في الغلط
قوله وقد يجب حذفه قيل لا يجب حذفه اصلا لانه ركن اصيغ الكلام و
نحو الحمد لله اهل الحمد في تقدير اهل الحمد هو واحتمال كون المخصوص خبر مبتدأ
محذوف مما لا يعتد به بل تعين كونه مبتدأ وما قبله خبره قلت فيكون
المقطوع من مواقع وجوب حذف الخبر من غير التزام غيره فموضعه
فيستقيم بيان وجوب حذف الخبر وبيان اصل احتمال كون المخصوص خبر
المحذوف ينبي عن الاعتداد به بل العذر في عدم ذكر هما في هذا الموقع ان
الاول في كتبهم من جنبيات بحث النعت والثاني من جنبيات بحث افعال
المدح والذم قوله اي المبتدأ المحذوف جعله مثالا للمبتدأ المحذوف
والاتم جعله مثالا لحذف المبتدأ وعلى الاول في الكلام حذف مضاف
اي كالمبتدأ في قول المستهل وعلى الثاني حذف مضافين اي كحذف مبتدأ قول
المستهل لكانه تنقيل الحذف ترك الظاهر بقوله مثل المبتدأ المحذوف
في قول المستهل بيان بمعنى لا التقدير حتى يطلب وجه صحته قوله للبصر
الهلال القمر الى ثلاثة ليال هلال وبعده القمر كذا قيل لكن في القاموس
الهلال غرة القمر والليلتين او الى ثلث او الى سبع وليلتين
من آخر الشهر ست وعشرين وسبع وعشرين وغير ذلك قمر واشار الى المراد
بالمستهل لكن ما الحذف في كتب اللغة المستهل بمعنى مبصر الهلال بل هو الصبي الرفع
صوته حين يتولد وفي القاموس استهل الصبي رفع صوته بالبكاء وكذا
كل متكلم رفع صوته او خفض فاستعير للمبصر للهلال الرافع صوته
وفي بعض الحواشي قيل الاستهلال ماه نو ديدن وبانگ كردن

واما وجه تخصيص ليت ولعل فلان المنع فيهما باتفاق وهو الاصل بالنسبة الى القياس فلهذا خصهما المصنف بالذكر وان ان المكسورة فلان الاختلاف فيها بالتتبع بخلاف ان المفتوحة فان الاختلاف فيها بالقياس لا بالتتبع · جيد

من انه يمتنع مع بعض الفاء كما في ليت وان الثاني لا يمتنع · جيد

وان القرينة وجوب الحذف في الخبر المبتدأ مثل مسد الخبر ولم يسد شيء ههنا فينتفي به القاعدة · جيد

اي عدم ذكر المصنف وجوب حذف المبتدأ حين القطع عن المنعوت بالرفع وعدم ذكر وجوب حذفه عند من قال نعم الرجل زيد ان تقديره هو زيد · جيد

وعلى هذا حذف وهذا كما قال المحشي اي كحذف مبتدأ قول الخ · جيد

يعني ان المراد من اخر الشهر ليلة ست وعشرين وسبع وعشرين ايضا كان هلالا · جيد

وكلاهما مستقيم بهذا فكأنه اشارة الى ان قول الشارح اشارة الى استعمال
اللفظ المشترك في معنييه قوله لان مقصود المستهل فيه منع الاحتمال
ان يكون مقصوده تعيين شيء بالاشارة والحكم بانه الهلال فالاولى
ان يقال ليس من باب حذف الخبر لان العرب حين يصرح بالمحذوف
لا يصرح الا بالمبتدا جريا على عادة المستهلين فان العادة ما تخلى
خلافه او ندرة فقوله فان لتعيين ان العادة من اي قسم ودون الجواز
ان الحكم بانه لان امتيازا لراي من بين المتوجهين الى الرؤية
مع كثرتهم من مظان الانكار قوله ولئلا يتوهم نصب الهلال وجهه
ان الغالب فيما هو في آخر الكلام الوقف عليه وقيل الاصل فيما افرد بالذكر
الوقف قوله فان تقديره على المذهب الصحيح واما على بعض المذاهب
الغير الصحيحة فليس مما نحن فيه لان منها ان اذا ظرف مكان خبر عن السبع
اي مكان خروج السبع ومنها انه ظرف زمان والمحذوف هو المضاف
الى المبتدا اي خرجت فوقت خروج وجود السبع والمذهب الصحيح
ان التقدير فوقت خروج السبع واقفا فاذا ظرف للخبر المحذوف والذي
يدل على صحة هذا المذهب عندي ان العرب اذا صرح بالمحذوف يقول
فاذا السبع واقف واما قفنا على بعض المذاهب الغير الصحيحة لانه على بعضها
مما نحن فيه ايضا وهو ان اذا معمول فجاءت المقدر والتقدير خرجت
ففاجأت وقت السبع واقفا ويمكن ان يجعل ظرف مكان على هذا التقدير ثم
كلمة الفاء اما للعطف واما فاء الجزاء والشرط محذوف قوله فيما التزم
يقال الزمه الشيء فالتزمه اي قبل ما الزمه وقوله فيما التزم اي كالمجرب
يقال عليه الاظهر انه جزم لما يخلو الجملة عن العائد الى كلمة ما ولا يخفى انه
لا معنى لظرفية الخبر لحذف الخبر فالحق مع الشارح والعائد محذوف
اي في موضعه منه فالتركيب من قبيل البر الكر بدرهم وكل ان يجعل ما

مصدرية

فان لفظ المستعمل مشترك بين ما هو دعوى
وبالمكروه وبين ما يعني منع صوته والبكاء
حيدر

من التعيين المذكور بين ما هو من قسم انتفاء خلافه
او من قسم ندرة خلافه فاذا قال فاذا علم انه من
القسم الثاني . حيدر

فحسن نفي نيته اي الحكم بذكره فكره بالتقسيم
على ما هو من اصول اهل المعاني . حيدر

فحذف المضاف وهو وجود واقيم
المضاف اليه وهو السبع مقامه . حيدر

ان يقال فاجأت
مكان السبع واقف . حيدر

مصدرية والمصدر حينئذ يكون المعنى وجوبا في وقت التزام غيره في نحو
قوله وذلك في اربعة ابواب لم يلتفت المصنف الى حذف الخبر في نحو زيد في الدار
اي حصل وحاصل لان تقدير الخبر لا يقتضي لا باعتبار المعنى والمعنى حاكم
بان الخبر في الدار ليس الا قوله الاول المبتدا الذي بعد لولا الاولى ان
يقول المبتدا الذي بعد لولا وخبره عام ليستغنى عن قوله هذا اذا كان
الخبر عاما وكانه اختار ما اختار تنبيها على ان تعيين النحاة القاعدة
الاولى قاصر لا بد من تقييده قوله اي لولا وجد زيد وزيف بان
حذف الفعل لا يكون واجبا من غير مفسر ولا في الماضي يجب تكريره في غير
الدعاء وجواب القسم الا نادرا قوله وقال الفراء لولا هي الرافعة ولا يخفى
انه لا بد من القول بحذف مسند الكلام فحينئذ ان كان خبرا يلزم كون المبتدا
معمولا للعامل اللفظي دون الخبر قوله وثانيها كل مبتدا كان مصدرا صريحا
الاولى كان مصدرا او ما هو لا بد فان المتبادر من المصدر صريحا ان يكون
مصدرا حقيقة فافهم قوله منسوبا الى الفاعل بان يدخل فيه نحو ضرب زيد
عمرا قائما وقد اشترط الرضي الاضافة الى احدهما او كليهما نحو اقصار بنا
قائمين قوله وبعده حال ويجب في هذه الحال الواو اذا كانت جملة
اسمية قوله واكثر شربي السويق ملتوتا واخطب ما يكون الامير قائما
قال الشيخ الرضي يجوز في هذا القسم رفع الحال على الخبرية بان يقول اخطب
ما يكون الامير قائم لان اول الكلام كان مجازا والمجاز يونس المجاز
فجعل آخره مجازا فان قلت فلا يكون التركيب من مواقع وجوب حذف الخبر
فلا يتم القاعدة قلت اذا رفع قائم لم يكن التركيب من القاعدة
لانتفاء الحال ولا يخفى ان ما ذكر من جواز رفع الحال في هذا القسم مقيد
بما اذا كان اوله مجازا كما افاده تعليله الا ان يكون الحكم مبنيا على الاطراد
الباب وجوز الشيخ وغيره جعل المصدر في اخطب ما يكون الامير حينئذ

وتفصيل هذا الترتيب في كلام الشيخ حيث قال الجواب
من النحاة من طرف البصريين منع البصريون من
تقدير الفعل بعد لولا انهم قالوا لولا كلمة مختصة بجواب
لو الداخلة على لو لان الفعل بعد لو اذا اضمر وجوبا فيجب
من اوتيان بمفسر كما عرفت في باب الفاعل وليس بعد لولا
مفسر وايضا لفظه لا يدخل على الماضي في غير الدعاء
وجواب القسم في او كثر الا غالب كما في القسم
المحذوف ولا تكرير بعد لولا

والمراد من المصدر صورة المصدر لفظا فقصور
كلامه وهو المراد فافهم . حيدر

لا يحتاج الى الخبر بل يحتاج الى الحال
لان الحال ... ككونه لفظا
... حيدر

وهو نسبة الاخطب الى الكون
حيدر

وهو نسبة القيام الى الاخطب لكونه لا الى الامير
والفضلاء حيث قال فمنع سيبويه والاخفش
والرضي جوازه لانك جعلت ذلك الكون اخطب
مجازا فجاز جعله قائما او لا مجازا ... في المصدر الصريح كما في قولك
زيد قائما ... الكلام ولا ... ان المجاز يونس المجاز
انتهى

وهو رفع الحال مع اطراد الباب
سواء كان اول الكلام مجازا ام لا . حيدر

اى زخلب وقات كونه فالمراد بالفعل المضاف الى المصدر اعم من المضاف اليه
بلا واسطة او بواسطة قوله ضربى زيدا حاصل اذا كان قائما تقديره كائنا
يحصل الحال عامل سوى المصدر اذ المصدر لا يجوز ان يكون عاملا فيه
كما ستعرف ولا يجوز ان يكون العامل حاصلا لان ذا الحال هو ضمير المصدر
فالعامل حاصل هو المصدر فلو جعل حاصل عاملا اختلف عامل الحال وصاحبه
وهو لا يجوز عندهم وبهذا عرفت ان من جوز الاختلاف لا ان يخالف
في تقديره اذا كان ويكتفي بتقدير حاصل قوله فحذف متعلقات الظرف
الاولى متعلق الظرف قوله ثم حذف اذ مع شرطها العامل في الحال اذ
هذه ظرفية خالية عن معنى الشرط كما لا يخفى قوله وفيه تكلفات كثيرة
من حذف اذ مع الجملة المضاف اليها ولم يثبت في غير هذا المكان و
من العدول عن ظاهر معنى كان الناقصة الى معنى التامة ومن قيام
الحال مقام الظرف بهذا كتب في الحاشية ولا يخفى عليك ان حذف اذ
مع الجملة المضاف هو اليها وان حذف اذ مع الجملة المضاف اليها اكثر
من ان يحصى الى غير هذا المقام مع الفاء الفصيحة ووجه جعل كان تامة
انهم لم يجدوا ابدا من جعل المنصوب بعد المصدر حالا لا يظهر وجه لزوم
تكارته ولزوم الواو فيه اذا كان جملة اسمية فلو قدر كان ناقصة كان
خبرا جاز التعريف غير حاصل لزوم الواو اذ لا يدخل الا في خبر كان
الا تشبيها بالحال فلا يلزم وبما ذكره من التوجيه تخالى عن التكلف ان
المحذوف متفاوت لان الملابسة بالنظر الى الفاعل بمعنى وبالنظر الى
المفعول بمعنى آخر وان صدور الضرب ووقوعه لا يعهد التعبير عنهما بكلمة
قوله ثم نقول حذف المفعول الذي هو ذو الحال لو قال بحذف العامل
وذي الحال مرة واحدة كما نشاهد تاما كان اكثر استراحة من التكلف
قوله وتقييد المبتدا المقصود عمومه بدليل الاستعمال يقال وجهه ان الجنس

اى زخلب يكون او مرة ناوه مضاف الى اوقات وهو مضاف الى المصدر حيدر

اى لفظة اذ ظرفية خالية عن معنى الشرط اذ لفظة كان تامة فلا يكون له جزاء وشرط حيدر

يعني انهم لما لم يجدوا وجها تاما واستدلوا من كل منصوب وقع بعد المصدر او نكرة واو حالا حيدر

اى ولا يلزم الواو في خبر كان بسبب تشبيهه بالحال حيدر

فانه بالنظر الى الفاعل بمعنى الصدور وبالنظر الى المفعول بمعنى الوقوع وهما متفاوتان في كلام الرضي نظر حيدر

فانه حذف العامل وهو سرورا وذو الحال وهو انت مرة واحدة حيدر

المعرف

المعرف ذا استعمل بلا قرينة تخصيص بعم جميع ما يقع عليه وفيما نحن فيه لا مرجح ونقل
مؤكد وجوب كون هذا المصدر مضافا لوجوب اضافته الى المعرفة حتى
يتعرف قوله اى ضربى زيدا اضربه قائما ولا عجب فيه الا انهم لم يجوزوا
حذف المصدر مع بقاء معموله لانه كحذف ان مع الفعل مع بقاء معموله
وهو حذف الموصول مع بعض صلته ولم يجوزوه قوله لكونه بمعنى
الفعل جوزه ووجه عدم صحة توكيده المعنوي وتوصيفه يقال وجه استغنائه
الحصر من غير تقدير الخبر غير ظاهر قوله ومثالها كل مبتدا اشتمل خبره
على معنى المقارنة جعل الشيخ الرضي حذف الخبر هنا غالبا وجعل الكوفيون
الواو بمعنى مع خبرا فترفع عندهم فنقل من الواو الى ما دخوله
تكلف قوله وذلك مثل كل رجل وضيعته كتب في الحاشية الضيعة
في اللغة العقار التي هي الارض والنخل والمتاع وههنا كناية عن
عن صحتها اعني الضيعة انتهى وكانهم شبهوا صنعة الرجل بالارض المغلة
التي لا تفنى وفي مثل هذا التركيب سؤال مشهور وهو ان ضمير ضيعته
لا يصح ان يعود الى كل ولا الى رجل ودفعه انه كما ان كل ناب عن اسماء
كثيرة ضميره ناب عن ضمائر كثيرة يعود بكل اعتبار الى رجل في كل رجل
كانه قيل زيد وضيعته وعمرو وضيعته وهكذا قوله اى كل رجل مقرون
مع ضيعته لم يقدر كل رجل وضيعته مقرونان ليكون محل النائب
عن الخبر متاخرا عنه فيصح الحكم بنيابته قوله واقيم المعطوف في موضعه
لان المعطوف على المبتدا وان كان من تتمته لكنه يذكر بعد الخبر فيصح ان
ينوب عن الخبر ويشغل مكانه ومن اشكل عليه ذا قال هو معطوف
على ضمير هو فاعل الخبر اى كل رجل مقرون هو وضيعته فحذف المؤكد
مع المؤكد وهو جائز ومعنى كلامهم كل مبتدا عطف عليه الواو بمعنى مع انه
عطف عليه صورة لا حقيقة ولا يخفى انه يستغنى عنه لما ذكرنا قوله يكون

المستتر وهو قول الشارح حيث قال والمعنى ما ضربت زيدا الا قائما حيدر

كما ان الارض لا تفنى كذلك الضيعة لا تفنى اى لا تفارق الشخص حيدر

اذ لم يقترن كل رجل بضيعة كل رجل حيدر

اذ ليس المقصود ان كل رجل مقرون بضيعة رجل حيدر

فانه لو لم يتاخر عنه لم يصح نيابته كما هو عند الكوفيين حيدر

من قوله على المبتدا الخ حيدر

مقسا به بمعنى متعجبا لذلك مشتهرا فيه بحيث يتبادر من سماعه انه ذكر للاقسام
يكون قرينة على حذف الخبر الذي هو قسمي ولہ والعمر والعمر بمعنى واحد ولا يستعمل
مع اللام الا في القاموس العمر بالضم وبالفتح البقاء وبالفتح الدين قيل ومنه
لعمري ولہ اي من المرفوعات خبر ان واخواتها نبه على ان ذكر خبر ان ليس
لانه من خبر المبتدا بل لانه من المرفوعات ولم يرد ان خبر ان مبتدا حذف
خبره وقوله هو المسند جملة مستانفة لانه تكلف بعيد لا حاجة اليه والاخوة
بمعنى الاشباه وليس هذا وضعا نحويا بل هو استعمال لغوي قال الله تعالى
كلما دخلت امة لعنت اختها وانما قال المصنف خبر ان ولم يقل منها خبر
ان قصدا الى البيان على وجه يحتمل المذهب الاصح ومذهب الكوفي
وكذا في باقي الاقسام ولہ احد هذه الحروف زاد لفظ الاحد لانه لا
موضع دخل عليه جميع هذه الحروف ولا بد من مثل هذا التصرف في الحدود
اي خبر واحد من ان واخواتها والا وضح الاخصر ان لا نفع ان يقال خبر
الحروف المشبهة بالفعل هو المسند بعد دخوله ولہ عليهما اي على المسند
وشيء آخر ولا يخفى عليك ان المفهوم من العبارة دخول هذه الحروف
على المسند لا على المسند وشيء آخر وان كان صحيحا في الواقع ولا حاجة الى
الحمل عليه فالاولى الاقتصار على ما هو المتبادر ولہ والمراد بدخوله
الحروف كانه معنى عرفي للدخول والمتبادر منه عرفا المعنى الدخول لايراث
اثر لفظي لان نظر الفن فيه فالتعميم خلاف الظاهر ومع ذلك مضر لانه يبطل
في التعريف المسند الذي دخل عليه ان المخففة الملغاة عن العمل فانها دخلت
على المسند والمسند اليه لايراث اثر معنوي هو التاكيد للنسبة المتعلقة بهما
مع انه خبر المبتدا لا خبر ان الا ان يتكلف ويراد بقوله لفظا ما يقابل تقديرا او
محلا وبقوله معنى ما يشملهما ولہ فانما يقوم بهما من حيث اسناده ويقوم
ليس ما يدخل عليه ان بهذا المعنى اصلا فلا وجه لتقييده بالحيثية ولہ

وهو كون الخبر خبرا للمبتدا بعد الحروف وخبر ان ايضا كما هو مذهب الكوفيين. حسن

في الاثر اللفظي دون المعنوي حسن

فلا يحتاج الى انه يجاب عنه يعني انه الجواب السابق يغني عن هذا الجواب لانه كما
يحتاج فيه الى تكلف بعيد لان المتبادر من المسند المسند المطلق لا المسند الى ما
هذه الحروف وهذا انما يتم اذا كان ما حمل عليه الدخول معنى متبادرا من
اللفظ متعارفا بين القوم كما اشرنا اليه ولہ ويلزم منه عطف على
يجاب فيكون المعنى ولا حاجة الى ان يلزم منه ولا خفاء في ركاكته فالاولى
ان تقول على انه يلزم ويمكن دفع الاستدراك بان يجعل المراد المسند بعد
دخول هذه الحروف على اسمائها وكما انه يلزم الاستدراك يلزم خروج نحو
في ان زيدا قائم ابوه فان الخبر قائم وهو مسند الى الفاعل لا الى الاسم ان
وتوقف معرفة خبر ان على اسمه المستقر انتظارا طويلا ولہ فيحتاج الى تاويل
الجملة بالاسم او تاويل الاسم بما هو اعم من الاسم حقيقة او حكما ويمكن ان
يقال لا حاجة الى التاويل لان الخبر الجملة مبين بقوله وامره كامر خبر المبتدا
كان الخبر الجملة للمبتدا بين بعد ذكر تعريف مختص بالخبر المفرد ولہ مثل قائم
في ان زيدا قائم نبه بالمثال على ان المراد بخبر ان واخواتها خبر واحد منها
وان المراد بدخول هذه الحروف دخول احد هذه الحروف ولہ والمراد
ان امره كامره لا خفاء ان المراد من عبارة المصنف توضيح خبر ان بحيث
يعرف ان اي خبر صحيح واي خبره فاسد وما ذكره الشارح تكلف على انه
بعد ما فسر قوله وامره كامر خبر المبتدا بان امره كامره في اقسامه وشرائطه
الخبر المتضمن بصدر الكلام لزم ان يكون خبر ان ايضا كذلك ولفساده اظهر
من فوت بعض الاستثناءات وينبغي ان يقول الا انه تضمنه استفهاما او نحوه
جملة انشائية نحو ان زيدا اضربه فانه لا يجوز مع جواز زيد اضربه وما لم
عدم صحة دخول الفاء على خبره مع تضمن اسمه معنى الشرط لكنه لم يلتفت لسبق
ذكره وقوله ان من ابايك ايراد على مذهب غير سيبويه من ان من في ان
ابوك خبره وهو لا يرد على المصنف مع اختياره مذهب سيبويه ولہ الا في

ويمكن انه ويكون معطوفا على قوله يجاب حتى يلزم الركاكة ويكون مستانفا فتدبر

بان يجعل اسمه مع الاسم اسمها بعد دخول هذه الحروف حسن

اي لزم ان يكون خبر ان اذا تضمن معنى الصدارة ما يجب تقديمه على اسمه وليس كذلك حسن

تقديمه اي في تقديم خبر ان فان حكم تقديمه الامتناع وحكم تقديم خبر المبتدأ
الجواز والوجوب وبهذا يتبين فساد ما قيل حتى ابان ان الاولى في التقديم لان
التقديم قدر مشترك لانه استثناء عن وجوه الشبه ووجه الشبه يجب ان يكون
مشتركا قوله الا اذا كان ظرفا فانه يلزم ان يكون حكمه حكم خبر المبتدأ في التقديم
اذا كان ظرفا مع انه ليس كذلك لان الخبر الظرف لا يتعين في الصدر
الكلام ولا يجب تقديمه نحو ان زيدا لفي الدار فان لام الابتداء لها صدر
الكلام الا ان يقال اللام له صدر الكلام في غير باب ان قوله وفي
وجوبه اذا كان الاسم نكرة فيه بحث لان ان تصحح وقوع النكرة مبتدأ صرح
به الشيخ عبد القاهر في دلائل الاعجاز فليس حكمه الا جواز التقديم فقول المص
الا اذا كان ظرفا فاصر قوله خبر لا التي لنفي الجنس قدر المعرف
ميلا الى رعاية جانب المعنى لان المعنى على التركيب التوصيفي والمشهور
في امثاله تقدير النكرة احترازا من حذف الموصول مع بعض الصلة فانه
لا يجوز عند البصري فالتقدير خبر لا كائنة لنفي الجنس على جعل كائنة حالا
من كلمة لا بتأويلها بالمفعول بمعنى الفعل المستفاد من اضافة الخبر اليها
اي خبر ثبت لكلمة لا وعليك برعاية جانب المعنى اذا عارضه جانب
اللفظ فانها الجادة لاولي الالباب قوله اي لنفي صفته اذ لا رجل قائم
مثلا لنفي القيام عن الرجل لا لنفي الرجل نفسه فيه ان لا رجل بتقدير لا رجل
موجود لنفي نفس الرجل لا لنفي صفته والوجود وان كان صفة لكن اذا نفي
عن الشيء يقال نفي الشيء ولا يقال نفي صفة الشيء اذ نفي الشيء ليس الا
نفي وجوده فنفي الصفة صار بمعنى نفي غير الوجود فلا يكون لنفي صفة
الجنس يكون لنفي الجنس فلو حمل قولهم لا لنفي الجنس على معنى نفي صفة الجنس
لم يتم التسمية فيما هو لنفي الوجود ولو حمل على نفي الجنس لم يتم التسمية فيما
هو لنفي صفة الجنس فلا بد من التسمية لملاحظة حال بعض الافراد وتصحيح

اذ لا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون الاسم مفصولا فانه مع كونه الخبر ظرفا لا يجب تقديمه اي الاسم فانه يصح لا في الدار زيد الا ان ذلك لان انفصال المنصوب بعامله الحرف وجب ان لا يجوز انفصاله صرح به الرضي في بحث ولا يسوغ التنفصل في نحو المتصل ○ منه

خبر لا

جواب سؤال مقدر تقريره ان نفي الوجود نفي صفة فلا يمكن نفي الجنس نفسه فاجاب بان نفي الوجود نفي الجنس نفسه ○ حيدر

فان قلت حذف الوجود يكون لنفي الجنس او لنفي صفة اي يكون نفيا لصفة الجنس ○ حيدر

حمل

حمل العبارة على ظاهرها ولا حاجة الى صرفها عنه قوله والمراد به دخولها ما
وقعت في خبر ان من الدخول لا يراد اثر لفظا او معنى فيخرج قوله فلا يرد
نظرا كما عرفت لظهور ان اثر معنوي كما يعرب قوله وجعل في الدار صفة
قال المصنف المثال الحسن ما يكون ذا معنى غير محتمل لانه لا يضاح فنحو الشيخ بهذا المعنى
عن لا يضاح وكما ان في الدار في لا رجل في الدار يحتمل ان يكون صفة لرجل
يحتمل في ذلك في لا غلام رجل فلذلك عدل عن جزئي المثال قوله كذلك
ارتفاع صفته كذا قال المصنف واعترض عليه بانه يجوز عند جماعة فقرره
الشارح لدفعه قوله على ما هو الظاهر يعني ان رفع صفة المعرب
المنصوب خلاف الظاهر فالاحتمال الظاهر في لا غلام رجل ظريف
الخبرية دون الوصفية وهذا يكفي لوضوح المثال وحسنه قوله لا تقييد
بالظرف يعني من غير سماجة وركة بخلاف الكال وفيه نظر لان الظرافة
لو لم تقبل التقييد لم يصح صار زيد ظريفا فالا لا فرق ان لا ايجاد وعن المثال
ويقال لا يحسن تقييد الظرافة بفي الدار لانها لا تقبل في التقييد ولاني
ان نفي جميع غلام الرجل بين هاتين الصفتين ايضا غير معقول والمعهود
في مثله نفي الحصول في الدار عن الغلام الموصوف بالظرافة قوله
ويكون مثالا للخبر المتعدد فيه يرجع الى الايضاح فلو ترك بيان كون
الخبر لكان اشمل قوله ويحذف خبر لا بهذه حذفا كثيرا قدر موصوف
كثيرا مصدر الفعل المشتهر في مثله تقدير الزمان وهو الملائم لقوله
وبنو تميم لا يثبتونه اصلا قوله لدلالة النفي عليه يقال لان النفي يقتضي
منفيا وكلام الجمهور قرينة خصوص ينصرف الى العام وقيل لان النفي رفع الوجود
ورده بان النفي رفع الوجود الشامل للوجود في نفسه والوجود لغيره فلا يدل
على الوجود في نفسه وهو ليس بشيء لان المتبادر من النفي نفي الوجود في
نفسه كما ان المتبادر من الوجود الوجود في نفسه فينصرف عند الاطلاق

والتقدير العدمي في الفتح ويمكن الجواب بمثل ما اجاب المحشي في خبر ان المعتبر ما زاد وبعضه لفظه بحث الى تقديره وعلله وبقوله معنى ما يشبهها ○ حيدر

فان قلت في مثال ان يكون ذا معنى محتمل وكلاهما غير جعله المقصود منه الى الايضاح بان يقال المراد منه ذلك الغرض والمثال ان في مثل لا رجل في الدار يحتمل غير المقصود بان في الدار صفة الرجل ○ حيدر

اي قوله يقال ويكون مثاله مجردا بين الوصف وغيره والمفرد والمتعدد ○ حيدر

اي لانه لا فرق في عدم جواز التقييد بان يكون بمختصر انه فيه دلالة حتى لا يرد مثل صار زيد ظريفا فتامل ○ حيدر

اي نفي الوجود في نفسه قوله اي لا اله موجود الا الله جعل الزمخشري كلمة
التوحيد جملة تامة مستغنية عن تقدير الخبر وكتب فيه رسالة ومحصول ما
ذكره ان اصل التركيب الله اله فدخل لا والا للحصر فالمسند اليه هو الله
والمسند هو الاله وهذا مما تحير في تعقله الاذكياء وتعجبون من كلامه
هذا وانا ازيد تحيرك بكلام وجيز وهو انه لو بدل لا والا بكلمة انما
وقيل انما الاله الله لكان كلاما تاما من غير تقدير وانما هو النفي
وكلمة لا فعلم ان قول النحاة بالتقدير لرعاية اللفظي هو انه لا بد من
خبر اذ لا يحتاج اليه المعنى قوله ونحو لا حول لا احتاج الى
تقدير خبر تنبيه المصنف بان لا حينئذ يكون اسم فعل واسم الفعل لا يكون
على هذه الصيغة ورد ايضا بان اسم الفعل الذي بمعنى الفعل اللازم
لا ينصب بعده ولم يلتفت الشارح الى تزييفه لانه يجوز ان يكون نائبا
كنيابة يا مناب ادعو ويكون فاعل الفعل الضمير المبهم المميز بالمنصوب
بعدها قوله وعلى التقديرين يكون ما يرى خبرا في مثل لا رجل قائم على لغة
اذ ثبت في لغة بني تميم لا غلام رجل قائم برفع قائم فلا يكون لانكار
النحاة اثبات الخبر في كلامهم معنى لانهم لا يقولون لم يجعل قائم خبرا لانه
هذا البحث ليس من وظيفة العرب والانكار انما يتاتى لو التزموا في مثل لا غلام
رجل قائم نصب قائم ولكنه قال لا نسلم لا ادري من اين هذا النقل
والحق انه يجب اثباته اتفاقا اذا لم تقم قرينة واما اذا قامت فعند بني
تميم يجب الحذف وعند الحجازيين يجوز هذا فنقول معنى كلام المتن يحذف
كثيرا انه يحذف كثيرا لقيام قرينة الا انه لم يصرح باشتراط قيام القرينة
لظهور انه لا معنى للحذف بدون القرينة وكثيرا ما لا يصرح به لهذا كما في
قوله ويجوز حذف حرف النداء وقوله وقد يحذف المنادى وقوله وقد
يحذف فان معا يعني الفعل الناصب ووجه كثرة الحذف في خبر لا دون

لا بني تميم لا يثبتون انه هذا مبتدأ وذاك خبره هذا اسم
ان وذاك خبره وهذا اسم لا وذاك خبره بل يعرفون
على وفق هذا الاصطلاح اتفاقا . حيدر

خبر

خبر المبتدأ رعاية مطابقة لفظ الخبر ومعناه في الانتفاء وحينئذ معنى قوله و
بنو تميم لا يثبتونه انهم لا يثبتون عند قيام قرينة ولو قال وداما عند بني تميم
لكان اخصر قوله وبما عرفت من معنى الدخول قد عرفت ما يمنعك من
القبول قوله اي على ليس بهذا مفهوم من اضافة الاسم اليهما ولا الكلام
المستفاد من الاضافة عملهما لا على ليس قلت الحكم بالشذوذ على عملهما لا
على عملهما عمل ليس حتى يتوهم كثرة عمل آخر آخذا قال الشارح اي عمل ليس
تعيينا لما هو الواقع وتمن قال المحل مستفاد من التشبيه بليس فقد تعجب وكذا
تجويزه رجوع الضمير الى التشبيه لان التشبيه دفع من عمل شذوذ وانما
الشذوذ في نتيجة التشبيه لانه لا شذوذ في نفسه ودخوله على المبتدأ والخبر
قوله شاذ قليل حمل على الشذوذ في الاستعمال والشذوذ بمعنى الخروج عن
القياس احتمال قوله فيقتصر على مورد السماع وهو التنكير ومن قال
وهو الشعر فبيانه مختل قوله من صد كتب في الحاشية الصدود والاعراض
والبراح الزوال والضمير في نيرانها للحرب اي من اعرض عن نيران الحرب
فلا زوال لي عنها قوله ولا يجوز ان يكون لنفي الجنس رد على الشيخ
الرضي حيث قال انه لنفي الجنس ومنع وجوب تكرار المرفوع بعده لان
التكرار انما يجب مع الفصل بينها وبين معمولها بقي احتمال ان يكون
لا براح من قبيل لا شيء فحمل الشارح عرضه عدم المغايرة كما في حمل
الرجل عين العدل في رجل عدل واحتمال انه يكون لا عاملا والجار والمجرور
متعلق الظرف وخبرا فلا استشهاد في البيت على عمل لا قوله اعلم ان
المراد بالمسند اليه التعرض مبني على الغفلة عما ذكره في تعريف الفاعل قوله
علامة كون الاسم مفعولا اي من حيث انه علامة كون الاسم مفعولا لا في الاول
طرد تعريف علم المفعولية ولا طرد تعريف المنصوبات بمررت بمسلمات و
مسلمين ومسلمين بل مررت بزيد وقوله وهي اي علامة كون الاسم مفعولا

اي لا اشكال في هذا القول فانه ليس بمفاد ان المستفاد
من الاضافة عمل ليس كيف والحكم بالشذوذ على
عملهما لا عملهما فعلم ان المستفاد من الاضافة
عملهما لا عملهما على ليس وهو مرجع الضمير وقوله
اي على ليس تعيين لما هو الواقع لان ذلك العمل
هو الواقع على ليس الا انه مرجع الضمير فلا فائدة
وفيه وهو لا فائدة فيه . احمد بن حيدر

وانه لم يقل انه مرجع الضمير على ليس وليس كذلك
لانه يتوهم كثرة على الآخر . احمد بن حيدر

الكاتب مولانا عبد الغفور

المنصوبات

لامع قيد الحيثية فلا حاجة الى تقييد الامور الاربعة بالحيثية ولصحة اطلاق صيغة
المفعول عليه لغة واما اصطلاحا فيصح الاطلاق على كل من الخمسة وهو ما
قرن بفعل لفائدة ولم يسند اليه ذلك الفعل وتعلق به تعلقا مخصوصا
ولا يخفى انه ينتقض بمفعول ما لم يسم فاعله فانه مفعول ولم يشمله التعريف
الا ان يقال اطلاق المفعول عليه باعتبار انه كان في الاصل مفعولا صريحا
وقوله بخلاف المفاعيل فيه نظر لانتقاضه بضربته تأديبا وكرهت كراهتي
وفعل الضرب والتأديب وقمت زيدا اذ ضربه فانه يصح اطلاق المفعول
على هذه الامور الا ان يقال لا يصح اطلاق المفعول على الاربع مطلقا
بل بالنسبة الى بعض افرادها وينقدح من هذا وجه آخر لوصف المفعول
بالمطلق فيما نحن فيه فاحفظه فان قلت صحة اطلاق المفعول على الضرب
مثلا باعتبار تعلق الفعل به ووقوعه عليه فانك تقول فعلت الضرب
وبهذا الاعتبار هو مفعول به لا المفعول المطلق قلت المفعول في اللغة
ما يصح وقوع الفعل عليه وجميع افراد المفعول المطلق كذلك حتى فعلت
فعلا بخلاف المفاعيل الاربع واما ان القول بتعلق الفعل بالفعل يستلزم
التسلسل فضعيف مبني على اصله فان قلت اذ صح اطلاق المفعول صح
اطلاق المفعول لان صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة اطلاق المقيد
قلت المفعول به تقييد في الظاهر وتغيير في التحقيق فان المفعول فيه غير
مقيد به الصيغة والمفعول به خال عنه متقيد بالاسناد اليه فتقييده به
مغير لمعنى المفعول لا مقيد وليس صحة اطلاق المطلق من لوازم صحة
اطلاق هذا المقيد قوله فلا يرد عليه مثل مات موتا وكذا ضرب زيد
ضربا على صيغة المجهول لانه فعله بمعنى انه قام بفاعل معنى الفعل المذكور اي
بما قام به معنى الفعل المذكور فلا حاجة مع هذا التفسير الى حمل الفاعل
اعم من الفاعل حقيقة او حكما ليدخل فيه مثل ضرب زيد ضربا كما ظن البعض

وان كان من الفائدة فان وقوع الفعل عليه وفيه ومعه
وله ولحيث يصح اسناده اليه كما في المفعول المطلق . حجه

اي بالنسبة الى جميع الافراد جمال في هذه الافراد
الخاصة بخلاف المفعول المطلق فانه يصح بالنسبة
الى الكل . حجه

فانها لم يصح وقوع الفعل عليها وان صح في بعضها الوقوع
فيها وله بعضها الوقوع لها الا انه لم يكن الوقوع عليه كلها . حجه

الذي ذكره الشارح في شرح جيب وان لم يرد
بفعل الفاعل فيما مر الا كما ظن . حجه

بعض

بعض الظن قوله وانما زيد لفظ الاسم ما ذكره في وجه زيادة الاسم وفيه
لا مرية فيه انما الشأن في تخصيص المفعول المطلق بزيادة الاسم في تعريفه
دون اخواته فلذا احتيج الى ما قيل انه زيادته لاخراج ضرب الثاني في نحو
ضرب ضرب زيد فان ضرب الثاني ما فعله فاعل فعل مذكور وتوجه عليه ان
رده بما قيل انه ضرب الثاني ليس ما فعله الفاعل لانهم لا يجرون صفات
المعاني التضمنية على الالفاظ وانما يجرون صفات المعاني المطابقية
وفيه ما نقول انه لا ينفع لاخراج زيد ضارب ضارب فالوجه ان يقال
زيادة الاسم هنا وتركه في اخواته تفنن في البيان والشارح جعل
الاسم محذوفا في تعريفات اخواته اكتفاء بذكره في تعريفه قوله او ما هو
عطف على قوله مذكورا اولا يعني ان الفعل المذكور يشمل الملفوظ والمقدر
والاسم لانه المراد اعم من الفعل وشبهه كما هو الشائع قوله وخرج
به المصادر التي لم يذكر فعلها لا حقيقة ولا حكما نحو الضرب واقع على زيد
وكذا خرج نحو ويل له وانواع الضرب وقعت والف ضرب وقعت
لكن لم يخرج بعد ضرب شديد في قولك ضربي ضرب شديد وضربي انواع
او الف وتحقيق الكلام هنا ان معنى اسم ما فعله فاعل فعل بحسب
التركيب مثلا ضربا في ضربت ضربا يدل على ان الضرب فعله المتكلم فعلى
هذا اسم ما فعله فاعل يخرج جميع المصادر ولا حاجة لاخراجها الى قيد فعل
مذكور وانما هو لاخراج مثل ضارب زيد وضرب زيد شديد ولا الى قوله
بمعناه لاخراج تأديبا في ضربت تأديبا وانما هو لاخراج القاتل في
ضارب زيد على سبيل التنازع فان ضاربا اسم ما فعله فاعل القاتل
بحسب دلالة التركيب لكن ليس بمعناه فتأمل وبهذا اندفع عن التعريف
ورود نحو كرهت كراهتي فان كراهتي لا يدل بحسب التركيب انه فعله فاعل
قوله صفة ثانية لا يبعد ان يكون متعلقا بمذكور قوله بل المراد ان معنى

فان ضاربا ثانيا يصدق عليه انه اسم ما فعله فاعل
فعل مع انه ليس مفعولا مطلقا فلا فائدة لذكر الاسم
الا في تفسيره . حجه

فان ضرب شديد يصدق عليه انه اسم ما فعله فاعل فعل
مذكور وذلك انه على [illegible] المتكلم [illegible]
المصدر الى الفاعل وحمل عليه انواع ضرب والف . حجه
ما هو اسم يدل على ما فعله فاعل فعل ما

فان المصادر لمثلها لا يدل بحسب التركيب على ما فعله
فاعل بل يدل على مجرد الضرب . حجه

فان ضرب زيد في قولنا مجيء هذا التركيب يصدق عليه
انه اسم يدل بحسب التركيب على حدث فعله فاعل
لكن الفعل غير مذكور فاخرج به . حجه

نقل وجه ان قلنا سوال فيه [illegible]
فعله فاعل فعل مذكور بمعنى الفعل المذكور بمعنى قائل
[illegible] ذلك الاسم مع [illegible]
[illegible] ذكر بمعناه . حجه

المفعول مشتمل عليه استعمال الكل على الجزء فقول الشارح كما ذكر ان الفعل اعم من الاسم
الذي فيه معنى الفعل فانه قد يكون معنى الفعل عين معنى المفعول
المطلق ولا يكون مشتملا عليه استعمال الكل على الجزء اذا كان مصدرا وكذا لو
باستعمال الحاصل على معنى المفعول المطلق ليس اشتماله على مفهوم لفظه
بل على ما قصد به من الافراد لئلا ينتقض بنحو ضربت انواعا فان ضربت
يشتمل على ما قصد عليه الانواع لا على مفهومها لان الضرب المقصود
عين الانواع ثم خروج تأديبا انما يتم لو كان التأديب غير الضرب
واما اذا كان نوعا التحقيق عينه فلا يخرج فعليك التحقيق الذي سمعت
قوله للتأكيد انه لم يكن في مفهومه زيادة على ما يفهم من الفعل اي التأكيد
العامل باعتبار تمام معناه اذا كان مصدرا وبعضه اذا كان غيره نحو
ضربت ضربا ونظرة ونفخة واحدة وبه يتم ما ذكره ان يكون مثل ضربت
ضربة في الثاني من اي المعنى مفعولا مطلقا للتأكيد قوله والنوع ان دل
على جميع انواعه بريد له الا انه على بعض انواعه فقط اي في ضمن ان لا انه
على جميع انواعه لئلا يخرج نحو ضربت جميع انواع الضرب قوله والعدد
ان دل على عدده اي عدد الفعل لا عدد نوعه وبهذا امتاز المثنى من نحو
عن المثنى للعدد الشخصي قوله لانه دال على الماهية المعراة عن الزيادة
على التعدد وان كان في مفهومه زيادة على مفهوم الفعل قوله وقد
يكون اي المفعول المطلق بغير لفظه ومناط فائدة هذا الحكم كلمة قد المفيدة
للتقليل لانه وان علم من التعريف انه لا يشترط ان يكون بلفظه لكن لم يعلم
ان ما هو بغير لفظه قليل وهو عطف على الاثنين وهي يجمع اي الاول قد يكون
بغير لفظه فهو لدفع توهم انه كونه للتأكيد يوجب ان يكون بلفظه لان
التأكيد المعنوي بالفاظ مخصوصة واللفظي لا يكون بغير لفظه ولا يبعد ان
يقال المراد التصريح بانه ليس مذهب سيبويه قوله نحو قعدت جلوسا

[illegible] مفهوم ضربت [illegible] الانواع [illegible] حيدر

[illegible] الضرب [illegible] من ضربت [illegible] حيدر

[illegible] على عدد نوعه [illegible] حيدر

هذا

هذا التركيب انما يصح بطريق الحقيقة لو لم يكن القعود مخصوصا بما بعد الاضطجاع
والجلوس بما بعد القيام كما ذكر في شروح المصابيح النبوية ولا يخفى انه
مثال للمغايرة يجب بباب ايضا قوله وسيبويه يقدر له عاملا اي يجعل
مثل ضربته انواعا والظاهر مع سيبويه في مثل انبت الله نباتا دون مثل
قعدت جلوسا قوله خير مقدم هو من قبيل انواعا من الضرب وخير اسم
تفضيل مخفف خير ولا يغير في التثنية والجمع والتأنيث وفي القاموس
يقال فلان خيرة الرجال وفلانة خيرة النساء قوله والحمد قطع الالف
والاذان الثاني آخر من كلمة او بدل كلمة واو وهو لغة في اللغة وهو دعاء
عليه بالذل موضع الحال قوله وهذا معنى وجوب الحذف سماعا ولا يخفى انه
لو كان معنى وجوب الحذف سماعا هذا لكان القياس ايضا واجب الحذف
سماعا لانه لم يوجد في كلام العرب استعمال الافعال العاملة فيه فمعنى
وجوب الحذف سماعا انه لم يوجد استعمال الافعال العاملة ولا قاعدة
يعرف بها قوله فاجاب بعضهم الصواب انه لا جواب للاعتراض لان كل
مصدر اضيف الى الفاعل والمفعول بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا
ولم يقصد بها بيان النوع وجب حذف ناصبها سواء كان هذه المصادر
او غيرها فحذف عاملها قياسي او ليس بواجب وللاظهر عليك
ان الاوفق لعبارة المصنف هو الجواب الاول قوله مثبتا اريد اثباته
لا حاجة الى حمل المثبت على ما اريد اثباته قوله بعد نفي داخل الخ هذا
قد يسمى صفة لان الصفة الواحدة لا تصح ان تكون تابعة لموصوفين
وقيل صفة لنفي فان المقدر صفة معنى نفي وما ذكره الشارح اظهر لانه يوجد
الفصل بين الصفة والموصوف والحق انه صفة لقوله نفي او معنى نفي على
بواحد من نفي او معنى نفي والصفة في الحقيقة صفة واحد منهما ولو
بعد نفي داخل على الاسم لا يكون خبرا عنه او معناه بارجاع ضمير معناه الى النفي

[illegible] الشارح [illegible] ما سبق [illegible] حيدر

[illegible] الجواب [illegible] وجوب الحذف [illegible] كلام المصنف [illegible] حيدر

[illegible] صفة معنى نفي [illegible] صفة اخرى [illegible] حيدر

[illegible] الشارح [illegible] الصفة [illegible]

والموصوف [illegible] الصفة الواحدة [illegible] حيدر

المقيد لكان اوضح فافهم قوله داخل على اسم لا يكون خبرا عنه اي داخل على
اسم طالب للخبر ولا يكون المصدر خبرا عنه لعدم قصد المتكلم خبريته والمراد
بالدخول الدخول الصوري ومعنى الشمول كان زيد الاسير المعنى الا زيد اسير
فان النفي وان لم يدخل على زيد لفظا لكنه دخل معنى لانه لنفي السير عن زيد
كما في ما زيد الا اسيرا وخرج بقوله لا يكون خبرا عنه بقصد المتكلم نحو ما زيد الا
بالرفع وقيل المعنى لا يصلح ان يكون خبرا الا بتاويل ومبالغة وفيه نظر
لانه يصدق مع ذلك على ما زيد الا اسير مع انه ليس بمحذوف الفعل
قوله لانه لو كان خبرا عنه لكان مرفوعا على الخبرية قيل فلا يكون مفعولا
مطلقا لانه مرفوع ورد بان المفعول المطلق قد يرفع بالقيام مقام الفاعل
قلت لا يكون مفعولا مطلقا لانه معمول لعامل المعنوي والمفعول المطلق
لا يكون كذلك وفيه نظر والاولى ان يمثل بما حالك الا سيرا شديدا
فان حذف فعله لا يجب بل يمتنع ما حالك الا ان تسير سيرا شديدا قوله
او وقع مكررا لو قال او مكررا بالعطف على مثبتا لكان اخصر الا انه احترز
عن توهم عطفه على قوله خبرا قوله اي في موضع الخبر عن اسم لا يصح
وقوعه خبرا عنه لا يخفى انه لا يفي العبارة بتقدير هذا وكانه جعل المصنف
ضمير وقع راجعا الى مفعول مطلق وقع بعد اسم لا يكون خبرا عنه لانه مذكور
ضمنا لكنه بعيد ايضا والاخصر الاوضح هو ان يقال ما وقع مثبتا بالا او معنى
او مكررا بعد مبتدأ لا يكون خبرا عنه قوله وانما جمع بين القسمين
لاشتراكهما في الوقوع بعد اسم لا يكون خبرا عنه وفيه انه يقتضي ان يجمع بين
قاعدتي ما وقع مضمون جملة لاشتراكهما في الوقوع مضمون جملة قوله تنبيها
على ان الاسم الواقع موقع الخبر اعم او على انه يكون التاكيد والنوع ولم
يلتفت الشارح الى هذا الوجه لانه توهم الحصر فيهما او على انه قد يكون
بحيث يجب تقدير عامله بعد الا كما في المثال الاول اذ لا يصح استثناء السير

المطلق

المطلق من السير المطلق وقد يكون بحيث لا يجب كما في المثال الثاني فانه يصح
فيه تقدير العامل قبل الا اي ما انت تسير الا سير البريد قوله البريد معرب
دم بريده وهو اسم بمعنى استر بام اذ علامته قطع الذنب ثم صار اسما
بمعنى يبك قوله ومنها ما وقع تفصيلا قيل القرينة على حذف العامل
مضمون الجملة فانه ينتقل منه الى آثاره وفيه نظر اذ لو كان الانتقال منه
الى آثاره لم يحتج الى ذكرها مع انه لا حاجة بينة بل القرينة في حذف عامل
المفعول المطلق تعينه لانه يتعين ان يكون بمعناه قوله والمراد بمضمون
الجملة مصدرها المضاف الى الفاعل اي هنا اذ كان مناط الفائدة
نسبة المسند الى الفاعل والمفعول هنا اذ كان مناط الفائدة النسبة
الايقاعية وحينئذ نقول او المصدر المقيد بالحال هنا اذا كان مناط
الفائدة الحال نحو ضحكت مع زيد مسرورا فاما ان تنفعه او ينفعك
فان مضمون الجملة ههنا صحبة زيد في وقت السرور والاثار اما فخفظه
فانه من المواهب لا فيقة الجليلة قوله وبازه غرضه وغرض الشيء اثره
فانه بواسطته يبتنى اثره وحينئذ نقول الظاهر ان يجعل مثل فشدوا الوثاق
فاما منا بعد واما فداء مفعولا له فيستغني عن تقدير العامل واما اختصر
الشارح على بيان مفهومات القيود واعرض عن بيان احترازاتها المبنية
لغيرها لان ما قيل انه مضمون جملة احتراز عن مضمون مفرد نحو لسفر يصح صحة
او نعتنم اغتناما لانه مضمون المفرد كلام لا محصل له لان صحته اثر مضمون
الجملة لانه اثر سفره وسفره مضمون الجملة وكذا ما قيل انه متقدمة بيان
صدر وقع لان التفصيل لا يتقدم الاجمال ثم وكذا ما قيل الحذف غير واجب
في صورة تقدم التفصيل لا وثوق له لعدم تشخيص فائدة المتقدمة لم يجز
له قوله وتفصيل لاثر بيان انواعه المحتملة لكذا فسره الرضي ايضا وهو
يقتضي ان لا يجب الحذف في مثل فشدوا الوثاق فاما منا بعد واما فداء او فقط

ويطلق على الفعل لانه لو [illegible] سيرا
وانه يقطع ذنبه . معرب سه .

قوله هنا اذا كان مناط الفائدة نسبة المسند
الى الفاعل اه اي هنا نظرا الى المصدر المضاف الى الفاعل
وقوله والمفعول هنا اذا كان اه نظرا الى المصدر
المضاف الى المفعول . منه

او لم يقدر، ولو لم يذكر الجملة لتناوله قوله ومنها ما وقع للتشبيه اي لان يشبه
احد به وعليه مثل مررت بزيد فاذا له صوت مثل صوت حمار فان المفعول المطلق
هنا لتشبيه شيء بشيء لا يشبه به شيء فالاولى ان يجعل التشبيه بمعنى الاشتباه
بشيء والمفعول المطلق الحقيقي في مثله لا محل له مشبه او بمعنى المشبه الذي
فعل المتكلم وصفته اي وقع في الكلام لاجل التشبيه سواء كان مشبها
كما في المثال المذكور في المتن او اداة تشبيه كما في مثال ذكرناه او مشبها
كما في له صوت صوتا مثل صوت حمار وقيل هذا التركيب لا يجوز لوجوب
حذف الموصوف في مثله ولا بد من تصحيح النقل قوله لزيد صوت صوت
حسن ورد عليه واخواته انه خارج من المفعول المطلق لا من القيود والاوجه
ان يقال القيود المذكورة لتعيين محل الخلاف لانه في مثل هذا التركيب
ذهب سيبويه الى انه لا حاجة الى تقدير العامل بل يكفي فهم العامل من
الجملة السابقة فاراد المصنف التصريح بوجوب حذف العامل فيه واما بيان
اعرابه فعند سيبويه صوت حسن بدل ووصف لصيرورته مع صفته بمنزلة
شيء واحد فهو نظير الحال الموطئة واجاز الشيخ الرضي جعل صوت تأكيدا
لفظيا قوله واحترز به عن نحو صوت زيد صوت حمار الاولى انه احترز
عن مثل صوت حمار بصوت زيد قوله فاذا له صوت صوت حمار جوز
نصبه على الحالية ورفعه على انه بدل او عطف بيان او صفة بتقدير مثل
او بتأويله بمنكر هذا اذا كان منكرا اما اذا عرف فرفعه لا يكون صفة
الا عند الخليل لانه بتقدير مثل وهو لا يعرف بالاضافة وانما لم يجوز الجمهور
ان يكون العامل المصدر المذكور لانه لا يصح تأويله بان مع الفعل وعلله
لهذا الثاني ووجه انما لم يجز لان ان مع الفعل موجود ومونه هذا المقام
مطبوع به قوله صراخ قيل هو اسم بمعنى المصدر قوله لا يحتمل لها غيره
الا موضع وقع مضمون جملة لا يحتمل غيره في مقابله وقع مضمون جملة يحتمل غيره

قوله مثلها صفة مصدر محذوف منصوب وهو ... وهو مشكل لان المصدر وهو صوتا وقع مشبها. حفيد

اي قوله فقط وقوله الا له وقوله الحقيقي حتى لا ينافي لما تقدم من ان المفعول المطلق الحقيقي فيه لا مشبه بشيء فتأمل. حفيد

قوله فان المفعول المطلق لا يكون الا منصوبا وهذا واخواته لا يجب النصب بل الكلام مرفوع. حفيد

ودليله احترز عن هذا ونحوه اي المفعول المطلق قبل جملة فلا يجب حذف الفعل ودليله كان هذا اولى ليكون قوله بعد جملة قيدا احترازيا فلا يرد عليه انه خارج من المفعول المطلق فتأمل. حفيد

وما بهذه العبارة فغير موضح فتأمل انه خبر لا والمحتمل اسم مفعول كما هو الظاهر
وقوله لها صفة محتمل اي لا يحتمل ثم بيانا لها غيره وقيل غيره منصوب مفعول
للاحتمال والمحتمل مصدر وهذا خلاف الرواية المشهورة قوله اي عرفت
اعترافا ينبغي ان يكون خلاف سيبويه في القسم السابق جاريا فيه وفيما بعده
قوله ويسمى هذا النوع من المفعول تأكيدا لنفسه من متأخري النحاة وفي هذه
تسمية فالاولى ان يكون تسمى على صيغة المتكلم كناية عن المتأخرين قوله
ما وقع مضمون جملة لها محتمل غيره نحو ما وقع مضمون مفرد سواء كان له احتمال
غيره نحو رجع القهقرى او لم يكن نحو ضربت ضربا قوله لانه من حيث
هو منصوص له يعني لان معناه من حيث هو منصوص عليه بلفظ المصدر
يؤكد نفسه من حيث هو محتمل الجملة فقد جعل المؤكد معنى المصدر وجعل تسمية المصدر
بالتأكيد تسمية باسم معناه ونحن نقول المناسب ان يقال ان المؤكد
لفظ المصدر لانه يؤكد اللفظ السابق في الدلالة على ما دل عليه و
بقوة فالاوجه ان يقال المحتاج الى التأويل قوله تأكيدا لنفسه لانه يؤكد
جملة كانها جنسه لتعينها للدلالة على ما تعين المصدر للدلالة عليه او ما
تأكيد غيره فلا تكلف فيه لانه مؤكد للفظ الجملة وهي غيره وليس فيها ما تنزل
منزلة نفسه لانها لم تشاركه في التعين للدلالة على ما تعين للدلالة عليه
قوله ويحتمل ان يكون المراد انه تأكيد لاجل غيره هذا ما اختاره المصنف و
اورد عليه فوات حسن التقابل فاشار الى دفعه بقوله وعلى هذا ينبغي ان
وفيه انه بعد ليس هنا حسن التقابل لان هذا القسم ايضا تأكيد لاجل نفسه
ليتكرر ويتقرر ومع ذلك تأكيد لدفع غيره فحسن التقابل ان يكون رفعا او نفيا
القسم الاول تأكيدا ليس لغيره قوله ومنها ما وقع مثنى اي على صيغة التثنية
وان لم يكن للتثنية فيه رد على من قال المراد ما يكون مثنى للتكثير واشارة
الى ان المراد به اعم مما يكون للتكثير او لغيره قوله مضافا اي الى الفاعل

مع الغير وكون الضمير للمتكلم

قوله مع يحتمل القهقرى وغيره فلما قال القهقرى يتبع مضمون الرجوع وحده ما يرجع زيد. حفيد

او المفعول مع هذا القيد ينتقض بضربت ضربي الامير فانه مثنى مضاف الى الفاعل
فلا بد ان يقال مضافا الى فاعل الفعل ومفعوله ومع ذلك ينتقض بضرب زيد
ضربته فالوجه ان يقيد الاضافة بكونه لا لبيان النوع وقد صرح بهذا
بهذا القيد الرضي قوله وفي جعل المثال من تتمة التعريف لافادة هذا القيد
تكلف والتصريح تمام التعريف بدون المثال ثم ان التقييد بالمثال يفيد
اشتراط كون المثنى للتكثير واشتراط الاضافة الى المفعول قوله ويجوز ان يكون
من لب بالمكان فان قلت لم تعين للاستغناء عن الحذف الذي لا ارتكاب
اليه الا لاحتياج اليه قلت كانه رجح اليه حمل اللفظ على ما هو الاكثر استعمالا
في القاموس لب اقام كلب ومنه لبيك اي انا مقيم على طاعتك الباب
بعد الباب ومعناه قصدي اليك وانجاهي لك من قولهم داري تلب داره اي
تواجهها او معناه محبتي لك من قولهم امراة لبة اي محبة لزوجها او معناه
اخلاصي لك من قولهم حب لباب اي خالص قوله بحذف الفعل ليفرغ
المخاطب عن سماع التثنية فيبادر بسرعة وقيل ليفرغ المتكلم من التكلم بسرعة فيتفرغ لسماع
المامور به والاول انسب بمقام رعاية الادب فافهم قوله وعلى هذا القياس
سعديك اي سوى جواز ان يكون غير محذوف لزوما فانه لم يجئ ثلاثي اسعد
بمعناه قوله المفعول قال المصنف انما سمي به لانه اوقع الفعل او تعلق به
يعني ان الباء اما للسببية فيتعلق بالفعل والفضلة ومتعلق بالضمنه من معنى
التعلق ومن خفي عليه مراده زاد عليه وقيل لانه سبب لوجود الفعل لان
المحل سبب لوجود الحال قوله لم يذكر اي الاسم اكتفاء بما سبق واكتفاء
بظهور ان المفعول به من اقسام الاسم وتفاديا من اطلاق الاسم في التعريف
على سبيل المسامحة فان المفعول في قلت زيدا او قلت زيد قائم ليس باسم
وقع عليه فعل لكن على الحذف اطلاق الاسم في تعريف المفعول المطلق وفيما
قبله في تعريف المفعول المطلق على ما هو حقيقة البيان وفي تعريف المفعول

ع

اي ضربته مفعول مطلق لضرب مضاف الى فاعل
الفعل وهو زيد وهو يجب حذف الفعل فلا بد
في هذا القيد ايضا . حيدر

اي المخاطب من قال لبيك تنبيها على ...
ولا ينتظر المخاطب حتى يتم الكلام ...
. حيدر

اي المفهوم في ذهن القائلين هو الاسم والاسم
وقع عليه الفعل فان ما وقع عليه الفعل هو
ذات الاسم لا ذات الاسم تامل . حيدر

على ما هو المجاز المشهور فيما بينهم من تسمية اللفظ باسم معناه الذي يتعلق به الفعل
قد يكون المفعول به دالا على ما وقع عليه الفعل تضمنا كما اذا تضمن معنى الاستفهام
او الشرط فانا نقول المتضمن معنى الاستفهام والشرط دال على المعنى الذي
مطابقة لان الدلالة على معنى الشرط والاستفهام طارية وكذا اعتداد
ولم يعتد به لانه على معنى غير مستقل وقد صرحوا به ولو سلم فقد سلك
في التعريف جادة التغليب قوله والمراد بوقوع الفعل تعلقه به بلا واسطة
حرف فانهم يقولون يعني ارباب اللغة يقولون لمن نجه ذهبت بزيد في
يقال لا ذهاب وقع على زيد ولا فرق في المعنى بين ذهبت بزيد واذهبت
زيدا فوقوع الفعل يشمل هذا التعلق ويمكن ان يقال هذا التعلق بلا واسطة
حرف جر وحرف الجر لتغيير المعنى وبعد التغيير تعلق الفعل بنفسه وبهذا تبين
ان زيدا في ذهبت بزيد مفعول به دون زيد في مررت بزيد فخرج
الحال لان تعلق الفعل به بواسطة حرف جر في المعنى فمعنى ضربت
زيدا قائما ضربته في حال القيام وخرج المستثنى والتمييز لانه لم يتعلق
الفعل بهما بل في التمييز تعلق بما بين به وفي المستثنى بما اخرج منه فان قال
المراد التعلق ولا يخرج الحال والمستثنى والتمييز لم يكن على تمييزها بين
الاحوال على انه يشكل المفعول الثاني والثالث حينئذ اذ ليس التعلق
بهما اولا ومما يعجبك انه اشكل على بعض عمرو في اشترك زيد وعمرو واحتاج
الى تقييد التعلق بتعلق غير الفاعلية وغفل عما تقرر ان المعتبر في جميع التوابع
ما يخرج التوابع ولم يتذكر ان التقييد لا ينفع في الانتقاض بضربت
زيدا وعمرا انعم تقييد التعلق واجب لان تعلق الفعل بالفاعل ليس
وقوعا عليه بل وقوعا بنفسه تامل قوله والمفعول المطلق بما يفهم من
مغايرته لا حاجة الى هذا الاعتبار لاخراجه لانه لا يقال الضرب وقع
على الضرب والضربة بل يقال وقع الضرب والضربة قوله والمراد

اي لفظ زيد مثلا باسم ذات زيد اذ المفعول به
حقيقة هو الذات فاطلاق الاسم
مجاز . حيدر

فان قيل انا في مررت بزيد لم يتغير المعنى فانه يحمل
بمعنى الاول فيتعلق المرور بزيد بواسطة حرف الجر
فلا يكون مفعولا به فافترقا . حيدر

فانه يصدق عليه انه تعلق الفعل به تعلقا لا بواسطة
حرف جر وليس مفعولا به بل فاعل . حيدر

كيف ويكون الحاجة الى هذا الاعتبار بتفسير
وقوع الفعل عليه بتعلقه به بلا واسطة حرف
ويصدق على المفعول المطلق ان الفعل متعلق
بلا واسطة حرف جر . اسماعيل افندي

بفعل الفاعل فعل غير اسناده الاولى فعل المسند وكذا الاولى في قوله
فانه لم يعتبر اسناده لم يسند قوله فخرج به مثل زيد في ضرب زيد الاولى
ان يقال فخرج به زيد ودخل درهما في اعطى زيد درهما واخراج زيد
انما يتم لو لم يكن مفعولا به في اصطلاحهم وهو الارجح الاليق بالاعتبار
اذا لم يوجد منهم تصريح بانه مفعول به وقولهم ان المفعول به وفيه يصح ان
يكونا مفعولي ما لم يسم فاعله لا يدل على تسميته مفعول ما لم يسم فاعله مفعولا به
او مفعولا فيه كما لا يخفى فمن منع عدم كونه مفعولا به خفي عليه لم يمنع لدقته
قوله فلا يرد وفيه انه لو قال او وقع عليه الفعل كان اخصر ولدفع آخر ودو
انه لو قال الفعل يتبادر منه الفعل الاصطلاحي فيحمل عليه ويلزم في اسناد
الى وقوع المسامحة وكذا في الاكتفاء بالفعل الاصطلاحي فيخرج شبه الفعل قوله
لغوية الفعل تنبيه على ان ذكر الفعل هنا ليس من قبيل الاكتفاء بما هو الاصل كما
في نظائره لكن ينبغي ان يعلم ان اسم الفاعل والمفعول كالفعل قوله
كوقوعه في حيز ان وكون الفعل مؤكدا بالنون لان التأكيد يوجب كون
الفعل مهما فيه في التقديم الدال على كون المفعول اهم وفيه نظر لجواز ان يكون
التقديم للتخصيص لا للاهتمام قوله اي زيد كذا اي ازيد كة قوله
تخصيصها بالذكر ليس للحصر الجمهور على ان العدد لا يفيد الحصر فان قلت ما فائدة
ذكره قلت لينضبط المذكور عند السامع ولا ينفلت شيء لكن يتجه ان المذكور
خمسة خامسها المندوب على طريقة المصنف ورعاية مذهبه تقتضي ان يجعل
الابواب خمسة قوله لوجوب الحذف في باب الاغراء اما كتب قدس سره
في الحاشية نحو اخاك اخاك اي الزمه ونحو الحمد لله الحميد ونحو اتاني زيد الفاسق
الخبيث ونحو مررت بزيد المسكين قوله نحو امرأ ونفسه تعناه واترك
على الفراء من المرأ وقصر ليده والسان عنه فمعنى الاول لو والعطف وفي
الثاني للمصاحبة ايضا قوله وانتهوا خيرا لكم اكثر سيبويه وجوب الحذف

اي كونه اكتفى بما هو الاصل في نظائره كقوله واذا ثبت نوع الفعلان وقوله والاصل في الكلام على ان يلي فعله حيث ذكر في الكلام بين الفعل ووراء الفعل وشبه الفعل ومعناه والفعل نفسه حيث اكتفى بقوله لقوة الفعل الحل ... حجه

فيه

فيه وان عرف به انجر كذا كما قال العلامة الثاني المحقق التفتازاني انه
التمثيل به لانه من حيث انه قرآن لا يصح فيه وجه آخر فيما يجب منه لانه يهدد
الاعتبار ولا يعدون الحذف بجائز ورجحانا قوله سهلا من البلاد ولا حزنا
في الحاشية السهل نقيض الجبل والحزن ما غلظ من الارض قوله بوجهه و
بقلبه لما كان الاقبال في اللغة نقيض الادبار فالتعريف بحقيقته لا يتناول
نداء المقبل عليك بوجهه ولا نداء من لا يطلب منه الاقبال بالوجه ممن كان
بينك وبينه حائل وكان خروج الكثير من افراد المنادى من تعريفه مستبعدا جدا فسر
قوله اقبال عن ظاهره لكن يتجه انه لا حاجة الى جعل الاقبال اعم من الاقبال
بالوجه او القلب ثم جعل الاقبال بالوجه او القلب اعم من كونه حقيقة و
حكما بل يكفي ان يجعل طلب الاقبال حقيقة او حكما لانه يعتبر الاقبال بالقلب داخلا
في الاقبال حكما قوله او حكما مثل يا سماء ويا جبال ومنه نداؤه تعالى التنزيه عن
الاقبال ذلا وجه له ولا قلب له فلا بد لذلك التنزيل من امر نزل باعتباره و
جعل احيانا الى التنزيل بيانه على علم آخر يقال في القول بتنزيله تعالى منزلة
من له صلوح النداء ترك ادب فالاولى ان يقال المراد بالاقبال الاجابة
وفيه نظر لان القرآن نزل على لسان العرب وقلما يحسن التنزيل بعد ما ثبت
في الشرع ولا معنى لارادة الاجابة لانه لو اريد بالاجابة انعام ما سئل نحو
الاستفادة من تقديرا وهو مع انه قد يكون المقصود بالنداء الخبر فلا معنى للاجابة
فيه وان اريد التلبية فهو لا يكون مطلوبا منه تعالى قوله وفيه تحكم يمكن دفعه
بان المندوب باب واسع كثير الدوران على السنتهم فاستبعد جعله مجازا غير
ملحق بالحقيقة بخلاف ما عداه فانه قليل الوقوع قوله فالاولى ادخالها تحت
المنادى كما فعله صاحب المفصل فانه منع المص عن ذلك انهم لم يعدوا
كلمة وا من حروف النداء قوله بان يكون آلة الطلب لفظية الطلب لفظي
يتوقف على لفظية آلته والمطلوب فانهما قد رضا الطلب تقدير يا فالاحتمال

منزلة من له صلوح النداء. حجه

ترك ما هو مناسب باعتبار ومحل الكلمة منزلة من له صلاحية النداء. حجه

او انه يجوز ان يريد من الله تعالى تلك التلبية. حجه

بان جعل مستقلا غيره داخل في المنادى كما هو مذهب المصنف. حجه

او عن ... المنادى. حجه

الثالث من اقسام هذا الاحتمال فتامل قوله او منادى او بحرف وفي جواز جعله
حرف النداء مع كونه نائبا وعوضا تمكين دفعها بان الناصب بحذف اداة كانه
زيد نصب كانه ضربا زيدا فانما والقرينة بمنادانية وتتجه على جعل التفصيل للمنادى
انه لا وجه لتخصيص هذا التفصيل بتعريف المنادى دون المفعول المطلق
والمفعول به والمبتدا او الخبر الى غير ذلك قوله وعند المبرد بحرف النداء
لسده مسد الفعل كان المبرد زعم ان الفعل المقدر عزل عن العمل ووراثه
ما التزم في موضعه فلا يرد ان المبرد لما قال بكونه سادا مسد الفعل
فلا محالة انه جعله عاملا مجازا وسيبويه لا ينكره فلا محالة تخالف بينهما قوله
فعلى هذين المذهبين لا يكون من هذا الباب اسم الا في اللهم قوله فعند
سيبويه جزءا الجملة اي الفعل والفاعل مقدران بهذا انما يتم على قول من قال
المستكن محذوف واما على ما حقق انه ليس بمحذوف ولا ملفوظ وفرق بينه
وبين المحذوف فلا يصح القول بتقدير الفاعل هنا قوله وعند المبرد حرف
النداء قائم مقام احد جزئي الجملة لا يخفى ان الحرف لا يقوم مقام الفعل
في افادة معناه حتى يستغنى عن تقديره فهو انما يقوم مقامه في العمل
فلا بد ان يكون المقدر عنده جزئي الجملة قوله وعند ابي علي احد جزئيها
اسم الفعل والاخر ضمير مستتر فيه اورد عليه ان اسم الفعل لا يضمر فيه ضمير المتكلم
وتنقض بأف بمعنى اتضجر واوه بمعنى اتوجع وتعقب بانه صوت لا اسم
فعل وبان اسم الفعل لا يكون على حرف واحد ومن حروف النداء الهمزة ورد
عليه وعلى مذهب سيبويه انه لو لم يكن المنادى جزء الكلام لتم الكلام
بدون المنادى مع انه لا يفيد بانفراده واجيب بانه قد يعرض
جملة ما يخرجها عن الاستقلال كما في الشرط والقسم وهذا لا يتم ما لم يبين ما عرض
هنا بل الجواب على مذهب سيبويه ان الكلام تام بدون المنادى وانما لا يفيد
حرف النداء بدون المنادى لانه متعلق حرف النداء والحرف لا يفيد بدون

متعلقه

وهو ان يكون تفصيلا لطلب نحو تفصيل الطلب يغني عن تفصيله عن ذكر كما اشار اليه المحشي بقوله فتامل . حفيد

لعل وجه التامل انه لو كان حرف النداء نائبا يكون الطلب ثابتا سواء كان المنادى ثابتا بكونه الطلب مقدرا وان لم يكن حرف النداء ثابتا يكون الطلب مقدرا . يوسف الاصم

فلا مخالفة بينهما فانه يجوز ان سيبويه يقول العامل في المنادى الفعل المقدر ويقول المبرد العامل فيه يا وهو نائب عنه . حفيد

قوله حذف حرف النداء ايضا وعوض عنها الميم المشددة فلا جرم يكون من هذا الباب على هذين المذهبين ايضا . [illegible]

اي لانه العلم فانه قد ينصب بعامل واحد سواء كان الفعل او الحرف على الاختلاف . حفيد

اي تعجب من التعجب وكذا اف بمعنى اتضجر اسم فعل . حفيد

لو قيل الكلام انه ضمير المتكلم المستتر في اسم الفعل . حفيد

نقول ايضا على انه حرف النداء اسم فعل ليس بشيء لانه ضعف كما قرره عصام الملة والدين . حفيد

حرف النداء ... عن الاستقلال ... [illegible]

متعلقه وعلى مذهب ابي علي انه استعمل الجملة هنا للطلب فقال زيد فهي تخرج بها عن
نعلى قبل والمنادى بمنزلة الفاعل فلا يتم الجملة بالنظر الى ما هو المقصود منه
المنادى فاعرفه قوله ويبنى اي يجب ان يبنى لانه يجوز ان يبنى لانه
في هذا الحال في المسائل هو الجواز فالعلم الموصوف بابن مستثنى عن هذا الحكم كما سيأتي
قوله لغتيها اي لغة كل منها لا لغة الثلاثة لتساوى المجموع بالنصب في
اقسام المنصوب ثمة كاقسام المرفوع والمخفوض والمفتوح فمن قال اقسام
المرفوع والمفتوح والمخفوض ثمان مفرد معرفة ومستغاث بخلاف المنصوب
فانها ثلثة مضاف وشبهه ونكرة غير معينة يرده ان اقسام غير المنصوب
ثلثة مفرد معرفة ومستغاث باللام ومستغاث بالالف قوله وللطلب
الاختصار في بيان النصب لا يخفى انه لو قال ويخفض لام الاستغاثة
ويفتح بالفها وينصب المضاف وشبهه والنكرة الغير المعينة ويبنى على ما يرفع
ما سواها لكان الاختصار في بيان البناء على ما يرفع به فلا بد من ترجيح
طلب الاختصار في بيان النصب على طلب الاختصار في بيان البناء
حتى يتم نكتة تقديم ما عدا النصب عليه ويمكن ترجيحه بان الاختصار فيه
لكثرته اولى من الاختصار فيما هو اقل منه والاوجه في نكتة التقديم ان
يقال بيان البناء على ما يرفع به اهتم لانه من خواص النداء بخلاف النصب
فانه لكونه مفعولا به وبخلاف الخفض فانه يجري الجر وبخلاف الفتح فانه لالحاق
الالف فقدم المستغاث لاتصال بينهما للبناء او التغيير من حاله الاصلي
قوله يرفع به المنادى في غير صورة النداء اما قبل النداء فيكون اسناد رفع
الى المنادى باعتبار ما يؤول اليه واما بعده فيكون التعبير عن المبني
بالمنادى باعتبار ما كان فمن قصر النظر على الاول فقد غفل عن ذلك الجعل
الضمير الى ذات المنادى فيكون من قبيل اعدلوا هو اقرب للتقوى قوله
او الفعل مسندا الى الجار والمجرور عطف بحسب المعنى على سابقه فانه في قوة

حيث يختص به المسائل ... فلا ضبط . حفيد

فليس الخفض والفتح من خواص النداء . حفيد

لا يقال المبني على الضم والمستغاث لا كلاهما مبنيا . حفيد

بان يكون الضمير يرفع راجعا الى ذات المنادى مع قطع النظر عن وصف منادى . حفيد

بان يكون ... راجعا الى ... مع قطع النظر عن كونه ... [illegible]

ان الفعل مسند الى ضمير المنادى كانه قيل مبنيا على ما يرفع به وينجيه عليه تمام الرفع
التنوين وكانه لهذا اختار البعض ارجاع الضمير الى الاسم قوله اى لا يكون
مضافا ولا شبه مضاف المفرد في هذا الباب بمعنى ما يقابل المضاف واما
مقابلته شبه المضاف فدائرة على الارادة بارادة مفرد مخصوص بقرينة ذكر
شبه المضاف في مقابله وقيل يعرف المفرد انه لانه الفرد الكامل للمفرد
بمعنى ما ليس بمضاف قوله وهو كل اسم لا يتم معناه الا بانضمام امر اخر
اليه هذا امر لا انضباط له ولا يرجع الى محصل يوجب كون نحو الموصوف بجملة او ظرف
شبه مضاف في باب النداء دون باب لا فان ما جعلنا لا نجعل شبه مضاف
دون لا حليما بعمل كما لا يخفى على متتبع اسرار النحو ولا الى محصل يوجب
كون الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في هذا الباب دون الموصوف
بالمفرد وقد تبعها فيه الشارح واخل بكلام الشيخ الرضي فانه قال هو اسم
يجئ ما بعده من تمامه فظن ان المعنى انه من تمامه من حيث المعنى وليس كذلك
بل المعنى انه من تمامه في اعتبارهم اما لمزج معنوي او لاضطرار نحوي اما
الاول فكان يكون ما بعده معمولا او معطوفا عليه ويكون مجموع المعطوف
والمعطوف عليه اسما لشيء اما علما نحو يا زيدا وعمرا اذا جعل علما او اسم
جنس نحو يا ثلثة وثلثين رجلا فان ثلثة وثلثين اسم لعدد مخصوص كاربعة
واربعة عشر واما الثاني فكالمنادى الموصوف بالجملة والظرف فانه
لا بد وان يجعل من نداء الموصوف لا من وصف المنادى والا لزم وصف
المعرفة بالجملة والظرف وهو لا يجوز بخلاف الاسم لانه لو جعل من وصف
المنادى لا من نداء الموصوف لم يلزم وصف المعرفة بالجملة هذا فاعرف ان شبه
المضاف في باب المنادى العامل فيما بعده والمعطوف عليه الذي مع المعطوف
اسم لشيء والموصوف بجملة او ظرف وفي باب لا الاولان فقط قوله
لوقوعه موقع الكاف الاسمية المشابهة لفظا ومعنى لكاف الخطاب الحرفية

يعني انه لا يكون مضافا ولا شبه مضاف وهو يعني بالنسبة الى ما لا يكون مضافا فقط ... بالنسبة الى المجرد الى الحق . حيدر

... المفرد الذي ليس بمضاف فرد ... ليس بمضاف ولا شبه مضاف وهو الفرد الكامل ... مضاف ويكون شبه مضاف وهو المفرد الغير الكامل ... . حيدر

يعني ان تعريف شبه المضاف ... الجنس مع ان الموصوف بجملة او ظرف شبه مضاف في باب النداء وليس شبه مضاف في باب لا . ...

اى في تعريف شبه المضاف كما عرفته في المحشي هذا امر لا انضباط له . حيدر

نحو يا ... ثلثة وثلثين ... من حيث المعنى بل ... معنوي ... . حيدر

... الموصوف بالجملة والظرف ... المعرفة ... . حيدر

... العامل فيما بعده ونحو ... المعطوف ... اسم لشيء ... . حيدر

فقولهم

فقولهم المبني ما ناسب مبني الاصل المعنى المناسبة له بواسطة او بغيرها واسطة
يمكن ان يحمل على انه اعرض عن الحاجة للمنادى في الدلالة على المعنى المراد
منه الى قرينة التخاطب كالضمير بمعنى خطب فبني لتلك المشابهة بالحرف
وتلك الحاجة وان فقدت في العلم لكن لم يعتبر فقدانه طردا للباب
قوله وكونه مثلها افرادا وتعريفا قيل اعتبره لئلا يلزم بناء المضاف
وما في حكمه وبناء النكرة الغير المعينة وفيه ان النكرة الغير المعينة لم تقع موقع
كاف الخطاب قوله ويا زيدان ما اشتهر فيما بينهم ان العلم اذا ثني او
جمع بالواو والنون لزمه لام التعريف مخصص بما سوى المنادى
فلا يرد ان المثال لا يصح والصواب يا رجلان قوله اى بلام خليه
وقت الاستغاثة بمعنى الاضافة لا دلالة ولا ملابسة وليس من قبيل اضافة
اللفظ الى مدلوله كما هو المتبادر قوله وهو لام التخصيص قلت بل لام
التعليل اى اغيثني لنفعك ولاجلك وفي يا لله اغيثني لمقتضى ذاتك
وكرمك قوله نحو يا لزيد لا يكون الاستغاثة بغير كلمة يا ولا يكون
لام الاستغاثة الا في مقام الاغاثة او التعجب والتهديد قوله وجب
اى عن الاعتراضين ثم قيل وبان قوله مثل يا عجبا له من تتمة القاعدة
مبني على الغفلة قوله كان المهدد اسم فاعل يستغيث بالمهدد الخ
فيه انه يا ابا عن هذا التوجيه ان التكلم بهذا النداء في حضور المهدد
والمتعجب منه وانه لا معنى للاستغاثة بشيء بحضرة فيستغيث منه لانه لا يتصور
الاغاثة منه فالوجه ان يقال يستغيث بالمهدد ليتغير حاله ويترك
ما يوجب قتله او ضربه فيغيث المهدد ويخلصه عن الم القتل والضرب
او يستغيث به ليأتي بنفسه عن القتل بتغيير احواله وترك منادى خصاله
ويستغيث بالمتعجب منه ليغيثه في التعجب المفرط الذي فوق طاقته بتغيير
حاله ويرتفع عنه ما يوجب هذا التعجب قوله لانتفاء ما يقتضي فتحها

وذلك لانه معرفة ويحتاج الى قرينة الخطاب بخلاف النكرة فانه لا يحتاج اليها كما لا يخفى . حيدر

اى المفرد والمعرفة والمضاف وشبهه اما مشترك بين ... الكاف ... افرادا وتعريفا لزم بناء المضاف الخ . حيدر

بل قرينة ... اى بين التخصيص والتعليل . حيدر

... اغيثني لمقتضى ذاته ... الكرم ... . حيدر

... ذكر ... . حيدر

اى مبني على الغفلة ... قول الشارح ... من تتمة القاعدة . حيدر

يعني ... المهدد والحضور ... لكون المهدد ... المراد ... . حيدر

اذ لو ... المهدد ... من المهدد ... . حيدر

لا يحصر المقتضي فيما سبق فليكن وقوعه موقع كاف الخطاب صوته قوله
ولا لام فيه حينئذ فالظاهر من كلام المصنف ان الجملة حالية فيختل المقصود لانه
يفيد تقييد الفتح بالالف بعدم اللام لا نقول لا اعتداد بهذا الاحتمال
لظهور انه لا يمكن غير الفتح مع اللام ايضا لان الالف يوجب فتح ما
قبلها لانا نقول وجود الالف غير ضروري لجواز انقلابها ياء لاقتضاء
اللام الخفض وقوله فبين اثريهما تناف فيه بحث فانه لا تنافي بينهما
في يا لاحمراه لان جر غير المنصرف بالفتحة الا ان يعتبر اطراد الباب
ولك ان تقول ليس التنافي في اختلاف حركتي الجر والفتح بل لان احدهما بنائي
والاخرى اعرابية قوله وينصب ما سواهما فيه انه ان اراد النصب لفظا
او تقديرا يخرج عن الحكم نحو يا يوم لا ينفع مال ولا بنون ويا من لا ينفعني
ويا خيرا بغير لي مما هو مبني على الفتح لانه لم ينصب لفظا ولا تقديرا بل
محلا مع انه داخل فيما سواهما وان اراد وينصب ما سواهما لفظا او تقديرا
او محلا فهو مشترك بين كل منادى ولا يخص ما سواهما ويمكن ان يقال المراد
ويبقى على ما كان عليه من النصب ما سواهما وبهذا عرفت فائدة قوله ان
كان معربا قبل دخول حرف النداء والاستغناء عنه على ان فيه انه يبقى على
هذا التقدير بيان مثل يا يوم لا ينفع مال ولا بنون مهملا في بحث المنادى
قوله مثل يا طالعا جبلا هذا المثال من المزالق النحوية فانه لا يعتمد لعمل
طالعا وتقدير الموصوف مشكل لانه اذا قدر موصوف يكون موصوفه
منادى مفردا معرفة ويجب تعريف طالعا ولا يكون حينئذ مشابها بالمضاف وذكر
بعض الافاضل ليذكر له خلص ما شانه قوله ويا حسنا وجهه طريقا في الحاشية
انما قيده بقوله طريقا ليكون نصا في كونه نكرة لم يقصد به معين فانه
لو قصد به معين لقال يا حسنا وجهه الظريف هذا لكن وصف شبه المضاف
بالمعرفة بعد قصد المعين مشروط بان لا يكون موصوفا بجملة او ظرف

حق انه لاسم الذي [illegible] بعد لا [illegible] من دون [illegible] وصفه لا [illegible] حيدر

نحو يا حليما لا تعجل قد رأينا فانه لا يجوز القعود وسرق بالتخفيف من ذات عرقا
طويلة فانه لا يجوز القطوبة قوله وتوابع المنادى يريد التوابع من كل
وجه اعني التابع في الصورة والحقيقة فخرج بالتابع اي جعل الا انه تابع صورة
منادى حقيقة وسيجيء في كلام الشارح نكتة عدم تقييد التابع هنا بما
يخرجه ومن ذكر هنا ما سيجيء في كلام الشارح فلم يتتبع كلامه وادفع قوله
المبني على ما يرفع به قيل هو الظاهر من لفظ المبني هنا لانه قيل فيه ويبنى
دون غيره قوله لان توابع المنادى المعرب تابعة للفظه هذا الحكم صحيح
على اطلاقه فان يا عبد الله وعمرو وعمرا فيه تابع للفظ عبد الله لانه منصوب
الحق في التبعية لا غيره واتا بتاذه فليس في التبعية ممن قال يريد بالتوابع
غير البدل والمعطوف لانه حكمه لم يساعده حكمه وكذا يا لزيد وعمرو
يجب فيه جر عمرو ولم يجز نصبه حملا على محله قوله لان توابع المستغاث
يعني ان الحكم على توابع المنادى المبني يرشد الى تقييد المبني لانه حكم
مخصوص يتعقل افراده عقلا واخص فائدة القيد بالنظر الى تابع
المستغاث دون تابع العلم الموصوف بابن مضافا الى علم آخر نحو
يا زيد بن عمرو والعاقل فانه لا يجوز في العاقل الا النصب لانه لا يحتاج
الى التقييد كالمستغاث لانه لم يعلم حكمه بعد قوله ولا شبه مضاف
المفرد الحقيقي يشمل شبه المضاف فلا حاجة له لا دراجة الى تعميم المفرد
وانما يحتاج اليه ادراج المضاف بالاضافة اللفظية قوله ولما لم يجر الكلام
الآتي اي فيه ان عدم الجريان المذكور لا يستدعي التفصيل بل التقييد
فيصح ان يقال وتوابع المنادى المبني المفرد سوى البدل والمعطوف
الغير الممتنع دخول يا عليه بل لو لم يقيد لكان بيان حكمهما فيما بعد بمنزلة
الاستثناء كما هو عادته فالتفصيل ليعرف التوابع اجمالا وتنبيه [illegible]
والتفصيل على انه لم يتبع الاصمعي في امتناع وصف المنادى ولم يتبع الاكثر

اي غير ما يرفع به فانه قيل فيه ويبنى على الالف والياء ويبنى · حيدر

اي تكلم الشارح حيث قال انه مقتضيه فانه عام شامل للبدل والمعطوف الغير الممتنع دخول يا عليه · حيدر

وذلك البعض المفرد المبني على الضم لفظا او على الفتح · حيدر

اي المفرد الحقيقي الا ان يكون مضافا فقط · حيدر

وتعرفها من حيث التفصيل في مباحثها فالتفصيل معدول المعرفة وتقدم [illegible]

قوله سوى البدل والمعطوف ذا الحكم فيهما المستقل · حيدر

في جعل التأكيد اللفظي كالبدل قوله لان التأكيد اللفظي حكمه في الاغلب الأعم
ان يعول عند الاكثرين ليلائم قوله وقد يجوز فانه يدل على ان المسألة خلافية
لا ان استعمال العرب مختلف يرشد الى ذلك قوله وكان المختار عند
المصنف ذلك قوله ولذلك لم يقيد التأكيد بالمعنوي واقوى منه انه
لم يقل فيما بعد والبدل والمعطوف والتأكيد الغير المذكورين حكمها
حكم المستقل لكن تصريحه في شرح المفصل بتقييد التأكيد بالمعنوي يشعر
بان ترك التقييد بما منشأه الغفلة قوله والصفة فيه رد على الاخفش
حيث لم يجوز وصف المنادى المفرد المعرفة لشبهه بالمضمر واول نحو
العالم ورفعه في يا زيد العالم بانه على الاختصاص لضعف المداعي
وعدم جريان التأويل في وصف المنادى المستغاث الا ان يقال
مشابهة المستغاث بالمضمر لم يعتبر حيث لم يبن بخلاف المنادى المفرد
المعرفة قوله والمعطوف الممتنع دخول يا عليه يعني المعرف
باللام ينبغي ان يقيد بقولنا سوى لفظ الله ولهذا لم يقل المصنف
والمعطوف المعرف باللام مع انه اخصر واوضح قوله ترفع على اللفظ
هذا من غوامض النحو لان العامل في التابع هو العامل في المتبوع و
التابع باعرابه من جهة واحدة والمقام لا يحتمل تفصيله فيرجع
الى مطولة وقوله الظاهر او المقدر فاصله لانه لا يشمل نحو
يا هؤلاء الى قوله فان لهؤلاء محلين محل نصب ومحل رفع قوله
واقتصر على مثالها اولا لانه اول ما يمكن ان يمثل فيه بالمعرف باللام
المنافي لحرف النداء وهو اولى بالتمثيل ليعلم انه ثبت فيه ازحرف النداء
مع منافاته له قوله وهو استاذ سيبويه وهو الذي قال صاحب اللباب
الفاتحة في شأنه لم يتقدمه مثله ولم يخلفه مثله وقال المحقق الشريف
في حاشية الكشاف وهو اعلى كعبا من سيبويه قوله الا ان كان

يعني

يعني علما فقوله والا يعني ليس بعلم كذا حقق الشيخ الرضي مذهب المبرد لكن
المصنف في شرحه ذهب الى ما ذكره الشارح وكان المصنف لما رأى ان
المعقول ان اللام في بعض الاعلام لازم كما هو في اسم الجنس فلا يعتبر
الفرق بينهما قيد العلم في كلامه بما يمكن نزع اللام عنه وحمل اسم الجنس على
اسم الجنس وما في حكمه من الاعلام وحينئذ لا بد من معرفة معرف باللام
يجوز نزع اللام عنه وهو علم كان في الاصل مصدرا او صفة او اسم
جنس قصد به مدح كالاسد او ذم كالكلب لكنه ليس كل اسم كذلك
ما جاز دخول اللام وزعم ان محمدا وعليا لم يجز دخول اللام عليهما
وما لا يجوز نزع اللام عنه معرف باللام قصد بلامه التعريف او جعل اللام
جزء العلم وذلك في علم هو اسم جنس في الاصل خص بفرد من افراده
وقصدت ذلك التخصيص ويسمى علما غالبا وعلم الغلبة اما تحقيقية كما
في الصعق لخويلد سمي لانه اصابه الصاعقة واما تقديرية اما العدم
تصور معنى جنس كالدبران او تصوره وعدم ثبوته كالاربعاء فانه يتصور
له معنى جنس هو الرابع لكن لم يثبت لهذا اللفظ او يتصور ويثبت
لكن لا يعلم ثبوته للمعنى العلمي كالمشتري قوله والمضافة عطف
على المفردة ونصب على ترفع عطف امرين على معمولي عامل واحد لان
العامل في صفة المبتدأ والخبر واحد هو الابتداء قوله حكمه حكم كل واحد
منهما او الضمير راجع اليهما بتأويلهما بما بقي من التوابع فعلم منه انه لو قال
وما بقي حكمه حكم المستقل لكان اخصر قوله والعلم الموصوف فان قلت
هذا من مسائل المنادى فكيف ذكر مع مسائل التابع قلت هو من مسائل
التابع باعتبار ان التابع المضاف اوجب اختيار بناء المنادى على
الفتح قوله المبني عن جواز ضمه لانه لم يعرف من البناء الا البناء
على الضم والفتح وفيه نظر لجواز ان يبنى اختيار الفتح عن جواز الجر في

يا زيد بن مغيث قوله مجذوعن لنا، اد لحوق بها يعنى من غير تغيير اذ لا يجوز
الفتح في يا هند بنت عمرو قوله بلا تخلل واسطة بين الابن وموصوفه كما هو
المتبادر وما هو الاعم قوله اي اذا اريد نداؤه فيه انه اذا لم يجز
جعل المعرف باللام منادى فلا يريد احد من ارباب اللسان نداءه فكما
لا يصح ان يكون المعرف باللام منادى لا يصح ان يكون مراد النداء فقصد
الارادة لا يسمن ولا يغني من جوع وكأنه ذهب عليك ان هذا البحث
من مباحث التوابع لانه يبين انه قد يكون تابع المنادى المبني ملتزم
الرفع فلا يتجه ان موقعه ما بين احكام المنادى قوله قيل مثلا يعني الكلام
على سبيل التمثيل فلا يرد انه لا يلزم ان يقال يا ايها الرجل لجواز ان يقال
يا هؤلاء الكرام ويا هذه المرأة ويا هذان العالمان الى غير ذلك
ومن خفة فطنة الناظر في هذا المقام انه اذا اريد نداء الزيدين يقال
يا زيدان بحذف اللام لان النداء يغني عن جبر نقصان تعريف العلم
حين تثنيته وجمعه باللام وما اجيب به عنه من ان اللام فيه لجبر النقصان
لا للتعريف فلا يدخل في المعرف باللام اذ في الجواب انه جبر نقصان التعريف
ليس الا بالتعريف على ان المعرف باللام عندهم ذو اللام وكيفما كان يحتاج
الى استثنائه بالا انه من هذه القاعدة وفي السؤال انه بنى الكلام على
التمثيل فيه وفيه ما فيه وان قصد النداء في يا زيدان الى تثنية العلم
لا المعرف باللام حتى لو اريد الزيدان المعهودان لقيل ايها الزيدان
فاعرفه فان مراتب الكلام بما بلغت على المقام الذي لا يناله الا
الكرام قوله يا ايها الرجل توسطا اي الموصوفة المحذوف المضاف
اليه تعويض حرف التنبيه عنه عند غير الاخفش والموصولة عند الاخفش
تقديره يا اي هو الرجل حذف صدر الصلة لان المنادى طالب التخفيف
والاول هو المرجح وان كانت الموصولة اكثر لكون هذا دائما في التوسط على

نحو واحد ولانها لو كانت موصولة لصح يا ايها النجم والصعق ولان جعل المعرف
باللام وصفا اقرب بالقصد الى كونه مقصودا بالنداء فمن رجح قول الاخفش
بهذه الموصوفة احتجب عن هذه الوجوه المكشوفة قوله مع ما في التنبيه
بتجبر بعد المقصود بالنداء عن حرف النداء بتقرب حرف التنبيه المشارك
لحرف النداء في التنبيه وقوله يا هذا الرجل يشعر بالتزام حرف التنبيه في
مقام التوسط والفرق بين ايها وهذا ان ايها لا يكون مقصودا
بالنداء اصلا وهذا محتمل للامرين فلذا قدم ايها قوله والتزموا فيه
رد على الاخفش حيث جعل اي موصولة لانه على هذا التقدير لا حاجة الى
نكتة التزام الرفع قوله ولهذا لم يذكر ما بالك يخرج صفة الاسم المبهم
اي صفة الاسم المبهم الذي جعل وسيلة الى نداء المعرف باللام اذ لا يجوز
اخراج صفة الاسم المبهم مطلقا من القاعدة السابقة اذ يجوز يا هذا الرجل
وجهان اذا قصد نداء الاسم الاشارة قوله منادى معرب الخ ولهذا
لا ينصب تابع المنادى المستغاث باللام فلا يرد ان تابع المعرب ينبغي
محله لان تابع المنادى المعرب لا يتبع محله ومنهم من قال التنوين في
في معرب للوحدة اي تابع معرب واحد وتابع المعرب الواحد تابع
لفظه والمراد بالمعرب الواحد ما يكون له اعراب واحد فان المعرب
باعرابين معربان حكما ولا يخفى انه بلغ من التكلف مبلغا لا يلتفت اليه
الا من لا يتحاشى عن التعسف واما ما قيل انه لكونه منادى حقيقة منصوب
فيكون له اعرابان ففيه ان اعراب النصب للمنادى لفظا لا للمنادى
حقيقة قوله وقالوا يا الله خاصة هذا اشارة الى تتمة احكام لفظ الله
في باب النداء قطع همزته واختصاص انه بكلمة يا من بين حروف النداء
كاختصاص نداء ايها وايتها ذكره في مغني اللبيب وندائه بلا توسط المبهم
وتخصيصه بالحكم الاخير وان كان اشد تناسبا بالمقام فمن حسن العطف الذي

[Marginal notes, right page:]
[illegible] ... الغفور
والحاصل ان ... كلام المصنف ... المعرف باللام ... ارباب اللسان ... يا ايها الرجل ... [illegible] ... احمد على حيدر
وهو ... ذلك ... حيدر
اي ومن ... فطنة الناظر ... يجب ... على قوله انه اذا اريد ... حيدر
... النداء ... سبيل التمثيل ... حيدر
... الكلام على ... الرجل ... تثنية العلم وجمعه المعرف ... باللام ... حيدر
... معنى التعريف باللام ... المعرف باللام ... حيدر

[Marginal notes, left page:]
... صفة ... كانت موصوفة ... حيدر
... على نحو واحد ... المعرف باللام ... حيدر
... الرجل ... حيدر
... تابع مطلق المعرب ... النصب ... حيدر
... مثل يا ايها الرجل الظريف بالرفع لكونه تابع واحد ... حيدر
... الرجل ... بل حقيقة ... حيدر

لا يليق بالكرام وكذلك لا يحتمل معنى قوله خاصة لأنك تقول يا الله خاصة من غير
أن يقول يا أيها الله مثلا في حين ومن خصائص هذا اللفظ أنه يحذف منه
حرف النداء ويعوض عنه الميم المشددة في آخره ويجب الحذف وهو مختص بالنداء
قوله بأنه اشتد شذوذه لأن الله بعد اشتد وكأنهم توسلوا في التفضيل بصيغة
اشتد ولم يبنوا من الشذوذ فعلا لجعل الشذوذ بمنزلة العيب قوله وهم
الشأن في تأكيد لفظي ولم ينون لعدم انصرافه لكونه علما مؤنثا بتأويل القبيلة أو لكونه
علما مؤنثا بتأويل البقعة أو لكونه علما واقعا في الشعر يقتضي الشعر عدم صرفه
فلم ينصرف بسبب واحد وهو العلمية كما هو مذهب الكوفيين هذا ما يمكن أن يقال
وأما ما قاله الشيخ الرضي فهو أن التأكيد اللفظي في الأغلب تكرير اللفظ
الأول بلا تغيير وبلا تفاوت فكأنه حذف تنوين الأول للإضافة فكرر
بلا تنوين في الثاني بلا تنوين وإن لم يضف قوله وذلك مذهب سيبويه
المذهب لأستاذه وهو الخليل وهو تابع له فيه قوله والسيرافي أجاز
الرفع مكان النصب وكأن المصنف أشار إلى رده بحصر الاحتمال في الضم و
النصب بتقديم الخبر قوله لا أبا لكم قال الجوهري هو مدح أي لك شجاع
ماجد مستغن عن الأب وقال الأزهري إنه شتم لا يشتم فوقه والمعنى أنك
لست بابن رشيدة قلت لا نزاع بجواز أن يكون من الأضداد في القاموس لا أب
لك ولا أبا لك ولا أباك ولا أبك ولا أب لك كل ذلك دعاء
في المعنى لا محالة وفي اللفظ خبر قوله فتح الياء وهو الأصل كما هو المشهور و
السكون أكثر قوله احتراز عن نحو يا فتاي ويا قاضي وأما يا مسلمي جمعا و
تثنية فينبغي أن يجوز فيه إسقاط الياء لدلالة ياء الجمع والتثنية على الإضافة
وعدم الالتباس بالمفرد المعرفة في صورة الحذف هذا إذا كان الحذف اكتفاء
بالكسرة أو ما في حكمها وأما إذا كان اكتفاء بالشهرة كما في لغة الضم ومنها
القراءة الشاذة في رب احكم بضم الباء فينبغي أنه يجوز يا فتا إذا اشتهر

مسلمي في التثنية ومسلمي في الجمع بحذف ياء المتكلم وإبقاء ياء التثنية والجمع . حيدر

يعني كما لا يجوز إسكان ياء المتكلم في يا فتاي لا يجوز في يا قاضي لسكون ما قبل الياء وهو الياء التي لام الفعل . حيدر

في قراءة شاذة يا حسرتي بفتح الميم في حال الرفع [illegible] الميم . حيدر

في المفرد [illegible] في حال عدم حذف الياء في المفرد فلا التباس في أبت بينه وبينها . حيدر

المضافة

المضافة إلى ياء المتكلم ولا يذهب عليك أنه كما أن الاكتفاء بالكسرة مخصوص
بغير يا فتاي كذا القلب بالألف وقوله المغيرة بالحذف والقلب مغير عنه
الرضي حيث قال لتدل الشهرة على الياء المغيرة أو المحذوفة وهو الأولى
لأنه لا يسمى المحذوف مغيرا قوله وقد جاء شاذا في غيره بني فإنه كثر فيه
الفتح لثقل اليائين قوله ويكون المنادى المضاف إلى ياء المتكلم بالهاء
في هذه الوجوه كلها وقفا جعل الهاء متعلقا بيكون فيكون الجملة عطفا
على الخبر أو على الجملة الاسمية وعلى التقديرين يفيد العبارة وجوب الهاء
في الوقف والوجوب ليس إلا مع الألف وأما الوقف على غلامي بسكون
الياء فبالسكون أجود ويجوز بحذف الياء وإسكان ما قبله وإذا وقفت
على غلامي بالفتح يجوز الهاء والإسكان فالأولى أن يكون وبالهاء عطفا
على محذوف أي بلا هاء وبالهاء وقفا فيكون في حيز الجواز إلا أنه يجب أن
يحمل الجواز على ما يشمل الوجوب لئلا يشكل بيا غلاماه قوله وقالوا يا أبي
ويا أمي على الوجوه الأربعة يستفاد هذا من عدم التقييد بوجه بل الاقتصار
المستفاد على الوجوه الأربعة ويشمل الوقف بالهاء (وجواز الوجوه ...) وإلا اختصر الأصح
أن يقال ويا أبت ويا أمت خاصة بالعطف على يا غلامي فيكون المعنى
والمضاف إلى ياء المتكلم يجوز فيه يا أبت ويا أمت خاصة قوله بإبدال
التاء بالياء والتاء حصلة الإبدال وإنما يدخل على المتردد فيه التحتانية وما فوقها
الفوقانية دون العكس كما سبق إلى الأوهام قوله وقد جاء الضم أيضا
وفي لغة الضم حذف الياء على ما في القاموس وطول الكلام إلا أنها غير محققة
للتأنيث لكونها بدلا عن الياء كما في بنت لكن يوقف عليها بالهاء لكونها
عوضا عن زائد بخلاف بنت فإن التاء فيها عوض عن حرف أصلي قوله أو
بكسرها لمناسبة الياء والياء لا يناسب الكسر الوارد عليها لكن فيها وإنما
تناسب الكسر فيها فالأوجه أن يقال لما أبدلها بالياء التي فاقتضت كسرها

قوله وقد يوقف بالياء في لزوم اجتماع الساكنين وهو ممنوع . حيدر

قوله الشارح حيث سمى الحذف تغييرا مثل القلب وليس كذلك . حيدر

قوله الأولى أن يقال [illegible] الياء في [illegible] ما قبلها [illegible] يا ابن [illegible] المتكلم [illegible] بحذف الألف [illegible] الياء المشددة وهذا الحذف كثير لثقل اليائين . حيدر

قوله الوجوب يستفاد من قوله يجب فيه وجوه أربعة وفي المعنى يجب أن يجوز فيه هذه الوجوه والجواز في الأخرى . حيدر

قوله لم يذكره لعله يا أبي ويا أمي . حيدر

تا آت الثابت فتح ما قبلها انتقل اليها الكسر الذي هو مقتضي اليا المحذوفة بعد حذفها للدلالة عليها كما ان اعراب المستثنى ينتقل الى غير بعد ان غير المستثنى بما اجرت فيه من الاعراب **قوله** ويا الالف عطف بحسب المعنى على يا ابت فانه في معنى ويا ابتا ويا امتا او عطف على فتحها اي كانه مع الالف وقيل عطف على محذوف اي بالالف والفصل بالمتقدم **قوله** فانهم يقولون بنت ام لو كان اعتبار الاختصاص بالنظر الى الام والعم دون المضاف لان دت الى جواز يا غلام ام ويا غلام عم فالوجه الاختصاص بالنظر الى الجزئين وجعل المؤنث داخلا تحت ذكر المذكر كما شاع **قوله** وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم اي الاخصر وقالوا يا ابن ام ويا ابن عم خاصة مثل يا غلامي وفتحها **قوله** مثل يا غلامي فقالوا يا وقالوا يا لها ووقفا **قوله** الترخيم في القاموس رخم الكلام ككرم ونصر لان وسهل فهو رخيم والجارية اذا صارت سهلة المنطق فهي رخيمة ورخيم وتسمية الترخيم في الاسما لانه تسهيل النطق بها **قوله** اي دار قع في سعة الكلام يعني ان الجواز وقوعي ومقيد بسعة الكلام بحسب مقابلة الضرورة وحال الضرورة في النداء معلوم بالطريق الاولى والا وضح ان الجواز فيه مطلق في غير مقيد الضرورة **قوله** اي لضرورة شعرية ظاهره انه جعل ضرورة منصوبا على انه مفعول له وعامله الجواز فورد ان الجواز صفة الترخيم والضرورة اي الاضطرار صفة المتكلم فلم يوجد شرط نصب المفعول له على ما هو المشهور فيما بين الجمهور فقيل لعامل في ضرورة الترخيم والتقدير ويرخم في غيره ضرورة وكذلك ان يجعل الكلام لوقت اي جاز وقت ضرورة وكذلك ان يجعل الاضطرار صفة الترخيم اي الترخيم في غير المنادى وقع لاضطراره الى الوقوع **قوله** اي الحذف التخفيف ويسمى حذفا على سبيل الاعتباط وهو ادراك الموت شابا صحيحا كذا في القاموس وما في هذا المقام من كتب النحو ان الاعتباط ذبح الشاة بلا علة لم يثبت

تقديره وقوله يا ابت ويا ابتا ويا امتا . حيدر

وجعله في القاموس ... حيدر

اي ... حيدر

القاموس وجعله معنى الجزء وآور وعلبه نحو يد فانه حذف لا للاعلال بل ... ما قبله متعقب الاعراب والمحذوف لعلة لا يكون منسيا وقيل حذف للتخفيف ... فانه بتراء اولجزء التخفيف وقيل الترخيم حذف بعد التركيب والحذف في يد قبله **قوله** او شرط الترخيم اذا كان واقعا في المنادى على التقدير الثاني لم يتنبه لهذا ارجاعه الى ترخيم المنادى حينئذ استبعادا فالجعل الضمير لترخيم المنادى بعد جعل الضمير في قوله وهو حذف الى مطلق الترخيم ومن لم يتنبه لذلك قال الاولى ان يجعل الضمير الى قوله وترخيم المنادى **قوله** امور اربعة ثلثة منها عدمية للتثنية العدمية رابع فانهم وهو ان لا يكون المنادى الذي مع الياء هو فانه غير مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول يا ضباعة يالف لا محالة يا ضباعة بالها الا في مقام الحاق الف الاطلاق فانك تقول فيه يا ضباعا فترخمه بحذف التا وتقف بالف الاطلاق **قوله** لانه ليس اخر اجزاء المنادى نظرا الى المعنى لان المنادى في يا غلام زيد الغلام المخصوص وهو المستفاد بدون زيد **قوله** وان لا يكون جملة وبعض العرب يرخمها بحذف الجزء الاخير **قوله** ولزيادته على الثلثة لم يلزم نقص الاسم عن اقل ابنية المعرب وان جاز نقصانه ان لم يكن معربا او ما في حكمه نحو ما ومن فقد عقل من ليلا بد من تقييد الاسم بالذي في حكم المعرب **قوله** بلا علة موجبة كما في عصا ... والمحذوف لعلة موجبة في حكم الثابت **قوله** واما اسما ... واذا وقف على المرخم منه يوقف بالها فيقال في يا طلحة يا طلح الا ان يكون مقام الف الاطلاق نحو قفي قبل التفرق يا ضباعا ولا يك موقف منك الوداعا **قوله** ولما فرغ من بيان شرائط الترخيم اي او نقول لما فرغ من بيان شرائط مطلق الترخيم شرع في بيان شرائط خصوصياته او نقول لما فرغ من بيان شرائط الترخيم شرع في بيان اقسامه **قوله** زيادتان قبل الاخر ... **قوله** في حكم الواحد في انهما زيدتا

روى ...

يعني جعل في القاموس معنى الجزء ... حيدر

او ... حيدر

ف ... وغيره ... حيدر

... المعرب ... حيدر

... حيدر

... حيدر

معاً وان كانا لمعنيين نحو مسلمان ومسلمين ومات ان الزيادتين وقعتا
للتثنية والجمع والتانيث والنسبة والالحاق وزيادتي عمران كذا قيل وفيه
نظر لان زيادتي آخر شملال للالحاق ولا يحذف منه الا التاء ويمكن دفعه
بانها ليست مما زيدتا معاً لان اللام الزائدة موجودة في كثير من الفصيح
بدون التاء قوله واحترز به عن نحو ثمانية ومرجانة ونبه به على وجه
حذفهما معاً قوله او كان في آخره حرف صحيح اصلي لتبادره اي الذي
في عبارة اولى من قيد احترز به الرضي حيث قيده بغير التاء لاخراج
نحو سعلاة والسعلاة بالكسر هي الغول وساحرة الجن كذا في القاموس
وذلك ان زيد التاء في آخره الحقيقي وتاء التانيث في آخره حكماً وهو كلمة
اخرى حقيقة قوله وهو اعم من ان يكون حقيقة او حكماً يمكن ان يفسر
ما في حكم الحرف الصحيح بما يقبل الاعراب فيلائم جعلهم المعتل الذي يقبل الاعراب
ملحقاً بالصحيح قوله اي الف وواو او ياء ساكنة احترز به عن نحو دلو وظبي
فانه ليس الواو والياء فيهما حرف مدة قوله حركة ما قبلها من جنسها احترز
به عن نحو جيل وسفور فانها لا يسمى مدة قوله والمراد بها المدة الزائدة
لتبادرها الى الذهن لغلبتها وكثرتها او المراد ما هو مدة مطلقاً والالف
في نحو [illegible] لم يكن مدة في اصله وانما صار مدة بالاعلال قوله وانما قوله
بهذا القيد وذلك ان ما حذفه وجهها ويحمل شوون اكثر من اربعة احرف في الاصل
قوله لان نحو ثمود جمع ثمد [illegible] وان يحمل شمود جمع ابن لانه لم يستعمل
الا كثمود وينبغي ان يقيد القاعدة بما يخرجه كما عرفه قوله حذفتا اي الحرفان
الاخيران في كلا القسمين لا يوخذ في الجزاء التقييد بالشرط لانه لغو فتفسيره
ليس كما ينبغي ولو قال المص فان كان ما قبل آخره مدة حذفتا لورد نحو
سعلاة وسعيد فمن قال لو قال كذلك لكان اخصر واتم الا انه لم يقل
لعدم اشتراك القسمين في جهة حذف الحرفين فقد غفل قوله وبلغ من

فانه اولا زيدت للتثنية والنون للاعراب وهما معنيان متغايران . جبهه

اي كمرجانة وسلكى في مع الالف التي قبلها . عبد الغفور

كعب وفاء حمزة للالحاق بقرطاس جبهه

وجه زيادتهما معاً وجه يحذف الزيادتان معاً . جبهه

اي كونه اعتباره اولى في السعلاة هنا مع حمزة لبست العليه جبهه

اي يقال ساحر حذف بثمود حذفت احديهما . جبهه

وهو يعني ما قبل آخره الحقيقي اولى يعني ان تعين قبل آخره الحقيقي مدة . منه

الاخير مع حرف المكان في مساحة اي فهم حذف الحرفين في الوجه القسم الاول الزائدة كما حذف [illegible]

البول

البول والنقد صغار الغنم كذا في الكاشية قوله اي فيحذف حرف واحد
قدر المضارع مع مضي اخواتها الى حينه لدلالة كلمة الفاء فانها لا يجوز
في الجزاء الماضي بغير قد والانسب ان يجعل التقدير فقد حذف حرف واحد
فافهم واعلم ان قوله وان كان مركباً حذف الاسم الاخير وقوله والا فحرف
واحد ينقضان بالحضارمة فان حضارمة مركب ولا يحذف منه الاسم الآخر
بل الحرف الواحد ويدفعهما حمل المركب على المركب حقيقة وحكماً والحضارمة
مركبة حقيقة مفردة حكماً قوله وهو في حكم الثابت مع انه المحذوف لا لعلة
موجبة وما هو في حكم الثابت ما يكون لعلة موجبة بخلاف ما ليس كذلك
نحو يد ودم ويستثنى من القاعدة اسم ازال الترخيم فيه موجب حذف
اللين نحو اعلون وقاضون فيقال بعد الترخيم يا اعلى ويا قاضي فيعود
المحذوف لارتفاع التقاء الساكنين واسم قبل آخره مدغم ساكن في
الاصل قبله مدة نحو اسحارّ بفتح الهمزة وكسرها نبت فانه يفتح لالتقاء الساكنين
عند سيبويه وبكسر ايضاً عند غيره دفعاً لالتقاء الساكنين واسم قبل
آخره مدغم متحرك في الاصل قبله الف نحو رادّ فانه يرد الى حركته واسم قبل
آخره مدغم ليس قبله الف على مذهب الفراء نحو يا محمرّ فان النحاة يبقون
السكون والفراء يرده الى حركته قوله فيقال الف في النسخة ومن
قال هي فصيحة خرج من الفصاحة قوله وبا كرو في الحاشية كروان
طاير ضعيف طويل العنق انتهى قال في الصراح هو طاير يقال له الحبارى
دراز شواط كويند كري زدي كراوين جماعة كروان بكسر ايضا جمع
على غير القياس قوله كالدلالة اولوان المنادى في حكم المعرب لعروض
بنائه فاعل بما يفعل به الاسم المعرب ولم يحمل في حكم هو مع انه مبني قوله
وقد استعملوا الاوجه لا يراد المندوب في اثناء مباحث المنادى والفصل
به بين مباحثه فلا اولى انه يوخر عن بحث المنادى برمته قوله لكونها

اي ليس حذفه لعلة موجبة فهو اولى بان يعتبر في حكم الثابت . جبهه

فانه المحذوف منها ليس لعلة موجبة فليس في حكم الثابت بل يجري الاعراب على ما قبل المحذوف جبهه

اي قبلها اعلون وقاضون فحذف حرف الياء منهما لم يحذف التاء والتقاء الساكنين عند الترخيم لحذف احد الساكنين وهو الواو ومع النون وحينئذ يزول موجب الحذف عند الترخيم موجب حذف الياء فيعود لزوال عند الترخيم . جبهه

اي كما فيه يقال عند الترخيم يا اسحار بفتح الراء ولو كان في حكم الثابت لم يكن الراء متحركة بل ساكنة كما كان قبله . جبهه

اي في جواب سركه [illegible] لا دخل في الفصيح جبهه

اي والقياس جمعه على كراوين جبهه

فانه لكونه واو كانوا قد وجهه منه [illegible] لا يقلب لانه مبني الاصل نحو [illegible] جبهه

اشهر صيغها ولهذا اطلق صيغة النداء واريد بها خاصة لانصراف المطلق
اليه ولم يقل وقد استعملوا يا في المندوب مع انه اخصر واظهر للتنبيه على ان
الصيغة للنداء اجريت للمندوب قوله وهو المتفجع عليه وجودا او عدما
المراد من المتفجع عليه من يتبكى عليه لا ما يتبكى لاجل وجوده فالحكم على
ما ذكره الشارح بعيد جدا والاولى ان يقال جعل المصنف واويلاه
وامصيبتاه ووا حسرتاه كناية عن الميت لانه كان هالكا لنادب
ومصيبته وحسرته قوله واختص المندوب بوا امتيازا به يعني ان تعلق
قوله بوا بالاختصاص بتضمين معنى الامتياز وليس صلة الاختصاص
لان الباء التي صلة الاختصاص لا يدخل الا على المقصور عليه فيه رد
على العلامة التفتازاني حيث قال العرفي دخول الباء في الاختصاص
على المقصور ووجه الرد ان الباء الداخل على المقصور ليس صلة الاختصاص
والعرفي في صلته دخوله على المقصور عليه قوله ليرد انه لا يقع نكرة
ليس ورود هذا باعتبار قوله على انه بل قوله وحكمه في الاعراب والبناء
حكم المنادى فاولى به كون قوله ولا يندب الا المعروف في حكم المستثنى
من قوله وحكمه في الاعراب والبناء حكم المنادى قوله وجاز الحاق
زيادة الالف فيه رد على الاندلسي حيث قال يجب [illegible] في المنادى
وفيه انه لا يندفع الالتباس بالمستغاث وفي ذكر لفظ المشعر بالتفجع اشعار
بوجه زيادته قوله فان خفت اللبس خلفه الشيخ الرضي المصنف فيما كان
حركة آخره اعرابية كما في ضرب الرجل فانه يقول فيه واضرب الرجلاه و
انما قال المصنف فان خفت اللبس لتفريع اشارة الى ان زيادة غير
الالف متفرع عليه وهو الاصل وان ظهرا في الياء منقلب عن هذا الالف
بعد حفظ حركة آخر المندوب لدفع الالتباس وكذا الواو لانه معدول
[illegible] كلمة الالف في عبارة المصنف اوقع في مكانه قوله وانقلابه

اي وفي صلة التخصيص قد تدخل على المقصور وقد تدخل على المقصور عليه وحمل العلامة التفتازاني [illegible] والسيد السند [illegible] حيث جعل التخصيص مجازا مشهورا قريبا بالحقيقة العرفية في التمييز ومعنى المعنى التمييز وجعل الباء متعلقا بمعنى التمييز
عصام الدين على التلخيص

حيث قال يعني اذا وقع المندوب على صورة قسم الخ . حيدر

يعني انه قوله كما يدل على ان وجه زيادة الالف مد الصوت المطلوب في الندبة
حيدر

نبه

نبه بهذا المثال على جواز ندبة المضاف الى المخاطب على خلاف المنادى فانه
لا يجوز لانه لا يجوز خطاب اثنين في كلام واحد من غير تثنية او جمع الخطاب
ولا يبعد ان يكون هذا داعيا الى اخراج المندوب عن المنادى وعدا
جعله منادى على ضرب من الدعوى والتنزيل كانه يا جبال لانه لو كان
منادى لكان مقصودا بالخطاب ولم يصح واغلامك قوله لانه
جيء به لتمام المضاف لان الاسم انما يتم بالتنوين او باللام او بنون
التثنية والجمع او بالاضافة قوله لاتحادهما بالذات اي ذاتا وقوله
بخلاف المضاف والمضاف اليه فانهما متغايران اي في الحقيقة والاتحاد المضاف
اليه في الاضافة البيانية متحدان قوله بجمجمة القوح ومن غرائب
هذا المقام انه قال المصنف في ايضاح المفصل الجمجمة الراس قوله
الا ان كان مقارنا مع اسم الجنس لانه لا وجه لتقدير ان كان قوله
يعني به ما كان نكرة سواء كان مضافا او غيره وفيه رد على من قال
المراد باسم الجنس ما يصح دخول اللام عليه قوله لان نداءه كثير
كثرة نداء العلم واما غير العلم من المعارف وان لم يكثر كثرة العلم
فالحق بالعلم لمزيد مناسبته بالعلم فلا يرد ان هذا التعليل يقتضي
اختصاص الحذف بالعلم قوله فبقي على هذا من المعارف التي حال
من قوله العلم وما عطف عليه قوله سواء كان مع بدل عن حرف
النداء كلفظة الله فانه لا يحذف هذا رد لما اعترض به الرضي انه لم
يذكره بيان ما لا يجوز حذف حرف النداء فيه لان منه لفظة الله و
لا يخفى ان الرد ضعيف لان المستفاد من بيان المصنف انه يجوز
الحذف من الله مطلقا كما في سائر الاعلام فالوجه ان يقال قوله
فيما سبق وقالوا يا الله خاصة من جملة معانيه انه لا يقال بحذف
حرف النداء فلم يحتج الى بيان عدم جواز حذف حرف النداء عنه قوله

اي حرف النداء تقتضي الخطاب والكاف حرف خطاب فاجتمع خطابان في مقتضية . حيدر

اي مع انه صحيح فيعلم ان المندوب لا يكون منادى . حيدر

والمضاف اليه

وجه غرابته ان المعنى المستقيم حينئذ اي اذا كان الجمجمة الراس [illegible] . حيدر

الاولى الا مقارنا مع اسم الجنس الخ

اي قوله لان نداءه لم يكثر كثرة نداء العلم . حيدر

فان لفظة الله لا يحذف منه يا مطلقا يعني هو ابدال الميم المشددة . حيدر

حيث قال بهذا ثبت ان يا الله في الكلام لفظة الله في باب النداء قطع همزته و اختصاص نداؤه بكلمة يا [illegible] بيهم فافهم . حيدر

يوسف الاصح انه عبري وقيل عربي والاصل يؤسف على وزن يوجب
ولانه غير كما يغير الاعلام المنقولة كما في شمس بن مالك بضم الميم
والاصل شمس كضرب مجهولا قوله وايها الرجل ينبغي ان يذكر اي الذي
لم يوصف به اي الاسم او الموصوف به فيما لا يجوز حذف حرف النداء منه
لئلا يختل البيان قوله قالته امراة امرئ القيس فلما اصبحت اخذت
منه الطلاق وهو مثل في شدة طلب الشيء وقيل مثل يستعمله المغموم
قوله فالمتخلص صار مثلا يحث على تخليص النفس من الورطة الشديدة
قوله واطرق الاطراق چشم در پيش افكندن و سر فرو كردن قوله
حتى يصاد بان يلقى عليه ثوب فيصاد فصار مثلا لمن تكبر وقد تواضع
من هو اكبر منه قوله فان اثر حينئذ في صحبه وان لا يجد ومفعول لاجله
فيه ولا زائدة او بدل من اثالهم او متعلق بقصدهم او بزين بتقدير
لام التعليل قوله اي مفعول اضمر عامله فسره بمطلق المفعول لانه
بصدد بيان مفهوم ما اضمر عامله على شريطة التفسير لا بصدد بيان
ما هو من افراده في هذا المقام وبعد معرفة عموم مفهومه يحفظه العاقل بان
هو المراد في هذا المقام وحينئذ التعريف للعام ولهذا جعل جنس التعريف
الاسم لا المفعول به بل دخل كلمة كل تنصيصا على انه اعم من المفعول
وهذه من فوائد لفظ الكل في التعريف قد تفوت به المقام وقد تفوت به
ولا يبعد ان يقال الاحكام التي ذكرت فيما بعد ايضا لم تختص بالمفعول
بل ذكرت على وجه العموم وهو مرجح الاجمال في بحث المفعول به قوله
الشريطة والشرط واحد وانما انث لكونها صفة لمحذوف هو
العلة ونظيره الخليفة قوله احترازا عن الجمع الاولى احترازا عن صيرورته
التفسير عبثا لئلا ينتقض بمثل جاءني رجل اي زيد وبعد فيه نظر لان البحث
انما يلزم في زيد اضربه وزيدا مررت به واما في زيدا ضربت غلامه

فيكون غير منصرف بمعنيه ووزن الفعل . اسمعيل افندي

اي في النوع الذي لا يجوز حذف حرف النداء منه كاسم الجنس واسم الاشارة فانه حتى لا يختل البيان . جرجي

واطرق كرا يضرب لمن يخدع بكلام يلطف له ويراد به الغائلة قاموس الالفاظ

اي لانه يجد . جرجي

اي كون كل تنصيصا على الافراد من اسم اعم من فوائده في . جرجي

انتهى اي في زيد اذ ان فيه ما ليس من صيغة المفعول به . جرجي

فقوس

نحو قيل الا هنت زيدا ضربت غلامه لم يلزم اللغو وكذا لو قيل لابست زيدا
جئت عليه فلا بد في اتمام وجه وجوب الحذف من اعتبار قصد اطراد الباب
قوله اي اضمر عامله بناء على ان كلمة على متعلق بما هو كلمة بناء وهو اما
مفعول مطلق للاضمار او مفعول له ولك ان تحمل على معنى مع ظرفا لغوا
له قوله مشتغل صفة لاحد الامرين المفهوم من كلمة او وجعله صفة لكل
منهما على سبيل التنازع يوجب متابعة المصنف خلاف مذهبه وهو اعمال
الاول كما هو مذهب الكوفيين قوله مشتغل متعلق بالاشتغال
على تضمين معنى الفراغ او الاعراض ويمنع جعل الاشتغال بمعنى الاعراض
تعلق المجرور الثاني به قوله او متعلقه بان يكون مضافا اليه
لمفعول المفسر او المعطوف على مفعوله نحو زيدا ضربت غلامه او وعمرا او غلامه
او معمولا لصفة مفعوله او لصلته نحو زيدا ضربت رجلا اهانه او ضربت
الذي اهانه او معمولا لصفة المعطوف على مفعوله او لصلته وعلى هذا
فقس قوله اي ما يناسبه بالترادف قيل فيه مسامحة لان الترادف
في المفردات لا غير وفيه بحث لان العامل مجرد الفعل وشبهه لا المركب
وهو مفرد قوله كما هو الظاهر المتبادر متعلق بجميع الامور المعتبرة في كلام
المتن لا بمجرد قوله بالمفعولية قوله وبقيد الفراغ عن العمل فيه بمجرد ذلك
الاشتغال خرج نحو زيد ضربته فيه انه خرج جميع صور ما اضمر لانه ليس الفارغ
عن العمل بمجرد الاشتغال بل شغل الحال المقدر ايضا وايضا مانع الا ان شاغل
لا مانع من العمل صورة لا ذلك الاشتغال بخلاف زيد ضربته فان
رفع زيد مانع عن عمل ما بعده فيه قوله وبتقييد النصب بالمفعولية
خرج خبر كان نحو زيدا كنت اياه ولا يخفى ان خرج خبر كان بقوله كل اسم
كما ان المتبادر في هذا المقام من قوله النصب بالمفعولية كذلك كما يرشد به
اسم المفعول وكذلك ان تقول كل اسم اعم من المفعول والتعريف للمطلق ما

مطلب

يرجح بعضهم على سبيل التنازع اذ لو تركت نوع التنازع المصنف خلاف مذهبه في تنازع التعيين وكذا قال وهو اعمال الاول لانه جعل الوصف موصوف الاول في ترجيح اعمال الاول فلو ترك ان الموصوف ليس في علاقة الصفة حتى يكون من باب التنازع ويكون في جعله صفة الاول اختيار اعمال الاول .

لان قوله مشتغل نكرة لا يصح ان يكون صفة لما في وهو شبهه لكونه معرفة فتعين كونه صفة الفعل ويلزم اختيار اعمال الاول . اسمعيل افندي

في كونه صفة معمول المفسر وهو حال المفسر لانه راجع الى ما اضمر عامله . حسن زاده

وهو اي معمول المفسر واما صفته وال . معمول الصفة . جرجي

النصب .

ضمير عامله على شريطة التفسير ومنه زيدا كنت اياه فلا معنى لتقييد قوله المنصوبة
لا فراجعه قوله والاحسن في ترتيبها حينئذ وجه التغيير الخفي يقتضي سوق كلامه في خمسة
اقسام المشتغل بالضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وله وجه اخر وهو خصوص
امثلة المشتغل الضمير عن الفصل بينهما بما ليس منها وقوله فعل المصنف ايضا
وجها حسن الاول عدم الفصل بين الافعال المعروفة بالفعل المجهول
اعني نجيب عليه والثاني تقديم المسلط بنفسه ثم المسلط بمرادفه ثم
المسلط باللازم الا انه قدم في هذا القسم ما هو اعرف فيه فقال قوله
ينصب زيد جعل ضمير ينصب الى زيد دون ما اضمر عامله على شريطة التفسير
لاقتضائه قوله اي ضربت في ذلك وذلك ان نجعله تفسيرا لناصب ما اضمر
عامله على شريطة التفسير بالمثال وفيه رد لمن قال انه منصوب بمعموله
ووجه الرد مستغن عن البيان قوله فان الاصل فيه ضربت زيدا
ضربته اضمر ضربت الاول لوجود مفسره فيه ان الاصل فيه ضربت
زيدا ولما حذف ضربت ذكر المفسر اذ لا احتياج الى المفسر مع الذكر ولذا
لا يجوز ذكره قوله في مطابق الاضمار اي في حاشية الكتاب اي
مواقع ينطق في بادي النظر انه من قبيل الاضمار على شريطة التفسير
وان لم يكن منه في الواقع يعني او في القاموس مظنة الشيء بكسر الظاء
موضع يظن فيه وجوده ومظنة لان يكون كذا اي جدير فيه ان يقال
انه كذا قوله ويختار الرفع قدم ما اختير فيه النصب مع ان مناسبة
الثاني بالباب اشد لان جعل ما هو ابعد من الباب منه اهم وقيل لانه
يرجح بسلامته من الحذف قوله بالابتداء يحتمل امرين الابتداء الذي هو
العامل في المبتدأ والخبر وحينئذ لا يتعين بذكره كونه مبتدأ والثاني
مصدر المبتدأ الذي بمعنى كونه مبتدأ وفيه رد لمن جعل رفعه فعلا مجهولا مقدرا
لانه ارتكاب ما لا حاجة اليه واشعار بجهة كون الرفع مختارا وهو الاعتناء

الرفع على ما اختير فيه

من تكلف تقدير العامل قوله لان تجرده عن العوامل اللفظية لا بد له من تنبيه اخر
وهو الاسناد ويعرف الراعي لتعريف الابتداء وفيه ان تجرده يوجب رفعه
بالابتداء فكيف يصح قوله يصح الا ان يقال المراد صحة تجرده يصح قوله
اي قرينة ترجح خلاف الرفع وهي ما زاد على مصحح النصب الذي لا محالة
موجود ولا ما حصل منه الترجيح بالفعل لانه في صورة استواء الامرين ليس قرينة
ترجح خلاف الرفع بالفعل بل زاد على المصحح وايضا لو اريد عدم ما يرجح النصب
بالفعل لاستغنى عن قوله او عند وجود اقوى منها لان في صورة وجود
اقوى يتحقق عدم قرينة ترجح خلاف الرفع وقيل لو جعل ضمير خلافه الى اختيار
الرفع لم يحتج الى تقييد القرينة بالمرجحة لكن ينبغي ان يعلم ان المراد ومقتضى
الاختيار في الجملة لا موجب الاختيار في التركيب والا لاستغنى عن قوله
او عند وجود اقوى منها بل لم يكن له معنى لانه لا يمكن وجود اقوى مما
قرينة توجب اختيار الرفع في التركيب فافهم واما جعل قرينة خلاف الرفع
على قرينة الترجيح دون التصحيح اما لما ذكر ان قرينة التصحيح لا محالة موجودة
واما لان عدم قرينة صحة النصب لا تجامع اختيار الرفع لان الرفع فيه
واجب قوله لان قرينتي الصحة النصب في متعلق بيختار لا بتفسير قرينة
خلاف الرفع بقرينة ترجح خلاف الرفع كما توهم قوله بسلامته عن
الحذف فيقال يعارضه كون الخبر جملة على تقدير الرفع ورد بان السلامة
عن الحذف ارجح لكن يكون زيد ضربته مما اختير فيه الرفع لوجود قرينة اقوى
من قرينة خلاف الرفع لا لعدم القرينة المرجحة للنصب والمشهور خلافه
بل يلزم ان لا يوجد ما يختار فيه الرفع لعدم قرينة خلافه قوله كاما
الاختصار لا مرفع او عند وجود ما في حيز الطلب واذا المفاجاة فان
الاقوى الذي يوجد مع قرينة النصب ليس الا ما بعد هذه واو بعده
قوله مع حيز القلب لم يقل مع الخبر لان المتبادر من الخبر في عرفهم خبر المبتدأ

قوله فان الرفع يقتضي وقوع الطلب خبرا وهو لا يجوز في قيل ولانه يلزم كون
الجملة الانشائية اسمية وهو قليل قلت اذا كان وقوع الطلب خبرا بالتاويل
لا يكون الجملة الاسمية انشائية قوله فالمراد بلزوم الاسمية غلبة وقوعها
بعدها وقيل اللزوم في غير باب الاضمار على شريطة التفسير قوله بالعطف
على جملة فعلية حقيقة او حكما نحو مررت برجل ضارب عمرا وهند ايقتلها
فان اسم الفاعل لشبهه بالفعل في حكمه واستثنى سيبويه عن الجملة الفعلية
التعجبية نحو احسن بزيد وعمرو ويضربه لكون فعل التعجب لجموده وتجرده عن
العوض لاحقا بالاسماء ويقال والظاهر ان الجملة الثانية في المثال
المفروض اعتراضية لا عاطفة والا لزم عطف الخبرية على الانشائية
وفيه ان عمرو يضربه استعمل في انشاء التحزن والتحسر وغيرها انه
ينبغي ان يستثنى ما اذا كانت الجملتان مقولي القول نحو قال زيد عمرو
قائم وبكرا ضربته فانه ليس العطف في مقولي القول باعتبار اشتراكهما
في التحقيق حتى يتفاوت الاسمية والفعلية في التناسب بل باعتبار انهما مقولان
ولا تفاوت في المقولية بين الاشياء قوله ولا يقدر معمولها لضعفها
في العمل كما في اذا وانه لا يقدر وجوبا لانه يكتفي فيما هو بصدده نفي وجوب
التقدير فلا يرد ان من وجوه الفرق بين لم ولما انه يجوز حذف فعل
لما دون لم كما سيأتي في محله فلا يصح انه لا يقدر معمول لما بعد لكن الظاهر
ان جواز حذف الفعل بعد لما فيما سيأتي بمعنى يقابل الامتناع لا الوجوب
قوله انما قال حرف الاستفهام ولو قال والاستفهام عطفا على حرف
النفي لخرج عنه نحو من ضربته لانه ليس بعد الاستفهام بل معه فاذكره
لا بعبير نكتة لا ادراج الحرف وانما يعبر نكتة لذكر بعد واختياره على
مع الاستفهام فتأمل قوله واما وجه ذكر الحرف فهو ان اسم
الاستفهام يجب دخوله على الفعل الصريح فلا يجوز متى زيدا ضربته صح

فكان عمرو يضربه عطف على جملة اسمية يختار فيها الرفع لا النصب حيدر

اي باذ يكون احد المفعولين انشاء والآخر خبرا حيدر

فلا يلزم من جواز الحذف بهذا المعنى عدم وجوب الحذف وجواز الحذف بهذا المعنى اعم من الوجوب ومكان الحذف فتأمل حيدر

الرضي قوله يشمل مثل هل زيدا ضربته فانه يجوز وان استقبحه النحاة فانه قبحها
هل لفظ الفعل لانه بمعنى قد في الاصل فلا يكتفي فيه تقدير الفعل على ما يدل
عليه كلام النحاة وان هل لا يفارق لفظ الفعل اذا ذكر في الكلام فعل و
لا يرضى بالفصل بينه وبين الفعل واما اذا لم يذكر في الكلام فعل فقد دخل
على الاسم نحو هل زيد قائم فنقول انما قال حرف الاستفهام دون همزة
الاستفهام ليشمل نحو هل زيدا انت ضاربه فان المختار فيه النصب
فلا يحتاج في اختيار حرف الاستفهام الى التمسك بالتركيب المستقبح على
انه القول بقبح هل زيد عرف انما هو كلام المفتاح وغيره حكم بعدم جوازه
فهل زيدا ضربته لا يجوز على بيان غير المفتاح كما لا يجوز هل زيد ضربته
وعلى بيان المفتاح لا يقبح هل زيدا ضربته بل يحسن فلا وجه مع القول
نحو هل زيد ضربته بالحكم باستقباح هل زيدا ضربته وفيما ذكره وما ذكره
رد لما ذكره الرضي ان المراد بحرف الاستفهام الهمزة لعدم جواز هل
زيدا ضربته لوجوب دخول قد على الفعل في هذه الصورة لانه لا يرضى
بالفصل بينه وبين الفعل اذا وجد في الكلام قوله وبعد اذا الشرطية
خلافا للكوفيين في اختيار الرفع بعده ولان اذا ليس قرينة النصب
لوقوع الجملتين بعده على السواء خلافا للمبرد في انه يجب بعدها الفعلية
فيجب النصب بعدها قوله وقبل الامر قد يقال عدم التكلف اولى لانه التقدير
وما يأتي في التفسير حيث قدر الموصول مع بعض الصلة وحذف المضاف
مع ابقاء المضاف اليه على اعرابه وهو قليل وحيث فسر كلمة ما المقدرة
بمعنى موضع وقوع الاسم المذكور قبل الامر والنهي ولا حاجة الى الاول
اذ يصح ان يراد ويختار النصب في وقت الامر لان حذف الزمان من المصدر
كثير ولا الى الثاني لانه يصح تفسيرها باسم اي يختار النصب في اسم قبل
الامر قوله اي مواضع وقوع الفعل فيها اكثر يعني ان اضافة المواقع

فلو يجوز عند الجمهور ان يقال هل زيدا ضربته لانه لا يفارق لفظ الفعل • حيدر

لا يستعمل في الاثبات مثل هل زيدا ضربته اذ لم يوجد فعل قبله وهو لا يجوز عندهم حيدر

فانه هذا التركيب يجوز مع قبح عند صاحب المفتاح وعند غيره لا يجوز • حيدر

اي يجوز عنده دخول هل على الاسم بتقدير الفعل بعده • حيدر

كما انه لا يستقبح هل زيد ضربته فانه قبيح وهل زيدا ضربته ليس بقبيح حيدر

وان الموصول او بعض الصلة قبل وبعض الآخر وورود النهي كالامر حيدر

الى الفعل باعتبار ان لها مزيد اختصاص بالفعل لا انها مخصوصة به يدل عليه
اختيار النصب قوله وعند خوف لبس المفسر اى عند خوف لبسه حال الرفع
وانما قال عند خوف اللبس دون عند اللبس لان الرفع لا يستلزم اللبس
بل خوف اللبس لانه يمكن رفع اللبس بقرينة لكن النصب راجح لان فيه
غنى عن تكلف قرينة ومن قال ادرج الخوف لانه مع اللبس يجب
رفع اللبس فيجب النصب واما عند الخوف فرفع اللبس مختار ولو لم يجب
لعلم كونه خبرا بان الخبر افيد من الصفة لانه يفيد فائدة تامة فيرد عليه
انه يرجح كونه صفة رجحان كون قوله بقدر خبرا على كونه متعلقا بخلقناه
لانه يفيد فائدة تامة على انه كلما ازداد قيد المسند اليه يكون الحكم عليه
افيد وانه ينبغي ان يذكر اللبس في مواضع وجوب النصب واعلم ان خوف
اللبس بالصفة فيما اذا كان المنصوب نكرة ويكون للمفسر متعلق يحتمل
جعله خبرا اذا رفع المنصوب فلا يتحقق خوف اللبس في المنصوب المعرفة
ولا فيما اذا لم يكن للمفسر متعلق فلو قيل الشئ خلقناه بقدر بتبديل كل الى الام
الاستغراقية فلا التباس وكذا لو قيل كل شئ خلقناه ثم اعلم ان من مواضع
اختيار النصب ما استخرجته من القوة الى الفعل وارجو الله ان يكون نفعا
منه وهو فيما اذا التبس المقصود بالافادة بغيره في صورة الرفع نحو زيدا
ضربت غلامه فان المقصود بالافادة اهانة زيد فاذا قيل زيد ضربت
غلامه يكون فاهما انه قصد افادة ضرب غلامه وربما لا تلتفت النفس
الى اهانته اللازمة منه قوله فان المقصود الحكم على كل شئ بانه مخلوق الخ
بقرينة قراءة النصب فلو رفع وحمل على الصفة فات هذا المقصود و
تبدل بمعنى غير مقصود ولا حاجة في نفي كون المقصود وصفه الى الاستدلال
بانه يستدعي فسادا لان المدعى ان في مقام قصد الاخبار بالجملة التي يلزم (?)
النصب اولى اذا كان مع الرفع يلتبس بالصفة لان الصفة غير مقصودة

سواء كان التقييد بالوصف معنى صحيحا او لا قيل انه على ما ذكره يلزم ان لا يختار
النصب في الاية مختارا عند المعتزلي مع ان الفريقين متفقان في ذلك
فتدبر قوله اى عنده او في داره ونحو ذلك كما ان قلت فلان يعجبني نحو
ما يستوى فيه الامران ترجح الرفع باستغنائه عن تقدير نحو عنده قلت
اذا كان المقصود اكرام عمرو عنده فلا بد من تقدير عنده على تقدير الرفع
ايضا قوله فهي معارضة بقرب المعطوف عليه وكذلك نقول
ان النصب يترجح بالاستغناء عن تكلف جعل الجملة خبرا قوله فهذا باعتبار
المنتهى واما باعتبار المبدا فان الصغرى اقرب لم يعهد فيما بين ارباب العربية
اعتبار مثل هذا القرب ولانه لا اعتبار من سابه (?) قوله والا بالتشديد
ليس الا عند غير الخليل قوله لوجوب دخولها على الفعل اما حروف التحضيض
فبالاتفاق وحروف الشرط عند غير الاخفش فعنده يختار بعدها النصب
وانما يجب النصب بعده عند بعض الاعراض والمصنف فانه اما بها
او فيما يختار فيه النصب فاغتنمه وهما استخرجته من القوة الى الفعل من
مواضع وجوب النصب ان يكون ما اضمر عامله على الشريطة نكرة صرفة
نحو رجلا ضربته فانه لا يجوز فيه الرفع لامتناع التنكير الصرف في المسند اليه قوله
فلا يحق دفينا ذكرته مفقود وتحقيق المقام ان الملابس بملابس الفعل غير
في القصد ويكون مقصودا به فلو قصد بزيد ذهب به اذهب حذفا
ودل قرينة عليه فهو مما نحن فيه فتقدم كون هذا المثال منه ليس الا بتخييل
ان يكون منه بل لانه ليس مما يقصد به هذا المعنى مثلا ازيدا خلق من هذا
الباب بتقدير اخلق نسمة زيدا لانه حذف لو حمل فيه لتعينه فهو غير
المذكور بخلاف نحو الفاعل حق بطنه مما لا يعول عليه نعم كلما اتحد الفاعل
يكون كذلك لكن لا يقتصر عليه وبهذا اندفع ما يقال ان ازيدا ذهب
يصح ان يكون في تقدير اذهب لذهاب زيد بان يكون الذاهب نفس زيد ولا بد

المراد من الفريقين المعتزلة واهل السنة منه

اقول وكذا قوله عنده او في داره
فلا يصح كونه الا ... منه

وجه قوله وعمرو اكرمته اذ مع تقدير الرفع
يكون اكرمته خبرا لعمرو بخلاف حالة النصب
تأمل منه

المسند الى المصدر مجاز لانه مما لم يقصد به ولو دل قرينة على قصده فليكن منه وقد رده الشيخ الرضي بان المصدر الذي يسند اليه الفعل يكون له اختصاص بالفعل وفيما نحن فيه ليس كذلك يريد به ان الذهاب وان ينتصب ذهبت فيقال اوذهبت زيدا ذهابا كما يقال ضربته ضربا لكن ليس له اختصاص ومزيد مناسبة به بل اختصاصه بذهب والفعل لا يسند الا الى مصدر كذلك وفيما نقلنا عنه شيء لا يخفى على الذكي والغبي اذ لو وجب لم يلتفت الى رد هذا الاحتمال لهذا المثال

قوله وجب بالابتداء تقييد الرفع بالابتداء يتبادر من الطلاقة في هذا المقام وقد قيده المصنف في شرحه به ايضا ووجهه ان احتمال تقدير اذهب زيد مرجوح لاحتياجه الى الحذف المستغني عنه بالابتداء وفيه ان كون الاستفهام اولى بالفعل يرجحه على ان احتماله مرجوحا يكفي في ابطال الحكم بوجوب الرفع بالابتداء قوله وكذا اي مثل ازيد ذهب به قوله تعالى الخ يريد المصنف ان مرفوعا وقع بعده فعل هو صفته لمرفوع لا يحتمل ان يكون من هذا الباب لانه تركيب تقييدي ولو سلط الفعل على المرفوع ونصب به لانقلب التقييد الى الاخبار ويفوت المقصود فقوله كل شيء فعلوه في الزبر كناية عن مثل هذا التركيب فلا يتوقف عدم كونه من هذا الباب على بيان انه لو سلط لفسد المضمون ويكذب على تقدير ويصح على تقدير لكن لا يكون مقصودا كما تفق عليه كلمة سائر الشارحين في هذا المقام وتبعهم الشارح نعم لو بين كون الآية مما قصد فيه وصف المرفوع بما بعده لكان لا يخفى بالمقام لكن جل عبارتهم على هذا المعنى بعيد من ذات الكرام واعلم ان قوله تعالى كل شيء فعلوه في الزبر مثل ازيد ذهب به في انه توهم انه من باب الاضمار وما يختار فيه النصب لانه على تقدير الرفع خوف لبس المفسر بالصفة

اذ المقصود من قوله تعالى التقييد لا التركيب الى الاخبار بفوت المقصود . حميد

اذ لو كان مرفوعا وقع بعده فعل لا . حميد

قوله

قوله في الزبر اي في صحائف اعمالهم في القاموس الزبور كالقبول الكتاب جمعه زبر كسرر قوله لانهم لم يوقعوا فيها فعلا بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم كانه ذكر ذلك دفعا لحمل الفعل على الكتابة بانه يحمل عليه ايضا لا ينفع في هذا المقام لانهم ليسوا كاتبين وفيه انه بعد تجويز حمل الفعل على الكتابة يصح اسناد الكتابة اليهم لانهم سبب كتابة الكرام نعم ان ههنا نفعا آخر عن حمل هذا الفعل على الكتابة وهو انه لم يكتب في صحائف اعمالهم كل شيء بل كل مفعول لهم وكذلك لا يحمل قوله بل الكرام الكاتبون اوقعوا فيها كتابة افعالهم اثباتا لهذا المانع بان يكون مناط الفائدة اختصاص كتابة كرام الكاتبين بافعالهم قوله وان كان صفة لشيء بناء على تجويز الفصل بين الصفة والموصوف بخبر الموصوف قوله لا ان كل شيء كائن في صحائف اعمالهم مفعول لهم الخ ارادوا نفيه لعدم موافقته لما في الآية الاخرى فلا يصح ما قيل الا في الافادة خير من الاعادة وان اراد انه ليس في افادته غرض الا في خلاف افادة المعنى السابق فلا يتم لان فيه بيان انه لا يكتب في صحائف اعمالهم كاذب بل صحائف اعمالهم مطابق لاعمالهم قوله بحيث لا يغادر اي لا يترك قوله والظاهر ان قوله تعالى الخ كون دخوله تحت القاعدة ظاهرا لا وانما هو بالنسبة الى المبتدي الغير العارف بقاعدة اعمال ما بعد الفاء فيما قبلها او باعتبار ان جعل الاسم خبرا خلاف الظاهر ولهذا جعل توجيه المبرد ايضا تمحلا في اخراج الآية عن هذا الباب مع ظهور كون الفاء بمعنى الشرط قوله عن بعضهم هو عيسى بن عمر قوله الفاء وفيه ربط الا ان تقدير الخاص بعيد عن الفهم والمتبادر تقديركائن هو جعل الباء للسببية قوله ومثل هذا الفاء لا يعمل ما في حيزه فيما قبله يعني بمثل هذه الفاء فاء الشرط الذي وقع موقعها وليس هذا المقام بمقام

لا يكون المقصود ان الكرام الكاتبين صار واقعا الخ

او ان لا يتعلق بكونه في الزبر صفة بعد معنى ما ذكر المعنى وكل صغير وكبير مستطر وعلى تقديره الخبر لا يفيد الا الافادة . حميد

ان النسبة الى المعارف فلا يكون في هذا الاخول لانه نعيم عند مسبب في الشرط . حميد

او كونها في الحقيقة ان يقع من الجزاء وهما كذلك . حميد

يحج فيه الفاء من موقعها ولمعرفة موضع الفاء ومقام اخراجه عنه
مقام آخر قوله والآية جملتان اه اشار الى ان قوله والزانية والزاني
عطف على كل شيء فعلوه في الزبر وقوله جملتان بتقدير والآية جملتان
عطف على قوله الفاء بمعنى الشرط عند المبرد والجملتان تعليل لكون
الآية مثل قوله كل شيء فعلوه في الزبر وتحميل كلام المتن خلاف
ما اشار اليه بان يكون نحو مبتدأ خبره قوله الفاء بمعنى الشرط ولعاد
تعريف الفاء فانه في معنى فانه ممن قدر العائد فيه فقد ارتكب ما لا حاجة
اليه وجملتان عطف على الخبر ويكون النكتة في قطع الآية عما قبلها انها
من هذا الباب عند بعض بخلاف ما قبلها وقوله جملتان مستقلتان
دفع لما يتجه ان زيدا اضربه ايضا جملتان والمراد بالاستقلال ان
لا يكون ذكر احديهما متفرعا على حذف الفعل من الاخرى وتلك ان يريد
ان الزانية والزاني جملتان مع رفع الزانية وما هو جملتان في حال
الرفع لا يصلح ان يكون من باب الاضمار فلا يحتاج الى تقييد الجملتين
بالاستقلال قوله او للتفسير هذا اظهر قوله واختيار النصب لا يحل
لا تفاق اه يعني ان قوله والا فالمختار النصب دليل على اثبات
احد الامرين السابقين وتلك ان تجعله دليلا على دعوى ان الآية
ليست من الباب وعلى التقديرين يتجه ان السوق حينئذ يستدعي
ان يقول والا فيلزم ان يختار النصب فالاوجه انه اشار المصنف
الى جميع ما ذكر في الآية مع تنبيه على ما هو القراءة المعتبرة فقال الآية
ليست من الباب لان الفاء بمعنى الشرط والآية عند المبرد جملتان عند سيبويه و
ان كان من الباب كما ذهب اليه البعض فالمختار النصب ولا يجعل
قوله والا فالمختار النصب بمعنى انه ليس التراكيب الثلاثة المتقدمة من
الباب والا فالمختار النصب فيها اما في الاول والثالث فظاهر واما

اي قوله والفاء بمعنى الشرط وقوله والآية جملتان . حيدر

اي عطف مفرد على جملة لها محل من الاعراب . حيدر

اي زيدا اضربه جملتان لان زيدا مع فعله جملة واضربه جملة اخرى لكن غير مستقلتين حيدر

هذا ايضا دفع ما يتجه ان زيدا اضربه جملتان . حيدر

يعني اذا كان السوق حينئذ انه يستدل بكذا فعلم فلا يكون التقدير موجها فالوجه ما ذكر حيدر

اي قوله ذهب سيبويه كل شيء فعلوه في الزبر والزانية والزاني اه جملتان . حيدر

في الثاني فلان باب من لفقه قوله لضيق الوقت عن ذكره لانه لو ذكر لفات
وقت التحذير يعني ان القسم الثاني الذي احتيج فيه الى تكرار المحذر منه لعدم
اشتماله على مخافة يسرع على السامع لها الى الاحتراز عنه يحتاج سماعه
ولهذا لا يذكر المحذر قوله اي اسم عمل فيه تنبيه بذلك على ان المعمول
بتأويل المعمول فيه فالمعمول في هذا المقام من قبيل الحذف والايصال
وقيل من قبيل اطلاق اسم الحال على المحل قوله او ذكر تحذيرا فيكون
مفعولا له فان قلت في جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير غنى عن تقدير
ذكرا وحذرا فتقديرهما ارتكاب لشيء ما لا حاجة اليه قلت دعاه الى التقدير
تصحيح عطف او ذكر لا يقال لا يصح جعل تحذيرا مفعولا له للتقدير لانه
لا يستدعيه بل تحصيل التحذير بالذكر ايضا لانا نقول بذكر العامل يفوت
فرصة التحذير فقصد التحذير داع الى التقدير ومن لم يتفطن لهذه
الدقيقة قال على نفسه لسافة فقال التحذير علة لتقدير اتق ونحوه
غيره والاولى جعل ذكر مصدرا منصوبا بالعطف على المفعول له اي تقديره
اتق اما للتحذير عما بعده واما لذكر المحذر منه مكررا او طول الكلام قوله
اي مما بعد ذلك المعمول هذا ابتداء به يدل على وجوب تقدير الفعل
قبل المفعول به ولا دليل عليه لجواز تقدير اياك اتق بل هو اوفق بتحصيله
الضمير المنفصل فتأمل قوله فان قلت فعلى هذا لا بد من ضمير في
المعطوف هذا اعم بل لا بد من عائد وهو اعم من الضمير وكيف لا ولو
تم وجوب الضمير لم ينفع ما ذكره في الجواب فالاولى ولا بد من عائد
ليصح ما ذكره مع تسليم الوجوب وفي حمل الضمير على العائد بعد الضمير
عن افادة ما في الضمير قوله مثل اياك والاسد نبه بكثرة تكرار مثال
اياك على ان الاغلب في هذا القسم من التحذير اذا كان ضميرا ان يكون
ضميرا مخاطبا وقد يجيء متكلما نحو اياي والشر واتفقا هو فيه تقدير اتق

اي التزم في قول المصنف حيث قال او ذكر المحذر منه مكررا . حيدر

وقوله تقدم الفعل عليه يوجب كون الضمير متصلا بخلاف ما اذا اخر الفعل فانه حينئذ منفصل نحو اياك اتق . حيدر

وتعليل وجوبه بانه تقدم المعمول ليفيد قصر اتقاء عليه مع انه غير مقصود في نحو هذا او وجوبه لان تقدير الفعل كاف لكون الضمير منفصلا . حيدر

على صيغة المتكلم على ما ذهب اليه سيبويه لكن قول المصنف بتقدير اتق
يشعر بانه اختار مذهب غيره من ان التقدير حينئذ على صيغة الخطاب
ايضا على سبيل الالتفات وقد يكون اسما ظاهرا مضافا الى المخاطب
نحو نفسك والشر واما القسم الثاني فيستوي فيه الاسماء الظاهرة و
المضمرات كلها قوله ولا يخفى عليك ان تقدير اتق في اول النوعين غير
صحيح لانه لا يقال اتق وكذا تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد لان القرينة
لا تدل عليه فمن قال يجوز تقدير اتق بتضمين معنى التبعيد فقد خفف
وما قال ونحن نقول اياك والاسد بتقدير اتق نفسك والاسد التعبير
عن الاسد بنفسك وتفسيره بالاسد واياك من الاسد بتقدير اتق
نفسك من الاسد فعبر عن الاسد بنفسك لكمال قربه منك وابدل
من الاسد عنه قوله وان تقدير بعد في مثال النوع الثاني غير مناسب
لان المعنى ح فيه ان الاتقاء عن الطريق انما يكون بتبعيده عنه خوفا
منه بتضرر فيه بالمزاحمة فيصح جعل التقدير بعد نفسك عن الطريق نعم
لا يناسب تقدير بعد الطريق لكنه ليس من ضرورات تقدير بعد
الا ان يقال يلزم حينئذ نصب الطريق بحذف الجار وهو سماعي قوله
فان المعنى على بعد نفسك عما يؤذيك كالاسد فيه ان تقدير بعد نفسك
يوجب كون النفس محذرا لا محذرا منه فلا يكون من افراد النوع الثاني
وليس من افراد النوع الاول ايضا لانه ليس تحذيرا مما بعده الا ان
يراد بما بعده ما بعده لفظا او تقديرا وغاية ما يمكن ان يقال في
التحذير عن النفس بالتوصية على تبعيده عن الرذائل التي تؤذيك
ولا يخفى انه يصح تقدير اتق فيه ايضا الا ان المرجح تقدير بعد لاستغنائه
عن النصب بتقدير حرف الجر ولاشتماله على بيان كيفية التحذر فافهم
وللبعض من الناظرين في هذا المقام كلام يعجب الافهام ويدهش الاوهام

فيكون تقديره اتق من الاسد وقوله لانه نفسك في حكم العدم فتامل . حيدر

يعني تقدير بعد نفسك عن الطريق مناسب وبعد الطريق غير مناسب فتامل حيدر

اي في بعد المفعول لان النفس هو المحذر منه . حيدر

وههنا وجه لم يمكن نقل لكن تقدير اتق او في تقدير بعد نفسك مما يؤذيك كالاسد لان ح في المعنى نفسك بعد نفسك مما يؤذيك . حيدر

وهو

وهو اتقاء الشخص من نفسه والتحذير منها ليس الا لايقاعها الشخص
في مضرة المحذر منه في الحقيقة هو الضرر وهي محذرة باعتبار المآل فاذا نظر الى
المآل صح هذا المعنى قوله ونقول في قسمي النوع الاول اياك من الاسد
فيذكر المحذوف ويحذف المعطوف لان المقام لا يسع المحذوف والمعطوف
معا قوله اياك ان تحذف بتقدير من لا بتقدير العاطف فانه لا يجوز
في سعة الكلام ولما علم من قوله بتقدير من عدم صحة تقدير العاطف
ثبت امتناع تقدير اياك الاسد بامتناع تقدير من ولا يتجه قوله فالوجه
فليكن بتقدير العاطف وما ذكره من الجواب بقوله قلنا لا ينفع لان
السؤال ان قوله لامتناع تقدير من لا يثبت المدعى بدون ضميمة امتناع
تقدير الواو فبيان ان امتناعه اشد من امتناع تقدير حرف الجر لا ينبغي
ما لا بد من امتناعه ورضي مستغن عن التعرض والبيان قوله
شامل لاسماء الزمان والمكان المراد باسم الزمان المعنى الاصطلاحي
والمفهوم الاصطلاحي وهو ظاهر قوله فانه لا يخلو زمان او مكان
عن ان يفعل فيهما صوابه فيه قوله سواء ذكر الفعل الذي فعل فيهما
لفظا او تقديرا وهو المراد بالذكر والمذكور في هذا البحث فلا تغفل
قوله مثل يوم الجمعة يوم طيب لا تقول ما من يوم الجمعة الا وفعل فيه
طيب وانما تقول الفعل المذكور طيب يوم الجمعة وطيب يوم الجمعة
لم يفعل فيه والا لكان الذي هو زمان [illegible] ان تقول واذ ذكر طيب
الزمان فقد ذكر الطيب مطلقا في ضمنه لان ذكر المقيد لا يمكن بدون
ذكر المطلق فيوم الجمعة مما فعل فيه فعل مذكور ضمنا والمذكور في تعريف
المفعول فيه يجب ان يكون اعم من المذكور ضمنا اذ كثيرا ما ينصب المفعول فيه
من المذكور ضمنا قوله فلو اعتبر في التعريف قيد الحيثية اعترض عليه بانه لو
بقوله ما فعل فيه ما نسب اليه الفعل بكلمة في لم يحتج الى اعتبار قيد الحيثية ولو

عطف على قوله ثبت امتناع في قوله ايضا جواب وما علم في تامل . حيدر

لكن تم تقريبها ان الشارح [illegible] ثبت بدون ذكر العينية . حيدر

وهو اسم مشتق من فعل لما وقع فيه الفعل كمضرب فانه موضع لزمان او مكان وقع فيه الضرب . حيدر

اي الزمان والمكان [illegible] او صوابه فيهما او بتثنية الضمير . حيدر

اذ الطيب صفة واليوم موصوف والصفة جزء الموصوف فاذا كان الطيب مفعولا في الزمان فالزمان ايضا مفعول في الزمان . حيدر

اذ لم ينسب الشهود الا الى اليوم بكلمة في [illegible]

اريد معناه الحقيقي لم ينفع اعتبار قيد الحيثية اذ يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة
لو اخذ موصوفا بكونه ما فعل فيه لم يصر مفعولا فيه وفيه نظر لانه لو اريد ما نسب
اليه الفعل بكلمة في ولم يعتبر قيد الحيثية لصدق على يوم الجمعة في شهدت
يوم الجمعة انه ما نسب اليه فعل مذكور بكلمة في في قولنا شهدت في يوم
الجمعة ولو اريد معناه الحقيقي واعتبر قيد الحيثية كان المعنى هو اسم ما فعل
فيه فعل مذكور من حيث انه فعل فيه فعل مذكور ويوم الجمعة في شهدت
يوم الجمعة اسم ما فعل فيه فعل مذكور لكن لا مع هذه الحيثية لانا نقول
يستفاد من كلام الشارح حيث قال فان ذكر يوم الجمعة فيه الخ انه
جعل قيد الحيثية متعلقة بقوله مذكور فيخرج شهدت يوم الجمعة لانه
لم يذكر من اجل هذه الحيثية لانا نقول فلا يكون هذه الحيثية مما شاع
اعتبارها في التعريفات ويكون بعيدا من الاعتبار ولا يكون قيد مذكور
مستغنى عنه بعد اعتبار الحيثية كما ادعاه الشارح لانه متعلق الحيثية
والمعلل بها واما قوله فان ذكر يوم الجمعة فيه ليس الخ معناه انه
ليس ذكره من هذه الحيثية حتى يصدق عليه ما فعل فيه فعل من حيث
انه كذلك ولا بد لصدق التعريف مع الحيثية على الشيء ان يكون
ذكره لاجل انه فعل فيه فعل فتامل قوله ولا يخفى انه على تقدير اعتبار
قيد الحيثية لا يخفى ان قيد الحيثية معتبر بعد قوله مذكور فاغناؤه عن المذكور
اغناء المتقدم عن المتأخر وهذا مما لا يعاب الا ان يقال لم يعيب
بل نبه على امكان الاختصاص قوله مبهما كان او محدودا المبهم من الزمان
ما لم يعتبر له حد ونهاية كالحين والمحدود ما اعتبر فيه ذلك كاليوم و
الليل والشهر والسنة قوله وظروف المكان ان كان المكان
جعل الضمير راجعا الى ظروف المكان تبادر وبله بالمكان لانه عين المكان
والمكان اسم جنس يقع على القليل والكثير واشار بقوله ان كان المكان

ويحتمل ان لا يكون مفعولا فيه ... حيدر

اي تعريفه بما نسب اليه ... بكلمة في اي بواسطة في ... حيدر

في قولنا اي في ... حيدر

... حيدر

وكذا اذا ذكر يوم الجمعة في شهدت يوم الجمعة ليس من هذه الحيثية فلم يصدق التعريف مع الحيثية عليه . حيدر

اغناء المتأخر عن المتقدم ... اسلام

يعني ... حيدر

سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان رضي

سواء كان معرفة او نكرة كيوم وليلة وشهر ويوم الجمعة وليلة القدر وشهر رمضان

مبهما الى وجه التذكير وطريق التانيث بل فلا يرد ان الضمير اذا رجع الى المكان
خلا الجملة عن ضمير المبتدأ ولا يحتاج الى ان يقال لما رجع الضمير الى المضاف اليه
للمبتدأ بالاضافة البيانية كانه رجع الى المبتدأ او الا ظهر ان الضمير راجع
الى ظروف المكان تبادر وبله بالقسم لانه قسم من الظروف قوله فسر
المبهم بالجهات الست ومنهم من فسره بالنكرة فيرد انه غير مانع لدخول نحو بيت
ومسجد وجانب فيه وقيل غير جامع لخروج نحو خلفك عنه ورد بان الجهات
الست مثل غير ومثل في عدم التعريف بالاضافة صرح به الفاضل الهندي
في الارشاد ومنهم من فسره بما فسر به الزمان المبهم ويرد عليه جانب
وما في معناه فانه لا يقبل النصب بتقدير في وكذا الميل والفرسخ فانهما يقبلان
مع انهما معينان بهذا التفسير قوله لابهامها اي الابهام اللغوي
لا ما يشتق منه المبهم الاصطلاحي قوله ولم يذكر وجه حمل شبههما عليه
لان حكمه حكمها ولك ان تجعل الضمير راجعا الى عند ولدى وشبههما بجعلها
بمنزلة المشبه والمشبه به ولك ان تجعل الضمير راجعا الى المبهم وعند ولدى
وشبههما تبادر وبلها بالمحمول والمحمول عليه وعلى التقديرين وجه حمل
الجميع مذكور ولك ان تجعل الضمير الى عند ولدى وتجعل لابهامهما بيانا
لوجه الشبه لا لوجه الحمل اي شبههما لاجل ابهامهما فح لم يكن وجه الحمل
مذكورا اصلا قوله وفي بعض النسخ لابهامها كما هو الظاهر هذا الكلام
رجوعه الى عند ولدى وشبههما ويحتمل رجوعه اليهما والمبهم قوله
ولفظ مكان وان كان معينا نحو جلست مكانك لكثرته في الاستعمال
قيل لا يقال كنت مكانك ويقال جلست مجلسك فكل اسم مكان ينتصب
بما اشتق منه او مرادفه ولا ينتصب اسم المكان بغير ما اشتق منه او مرادفه
وحمل الشارح وغيره قوله لكثرته على كثرة استعماله وهو بعيد عن العبارة في
يحتمل ان يراد انه تحمل الكثرة المورثة للابهام فانه اذ اكثر مكان الشيء يحتمل

اي هذه الستة كونها مع التعريف بالجهات الست . حيدر

بل في الا ... المبهم من المكان ما ليس له حد ونهاية والمحدود منه ما له حد ونهاية . ... حيدر

وهو خلاف التعيين والاصطلاحي منحصر في الجهات الست كما سلف . ...

اي اذا ... ليس له حد مع انه ليس من الجهات الست التي تقبل النصب . حيدر

فتقديره لابهامهما اي لابهام المشبه والمشبه به . حيدر

فتقديره لابهامهما اي لابهام المحمول والمحمول عليه . حيدر

يعني حمل ... عند ولدى وشبههما لاجل ابهام المشبه والمشبه به لا مطلقا . حيدر

مكان الشيء الا الامكنة الكثيرة فيصير مبهما قوله فا بعد دخلت وسكنت في البيت
قوله فانه ذهب بعض النحاة اي انه مفعول به اختلافهم في انه مفعول به بل
على انه لم يستعمل متعديا وانما كان لكونه مفعولا به مجال الكنع قال الشيخ
الرضي ان دخول في لازم في غير المكان جاز فيه وسيجيء ان استعماله
مع في صحيح وحكم سيبويه بشذوذه قوله فان الفعل لا يطلب المفعول فيه
الا بعد تمام معناه فيه بحث ويعارضه انه يقال في الفارسية در
آمدم درخانه قوله يصح انه ينسب الى مكان شامل له ولغيره بحيث لا يصح
على كليته اذ يصح ان يقال جلست في جميع اجزاء البيت ولا يصح جلست
في جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد قوله وفعل الدخول بالنسبة الى الدار
ليس كذلك فيه انه يصح ذلك في دخلت الباب دخلت الدهليز دخلت
الدار واذا كان الباب مفعولا فيه فكذلك كل ما بعد دخلت قوله
فعل المراد مذكور معه في التركيب الذي هو فيه ويرد حينئذ نحو اعجبني
التأديب الذي ضربت لاجله فانه يرد اعجبني التأديب لانه يصدق
عليه انه ما فعل لاجله الفعل المذكور معه في التركيب الذي هو فيه
في قوله اعجبني التأديب الذي ضربت لاجله قوله اللهم الا ان
يراد بذكره معه ايراده معه بعمل فيه فيه ان تعريف المفعول له لتعريف
حكمه وهو انتصابه بالفعل فلو توقف معرفته على انه ينتصب بالفعل
دار ودار الفعل لينصبه لدار وفيه ايضا انه يرد عليه بعد اعجبني التأديب
الذي ضربت لاجله بل اعجبني تأديب ايضا لانه يصدق على التأديب
انه ما فعل لاجله فعل مذكور معه يعمل فيه في تركيب ضربت زيدا
تأديبا فافهم قوله مثل ضربته تأديبا الى قوله فان التأديب
يحصل بالضرب قيل ان التأديب عين الضرب فكيف يحصل به واجيب بانه
يحصل به ما يتضمنه التأديب وهو التأدب وانما نصب التأديب لتضمنه

اي معنى دخلت الدار در آمدم درخانه
ودر آمدم تمام بود در خانه حشيه

قد يسند الفعل الى مكان خاص وهو جميع اجزاء
البيت وهو يجوز انه نسب الى مكان عام وهو
جميع اجزاء الدار او المحلة او البلد حشيه

في مختار الصحاح الدهليز بالكسر ما بين الباب والدار
فارسي معرب جمعه الدهاليز

فيه ان المثال يدل على ان ما بعد دخلت يصح ان يكون
مفعولا به مع ان الباب اخص من الدهليز
وهو اخص من الدار حشيه

لعل وجهه في الصدق عليه انه فعل لاجله فعل
مذكور معه يعمل فيه ليس في هذا التركيب اي
اعجبني التأديب بل في تركيب آخر ولا اعتبار
به حشيه

الى الادب ويكذبه امتناع ضربته تأديبا كما صرح به الرضي نقلا عن النحاة فتأمل
مع ان التأديب عين الضرب بل هو احداث التأدب والضرب
سبب لاحداث ووسيلته قوله يخالف خلافا ظاهرا الزجاج لا فائدة
لقوله ظاهرا اذ الاظهر ان يقدر يخالف الزجاج هذا القائل خلافا لان
قول النحاة اصل والخلاف انما وقع منه قوله ورد قول الزجاج
بان صحة تأويل نوع بنوع لا يدخله في حقيقته قيل ان الزجاج لا يدخله
في المفعول المطلق لصحة تأويله بما يؤول معناه الى المفعول المطلق
بل مدعاه ان مراد التركيب هذا المعنى فدفعه يمنع كون المراد ذلك
بل يؤول اليه ورده المصنف بانه لا فرق في المعنى بين تأديبا وللتأديب
وليس قولنا للتأديب مفعولا مطلقا وهذا الا يتجه لان قولنا للتأديب
مفعول له عنده ولا عند القوم فليس على الزجاج رده الى المفعول المطلق
قوله وخفض اللام بالذكر لتعرض بوجه تخصيص اللام ههنا دون في
في المفعول فيه مبني عن الغفلة عن ان الباء ايضا من دواخل المفعول
نحو قمت بالمسجد قوله احترازا عما اذا كان ههنا ينبغي ان يقول احترازا عما
اذا كان ههنا ينبغي ان يقول احترازا عما اذا كان غير فعل لشيء نحو جئتك
لضربي اياك قوله اي يتحد فاعله وفاعل ما علله ساكنا الى ان المصنف فاته
الاولى في الاختصار قوله ومقارنا له اي للفعل المذكور في الوجود بان
يتحد زمانا وجودهما فالعبارة الاوضح الموجزة وانما جاز حذفها اذا اتحد
فاعله وفاعل ما علله وزمانهما قوله او يكون وجود احدهما بعضا من
زمان وجود الآخر لا حاجة الى هذا لتصحيح المثال المذكور لان علة القعود
هو الجبن الموجود مع القعود لا الجبن السابق عليه الا ان يقال يتحد الجبن
من اوله الى آخره حينا واحدا الا اجيانا متعددة قوله ونحو شهدت
الحرب ايقاعا القصيح لا يخفى انه يصح هذا التركيب وان لم يوقع الشاهد

مع الموجود حال القعود حتى يقال ان بعض منه حشيه

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى الله ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور
١١٧٥ وكفى

المفعول معه

الصنع فلم يجب كونه مقارنا له في الوجود اذ لم يجب الوجود فضلا عن المقارنة في الوجود الا ان يقال المراد بالمقارنة في الوجود اعم من المقارنة بالوجود في الواقع او في قصد الفاعل قوله وفي بعض الحواشي ان هذا الذي عرف به هذا الجعل مع ملحوظ الفائدة قائما مقام الفاعل وخلوه عن تكلف ضمير راجع الى المصدر واقامة المصدر المؤكد مقام الفاعل مع ان اكثر النحاة على انه لا يجوز اصلا ومن الشراح توجيه ثالث وهو ان معه متعلق بمحذوف هو فاعل والظرف قائم مقامه تقديره الذي فعل كائن معه اي مع فعله فالظرف فاعل مجازا كما انه خبر مجازا في نحو زيد في الدار وفيه تامل قوله العير والنزوان كتب في الحاشية العير الحمار الوحشي والاهلي والنزوان الوثوب قوله احتراز عن المذكور بعد غيره كالفاء ولا يقتصر الاحتراز على ما ذكره بل احتراز عما لم يذكر بعد شيء ايضا فالحق ان المقصود الاحتراز عن المذكور بعد مع ولولاه لقال المذكور لمصاحبته قوله متعلق بمذكور وفيه لطافة ولو قال المذكور لكان الطف فتدبر قوله او مفعولا نحو كفاك وزيدا درهم اتفاق النحاة على ان ضربت زيدا وعمرا من قبيل العطف لا غير يمنع كون زيدا في كفاك وزيدا مفعولا معه اذ الفرق بينه وبين ضربت زيدا وعمرا مجرد تحكم وما جوزه الشارح على ذلك حسبك وزيدا وهو لا يسمن ولا يغني من جوع لان حسبك مضاف ومضاف اليه ولذا جعل حسب جاريا مجرى الظروف المنقطعة عن الاضافة فالمراد بمعمول فعل ما عدا المفعول به المنصوب قوله وسواء كان الفعل لفظا اراد بالفعل ما يدل على الحدث كما سيجيء فتندرج فيه المشبه بالفعل ومعنى الفعل ايضا لان ما يدل على الفعل غير ايضا لفظي فلا وجه لقوله او معنى فالوجه ان يراد بالفعل الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكور

او كثيرا ما يكتفى عن ذكره بذكر الفعل الاصطلاحي ويجعل شبهه في قوة المذكور ويكون قوله او معنى اشارة الى معنى الفعل واما ما تعرض له لان بعض معنى الفعل ما له سماعي وهو ما عدا اسماء الافعال لسماعية ولا يخفى ان الاولى بيان معنى الفعل هنا ولا وجه لتاخيره الى قوله فان كان الفعل لفظا قوله والمراد بمصاحبته لمعمول الفعل مشاركته له في ذلك الفعل في زمان واحد هذا مذهب الاخفش ويرده المثال المشهور في السنة الجمهور من قولهم استوى الماء والخشبة لانه لم يستو الخشبة بل صفة الماء اذ ساوى الخشبة واجاب عنه صاحب العباب شارح اللباب بان استوى بمعنى استقام او بلغ كماله كما يقال استوى الرجل وليس بشيء لانه لم يستقم الخشبة ولم يبلغ كماله بل الماء فقط وغير الاخفش لم يشترط المشاركة بل مجرد المعية ويشهد له سرت والنيل ايضا فهذه الامثلة مما لا يصح فيه العطف ويتعين فيه النصب قوله او مكان واحد ما ذكره الشارح في هذا المقام بعينه عبارة العباب قيل انه اعتبار الوحدة في المكان خلاف المشهور ونحن نقول لو لم يعتبر في المثال المذكور الوحدة في الزمان ايضا لم يصح لان تركهما في مكان واحد مع تعدد الزمان لا يستلزم ان يرضع الناقة ولدها فالحق ان المقصود فيه المشاركة في مكان واحد لا في زمان واحد كما هو المستفاد من العبارة فالاولى الاكتفاء بما هو المشهور من تفسير المصاحبة بالمشاركة في زمان واحد وجعل الملازمة مبنية على ان الترك عدم الملاحظة يعني لو لم تحفظ الناقة واهملتها ولم تحفظ في هذا الزمان ولدها ايضا فرضعها وتركهما في مكان بين من قبيل حفظهما ودخل في عدم تركهما قوله نحو لو تركت الناقة على صيغة المجهول ولو جعلته على صيغة معروف لكان من باب ضربت زيدا وعمرا ولم يكن مما نحن فيه قوله وتفصيلها كتب في الحاشية

فعيلن بچه شتر از شیر باز کرده رضع الصبی شیر خورد کودک قوله
اعلم ان مذهب جمهور النحاة واحترز بقوله جمهور النحاة عن عبد القاهر فانه
جعل الواو نفسها عاملة وعن مذهب الاخفش فانه جعل معمول الفعل
الواو لكونها بمعنى مع وجعل اعراب ما بعدها كاعراب ما بعد الا الصفة
قوله واصلها واو العطف فلذا لم يجز تقديم المفعول معه على مصاحبه
خلافا لابي الفتح ولا على عامله خلافا للشيخ الرضي فيما اذا تقدم مع مصاحبه
على الفعل بحيث لم يلزم تقدمه على مصاحبه قوله لفظا او اسم فعل فان
اسم الفعل داخل في معنى الفعل على ما ذكره الشيخ الرضي في بحث الحال
مع انه يجوز في المفعول معه الذي هو عامله وجهان قوله وجاز اي
لم يجب حمل الجواز في كل موضع على معنى بعيد وان حمله عليه جعل معمول الفعل
اعم من المفعول به حتى يدخل في التعريف كفاك وزيدا ولا يخفى انه حينئذ
يدخل في التعريف ضربت زيدا وعمرا ايضا مع انه ليس مفعولا معه
فنقول ضربت زيدا وعمرا خارج من تعريف المفعول معه بتخصيص معمول
الفعل كما ذكرنا فحينئذ ضربت زيدا وعمرا خارج عن التقسيم فقوله
قوله جاز حينئذ على معنى عدم الامتناع لا ينتقض الحكم بمثل المذكور
قوله فالوجهان جعله مفعولا معه وعطفه فالا العطف وعدمه حتى يجد
الشرط والجزاء قوله تعين النصب ذهب غير المصنف الى ترجيحه قوله
تعين العطف عند غير المصنف ترجح العطف فان قلت مالزيد وعمرو خارج
عن التقسيم لانه ليس مفعولا معه بل من التوابع قلت هو مفعول معه واخرج
بمعنى الفعل فيقال ما يصنع زيد وعمرا والمراد بالمفعول معه المذكور بعد الواو
لمصاحبة معمول غير مفعول به سواء كان مفعولا معه ظاهرا او حقيقة
فافهم قوله ولم يجز عطف عمرا على الشان فيه بحث لجواز العطف بجعل
الكلام على حذف المضاف واقامة المضاف اليه مقامه والنصب

وهو عمرو

ان

الذي رجح بالسلامة عن الحذف ترجح الرفع بالاستغناء عن اعمال العامل
المعنوي قوله واما حكمنا تكلف في بيان المعلل بقوله لان المعنى فتمتنع
والا فالظاهر ان المعلل النصب اي نصب الاسم في هذين المثالين لان المعنى
فيمتنع قوله الحال من حال الشيء يحول اي انقلب سمي بها القسم
بها لانقلابه غالبا قوله هيئة الفاعل الهيئة الحالة الظاهرة للشيء
للشيء كذا في المغرب والمراد بها الحالة والمراد اعم من الحالة المحققة
والمقدرة نحو فادخلوها خالدين اي مقدرين الخلود وتسمى الاولى
حالا محققة والثانية حالا مقدرة وايضا هي اعم من حال الفاعل
او متعلقه مثلا نحو جاء زيد قائما ابوه لكنه يشكل بنحو جاء زيد والشمس
طالعة الا ان يقال الجملة الحالية تتضمن بيان صفة الفاعل اي مقارنة
بطلوع الشمس وايضا هي اعم من ان تدوم للفاعل ويكون كالدائم
يكون الفاعل موصوفا بها غالبا وتسمى دائمة ومنها المؤكدة كما
سيجيء ومن ان يكون بخلافه وتسمى منتقلة قوله اي من حيث هو فاعل
او مفعول لا يخفى ان قيد الحيثية تقييد لا صفة الهيئة وثبوتها
للفاعل فهو اما تعليل فيشكل بمثل زيد سمينا فان السمن لم يثبت
لزيد من حيث هو فاعل واما تقييد ولا يخفى ان الحال لا يثبت لذات
المأخوذة مع صفة الفاعلية بل الثابت لذات في وقت الفاعلية و
اما تمييز لكون المعنى ما يبين صفة الفاعلية وهو وان امكن تصحيحه
ببين كون الفاعلية في وقت خاص لا انه ينتقض التعريف بالمفعول
والمفعول له والمفعول معه الى غير ذلك واعترض بان الحال الاول
على هيئة الفاعل او المفعول النحوي بل بين هيئة ما صدر عنه الفعل
او قام به او تعلق به قوله مثل ضرب زيد عمرا راكبين يجوز فيه ضربت
راكبا عمرا راكبا واما اذا اختلف حال الفاعل والمفعول فلا بد من التفريق

الحال

فان لم يكن قرينة فالاولى جعل كل منهما بجنب صاحبها وقد يذكر على سبيل
اللف والنشر المرتب وغير حقه بذا وقد جاء على ضعف جعل حال المفعول
بجنبه وتاخير حال الفاعل قوله او مبنى على صيغة المضارع المجهول
او على صيغة المضارع المعلوم المخاطب وهو الموافق بالمشهور
قوله من غير حاجة الى تعميم الفاعل والمفعول لا يخفى ان المتبادر
من غير حاجة الى تعميم الفاعل او المفعول لدخول حد الحالين فى لا يصح
استثناء قوله الا لدخول [illegible] وقع حالا عن المضاف اليه عنه واعلم ان
قراءة عبارة المتن على احد هذين الوجهين انما يصح اذا تحقق ان مذهب
النحاة ان الحال تقع عن المفعول المطلق ولا يتقيد بالمفعول محققا
او ماولا مثلا بجعل نحو الحال فى ضربت الضرب شديدا عن الضرب
بلا تاويل باحدثت الضرب قوله وزيد فى الدار فانه مثال اللفظ
الملفوظ حكما رد على ما فى شرح المصنف انه مثال للحال عن الفاعل
معنى قوله فان مفعولية زيد لما انك [illegible] انه اذا اعتبر العامل حرف
التنبيه يكون ذو الحال اسم الاشارة لاتصالها به بل الظاهر ان الاشارة
المستنبطة منه ايضا عامل فيه لان الاشارة متعلقة بما يعبر عنه باسم
الاشارة وذكر زيد ليس لتعلق الاشارة به بل الحكم به فتدبر قوله وهو
ما يعمل عمل الفعل وهو من تركيبه قوله اى يشتمل على حروف الفعل المفيد
هو لمعناه وخرج اسم الفعل عن شبهه ولا يخفى انه لا يدخل فى معنى الفعل
على ما صرح به الشارح فالاولى ان يعتبر معنى الفعل بحيث يدخل فيه اسم الفعل
قوله او معناه المستنبط ولا عمل لكل ما يستنبط فان ليت وان والاستفهام
والنفى لا يعمل ما يستنبط منها بل العمل سماعى وجعل حرف النداء منه
مبنى على انه لا يكون المنادى بتقدير ادعو بل يكون العامل فى المنادى
حرف النداء فهى ليست من العامل المعنوى عند المصنف وتمام تحقيقه فى النحو

قوله فان لم يكن هناك قرينة يعرف بها صاحب كل منهما جاز وقوعهما كيف ما كان نحو لقيت هندا مصعدة منحدرة وان لم يكن فالاولى جعل كل واحد منهما بجنب صاحبه نحو لقيت منحدرا زيدا مصعدة . حيدر

قوله المشهور كونه على صيغة المضارع المعلوم . حيدر

قوله لانه لا يلزم ان يكون منفصلا حتى يتوجه ما ذكره . [illegible]

قوله اما لو قال كما قال الشارح فلا فائدة فيه بين الروايتين . حيدر

قوله [illegible] الحال من [illegible] ذا الحال اسم [illegible] كما سياتى [illegible] من كلام الشارح . حيدر

قال الشيخ اراد بمعنى الفعل ما يستنبط منه معنى الفعل ولا يكون من صيغته كالظروف والجار والمجرور وحروف التنبيه واسم الاشارة وغيرها مما [illegible] انتهى كلامه . عبد الغفور

التمنى والترجى وما افهم الشيخ الرضى فى ان المعنى على تقييد خبر التمنى بالحال
لا على تقييد التمنى قوله نكرة موصوفة قيل لو قال مخصوصة ليشمل النكرة الواقعة
لكان اولى قلت لو قال مخصوصة لتناول جميع الصور لان ذا الحال
فى جميع الصور نكرات مخصوصة فحينئذ لا يحسن التقابل بينه وبين باقى الصور
قوله ان جعلت مراحا لا من كل احد واما لو جعلته حالا من المستتر فى حكيم
فليس مما نحن فيه قوله او بعد الا نقضا للنفى فيه بحث من وجهين احدهما
ان مثل جاءنى رجل الا راكبا النكرة فيه مستغرقة فلا يقابل الاستغراق
وثانيهما ان النكرة لم تقع بعد الا بل قبلها وفيهم من قال فى مثل
بعد الا الحال على سبيل التنازع ولا يخفى ان قوله فى حيز النفى فهو ظرف
لغو لا يتعلق والاظهر انه سهو والصحيح او قبل الا ويمكن ان يجاب عن الاول
ان ما جاءنى رجل الا راكبا صحيح تنكير صاحب الحال فيه منع الاحتمال
وصفيتها الذى الحال على ما صرح به المصنف فهو بهذا الاعتبار يقابل
الاستغراق نعم فيه مصحح ان كان فى بعض كل امر حكيم وعنه ان منع الا
لو كان مصححا لصح جاءنى رجل الا عالما ولغى قوله نقضا للنفى فالمصحح
الاستغراق واما من قال لا منع لا الا لجواز وقوع الصفة بعد الا فهو
فرية بلا مرية لان الصفة النحوية لا يكون بعد الا وانما هو الصفة المعنوية
من غير البدلية والحال قوله وارسلها العراك ورد امثلة موثوق بها لبعض
الاول من شعر لبيد والثانى مما شاع فى المحاورات والمخاطبات
ولم يورد الاول على وجه يشعر بشعريتها لاشتهار البيت فيما بينهم بحيث
يكفى الاشارة اليه واما الثانى فلانه ايضا شائع فى المحاورات بحيث لا يحتاج الى
التمسك بوقوعه فى شعر البليغ قال صاحب القاموس يقال اوردها
العراك اى اوردها كلها جميعا والاصل عراكا فادخل ال ولم يغير معنى
المصدر بهذا الكلام قوله ولم يذد ما كتب فى الحاشية الذود المنع

بعد الا عطف على قوله

قوله بين قوله بعد الا وبين قوله مقدما عليه . حيدر

قوله احدهما منع الاحتمال وصفيتها والثانى الاستغراق . حيدر

قوله [illegible] انه فاعل [illegible] وقوله تنكير صاحب الا مفعوله . حيدر

قوله احدهما انه فى كل امر والثانى فى الاستغراق . حيدر

قوله [illegible] للنفى [illegible] من الاثبات نفى . حيدر

قوله [illegible] ما جاءنى رجل [illegible] فيه وصف [illegible] من حيث المعنى . حيدر

قوله ما جاءنى رجل الا وهو فقير [illegible] بعد ذلك فى قوله ما جاءنى [illegible] بعد الا وصف لا [illegible] الاستثناء [illegible] رجل ما جاء [illegible] من الاحوال الا فى حال [illegible] وجوب المناسبة بين المستثنى والمستثنى منه [illegible] من حال من الاحوال [illegible] يلزم من هذا ان يكون [illegible] مغنيا عن ذكره [illegible]
حاشية [illegible]

قوله ولم يشفق على نقص اي خاف كتب في الحاشية الاشفاق الخوف
والنقص بالقاف والمهملة والغين المعجمة المفتوحة من نقص الرجل نقصا
اي لم يتم مراده انتهى في الصراح نقص مراد تمام نارسيدن وبيراه
نا شدن قوله وكان المراد بالارسال البعث والتخلية الظاهر
هو الثاني وعطف لم يرد ها للتفسير قوله ثم يرد مضاعف مجهول
قوله من العطن اي الحوض كتب في الحاشية العطن ما حول الحوض والبئر
من مبارك الابل ومبرك الشاة يعني جاي شترخوابيدن قوله
وحدت به وحدي كتب في الحاشية الوحد مصدر وحد يحد يقال وحد
يحد وحدا وحدة كوعد يعد وعدا وعدة انتهى قال الشيخ الرضي
وحده لازم الافراد والتذكير والاضافة الى المضمر ولازم النصب
الا في مواضع مخصوصة قوله مثل نخلة جهدك كتب في الحاشية
الجهد بفتح الجيم ومنها الاجتهاد وقال الفراء هو بفتح الجيم المشقة و
بضمها الطاقة قوله متأول اي كل واحد منها كذا قيل وفيه وكذا
ضمير نحوه بل هو احق بالتأويل اذ الظاهر ان المراد بنحو العراك المعرف
باللام من المصادر وغيرها نحو مررت بهم الجماء الغفير اي كثيرا ساترا
بكثرتهم وجه الارض ونحو ادخلوا الاول فالاول اي اولا فاولا ونحو
وحده المضاف من المصادر ومن غيرها نحو جاء الرجال ثلثتهم الى
عشرتهم فان هذه الاسماء الثمانية مضافات الى ضمائر ما تقدم محكوم
على محليتها في الحالية لوقوعها موقع النكرات فانها في معنى مجتمعين
في المجيء وتأكيدات لما قبلها لانهم معربات باعرابه ولا يبعد ان يجعل
الحال التي هي جملة داخلة في نحوه لان الجملة ليست بنكرة اذ هي كالمعرفة
من اقسام الاسم بل هي ما ولنا بالنكرة فجعل العراك ونحوه مصدر المحذوف
الحال بنية الحذف وفي اشارة الى انه للتطرق قوله احدهما انهما مصادر لافعال

مجرده

اي ومثل قدرتها ولو قدر نحوه بان يقال الرجل نحو كل [illegible] لا يخفى ما فيه لانه لا يخفى على [illegible] تأمل

اي مررت بالقوم حالكونهم كثيرا ساترا وجه الارض . [illegible] حيدر

اي ثلثتهم واربعتهم وخمستهم وستتهم وسبعتهم وثمانيتهم وتسعتهم وعشرتهم . حيدر

محذوفة هو الاوضح على قياس تقدير الخبر الظرف بالجملة ويجوز تقدير الصفة اي معتركة
لان الاصل في الحال الافراد فيجري الشارح على مذهب الاكثر وقد لم يتنبه لذلك
كلام الشارح حيث قال لافعال محذوفة او صفات فسوى بينهما قوله
اي معترك شار الى ان العراك مصدر لم يستعمل فعله بل يستعمل المزيد منه قوله
فهذه الجمل الفعلية وقعت حالا التي هي احوال او قوله ثم بينهما انها معارف
موضوعة موضع النكرات هذا هو الوجه المرجح الذي ينبغي ان يكتفي بجريانه
في الاحوال المعرفة كلها بخلاف الاول فانه لا يجري الا في المصادر قوله
فان كان صاحبها اي صاحب الحال يعني المفردة اذ الجملة لا يجب
فيها التقديم بل الواو قوله ولم يكن الحال مشتركة الحال المشتركة صاحبها
مجموع المعرفة والنكرة ومجموع المعرفة والنكرة ليست بمعرفة ولا نكرة
نحو جاءني رجل وزيد راكبين فقوله نكرة يخرج صاحب الحال المشتركة ولا حاجة
الى زيادة قيد ولم يكن الحال مشتركة بينها وبين معرفة وقد يقال في هذا التوجيه
وجه مرجح لتقييد تعريف صاحب الحال بكونه غالبا فاحفظه فانه لا ينبغي
قوله لانها في المعنى مبتدأ وخبر فيه ان جاءني رجل في الحقيقة قائم
رجل لتخصيص الخبر المقدم الذي ليس بظرف وهو لا ينفع في تصحيح الابتداء
لا نقول الحال بمنزلة الظرف فتقديمها كتقديم الخبر الظرف لانا نقول لا يصح
الاخبار عن الجثة بظرف الزمان قوله ولئلا يلتبس بالصفة في النصب
ينبغي ان لا يفيد تخصيص ذي الحال بالاضافة الى نكرة او بالصفة ولا
باستغراق نحو رايت غلام رجل راكبا ورايت رجلا عالما راكبا ونحو ما رايت
رجلا راكبا لان الالتباس بالصفة باق بعد قوله ولا يتقدم اي الحال
فيه عداه مثل زيد قائما كعمرو قاعدا يعني فيما دل على حدثين غير متميزين بالعامل
مختلفين بالحال بان تعلق بكل منهما حال فانه يجب ان يلي متعلق كل حدث
صاحبه وان لزم التقدم على العامل الضعيف فان التشبيه يدل على حدث

علقها على قوله يعني فيما دل [illegible] صح [illegible]

تقديره معتركة العراك منفردا او متفردة فان المصدر حينئذ مفعول مطلق لصفة المقدرة . حيدر رحمه

اي في انه فيقال جاءني رجل وابوه قائم . حيدر

اي من كون صاحب الحال مجموع المعرفة والنكرة في ذلك التركيب . حيدر

اي ليس لها مسوغ غير النكرة بخبر الظرف المتقدم . حيدر

بان يكون الجثة مبتدأ وظرف الزمان خبرا فلو يقال رجل في وقت القيام وتاخير الجثة في الاخبار عنه بمجموع المقارن به وقت القيام . حيدر رحمه

وهذا دل على الحدثين هنا تشبيه واحد وهو تشبيه المستفاد من الكاف . حيدر

لعل المراد بالاول [illegible] ان يكون كل احدهما مذكرا والاخر مؤنثا نحو زيد احسن من هند قائما قاعدة . حيدر رحمه

قائم بالمشبه وحدث قائم بالمشبه به وتعلق بقائم بالمشبه القيام ونحوها
قائم بالمشبه به القيام وبقائم بالمشبه به القعود قوله على العامل
المعنوي ولا على الفعل الغير المتصرف ولا على الفعل المصدر بما المصدرية
ولا على المصدر بحروف المصدرية ولا على المصدر باللام الموصول
ولا على افعل التفضيل فيما عدا هذا بسرا اطيب منه رطبا فهو من قبيل
زيد قائما كعمرو قاعدا قوله فعلى هذا معنى الكلام ان الحال لا تتقدم على
العامل المعنوي اتفاقا وكون مدار المخالفة بين العامل المعنوي والعامل
الظرف كون احدهما متفقا والآخر مختلفا فيه مما لا تفيده العبارة
اصلا ولا يرضى به المذهب في الاستفادة من دلالات الكلام فالوجه
ان يقال المراد انه لا تتقدم على العامل المعنوي اصلا بخلاف الظرف
فانه يتقدم عليه في الجملة وهو فيما تقدم المسند على الحال فيكون بناء
الكلام على مذهب الاخفش وتوجيهه ان العامل المعنوي كما يخالف
الظرف في عدم التقدم عليه اصلا يخالف العامل الفعلي والمشتق ايضا
فان الحال تتقدم عليهما مطلقا فتخصيص المخالفة بالظرف مما لا بد له من
وجه قوله ويحتمل فرق بين هذا الاحتمال والاحتمال السابق بان قوله
بخلاف الظرف على هذا الاحتمال متعلق بضمير تتقدم وعلى الاحتمال الاول
بقوله على العامل المعنوي حالا كان او جملة معترضة قوله هذا اذا لم يكن
الظرف داخلا في العامل المعنوي فيه نظر لان الظرف لا يتقدم على العامل
المعنوي الذي لم يكن ظرفا او شبهه من الجار والمجرور فاذا لم يدخل في
العامل المعنوي لم يصح ان الظرف يتقدم على العامل المعنوي قوله فالمراد
هو الاحتمال الثاني لا غير لان الاول حينئذ استفادة عن العامل المعنوي
لا ان يبين المخالفة بقوله بخلاف الظرف قوله ولا على ذي الحال المجرور
اكثر ما في من عبارة المتن ولا على العامل المجرور فالانسب لا الاصح

بخلاف العامل المعنوي فانه يتقدم عليه جاز الاول نحو ... قوله ولا على الفعل الغير المتصرف [illegible]

تفصيل ... كان الظرف بخلاف الفعل وشبهه ...

يعني قوله بخلاف الظرف اما حال ... على العامل المعنوي على الاحتمال الاول ومن ضمير لا تتقدم على الاحتمال الثاني واما جملة معترضة ... بتقدير المبتدا اي هو بخلاف الظرف ... [illegible]

حيث قال ولا على المجرور فالمناسب ان يعطف على العامل المعنوي فيقدر عليه العامل وليس ... فالانسب ... [illegible]

ان يقال ولا يتقدم على المجرور في الاصح ولا على العامل المعنوي بخلاف الظرف
واما التقدم على ذي الحال المرفوع والمنصوب فجائز مطلقا عند البصريين
وممتنع عند الكوفيين الا في المرفوع تقدم عامله على الحال قوله لم يتقدم
عليه الحال اتفاقا الا اذا كان المضاف بحيث يمكن حذفه واقامة المضاف اليه
مقامه نحو بل نتبع ملة ابراهيم حنيفا قوله لان الحال تابع وفرع لذي الحال
نقض بجواز راكبا جاء زيد مع عدم جواز تقديم ذي الحال وكان
تعذر بجواز تقديم ذي الحال لاداء هذا المعنى بعينه الا انه لا يسمى فاعلا
بل مسندا اليه قوله والكل تكلف وتعسف اما كون الاول تكلفا فلان فيه
المبالغة في الفاعل غير معلوم الوقوع حتى انكر بعض في غير فعال و
فعول ومفعال والاستشهاد بكافة والتاء فيه غير سديد لانه يحتمل
تقدير موصوف مؤنث كالنفرة وغيرها واما كون الثاني تكلفا فلاحتياجه
الى تقدير الموصوف واما كون الثالث تكلفا فلان اتيانه مصدرا
غير معلوم واما كون الثالث تعسفا فلان كافة غير مضافة لازمة الحالية
بمعنى جميعا قوله وكل ما دل على هيئة اي صفة سواء كان الدال مشتقا
او جامدا قال الشيخ الرضي من الاحوال الغير المشتقة فيما الحال الموطئة
وهي اسم جامد موصوف بصفة هي الحال في الحقيقة فكان الاسم الجامد
وطأ الطريق لما هو حال في الحقيقة نحو قوله تعالى انا انزلناه قرآنا عربيا
ونحو جاءني زيد رجلا بهيا ومنها ما يقصد به التشبيه نحو جاء زيد اسدا اي
مثل اسد او شجاعا ومنها الحال في نحو بعت الشاة شاة ودرهما
وضابطته ان تقصد التقسيط فتجعل لكل جزء من اجزاء المجزأ قسطا و
تنصب ذلك القسط على الحال وتاتي بعده بجزء آخر مع واو العطف او
بحرف الجر نحو بعت البر قفيزا بدرهم هذا اقول القول بان الحال الموطئة
انما يحسن اذا اشترط الاشتقاق واما اذا لم يشترط فينبغي ان يقال في جا

بيان جميع الوجوه ... فلا يكون تعسفا ... واما كونه ... تعسفا ... [illegible]

ويمكن ... فلا يلزم ان يكون حالا ... ووزنه ... والاول ... [illegible]

وبه كل اسم وقع حالا وبعده صفة ... الصفة ... ذكر الرجل ... [illegible]

والمراد بالجزء ... [illegible]

ومنه ما جعلته قسطا ... نحو بعت الشاة شاة ودرهما ... [illegible]

زيد رجلا بهيئا انهما حالان مترادفان قوله لان المقصود من الحال بيان
الهيئة وهو حاصل به فيه ان المقصود من النعت ايضا بيان الهيئة و
مع ذلك اشترط المصنف فيه ان يكون مشتقا او جامدا يكون وضعه لغرض
المعنى فينبغي ان يكون الحال ايضا كذلك اذ لا اعتداد بما يدل على الهيئة و
ليس الغرض من وضعه ذلك قوله هذا بسرا بفتح الباء وقد يضم كذا في
القاموس قوله ولا حاجة الى ان يأول البسر بالمسمى بالبسر بمعنى
الصائر بسرا او جاء المرطب بمعنى الصائر رطبا كما جاء بمعنى الصائر ما
عليه رطب وحينئذ يكون صفة النخلة فوجه قوله لا حاجة الى تأويل البسر
بالبسرية انهم كانوا يأولون الجامد باسم الفاعل والمفعول المصنوع اذا
لم يوجد في استعمالهم اذ مقصودهم تحصيل معنى الصفة في الجامد وذا لا يتوقف
على وجود مشتق من لفظه وتفسيره بالمشتق المفروض فما هو المقصود المراد
به واما قوله من ابسر النخل فيدل على انه جاء المبسر لكن صفة للنخل فهو
انما يصح اذا كان هذا اشارة الى النخل لا الى ما عليه وهو غير ظاهر لانه
وان سمي بسرا لكن لا يسمى بسرا حتى يصح جعله حالا من غيرها ولكن
المصنف قال لوجه ان هذا اشارة الى ما على النخل والموجه ما قدمنا فتدبر
قوله لكنه لما كان الضمير بالنسبة الى المظهر كالعدم الاظهر لما كان
المستتر بالنسبة الى المظهر والبارز كالعدم فافهم قوله لانه يمكن ان
يكون المشار اليه التمر اليابس فلا تتقيد الاشارة بحالة البسرية فيه انه
فليكن حينئذ حالا مقدرة قوله نحو ثمرة نخلتي بسرا اطيب منه رطبا
يقال هذا المثال مصنوع لا يوثق به والله تعالى اعلم وله الحمد الاتم قوله
ويكون جملة قال الشيخ الرضي قد يقام الجملة الحالية مقام مفرد فيجب
الجزء الاول منها اعراب الحال ويلزم تنكيره لقيامه مقام الحال
وفاه اي في شاذ نحو بعت هذا يدا اي ذو يد بذي يد اي النقد

وان جاء ... النخل او صار ما عليه بسرا ... حنيه

اذا كان كذلك اي تأويل البسر بالمبسر ... حيدر

المراد بالمصنوع المفروض الغير المستعمل في لسان العرب لكونه غير مسموع ... حنيه

من قولهم انهم كانوا يأولون الجامد اي قوله فما هو المقصود المراد به ... حنيه

يعني اذا قام الجملة مقام مفرد يجب ان يكون نكرة والقياس كونه الى ... اقه

بالنقد

بالنقد ونحو بعت الشاء شاة بدرهم والاصل كل شاة بدرهم وكذا قولهم
بعت الشاء شاة ودرهما والواو بمعنى مع كانه كل رجل وضيعته اي شاة
ودرهم مقرونين فنصب هاهنا الجزءان لقبولهما الاعراب قال الخليل يجوز
ان تأتي به على الاصل نحو بعت الشاء شاة بدرهم وشاة ودرهم هذا و
لا يخفى انه اذا يؤتى بالاصل ينبغي ان يؤتى بالواو لعدم جواز خلو الاسمية
عن الواو والضمير ولا عن الواو الا على ضعف قوله في الاسمية وفي حكمها الجملة
المصدرة بليس لانها لمجرد النفي على الاصح ولا تدل على الزمان فهو كالنفي داخل
على الاسمية وقد يخلو الاسمية عن الرابطتين عند ظهور الملابسة نحو خرجت
زيد على الباب وهو قليل قوله والمضارع المثبت والحال المؤكدة
مثله كما عرفت وكذا المضارع المنفي بكلمة ما والمضارع المنفي بكلمة لم وبكلمة
لا في الاغلب ويشترط في المضارع المثبت الواقع حالا خلوه عن حرف
الاستقبال كالسين وسوف ولن قوله ويجوز حذف العامل اي الحال
لم يقل حذف الفعل لان المتبادر منه حذف الفعل وشبهه كما شاع ارادته في
نظائره المتكررة والمقصود جواز حذف عاملها باقسامه الثلثة من الفعل
وشبهه ومعناه مثال الثالث الهلال تبينا اي هذا الهلال تبينا ومثال
الاحسن قولك لمن شد رحاله والمراد براشدا مهديا الراشد بنفسه مهديا لغيره
اي قرينة حالية
والمهدي اذ لم يكن الرشد بدون الهداية فلا يرد ان الرشد فرع الهداية
فينبغي تقديم مهديا وكونه حالا بعد حال يحتمل الترادف والتداخل و
على الثاني ليس ما نحن فيه كما اذا كان صفة قوله ويجب حذف العامل
في بعض الاحوال المؤكدة وكذا في حال تبين ازدياد ثمن او غيره مما
دخله الفاء او ثم نحو بعته بدرهم فصاعدا او قرأت جزءا من القرآن
فصاعدا اي فذهب الثمن او القراءة في الصعود قوله والمنتقلة قيد للعامل
بخلاف المؤكدة فان قلت المؤكدة التي تفارق ذا الحال وذا تقييد العامل

والحال الجملة تبنى على الاصل من رفع الاول . ... حنيه

بان يقال بعت الشاء شاة منه بدرهم . حيدر

وجه الطريق المستقيم يوصل الى المراد قوله مهديا من يهدي غيره الى ذلك وجه على الطريق المستقيم ...

وهو خبر بعد خبر لقوله والمراد وفي بعض النسخ بعد ذلك الراشد بنفسه وحاصله ظاهر ...

ان احسن تقديم مهديا لانه بعد كان الرشد ... الهداية

اي كما لم يكن ما نحن فيه اذا كان صفة كذلك اذا كان من ترحل الى ... . حيدر

والحال المنتقلة ما يكون حالا في ... الحال الاول نحو جاء زيد يقوم غلام ... الحال ... شاقية

فلا يصح اطلاق قوله بخلاف المؤكدة فلذلك يتبادر مقارنته عاملها بالحال الغالبة فيكون مؤكدة لا مقيدة قوله اي محققا ثبوته دفع لما ذكره المحقق الرضي من انه لا معنى لقولك تبغضت الاب في حال كونه عطوفا نعم يصح ان يكون المعنى اغلظه عطوفا فحينئذ مفعول ثان لا حال ووجه الدفع ان الحقه في تقدير احق ابوته بحذف المضاف لظهور المقصود واقامة المضاف اليه مقامه وكذا اثبته قوله ان تكون مقررة اي مؤكدة اما بتحقيقه واما بالاستدلال عليه لان الذين مقرر لشيء ومؤكد له فلا يرد ان الحال المؤكدة قد يكون للتقرير وقد يكون للاستدلال وانما جعل قول المصنف وشرطها بمعنى شرط وجوب حذف عاملها تطبيقا له على ما سيلحق من كون الحال المؤكدة اعم من مؤكدة الجملة الاسمية والفعلية كما صرح به الزمخشري ومنه قوله تعالى ولا تعثوا في الارض مفسدين لكنه تكلف لا يرضى به صاحبه قال المحقق التفتازاني في شرح التلخيص اي الحال المؤكدة مخصوصة بمقرر مضمون الجملة الاسمية فليس قوله تعالى وتولوا مدبرين منها فان اردت له اسما فلتسمه دائمة قوله بمضمون جملة احترز به عما يؤكد بعض اجزائها اي يريد ان رسولا لا يؤكد الا الارسال لا الارسال التام اذ كون الشخص رسولا لا يبطل الا الارسال دون ارسال الله لكن هذا اذا اريد بالرسول معناه اللغوي اما لو اريد معناه الشرعي وهو انسان بعثه الله الى الخلق بكتاب وشريعة فيؤكد مضمون الجملة وهو ارسال الله قوله ولا بد ههنا من قيد آخر فيه نظر لانه يصح ان يراد بمضمون جملة اسمية ما له مزيد اختصاص بالجملة الاسمية وهو ما لم يكن مضمون فعلية ومضمون الله شهيدا دالة وهو مضمون شهد الله ايضا ومضمون الاسمية خاصة ما يكون للاسمية ليس فيه مشتق ولو سلم يصح ان يقدر في الله شاهدا قائما بالقسط احقه ويكون التقدير فيه مع وجود ما يعمل في الحال طرفا الباب هو والله اعلم بالصواب قوله

سواء خالف في بعض الاوقات ام لا . حفيد رحمه

لكن عطوفا

بمعنى ان الحال المؤكدة مؤكدة لما يستفاد من الكلام ... ان يكون مضمونها مضمون الجملة معا . حفيد

التمييز

التمييز ويقال له التبيين والتفسير والمميز على صيغتين قوله اي الاسم الذي يرفع الابهام احترز بقوله اي الاسم عن نحو فعلت اي فعلت فانه قلت برفع الابهام الوضعي عن فعلت لكنه ليس باسم لكنه ينتقض باعجبني شيء حسن زيد او اي حسن زيد وكذلك ينتقض بنحو زيد حسن الوجه او وجهه بالنصب لانه يرفع الابهام كوجها مع انه ليس تمييزا عند البصريين للتعريف المانع من كونه تمييزا بل هو شبيه بالمفعول وكذا يشكل بغبن زيد رأيه وسفه نفسه والم بطنه بالنصب مع انها ليست تمييزات عند البصريين مع انها ترفع الابهام ودفع بان المعنى غبن في رأيه والم شاكيا بطنه وسفه نفسه بالتشديد على ضرب من التجوز ولا يخفى انه تكلف لا ينبغي ان يلتفت اليه وان اتفق عليه الجمهور اذ لا فرق في المفهوم بين سفه نفسه وسفه نفسا ولا وجه لجعل حسن الوجه شبيها بالمفعول دون هذه الامثلة فالاولى ان يفسر كلمة ما بالنكرة اعتمادا على اشتهار وجوب تنكير التمييز قوله في المعنى الموضوع له من حيث انه موضوع له فيه انه زيتا في رطل زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد وهو الموزون وهو ليس موضوعا له لانه موضوع للوزن وهذا اشكال لم يوجد له انحلال ودفعه ان زيتا يرفع الابهام المستقر فيه ووضع له الرطل وهو ابهام موزونه وان ليس ابهام الموضوع له مرادا فخذه ولئلا تزل فانه من مزال الاقدام قوله لكن المطلق ينصرف الى الكامل هذا اذا تعذر العمل على اطلاقه والتعذر ههنا لانه لو كان على اطلاقه لتلغى ذكره وتعد فيه ان الكامل هو الكائن في الوضع والاستعمال معا ومنهم من قال المستقر بمعنى الثابت والثابت قد يقال في مقابلة المعدوم وقد يقال في مقابلة الحادث والمراد ههنا الثاني وفيه ان الثابت اعم من الثابت بحسب الوضع او بحسب الاستعمال فلا ينفع تفسير الثابت بما يقابل الحادث في وضع

التمييز

والتمييز بكسر الياء قبيل وقد يقال بفتحها لان المتكلم يميزه من بين الاجناس برفع الابهام . حفيد

اي ينتقض بمثال سواء كان ... او تمييزا كما في اي حسن زيد فافهم . حفيد

اي التعريف او وجه يقوم ... وجهه بالاضافة

اي عن ذات مقدرة تقديره كل واحد ... شيء زيد رأيه ... حفيد

وان كان سفه نفسه مجازا ... وجه صحته ... الشخص ... حفيد

اي كون زيتا يرفع الابهام عن المعنى المراد ... عن الموضوع له . حفيد

اي الكامل

وقع ما ذكره الشيخ الرضي من ان لفظ المستقر لا يدل الا على ان الثابت المطلق . حفيد

ويمكن ان يقال لما كان الابهام ثابتا بحسب الوضع فالابهام في الاستعمال لازم له فلا حاجة اليه . حفيد

الاشكال بانه لا يخرج امثال عينا جارية بالمستقر على ما هو مفهومه فلا بد
من تكلف مخل بالتعريف وقد يدفع عينا جارية وامثاله بانها من التوابع
والكلام في المعرب اصالة على ما حرره وتوضيح المستقر بما هو الثابت
في قصد المتكلم فان التمييز للتفسير بعد الابهام ليتمكن في النفس فالابهام ثابت
في قصد المتكلم في صورة التمييز بخلاف رأيت عينا جارية فان المقصود
بالعين المعين الا انه لزمه الابهام من غير قصده فلذا لم يكن حسنا
قوله ولا ابهام في هذا المفهوم يتجه عليه انه يلزم ان لا يصح جئتني رجلا على انه
تمييز من كلمة ذا على ما اتفقوا عليه ولا يصلحه كون ذا عبارة عن مبهم
لانه استعمال مجازي فلا ابهام وضعا الا ان يقال تعارف ذا صاحب
في المبهم بحيث صار موضوعا له فيصح التمييز عنه وكذا يصح ذا اراد به
هذا مثلا تعارف بعده في المبهم قوله عن ذات لا عن وصف فرق بين
النعت والحال والتمييز بان وضع الصفة والحال لبيان ثبوت وصف
في شيء فهو يرفع الابهام عن الوصف ووضع التمييز لرفع الابهام
عن نفس الاسم وبيان انه من اي جنس فرجل عاقل لبيان صفة العقل
في زيد ورطل زيتا لبيان ان الرطل كائن تحت الزيت وذلك فرق واضح
لا خفاء فيه الا من حيث حمل الذات على الجنس ولوازمه بالذات ما يقابل
المفهوم ليصح وكان اوضح فيقال في رطل زيتا ان ذات الرطل مبهم لا يعلم
انه من اي جنس فلما قيل زيتا تبين ذاته بان تبين انه من جنس الزيت
وبعد يشكل بخروج تمييز هو صفة نحو لله دره فارسا فانه يرفع الابهام
عن الصفة فان الغرض منه وضع المشتق للمعنى الا ان يقال التمييز اخرج
الاسم عن وضعه لذي الغرض المعنى وجعله لبيان الجنس قوله فانه
في قوة قولنا طاب شيء منسوب الى زيد فيه ان هذا التقدير مع كثرته
والاستغناء بتقدير مجرد المضاف عنه يتجه عليه انه لا يناسب في نحو زيد رجلا

نحو جاءني زيد راكبا يرفع الابهام المستقر عن الصفة والهيئة وعن الذات لان زيد لا ابهام فيه حينئذ لان الابهام في صفته الحالية. وجيه

ان لله دره رجل فخيم ... يقال ... زيد ... المراد به رجل ... قال لله زيد ... عمرو ... غيرهما كحسنه ... اسماعيل

اي ومقابله الذات بالمفهوم المشهور والظهور ... بجنس هذا لكان اوضح. جيد

اي دونه على المشتق منه احمد بن حيدر

فان الرجل يعني زيدا لا شيء منسوب اليه وقدره الشيخ الرضي في مثله طاب شيء
زيد بتقدير الشيء منونا وجعل زيدا بدلا قوله يعني به ما يقابل الجملة اي المفرد
بمعنى ما يقابل هذه الثلاثة وكانه اراد ومعنى مجازيا بقرينة المقابلة وفيه
ان المفرد بهذا المعنى في هذه الثلاثة فالمقابلة تقتضي ان يراد ما يقابل نسبة
في جملة او شبهها واضافة ويتجه على ما ذكره على التقدير مثلها زيد فانه
مضاف وقد جعل من امثلة المفرد المقدار وكانه اراد بما يقابل المضاف
ما يقابل المركب الاضافي قوله والمقدار انما يتحقق في ضمن عدد وجعل قرينة
العدد والمقدار من قبيل ظرفيه الخاص للعام والاظهر انه يجعل من قرينة
المدلول للدال فان المفرد المقدار مستعمل في عدد وفي غيره فافهم قوله
فان الرطل نصف المن لو قال نصف المن لكان بيانا للمنوان ايضا فان
تثنية منا بالقصر وهو افصح من المن بالتشديد قوله وكالقفيز بر القفيز
بر اي القفيز مكيال ثمانية مكاكيك والمكوك كتنور مكيال يسع صاعا و
نصفا او نصف رطل الى ثماني اواق او نصف الويبة او ثلث
كيلجات والكيلجة منا وسبعة اثمان منا والمنا رطلان والرطل اثنا
والكسر اثنا عشرة اوقية والاوقية استار وثلثا استار والاستار
اربعة مثاقيل ونصف والمثقال درهم وثلثة اسباع درهم والدرهم
ستة دوانق والدانق قيراطان والقيراط طسوجان والطسوج
حبتان والحبة سدس ثمن درهم وهو جزء من ثمانية واربعين جزءا
من درهم والويبة اثنان او اربعة وعشرون مدا والمد بالضم مكيال هو
رطلان او رطل وثلث او ملء كفي الانسان المعتدل اذا ملأهما
ومد يده بهما وبه سمي مدا وقد جربت ذلك فوجدته صحيحا نقلت
جميع ذلك من القاموس قوله وانما اقتصر المصنف على الامثلة الثلاثة
اي من غير العدد والا فقد مثل للعدد ايضا والاولى ان يبدل منوان

اي المفرد بمعنى ما يقابل الثلاثة حيث قال المصنف وهو اي ... عن نسبة في جملة او ما ضاهاها

فتبينا وكان مضافا فمعناه ليس ... عن تمييز من المركب بل من نفس المثل فقط فكانه ليس مركبا احمد بن حيدر

وجه الفهم انه من قبيل استعمال المطلق في المقيد ... احمد بن حيدر

لان تثنية المن منان ومنوان احمد بن حيدر

سمن بقفيزان برا وقوله وهو التنوين محققا او مقدرا كما في خمسة عشر رجلا وكم رجلا وتريد بما يتم به المفرد ما يتم به المفرد فما ينصب التمييز والا لوجب التنبيه على المعرف باللام ايضا بقي ان من التام ان ينصب التمييز التام بنفسه كما سيأتي وانما تصدى لاستيفاء اقسام الاسم التام دون المقدار لابتناء حكم نحوي على معرفة اقسام الاسم التام وهو ما اشار اليه بقوله ثم ان كان بتنوين الخ ولا يخفى انه لو لم يفصل بين هذا الحكم وبين استيفاء الاقسام للاسم التام لكان اوضح قوله الاظهر لان المضاف لا يضاف ثانيا اي بحسب اللفظ فلا يقال غلام زيد عمرو بان يكون غلام مضافا الى زيد ثم الى عمرو وانما قلنا بحسب اللفظ لانه يضاف بحسب المعنى ثانيا كما في حب رمانك فان الحب اضيف الى الرمان ثم الى المخاطب لانه يقال اذا لم يكن للمخاطب رمان بل حب رمان لكن بحسب اللفظ اضيف الحب الى الرمان والرمان الى المخاطب ولا ينتقض بهذا بكل فرد فرد فانه مأول بحذف المضاف اي كل فرد وفرد قوله فاذا تم الاسم بهذه الاشياء قال الرضي قد يتم الاسم بنفسه كالضمير في ربه رجلا وفي نعم ذا رجلا وحبذا واسم بهذا مثلا قوله عندي راقود خلا في القاموس الراقود الدن الكبير او الطويل الاسفل يسيع داخله بالقار وفي الاساس مكيال معروف لاهل مصر يأخذ اربعة وعشرين صاعا قوله وهو ما نشأ به اجزاؤه في اسم الكل ولا كذا وهو ما تشابه بنفسه وجزؤه وانما لم يجعل تشابهه بمضارع المفاعلة وهو ما سند الى ضميرها واجزاؤه مفعولا به وشكل على الابوة لانه لا اجزاء له فالاولى الاقتصار على الوقوع مجوزا عن الثاني على القليل والكثير قال الرضي وقد يقصد الانواع جوعا عن الثاني واذا لم يقصد بهم الثاني قوله طاب زيد جلستين للنوع جاز ان يقال طاب زيد جلستين للعدد وانما مثل بطاب زيد

جلستين

جلستين دون ان يقول بعدل ثوبين لانه يمكن في قصته في كون ثوبين للعدد بخلاف جلستين بالفتح فانه للعدد لا للافراد لا محالة وفيه انه من قبيل التمييز عن النسبة وكلامنا في التمييز عن ذات مذكورة فهو خارج عما نحن بصدده و اعترض عليه بان الثاني اخرج الكلمة عن كونها جنسا فهو خارج عما نحن فيه وفيه نظر لانا لا نقول ان الثاني اخرجها من اصل الكلمة سواء كانت صيغة المرة او النوع وليست لمفارقة بين الجنس الواحد فلا ينافي كون الكلمة اسم جنس شامل للقليل والكثير من انواع الجلوس واحادها وانما تنافيه فلا تمكن المناقشة في المثال ليست من دأب المحصلين والجواب بان الشارح اجاب على سبيل التنزل ليس مما يستحسنه ارباب الترقي قوله ويمكن ان يجاب عنه بان المراد بالانواع حصص الجنس هذا بعيد جدا ومع ذلك الاولى ان يقال افراد الجنس لا الحصص لان الحصة لا تطلق في المتعارف الا على الفرد الاعتباري الذي يحصله العقل من اخذ المفهوم الكلي مع الاضافة الى معين ولا تطلق على الفرد الحقيقي قوله ويجمع في غيره اي يورد التمييز على ما فوق الواحد تدريجا وزعم الشيخ الحكيم ان الجمع اذا قد يراد به الافراد ويراد به ايراد صيغة الجمع مع انه لا حاجة الى تكلف لان المصنف لم يجوز في قصد المتعدد الا صيغة الجمع فلا يجوز عنده الا عدل اثوابا صرح به في المنهج المفصل ويؤيده انه لولا المراد بقوله ويجمع في غيره حقيقة الجمع لكان مستغنى عنه اقول ان سوق الكلام ناظر الى ان المراد بغيره غير الجنس والتحقيق ان المراد غير الجنس الغير المقصود به الانواع قوله ثم ان كان اي المفرد المقدار الظاهر ان الضمير راجع الى المفرد المقدار الغير العدد وان كان الحكم المذكور شاملا للمفرد المعدود مطلقا قوله والمعنى ان وجد التمييز لا موجب لجعل كان في التوجيه الاول ناقصة وفي الثاني تامة وكانه اراد والاشارة الى توجيهين

كان في التوجيهين والتوجيه الثاني بعيد جدا الا ان يجعل التمييز منتصبا بتنوين
المبهم ونونه ركيك جدا او المبادر من قوله جازت الاضافة اضافة المميز
بالتنوين لا اضافة الشيء اليه ولا داعي اليه الا مراعاة مشاركته ضمير وجود
وان كان في المرجع والمصنف نبه على ذلك لتفاوت بالعطف بثم فانه
ليس هنا تراخي في الزمان بل لتفاوت الحكمين في ان احدهما متعلق بالتمييز
والاخر بالمميز قوله انه اراد عشرين رمضان يجب ان يقال عشرين يوما
لان رمضان وان كان غير منصرف للعلمية والالف والنون الزائدتين
لكنه اذا وقع تمييزا يكون منكرا لوجوب تنكير التمييز كما في الالتباس
في هذا المثال ايضا نظر لانه في صورة الاضافة الى التمييز نكرة مصروفة و
في صورة الاضافة الى غيره معرفة غير مصروفة الا ان يراد اليوم العشرين
من رمضان تأمل لكن سوق كلامه لا يساعده قوله وعن غير مقدار
قال الشيخ الرضي هو كل نوع حصل له بالتفريع اسم خاص يليه اصله ويكون
بحيث يصح اطلاق اسم الاصل عليه نحو خاتم حديد واما الفرع الذي لم يحصل
له اسم خاص فلا يجوز انتصاب ما يليه على التمييز نحو قطعة ذهب فوق كل
تعريف التمييز بقطعة ذهب لان ذهبا يرفع الابهام المستقر عن قطعة
الا ان يقال انه تمييز الا انه لا يجوز نصبه كما في ثلثة رجال ومنوا بعضا
موجبات ان الخفض اكثر في الثاني فتأمل قوله لكن لما كان الابهام
في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها الابهام في طرف النسبة لا يستلزم
ابهاما فيها رفعه القسم الثاني من التمييز الا يرى ان قولنا عندي رطل
لا ابهام في النسبة فيه انما الابهام في الطرف وبازالة الابهام عن النسبة
لا يزول الابهام عن الطرف وبازالة الابهام عن الطرف لا يزول الابهام
عن النسبة نحو طاب رطل زيتا فان النسبة فيها على ابهامها فكل من
الحكمين يعني قوله الابهام في طرف النسبة يستلزم الابهام فيها وقوله

اي ... لا يكون تمييزا كان مقدار المقدار وانما ان يكون تمييزا . يوسف الاصم

اي ... المبادر يبين قوله بعزو ... قوله ثم ان كان مستقيم

كما يصار اليه منشؤه عشرين يوم ... في هذا المثال ... الالتباس في ... يوسف الاصم

لكن وجهه ان في هذا ليس ... في الخفض اكثر في الثاني ... المراد منه انه يستقيم ... النصب عند وجود ذلك الموجب ... ذهب لا ينتصب كان والله تعالى اعلم ... الامام . احمد جندي

اي لا ابهام برفعه القسم الثاني ولا فيها الابهام باعتبار الطرف كما لا يخفى فتأمل

ورفعه عنها يستلزم الرفع عنه فحينئذ الا ان يراد الطرف المقدر قوله وكذلك
كل ما فيه معنى الفعل يشكل باسماء الافعال فان فيها معنى الفعل وليست بشبه
جملة بل جملة ثم اعلم ان في قوله وهو اسم الفاعل مسامحة والمراد وهو اسم
الفاعل مع فاعله وكذا ينبغي ان يجعل اسم الفاعل والمفعول والصفة
المشبهة ايضا بانها ليست جملا ذكرتها لك جملا رجاء ان لا يخفى عليك
والاولى في قولك حسبك زيد رجلا حسبك رجلا زيد لان حسبك زيد جملة
وشبهها حسبك فالممثل هو التمييز من حسبك لا من حسبك زيد قوله
لله دره فارسا قال الشيخ الرضي الدر في الاصل ما يدر اي ما ينزل من
الضرع من اللبن ومن الغيم من المطر وهو ههنا كناية عن فعل الممدوح الصادر
عنه وانما نسب فعله اليه تعالى قصدا للتعجب منه لان الله منشئ العجائب
فكل شيء عظيم يريدون التعجب منه ينسبونه اليه تعالى ويضيفونه اليه
فمعنى لله دره ما اعجب فعله وفي القاموس وقولهم لله دره اي عمله
فقول الشارح اي لله خيره يجعل الدر كناية عن الخير لا يوافق تحقيق
اللغة قوله ثم ان كان اي التمييز بعد ما لم يكن نصا في المنتصب عنه
قيد الشرط بهذا القيد لدفع ما اورد عليه من النقض بطاب زيد نفسا
فان التمييز فيه اسم يصح جعله لما انتصب عنه مع انه لا يصح جعله لمتعلقه
وبعد تقييد الشرط بهذا لما صار مظنة ان يكون قوله والا فمن والثاني الكاف
زيد نفسا فيبطل به قوله فهو لمتعلقه قيد قوله والا ايضا به ووجه نظره
انما يحتاج الى التقييد في القسمين لو حمل الصحة على الامكان العام اما
لو حمل على الامكان الخاص كما هو الظاهر المتبادر فلا حاجة الى التقييد
الا في القسم الثاني فلا وجه لصرف الصحة عن ظاهرها ثم تقييد الشرط ولان
التمييز لا يكون محتملا الا بكونه دائرا بين المنتصب عنه والمتعلق فلا معنى لعدم
كونه نصا في المنتصب عنه الا كونه محتملا لما انتصب عنه ولمتعلقه فيجعل الشرط

اي اسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة ليست بجملة اذا هو جملة منها اذ دخل عليه الالف واللام الموصولة نحو الحسن المنتقل ... احمد جندي

واما هو جملة من اسم الفاعل مع فاعله سواء كان دخل عليه الالف الموصولة نحو الحسن المنتقل ... يوسف الاصم

وفيه انه لا ابهام فيه حتى يكون تمييزا بل فيه انتقال الفاعل . جندي

اي ان قوله والا فمن والا يمكن ان يكون حقا لانه كما هو سلب الضرورة عن الطرفين فيصدق ذلك الرفع على الامكان نصا في المنتصب عنه حده صفته الضروري فلا حاجة الى ذلك التقييد لاخراجه . يوسف الاصم

والجزاء حينئذ وكذلك يتجه على قول المصنف والا فهو لمتعلقه انه ليس فيه فائدة
تامة لان التمييز اذا لم يصلح لما انتصب عنه يكون لمتعلقه بلا خفاء اجزاء وهذا المقام
من مزالق الاذكياء وقد خففت فيه بمزيد فضل بعطفني اجلة الاغنياء
وشرحت عبارة المصنف بحيث لم يتجه عليه شيء ولم يحتج الى تقدير وتأويل
لكن جعلته من خصائص شرحي على الكتاب ولو ظفرت بمجنته فنعم ما ادعى
من العجائب قوله بان يكون تمييزا برفع الابهام عنه فيه انه لا ابهام فيما
انتصب عنه بل في الذات المقدرة وكانه اراد برفع الابهام عن مبهم
هو نفس ما انتصب عنه قوله فهو لمتعلق زيد وهو الذات المقدرة التي المتعلق
الذات المقدرة دون عين زيد وقوله اعني الشيء المنسوب الى زيد تفسير
لذات المقدرة انه حكم على المتعلق بانه هو عين كون التمييز للمتعلق لما انتصب
عنه فلا حاجة الى تقييد الشيء المنسوب الى زيد بكونه مغايرا له بناء على ان
الشيء المنسوب الى زيد هو الذات المقدرة التي قد يكون عين زيد كالنفس
قوله فيطابق التمييز فيهما اي فيما جاز فيه الامران الظاهر ان التمييز فيهما راجع الى التمييز
المذكورين فيبقى حكم ما كان نعتا لما انتصب فتكلف في مرجع الضمير بحيث
يشمل ما كان نعتا ولا يخفى انه تعسف جدا قوله اذ اوردت به واحدا او
رد المراد بالاجداد ما فوق الواحد قوله فانه اذا قصد تثنيته او جمعيته
لا يلزم ان يثنى ذلك الجنس بناء على ما سبق منه ان تثنية الجنس وجمعيته
لا يختص قصد الانواع بل هو مشترك بين قصد الانواع وقصد الافراد
حتى احتاج الى التكلف بل التعسف بحمل الانواع على ما يشمل الافراد ما لا يحل
نسيانه لما شيد عن قريب بنيانه قوله الواو بمعنى مع والظرف مفعول
معه لمصاحبته فاعل كانت اي كانت الصفة ومطابقتها الذي لما
انتصب عنه وتمام يقتضي عنه التعجب انه جعل مفعولا معه لمصاحبة خبر كان
فاحتج الى جعله فاعلا معنى وكان وجه جعله فاعلا انه بناؤه بل ثبت

عن الشيء الى الممتنع وجل التاء
على انه اي . احمد بن حيدر

اي كون التمييز لما انتصب عنه
والمتعلق معنى

اي ليس هو مذكورا في كلام المصنف لان المذكور
فيه القسمين المذكورين . حيدر

اي ثبت خبر كان ان وهو هنا كون الصفة لما
انتصب عنه للمتعلق قوله لا سيما على ان اسم كان
ضمير خبر كان انه فاعل ثبت وكون الصفة مصاحبا
فاعل . يوسف افندي

فاسم فيحتج الى اوله تفخيم جعل الخبر فاعلا معنى بمن اوحى من بيت العنكبوت
فاثبت المدعى بما هو اجمع الى الثبوت قوله اي كانت الصفة صفة
له مع مطابقتها اياه وبمعنى الطبق يصح ان يجعل مبنيا للفاعل ويصح ان يجعل
مبنيا للمفعول والاول اظهر لسياق الكلام وسباقه لانه جعل التمييز مطابقا
لما انتصب عنه او لمتعلقه فالمناسب ان يجعل الصفة مطابقة له دون
صحة العكس بكون المبتدأ من المصدر المضاف الى المفعول المبني له قوله
ويجوز ان يكون بمعنى اسم الفاعل لا معنى للاقتصار على كونه بمعنى اسم الفاعل
مع تجويز كونه مبنيا للمفعول في التوجيه السابق قوله وجملت
اي الصفة المذكورة الحال لا معنى للحصر لاحتمال ان الصفة والحال
لا يجب ان يكون مشتقة بل كل ما دل على هيئة صح انه يقع حالا قوله
لكن زيادة من فيها اي زيادة من في التمييز عن ذات مذكورة يجوز
مطلقا وتجوز في التمييز عن الذات المقدرة اذا كان لما انتصب
عنه وقيل مطلقا كذا ذكره الشيخ الرضي وذكر المقتبس صحة عشرون
من درهم وكان المصنف منعه فصرح بتجويز دخول من على تمييزه كم فلو
كان تجويز دخول من على التمييز من الذات المذكورة عاما لم يخصهما بهذا
الحكم فتأمل قوله يؤيد التمييز قلت بل زيادة من تؤيد احتمال الحال
اذ زيادة من ليكون تنصيصا على ان المراد التمييز لا الحال قوله على انه
اذا كان اسما تاما بالاتفاق فيشكل بما اذا كان تمييزا عن نسبة اسم
الفاعل والمفعول فالاولى ان يقول ولا يتقدم التمييز على عامله اذا
كان عن ذات مذكورة بالاتفاق قوله اذ جعلته لازما يعني ان التمييز
فاعل لهذا الفعل وما ينوب منابه في تركيب يؤدي مضمون هذه الجملة
فبهذا الاعتبار جعل كالفاعل له وليس المعنى ان فجرنا الارض عيونا في فجرنا
منزل منزلة اللازم لتضمينه معنى الانفجار وعيونا تمييز عن نسبة الانفجار

فاء وفي انه يقال وجعلت الصفة لكل ما دل
على هيئة كالحال ايضا تامل فيه . حيدر

سواء كانت تامة بالتنوين او بنون التثنية
او شبه الجمع . احمد بن حيدر

شرح المفصل
منه

لعل وجه انه لم يذكر من تمييزه او سقط انه
والجزئية كما كان تمييز ذكره وترك ذكر الكل الاكثر
في حكم العدم . احمد بن حيدر

اي في التركيب ليدل على كونه تمييزا ولو لم يرد
من هذا التركيب يكون تمييزا اي ليس . حيدر

فانه يتقدم على عامله في المشهور مع انه عامله
اسم تام هو اسم الفاعل والمفعول منه

لعدم احتمال سوق العبارة اياه والا لقال وفاعلا لما يتضمنه وكذا الحال
في مثلا الا انا فمن بنى الكلام على تضمين المثال ليس يضمان تصحيح كلامه عليه
قوله وههنا بحث ليس البحث واردا لان سر وجوب تأخير التمييز عن العامل
كونه فاعلا اما حقيقيا لورود الفعل المذكور الى المتعدي واما مجازا باعتبار الكم
الا انهم نزلوه لكونه فاعلا حقيقيا بارادة اظهار لما خفي من الوجه قوله
ما يورد على قاعدتهم المشهورة وهي ان التمييز اذا قاعدتهم المشهورة
ان التمييز عن النسبة فاعل في المعنى ولهذا احتاجوا الى تأويل فجرنا
الارض عيونا قوله فانها يجوز ان تقديم التمييز على الفعل الصريح وعلى
اسمي الفاعل والمفعول فكلام المصنف قاصر لانه ان اريد بالفعل مجرد
الفعل يفيد ان خلاف المازني والمبرد في مجرده وان اريد به الفعل
وشبهه كما هو المستفيض في كلامهم يفيد ان خلافهم في جميع ما يشبه الفعل
قوله وما كاد نفسا قيل رواية الصحيحة وما كاد نفسي قوله المستثنى
في المصادر ثم الباب يدل على ذكر الشيء مرتين او جعله شيئين متواليين
او متباينين ولفظ الاستثناء من قياس الباب وذلك لان ذكره مرتين
مرة في الجملة ومرة في التفصيل او كأنك تقول بالاستثناء تجعل المستثنى
شيئين قسما داخلا في الحكم وقسما خارجا عنه قوله ولما كان معلوميته
بهذا الوجه الغير المحتاج يشعر بانه يمكن تعريف المستثنى فقد تبع فيه رأي
المحقق الرضي حيث عرفه بالمذكور بعد الا واخواتها مخالفا لما قبلها
نفيا واثباتا لكن المصنف صرح بانه ليس له مفهوم عام بل هو لفظ مشترك
بين المتصل والمنفصل فلا يمكن تعريف المطلق اذ لا مطلق فلذا قسمه اولا
تقسيم اللفظ المشترك ومنهم من قال المستثنى في المنقطع مجاز وقيل المراد
ان اداة الاستثناء فيه مجاز لا لفظ المستثنى قوله هو المخرج سواء كان
اب في ذلك والمراد وما قوله من متعدد اي عن المراد منه بالتكثير

المستثنى

اي باب ... [illegible] ... وابي بمعنى ... [illegible] ... حيدر

كلمة الانسان تحمل الافراد
حيدر

كلمة العين فانه مشترك بين الباصرة والجارية
ونحوهما وليس له مفهوم عام فافهم حيدر

نحو جاء القوم الا زيدا
حيدر

نحو بعت العبد الا نصفه
حيدر

المستثنى

المستثنى قرينة انه ليس المراد جميع المتعدد كما هو مدلول لفظ لا على حكمه حتى
يلزم ان يقتضي دخاله في الحكم واخراجه بل الحكم على المتعدد بعد اخراج المستثنى
عنه واورد عليه انه لا يصح ذلك في جاء القوم سوى زيد فانه ظرف
للمجيء وكذا ما خلا زيدا او ما عدا زيدا فليس الاسناد الى المتعدد المخرج عنه
زيد واجيب بان هذه الكلمات صارت بمعنى الا والنصب على الظرفية
رعاية لصورته الاسم ولا حاجة اليه لان الاسناد الى القوم المراد منه
سوى زيد وتقييد المجيء بالظرف قرينة ان المراد سواه وذلك ان زيد
انه مخرج عن النسبة الى المتعدد بان زيد جميع المتعدد وتنسب الشيء اليه
فنافى بالاستثناء الاخراج عن النسبة ولانه ينقض لان الكذب صفة
النسبة المتعلقة للاعتقاد ولم يرد بالنسبة افادة الاعتقاد في قصدت
النسبة لتخرج عنه شيئا ثم تقيد الاعتقاد وهذا غاية ما تيسر لي في تحقيق المقام
ولا تجد في كلام غيري تحقيقا الا ان اطالة الكلام والله هو الموهب للالهام
ايجل لا نعام قوله سواء كان ذلك المتعدد لفظا اي ملفوظا بجعل في له
لفظا او تقديرا تفصيلا للمتعدد باعتبار كونه مذكورا او مقدرا او كأنه جعله
تفصيلا له باعتبار كونه متعددا باعتبار اللفظ بان يكون دالا على متعدد
صريحا وكونه متعددا باعتبار التقدير بان يجعل متعددا بالتأويل نحو
اشتريت العبد الا نصفه فانه لا تعدد في العبد الا بجعله في تأويل اجزاء
وكأنه جعله تفصيلا للمخرج اذ المستثنى كما يكون ملفوظا يكون محذوفا
نحو جاءني زيد ليس الا قوله اي بعد الا واخواتها لا يكون المنقطع
الا بعد الا وغير وبيد معنا في اي ان مستدة قوله في كلام موجب
اي ليس بنفي الا هذا هو المعنى الاصطلاحي للموجب وغير الموجب يقابله
قوله وسواء يكون الكلام الموجب تاما بان يكون قوله بان يكون
تفسيرا لما اصطلح عليه في الكلام التام في باب المستثنى وتسمى ما يقابله كلاما

قوله رعاية فاذا كان سوى بمعنى الا ونصب على الظرفية فقال رعاية ... [illegible] حيدر

بل اداة عند وقول ... [illegible] ... يتصور نسبة الى مجموع القوم حيدر

اذ ذلك في الصدق والكذب ... [illegible] ... حكم الخبر هو ... [illegible] ... وقيل ... [illegible] ... والحكم يوسف الاصم

مستثنى في الا القوم بغيرها ... الى ذكر ... له حيدر

ناقصا قوله لان الكلام في كونه منصوبا مطلقا الظاهر ان الكلام في كونه
منصوبا بالنصب المستحقه لذاته لا لكونه نائبا عن المستثنى منه المحذوف لا يتم فيه حيث
تام ليتم العبارة قوله الفعل المتقدم او معنى الفعل بتوسط الا نقضه
المصنف بقولنا القوم اخوتك الا زيدا ولعل الشارح لم يلتفت لعدم
وثوقه على المثال وجواز ان يكون مصنوعا قوله او مقدما لم يقيد كان
في هذا القسم وقسم المنقطع كما افاده في خلافا لان الثلثة مشتركة في وجوب
كونهما بعد الا فقوله بعد الا متعلق بخبر كان وهو قوله في كلام موجب
قدمه ليشارك فيه المعطوفين على خبر كان لان المعطوف على المقيد بقيد
متقدم يشاركه في القيد لا محالة فقول الشارح عطف على قوله بعد الا
محل نظر لانه يوجب ان يجب النصب في المستثنى في قولنا ما جاءني غير زيد
القوم وفي قولنا جاءني القوم غير حمار الا ان يقال المستثنى بغير في حكم
المستثنى بالا حكمه بعد وقد نبه الشارح ايضا على ان هذا الحكم في المنقطع
يفتقر الى تقييده بكونه بعد الا حيث قال اذا كان منقطعا بعد الا وان
غفل عنه في قوله او مقدما قوله سواء كان في كلام موجب وغيره
اشار الى ان بين هذا القسم وما تقدم تداخلا ولم يقيد كلا منهما بما يقابل
به الآخر ليعلم ان ما اجتمع فيه القسمان وجب نصبه لوجهين قوله
اي المستثنى منصوب بعامله ذهب سيبويه الى ان المنقطع ينتصب
بما قبل الا من الكلام كما ينتصب المتصل به والى ان ما بعد الا مفرد
سواء كان متصلا او منقطعا وحتى كالكن في وقوع المفرد بعدها ولكن ليس
حرف عطف والمتأخرون لما راوها بمعنى لكن قالوا انها ناصبة
بنفسها نصب لكن المشبهة بالفعل وخبرها محذوف في الاغلب نحو جاءني
القوم الا حمارا اي تقديره لكن الحمار لم يجئ وقد يجئ خبرها نحو قوله تعالى
الا قوم يونس لما آمنوا كشفنا وقال الكوفيون هو بمعنى سوى ويرده ان

ذكره ليدخل في هذا التركيب الفعل المتقدم او معناه . حيدر

وهو ان يقع في كلام موجب ومقدما او منقطعا يعني في الثلثة . حيدر

في زيد وفي حمار من انه يجوز ان يكون صفة غيرهما . حيدر

لا يحتمل ههنا في نحو جاءني القوم الا زيدا القوم . حيدر رحمه الله

اي القوم وصف في الآية يونس اسم لا ولما آمنوا كشفنا جملة مركبة من الشرط والجزاء خبر لا لكن ولم يحذف خبره . حيدر

اي الا في المنقطع دون المتصل . حيدر

سوى

سوى لا يفيد الاستدراك والمستثنى المنقطع للاستدراك ودفع توهم دخوله في
الحكم السابق قوله في الاكثر متعلق بمنصوب قوله اسم يصح حذفه متعديا
كان او غير متعد نحو ما جاءني زيد الا عمرا قوله اولى بعض مطلق من المستثنى منه
يعني ان الضمير راجع الى البعض منكرا للاستغراق في الايجاب كما في علمت
نفس اي كل نفس وما نقلنا الى بعض منكر له لا لان قوله فيما بعد او بعض
منهم ولعله عموم النكرة في الاثبات اذا كان فاعلا تكلف من قال
قد يستعمل البعض بمعنى الكل واريد منه ههنا هذا المعنى والا وجه ان الضمير
راجع الى البعض المضاف اي خلا بعضهم والاضافة للاستغراق قوله
وهما في محل النصب على الحالية والاحسن ان خلا في تقدير زمان مضاف
اي زمان خلا زيدا كما في مذهب فرقا ليطابق في المعنى ما خلا قوله النصب
بهما انما هو في اكثر الاستعمالات الا انسب ان يجعل المستثنى المنقطع والمستثنى
بخلا مما يختار فيه النصب قوله تقديره خلو زيد وعدو عمرو هذا لا يستقيم
لان الفعل المسند الى الفاعل المستتر اذا صار في تقدير المصدر يكون في تقدير
المصدر المضاف الى الفاعل فيكون تقديره خلوه زيدا على ان الضمير يرجع
الى الجائي او الجائي او البعض قوله اي وقت خلوهم الظاهر خلو بعضهم
وكذا في قوله وقت مجاوزتهم ولا وجه للاقتصار على التوجيهين لاحتمال
رجوع ضميرها خلا الى الجائي ايضا كما سبق في خلا قوله وهو ضمير راجع الى
اسم الفاعل من الفعل انما لم يذكر ههنا احتمال الرجوع الى المصدر لعدم صحة
ان يكون زيدا خبرا عنه وفيه نظر لان عدم صحة وقوع العين خبرا عن المصدر
في الاثبات لا في النفي والاولى ان نفي زيد عن الجائي لا يوجب اخراج زيد عن
المستثنى منه فلهذا لم يجوز رجوع الضمير الى المصدر نعم لو جعل نسبة الفعل
اليه مجازا فيكون التقدير ليس المجيء مجيء زيد فيفيد المقصود لكنه تكلف لفظا ومعنى
فافهم قوله ولا ينصرف فيهما ولا يتغير لا يكون الى غيره من يكون وكان

وانما وجب النصب بهما في الاكثر كما قاله الشارح . حيدر

وقال الشارح اي وقت خلوهم او خلو بعضهم عن زيد . حيدر

ولم يكن قوله حال كون المستثنى واقعا في محل يكون متأخرا عن الا لا خفاء
في صحة هذا التوجيه اذ البيان المتعارف في هذا المعنى ويجوز فيه النصب
بعد الا ولا معنى لان يقال في محل ونزع بعد الا فلو كان كلمة فيه في يجوز
فيه كما نقله الشارح فقوله فيما بعد الا بدل عن قوله فيه بدل البعض عن
الكل ومما يقضي منه العجب في توجيه الشارح حسن لان المقصود
بيان حال المستثنى ولو جعل بدلا لكان المبدل منه في حكم التنحية كيف
والبدل مستثنى بعد الا والمقصود هنا بيان حاله فجعل ذكر مطلق المستثنى
في حكم التنحية لا يخل بالمقصود قوله وفي بعض النسخ ذكر المستثنى منه بغير
واو على انه صفة لكلام غير موجب لا ينبغي ان يتوهم ان الاوجه ان يحمل
على هذه النسخة ايضا حالا ليتوافق النسختان في المعنى لانه حينئذ لا بد من
اعتبار ضمير في المستثنى منه راجع الى المستثنى وذلك الضمير يكون مسندا اليه
صفة جرت على غير من هي له فيجب الانفصال وان يقال المستثنى هو
منه لانا نقول احترز عن تقدير قد بالضرورة لانا نقول تقدير قد اهون
من تقدير الضمير العائد الى الموصوف وفي قوله صفة لكلام غير موجب
مسامحة لانه صفة ثانية لكلام قوله لم يشترط ان لا يكون منقطعا ولا مقدما
ما ذكره من وجه عدم التقييد ضعيف اذ عادة المصنف استثناء
ما تأخر من الحكم العام المتقدم المنافي للمتأخر لا العكس فعدم التقييد
هنا يوجب اخراجه عن الحكم السابق ولا يقتضي تقديمه اخراجه عن الحكم
ويمكن ان يقال لو لم يكن حكم المستثنى المقدم والمنقطع في كلام غير موجب
ايضا ما تقدم لكان ذكر قوله او مقدما وقوله او منقطعا بعد قوله ويجوز
منصوبا اذا كان بعد الا غير الصفة في كلام موجب لغوا لا فائدة فيه
فعلم انه على عمومه فيما سبق فلم يحتج هنا الى التقييد بعدم كونه مقدما الخ
ان يقال اختيار البدل فيما يتصور فيه البدل ولا يمكن في المستثنى المقدم

اي في لفظ المستثنى منه وذلك ... [illegible] ذلك كما قرره [illegible] احمد

اي او بيان ان بغير الفصل من يقال المستثنى هو منه ولم يقل المصنف ذلك فعلم انه ينبغي ان يتوهم ... [illegible]

اي كما عرف كون الجملة صفة وحالا وجعل كلام المستثنى [illegible] ... [illegible] يوسف [illegible]

ويكون حينئذ تقديره ... [illegible] المستثنى منه احمد [illegible]

اي ان تأخر كالمستثنى من الحكم العام ... [illegible] يوسف [illegible]

في وجه ترك المصنف قيد ان لا يكون مقدما او منقطعا احمد [illegible]

بعدم

بعدم جواز تقديم البدل ولا في المنقطع لان البدل فيه لا يكون الا بدل الغلط
ولا يمكن الغلط في الاستثناء الا ان بناه على الرؤية كما تقدم فلذا لم يحتج الى
التقييد بالخرج المنقطع والمتقدم على ان الظاهر من قوله ذكر المستثنى منه ما
هو الشائع في ذكره فاستغنى به عن التقييد بالخرج المستثنى المقدم ولا بد
في هذه القاعدة من قيدين آخرين احدهما ان لا يكون المستثنى متراخيا
عن المستثنى منه مثل جاءني القوم الا زيدا وثانيهما ان لا يكون رد الكلام
يتضمن الاستفهام نحو ما قام القوم الا زيدا في جواب قام القوم الا زيدا
فانه في هاتين الصورتين يجوز البدل ويختار النصب ومن ههنا تبين
ان المصنف لم يستوف اقسام اعراب المستثنى وفاته هذا القسم قوله
واعراب البدل بالاصالة المراد بالاصالة ليس ما يقابل التبعية قوله
ويعرب على حسب العوامل اي على قدر العوامل فان العوامل مقتضية للرفع
والنصب والجر فالاعراب على قدرها كناية عن الاعراب بالرفع والنصب
والجر وبهذا اندفع ان المراد ان كان عامل المستثنى منه يشكل بقولنا
ما مررت الا بزيد فانه معرب بعامل نفسه وان كان المراد عامل
المستثنى كل مستثنى معرب على حسب عامله على انه يمكن اختيار الشق الاول
ايضا ويقال الجار في بزيد عامل المستثنى منه انتقل الى المستثنى بعد حذفه
فهو معرب بعامل المستثنى منه لا بعامله وعامله الفعل بواسطة الا وبما
قال وعامله الفعل بواسطة الباء فقد سها قوله فالمراد بالمفرغ
المفرغ له يعني المفرغ ما حذف فيه الجار واوصل الضمير المجرور به وذلك لانا
نستغني عن هذا التكلف بان نجعل المفرغ وصفا للمستثنى بحال متعلقه فيكون
المراد المفرغ عامله او ان نجعل المستثنى مفرغا عن اعرابه للعامل فيكون
المستثنى مفرغا والعامل مفرغا له قوله وسواء كان الحال في المستثنى
حال الواو والحال قوله كان يجعلها للعطف ويجعل ما عطفا على المستثنى منه

وما يقوله بعض ... [illegible] المستثنى عن المستثنى منه محشي

بل ما يقابل التبعية وما ... [illegible]

سواء كان الجار عامل المستثنى منه وهو في مررت او الجار عامله [illegible]

اي كمقتضى دخل على المستثنى منه وهو ما مررت [illegible]

وفي غير الموجب عطفا على غير مذكور وقيل اي تقديره يمكن جعل الضمير عايدا الى
المستثنى منه بل ما هو في غير الموجب حقيقة هو المستثنى منه دون المستثنى و
الاوجه ان يجعل الضمير راجعا الى عدم ذكر المستثنى منه ويجعل قوله وهو في
غير الموجب جملة معطوفة على ما سبق يعني وعدم الذكر في غير الموجب ليفيد
الكلام الا ان لا يستقيم المعنى فيصح عدم الذكر في الموجب فيصح الاستثناء
قوله الا ان يستقيم المعنى بلا تكلف واما على التوجيهات الاخر فهو مستثنى من
نحوي الكلام اي لا يعرب على حسب العوامل في الموجب وقتا من الاوقات
الا ان يستقيم المعنى قوله ليفيد فائدة صحيحة يعني ليفيد الكلام فائدة صحيحة
وذلك ان تقول ليفيد المستثنى ما هو فائدته من جعل الكلام صادقا اذ لو الاستثناء
من الكلام الموجب لا يصير الكلام صادقا بخلاف المنفي على ما تحققه قوله
مثل ما ضربني الا زيد يحتمل ان يكون فاعل ليفيد قوله نحو قولك كل حيوان
اي مثال لما يصح فيه الحكم على سبيل العموم لا لما نحن فيه قوله الا ان
يستقيم المعنى قيل لا بحث للنحوي عن استقامة المعنى انما هو وظيفته
بيان الكيفيات التركيبية فهذا البحث من قبيل وضع الشيء في غير محله ثم
قال لحمه هذا ان الاعراب على حسب العوامل في كلام غير موجب كثير
بخلاف الموجب فانه قليل لقلة استقامة المعنى فيه اذا اعرب المستثنى كذلك
والبحث عن كثرة الاستعمال وقلته وظيفة النحو قوله اذ معنى ما زال
ثبت الثبات يفيد الدوام كما يظهر من كتب اللغة على ما نقل في بابها
ولما يقال ان زيد لا يثبت له دوام الا ان يقال المراد ان نفي النفي
يفيد دوام الاثبات وفي افادته بحث فيه ان الاثبات جعل الشيء
ثابتا والثبات يفيد الدوام وان افادة الدوام بنفي النفي لان
نفي النفي يفيد عموم النفي لان الشيء في حيز النفي عام فمعنى ما زال نفي
زوال يعني ما زال لم يقع زوال وعموم النفي يفيد دوام الثبوت

وهو المستثنى موجب اي ثبت ونفي النفي اثبات كما ان عدم العدم وجود . [illegible]

اي مثال لما نحن فيه [illegible]

قوله لان نفي النفي اثبات اي بحسب العرف لانه لا يقال بنفي النفي الا الاثبات
حسن قال معنى قوله نفي النفي اثبات انه مستلزم للاثبات لا انه عينه
لان نفي النفي لا يمكن تعقله الا بتعقل النفي وتعقل الاثبات لا يتوقف
عليه فقد غفل قوله فيكون المعنى ثبت زيد دائما فليس المعنى الدوام المطلق
بل في الماضي منذ قبله قوله او يحمل ذلك على المبالغة في نفي صفة العلم و
اي مبالغة فوق ان يقال لكن فيه جميع الصفات المتقابلة الا العلم
فجعل العلم احق بالانتفاء من عدة متقابلات قوله واذا تعذر البدل
لا يخفى ان هذه المسئلة من تتمة اختيار البدل فينبغي ان لا يفصل بينه وبينها
بحث الاعراب على حسب العوامل وكان النكتة فيه ان تحقيقها يتوقف
على معرفة المعرب على حسب العوامل يرشدك اليه قوله ومن ثمه جاز ليس
زيد الا قائما وامتنع ما زيد الا قائما وما يجب ان ينبه عليه انه اذا تعذر
البدل على المحل القريب فعلى المحل البعيد نحو لا احد فيها عشرة دراهم الا درهم
فان خمسة عشر لها محل قريب هو النصب ويمتنع حمله عليه فيحمل على محله
البعيد وهو الرفع قوله فعلى الموضع يحمل اي يختار البدل على الموضع اختيارا
فوق الاختيار في الحمل على اللفظ فيما لم يتعذر في كثير من المواضع فان النصب
على الاستثناء ههنا كثيرا ما يكون ضعيفا لايهامه البدل على اللفظ نحو لا احد
فيها الا زيدا او ما زيد شيئا الا شيئا نعم لا ايهام فيما جاءني من احد الا زيد
وقد يفضي خوف الايهام الى امتناع النصب ولهذا امتنع في لا اله
الا الله لان ايهام البدل ههنا عن اللفظ ايهام الكفر وبينه وبين
قصد التصريح بالتوحيد تناف قوله قبل ما وصف به لئلا يلزم استثناء
الشيء من نفسه لو قال لئلا يلزم توهم استثناء الشيء من نفسه لاندفع
قوله ولا يخفى وما قيل لو لم يوصف لصح ايضا لحمل التنوين على التحقير قوله
لان من الاستغراقية لا تزاد اتفاقا بعد الاثبات قيد من ليكون الكلام

[illegible] عدم كونه [illegible] بحسب العقل [illegible]

[illegible] البدل على اللفظ [illegible]

[illegible] في التوجيه [illegible]

[illegible] من نفسه [illegible] ضعيف لا [illegible]

اتفاقا اذ من زاد في الاثبات عنده الاخفش لكن الاستغراقية لا تزاد اتفاقا
ولا تمتنع زيادة من الاستغراقية بعد الا وجه آخر في هذا المثال وهو ان
من الاستغراقية لا تزاد في اسم الشخص والاظهر ان المصنف جعل هذا المثال
مبنيا على مذهب الجمهور وله لم يقيد كلمة من قوله لانه لو ابدل المستثنى
على اللفظ وقيل لا احد فيها الا عمرو لو ابدل عمرو من لفظ احد لا يمكن تقدير
لا بد من الرفع والتنكير لانه معرفة كما سيجيء ان شاء الله تعالى قوله
وما ولا لا تقدران لا حقيقة اذ لم يمكن البدل الا بتكرير العامل ذهب
بعضهم الى ان العامل في المعطوف والبدل مقدر وفي سائر التوابع
العامل في المتبوع بحكم الانسحاب وسراية حكم المتبوع فيه وبعضهم الى ان العامل
في المعطوف كسائر التوابع فاشار الى المذهبين وامكان توجيه قوله
لا تقدران على ايهما شئت واشار الى ان العبارة اقرب الى المذهب
الاول ولا يخفى انه لا فائدة في قول المصنف عاملين بل يوهم جواز
التقدير غير عاملين قوله نعم ورفع اسم التوابع اذا دخلت على
المبتدأ والخبر غلب عاملهما لكن سيجيء تقدير عمله اذا كان العامل حرفا ضعيفا
ثم اذا كان العامل حرفا فلا يغير معنى جاز اعتبار ذلك المقدر بعد خبره
نحو ان زيدا قائم وعمرو وان غير المعنى فلا يعتبر ذلك المقدر الا اذا ظهر
اليه كذا قيل وفيه نظر او نعت اسم لا المبني الاول المفرد المتصل نحو لا رجل
ظريف جاز رفعه والعطف على محل اسم لا جائز نحو لا اب وابن قوله
وبعد حاشا في الاكثر لكونها حرف جر وهو مذهب سيبويه ويقوي كونها حرفية
حاشاي بلا نون الوقاية وعدم صحة دخول ما المصدرية عليها الا
على سبيل الشذوذ وكثرة النصب المستفادة من قوله في الاكثر خلاف ما
ما نقل عن سيبويه ان النصب بعده شاذ واعاده بعد في قوله وبعد
حاشا للتصريح باختصاص قوله في الاكثر به قوله ومعناها تنزيه المستثنى

نحو ما جاءني من احد ونحو ما من ... وكلاهما من الاستغراقية حقق

حاشا ان العامل غير ... والمعطوف الى ... حج

فلا

فلا يستثنى بها الا فيما يناسب به سوا قوله اي برأه الله يعني فاعل حاشا ضمير يعود
الضمير من غير سبق ذكر لتعينه ولا يخفى ان حاشا زيد متعلق بالفعل المذكور
واضافته الى زيد على وجه التبرئة من غير ملاحظة تبرئة الله اياه فالاظهر
ان فاعل حاشا ضمير الفعل المتقدم اي برأ المجيء زيدا عن نفسه جعل
امتناع المجيء وانتفاؤه عنه بمنزلة تبرئته اياه قوله نقل اعرابه اليه فانه
حقيقة لما اضيف اليه ولهذا جاز العطف على محله فيقال ما جاءني غير زيد
وعمرو بالرفع لان المعنى ما جاءني الا زيد قيل لما كان اعرابه بعينه اعراب
المستثنى بالا كان الاحسن ان يقول اعراب غير اعراب المستثنى بالا و
فيه نظر لان اعرابه بعينه اعراب المستثنى بغير الا انه كاعراب المستثنى
بالا فافهم قوله فيدخل نحو ما جاءني رجال الا زيد فان الشيخ الرضي
لا يجوز هنا الاستثناء المتصل لان المحكوم عليه كل اثنين اثنين وليس زيد
اثنين قوله منكورا اي منكرا لا يعرف باللام يشعر كلامه ان المنكر احتراز
عن المعرف باللام ولا وجه لتخصيص الاحتراز به اذ هو احتراز عن كل معرف
مضافا كان نحو جاءني اخوة زيد الا عمرا فانه لا يصح فيه الحمل على الصفة او اسم اشارة
نحو ما جاءني هؤلاء الا زيد او اسم موصول نحو ان الانسان لفي خسر الا الذين آمنوا
... والاوجه انه يجب جعله تابعا لمنكر ليصح جعله صفة لان غير الا لا يصلح
وصفا للمعرفة فكذا الا المحمول عليه فتدبر قوله نحو جاءني رجال الا واحدا
لا فائدة في هذا الاستثناء لانه لا يعلم انه ما بقي بعد المستثنى منه الا ان يراد
برجال اقل مراتب الجمع فحينئذ يكون منه ... المحصور اعني قوله ولكن
لما كان ذلك نادرا لم يلتفت المصنف اليه في بيان هذه القاعدة اذا كان
مراد المصنف بقوله كما جئت لا عليها الحمل لما فقد التفت المصنف اليه حيث
لم يجعل المذكور قاعدة بل اعتبره حكما اكثريا الا ان يقال مراده انه لم يلتفت
اليه المصنف التفاتا بتمام وترك قيدا غالبا وتسامح في حذفه فان قلت

نحو ما جاءني رجلان الا زيد وما جاءني الا رجلان الا عمرو فان معنى ما جاءني رجلان ما جاءني
اثنان من جنس الرجال فيدخل فيه وكذا معنى ما جاءني رجال الا عمرو ما جاءني
جماعة من جنس الرجال وعمرو ليس داخلا فيه فلا يصح فيه الا الصفة او الاستثناء المنقطع
رضي

في ان الذي المذكور نظر لان كلا منهما في الموصول
الذي قبل وقد صار بعده وليس هو الا مثلا
موصولا فالمثال الصحيح الا الذين جاؤوك
رحمه ... الا زيدا يوسف الاعجم

لعل وجه النظر ان القائل ما ... اذا كان في ... كلها جاء بالجمع وكذا غيرهما
بخلاف قول المحشي ... حجة

ان المذكور حكما اكثريا
وغيره حكما اتفاقيا حجة

قد التفت المصنف الى الجمع لا الصفة في جمع محصور حيث قال وضعف في غيره
قلت لا ضعف مع تعذر الاستثناء بل فيه قلة وفرق بين الضعف والقلة
الا ان يقال لما قل التعذر في المحصور جعل استعماله صفة فيه ضعيفا والقبيح
في وصف المحصور المتعذر الاستثناء منه الوصف بغير ولولا ذلك لكان قوله
وضعف في غيره مستغنيا الا ان يجعل ضمير في غيره الى تعذر الاستثناء قوله
و يتعذر الاستثناء لعدم دخول ثلثة في آلهة بيقين فان قلت ما ذكره
لا يفيد الا تعذر الاستثناء المتصل وهو لا يكفي في الحمل على الصفة بل تعذر
الاستثناء مطلقا فينبغي ان يقول وعدم خروجه عنها بيقين قلت نفي الدخول
بيقين افاد الدخول بشك فافاد ما ذكره المصنف وتعد فيه نظرا لان عدم
الدخول بيقين يحتمل الدخول بطريق الظن وهو يكفي في الاستثناء وحمل اليقين على ما
يقابل الشك بعيد فان قلت تعذر الاستثناء لا يوجب الحمل على الصفة فليحمل
على البدل قلت رده المصنف بانه لا يكون الا في غير الموجب وليس النفي المحض
المستفاد من كلمة لو كالصريح انما هو قليل واقل وابى وتصرفاته ووافقه
الرضي ورد ايضا بانه لا يجوز البدل الا حيث يجوز الاستثناء وفيه انه تعين
البدل عندهم في كلمة التوحيد ولا يجوز الاستثناء قوله لان التعدد يستلزم
المغايرة لان المتعدد غير الواحد فعلى هذا معنى قوله لو كان فيهما آلهة
غير الله باعتبار كون الجميع غير الله ولا يخفى ان المتبادر من وصف الجميع بالمغايرة
لشيء ان كل جزء منه غير ذلك الشيء فقولنا رجال غير زيد بمعنى ان كل رجل منها
غيره لا ان الجميع من حيث الجميع غيره وكيف لا ولا فائدة في وصف الجميع
بمغايرة الواحدة لا وجه ان وصف آلهة بغير الله بمعنى انه اذا وجد الآلهة
يكون كل منها غير الله لان وجود الآلهة يستلزم تحيز كل منها فلا يكون شيئا
منها الله وبهذا ظهر انه يصح الاستثناء ايضا لان فرض وجود الآلهة يستلزم
كون الله تعالى مستثنى عنها بعين هذا البيان فاحسن التأمل قوله الا

ولكن التعذر في المحصور قد يتعذر الاستثناء والضعف
نحو ما جاءني الا رجل او قوله   حيدر

لكن في ذكر الا صفة مع تعذر الاستثناء
في جمع محصور قلة مع عدم الضعف حيدر

النفي الصرف الذي هو كالصريح

ولا كلام في صحة المغايرة من كل
منها دون الله   حيدر

الفرقدان الفرقد ولد البقرة او الوحشية والنجم الذي يهتدى به وهما فرقدان
وجاء في الشعر مثنى وموحدا كذا في القاموس وفي الصحاح الفرقدان نجمان
قريبان من القطب قوله وقال في البيت شذوذان آخران الاولى
في قوله الا الفرقدان شذوذان آخران احدهما ان وقوعه صفة لكل دون ما
اضيف اليه والثاني فيها الفصل بينه وبين موصوفه بالخبر وكان المصنف اراد
التنبيه على ان البيت مما لم يتحاش فيه عن استعمال الشذوذ وليتذكر انه
الا صفة فيه شاذ او كان الشاعر قصد ظرافة في جعل لفظ الفرقدين شاذا
رعاية للمناسبة بينه وبين معناه فانه شاذ عن الاخوة و او قول ابن الحكم
الا شرطا اي الا لكن الفرقدان اي ان لا يوجدا فالمعنى ان لم يوجد الفرقدان
لكان كل اخ مفارق اخيه فلا شذوذ في البيت اصلا حينئذ هذا وعرفه
مفصلا قوله وعند الكوفيين الخ يعني في نصبها على الظرفية خلاف فان فمعنى
قوله النصب على الظرف انه اعرابها النصب لا غير وذلك النصب على كونها
ظرفين ابدا الا على الحكاية عن حالة الظرفية في بعض الاوقات ثم ما اشار
اليه الشارح من ان في قول المصنف على الظرف مسامحة والمراد الظرفية
ليس بضروري بل يصح ان يكون على ظاهره والمعنى ان نصبه بناء على
الظرف فان سوى صفة الظرف في الاصل فقيم مقامه فنصبه بناء على
موصوفه الذي هو الظرف قال الرضي اعلم ان سوى في الاصل صفة مكان
سوى قال الله تعالى مكانا سوى اي مستويا ثم حذف الموصوف واقيم
الوصف مقامه مع قطع النظر عن معنى الاستواء فصار بمعنى المكان ثم
استعير بمعنى البدل كما استعير لفظ المكان فقيل انت لي مكان عمرو
اي بدله ثم استعمل بمعنى البدل في الاستثناء ثم جرد عن معنى البدل المجرد
الاستثناء وعرفت من هذا التحقيق انه ظرف في الاصل لا في حال الاستثناء
قوله وستعرفها اي اخواتها ولهذا لم يبينها المصنف وكذلك تجعل ضمير

حيث قال ان فيه بحثا [illegible]

مشعر فيها اي كان واخواتها لان كان التي يثبت لها الخبر لم توقف بعد قوله
والمراد ببعدية المسند له دخولها ان يكون اسناده الى اسمها واقعا بعد دخولها
على اسمها وخبرها فيه ان اخذ الخبر في تعريف الخبر تعريف الشيء بنفسه فالاولى
ان يقال المراد ببعدية المسند له دخولها ان يكون اسناده واقعا بعد
دخولها وبعد فيه نظر لان كون هذه الافعال من دواخل الجملة الاسمية
يحكم بان يكون الاسناد قبل دخولها فلا يصدق التعريف على خبر من اخبارها
قوله وامره كامر خبر المبتدأ في اقسامه واحكامه وشرائطه على ما سبق
يعني ان المراد تشريكه مع الخبر في الاحكام السابقة لا في جميع الاحكام
لانه المتبادر بعد ذكر احكام شيء وتشريك الاخر معه فلا يرد انه لا يشارك
خبر المبتدأ في امتناع كون خبر كان واصبح وامسى وظل وبات ماضيا
عند بعض ويمتنع ان يكون ماضيا عند الجمهور الا مع قد لفظا او مقدرة
والقياس ان لا يقع خبر يكون واخواته مستقبلا لان هذا الحكم لم يسبق على
ان ابن مالك خالف في ذلك فيجوز ان يكون المصنف معه وكذا لا يرد
انه يمتنع وقوع خبر صار ماضيا وكذا ليس ومادام ومازال ولا زال
ومرادفاتها لان صار للانتقال الى المستمر غالبا ومازال واخواتها
للاستمرار والصالح للاستمرار هو الجامد والصفة والمضارع واما مادام
فلان المفيدة للمدة تقلب الماضي الى معنى الاستقبال غالبا واما ليس
فلانه لنفي مطلقا كما هو الحق من مذهب سيبويه والمستعمل في الاطلاق
هو الجامد والصفة والمضارع قوله ويتقدم على اسمها حال كونه معرفة
لما كان يتجه عليه ان المخالفة لخبر المبتدأ لا تختص بذلك بل يتقدم نكرة
مخصصة ايضا تكلف الشارح لدفعه بقوله حقيقة او حكما قوله وذلك
اذا كان الاعراب فيهما اشارة الى ان اطلاق كلام المصنف ليس
على ما ينبغي ولا بد من تقييده ويمكن دفعه بان المصنف انما حكم

حكم

وايضا هذا الجواب مستلزم فيه تقدم ... / ... الجواب فيما تقدم ... / المراد ... / فيما تقدم ... اسمعيل افندي رحمه الله

سيما اذا كان حالا او استقبالا / حبيب

تم الشيخ ... فيما ... من قوله / وذلك ... الشارح / يوسف افندي

حكم خبر المبتدأ المستغني عنه كون تعريفه مانعا عن تقديمه فانه ليس لهذا الحكم
احكام الخبر وانما امتناع التقديم فيما اذا انتفى الاعراب فيهما والقرينة فليس
من احكام الخبر بل من احكام الفاعل والمفعول ولا بد ان يقول و
ذلك اذا كان الاعراب فيهما او في احدهما لفظيا او كان هناك قرينة
تعين الخبر يرشد اليه قوله فيما بعد وكذلك اذا انتفى الاعراب الخ قوله
ويحذف عامله اي عامل خبر كان لا يخفى ان ارجاع الضمير الى مجرد خبر كان
والسابق خبر كان واخواتها بعيد جدا وقد سبق ضمائر ترجع كل منها الى
خبر كان واخواتها وكذلك ان يجعل الضمير راجعا الى خبر كان واخواتها
ويجعل قوله في مثل الناس قيدا لتخصيصه بكان قوله في مثل الناس مجزيون
بعملهم ان خيرا فخير اي بعد ان واذا لم يشتبه بحيث يشتبه المقصود
كذا قيل ولا بد من قيد اخر وهو ان لا يكون المحذوف مفسرا لكون خبر
يكن الخبر فانه يجب الحذف حينئذ ومنه اطلبوا العلم ولو بالصين اي ولو
كان العلم او ولو كنتم بالصين والتفسير الاول مستفيض والثاني بعيد
قوله ويجوز في مثلها اي في مثل هذه الصورة جعل ضمير مثلها الى هذه
الصورة والاظهر جعلها الى هذه الجملة وانما قال المصنف في مثلها ولم يقل
فيه بارجاع الضمير الى المثل المضاف الى الجملة المذكورة لانه لم يرد مثل
ما ذكر بل ما اراده او لا بل هو اخص منه وهو ما اشار الى تفسيره الشارح
وحقيقة هذه النكتة الجليلة ولا تغفل في مثلها قوله وهي ان يكون بعد ان
اسم وفاء بعده اسم قيل هذا منقوض بقولك اسير كما تسير ان راكبا
فراكب وان راجلا فراجل ويمكن ان يدفع بان المراد وجود الوجوه الاربعة
في مثلها من التراكيب البليغة وهذا التركيب مصنوع لا يعتد به كيف
والحق فيه ان راكبا فراكبا لان المتبادر فيه تقدير السير لا كان والمعنى ان
ان تسر راكبا فاسير راكبا وقيل في دفعه ان المراد ان يكون بعد ان اسم وفاء

والتفسير الثاني انسب لكون منشأ الرسول صلى الله عليه وسلم / معدن العلم والقابلون يتوجهون الى طلبه من كل فج / عميق والتفسير الثاني بالقبول احق عند من له دقة / من جانب الحق والتحقيق تردد المحشي صاحب التدقيق / اسمعيل افندي رحمه الله

والاولى ان يعمم ... الى ... / ... كان بعده اسم ثم فاء ... والمراد / ... كان بعد ان اسم ثم فاء بعده اسم / ...

بعده اسم ويجوز تقدير ظرف مع كان الخبر قوله اربعة اوجه اي الوجوه
المشتركة في جميع موارد هذه الجملة اربعة وقد يخص بعض مواقعه بجنس من وجوه
جواز بعد ان مع ما بعدها فانها وذلك اذ صح رجوع ضمير كان المقدرة الى
مصدر يتعدى بحرف الجر نحو المرء مقتول بما قتل به ان سيفا فسيف
ان كان قتله بسيف فقتله ايضا بسيف نص عليه الرضي وحكى عن يونس
مررت برجل صالح ان لا صالح فطالح اي ان لا يكن المرور بصالح فالمرور
بطالح بهذا ويرتقي عدد الوجوه في مثلها الى كثرة اعتمدنا على فطانتك
في استخراج صورها قوله اي ان كان في عمله خير فجزاؤه خير ينبغي ان يجعل
ضمير جزاؤه حينئذ الى المظروف والى الظرف اي فجزاؤه ذلك الخير خير فافهم
به ما قال الشيخ الرضي انه ليس مراد المتكلم انه ان كان في عمله خير الى ان كان
عمله خيرا لانه يفوت مقصود المتكلم وما هو بصدده حينئذ لو جعل مراده ذلك
فلا دليل على نفيه وانما يفوت مقصوده لو جعل الضمير الى الظرف فتدبر
قوله فكان جزاؤه خيرا اي فقد كان لانه لا بد للفاء من قد في الماضي
وقيل اذ حذف فعل الجزاء لا بد له من الفاء والشرائط المذكورة في تجويز
الحذف واعلم انه ليس مراد المصنف من قوله ويجوز في مثلها اربعة اوجه
بيان احتمالات التركيب فقط بل تكثير موارد حذف كان فليس بيان احتمالات
خروجا عن البحث وكلاما تقريبيا كما شاع في نظر الناظرين قوله اي لان
كنت رد على الكوفيين حيث قالوا المعنى ان كنت منطلقا انطلقت
وان المفتوحة جاءت بمعنى ان الشرطية في هذه الصورة وليس في اختلاف
في مجرد توجيه التركيب بل اختلاف في معناه لانه ان كان ان بمعنى ان الشرط
كان المكسورة كان التركيب استقباليا ولو كان كما ذكره المصنف
متابعة للبصريين فالتركيب ماضوي المعنى كما هو الحق والاستعمال فما قال
الشيخ الرضي لا ارى قولهم بعيدا عن الصواب لمساعدة اللفظ والمعنى

كما في قوله ان كان في عمله خير بخلاف هذا المثال فانه لا يصح تقدير ظرف مع كان في المثال [illegible]

لعل وجه التدبر انه لو كان الراجع الى المظروف يجب ان الظرف مخبرا لا يفوت مقصوده [illegible]

اي الكلام وهو الحق من انه ... عن استعمال العرب حاصله ان استعمل هذا التركيب استقباليا كان على مذهب الكوفيين وان استعمل ماضويا كان على [illegible]

اما المعنى فلاستقامة التعليق واما اللفظ فلقولك اما انت ذا نفر
فان قومي لم يأكلهم الضبع بمعنى فاء الشرط فلا يصح تعلق لان كنت بما بعد
الفاء فلا بد من تقدير فعل قبله اي فخرت والكوفيون مستغنون عن ذلك
ففيه نظر لان مساعدة المعنى لا تثبت بمجرد استقامة التعليق بل لا بد
من اثبات ان التركيب عندهم استقبالي وقوله وزيدت لفظة ما بعد
ان في موضع كان عوضا منها يدل على ان لفظة ما زائدة وفيه بحث
لانهم لم يعدوا ما بعد ان المفتوحة من مواضع زيادة ما وقال الرضي
ما في حيثما ليست زائدة لانه لقطع حيث عن الاضافة ويعلم من قوله ما
ان الزائدة ما لم يتعلق به غرض في الكلام وجعله عوضا عن كلمة كان
وموجبا لحذفها غرض يمنع زيادته قوله واقتصر المصنف على الاول
تبعا للشيخ الرضي بمعنى اما بالكسر في هذا المقام حيث قال في حذف شرط ان
مع كان وجوبا بلا تفسير وجب تغيير صورتها فلذا قيل اما انت منطلقا
انطلقت بالفتح مع ان الاصل ان كنت لانه لو بقيت اما انت منطلقا
بالكسر لم يثبت منه هذا القول قوله اسم ان واخواتها واستعرفها
اي اخوات ان وهو اللائق بهذا وان واخواتها فان ان قد يكون من حروف
الايجاب ولا اسم لها فلا بد من بيان ان هذه فذلك بيانها لا تيانها
في قسم الحرف قوله المنصوب بهذا المنصوب لفظا او تقديرا ولولا
لم يمكن التعريف جامعا ومانعا قوله اي لنفي صفة الجنس وحكمه لا يخفى
انه يكفي تقدير الصفة ولا حاجة الى تقدير معطوف يشير اليه قوله وحكمه
ويمكن ان يقال لم يشر بقوله وحكمه الى تقديره بل اشار الى بيان معنى
نفي صفة الجنس من انه ليس بمعنى نفي وجود الصفة بل لنفي حكمه وهو
ثبوته لجنس وذلك ان نفي صفة الجنس على ظاهرها فان المقصود في لا غلام
رجل ظريف نفي جنس ظرافة الرجل كانك قلت لا ظرافة رجل فتدبر قوله

وجه اذ كان المعنى ذلك لا حاجة الى تقدير الصفة ايضا كما لا يخفى

لكن اكثره منه في كون المفعول به وفيه وله كذلك نظر لان المجرور بواسطة
حرف الجر والواقع موقع الفاعل كثير جدا والاولى ان يقال كان المنصوب
من الاسم لا المخصوص باسم فيما بينهم وكان المنصوب اهتم بالبيان فلا
ذلك لي بيان هذا الاسم وتعريف مفهومه بخلاف سائر المنصوبات
فان المنصوب منها لم يختص باسم قوله ولا يبعد ان يقال تزييف لما
سبق من ان المنصوب منه اقل قوله خرج به مثل ابوه في لا غلام رجل
ابوه قائم لما عرفت من معنى البعدية والدخول ولا يصح ان يخرج
بقوله يليها لانه لما تعارف في كلامه وتكرر الدخول والبعدية بهذا المعنى
خرج به لا محالة فيكون خروجها بقوله يليها خروج الخارج فانه فيما قبل
لا حاجة اليه في هذا التعريف لخروجه بقوله يليها وكانه تكلف لتصحيح قوله
وهذا القدر كاف اه قوله او شبهها بهذا مما اختلف فيه اللغات
في بعضها لم يجئ بالمضاف ومنه لا تثريب عليكم اليوم ولا عاصم اليوم
من امر الله وتوجيهها على اللغة المشهورة ان الظرف الاول خبر والثاني
في الاول متعلق بالاول وفي الثاني بفعل مدلول عليه الكلام اي لا يعصم
من امر الله ولا يجوز كون من امر الله خبرا لان المجرور بها موصلة ومعنى
لا يكون خبرا عنه الا او كان المبتدأ مقصدا كما في الاول قوله لك
على النسخ المشهورة من تتمة المثالين بعيد جدا اذ لا يقال لا غلام
رجل لك بل لا غلام لك فالاولى انه قصد في المثالين حذف خبرها و
ذكره على الصبي ما سبق انه يحذف كثيرا ولذا قدم مثال الحذف قوله
والكسر في جمع المؤنث السالم بلا تنوين فذكره في تعيين ما ينصب
غير مستحسن وقيل بتنوين لانه ليس تنوين التمكن الذي في بنت وقيل جمع
المؤنث مبني على الفتح قوله والياء المفتوح ما قبلها في المثنى وقبل المثنى
والجمع منصوبان لانهما في معنى المعطوف والمعطوف عليه فيفضار عان المضاف

والنصب

والنصب انه يكون الاعراب المحلي للمعرب بالحروف الحرف الذي بني
عليه لانه لو وضع موضع لا غلامين لا غلامي رجل لكان منصوبا بالياء فتدبر
قوله لان الاضافة يترجح جانب الاسمية اي الاضافة الى المفرد
قوله والتكرير وكذا وجب التكرير في النكرة المفصولة بلا اذا الغيت
عملها لان القرينة على ارادة نفي الجنس نصب الاسم او بناؤه وقد انتفيا
فلا بد من التكرير للتنبيه عليها ولا ينتقض به تعريف المنصوب بلا لا
يدخل فيه مع انه ليس المنصوب بها لانه خرج بقوله بعد دخولها كما عرفت
من معناه قوله هذا جواب دخل مقدر على قوله وان كان معرفة وذلك
التعريف بانه غير جامع قوله بفيصل على وزن حيدر هو القضاء بين الحق
والباطل فاطلاق الفيصل من قبيل رجل عدل قوله ايراد حسن بحذف اللام
يقال لحذف اللام من العلم القائم مقام المثل والمأول بالصفة المشتهر
بها مساغا ووجب الا ان تنوينه فيها اذا اول او وقع في مكانه من التنكير
فلذا جعل حذف اللام مقوبا له قوله اي فيما كررت فيه لا لا يقال
يصدق على مثل لا رجل في الدار ولا امرأة خارجها مع انه لا يجوز فيه نصب
الثاني فيجب ان يقال فيما كررت فيه لا على سبيل العطف ولم يذكر الا خبرا
واحدا وكان عقيب كل منها نكرة بلا فصل لانا نقول في المثال المذكور
يجوز نصب الثاني على كون لا الثانية مزيدة وكون العاطف للعطف
الاسم على الاسم والخبر على الخبر قوله فانها يجب التوجيه تزيد كانه اشار
تفصيل اوجه وتستفيد قوله على ان يكون لا في كل منهما لنفي الجنس ويصح
ان يكون في الثانية زائدة لانه جاز البناء مع الزائدة نظرا الى انها
عطف مفرد على مفرد وخبرها محذوف لم يقل خبرا بها محذوف لان المحذوف
خبر واحد لهما لانهما بحكم المانعة في حكم واحد كانه ان زيدا وان عمرا قائمان
بحذف قيل ونحن نقول لا حول ولا قوة في حكم لا واحدة اذ ما له لا شيء من

الامرين الا بالله ولذا قال لا حول ولا قوة موجود ولم يقل موجود ان فمن
اعترض عليه بان الاظهر موجود ان لم يطلع على باطن الامر قوله ويحذف خبر
الجملة الاولى استغناء عنه بخبر الجملة الثانية يستفاد منه ان خبر الجملة الثانية
مذكور وقد سبق انه موجود بينهما تنافر فالاولى ان يقول سابقا وخبره
بالله قوله حملا على لفظه لشبهه حركته حركة الاعراب او حملا على محله القريب
فان الاسم لا محلين قريب هو النصب وبعيد هو الرفع بالابتداء قوله
خلافا للاخفش فانه جوز الشيخ الرضي كون لا لنفي الجنس فيكون ملغاة وبجواز الغائها
بشرط التنكير والتكرير ولا يجب الالغاء في كليهما بل يجوز الاختلاف بينهما
في الالغاء والاعمال قوله وضعف وجه ضعف رفع الاول بانه يجوز ان
يكون رفعه لالغاء عملها وله وجه ضعف اظهر مما ذكره وهو انه يجوز ان تكون لا
بمعنى ليس ولا تكون عاملة اذ ليس هنا ما يدل على عملها من نصب الخبر
والضعيف عملها لاستعمالها وانما قال وضعف وجه ضعف الاول
ولم يقل وضعف ضعف الاول اشارة الى ان الظاهر ان المصنف ضعف
رفع الاول في الاستعمال ولا يلزم من ضعف توجيه الضعف في نوع
الضعف في الاستعمال فان مداره على كثرة الاستعمال وقلته قوله
واذا دخلت الهمزة لم يغير العمل انما خص لابيان ان الهمزة لا تغير عملها
لان لا لا اثر لنفيها في الحال مع العرض والتمني فانه ليس المعنى في الا ماء
اشربه على نفي الماء وفي الا نزول عندنا على نفي النزول وقد قرانه ادخل
ويعني في كلمة لا يبطل عملها وفيه انه ينبغي ان يتعرض له في الشبهتين ليس المعنى
الا ان يقال اعتمد على المقايسة او لان فيه خلاف الا انه يستثنى في العرض
فانه يوجب دخولها حينئذ على الفعل وخلاف السيرافي من حيث منع كونها
للاستفهام وخلاف سيبويه في جواز حمل التابع على المحل في صورة التمني
اذ التمني يغنيها عن الخبر فيصير اسمها مفعولا بمعنى الا غلام اتمنى الغلام

ليس فيه تعريض بجواز ان يقال بتقدير حذف الخبر اعتبارا لعدم متعلقه [illegible]

[illegible] الالغاء في الخبر [illegible] الخبر ومثل [illegible] [illegible]

والحكم ثابت في الحرف للاستفهام دون التمني والعرض وخلاف [illegible] المصنف [illegible]

او لانه لما كان يغير عملها دخول الجار فيقال كنت بلا مال صار مظنة توهم التغيير
بدخول الهمزة ايضا وقد يجيء بلا مال بالبناء على الفتح نظرا الى لفظها كما بني مع
لا الزائدة نظرا الى لفظها قوله اما الاستفهام حقيقة انما زاد هذه تنبيها
على ان مقصود المصنف حصر المعنى في الثلثة ومنع كونها لمعاني الاخر التي
يجيء لها حرف الاستفهام من الانكار والتوبيخ والتهديد وغير ذلك
وتبين تخصيص الثلثة بالذكر لكان الاختلاف فيها دون ما عداها فانه
لا اختلاف فيها قوله فيجب انتصاب الاسم بعدها نحو الا زيدا اكرمه في وجوب
الانتصاب بحث لجواز ان يكون بعد كلمة العرض فعل لازم نحو الا زيد نزل الا
ان يتكلف ويقال ان وجوب انتصاب الاسم بعدها في باب الاضمار على
شريطة التفسير قوله الا رجلا جزاه الله خيرا آخره يدل على محصلة تبيت
المحصلة المراة التي تحصل تراب المعدن والتقدير تبيت تفعل كذا قوله
ونعت اسم لا المبني يعني المبني اشارة الى معهود وهو المبني على ما قبله
اسم لا وحينئذ خرج عنه لا ماء ماء باردا فان باردا ليس نعت اسم لا المبني
فانه نعت التابع اسم لا فقوله والمبني في قوله ونعت المبني اشارة الى
ما بني على الفتح بالاصالة مما لا حاجة اليه اصلا قوله مفردا حال من ضمير مبني
اي بالتنكير لا وجه يعود الى جعل بعض قيود الحكم اوصافا للموضوع وبعضها
احوالا وانما الاظهر ونعت مبني اول مفرد يليه وكان ان يجعل مفردا حالا من
ضمير اول ويليه حالا من ضمير مفردا فيكون حال كل عامل اليه ويكون
التقييدات كلها للموضوع قوله اي لحكمه الاعراب لا غير الاولى ان يقيد
فيجب الاعراب قوله اي ان كان المعطوف نكرة بلا تكرير لا زائدة كلام
المتن مقيدين والصواب ما ذكره المتن مطلقا اذ الكلام هنا العطف على اسم
لا واذا كان المعطوف معرفة يتعين العطف على المسند او لا يتصور العطف
على اسم لا واذا كان العطف بتكرير لا ايضا يجوز العطف على اللفظ

المحصلة بكسر الصاد المهملة التي تحصل تراب المعدن وتستخرج
الذهب وقوله تبيت اي تستخرج تراب المعدن حتى
[illegible]
[illegible]
[illegible] عليها

يعني حال من قوله مبني [illegible]
قوله المبني المعرف [illegible]

والحمل وقوله لحكمه ما علم فيما سبق لا يوجب التقييد لا خراجه لان ما سبق مما يعلم في هذا
المقام قوله ولم يجعل في حكم المنفصل لمظنة الفصل اي لا حاجة الى جعله مظنة الفصل
الفصل بالعاطف وكانه لم يلتفت الى فصل العاطف لقلته اذ هو على حرف
واحد وهو ضعيف اذ ثم ولكن وحتى فصل كبير وليس على حرف واحد لا
حرفان قوله حكمها حكم توابع المنادى قيل المفهوم من كلام الشيخ الرضي
جواز البناء في البدل دون وجوبه قوله من اثبات الالف في نحو لا اباب
اراد به الاسماء الستة الا ذا فانه لا يقطع عن الاضافة هذا عند المصنف
واما عند الرضي فلا يتجاوز هذا الحكم من الاسماء الستة الاخ والاب قوله
وحذف النون من نحو لا غلامين اراد بنحوه المثنى والمجموع قوله يعني انه لا اصل
في مثل هذين التركيبين قوى ما اشتمل عليه الشرح في هذا المقام من انه جواب
سؤال مقدر وهو انك قلت اسم لا المفرد النكرة مبني ومثل لا ابا له ولا غلامي له
مع افرادهما وتنكيرهما معرب بانه لا يحصل له اولا دليل على اعرابهما ينتقض
بهما الحكم فالحق ان يجعل تحقيقا لهذين التركيبين من غير تقدير سؤال قوله اي
مشاركته اعلم حين يضاف لا فرق بين التوجيهين في المآل وانما التفرقة
في حق تركيب المصنف بارجاع ضمير مشاركته تارة الى اسم لا المضاف
باظهار اللام وارجاع ضميره الى المضاف في اصل معنى الاضافة وهو الاختصاص
والتعريف متفرع عليه لخصوص المواد بارجاع ضمير مشاركته تارة الى مثل
هذين التركيبين وبارجاع ضميره الى تركيب يشتمل على الاضافة في اصل معناه
اي معنى تركيب يشتمل على الاضافة وهو الاختصاص فقوله في اصل معناه
اشارة الى ان التعريف في الاضافة زائد على اصل المعنى وحينئذ لا يكون
قوله الا ان بين الاختصاصين تفاوتا مما يستفاد من كلام المصنف بل
زائدا عليه ويحتمل انه يكون معنى اصل معناه اصل الاختصاص ويكون فائدة
ادراج الاصل انه لا مشاركة في خصوص معنى الاضافة لان بين الاختصاصين

حيث جوز الاخ والاب منفصلين عن الاضافة
بحذف جزئهما من الاسماء الستة حمد

وازيد منه ان يقال انه اراد من قوله الا ان بين
الاختصاصين تفاوتا الاشارة الى ان وجه
التشبيه هو الاختصاص لا في المشبه به على ما
يوهمه التشبيه اسمعيل افندي رحمه

تفاوتا فيكون قول الشارح الا ان بين الاختصاصين تفاوتا من مضمونات كلام
المصنف وهو اجدر بالقبول ولكن نقول وجه تقييد المعنى بالاصل انه لا مشاركة
في خصوص معنى الاضافة لانه اختصاص تقييدي والاختصاص المستفاد من
هذا التركيب خبري وهذا اظهر كما لا يخفى على من له ادنى تدبر قوله لم يجز تركيب لا ابا بها
فيه ان عدم جواز تركيب لا ابا فيها لانه خارج عن قاعدة النصب لا لانه ليس
فيه ما به يشبه المضاف حتى لو كان النصب اذ لا يجوز لا ضاربا في اليوم مع
مشابهته بالمضاف اعني لا ضاربا اليوم في اصل المعنى لان الاضافة فيه في مثله
بمعنى في قوله لفساد المعنى قال المصنف ولانه لو كان مضافا لزم الرفع
والتكرير وكانه لم يذكره في المتن لانه معارض بانه لو كان مفردا لزم
عدم الالف ووجود النون وكما يمكن انه يعتذر عن وجود الالف وعدم
النون بالتكلف يمكن ان يعتذر عن عدم التكرير والرفع بانه لما في صورة
المضاف شابه المفرد المنكر فلم يرفع ولم يكرر قوله واما خفض سيبويه بهذا
الخلاف لانه العمدة فيما بينهم فيه بحث لانه حكم المحقق الشريف قدس سره
في شرح الكشاف بان الخليل على كعب منه وقال صاحب عراب الفاتحة لم يسبق
الخليل فيما بين علماء النحو مثل له ولم يخلف فيما بينهم مثاله قوله ادون
المقصود بيان الخلاف لا تعيين المخالفين ثم لا يخفى بعده عن العبارة قوله
ولا يحذف الا مع وجود الخبر كما لا يحذف الخبر الا مع وجود الاسم بعينه
العلة ويمكن ان يراد بقوله مثل لا عليك تركيب ذكر فيه الخبر قوله وهي
اي خبرية خبرها ولا حمل الضمير الى الخبرية فاحتاج الى بيان النكتة لاقتصار
على الخبرية وذلك ان نجعله راجعا الى عاملية ما ولا فيستغني عن النكتة وذلك
ان نجعل النكتة في الاقتصار انه يستلزم حمل الخبرية على لغة اهل الحجاز جعل الاسمية
عليه ايضا لان الاسمية والخبرية متلازمتان نعم ما جعله نكتة للاقتصار
ينبغي ان يجعل نكتة لترك بيان بناء الاسمية على لغة اهل الحجاز فيه بحث اسمه

ويحتمل انه لا يجعل معنى المضاف فيما ارادة من الخصوص
منه والاصل المراد تقييد التفاوت بين الاختصاصين
وان لم يجعل المركب كما قرره في اصل معناه
في قوة المعنى الاصلي مضاف لم يكن ذلك
ما يفيد التفاوت حيدر رحمه

دكره قال المصنف وهو المشهور فيما بينهم كما قال لما
منا البحث وهو للخليل وان كان ابو الفضل منه
لكن استشهاد سيبويه بين النحاة ونحو
اسمعيل افندي

قوله وهي زائدة عند البصريين وليست النافية لان نافي ... العمدة ايضا قال الرضي الظاهر انه عند الكوفيين ايضا نافية زيدت لتاكيد على ... فالنفي على النفي اثبات

ولا مع تقدمه وتاخره الى بحث خبرها ولا قوله وهي زائدة عند البصريين فيه مؤكدة وانها عند الكوفيين زيادتها عند البصريين ايضا لتاكيد النفي قوله او تنتقض النفي بالا خلافا ليونس مستشهدا بقوله وما الدهر الا مجنونا باهله وما صاحب الحاجات الا معذبا واول وجعل من قبيل ما انت الا سيرا اي يجعل معذبا وجعل مجنونا نائبا مقامه اي دوران مجنون قوله او تقدم الخبر اوما ليس بظرف على الاسم المتقدم على الخبر نحو ما عمرا زيد ضاربا بخلاف ما اذا كان ظرفا نحو قوله تعالى فما منكم من احد عنه حاجزين قوله فلان ما قال المعطف او كراهة ابراز النافية في معرض العامل اي الحكم المعطوف الرفع لا غير من النصب والجر لان جر خبرها لا يكون الا بالباء الزائدة المختصة زيادتها بتاكيد النفي ولا نفي بعد الموجب ليؤكد باعتبار الباء وقد نبه بقوله واذا عطف عليه بموجب ان المعطوف بعد الموجب مفرد ولا الجملة كما ذهب اليه الشيخ عبد القاهر فجعل زيد قائم بل قاعد في تقدير بل هو قاعد واما الرفع فللعطف على محل الخبر لانه مرفوع لكونه خبر المبتدأ في الاصل وقيل العطف على سبيل التوهم بتوهم بطلان عمل ما وقيل الموجب من بطلانه بعده قوله اي اسم اشتمل ليخرج اي جعل الاشتمال بمعنى كون الجر مسموعا عنه ... ليخرج لاخراج الحروف الاواخر اي تعيين ما اريد بكلمة ما ولو جعل الاشتمال بمعنى كون الجر متعلقا به مذكور لافادة معنى فيه لم يحتج اليه والاحتياج ليس لخروج الحروف الاواخر المذكورة بل لخروج من الحرف الاخر وجزء اخر لاشتماله على الجز كاشتمال الاسم قوله يعني الجر اراد بالجر الكسرة وما يقوم مقامها لا المعنى المصدري بوضحه قوله سواء كان بالكسرة الى اخره فلا يتوهم الدور قوله لفظا او تقديرا متعلق بالكسرة والفتحة والياء ايضا نحو غلام اخي القوم ولم يقل محلا لانه غير مشترك بين الحجج ... قلنا من حيث هو مضاف اليه لو جعل المضاف مصدرا ميميا لم يحتج الى قيد الحيثية لكن يحتج الى جعل ضمير اليه

معنى

المجرور

معنى الغير المذكور وعلى هذا ليس قوله والمضاف اليه من وضع الظاهر مقام المضمر واما على توجيهه فهو من وضع الظاهر مقام المضمر لزيادة التوضيح المطلوب في مقام التعريف قوله والمضاف اليه وان كان مختصا بما عرفه به لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به اشار بقوله وان كان مختصا بما عرفه به الى احتمال ان لا يكون مختصا بظاهر ما عرفه بان يراد بالمنسوب اليه حقيقة او صورة وقوله لكن المشتمل على علامته اعم منه ومما هو مشبه به مبني على ان يراد به المشتمل على ذات العلامة لا على العلامة من حيث انها علامة او الاشتمال حقيقة او صورة وفيه انه ينتقض تعريف المجرور حينئذ بمثل غلامي غير مجرور ويمكن ان يدفع بان المراد بالمشبه بعلامة المضاف اليه ما كان حاصلا بحرف الجر حقيقة او حكما وان اعمية ما اشتمل على علم المضاف اليه ليس الا على تقدير ان لا يختص المضاف اليه بما عرفه به كما يقتضيه كلمة الوصل قوله وذهب في ذلك مذهب سيبويه وكانه اختاره ليصح قولهم والجر علم المضاف اليه بقدر الامكان بلا تكلف قوله فالتقدير اي التقدير المخصوص وهو تقدير الحرف مراد واولا فالتقدير غير مشروط بهذا الشرط نحو صمت يوم الجمعة وضربته تاديبا والاولى والارادة شرطها قوله اي منسلخ يعني اريد بالتجريد الانسلاخ الذي هو لازم معناه فلا يرد ان الواجب ان يقول لمجرد عن تنوينه والاولى ان يجعل من قبيل تضمين معنى الانسلاخ تنوينه او ما قام مقامه هذا هو الاكثر فلا ينتقض بحسن الوجه لان المضاف فيه بحذف التنوين لاجل الاضافة كونه بحيث يجب حذف تنوينه لاجلها لو كان فيه تنوين ولا يلزم صحة اضافة الغلام الى زيد لان الغلام ليس بحيث لو كان فيه تنوين يسقط بسبب الاضافة لانه لو كان فيه تنوين يسقط لاجل اللام قوله التعريف او التخصيص كلمة او ههنا لمنع الخلو اذ التخفيف لازم في الكل قوله ثم المتبادر من هذا التعريف انه قال المتبادر

لانه يمكن تأويل التعريف بان المراد بواسطة حرف الجر لفظا او تقديرا اعم من
التقدير حقيقة او حكما قوله لانها تفيد معنى في المضاف يتبادر منه ان
نسبة المعنوية الى مفاد الاضافة فانها افادت معنى للمضاف ويتجه عليه
ان اللفظية ايضا افادت معنى للمضاف وهو التخفيف فالاولى ان يقال نسبة
المعنوية الى المعنى دله وكذا اللفظية فان الاضافة الاولى تفيد تعيينا او
تخصيصا لمعنى المضاف والثانية لا تفيد الا تخفيفا للفظ المضاف فنسب
الاولى الى معنى المضاف والثانية الى لفظه قوله علامتها ان يكون قدر
علامتها بصيغة الحمل المشهور المعاقم في مثله تقدير ذو لكن تقدير العلامة
اجدر معنى كما لا يخفى قوله كاسم الفاعل الخ والمنسوب قوله في حيز المرفوع
الصادق عليه وعلى غيره بشرط ان يكون المضاف ايضا الخ لا حاجة الى
ذكر هذا الشرط لانه اذا صدق المضاف اليه على المضاف وغيره لا محالة
يصدق المضاف على غير المضاف اليه لامتناع اضافة الاخص مطلقا قوله
والحاصل اي حاصل البيان في هذا المقام قوله وان ما ساواه كليث واسد
ان اريد المساواة التي هي قسم من اقسام النسب كما هو الظاهر فيصح
التمثيل لا سد والليث لترادفهما وان اريد المساواة في الاستعمال
بان يصح استعمال احدهما كلما يصح استعمال الآخر لا يلائم المقابلة للاعم
والاخص والمباين الا اذا حملت على ما يلائمها فيلزم تكلفات كثيرة
قوله فان كان المضاف اليه اصلا للمضاف اشارة الى انه ينبغي ان يغير
عبارة المصنف فيما عدا جنس المضاف بان يكون اصلا للمضاف وكذا
وكذا قوله في جنس المضاف بوصف كونه اصلا وجهه نظر الى ان الاضافة
اللامية لا تحسن في ثمنه رجال وليس المضاف اليه اصلا للمضاف ويشكل
بانه رجل طلقا لانه لا يصح جعل اضافته لامية ولا بيانية لانه لا يصح ان
هي رجل بل يجب هي رجال الا ان يقال المراد برجل الجنس والتنوين للوحدة

واليه اراد معنى المضاف هو المعنى الذي هو التعيين
او التخصيص والتخفيف انما يحصل بمضاف فتأمل
حيدر

وان يكون يخفف وسيشار الى ما هنا المباين وهو فرق ما
في مقابلة المساواة وهو في المعنى ايضا تخفف حيدر

الجنسية اي ماهية هي هذا الجنس قوله فقولك يوم الاحد وعلم الفقه وشجر الاراك
الانسب بحسب المعنى ان هذه الاضافات بيانية واظهار من فيها لا
عن التكلف الا ان ائمة العربية جعلوها لامية ولا يظهرها دعاهم اليه وكذا
كل جزء لا يظهر فيه ان يكون الاضافة بمعنى من اي كل جزء هو رجل وصح حمل المفرد
على كل مع انه متعدد لانه متناول المتعدد على سبيل البدل قوله قلت
نعم لكن لما كانت الاضافة بمعنى في الخ هذا الكلام ظاهره ان اقرب اول
من وقع فيه قلة التدبر وتبعه كثيرون لمنعهم ربقة التقليد عن التفكر
والتحقيق ما ادى اليه التمسك بحبل التوفيق وهو انه كثيرا ما ينزل ظرف
الحدث منزلة الفاعل فيسند اليه فالاضافة اليه ايضا لهذا التنزيل
فمعنى ضرب اليوم كمعنى ضرب زيد فيكون بمعنى اللام وليس هذا الوجه
جاريا في نحو خاتم فضة فافترقا قوله اي ضرب واقع في اليوم الظاهر
ان في اليوم فيما هو اصل ضرب اليوم اعني ضرب في اليوم متعلق بالضرب
وليس صفة للضرب بتقدير واقع في اليوم قوله اي تعريف المضاف
مع المضاف اليه المعرفة قول المصنف وتفيد تعريفا مع المعرفة ظاهره
تعريف احد طرفي الاضافة مع معرفة هي احد طرفيها الا انه خص المستفيد
بالمضاف والمعرفة بالمضاف اليه قوله وشرطها تجريد المضاف من التعريف
قوله قلنا ذلك كما ان المعرف باللام في اصل الوضع لمعين ثم قد يستعمل
بلا اشارة الى معين فقد تبع في ذلك الشيخ الرضي وترك ما حققه علماء علم
البلاغة من ان اللام موضوع لمعين انما مفهوم مدخوله وقسم منه
ذ قوله ولقد امر على اللئيم من الاول فان المراد باللئيم مفهومه المعين بغير
المعين وهو ما اطلق عليه اللئيم من الفرد من غير استعمال اللفظ فيه مستفاد
من القرينة ووصف اللئيم بما يوصف به النكرة لانه في المعنى كالنكرة
لان مناط الفائدة فيه مجهول غير معين لانه يحتمل ان يكون مخالفة الشيخ

اقول مفعول له او تمييز وفقه التدبر فاعله
وتنازع اوقع ووقع فيه - حيدر

كالحق الشارح كونه صفة للضرب
بتقدير واقع في اليوم - حيدر

او معنى مع ما، علم البلاغة من قبيل مخالفة العلمين وتفاوت الاصطلاحين
فكلام الشيخ احق بالاختيار في تحقيق كلام النحاة قوله وليس يجري هذا الحكم
في نحو غير ومثل وشبه وغير ذلك ولا يخفى عليك انه ينبغي ان لا يكون فرق
بين غلام زيد من غير اشارة الى معين وبين مثل وغير في عدم افادة كمال
التعريف فيهما مع ان الاستعمال فرق بينهما في تعريف وصف الاول
دون الاخيرين قوله بان يجعل واحدا من جملة من سمي بذلك الاسم اي
يجعل قوله واحدا من جملة من سمي به بان يراد بهذا الاسم مفهوم يصدق
على جملة يكون مدلول العلم واحدا منها وافله المسمى بهذا الاسم وقد
يختص في بعض الاعلام بمفهوم خاص لاشتهار مسماه بمفهوم فيستعمل
العلم في هذا المفهوم فيصير نكرة كان يراد بحاتم الجواد وبهذا انه فتح ان
طريق تنكير العلم لا ينحصر فيما ذكره فانه قد يكون بارادة اشهر اوصافه
فبانه تنكير العلم تضييق للطريق الواسع ولا يذهب عليك ان ما يستفاد
من قولهم العلم يصير نكرة بالطريق المذكور ينافي ما يستفاد من تعريف
النكرة بما وضع لغير معين فان العلم بهذا التعليل لا يخرج عن كونه موضوعا لمعين
ولا يدخل فيما وضع لغير معين فلا بد لمن اراد بتنكير العلم وتجريده من التعريف
جعله في حكم النكرة قوله وان لم يكن معرفة فلا حاجة الى التجريد بل يمكن
او المراد بالتجريد تجرده وخلوه والاظهر ان المراد بالتجريد ارادته بلا تعريف
قوله وانما يجب التجريد لان المعرفة لو اضيف الى النكرة لكان طلب
للادنى وهو التخصيص استعمل التخصيص في المعرفة وهو خلاف اصطلاح النحاة
لان التخصيص عندهم تقليل الاشتراك في النكرة وما هو بمنزلة التخصيص
النكرة يسمى في المعرفة توضيحا قوله ولو اضيفت الى المعرفة لكان تحصيل
تحصيل الحاصل محال فيمتنع استحالة الاضافة الى المعرفة فلا حاجة الى قوله
فيمتنع الاضافة قوله وبين جعلها علما في نحو النجم والثريا اورد عليه ان

لان وزن التفعيل بمعنى التعدي وجيئه بمعنى التفعل نادر . حسن جلبي

المجعول علما هو المركب والمعرفة جزؤه فلم يلزم جعل المعرفة علما ولا يخفى انه غير
وارد لان تعيين المراد بالنجم حاصل قبل جعله علما فجعل المجموع علما لتحصيل تعيينه
تحصيل الحاصل فلا فرق في تحصيل الحاصل بينه وبين اضافة المعرفة نعم
يمكن الجواب بان جعلهما علما في الامثلة المذكورة لجعل التعريف اوضح ما
بقيا فليس فيه تضييع جعلهما علما وتحصيل الحاصل واما ما اجاب به الشارح
فيتجه عليه انه وان ليس فيه تحصيل الحاصل لكن فيه تضييع العمل او فائدة
في ازالة تعريف اللام الموجودة في الكلمة واحداث التعريف بطريق آخر
قوله اما استعمالا فلما ثبت من الفصحاء من ترك اللام اي ابدا
والاختصار الا ونسخ فلانه ثبت من الفصحاء قوله قال ذو الرمة
كتب في الحاشية قال ذو الرمة ايا منزلي سلمى سلام عليكما هل الازمن
اللاتي مضين رواجع وهل يرجع التسليم او يكشف العمى ثلاث
الاثافي والديار البلاقع اي يرد جواب السلام ويكشف العمى عن
المتحير الذي هو في عمى عن حال سلمى والاثافي جمع اثفية وهي واحد
الاحجار الثلاثة التي ينصب القدر عليها والبلاقع جمع بلقع اي الخالي
ووجهه ان الاثافي تمييز الثلاث فكيف يصح تعريفه والتمييز واجب التنكير
الا ان يقال الثلاث في الاصل صفة للاثافي وكان الاصل الركب الاثافي
الثلث فيكون التركيب من قبيل جرد قطيفة وكان من استعمل الثلث
الاثافي اراد التنبيه على انه ليس من الاضافة الى التمييز دفعا لتوهم تعريف
التمييز قوله نحو مصارع البلد وكريم العصر فان قلت البلد مفعول فيه
لمصارع وكذا العصر مفعول فيه للكريم قلت لا يعمل اسم الفاعل بدون
الاعتماد فليكن المصارع البلد وكريم العصر فيما لم يعتمد او ايضا شرط
وجوب عمل اسم الفاعل ان يكون بمعنى الحال والاستقبال واذا كان بمعنى
الاستمرار فعمله جائز فليكن لنا لان بمعنى الماضي او الاستمرار وقد يقال

لانه يكون اضافة الصفة الى معمولها فيكون اضافة لفظية . حسن جلبي

اضافة الصفة الى المعمول دائرة على اعتبار المتكلم فان قصد تعلق العامل
بالمعمول واضاف فلفظية وان قصد تقدير حرف من حروف معتبرة
في الاضافة فمعنوية قيل اسم الفاعل والمفعول يعملان في المرفوع والمنصوب
بالظرفية والمصدرية من غير اشتراط زمان وانما اشترط الزمان للعمل
في المفعول به وغيره مما لم يذكر سابقا وهذا لخلاف ما سياتي في المتن وقيل
اضافة اسم الفاعل واسم المفعول الى ما سوى المرفوع السببي الاخير فيقال
زيد ضامر بطنه ومؤدب خدامه الا الى غيره كما في زيد ضارب غلامه
عمرو قوله الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا اعلم انه يجوز اما تفيد تخفيفا لا تعريفا
ولا تخصيصا ولا يجوز لا تفيد الا تخفيفا لا تعريفا ولا تخصيصا فالاولى ان
يقال اي تفيد تخفيفا في اللفظ لا تعريفا ولا تخصيصا قوله في اللفظ
لا في المعنى اشارة الى فائدة لذكر قوله في اللفظ وفيه بحث لان احدا ما ان
ان المعنى لا يوصف بالخفة والثقل ثم يمنعها انه يحمل الحصر بظاهره مضافا
الى خفة المعنى اي لا تفيد الا تخفيفا في اللفظ لا في المعنى فلا تفيد انه
لا تفيد تعريفا ولا تخصيصا فما يقال ثم ذكر في اللفظ للاشارة الى وجه
التسمية اقرب منه وان كان بعيدا فلعل الاقرب ان يقال لو قال
لا تفيد الا تخفيفا لتبادر الذهن الى التخفيف في المضاف على قياس افادة
الاضافة المعنوية التعريف والتخصيص فصرح بقوله في اللفظ اي في
المتكلم سواء كان مضافا او مضافا اليه للتعميم قوله كان اصله القائم
غلامه لا يخفى عليك ان هذا الوجه لا يتم الا على مذهب من لا يجوز القائم
غلامه وانه لا تخفيف في المضاف اليه الا بتبديل حرف متحرك بحرف ساكن
لانه جاء حرف التعريف في المضاف اليه بعد حذف ها الضمير قوله واضيف
القائم اليه قيل بعد جعله شبيها بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى
موصوفها اذ الرفع في الصفات نعت المرفوع بخلاف النصب مع المفعول

قوله ... ان ... تفيد ... تعريفا ولا تخصيصا
من مقول المصنف وليس كذلك ... حته
تحرير اسمعيل ...

كما كان ... قول ... في
المنصوب ... في كلام ...
حفيد ...

قوله

ذا عوا في الاضافة اللفظية مثل ما ادعى في الاضافة المعنوية من امتناع اضافة
الصفة الى موصوفها لان اللفظية فرع المعنوية قلت ولذا التزم الاضمار
في الصفة بدل رفعها لئلا يلزم بقاؤها بلا مرفوع ويتوقع عن هذا ان
لا يكون لما اضيف اليه الصفة محل رفع قوله والمراد ان المضاف اليه
بتمامه قيل لا يخفى ان هذه العبارة انما تذكر لبيان اللاحق على سابق او لتاييد
سابق بلاحق ولا يثبت المجموع بهذا بما ذكره اذ لا يثبت عدم افادة
التخصيص ويمكن ان يقال عدم افادة التعريف يستلزم عدم افادة
التخصيص لان معنى واحدا في الاضافة يوجب التعريف والتخصيص
انما تفاوت لايجاب تفاوت المضاف اليه في التعريف والتنكير قوله
ظاهر وانه لا دخل في ذلك الاستلزام لانتفاء التخصيص قد عرفت فعبر
بما هو الاحق بالاختيار قوله ومن جهة انها تفيد تخفيفا الاولى ان يقال
من جهة انها لا تفيد تعريفا وتفيد تخفيفا افترق الضارب زيد والضارب
زيد في الجواز والامتناع اذ لو افادت التعريف لتساويا في الامتناع و
لو لم تفد التخفيف لتساويا في الجواز قوله وعلى هذا كان الانسب تقديم
هذا قيل لان افادة التخفيف مذكور صريحا بخلاف انتفاء افادة التعريف
والتخصيص وتقديم المتفرع على المصرح اولى من تقديم المتفرع على المذكور
ضمنا ويعارضه ان النفي متقدم على الاثبات فالتركيب الذكري في
الاستدلال مرعي فيما فعله المصنف قوله واما ما وقع في شعر الاعشى
اعشى اسم لخمسة عشر شاعرا الخمس عشرة قبائل وتفصيله في القاموس قوله
وضعف الاولى ان يكون من التضعيف يعني ضعفه الفصحاء فلم يمكن ان
يستدل به وحينئذ لا يتوجه مصادرة قوله لما عرفت من امتناع مثل
الضارب زيد يعني امتناع الضارب زيد متقرر بحيث ينبغي ان يرد ما
يخالفه وان كان قول الاعشى فلا يمكن ان يرد بقول الاعشى وجنبه

يعني ان الصفة اذا كانت انفصل موصوفها
لا يجوز اضافتها اليه فرعها بخلاف الصفة
المتصلة فانه يجوز اضافتها الى منصوبها
حيدر

بدا يمنع المصادرة مع المطلوب وشبيها
لعل الشارح لهذا قال لا شوب مصادرة
ولم يقل فيه مصادرة تدبر

لا شوب مصادرة قوله انضم اولا ان يقال شاز الى ضعف الوزن منع وضوح
كال بعده عن العبارة ولقوله وضعف الواهب لمائة الهجان احتمال
آخر من كونه تتمة الاستدلال على قوله ولا تفيد الا تخفيفا في اللفظ وكذا
نظائره فاعرفه بتأمل منتج قوله فانه يحتمل النصب حملا على المحل فيه ضعف
لان مدار الاستدلال على نقل الموثوق به الجر ولولاه يحتمل لمائة الهجان
النصب على المفعولية فلا يحتاج الى دعوى نصب العبد حملا على المحل
ومن قبيل ثلثة الاثواب ويحتمل وجها آخر لضعف البيت قوله
وعبد هاري راعيها باضافة العبد الى المائة تخزيه مدح للممدوح بانه يهب
عبدا يتعهد مائة من الابل كريمات النتائج مع اطفالها وهذا اعز من
المائة او الى المائة كثيرا ما يوجد بخلاف مثل هذا العبد قوله يستوي فيه الجمع
والواحد قيل اي يشترك بينهما كالفلك قوله وانما لانه قاسه عطف
على قوله انما لانه توهم عند شرح قوله خلافا للفراء قوله لا تفيد الا التخفيف في اللفظ ولا الجر
بل انه من جهة انه تفيد ما يحذف من المضاف اليه للاضافة فكلام في الحسن الوجه
انه قال على الوجه المختار ترويجا للمحل او الوجه المختار فيه الاضافة لانه لو قيل
بالرفع كان قبيحا ولو نصب وان كان مع النصب حسنا ايضا كالانه
مع الجر احسن لكان مشتملا على تكلف تشبيه بالمفعول في النصب كذا قيل
وفيه نظر لانه قد سبق من هذا القائل ان اضافة الصفة ايضا الى الفاعل
بعد تشبيهه بالمفعول لئلا يلزم اضافة الصفة الى الموصوف فالاوجه ان
المختار في الحسن الوجه وجهان الا انه حمل هنا على ما هو مناسب له وهو متعين
فلذا اطلق المصنف العبارة ولا يخفى ان قوله على الوجه المختار في الحسن الوجه
من الحسن قوله يعني سيبويه واتباعه كذا في بعض الشروح والمشهور انه
لم يقل الا بالمفعولية وفي الرضي ان القائل بالاضافة الرماني والمبرد في احد
قوليه والزمخشري قوله فمن قال اي في قول من قال جعله بتقدير الحرف

يعني انه الاضافة اللفظية وتفيد الا التخفيف
في اللفظ دليل لضعف الواهب المائة الخ
وانما قاله تأمل حفيد

ولو حمل على الوجه المختار
في الحسن الوجه منه

لان الجواز موقول فيكون ظرفه الاقوال ويكون بين الاقوال لا بين القائلين
والاظهر ان في معنى عندي اي عند من قال قوله فانه لا يحتاج جوازه الى حمل
اشار الى فائدة قوله فيمن قال والاظهر انه اشارة الى رد قياس الفراء
على الضاربك من وجه آخر وهو منع كونه مضافا قوله اي المحمولية على ضاربه
فاتحد في عمل المفعول له الا كانه غفل عن قوله حملا على المختار فاحتاج الى دليل له
هنا فحقق ما قيل الانسان مشتق من النسيان ويحتمل ان يكون مفعولا له لقال
اي انما جاز عند من قال كذا حملا قوله من غير اعتبار حذف تنوينهما متعلق
بقوله لم يحمل الا بقوله مضافا فيظهر بتأمل الصادق قوله ولم يحملوا الضارب
زيد عليه الا قبح نتيجة انه لم يحمل الضارب زيد على ضارب زيد فالنسبة
بين الضارب زيد وضارب زيد كالنسبة بين الضاربك وضاربك و
كان منشأ هذا الاشتباه عدم التأمل الموروث لا انتباه والا فكيف نسبه
مثله على الفضلاء المتمايزين فان اضافة ضاربك حصل بها التخفيف
في المضاف والمضاف اليه والضاربك وان لم يشاركه في تخفيف المضاف
لكنه شاركه في تخفيف المضاف اليه بخلاف الضارب زيد وضارب زيد
وينقدح من هذا انه يمكن حمل الضاربك على المختار في الحسن الوجه لمشاركتهما
في تخفيف المضاف اليه بالاضافة يعني انه لا حصل في الضاربك التخفيف
لا حاجة فيه الى الحمل الا ان يقال لم يحصل التخفيف بحذف شيء من تقبيل
المنفصل المتصل فالحق التخفيف بالحذف قوله لان لكل من هيئتي التركيب
الوصفي والاضافي معنى آخر لا يقوم احدهما مقام الآخر فيه بحث لان
لكل من هيئتي الاضافة وتركيب الصفة مع معمولها معنى آخر وقد قام هيئة
الاضافة في الاضافة اللفظية مقام هيئة تركيب العامل مع المعمول قوله
ذات بينهما ان يكون الوقت محذوفا والجامع في تمام مقامه منطويا عليه فكونه
بمنزلة الصفات الغالبة في ان المراد منه الوقت الجامع مع تخرج الذات

قوله وينقدح منه يعني قول القائل بل انه
مضاف الى منصوب متصل من غير اعتبار
حذف تنوينه قبل الاضافة فان تنوينه
محذوف قبل الاضافة لا بالاضافة فيكون
مضافا مع اعتبار حذف تنوينه قبل الاضافة
حفيد

المعتبرة في الجامع من كمال الابهام الى نوع تعيين فيكون من قبيل اضافة اعم
المتباينين وهما يقضي منه العجب ويعرف نقصان البشر وان كان المنتجب
ما كتبه في هذا المقام من هو جامع بين العلم والادب . وحاصله ان اضافة
المسجد الى الجامع من قبيل اضافة العام الى الخاص وكذا قياس الامثلة
فيكون تلك الاضافة كاضافة طور سينا وصلوة الوتر وبقلة الحمقاء
وجانب الغربي قوله بصلوة الساعة الاولى وهي اول ساعة بعد
زوال الشمس واول ساعة فرضت فيها الصلوة قوله وبقلة الحمقاء
الحمقاء في الصحاح الحبة واحدة حب الحنطة ونحوها والحبة بالكسر بزور
الصحراء مما ليس بقوت هذا وانما وصفوها بالحمق لانها تنبت في مجاري
السيول ومواطئ الاقدام قوله ومثل جرد قطيفة كتب في الحاشية
خرد رشته از كهنكي وفرسودكي قوله ولا يضاف اسم مماثل للمضاف
اليه في العموم والخصوص اراد بالمماثلة في العموم ان يكون مدلولاهما
كليين متحدا افرادهما سواء كانا مترادفين او متساويين وبالمماثلة في
الخصوص ان يكون مدلولاهما شخصا واحدا او لا اختصار الا وضع ولا يضاف
احد المترادفين او المتساويين الى الآخر وينبغي ان لا يقتصر عليه الحكم
اليه انه لا يضاف الاخص الى الاعم وكانه اقتصر على ما ذكره لانه وقع
في اللغة ما اوهم وقوعه من نحو كل الدراهم وعين الشيء وسعيد كرز فاراد
دفعه قوله والجثة في الصحاح والقاموس الجثة شخص الانسان
فهو اخص من الاعيان قوله حتى صار كانه اسم غير صفة في انه يستعمل
بدون الموصوف فان الصفات لا بد لها من موصوف مذكور او مقدر
ووجه صيرورته اسما انه قصد به ذات الجرد مع قطع النظر عن الوصف
فلم يطلب موصوفا قوله فيكون ذكرا لاسد واضافة الليث اليه لغوا لانه
ليس في ذكر المضاف اليه فائدة بخلاف المضاف اليه بالاضافة اللفظية

جرد بمعنى المجرود وهو العريان وكان اصله
قطيفة جرداء اي متعرية عن النقش كقولك
الخلق الثياب
القطيفة ونحوها
قاموس

ولا في الاضافة لانه لا تخفيف بها اذ حذف المضاف اليه خفف قوله
بخلاف اضافة العام الى الخاص جعل قوله بخلاف متعلقا لعدم الفائدة ويحتمل
ان يتعلق بما مثله اي الاسم المماثل كليث واسد بخلاف كل الدراهم وعين
وعين الشيء فان الكل فيه ليس مماثل الدراهم والعين ليس مماثل الشيء بل
يختص في الاختصاص التعييني او غيره واليه اشار بقوله سواء الخ قوله
واما اذا كان الجنس فيها خفاء بان لم يكن صحة عين الآتي ونفس الآتي
والخفاء انما جاء من جعل الشيء شاملا للغير الموجود في الخارج كما هو اللغة
فان الشيء في اللغة ما يصح ان يخبر عنه ممن قال الشيء بمعنى الموجود في الخارج
عند جماعة في العين اعم بلا شبهة فقد بعد وتفصيله يزول به الخفاء ان
اللام الجنسي اذا اريد به الاشارة الى الطبيعة من حيث هي فالعين
اعم منه لصدقه على فرد الطبيعة والطبيعة بخلاف الطبيعة فانها لا تصدق
على نفسها وان اريد به الطبيعة في ضمن الفرد فالعين يصدق عليها وعلى
الطبيعة من حيث هي قوله ويرد على قولهم ولا يضاف اسم مماثل
للمضاف اليه في العموم والخصوص قولهم سعيد كرز فان سعيدا وكرزا اسمان
لمسمى واحد الوارد ولا يختص هذا الحكم بل كان يتوجه على قوله وشرطها تجريد
المضاف عن التعريف وكانه غفل المصنف عن وروده ثمة فاختار بيانا
قوله فاجاب بانه متاول بجعل احدهما على المدلول والآخر على اللفظ كانك
اذا قلت جاءني سعيد كرز قلت جاء اي مدلول هذا اللفظ فتبادر منه
انه اريد بالسعيد مطلق المدلول وهو بعيد بل الطريق في تكثير الاعلام ان يراد
به المسمى به لا مطلق المدلول فتاويل سعيد كرز مسمى سعيد هو المسمى بكرز
والاظهر ان يراد بالكرز مدلوله دون اللفظ ويأول السعيد بمسمى به فيكون
من اضافة العام الى الخاص لا اضافة المدلول الى اللفظ فاعرفه قوله
ولم يقولوا اكرز سعيد لان قصدهم بالاضافة التوضيح واللقب وضع لبعض

وفيما في قوله فان المضاف
فيها يختص م

جعل اللقب لكونه ادل على المدح اوجعله موضحا لانه يجب ان يكون الموضح اوضح
من الموضح يعني ان يحصل المدلول باجتماعه مع آخر اوضح سواء كان اوضح او
مساويا او دونه فلا منع من قبيل التوضيح ان يقال كرز سعيد الا انه لم يرد
الاستعمال الا على ما هو الاحق ولا منع من حيث القياس وكون اللقب اوضح
انما يظهر اذا لم يكن مشتركا لكن الكرز مشترك في القاموس الكرز اللئيم
والحاذق وابن علقمة وابن وبرة وابن جابر واخر غير منسوب صحابيون
هذا والاظهر ان الكرز صار لقبا لهؤلاء من معنى الحاذق لا من معنى اللئيم
قوله وهو في عرف النحاة احترز به عن عرف الصرفيين ولذا لم يقيد بيان
المعنى بعرفهم اذ ليس لغيرهم فيه عرف قوله واختلف في ان ايهما الاصل
وفي تقديم مفتوحة اشعار باختيار ان الاصل الفتح لكن قوله وفتحت [illegible]
في هذه ان السكون هو الاصل فتامل قوله او حكما لانها لا استقلال لها
في حكم الابتداء بها قوله لمشاكلة ياء المتكلم لان مشاكلها حركة الكسرة
فلما تعذر التزم ابقاء التي هي اختها قوله مثل مسلمين اذا اضيف الى ياء المتكلم
لو كان الغرض تمثيل التثنية كان الظاهر ان يقال اثنان اذا اضيف ولو كان
تقييده لا يطلب اذ حواها فينبغي ان يقول وصار مسلمي بالعطف وبابه جعل
جزاء الا اذا ذكره قوله مثل مسلمون اذا اضيف الى ياء المتكلم قلبت
واوه ياء قوله وكسر ما قبلها لانها لما انقلبت ياء ساكنة توجب
بقاء الضمة قبلها تغييرها قال الشيخ الرضي ذلك لا ايجاب فيما لم
فينبغي الضمة كما في ابي جمع اب تنوى على افعل الصفة ابقى الضمة لئلا يلتبس
فعلى بفعل قوله وفتحت الياء اي ياء المتكلم في المقصور لثلث مناسبة
قال الشيخ الرضي وقرأة مجياي ومماتي بسكون الياء عند النحويين ضعيف
واختير الفتح لخفتها الظاهر ان اختيار الفتحة لانها الحركة التي كانت لها
قوله واما الاسماء الستة التي مر البحث عنها انه بمنزلة الاستثناء

وجه الاستثناء قوله وفتحت في المقصور [illegible] والواو والياء [illegible] وجه لعرفه [illegible] التمام
اسمعيل [illegible]

من قوله فان كان آخره الفا ثبتت وان كان ياء ادغمت وان كان واوا
قلبت ياء وادغمت فانه كان في آخره الاسماء الحروف الثلثة في
الاحوال الثلث اذا اضيف الى غير ياء المتكلم ففي الاضافة الى الياء يجب
ان يكون على الاحكام المذكورة في الحروف الثلثة فاستثناها بيان حكمها
او بمنزلة الاستثناء من اضافة الاسم الصحيح لانها تحذف اعجازها نسيا
منسيا اسماء معجمة مع ان بعضها ليس كالاسماء المعجمة وهو في واخي وابي
على ما اجاز سماء المبرد وبحجة حينئذ انه ينبغي ان يتعرض لحمو اخي وابي وفي
والتعرض بما في حاد عن العادة قوله فاخي وابي قدم الاخ لانه ابعد
عن خلاف المبرد والاخ في هذا الحكم كيف ولم يستعمل اخي بالتشديد واجاز
المبرد حملا على ما ورد من ابي كما صرح به الشارح ومنهم من قال قدم
الاخ كتقديمه في قوله تعالى يوم يفر المرء من اخيه وامه وابيه وانما
فصلى منه التعجب وارادة اعجب من كل عجب قوله برد لام الفعل فيهما
وهي الواو في حال الرفع وفي حال الجر الياء فقياس المبرد ان يقول
في حال النصب اباي قوله وذي مالك وذو الجي زيد ارقبين خطاب لموت
كتب في الحاشية اوله قدرا احالك ذا المجاز وقد ارى قدراي فقضاء
ذو المجاز اسم سوق بمنى ومعنى اري اظن الظن منى وارى بصيغة المجهول قوله
واجاب المصنف بان ذلك خلاف القياس الا على انه يجوز ان يكون مخففا
بضرورة الشعر قوله وتقول لي امرأة فانه جعله صيغة غائبة مع ان
المتبادر من مثاله في عبارة المصنفين صيغة الخطاب ودفعا لتحجة ان
الصواب وتقولين واحترازا عن بعد ما قيل ان حمى فيه حذف مضاف
اي حم زوجتي ولو قال المصنف ويقال لكان اوضح قوله وفم بحركات
الثلث لكن بتبعه الحركات الاعرابية وضميرا فصح منها عائد الى غير المذكور
بعين المرجع الى مقام ترجيح الفتح قوله واذا قطعت قبل اخر هذا البحث

وتمام البحث بيانه المضاف الى ياء المتكلم وفيه الاوجه معناه الى غيره ياء المتكلم [illegible]
اسمعيل [illegible]

لكن انه خفة [illegible] لخفة [illegible] وجوه الشرح جام المفعول هو الواو الجزء وفيه [illegible] مفتوحان واو ياء ان وقد جعله المحشي على ما تركه ذكر [illegible] وجعله خبلة عشوا [illegible] اسمعيل [illegible]

لانه يكون بعد رد الواو وهو كان [illegible] الياء [illegible] ويقال [illegible] فيصير [illegible]
اسمعيل [illegible]

عن غير المضاف ذكر تقريبا ويقال رتب لغات في الفصاحة بكذا اولو وعقبا
وبه وخب ولغة ادنى منها هي كسوآء قوله وذو وصله عند الفرآء ذوي
كنفس وعند غيره كفرس قوله وكانه خص المضمر بالذكر كان ما ذكره
مقتضيا لاختصاص ضمير المتكلم بالذكر في مقام النفي دون ثبوت بعض الاحكام
انما كان بالاضافة اليه فلما افاد الاشمل كان المناسب ذكر الاشمل
قوله كالكاهل كتب في الحاشية الكاهل ما بين الكتفين انتهى وهي اسم
يجب لاصل بخلاف التابع فانه اسم بالنقل ولم يجعل التوابع جمع تابعة
مع ان الفاعلة الوصفية ايضا تجمع على فواعل وبجمع تابعة تأنيث الاسم التابع
لانها كلمة تابعة لانها لو كانت تابعة لقال كل ثانية باعراب سابقها و
بجعل جنس لاقسام التابعة دون التابع قوله والمراد بها توابع المرفوعات
والمنصوبات والمجرورات التي هي اقسام الاسم اي حقيقة او حكما فلا يشكل
بالجمل الوصفية والجمل التي هي معطوفات على ما له اعراب قوله فلا ينتقض
حده بخروج ان وضرب ضرب يعني في ضرب ضرب زيد لا في زيد
ضرب ضرب فافهم ثم الاحتياج الى تخصيص المعرف بجعل ان وضرب من
التوابع والدليل عليه قول المصنف فيما بعد ويجري يعني التأكيد اللفظي
في الالفاظ كلها وازي ان جعل التأكيد كالمعطوف اعم من التابع
بعون من جعل التابع اعم قوله كل ثان اي متأخر اراد دفع ما يورد
على التعريف من الثالث فصاعدا ولدفعه طريقان جعل الثاني الا
بمعنى المتأخر واعتباره ثانيا في الرتبة بالاضافة الى متبوعه لا في الذكر
والصفة ثانية في المرتبة من الموصوف وان كان ثالثا في الذكر
واول كلامه ناظر الى الدفع الاول وآخره الى الثاني وبعد تصريحه
بان المراد الثانوية في الرتبة لا يتوجه الاشكال بالتابع المتقدم
فمن قال التخيل بمثل عليك ورحمة الله السلام الا ان يراد التسبق اولو

التوابع

يجب

يجب الرتبة فقد غفل ولا يذهب عليك ان المصنف نبه بقوله كل ثان باعراب
سابقه على ان المراد بالثاني المسبوق حيث لم يقل باعراب اوله وتحقيق
المراد الثاني في اعراب سابقه والباء للظرفية فيتناول الثالث والرابع
في الذكر لان كلا ثان في الاعراب قوله اي بجنس اعراب سابقه
ضرورة ان الاعراب الواحد بالشخص لا يمكن ان يجري في كلمتين قوله
ناشئ كلاهما من جهة شخصية مثل جاءني زيد العاقل اي لا يخفى انه ما ذكره
لا يظهر في الصفة المادحة والذامة والتي للترحم او التأكيد فان القصد
ليس الى نسبة الفعل الى شيء وتابعه بل الى المتبوع وذكر التابع للمدح
او التأكيد وكذا لا يصح في التأكيد وعطف البيان وبعض المعطوفات
ويرد عليه نحو قرأت الكتاب جزءا جزءا فان الجزء الثاني باعراب سابقه
من جهة واحدة شخصية هي الحالية القائمة بالمجموع وهو ليس بوارد لانه
ليس ثانيا في الرتبة بل كل جزء يستعير الاعراب من غير تأخر عن الآخر في
الرتبة ومن قال باعراب سابقه يعني بجنس اعراب سابقه اخرجه لانه يعني
اعراب سابقه لا بجنسه لان اعرابهما واحد بالشخص مع قصد المتكلم فهو في تحقيق
نقدا في الكلام لا يتجاوزه فهمه على ان حمل قوله باعراب سابقه على معنى بجنس
اعراب سابقه يجعله اعم مما هو بعين اعراب سابقه ولا يجعله مقابلا له قوله
يشمل التوابع الى آخره هو خرات كانت بهذه الامور ومقدمات فانه المراد
الثانوية في الرتبة على ما عرفت قوله واعلم ان الاعراب المعتبر في هذا التعريف
الاحسن في التعريف هنا التابع في الاعراب ولما لم يكن شاملا للتابع حركة
المنادى وتابع حركة اسم لا تعرض لهما في محلهما ولم يرض بحالتها في
هذا الباب قوله ثم ان لفظة كل هنا ليست في موضعها لان التعريف
انما يكون للجنس وبالجنس لا بالافراد وبالافراد وايضا لا يصدق على تابع
انه كل فمن ذكر كل يمنع صحة الحمل فاحفظه فانه من سوانح الزمان قوله

قوله فالمحدود في الحقيقة الشارح لا فرده ولم يقل في لفظ التوابع لكن في جمعه
لانه ليس مع قابل على وزان المرفوعات ونظائره بتقديره بيان التوابع
والمعرف هو المحذوف اي هو كل ان فمن استدرك على الشارح بان كل التوابع
ايضا ليس في محله فقد اي يستدرك قوله لكن لما دخل عليه كل يعني لفظه
كل يحتمل زايد المسير زيادة اي كون التعريف مانعا قوله والثاني لجزاء
الحفاظ المحدود فيهما هذا التكلف مستغنى عنه كما لا يخفى على من له حذاقة في اسباب
وفان في التراكيب بل هو بقية البحر عن وجدانها القاري اي الساحل من
الاعاجيب قوله النعت قدمه لكونه اشد متابعة واكثر استعمالا واوفر
فائدة قوله يدل على معنى في متبوعه اورد عليه الوصف بحال المتعلق
نحو مررت برجل حسن غلامه فانه لا يدل على معنى في متبوعه بل على معنى في متعلق
متبوعه واشار الشارح فيما بعد الى دفعه بان الوصف بحال المتعلق معناه
الوصف بحالة اعتبارية تحصل له بسبب المتعلق لا انه يوصف بحاله فانه
بالمتعلق حتى ينافي دلالته على معنى في المتبوع وهذا بعيد عن العبارة وخلاف
التحقيق لان الوصف في المثال المذكور هو حسن وهو يدل على حالة في
المتعلق لا على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع والحق انه يقال حسن وان دل
باعتبار اسناده الى فاعله على حال قائم بالمتعلق وبهذا الاعتبار يقال
له الوصف بحال المتعلق لكنه يدل باعتبار تركيبه مع المتبوع على معنى في المتبوع
وهو كونه بحيث يحسن غلامه قوله اي يدل بهيئة تركيبه مع متبوعه على
حصول معنى في متبوعه لا يذهب عليك ان جاءني زيد وعلمه وجاءني زيد علمه
وجاءني القوم كلهم خرجت بهذا القيد عن التعريف لان دلالة علمه على حصول
صفة في زيد ليست بهيئة تركيبه مع زيد بل لاضافته الى ضميره وكذا دلالة
كلهم على الشمول في القوم ليس بهيئة تركيبه بل لاضافة الكل الى ضميره فلا حاجة
لقوله مطلقا ولا يتم ما ذكره في بيان فائدته قوله اي دلالة مطلقة جعل

النعت

النعت وصف [illegible] وكذلك [illegible] بالعلم والنعت [illegible] وكذلك [illegible] صحاح جوهري

قوله هذا مراد الشارح بقوله يدل على حالة اعتبارية قائمة بالمتبوع [illegible]

مطلقا

مطلقا صفة الدلالة ولا يساعده العبارة لانه يجب حينئذ مطلقة
او ان يقال لم يعتد بتانيث المصدر او بتانيث ما لا بد له في الدلالة على
معناه من التاء قوله فان دلالة التوابع في هذه الامثلة على حصول معنى
في المتبوع انما هي بخصوص موادها وذلك في جاءني القوم كلهم باطل لان تركيب
التاكيد مع المتبوع يفيد تقرير الشمول فلولا دلالته على حصول الشمول في متبوعه
لم يتقرر به الشمول الذي يدل عليه المتبوع قوله وفائدته ازدياد الفرق بين
النعت والخبر فان كلا منهما يدل على معنى في شيء يعني ليس الغرض من
الوصف الاعلام بحصول المعنى بل تخصيص المتبوع الى اخر ذلك فهذه
وظيفة نحوية لا بيانية كما توهم وانما تكون وظيفة بيانية لو كان الغرض
بيان المزايا التي يجب ان يقصدها المتكلم بالتركيب زائدة على اصل المعنى
بهذا الفرق بين التخصيص والتوضيح مجرد اصطلاح نحوي فان الاول تقليل
الاشتراك في النكرات والثاني رفع الاحتمال في المعارف وكونه فائدتي
التخصيص والتوضيح يستفاد من تقييدها بما دلها بالصفة كما يستفاد من حرف
التفضيل قوله ولما كان غالب مواد الصفة احتمل كلام المصنف
في شرحه قال الشيخ الرضي اعلم ان جمهور النحاة شرطوا في الوصف الاشتقاق
فلذلك استضعف سيبويه مررت برجل اسد دون جاء زيد اسد
والغرض على الفرق وهو منتفع بان بنا الفرق على مساعدة الاستعمال
في احدهما دون الاخر قوله ولم يمكن هذا رضيا عطف الجملتين على جملة
لما اي ولما لم يمكن ذلك وفي صحته نظر والاظهر ان ترك لما في قوله ولم يمكن من
سهو الناسخ قوله رده بناء الرد على انه لا داعي الى اشتراط الاشتقاق
ولا موجب للتاويل بالمشتق لا عقلا ولا نقلا وليس بناء الرد على المكنة
التي ذكرها حتى يتجه ما قيل انه لا يخفى ان الرد ما ذكره لا يصلح ردا لان كونه
مبنيا باعتبار انه في قوة المشتق قوله ولا فصل اي لا فرق بين ان يكون

مشتقا او غيره الا ومنع الاخصر ولا فرق بين المشتق وغيره قوله في الصحة وفيه خفض عدم الفرق بعدمه في الصحة الوقوع لانه لا يصح عدم الفرق مطلقا لان المشتق بغلبته راجح على غيره قوله اذا كان وضعه اي وضع غير المشتق يعني في التركيب فالمراد بالوضع الاستعمال سواء كان مجازيا او وضعيا وغرض المعنى من قبيل تم نفسه والغرض ما يترتب وجوده على شيء ويقصد بهذا التركيب سواء كان وجوده العقلي والخارجي وترتب وجود المعنى في العقل غرض من وضع النعت في التركيب والتنبيه على ان الغرض باعتبار الوجود العقلي قال الشارح لغرض لدلالة على المعنى لا لتقدير الدلالة حتى تجه انه لا حاجة الى التقدير الذي لا يساعده قاعدة التقدير وبهذا تبين ان جعل الغرض مقحما من باب لا نحو م في الكلام اما قوله في المتبوع فالاولى تبديله بشيء لان الوضع لغرض المعنى لا يجب ان يكون متبوع فان بصريا يوضع لغرض المعنى عموما اما في مبتدا او ذي حال وموصوف او غير ذلك قوله مثل مررت برجل اي رجل اي كامل في الرجولية بفتح الراء او ضمها على ما في القاموس اي اذا اضيف الى لفظ موصوفه بعينه يكون مجازا عن الكمال في حقيقته دل عليها لفظ موصوفه فالمراد بمثل هذا التركيب ذلك وقوله ونحو مثل اي رجل عندك لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا ويرد عليه انه ليس في هذا التركيب شيء يمكن ان يجعل موصوفا حتى يظهر ان عدم الصحة من جانب اي رجل فالاولى ان يقال وفي مثل مررت بضارب اي رجل لا يدل على هذا المعنى فلا يصح ان يقع نعتا قوله وفي المواضع الاخر التي لا تدل على هذا المعنى اي دلالة مقصودة قوله ويوصف النكرة اي النكرة وما في حكمها من ذي لام يقصد به الى فرد مبهم كما في قوله ولقد امر على اللئيم يسبني واشار الى وجه تخصيص الجملة بالنكرة بقوله هي في حكم النكرة لكونها لافادة نسبة مجهولة كالنكرة التي هي لافادة فرد مجهول

اي لغرض دلالة التركيب على هذا المعنى وهي الغرض المعنى ... بمعنى آخر

وجه تخصيص الجملة بحكم النكرة

واذا جعلت صفة يجب ان تكون معلومة للمخاطب حتى يتعين موصوفه عند المخاطب بما يعرفه من النسبة ولذا قيل الاخبار بعد العلم بها اوصاف الا ان يكتفى في كونها في حكم النكرة بانها موضوعة لافادة نسبة مجهولة واستعمالها في النسبة المعلومة طار على وضعها وقوله لا المعرفة اشارة الى ان قوله النكرة احتراز عن المعرفة لكن ينبغي ان يعلم انه لم يحترز عنها لانها لا توصف بالجملة الخبرية بل لانها لا توصف بالجملة اصلا فجعله الصنف غير واضحة قوله لان الانشائية لا تقع صفة الا بتاويل بعيد فيد التاويل البعيد لان التاويل مشترك بينها وبين الجمل الخبرية اذ الجمل التي لها محل من الاعراب فانها بتاويل مفرد مسبوك منها كما هو المشهور وقد تحصل ذكره ان التقييد بالخبرية اشارة الى انحطاط الوصف بالجمل الانشائية عن درجة الاعتبار لاحتياجها الى تاويل بعيد لا لعدم وقوعها والاولى ان يقال التقييد لان الانشائية لا تقع صفة وكل ما هو في صورة الصفة فهو عند التحقيق متعلق صفة ومفعول لها قوله اي مقول في حقه اضربه فان قلت هناك تاويل اقرب من تاويل الجمل الخبرية بان يقال رجل اضربه في تاويل رجل مطلوب ضربه مغن عن الحذف فهو حقيق بالاعتبار فما نال درجة الاشتهار قلت كانهم لم يلتفتوا اليه لاختصاص الوصف بالانشائي بالجمل الحكمية فلا يقال رجل اضربه الا اذا امر بضربه فلو كان المعنى على التاويل الذي ذكره لجاز استعماله في غير مقام الامر بضربه وقد صرح بعض الحواشي بتخصيصه بالطلبية الحكمية قوله اي مستحق لان يؤمر بضربه لما يرى انه تاويل المقول المحذوف بانه عبارة عن استحقاق القول في حقه لانه قيل ذلك ولا حاجة اليه لانه لم يختص بالجمل الحكمية فتقدير القول في حقيقته يصح بلا شبهة الا ان يقال لم يرد ان المحذوف ليس على حقيقته بل اراد التنبيه على انه لا يوصف بتلك الجملة الحكمية الا في مقام اظهار الاستحقاق

مطلب
كون الاخبار بعد العلم بها اوصافا

لان الاوصاف قبل العلم بها اخبار معلومة

قال ابن هشام في مغني اللبيب ... الحمل في اله ... الكشاف ... في تفسير سورة الملك ... خلق الرحمن من تفاوت ... صفة ثانية لقوله تعالى سبع سموات ... موضع الضمير ... للتعظيم

لان يؤخر بان يجعل الا جملة فتأمل قوله واذا لم يكن فيها الضمير الرابط يكون اجنبية
اي في بادي النظر فالتزم الضمير احترازا عن ان يظنها المخاطب اجنبية غير
قابلة لكونها صفة ولم يحترز عن ذلك في الخبر الجملة واكتفى بما يقوم مقام
الضمير لان توجه المخاطب الى الخبر فوق توجهه الى الصفة فليس مظنة
الغفلة عما لا يظهر الا بمزيد توجه ولذا بالغوا في رابط الحال بما فوق ما في
رابط الخبر وبما حققنا اندفع ما قيل من انه في الملازمة مناقشة لجواز حصول
الربط بغير الضمير كما في خبر المبتدأ قوله ويوصف بحال الموصوف سواء كان
مفردا او جملة وكذا ما عدله فلذا اخر البحث عن بيان كونه جملة تحذف قوله تبعه
في التنكير يحتاج الى تأويل والمراد بحال الموصوف ما جعل حالا له ولو تجوزا فزيد
الحسن الوجه من قبيل الوصف بحال الموصوف وان ليس الحسن الا وجهه وكذا
المراد بالوصف بحال المتعلق ما جعل حالا لغير الموصوف بحسب دلالة التركيب
وان كان قائما به نحو زيد الحسن نفسه وذاته فانه من قبيل الوصف بحال
المتعلق مع ان الحسن قائم بزيد في عرف حال قوله اي بحال قائمة قوله
يعني بصفة اعتبارية تحصل له بسبب متعلقه لما اشكل عليه الوصف بحال المتعلق
اذ النعت تابع يدل على معنى في متبوعه وليس حال المتعلق معنى في المتبوع
اول قوله بحال متعلقه بما ذكره ويلزمه حينئذ ان لا يكون النعت في جاءني
رجل حسن غلامه الحسن بل ما هو مأول به اي كائن بحيث يحسن غلامه ولا يخفى
ان في الوصف تابع للموصوف في الامور العشرة كالوصف بحال الموصوف
بل يلزم ان يكون جاءني رجل كائن بحيث يحسن غلامه وصفا بحال المتعلق
لانه وصف بصفة اعتبارية تحصل بسبب المتعلق فالوجه ان يقال معنى قوله
ويوصف بحال المتعلق انه يوصف بلفظ يدل على معنى قائم بالمتعلق ويجري عليه
اعراب التابع ويجعل نعتا ويتكلف في صدق التعريف عليه بانه يدل بجعله
وصفا على معنى اعتباري حاصل بالقياس اليه في متبوعه قوله والتنكير

جوز الكوفيون وصف النكرة مطلقا بالمعرفة والاخفش وصف النكرة المخصوصة بها
قوله والافراد والتثنية والجمع والتذكير والتأنيث الا اذا كان مصدرا فانه
يستوي فيه جميع هذه الامور نحو رجل عدل ورجال عدل وامرأة عدل
او افعل التفضيل بمن فانه مفرد مذكر لا غير او افعل التفضيل المضاف للزيادة
على ما اضيف اليه او فعولا بمعنى فاعل نحو رجل صبور وامرأة صبور او فعيلا
بمعنى مفعول كرجل جريح وامرأة جريح وما في الشرح في هذا المقام سهو بين فتح
من طغوة الاقلام قوله فان قلت اذا نظرت حق النظر وجدت الاول
وهو الوصف الخ وفيه بحث لان الالف التي تلحق التثنية في الفعل ليس
الفاعل والفعل مفرد كما كان والالف التي تلحق الصفة علامة تثنيتها
والضمير فيها مستكن واما ان تثنيتها باعتبار تثنية فاعلها دون موصوفها
فممنوع بل الحق انها لموصوفها كيف ولا يوجب تثنية الفاعل تثنية المسند
بلا شبهة في موضع ويوجب تثنية الموصوف بلا شبهة نحو جاءني هذان
الرجلان نعم يتجه على كون الوصف بحال الموصوف مطلقا تابعا للموصوف
في الخمسة البواقي انه لا يظهر في الوصف بالجملة فان يضربان في
رجلان يضربان لا يتبع رجلين بل الحق به ضمير الفاعل فحصل صيغة التثنية
الا ان يقال المراد المتابعة حقيقة او صورة او يقال الجملة التي وقعت
صفة مؤولة بمفرد مطابق قوله حسن قام رجل قاعد غلمانه لو لم يكن
كالفعل وكان تابعا للموصوف لوجب قام رجل قاعد غلمانه وامتنع
قاعدة غلمانه قوله وضعف قام رجل قاعدون غلمانه ولو لم يكن
كالفعل لامتنع فافهم قوله ولحاق علامتي الخ اللحاق بفتح اللام قوله
يجوز من غير حسن ولا ضعف قعود غلمانه لانه يخرج بذلك عن كونه كالفعل
في عدم لحاق علامتي التثنية والجمع في مقام الاسناد الى الظاهر باخره
ولو لم يكن كالفعل لامتنع مررت برجل قعود غلمانه لوجوب متابعته الموصوف

جينئذ قوله تجتمع فيه فاعلان في الظاهر الا ان يخرج اي الاولى ترك في الظاهر بتشغيل
الاستثناء بلا كلفة ولنا ان تجعل اسم الظاهر بعد الضمير بدلا ليس خلاف
الظاهر حتى يكون الظاهر اجتماع فاعلين قوله او بجعل الفعل خبرا مقدما على المبتدأ
الاولى او بجعل بجمة ووجه ما ذكره العلامة التفتازاني في المطول في
اواخر احوال المسند انه كثيرا ما يطلق الفعل على الفعل مع ضميره المتصل قوله
فلا حاجة لهما الى التوضيح فيه ان اعرف المعارف الذي فوق الجميع ضمير المتكلم
الواحد ومن البين ان ضمير المتكلم مع الغير والمخاطب ليسا في رتبته فلو سلم عدم
حاجته الى التوضيح ليترقى في التوضيح فلا نسلم عدم حاجة المتكلم مع الغير
والمخاطب ليبلغا مرتبة المتكلم الواحد فالاولى ان يقال لا حاجة في المتكلم
الى التوضيح وحمل عليه باقي الضمائر قوله وحمل عليهما ضمير الغائب واجاز الكسائي
وصفه متمسكا بقوله تعالى لا اله الا هو العزيز الحكيم وحمل الجمهور مثله على البدل
ويمكن ان يقال هو من اسماء الله تعالى فهو فيه نعتا لاسم ظاهر كما لو جعل
الضمير علما فتامل قوله لانه ليس في الضمير معنى الوصفية اورد عليه ان
الضمير الراجع الى مفهوم المشتق فيه معنى الوصفية ويمكن ان يجاب عنه بانه
نادر بالنسبة الى ما ليس فيه معنى الوصفية فحمل عليه وما قيل الاولى في التعليل
ان الموصوف يجب ان يكون اعرف او مساويا والضمير اعرف فلا يصح وصف
غيره به ففيه ان الشارح لم يترك هذا الاولى بل غرضه من نقل ما في الرضي الاشارة
الى هذا الوجه ونحن نقول وضع المضمر الغائب للدلالة على ما يتحد مع المرجع
ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد مع المرجع ووضع الصفة للدلالة على ما يتحد
بالموصوف فلم يجتمعا قوله ثم المعرف باللام والموصولات ثم المضاف
الى المعرفة ولم يتعرضه لانه يجي بعد والمنادى والقياس ان يكون [illegible]
ضمير المخاطب لكن وضعه دون ضمير المخاطب به ليدل على انه انقص منه قوله بمثله
لم يوصف ذو اللام الا بمثله اي ذي اللام الآخر او الموصول الا ان يراد بمثله

[illegible]

في درجة التعريف فيشمل المضاف الى مثله فلا حاجة الى قوله او بالمضاف الى مثله
الا ان يقال اراد عدم خروج المضاف على مذهب من قال انه انقص من
المضاف اليه ايضا واما ان يراد المماثلة في كونه ذا اللام وحينئذ يجب ان
يقال لا بمثله الا وضح حينئذ لم يوصف ذو اللام الا به اي بذي اللام و
يرد ايضا انه يوصف ذو اللام بالموصول ايضا فيتكلف بان المراد بمثله
مثله ولو صورة قوله بلا واسطة نحو جاءني الرجل صاحب الفرس و
بواسطة لا حاجة اليه على مذهب سيبويه لو فسر المماثلة بالمماثلة في الدرجة
لانه اجاز موصوفية المضاف الى مثله بلا واسطة على مذهب سيبويه
قوله لان تعريف المضاف مساو لتعريف المضاف اليه او انقص منه من
قال انه انقص تمسك بجواز وصف المضاف الى الضمير دونه وعلى هذا يشكل
وجه انه لا يوصف المعرف باللام الا بمثله او بالمضاف الى مثله لجواز ان يوصف
بالمضاف الى الاعرف منه الا ان يقال المضاف الى الاعرف منه وان كان
انقص من الاعرف لكنه اعرف من المعرف باللام قوله اي باب اسم الاشارة
بذي اللام يشمل الذي واخواته وقال الرضي لا يوصف اسم الاشارة
الا بذي اللام او الموصول نحو بهذا الرجل وبهذا الذي قال كذا وبهذا
ذي قال كذا على اللغة الطائية بذا الكلام والاظهر ان يراد بهذا في قوله
باب هذا خصوصه وبقوله باب هذا اسم الاشارة الا ان يراد بهذا
اسم الاشارة فتامل قوله مع ان القياس يقتضي جواز وصفه بمثله
من اسماء الاشارة وبالمضاف الى مثله قوله بل رجل بل جمل تقصف
بالعلم قوله اي قصد نسبة المراد بالنسبة ما يعم التعلق والنسبة التقييدية
يشمل غلام زيد وعمرو جاء اي فيشكل التعريف بجاءني زيد ابن عمرو العاقل
وجعل العاقل وصفا لا معطوفا كما سيجي ويشكل في المعطوف في قوله والنوع
رفع ونصب وجر الا ان يقال النسبة المقصودة في هذا المقام النسبة التقييدية

بحث بزيد ذو اللام

لان جعل المجموع خبرا يفيد بعضية كل منهما فالمعطوف مقصود بهذه النسبة و
قوله فقوله بالنسبة متعلق بالقصد المفهوم من المقصود توضيحه انه ليس متعلقا
بالمقصود والا لكان المعطوف نفسه مقصودا بالنسبة وليس كذلك اذ
المقصود بالنسبة نسبة المعطوف بل هو متعلق بالقصد المفهوم من المقصود
لانه عبارة عن قصد نسبته او نسبة شئ اليه وفي قوله المفهوم من المقصود
احتمالان اي المفهوم من لفظ المقصود او المقصود منه قوله فقوله
مقصود بالنسبة احتراز عن غير البدل من التوابع لانها لم ينسب اليها شئ
ولا هي الى شئ او ان نسبتها غير مقصودة كالمبدل منه فادراج القصد
ليس للقصد الاحتراز عن غير البدل بل لبيان المشترك بينه وبين البدل
في عرف القصد والاتمل قوله واجيب بان فهم هذا المعنى من كون العطف
مقصودا بالنسبة مع متبوعه بعيد جدا على انه يرد عليه ان بدل الغلط
مقصود بالنسبة مع متبوعه بهذا المعنى وبالجملة لا فرق في المعنى بين قولنا
جاءني زيد وحماره وبين قولنا جاءني زيد بل حماره فجعل احدهما داخلا
في مفهوم التعريف بهذا التفسير دون الآخر تحكم قوله ولما تم الحد بما ذكره
جمعا ومنعا اورد فيه زيادة التوضيح يحتمل ان يكون قوله يتوسط شروعا
في بيان حكم المعطوف بعد تعريفه سيما اذا اريد به التوسط في اللفظ كما
هو المتبادر فيكون بيانا لعدم جواز حذف العاطف قوله ولم يكتف
بعدم الاكتفاء نكات منها قصد زيادة التوضيح ومنها بيان ما يقصد
في ايراد المعطوف ومنها انه لما ان بعد الحروف العشرة فيطول ذا
الباب فيبقى معرفة المعطوف موقوفة الى وقت معرفة العشرة في قسم
الحروف واما ما ذكره فيمكن منع كون المعطوف على الصفة نعتا كما
عندهم كيف ولو كان كذلك لاستحق الرفع مرتين فان ما ان يؤثر في
الرفع الموجود كلا المقتضيين فيكون اثر المقتضيين واما ان يقدر في

لاحد

لاحد المقتضيين ولم يقل به احد قوله لان الحروف قد تتوسط بين الصفات
وكذا بين الابدال نحو قطع زيد يده ورجله فرجله من حيث انه بدل عن يده
يصدق عليه تعريف العطف قوله وقيل قد جوز الزمخشري فيجه عليه ان
المراد بتوسط احد الحروف العشرة توسط احدها بتفصيل كما سيجيء والواو
التي للتأكيد المفصول ليس من العشرة بالمعاني التي سيجيء فلثبت الاختلاف
في جواز دخول ثم بين المؤكد والمؤكد فينتقض التعريف به حينئذ قوله
ونقل عن المصنف الفرق بين هذا الوجه والوجه الاول ان الوجه الاول
جعل المعطوف على الصفة صفة من وجه ومعطوفا من وجه وهذا الوجه
جعله صفة لا محالة من غير ان يكون معطوفا بوجه قوله اكد المنفصل
فان قلت للتأكيد مقام وداع فاذا لم يكن هناك داعي التأكيد كيف
يعطف على الضمير المتصل قلت يعدل عن عطف المفرد على المفرد الى عطف
الجملة على الجملة فيقال ضربت وضرب زيد ولما كان التأكيد بالمنفصل
محتاجا الى البيان لانه يحتمل تقديم التأكيد على العطف وتأخيره بينه
بالمثال فقال مثل ضربت انا وزيد واختاره على زيد ضرب هو وغلامه
لان الداعي على الحكم بالتأكيد في زيد ضرب هو وغلامه طرد للباب
والا فزيد ضرب هو وغلامه يحتمل انه من قبيل انفصال الضمير للعطف لا من
قبيل تأكيد المتصل بالمنفصل قوله لانه قد طال الكلام بوجود المنفصل
هكذا في النسخ والاظهر بوجود الفصل وبطول الكلام بالمنفصل وقوله
نحو لا اختصار فيه ان طول الكلام حاصل لو اخر الفصل عن المعطوف
مع انه حين التأخير يتعين التأكيد فانه اذا قيل ضربت انا وزيد اليوم
بطول الكلام كطوله اذا قيل ضربت انا اليوم وزيد فالوجه ان يقال
جوز العطف على ما هو كالجزء من الفعل احترازا عن طول الفصل بين المعطوف
والمعطوف عليه قوله واعلم ان مذهب البصريين انه على ان المسئلة

خلافيه والشاكيد استحالي لاوجب قطعا كما يفيده مقابلة كذا مع
جواز ترك وما سبق في بحث المفعول معه من انه اذا لم يجز العطف تعين
النصب مثل جئت وزيدا **قوله** حرفا كان او اسما قال الشيخ الرضي لانه
لعامل لاسمي الا اذا لم يشك انه لا معنى له وانه جلب لهذا الغرض كبين
فانه لا يقصد الا بين الاثنين فان التبس نحو غلامك وغلام زيد واردت
تريد غلاما واحدا لم يجز الا اذا قام قرينة دالة على المقصود **قوله** والمجرور
لا ينفصل عن جاره ثم ينتقض بقوله تعالى فبما رحمة من الله وبقولهم
جئت من غير ما جرم **قوله** بدليل قولهم بيني وبينك دين لا يضاف
الا الى متعدد بهذا انما يصير دليلا لو لم يكن زيادة بين الا في صورة
العطف على الضمير وليس الامر كذلك لشيوع مثل بين زيد وبين عمرو الا
ان يقال هذا ايضا من قبيل عادة الجار من غير ضرورة كما في العطف
على الضمير **قوله** مستدلين بالاشعار فيه اشعار لضعف استدلالهم لكن
لا ينحصر استدلالهم على الاشعار بل استدلوا بالقرآن العظيم ايضا وهو قوله
تعالى تساءلون به والارحام واجيب بحمل قوله والارحام قسما **قوله**
جاء في كلامهم الخ فيه انه لا اشكال في جوازه في كلامهم وجواز اعجبني جمالك
لوجود الفصل فالاولى التمثيل بجاء في كلامهم زيد او اعجبت جمالك زيدا
قوله وقوي الظاهر ويقوى **قوله** من الاحوال العارضة له نظرا
الى نفسه اولا ونظرا الى غيره كما في قوله وكذا المعطوف في حكم المعطوف
عليه في الاحوال العارضة له بالنظر الى نفسه وغيره لان قولنا زيد هو
القائم وعمرو فيه في حكم زيد في الاحوال العارضة له بالنظر الى القائم
من كونه مبتدأ اوجب التعريف محصورا فيه القائم بضمير الفصل ثم اعلم ان
قوله وكذا المعطوف يحتمل ان يكون من تتمة تفسير عبارة المتن ويحتمل ان
يكون من تتمة المسألة ذكرها الشارح لاستغنائه المسألة والثاني اوجه

اقول سوق الكلام يدل على ان مراد الشارح ان الضمير المجرور لا ينفصل عن جاره فلا ينتقض بقوله تعالى فبما رحمة بجعل اكثر افراده

لانه على الاول يكون اعتبارا مودرفي عبارة المتن لا نفهم منها من غير ضرورة
ثم اعلم ان الشارح قد افرط في التكلف في تصحيح كلام المتن كالرضي ولا يحتاج
اليه لان معناه ان المعطوف في حكم المعطوف عليه في التركيب فكل ما
يستحقه المعطوف عليه في التركيب يستحقه المعطوف فمعنى يا زيد وعبد الله يستحق
المعطوف عليه على تقدير كونه معناه النصب فكذا المعطوف وفي يا زيد
والحارث يستحق المعطوف عليه لو كان فيه لام الفصل عن كلمة يا فكذا المعطوف
قوله كالاعراب الاعراب من الاحوال العارضة نظرا الى العامل واما خصوص
الاعراب من كونه بالحركة او الحرف فهو من الاحوال العارضة له بالنظر الى
وهو المراد فلا يرد ما قيل في كونه من الاحوال العارضة له في نفسه تأمل
لان للعامل دخلا فيه نعم قابلية الاعراب كذلك **قوله** واما نحو رب
شاة وسخلتها فبتقدير التنكير لعدم قصد التعيين وان كان الضمير عبارة
عن هذه الشاة المذكورة وقوله او محمول على نكارة الضمير يعني ان الضمير
راجع الى شاة لا الى الشاة المذكورة بعينها فهو بمنزلة سخلة شاة لا
بمنزلة سخلة هذه الشاة والظاهر ان يراد بالضمير ما قصد باللفظ السابق
بعينه واما جعله عبارة عن السابق لا بعينه فشاذ ولهذا قال على الشذوذ
وهذا شذوذ في حمل الضمير على النكارة مع سبق المرجع واما الشذوذ الذي
جعل جوابا ثانيا فهو شذوذ عطف المضاف الى الضمير على مدخول رب
وبهذا اندفع ما قيل علم انهم جعلوا الحمل على نكارة الضمير جوابا والشذوذ جوابا
آخر واندفع ايضا ما اعترض به من ان الضمير انما يكون نكرة اذا لم يكن له مرجع
لان الضمير اذا لم يرد به المذكور بعينه يكون نكرة ولم يحتج في الجواب الى ما
قيل من ان ذلك مبني على ما ذهب اليه الشيخ من ان الضمائر الراجعة الى النكرات
الغير المخصوصة نكرات على انه يمتنع ان يحمل قوله على الشذوذ علاوة فيكون
جوابا ثانيا غاية ما في الباب انه يكون الاولى حينئذ تقديم قوله في رب

شاة وسخلة شاة على قوله على السند وذبح شي وسواء الظاهر ان يحمل الكل على
نكارة الضمير وجها ثانيا لتقدير التنكير ولا يجمع بالله فقاتل قوله فتعين
الرفع على ان يكون خبرا مقدما لمبتدأ هو عمرو ولقائل ان يقول لم يتعين لكن
لجواز ان يكون الرفع لكونه مبتدأ رافعا لفاعل هو عمرو ولان الصفة اذا كانت
مفردة جاز فيه الامران قوله ولما كان لقائل ان يقول بهذه القاعدة
منتقضة لاحتمال ان يكون قول المص وانما جاز جوابا لمنع جواز ما عدا الرفع
في ما زيد بقائم ولا ذاهب عمرو وبسند جواز الذي يطير فيغضب زيد الذباب
قوله وانما جاز الذي الخ جعل الجواب بهذا السؤال فيه احتمالات الاول
منع كون الفاء عاطفة والثاني تخصيص كون المعطوف في حكم المعطوف
عليه بما اذا لم يكن بين المعطوف والمعطوف عليه سببية لان المعطوف
والمعطوف عليه يصيران حينئذ بمنزلة امر واحد فيكفي رابطة المعطوف عليه المعطوف
والثالث ان الفاء السببية تفيد معنى في الجملة الثانية رابطا لها بما ربط
به المعطوف عليه وهو ان الغضب بسبب طيرانه واما قوله فيكفي فجواب
اخر بتقدير الرابطة ولا يخفى عليك ان كون الجملة الثانية مع الاولى بمنزلة
جملة واحدة لا يتوقف على جعل الفاء للسببية ولا استفادة ما هو رابط
بجملة الثانية بما ربط به المعطوف عليه بل يحصل ذلك من الفاء العاطفة
فان معناه التعقيب فكما يجعل الفاء السببية الثانية مع الاولى كواحدة
كذلك التعقيبية لانه في قوة ويغضب زيد عقيب طيرانه قوله بسببه
الضمير الراجع الى طيرانه اي يغضب بسبب طيرانه قوله اي اذا وقع
العطف يعني قوله اذ عطف مسند الى مصدره من قبيل حيل بين العير والنزوان
وقوله على عاملين ليس نائبا عن الفاعل بل مصدر عطف اي عطفا مبنيا
على عاملين ولا يخفى انه بعيد جدا وما قال الفاضل شارح اللباب ابعد منه
والحق مع اكثر الشارحين فلا ينبغي ان يتجاوز قوله مختلفين اي غير متحدين

قوله فتعين الرفع لانه لا يجوز ان يحمل ان يكون مبتدأ
وعمرو فاعله لانه لم يذكر الاحتمال لانه في قوة
النعت فيضمر فيه عطف الفعل على الاسمية
منه عفي عنه

ما ذكره في توجيه مختلفين فلا عجب ان تقضي منه العجب والاولى ان لا يتكلم
بمثله بل يجب ان الوجه انه تقرر في محله ان الوصف قد يكون لبيان المقصود
بان يوصف الشيء بوصف الجنس لبيان عموم الحكم وشموله الجنس ومنه قوله تعالى
وما من دابة في الارض ولا طائر يطير بجناحيه فوصف عاملين بمختلفين
للتصريح بالعموم وقد لا يبعد ان يقال احترز عن مثل ضرب واكرم زيد عمرا
وبكر خالدا فان زيدا وعمرا معمولان لعاملين هما ضرب واكرم على ما
نقل عن الفراء انه على تشريك العاملين فيجوز العطف عليهما لانه العطف
على معمولي عاملين غير مختلفين بل متحدين في المعمول قوله الكل امر في التحسين
امر التحسين وقع بين مفعوليه فكل منصوب وليس بمرفوع على حذف المعمول
الاول التحسين لانه لا يجوز الاقتصار على احد مفعولي باب علمت عند المص
وتوقد مضارع التفعل حذفت احدى تائيه والتوقد لازم ومتعد وهو
ههنا لازم لعدم جواز حذف نائب من المجهول قوله فهذا وان كان
بحسب الظاهر جائزا لكنه لم يجز عند الجمهور بحسب الحقيقة دفع لما ذكره الفاضل
الهندي انه في ترتب الجزاء على الشرط نظر لانه كيف يترتب على وقوع
العطف كما يدل عليه اذ ولما عنى عدم الجواز وتحقيق الجواب ان الواقع
هو العطف بحسب الصورة والمترتب عدم الجواز بحسب الحقيقة والمآل
وقيل اذ عطف بمعنى اذا اريد العطف فلا مانع من الترتب على الارادة
ورد بان عدم الجواز لا يتسبب من الارادة بل هو ثابت ابدا والاولى منع
بان عدم الجواز علة الجزاء اقيم مقامه والتقدير اذا اريد العطف على عاملين
مختلفين فليجتنب عنه لانه لم يجز قوله وعدم جواز ذلك العطف مع خلاف
الفراء جار في جميع المواد عند الجمهور وقد يتجه على المص ان قوله خلافا
للفراء بيان للملحق قبل تمام الحكم لانه انما يتم بالمستثنى فاجاب
بان المستثنى متعلق بمجموع عدم الجواز مع الملحق وهو مع كونه تكلفا جدا

الوصف قد يكون
لبيان المقصود

يتجه عليه ايضا انه حينئذ يفيد البيان انتفاء عدم الجواز مع مخالفة الفراء
في هذا التركيب ويكون محتملا لعدم الجواز بلا مخالفة الفراء وان مخالفة سيبويه
في عدم الجواز ومخالفة الفراء في جميع الصور الا في نحو في الدار زيد والحجرة
عمرو فلا يفيد ما هو المقصود من عدم الجواز عند سيبويه مطلقا والجواز ان يكون
المقصود نفي مخالفة الفراء فيما عدا هذا التركيب او اثباته فيه اعلم ان
الشيخ الرضي لم يوثق نقل المصنف ونقل المسئلة انه اتفق المتقدمون و
منهم الاخفش على انه جاز العطف الا فيما كان فصل بين العاطف و
المعطوف المجرور وخالفهم الفراء وسيبويه بالمنع مطلقا والمتأخرون
لا يجوزون الا اذا تقدم المجرور في المعطوف والمعطوف عليه فعلى هذا جعل هذا
المثال المستثنى في المعطوف والمعطوف عليه محفوظ فاحفظه قوله التاكيد
التاكيد
جاء بالهمزة والواو فان قيل كان البدل اشد مناسبة بالعطف فكان
احق بالاتصال بالعطف قيل قد يراد في التاكيد اللفظي حرف العطف نحو
والله ثم والله وكلا سيعلمون ثم كلا سيعلمون ونحو لا تحسبن الذين يفرحون
بما اتوا ويحبون ان يحمدوا بما لم يفعلوا فلا تحسبنهم بمفازة من العذاب
لكن لو اخر المعطوف عن سائر التوابع لكان ترتيب التوابع في بيانه
كترتيب وقوعها في التركيب وقد راعى في ذلك في ذكر المفاعيل الخمسة قوله
فيثبت عنده ويتحقق الظاهر فيثبت ويتحقق قوله او في الشمول اي التاكيد
بتقرير امر المتبوع انه نبه بذلك على ان ذكر او في الشمول بعد قوله في النسبة
ليس لعدم الظهور ان جاء القوم كلهم ايضا بتقرير امر المتبوع في النسبة ويفيد
ان النسبة الى جميعه لا الى بعضه ومعنى التنبيه ان تقرير امر المتبوع في
النسبة شائع فيما بينهم في التفصيل المذكور وليس له الشمول حتى يغني عن
ذكر الشمول قوله تقول جاء القوم كلهم ان اريد تعيين العدد باعتبار
النسبة يضاف العدد الى ضمير المتبوع وذلك من الثلثة وما فوقها ولا

ولا يؤكد بها الا بعد ان يعرف المخاطب كمية العدد وقبل ذكر التاكيد والا لكان
تاكيدا بخلاف الوصف في جاءني رجال ثلث قوله فهذا هو الغرض من
تقرير امر المتبوع في النسبة او الشمول هو الغرض من جميع الفاظ التاكيد
فالتعريف به جامع لجميع الافراد وقوله واذا عرفت هذا اي كونه جامعا
لجميع الافراد فنقول اخرج المصنف الصفة والعطف اي فظهر ان التعريف
جامع ومانع وقوله وافادتها توضيح متبوعها في بعض المواضع ليست
بالوضع ولو تعرض التاكيد متبوعها لكان انسب قوله لفظي ومختص بالمعارف
اي في المحكوم به وكذا المعنوي مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين في نفسه
وعينه منه عند الكوفيين قوله او حكما نحو ضربت انت وضربت انا فان
ذلك في حكم تكرير اللفظ وان كان مخالفا للاول لفظا اذ الضرورة
داعية الى المخالفة لانه لا يجوز تكريره متصلا قصد به الفرق بين ضربت
انت واجمع واكتع فان الاول في حكم التكرير لفظا لان المخالفة للضرورة
بخلاف اجمع واكتع ومنهم من لم يتنبه لغرضه واعترض بعدم الفرق بين
ضربت انت واجمع واكتع ثم اعلم ان من قال ان الضمير في انت مؤكدا
دان عادة التاكيد في ضربت انت وحواته بتكرير اللفظ الاول حقيقة قوله
في الالفاظ كلها اعلم ان المؤكد اما مستقل يجوز الابتداء به والوقف عليه
او غير مستقل فغير المستقل ان كان على حرف واحد او كان مما يجب اتصاله
باول نوع من الكلام او باخر نوع منها كرر مع ما يتصل به في السعة نحو بك بك
وضربت ضربت وان لم يكن على حرف واحد ولا واجب الاتصال جاز
تكريره وحده نحو ان زيدا قائم قوله ولا يبعد ارجاع الضمير الى التاكيد
اللفظي قلت على اي تقدير يشكل باجمع وتوابعه فانه لا يجري فيه التاكيد
اللفظي ودفعه بان دلالة الشمول المستفاد من كلها بالشمول للانواع لا
لجميع الاشخاص قوله وهي نفسه وعينه وقد يزاد الباء في عينه وكذا في جميع

اي من المختص بالمعارف وما عندنا ان المعنوي
مختص بالمعارف مطلقا عند البصريين وعند الكوفيين
ان نفسه وعينه مختصان بالمعارف ويجوز
تاكيد النكرات بكل واجمع [illegible]

فيضاف الى ضمير المؤكد وقد نبه المصنف على ترتيب الفاظ التوكيد اذ جمع
لكن الجمهور على تقديم اجمع على اكتع والزمخشري منفرد في تقديم اكتع
والمصنف تبعه قوله قيل لا معنى لهذه الكلمات الثلث وعلى هذا الوجه
ذكرها بين الفاظ التوكيد لان التاكيد من الاسماء المعربة وهذه
مهملات ولذا لم يذكر المصنف مثل حسن بسن في التاكيد والحق ادراج
هذه الالفاظ في التاكيد بضرب من المسامحة وتنزيلها منزلة الاسماء
لانها معربات مستعملة في كلام العرب لا بد من ضبطها في القياسة
عن الخطاء في كلام العرب ولهذا قال الشيخ الرضي التاكيد اللفظي
على ضربين احدهما ان يعيد الاول والثاني ان تقويه بموازنه مع
اتفاقهما في الحرف الاخير ويسمى اتباعا وهو على ثلثة اضرب لانه اما
ان يكون للثاني معنى ظاهر نحو هنيئا مريئا او لا يكون له معنى اصلا بل
ضم الى الاول لتزيين الكلام لفظا وتقويته معنى وان لم يكن له حال
الافراد معنى نحو قولك حسن بسن وشن او يكون له معنى متكلف غير ظاهر
نحو خبيث نبيث من نبث الشر اي استخرجه واستفيد مما ذكره ان هذا
تاكيد لفظي مع انه ليس تكرار اللفظ الاول لكنا بمعنى ذكره الثاني
اذ ليست الضرورة داعية اليه ويمكن ان يقال ان المصنف جعله صفة
كاشفة ولا يخفى ان النبيث اذا جعل له معنى غير الاول فهو صفة لا تاكيد
قوله ويمكن استنباط مناسبات خفية لاشتمال كل منها على خروج من
النقصان وعلى تمام يناسب العموم المستلزم لتمام النسبة قوله
اي يقعان يعني جعلا عامين لشمولهما الواحد والاثنين والزيادة
والمذكر والمؤنث قوله انفسهما اراد صيغة الجمع في تثنية المذكر و
المؤنث وهذا المصنع في كل مضاف الى ضمير التثنية مع الاتصال التام بين
المضاف والمضاف اليه كراهة اجتماع التثنيتين مع كمال اتصالهما لفظا

اي التام في الحسية لان العموم هو تمام الافراد والاجزاء
ولما كان الرقى علامة تمام الترتب وقد عرفت ان
العموم هو التمام وان النقصان فلا يستلزم
انسبا لها وشمولها والعام منبسط شامل و
لان الطول فانه امتداد وبعض من امتداد وجود دال
على العموم ... منه

اللكم ... الاتصال الفظي
ولذا وجه الاتصال المعنوي
... منه

ومعنى فيقال نفس زيد وعمرو وغلاماهما ولا يقال نفسهما بل انفسهما قوله
باختلاف الضمير في كله وجميعه وعامته كذا في تسهيل ابن مالك قوله وهي
اجمع الا ولا لانه على الاجتماع عند الجمهور خلافا للمازني والمبرد وكذا في الرضي
قوله واجمعون في جمع المذكر اي العاقل قوله او الجمع اي الجمع الذي يجعل
في حكم الواحد وهو غير جمع المذكر السالم قوله وجمع في جمع المؤنث وما
في حكمه من جمع المذكر لغير العاقل وجوز الاندلسي في العاقل لغير السالم
ايضا قوله ولا حاجة الى ذكر الافراد بل لا يصح ذكرها لانه يفيد جواز جاءني
الانسان كله من غير ان يراد به الاناس فقد افسد من زعم قول الفاضل
ذو اجزاء ابعاضا وبه يمتاز الذي متعدد افراده كان او اجزاء قوله يصح تفرقها
حسا او حكما قيل يعني الافتراق الحسي دون الافتراق الحكمي فذكر حسا لغو
وفيه نظر لان المصنف حكم بصحته في المفترق الحسي ولا مجال
للرد عليه من غير نقل من ائمة العربية بناء على انه يلغو التاكيد بكل في
المفترق حسا بدون الافتراق الحكمي لانه يمكن دفعه بان الافتراق حسا
يوهم الافتراق في الحكم في بادي الراي فيحسن التاكيد بكل بهذا القدر
قوله بخلاف جاء اي زيد كله ومثله اختصم الزيدان كلاهما عند الجمهور لعدم
صحة افتراق الزيدين حكما وخالفهم المبرد وقيل هو خلاف القياس والسماع
وفي مخالفة القياس نظر لان الافتراق حسا حسن ذكر التاكيد لدفع ما
يوهمه الافتراق الحسي من الافتراق الحكمي قبل التامل في الحكم قوله اكد
ذلك الضمير اولا لانه دل عليه المصنف بالمثال ولا يخفى انه لا وجه للفصل
بين هذا الحكم وبين بيان النفس والعين كما لا وجه للفصل بين قوله ولا
يؤكد بكل واجمع وقوله واكتع واخواته مع شدة اتصال اكتع واخويه باجمع
وشدة اتصال هذا الحكم بالحكم السابق اذ يعلم منه ان الحكم السابق يشمل
اكتع واخويه ولهذا اقتصر فيه على ذكر اجمع قوله واكتع واخواته اتباع

تم ... الاتصال المعنوي ولا اعلم من غير الضمير
المضاف اليه ولهذا ... منه

بلغ

لا يرجع وطريق الجمع بين الفاظ التأكيد وكيفية ترتيبها ان يقول فقد عرف
قوله البدل تابع مقصود بما نسب الى المتبوع يخرج من التعريف البدل عما
المنسوب نحو قد نسبني زيد اخوك والعبارة الصحيحة البدل تابع مقصود بالنسبة
دون متبوعه قوله اي كان يقصد النسبة اليه جهة ما نسب الى المتبوع لما كان
من البين ان ليس البدل مقصودا بما نسب الى المتبوع اذ ليس المقصود
من جاءني جاءني زيد اخوك تكلف لتصحيح التعريف بان جعله بمعنى
قصد نسبته جهة ما نسب الى المتبوع وبعد فيه نظر لان نسبة المجيء الى الاخ
ليست مقصودة جهة نسبته الى زيد ونسبته الى زيد مقصودة من ضم المسند
الى زيد ونسبته الى الاخ مقصودة من ضمه اليه فلا بد من زيادة تكلف
وهو ان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة اليه كما في بدل الغلط
فان المقصود من النسبة الى المتبوع النسبة الى التابع والتلفظ بالمتبوع
سهوا وحال نسبته من تقريره وتمكنه في الذهن كما في البواقي قوله دونه
اي دون المتبوع اي لا يكون النسبة الى المتبوع مقصودة فضمير دونه
راجع الى المتبوع وهو حال من المستتر في المقصود اي متجاوزا عن المتبوع
في كونه مقصودا وقد غفل عما نبه عليه الشارح من قال دونه ظرف نسب
او حال من المستتر فيه اي متجاوزا من المتبوع فانه حينئذ يكون المعنى انه تجاوز
ما نسب الى المتبوع فانه نسب اليه والحاصل انه نسب الشيء الى المتبوع و
لم ينسب المتبوع الى المتبوع ولا محصل له كما ترى قوله بل يكون النسبة اليه
توطئة وتمهيدا للنسبة الى التابع اي حقيقة او حكما كما في البدل الغلط فانه وان
لم يجعل توطئة بل كان سبق لسان لكنه في حكم التوطئة فانه في حكم الساقط
وموجب للتقرير والتمكن في حق البدل قوله وليس نسبة ما نسب اليه
من عدم القيام مقصودة بالنسبة الى زيد يقال الظاهر ان يقول على طبق
ما ذكر في شرح التعريف انه ليس المقصود نسبة عدم القيام الى زيد بنسبته

الى

الى احد ففي الكلام قلب وليس بذلك والقلب في امثال هذا المقام بعيد
عن القلب والمعنى وليس نسبة ما نسب اليه اي الى احد من عدم القيام
مقصودة بالنسبة اي بسبب النسبة الى زيد بان يكون القصد الى ايجاب
تقرير النسبة الى زيد او اثباتها له الى زيد بان يكون قصدها باعتبار زيد
وتقرير النسبة اليه ولا يخفى عليك انه يندفع الاشكال عن تعريف
البدل بشمول صنعته في تعريف العطف من ان معنى كونه مقصودا بالنسبة
دونه ان يكون ذكر المتبوع توطئة لذكره وكانه قصد الى التنبيه على طريق
آخر في الدفع قوله اي بدل هو كل المبدل منه لا يخفى ان المركبات
الاضافية الاربعة صارت اسما للاقسام الاربعة كعبد الله علما وان
عطف البعض على الكل من قبيل العطف على جزء الاسم يستفاد منه حكم
القسم الثاني وكذا في اخويه وهذه مسامحة شاعت في كلام المصنفين
ولا يكاد يحترز عنه فبيان ان الاضافة في الاول ليس بيانية وفي الاخيرين
لامية لا داعي لطالبه بيان ما هو حاصل معنى الاضافة لا معناه المراد في المقام
فلا يشكل انه كيف يعطف المضاف اليه بالاضافة اللامية على المضاف
اليه بالاضافة البيانية وما اجيب به عنه من ان الاضافة في الاوليين
ايضا لامية فسهو بين اذ المقام ليس مقام الاضافة اللامية وكذا ما
اجيب به من الفرق بين الحرف المقدر والمذكور فرقا فليعطف المجرور باللام
المقدرة على المجرور بمن المقدرة وان لا يجوز عطفه على المجرور بمن المذكورة
اذ لا محصل له قوله لان اشتمال البدل على المبدل منه لا يخرج منه جاءني
زيد حماره فانه لا اشتمال لاحدهما على الآخر فكانه جعل وجه التسمية اكثريا
غير مطرد في جميع الافراد والمشهور اشتمال المبدل منه على البدل باعتبار
تشويقه الى البدل وكونه دالا عليه اجمالا بحيث يبقى السامع مع المبدل
منه منتظرا لذكر البدل وهذا وجه تحقيقي مطرد بخلاف ما ذكره الشارح

فانه كلام ظاهري غير مطرد ومن قال ينبغي ان يحمل كلام الشارح على هذا فقد وقع
بالاحتمال قوله وبدل الغلط اي بدل تسبب عن الغلط جعل الغلط مصدرا
والاولى جعله بمعنى غير المستقيم وجعل الاضافة اضافة الى المبدل منه فيكون
الملابسة قوية اذ هو الشايع في اضافة البدل ويمكن جعل الاضافة في الاقسام
الثلثة ايضا من هذا القبيل بدقة نظر جنسا بها لمن هو اهلها فضلا من المنعم
كل نعمة وقتها وجلها فنقول بدل الكل معناه بدل من كل المبدل منه حيث
جاء بجميع المبدل منه فهو بالبيان الثاني بدل منه وبالبيان الاول فترك
جميع المبين بالبيان الاول وجاء بجميعه بالبيان الثاني فلم يبق شي من المبين
بلا بدل اتي به من الشارع بدل على جميع ما ترك من المبدل منه فيكون بدل
الكل وبدل البعض بدل عن بعض ما قصد بالمبدل منه اجمالا فانه اذا قيل
قطع زيد فقصد بزيد يده لنسبة القطع اليه اجمالا فقيل يده وابدلا
بعد المبين تفصيلا فتفصيل اليد بدل عن اجماله فهو بدل البعض اذ غير البدل
من المبدل منه ترك بلا عوض ولم يجد شي من المبدل منه سوى اليد بدلا
وبدل الاشتمال بدل عما اشتمل عليه المبدل منه وقصد حين ذكر المبدل منه
لاشتماله عليه فهو بدل عما اشتمل عليه المتروك ولم يجد المتروك بدلا بل اوجد
البدل لما اشتمل عليه المتروك فخذه راغبا ولا تتعجب من تبديل كلمات
جم غفير فانه مزلة الاشتباه ولا مبدل لكلمات الله ولا يشاركها فيه
كلمات من سواه قوله فالاول مدلوله مدلول الاول لم يقل مدلوله
لانه اريد بالاول الثاني غير الاول وفي مثل هذا المقام يؤتى بالظاهر
اظهارا للمغايرة قوله يعني متحدان ذاتا لا ان يتحد مفهوماهما لانه لا يلزم
اتحاد مفهوميهما بل قد يكون نحو زيد ضربته اياه وكثيرا ما لا يكون وقوله و
ان اختلفا مفهوما يشير الى انهما قد يتحدان ووجه تجويز عدم اختلاف مفهومي
زيد واخوك فيهما ذكر اصل وجه التمثيل قوله والثاني جزؤه اي جزء

ابهامه بالمبين

مما اراده بالاول بدل الكل وبالثاني الثاني البدل منه تدبر اسمعيل المدرس

وما يقال من ان المعرفة اذا ابدلت من نكرة كانت معينة اياه ولا تلتبس على الطلاب فخذه به العلامة التفتازاني في المطول والمختصر اسمعيل رحمه

البدل

البدل منه لم يرد ان الضمير راجع الى المبدل منه المعلوم في المقام لانه راجع
الى الاول لان قوله مدلوله مدلول الاول بل اراد تعيين الاول وقوله والثاني
جزؤه بتقدير والثاني مدلوله جزؤه وليس من عطف الثاني على الاول
وعطف جزؤه على مدلول الاول كما هو الظاهر ولو كان عطفا على معمولين
مختلفين بدون ما هو شرط جوازه عند المصنف قوله بحيث يوجب النسبة
الى المتبوع النسبة الى الملابس اجمالا زيادة قيد في عبارة المصنف
لا بد منه لاخراج بدل الغلط كما اشار اليه بقوله بخلاف ضربت زيدا غلامه
قوله بغيرهما الاولى والاوضح تركها بالملابسة والقول بان بينهما ملابسة
غيرهما قوله نحو نظرت الى القمر فلكه قيل فيه ان النسبة الى المبدل منه
لا يوجب النسبة الى البدل فكيف يكون مثالا لبدل الاشتمال وكذا المثال
الاخر قلت اذا لم يكن في الفلك قمر وعلم المخاطب ذلك يكون الاسناد الى القمر
موجبا للاسناد الى فلكه اجمالا وكذا اذا سئل عن المتكلم بهذا التركيب بل رايت
برج الاسد فقال نعم رايت درجة الاسد كان المخاطب منتظرا لذكر البدل
قوله والرابع ان يقصد اليه بعد ان غلطت بغيره وفيه نظر لان القصد
الى البدل في الغلط وانما ذكر خلاف ما قصد بالسهو والنسيان او سبق
اللسان فكانه اريد ان تقصد الى البدل من حيث انه بدل يعني ان تقصد
الى الابدال بعد ان غلطت بغيره فافهم ولم يقل بعد ان غلطت بالاول
تفننا قوله اي نعت بدل المعرفة واجب قال الشيخ الرضي هذا ليس
الا في بدل الكل بل عنه اي على بدل الكل ايضا مقيد بما اذا لم يشتمل على ما
ما تبع المبدل منه نحو قوله تعالى بالوادي المقدس طوى اي مقدس مرتين
فلا يكون المقصود الا نقص هذا الوجه مطرد في الكل فعلى باطراده ولم يخصه
ببدل الكل كما فعل المصنف وقال في بدل البعض والاشتمال انه لا بد فيهما
من ضمير يرجع الى المبدل منه تخصيص البدل اما بالاضافة اليه او بوصفه به

اي زيادة ذكر القيد مزيد اسمعيل المدرس

هذا ولا يخفى عليك ان الوصف غير لازم لان الاضافة ايضا كالوصف جارية
لنقصان النكارة واولى ان يقال لم يساعد النقل مقتضى العقل فلا حجة به
قوله نحو الزيدون نعبتهم ابا هم قال الشيخ الرضي ان هذا المثال تأكيد
كيف وهو مثل اسكن انت وزوجك الجنة واتفقوا انه تأكيد قال الفاضل
الهندي لا يبعد ان يقال لو قصد اسناد الفعل الى المتصل وذكر المنفصل
توطئة فالضمير الثاني بدل ولو قصد اسناد الفعل الى الاول وذكر الثاني
من غير توطئة كان تأكيدا قوله ودرأ بثبت ريش غجنا الا غرنقا
سوده باى وقولا ان كان فجرا اي كذب يقال بين فاجرا اى كاذب
قوله قال الهم صدق صدق الظاهر يقول لان خبر افعال المقاربة لا يكون
الا مضارعا قوله وعليه الظاهر ثاني مفعولي الترك ان جعلناه بمعنى
المصير ترك جاء بمعنى ودع وبمعنى صير صرح بالثاني تسهيل ابن مالك
وجعله بهذا المعنى من دواخل المبتدا والخبر وصرح في القاموس
بان ترك يكون بمعنى جعل ومن لم يعرفه قال جعل الترك بمعنى المصير
لتضمين الترك معنى الجعل قوله وهذا الحد لا يصح الا لمن يعرف ماهية
المبني على الاطلاق اى هذا الحد لاسم المبني كما هو الظاهر بعد قوله اى
الاسم المبني فهذا انما يتم لو كان معرفة مبني الاصل موقوفا على معرفة المبني
والاصل لكنه ممنوع لانه يمكن معرفته بما بينه فيما بعد من غير توقف على معرفة
مفهوم المركب الاضافي قوله اذ لو لم يعرفها يعني لو لم يعرف ماهية
المبني لكان اى تعريف الاسم المبني تعريفا للمبني بالمبني فيلزم تعريف
الشيء بنفسه هذا محصل كلامه وفيه نظر لان لزوم تعريف الشيء
بنفسه لو سلم انما يلزم لو كان تعريفا للمبني المطلق واما اذا كان تعريفا
لاسم المبني فليكن تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه نعم لو كان
تعريفا للمبني المطلق يلزم ان لا يكون جامعا لخروج مبني الاصل لانه لا

قال في باب افعال المقاربة وفي خبرها اسمه ما قصبته بفعل مضارع على الاعم وقال شارحه سيد عبد الله وانما قال على الاعم لانه قد يجي اسم مفرد قليلا كذا في [illegible]

قوله اخذ في تعريف الاسم المبني مبني الاصل فيلزم تعريف الخاص بالعام ولا محذور فيه كذا في [illegible]

مبني الاصل قوله مبني الاصل وهو الحروف والفعل الماضي لم يبين مفهوم
المركب الاضافي واكتفى بتعيين ما يصدق عليه لانه سبق معرفة مفهومه
في تعريف المعرب ولا حاجة الى تقييد الامر بقوله بغير اللام اذ لا امر في
عرف النحاة الا بغير اللام قوله والمراد بالمشابهة المنفية في تعريف
المعرب هو هذه المناسبة الاولى هو المناسبة فافهم قوله او ما عجز
وهو الاشارة الحسية فكلمة او ههنا لمنع الخلو لا لمنع الجمع كما يتبادر
الى الوهم ويمكن جعلها مانعة الجمع ايضا بان يراد بما ناسب مبني الاصل ما
ناسب مناسبة موجبة لبنائه وبما وقع غير مركب ما يكون سبب
بنائه عدم التركيب ولا خفاء في ان سبب بناء هؤلاء غير مركب ليس
عدم التركيب بل المناسبة ومن قال انه ليس للشك حتى ينافي التعريف
فقد بعد عن الشوق فان قلت يخرج من القسمين غاق صوت الغراب
قلت الاصوات ليست من الاسم المبني لانها ليست موضوعات فليست
كلمات فضلا عن كونها اسماء وانما ذكرت فيما بين المبنيات لمزيد مناسبتها
بها قوله ايثار التقديم ما مفهومه وجودي الشرف او نقول التركيب
في المعرب مقتضى الاعراب والمناسبة مانعة والمقتضي مقدم على رفع المانع
شرفا وفي المبني المناسبة مقتضية لبنائه في حال التركيب وعدمه بخلاف
عدم التركيب فهو احق بالتقديم او نقول عقد بحث المعرب لبيان اقسامه
بحسب التركيب فلا اهتمام به ثم وعقد بحث المبني لبيان اقسامه بحسب
المناسبة لا باعتبار عدم التركيب فلا اهتمام فيه بالمناسبة اكثر فافهم
قوله من حيث حركات اواخره لا من حيث انفسها فانه لا يقال للمبني
الضم ولا الفتح ولا الكسر بل المضموم والمفتوح والمكسور ولا مطلقا لان
الزيدان مبني على الالف ويا زيدون مبني على الواو ولا رجلين على الياء
ولا يقال لهذه الحروف ضم وفتح وكسر قوله والمراد ان الحركات البنائية

لا يعبر عنها الا نية به على ان المراد باللقب يعبر به عن شي جزئيا على اللغة لا قسم
العلم كما هو مصطلح الصناعة فان التعبير بها عنها لا لخصوصها الاشتراكها
بين الحركات الاعرابية والبنائية وغيرها قوله وحكمه حقه ان يؤخر عن تقسيم
المبني الا انه قدمه لان غيره جعله تعريفا للمبني فنبه على ان حكمه الذي لا يعرف
الا بعد معرفته تعقب تعريفه بقوله وحكمه تنبيها على وجه العدول بهذا وفيه
نظر لان حكم المبني مطلقا ليس ذلك بل حكم ما ناسب مبنى الاصل منه واما
بناؤه لعدم التركيب فحكمه ان يختلف آخره باختلاف العوامل قوله وبعض
الظروف انما قال وبعض الظروف ولم يقل بعض الموصولات مع ان
اي معربة وحدها لقلتها ولئلا يتوهم انه على مذهب من جعل اللذان و
اللتان معربين لكن ينبغي ان يقول وبعض المركبات لان المركبات
قسمان قسم مبني من كخمسة عشر وقسم معرب وهو بعلبك قيل وينبغي ان
يقول وبعض الكنايات ايضا ليخرج فلان وفلانة قوله فهذه ثمانية ابواب
في بيان الاسماء المبنية يعني لا يشكل حصر المبني في هذه الثمانية بان الشرطية
والاستفهامية والصفة وان ثمة ونحو ما فانها سوى الموصولة لان المراد
بالموصولات ليس مجرد الموصول بل هو باب في بيان طائفة من الاسماء المبنية
موصولات كانت او غيرها ولا يشكل ايضا بفعال التي ليست بمعنى الامر لان
المراد باسماء الافعال ليس مجرد اسم الفعل بل باب في بيان طائفة من
الاسماء المبنية ولا يشكل ايضا بخمسة في خمسة عشر وبعل في بعلبك لانه مبني
مع انه لم يدخل في اقسام المبني لان المركبات باب في بيان طائفة من
الاسماء المبنية ولا يقتصر على بيان المركب ولا بمثل وغير مع ما وان وان
لدخولها بهذا في بعض الظروف قوله المضمر ما وضع لمتكلم المشهور عند النحاة
وضع هذه الضمائر لمفهوم المتكلم والمخاطب والغائب والتحقيق وضعها
لجزئيات معينة لهذه المفهومات والتعريف الظاهر هو التحقيق وبهذا التعريف

ما تكلف الشارح لاخراجها فخذ ما آتيتك وكن من الشاكرين وعلى طريقة النحاة
ينبغي ان يحمل التعريف على ان المراد ما وضع ليستعمل في متكلم بعينه او مخاطب
او غائب كذلك وبهذا ايضا يندفع لفظا المتكلم والمخاطب بهذا و
لسن ساكتم او زيد تكلم وعلى التوجيهين لا بد من حمل متكلم واخويه على الاستغراق
والعموم والنكرة قد يكون في الاثبات للعموم والمراد بكلمة ما الاسم
فلا ينتقض التعريف بحرف الخطاب قوله ويخرج بهذا القيد لفظا الا اي بقيد
الوضع بكونه لاحد الاحوال الثلاثة وبهذا افرد القيد ولم يرد ان الغرض منه اخراجها
فقط لانه يخرج جميع الاسماء الغائبة الغير الموصوفة بما وصفت به الغائب
بل انهما يخرجان فلا يرد النقض بهما وقوله فان الاسماء الظاهرة كلها بيان
لصحة خروجها به مع انهما داخلان في الغائب ووجه الصحة انهما موضوعان
لغائب مطلقا فيخرجان بهذا القيد المشتمل على الغائب المقيد والمراد
انه يخرج بهذا القيد على كل من تفسير المتكلم والمخاطب اما الثاني فظاهر واما
الاول فاما المتكلم فظاهر واما المخاطب فخفي لان المخاطب موضوع لمخاطب
من حيث انه مخاطب يتوجه اليه الخطاب اذ لا معنى للمخاطب الا ما يتوجه
اليه الخطاب الا ان يراد ما يتوجه اليه الخطاب به ولفظ المخاطب لم يوضع
لمخاطب يتوجه اليه الخطاب بلفظ المخاطب بخلاف انت فانه مختص الا وضع
ان يقال من حيث انه مخاطب به بهذا ومنهم من قال ويخرج الا متعلق
بالتوجيه الثاني واما خروجها بالتوجيه الاول فلان المراد بالمتكلم والمخاطب
ذاتهما ولفظاهما موضوعان لمفهوميهما لا لذاتيهما وقيد الحيثية لاخراج زيد في خبر
المتكلم به عن نفسه وقس عليه حال المخاطب وهذه قرينة بلا مرية كيف
ولا حاجة لاخراج زيد المذكور الى قوله الحكي عن نفسه في تقييد المتكلم وايضا
وان تحمل كلام الشارح على ما ذكره هذا القائل من تلامذته فلعله سمعه منه
لان شهادة البيان اصدق وحمل اللفظ على ما هو الصحيح اليق قوله

بسايد نا الفاضل

او تقدير اً مثل ضرب غلامه زيد فجعل التقدم رتبة داخلا في التقدم لفظا لكن تقديرا
لانه انسب بمنه بسائر الاقسام نعم تحقيقه عليه انه شاع مقابلة لفظا بقوله
تقديرا فجعل تقديرا داخلا تحته ملبس مخل بالبيان قوله من حيث المعنى لا من
حيث اللفظ ارادبه التذكر من حيث اللفظ ان يكون المعنى مقصودا باللفظ
باستعماله فيه وان المعنى اللفظ باعتبار انه مدلول اللفظ مذكور لفظ
قوله فكانه متقدم من حيث المعنى اى كان لفظ العدل متقدم من اجل المعنى
وتقدمه مضمر كانه لفظ العدل وقوله من حيث المعنى تعليل الا انه ينبغي ان يقول
فكانه متقدم من حيث اللفظ قوله فكانه تقدم ذكره معنى الظاهر فكانه
تقدم ذكره لفظا قوله وانما جاء ما ضمير الشان لا يصح الحصر كما لا يخفى ولو
كان راجعا الى جملة التي كان قوله لانه انما جئ به من غير ان يتقدم ذكره
مسند لكان وكان العبارة المجودة فانما جاء في ضمير الشان فقصد الجوا
الضمير الراجع الى المتقدم الحكمي قد يكون للتعظيم للاحتراز عن الضمير قبل
الذكر او حذف الفاعل كما في تنازع الفعلين قوله وهو مرفوع ومنصوب
ومجرور الاخصر الاوضح والاول مرفوع ومنصوب ومجرور والثاني مرفوع
ومنصوب قوله الاول ضربت وضربت يقال الاولى ان يقول
ضربت وتضرب لا ضربن ويضربن ليكون افراد المضمر المرفوع المتصل
مستوفاة قلت اشار الى بيان الضمائر المتصلة بانها دائرة على التصرف
المعلوم في التصرف فلم يفت الماضي والمستقبل وغيرهما لكن اراد التنبيه
على ان الضمير المرفوع قد يكون فاعلا وقد يكون مفعولا وقوله وعلى هذا القياس
المجهول فيه لطافة فلا تغفل قوله المنتهيين اولهما بدل من المستتر في
المنتهيين بدل البعض من الكل واشار به الى ان كلمة الى للاسقاط
لا لمد الحكم فلا يلزم عدم دخول ما بعدها في الحكم قوله وانما بدأ بالمتكلم
الصرفيون يبدأون بالغائب لتجرده عن اللواحق ثم يراعون الاقرب

الترقي

الترقي قوله لان الضمير المتكلم اعرف المعارف ثم الاعرف من ضمير المتكلم الوحيد قوله
هو ان راجعا الى ما يمكن ذكره في اللباب وقال شارحه العباب اى اجماعا
من البصريين والا فالفراء جعل الضمير انت بكماله وبا تي الكوفيين ذهبوا
الى ان التاء بتصاريفه وان عماد قوله كما يحذف في اخر الكلم المشهورة
الظاهر ويدل على ان الفاعل المستتر هو المحذوف وهو الذي ذهب
اليه المصنف وقال ان النحاة لا يطلقون المحذوف على المستتر انما
يحذف الفاعل وهذا الكلام ظاهر وللتحقيق ما سبق في اول الشرح
وبلغنا فيه بلطف الله نهاية التحقيق فلا تغفل عنه ان كنت من اهل
التوفيق قوله خاصة في القاموس الخاصة ضد العامة وهو حال
من فاعل يستتر او من المسند والتاء للتانيث اى طائفة خاصة
وفي الهندي التاء للمبالغة او الخاصة مصدر كالعافية والتقدير
خص خصوصا والجملة معترضة هذا ولك ان تجعل الجملة حالا بتقدير خص
خصوصا قوله اذا لم يكن مسندا الى الظاهر لا حاجة الى هذا القيد
لان الكلام في بيان استتار المرفوع المتصل حيثما كان ولا يكون في المسند
الى الظاهر لا في بيان وجود المرفوع المتصل حتى يحتاج الى تقييد الماضي
الغائب بهذا القيد وقس عليه نظائره قوله مطلقا سواء كان مثنى
او مجموعا واحدا او فوق الواحد كان سهوا من قلم الناسخ وفي الهندي
واحدا او مثنى او مجموعا مذكرا او مؤنثا وكان الناسخ غيره الى وجه
او فوق الواحد لانه اخصر واوضح لانه لا يطلق في العرف المثنى الى اخره
بل على لفظ المخصوص والمجموع على ما فوق الاثنين بل على اللفظ المخصوص
فالصحيح انه ليس في الشرح مثنى او مجموعا والا وفق بالمشهور تفسير
مطلقا بوحده او مع الغير وهذا ارشاد الى ان مطلقا حال من المتكلم
او ظرف زمان اى زمانا مطلقا ولا منصوبا بقوله يستتر مصدر لكان

او حالا او ظرفا قوله وفي الصفة مطلقا ليس حالا من الصفة كما يشعر به قوله
سواء كانت اسم الفاعل والا لوجب ان يقال مطلقة ولا من الضمير المرفوع
كما يشعر به قوله سواء كان ذلك الضمير مفردا اي لا سواء كان الصفة والا
لوجب ان يقال سواء كانت مفردة او مثناة او مجموعة مذكرة او مؤنثة
لانه لا يصح حينئذ قوله سواء كانت اسم الفاعل بل ظرف اي زمانا مطلقا
سواء كان زمان كون الصفة اسم فاعل او غيره وسواء كان زمان كون
المرفوع المتصل مفردا او غيره فقوله سواء كانت الخ بيان للمطلق بمعنى زمانا
مطلقا بحسب المعنى قوله فلو كانت ضمائر لا تتغير الصواب لما تغيرت
وكانه سهو من قلم الناسخ قوله فيها اي الالف والواو في الصفة حرف
التثنية والجمع الظاهر حرفا التثنية والجمع قوله لاجل شيء نبه على ان اللام في
قوله الا لتعذر المتصل للتعليل لا للوقت لانه علم في التعليل فمعنى لكن لا يعدل
عنه وفيه تعريض لمن جوزهما معا على السواء قوله وذلك اي تعذر المتصل
بتقديم فصل تفصيله قاصر لانه لم يشمل قائم انتم وفاعل المصدر او قول
قائم انتم داخل في الفصل لغرض وهو رفع الالتباس اذ لو استتر لم يعلم
انه المخاطب والغائب والمتكلم ومنه فصل المفعول الثاني اذا التبس
بالمفعول الاول بالاتصال واما اذا لم يلتبس فالاتصال في باب
اعطيت والانفصال في باب علمت اولى ومنه فصل الضمير بعد انما فانه
يجب عند الالتباس وعند عدم الالتباس لا يجب يشهد به شرح الفاضل
واما بتمام الثاني لو وجه فاعل المصدر الضمير غير مضاف اليه المصدر قوله
او بالفصل الواقع لغرض لا حاجة الى تقدير العامل الظرف ولا يرجع اليه
الغرض بل يصح تعلقه بالقدرة من غير فصل قوله اي حذف عامله
ينبغي ان يراد حذف عامله دونه اذ لو حذفا معا لم يخرج من الاتصال
كقولك زيد ضربته فانه في تقدير ضربت زيدا ضربته فلم يخرج الضمير بحذف

عامله عن الاتصال قوله او حرفا والضمير مرفوع لا يقال الاولى غير مجرور
او منصوب لئلا ينتقض بضمير اياه فانه مرفوع المحل كما انه منصوب المحل لانا
نقول المراد بالمرفوع ما هو ضمير مرفوع في اصطلاح باب المضمر قوله او بكونه
اي كون الضمير مسندا اليه اي الى ذلك الضمير صفة جرت المراد بجريانها
ان يكون نعتا او حالا او صلة او خبرا ولو قال او بكونه صفة لم يجر على من
هي له لكان اشمل لدخول اقائم انتم فيه فان قلت لا حاجة الى قوله
او بكونه صفة جرت على غير من هي له بعد قوله او بالفصل لغرض لان الفصل
فيه لدفع الالتباس قلت يجب الفصل فيها لا يلتبس ايضا وبهذا ظهر وجه
قوته لاختيار التمثيل بالالتباس فيه وانما قال صفة لان الفعل الجاري
على غير من هو له لا يجب فيه الضمير المنفصل لاتفاق على ما في الرضي قوله
لانه لما انفصل الضمير على خلاف الظاهر الاولى انه جعل انفصال الضمير علامة
رجوعه الى ما هو خلاف الظاهر نعم وجه المناسبة لجعل الانفصال علامة
ان خلاف الظاهر اولى بما هو خلاف الظاهر والاحسن ان المقام يقتضي
الاتيان بالظاهر في مقام الالتباس فالضمير فيه حل محل الظاهر فكما
لا يتصل الظاهر لم يتصل الضمير ولا يخفى عليك ان مقتضى الاجمل جوابه تماما
قوله انما قال من هي له لا ما هي له لا خفاء في ان الاولى بل الصواب
ما هي له وما ذكره من النكتة لا يسمن ولا يغني من جوع مع ان كون العقلاء
اصلا في جريان الصفة عليهم ممنوع اذ الاصل هو الاكثر قوله احترازا عما
اذا تساويا نحو اعطاهماياه قال سيبويه ان كانا غائبين جاز الاتصال
وهو عربي لكن الانفصال اكثر وان لم يكونا غائبين لم يجز خلافا للمبرد وقياسا
على الغائب قوله للتحرز عن تقدم احد المتساويين من غير مرجح قيل ترجيح
الاول في ضربه اياه بكونه فاعلا في الاصل وفي اعطيتكه اياه بكونه فاعلا في
المعنى قلت الاحتراز عن التقدم بلا مرجح في بادي الرأي والترجيح كما ذكر

بالفصل كما يصح تعلقه

محوج اي ضرب من التأمل قوله وحكى سيبويه تجويز الاتصال لم يقل حكى الاتصال
ليعلم انه حكاية عن النحاة لا عن العرب وحكاية سيبويه عن النحاة دون
العرب مع كمال تتبعه دليل ضعفه كما صرح به فقال انما هو شيء قاسوه
ولم يتكلم به العرب فوضعوا الحروف غير موضعها واستجاده المبرد وغيره من
النحاة قوله وان شئت اوردته منفصلا قال الرضي الاولى في ثاني
مفعولي اعطيت الاتصال وفي ثاني مفعولي علمت الانفصال قوله
ورعاية الاصل اولى من رعاية المشابهة بالمفعول لم يقل من رعاية العارض
اشارة الى جهتي اولوية احدهما الاشارة بذكر الاصل الى الترجيح بالاصالة
وثانيهما الاشارة بذكر المشابهة بالمفعول الى ترجيح الخبرية لان الخبرية حقيقة
والمفعولية تشبيهية قوله والاكثر لولا انت لم يقل لولا انت و
عسيت الى آخرهما فيكون اخصر لئلا يتوهم انه يجب استعمالهما معا ولدفع
هذا الوهم جمعهما في قوله وجاء لولاك وعساك الى آخرهما لعدم خوف
التباس المقصود بغيره قوله لكنه غير الاسلوب تنبيها على انه ليس كالسابق في وروده
ولو غيره الى ما هو المتعارف في التصريف لكان اولى وفي تغييره مع فوت
كمال الموافقة ايهام خروج ضمير المتكلم عن الحكم قوله الا ان لولا في هذا
المقام حرف جر كأنه جعله في حكم حرف الجر وهو لا يعنيه فانه في معنى اللام
التعليلية كأن قوله لولاك لكان كذا في معنى لم يكن كذا لوجودك قوله
ههنا ايضا الاخفش تصرف في الضمير والتصرف فيه لكونه معمولا اولى
لان المعمول محل التصرف وكذا لكونه متأخرا لان التأويل في المتأخر
تأويل عند الحاجة قوله ونون الوقاية مع الياء نون الوقاية مبتدأ
مع الياء خبره لازمة حال من ضمير الظرف وقوله وقد تنبع مع النون
لي وقوله ونحاذر في ليتي وقوله وعكسها لعل حال معطوفات على الحال.
وقوله ونحاذر مستثنى من التخيير وكذا عكسها لعل وقرينة على ان المراد بالجواز

ان ما عدا ليت ولعل قوله لتقي آخر المضارع ايضا عن الكسرة المختصة
بالاسم التي هي اخت الجر وهي كسرة تكون في آخر الكلمة لا مطلق الكسرة و
لذا لم يتحاش عن كسرة نون الوقاية مع ان الحرف ايضا يجب ان يصان
عن اخت الكسرة لانها لكونها على حرف واحد ليس كسرتها اخت الجر ومن ههنا
ظهر انه لو قال لتقي الماضي عن الكسرة لكان اتم وان ذكر الآخر مما لا يحتاج اليه
قوله ولهذا سميت نون الوقاية اي نون هي سبب الوقاية او نون هي
للوقاية تأمل قوله بخلاف كسرة تضربين لانها في الوسط حكما لشدة امتزاج
ياء الضمير فيه لانه فاعل بخلاف ياء المتكلم لانه مفعول ولكون علامة التأنيث
بعد الياء المتأخر عنه قوله وبخلاف كسرة لم يكن الذين كفروا وقل الحق
لعروضها لا يخفى ان العروض مشترك بينه وبين ما قبل الياء والاقوى
ما ثبتها التجرد فالاولى الاعراض عنه والتمسك بانه كالسكون حيث
لم يعد معها المحذوف لالتقاء الساكنين قوله وليت لا يخير فيه ليت
ولعل لانه عبارة عن مساواة الامرين بخلاف الاختيار فالاولى اختيار
ان ليت ولعل مستثنيان عنها قوله تحرزا عن اجتماع النونات و
لو حكاه وكل لعل على لغاتها قوله وتتوسط بين المبتدأ والخبر فيه
تجريد او تأكيد لان حق المبتدأ والخبر ان لا يقع بينهما فصل قوله قبل
العوامل اي اللفظية لانها المتبادر ولا حاجة اليه الا انه ذكر توطئة
لقوله وبعدها وهما وان لا يكونا بعد العوامل مبتدأ وخبرا لكن يصح التعبير
عنهما بالمبتدأ والخبر حقيقة لان المبتدأ والخبر ليسا مشتقين حتى يجب اتصاف
ما قصد بهما بمفهومهما حين تعلق الحكم بهما وليس التركيب من قبيل
هذا الشاب في شبابه وصباه لانه تعليق بالمشتق وجمع بين الحقيقة
والمجاز ممن تمسك في كون ما نحن فيه حقيقة بكون هذا التركيب فقد قيل
والقول بانه من الجمع بين الحقيقة والمجاز او من قبيل عموم المجاز بعيد

عن الصحة والجواز قوله مطابق للمبتدأ ولا يصح ان يجعل مطابقا للخبر كما يكون
في الضمير فلا يصح كون ضمير المرفوعات هو ما يشتمل فصلا على تقدير كون المرفوعات
مبتدأ ممن تمسك به في دعوى انه قد يطابق الخبر فقد سها قوله ثم اي
ضمير مرفوع لمكان الاختلاف فاراد بيان الفصل على وجه لا يكون فيه
اختلاف ذكونه على صيغة ضمير مرفوع منفصل متفق وان اختلف
في كونه ضميرا وبعد كونه ضميرا في كونه ضميرا مرفوعا كما ستعرف وفيه ان
قوله صيغة ضمير مرفوع يتبادر منه انه ليس بضمير مرفوع فليس مشتركا بين
الجميع وامرا متفقا فاختياره للتنبيه على رجحانه عنده قوله يسمى هذا المرفوع
فصلا الاولى يسمى صيغة هذا المرفوع فصلا وكان الشارح تسامح
لظهور المراد قوله وذلك التوسط ليفصل اشار الى ان قوله ليفصل متعلق
بقوله يتوسط لا بقوله يسمى فصلا وذلك لان اللام المقدرة بعدها
ان لام كي ومعناها سببية ما قبلها لما بعدها والسبب لفصله بين كون
المبتدأ نعتا وخبرا التوسط لا التسمية قوله لان الفصل انما يحتاج اليه
فيما اذا كان المبتدأ على اصله وهو التعريف ولما لم يحتج الى الفصل
فيما هو الاصل من المبتدأ المخبر النكرة حمل عليه ما يحتج اليه من المبتدأ النكرة فلم يجز
بينه وبين خبره ضمير الفصل قوله او افعل من كذا او فعلا مضارعا
عند الزجاج تمسكا بقوله تعالى ومكر اولئك هو يبور ورد بانه يحتمل كونه
مبتدأ او تأكيدا كما في انه هو ابكى واضحك وزيف بان تأكيد المظهر
بالضمير لم يعهد ولا يخفى انه كلام على السند الاخص قوله واقتصر على مثال
افعل من قول اقتصروا ان يدخل فيه مع الاستغناء عن الفصل كما استغنى
فيكون فيه ايضاح الغير بطريق الاولى قوله وبعض العرب يجعله مبتدأ
اي يستعمله بحيث يحكم النحاة بكونه مبتدأ لو كان معنى يجعل مبتدأ الحكم بكونه
مبتدأ احتاج الى هذا التوجيه وانما لو كان معناه كما هو الظاهر انه يجعله

في الاستعمال من افراد المبتدأ فلا يحتاج الى هذا التوجيه لان جعل الشيء متصفا
بمفهوم شيء لا يتوقف على معرفة مفهوم ذلك الشيء قوله وحينئذ الرفع متعين
لم يقل الرفع متعين بالخبرية لتعينه بما سبق قوله ويتقدم قبل الجملة اي الخبرية
الاسمية او الفعلية ايضا بشرط ان يدخل عليها نواسخ المبتدأ والخبر نحو
فانها لا تعمى الابصار قوله ولا يبعد ان يقال معنى الكلام ويقع متقدما
من غير سبق مرجع مقتضى صيغة التقدم ان يكون هناك متأخر فهو اخرجه
في هذا التوجيه عن مقتضاه وجعله لمجرد ان لا يسبق عليه المرجع وفيه خروج
عن مقتضى التقدم وجعل الجملة غير مضاف اليه للتقدم وهو معنى هذا التركيب
فقد اخرج التركيب ايضا عن مقتضاه فلا يخفى انه في غاية البعد وان سماه
بعض الناس وجها وجيها فقوله وذلك يجعل المفهوم اعم من ان يكون
قبل الجملة او لا يشعر بان التقييد بقوله قبل الجملة لاخراج المفهوم عن الاعمية
لا للاحتراز عن متقدم لم يسبق عليه مرجع ليس قبل الجملة لعدم ما يحترز عنه
مع ان هناك ما يحترز به عنه وهو ضمير نعم رجلا وضمير ربه رجلا ولا يبعد
ان يقال اراد بقوله قبل الجملة كونه قبلها بلا فصل ذكر ليعلم به عدم جواز الفصل
بين ضمير الشان والجملة بتمييز الضمير او بجملة معترضة قوله قبل الجملة اي قبل
هذا الجنس من الكلام جعل الجملة للجنس ليجعل الجملة بعده بجملته منه فينبغي ان
ردا على من قال وضع الظاهر موضع الضمير لان تفسير الضمير بالجملة خلاف
ما هو شانه فكان من مظان التقرير ولا يخفى ان ما قيل اهون مما ارتكبه
فتدبره فانه احسن التدبر قوله وكقصتي اذا كان العمدة فيها مؤنثا وجهه
انه المسموع واما تانيثه بتاويله بالقصة من غير كون العمدة فيها مؤنثا فمجرد
قياس حمل على السماع كما حققه الرضي قوله والظاهر ان قوله يسمى ضمير الشان
والقصة جملة معترضة بين الموصوف والصفة اعني قوله يفسره قوله
فقد لا دخل للتسمية في هذا الحكم لا يقتضي الدخول في القاعدة ان يكون

وحل فيها وعليه ثبوتها بل يكفي ان يكون لتقييد ضمير الغائب وتعيينه قوله
وايضا يلزم استدراك قوله لا فيه بحث لان قاعدة اخرى مثبتة لوجوب
تفسيره بهذه الجملة دون امر آخر من تمييز او حرف تفسير اعلم انه يجوز ذكر الضمير
من غير سبق مرجع اذا تعين المرجع من غير حاجة الى مفسر ويصح ان يكون ضمير
الشان منه باعتبار انه يرجع الى الشان او القصة لتعينه في هذا المقام
فيكون ما بعده خبرا صرفا لا تفسيرا للضمير واثبات انه لم يرجع الى الشان
المتعين في المقام وذكر على الابهام فتفسيره دونه خرط القتاد قوله فعلى هذا
لو لم يكن التقدم على ما ذكرنا انتقض القاعدة بقولنا الشان هو زيد قائم
لما ذكرنا ان توجيه السابق لقوله تقدم بعيد لانه يتوقف اتمام القاعدة
عليه اذ لولاه لانتقضت بهذا القول ووجه الانتقاض انه لا يجب التفسير
هذا الضمير بالجملة بل يصح بالمفرد بان يقال الشان هو قيام زيد ولا يخفى عليك
ان هذا التركيب مصنوع مستغنى عنه بمجرد هو زيد قائم فلا يبالى بانتقاض
القاعدة به قوله واذا كان متصلا يكون مستترا او بارزا فلا ولى عدم
الفصل بين هذا التفصيل والتفصيل للمنفصل قوله فان كان عامله
معنويا لم يأت بهذا التفصيل وحقه ان يقال ان كان معنويا او حرفا وهو مرفوع
كان منفصلا والا فان كان مرفوعا يكون مستترا او الا فبارزا قوله
فانه يجوز اصلا لكونه عمدة وزيد عمدة ولا دليل عليها لاستقلال بعدها
والا فالمبتدأ مع كونه عمدة تحذف قوله ومثاله اي مثال الحذف
الضعيف ان من يدخل الكنيسة يوما يلق فيها جآذرا وظباء وانما جعل اسم ان ضمير الشان لان كلمة
ان لا تدخل على كلم المجازاة كتب الشارح رحمه الله في الحاشية
الكنيسة معبد النصارى الجآذر جمع جؤذر وهو ولد البقرة الوحشية قوله
فانه مع كونه منصوبا لازم فليس حذفه حذف ضمير مراد بلا دليل عليه
لان التزام حذفه جعل حذفه جادة لاهل اللسان وطريقة واضحا قوله

والمذكور في الفتح ان الكنيسة معبد اليهود
والبيعة معبد النصارى • اسمعيل القيصري

لكن وقع في القاموس البيعة
معبد النصارى والكنيسة
معبد اليهود والنصارى والكفار
اسمعيل القيصري رحمه الله

مع ان ان المفتوحة اقوى شبها بالفعل من المكسورة فيه بحث لان ان
المفتوحة مكررة وان المكسورة كفرقها قل قوله وهي ذوات اسماء
الاشارة ذو حال كونها فيه ان ذا ليس خبرا بل الخبر المجموع فليس فيها فاعلا
فقط حتى يصح جعله ذو حال بل الفاعل هو المجموع من حيث المجموع نعم
لولا هذه النقطة لكان لتوجيه الفضلة وقيل خبرها محذوف اي
ثمنه قوله ان هذان لساحران على احد الوجوه ثانيها ان ههنا بمعنى نعم
وثالثها ضمير الشان محذوف كما نقل عنه في الحاشية ويرد على الوجه
الثاني ان لام الابتداء لا يدخل على خبر المبتدأ وعلى الثالث ان حذف
ضمير الشان ضعيف قوله وتردده تنقلب الالف واليا اي الالف
من ذوا واليا من ذي فالاظهر واليا قوله بوصل اليا اي الحاصل
من الاشباع او من ابدال الالف باليا او اليا معا قوله ولا يثنى
من لفظه اي لا يورد على صورة المثنى والا فلا تثنية في المعنى لان لفظ
بتمامه موضوع لمعنيين ولو كان مثنى لم يكن في مفهومه تعيين لان المثنى
لا يثنى الا بعد التنكير قوله واذا كان مفعولا كتب باليا لان هذا
حال الالف المجهول اصلها ولذا كتب فيه الواو لئلا يلتبس بالي الذي هي
حرف جر ولا يكتب الالف الممدودة اذا اتصل به كاف الخطاب ولا لانهن
انما كتبت باليا في اولئك لان المكتوب فيه مركز الهمزة قوله فهو
ليس في الحقيقة منها يعني من توابع كلمة الحروف التنبيه على انها ليست في
الحقيقة منه على ما توهمه شدة الامتزاج وكتابته بحروف الكلمة وقد
يفصل بينهما لئلا يتوهم عدم جواز الفصل بينهما وذا مع انه بكلمة اما ونعم
ونحوهما كثيرا ومنه قوله تعالى ها انتم اولاء فاما امتناع وقوع المظ
موقعها قيل يمنع وقوع الفاء موضع ضمير الفعل فيفصل ويفصل مع انها
اسماء وقيل ان ضمير فعل مثلا ليس من مقولة الصوت واللفظ كلفظ

وترد ان يقال ويتصل بها حرف الخطاب مع انه
ينافي ذلك وهنا كما يمكن ان يجاب بان الام
مزيدة لتأكيد غير مفيدة معنى فيكون كالاصل
ولا يفصل بينها وبين حرف التنبيه لمعنى بر
اسمعيل القيصري رحمه الله

بينهما صح

ما نحن فيه فافترقا وقيل الدليل على حرفيتها انه غير مستقل بالمفهومية ومعنى اوك
ابنت بكون انا ومعنى ذلك انت قوله بعد ان يقال لا يكون في
التركيب اسم لا محل له من الاعراب فيكون الكاف في ذاك حرفا **قوله** وكذا
اي حروف الخطاب خمسة تابت خمسة لتذكير مميزها وهي حروف الخطاب
والحرف يذكر ويونث ولو اعتبر تانيثه هنا وقال وهي خمس لكان فيه
تقرير لحرفية حروف الخطاب لانه راعى المناسبة بقوله في خمسة **قوله**
مضروبة في خمسة فحصل قع له خمسة في خمسة لافادة ضرب الخمسة في الخمسة
وهو ظاهر العبارة ويحتمل ان يكون المراد وهي خمسة موجودة في خمسة
من اسم الاشارة فيكون خمسة وعشرين **قوله** وانما قلنا من انواع لانه يعني
يرتقي ما يتعلق حرف الخطاب بلا خلاف الى ستة فلا يرد ان ما يخذ من مجموعه
سبعة **قوله** وذلك للبعيد وذاك للمتوسط لاستعمال الكاف الا للمتوسط
او للبعيد واللام منتصيص على البعد **قوله** ولما راى المصنف ونحن
نقول نبه على ان حكمه بذا استندا الى تتبعه ومشاهدة الاستعمال و
يؤيده ما ذكره انه لم يقل وهي ذا للمذكر القريب **قوله** ولا يجوز ان
ان يجعل تلك اشارة الى كلمة ذلك بعده وان كلمة ذلك هنا مشار اليه
متوسط يستحق ذاك **قوله** على سبيل التشبيه بالمكان سواء كان ذلك
الغير زمانا نحو هنالك الولاية [illegible] وغيره وقوله و
اما ما عداها اشارة الى وجه صحة تخصيص الاختصاص بالمكان بهذه
الالفاظ وسوان غيرها من اسماء الاشارة يستعمل حقيقة في المكان
وغيره وبينها وبين ما عداها فرق آخر اذ اذا استعملت في المكان
ان هذه الالفاظ لا يكون الا ظروفا والمستعمل في المكان مما عداها لا يلزم
ان يكون ظروفا **قوله** او لا يصير جزءا تاما ان كان يتم من الافعال
الناقصة بني تفسير الكلام على القولين في الافعال الناقصة القول

الحقيقه

الموصول

ان في

ان في انه لا حصر لها والاول انه منحصر فيما ضبط وما عداها التزم بعد ونحوه
منصوب افعال تامة لا ينفك عن الاحوال فالمنصوب بعدها احوال
وقدم ما هو الراجح في البيان الا انه جعل المنصوب هنا تمييزا او لا يبعد
ولو جعله حالا لكان اوفق لما تقرر في محله وجعل بعد كونه فعلا ناقصا
بمعنى صار وهو غير ظاهر والظاهر انه بمعنى كان وجعل الجزء التام بمعنى
الجزء الاولى واراد بالناقص جزء الجزء وهذا انما يتم لو كان المبتدأ
والخبر او المفعول مجموع الصلة والموصول وليس كذلك بل هو الموصول وحده
والصلة تفسير له ولا نصيب له من اعراب الموصول فمعنى قوله الا بصلة
الا مقارنا بها لا الا ماخوذا معها وعلى هذا ينبغي ان يسلك في بيانه
ما اشتهر في امثاله لا يتم الدليل لا يتم البيان من ان البيان تام
بدون التمام والتركيب كناية عن نفي البيان والدليل فالمعنى هنا
لا يكون جزءا الا مع صلة **قوله** ولقائل ان يقول يمكن ان يعرف
الصلة لا يقال ان تعريف الصلة يصدق على الشروط لا سيما الشرطية
نحو من يضربه اضربه وما تفعله افعله الى غير ذلك لانا نقول ان كلمة من هنا
من الضرب مفعول اضرب فهو جزء بدون جملة وبهذا عرفت ان من قال
بل يجب ان يحمل الصلة على الاصطلاحي والا لزم نقض الحد بمن الشرطية
فقد سها سهوا بينا **قوله** وذكر العائد مع انه ماخوذ في مفهوم الصلة
لا يخفى انه تكلف ومع ذلك يلزم ان يكون ذكر ما لا يتم جزءا لغوا لدخوله
في مفهوم الصلة **قوله** ولما كانت الصلة يعني ليس المقصود تعريف
الصلة كما هو ظاهر السوق حتى يرد ان التعريف غير مانع **قوله** عينها
بقوله وصلته اي صلة ما لا يتم جزءا الا بصلة جملة خبرية تعميم بل قبل
وقال الموصول ما لا يتم جزءا الا بجملة خبرية وضمير له لكان اوضح واخصر
قوله او ما في معناها لا حاجة الى هذا القيد لان اسم الفاعل

قوله يرد عليه انه اذا وردت الجملة
فضلة ويكون الا مع صلة فنحو كونه يلزم [illegible]
الجزء عن [illegible] ولا فضلة [illegible]
[illegible]

والمفعول مع مرفوعهما كما ان ما كان خبرا ان قوله والعائد ضمير لا غير
لم يفرق المالكي في التسهيل بين العائد الى المبتدأ والموصول فالحق ان المراد
بالضمير اعم منه ومما ينوب منابه قوله وصلة الالف واللام اسم فاعل
او مفعول اي اسم فاعل مع ما يتعلق به من الفاعل والمفعول وغيرهما
وكذا اسم المفعول يريد ان صلته من بين الجمل الخ والجملة فالتعرض لها ليس
لانها لم يدخل في تعريف الصلة وان الصلة المعرفة ما هذا بل لاختصاص
الالف واللام ببعض الجمل هي اسم الفاعل مع فاعله او اسم المفعول
مع مرفوعه والاولى ان يقول وصلة الالف واللام فقط اسم فاعل
او مفعول لا غير ولا يجوز ان يكون صلتهما صفة مشبهة ولا اسم تفضيل
لانهما لبعدهما عن الفعل لعدم الدلالة على الحدث ولا بناء ولان الفعل
فلا يعتبر ان بمعنى الجملة قوله وهي اي الموصولات يعني المرجع ماخوذ
من السياق قوله واي اي مضافا الى معرفة لفظا او تقديرا بمعنى
الذي وفرعيه وكذا قوله واية بمعنى التي يريد به وفرعيه قوله المنسوب
الى بني طي قلبت في النسبة احدى اليائين الفا واخرى همزة تحرزا
عن اجتماع اليا آت قوله وذا بعد ما جوز الكوفيون كون ذا وجميع اسما
الاشارة موصولة بعد ما استفهامية كانت اولا ولم يجوز البصريون
الا في ذا بشرط كونه بعد ما ومن الاستفهاميتين اذا لم يكن زائدا كما في قوله
تعالى من ذا الذي يقرض الله قرضا حسنا اي من الذي فان ذا زائدة
اذ بعده موصول قوله والعائد المفعول سوى عائد الالف واللام
فانه لا يجوز حذفه لخفاء موصوليتها والضمير احد دلائل موصوليتها قوله
لا اذا كان فاعلا يعني التقييد بالمفعول لاخراج الفاعل فلا يرد ان الحذف
لا يخصه بل يعم المجرور والمرفوع ايضا ولا يخفى ان هذا التقييد ضعيف اذ
الاولى ان الحذف فيه اكثر فلذا خصه وحذف المرفوع اذا كان مبتدا

قوله في السماء الخ قوله اله من قرأ بالضم متعلق
بقوله اله بمعنى معبود اي الذي هو معبود
في السماء ومعبود في الارض . عبد الغفور

يجوز بشرط ان لا يكون الخبر جملة ولا ظرفا وان يكون بعد اي او طول الصلة
كقوله تعالى وهو الذي في السماء اله وفي الارض اله فانه طالت الصلة
بالعطف عليه وحذف المجرور بشرط ان يجر بحرف جر متعين لطلبه الصلة
او باضافة صفة ناصبة له تقديرا نحو الذي انا ضارب زيد اي ضاربه
قوله باب الاخبار بالذي تقييد الاخبار به لانه اول ما يعرفه المتعلم من
الموصولات ولانه جرى العادة بالتمرين به والا فهو جار في كل من
الموصولات فنقول من ضربته زيد وما فعلته خير وقوله او ما يقوم مقامه
يريد به الالف واللام وحينئذ المراد بالذي الذي وفروعه اذ قد يلزم
ان يخبر باللذان مثلا وكما ان مدرجة في قوله او ما يقوم مقامه وقوله
ما تعلم ماضي التعلم ومضارع العلم فاعرفه قوله بعد بيانهم طريق الاخبار
يشعر بان تمرين المتعلم كان بعد تعليمهم طريق الاخبار وهو غير لازم لان
الامر بالاخبار يجوز ان يكون قبل التعليم فيتذكر فيه مسئلة تصدير الذي
ووضع الضمير موضع المخبر عنه وتاخير المخبر عنه لانه من فروع المسائل
النحوية وليس من مواضعاتهم في هذا الباب تأمل قوله اي باستعانة
الذي او بما يعبر عنه بالذي فالباء صلة للاخبار قوله صدرتها خبر
بان يكون من مواضع وجوب تقديم المبتدأ او ان يكون موصولا ولم يذكر
في موضعه في شيء من كتب النحو فتعلمهم اياه وادوا التصدير عملا بما هو الاصل
في باب المبتدأ قوله اي في موضع ما هو المخبر عنه بالذي يريد ان التعبير
بالمخبر عنه باعتبار ما يؤول وكان زيد كان مخبرا عنه في التعبير عن جهة
وسببه قوله واخره اي المخبر عنه عن الضمير اعتبار انه خبر بالنسبة الى الضمير
واللفظ باعتباره مقابلا للتصدير فيكون بالنسبة الى الجملة قوله ليصح
بناء اسم الفاعل والمفعول منها يشعر كلامه بان ذلك في الاخبار عن
زيد في المثال المذكور اذ اخذ اسم الفاعل والمفعول فنقول الضاربه انا

قال الله تعالى فاستقم انت
فمن اتاه فضيه استقم

او نقول المضروب الى زيد قتله وبينه التعليل على ما صرح به الشارح ومنه
بالجملة الفعلية ولذا الى بمع انه ليس من دابه تعليل المسائل قوله كالسين
وسوف وحرف النفي فيه بحث لان السين يفيد ان الخبر كان صيغة
المستقبل يفيد ذلك وصيغة الماضي التقديم فاذا لم يبالوا بفوات الاخبار
بالالف واللام بفوت الزمان الدال عليه الجملة جاز ان لا يبالوا بفوت
ما يفيده السين او سوف فانه بمنزلة الزمان ولانه يجوز ان يوخذ من
من الفعل المنفي اسم الفاعل المعدول فيقال في الاخبار عن زيد في لم
زيد اللاقائم زيد فان قلت ينبغي ان لا يصح الاخبار عن زيد في زيد قائم
بالالف واللام فيقال القائم زيد قلت القائم الذي جزء الجملة الاولى
مفرد والذي في القائم جملة وفي معنى الفعل فلا يصح قيام احدهما مقام
الاخر قوله ووضع عائد الموصول موضعه هذا عند التفصيل امران وضع
الضمير موضع المخبر عنه وجعله للموصول فالامور اربعة فاحفظها ليسهل
عليك استفتاح جميع ما ذكره قوله في ضربت ان قيل لا نتنع في الضمير المبهم
قوله المصدر العامل لاختصاره وعز العامل قوله والحال لا والى يجب
تنكيره فاعرفه يزد لك تمييزا قوله وما الاسمية تحقيق لما الموصولة وبيان
انه ليس ما يخص الموصولات وكذا ما ذكر في اخواته فليس ح بما ليس بموصول
في بابه تقريبا كالظن ونبه بوصف ما على ان ما الموصولة مشتركة بين
المعنى الاسمي والحرفي ايضا وفي الحرف تحقيق الموصول لي استيفاء ه
الكلمات يستغني عن وضع باب لها وقس عليه بيان ما قال غير اسم فعل
في باب اسماء الافعال قوله فانها اما كافة نحو انما زيد قائم الكافة فهي
قد يكون مصدرية وقد تكون زائدة ايضا قوله استفهامية باقية
على معنى الاستفهام او مستعارة لمعنى من معان يناسب الاستفهام
كالتحقير والتعظيم والتعجب والانكار ويحذف الفها مع حرف الجر والمضاف

بيت والا ضمير زيد وضمير نعم
بتفسير او تمييز

روا لم يكن مع ذا واشباهها قبيل قوله ربما تكره النفوس فيه جواز ان يكون
ما كافة قال المص ان النحاة اختاروا كونها موصوفة لئلا يلزم حذف
الموصوف واقامة الجار والمجرور مقامه يعني من الامر وذلك قليل الا بشرط
تقدمنا والاولى ان يقال ان النحاة اختاروه لاستغنائه عن تكلف من
حذف المبين او تضمين نكرة ما يستدعي كلمة من او الحكم بزيادة من او جعلها
للتبعيض او البيان بعد كلمة ما وقوله له فرجة جملة فعلية حالية متعلقة
بالامر ومن جعلها صيغة الامر نبا وبله بالمنكر تكلف ما لا يعنيه قوله وتمييز
قيل غير محتاجة الى صلة او صفة قلت او موصوف وقوله بمعنى شيء صفة لتمييز
ذكره تخصيصا على اختياره مذهب ابي علي دون سيبويه وكلا ان تجعله بيانا
لمعاني ما سوى الموصولة وتحصيل العائد قوله بقية ضمنا قوله وصفة نحو
اضربه ضربا ما اي ضربا اي ضرب كان او ضربا حقيرا او عظيما او نوع
ضرب فان التوصيف بها اما للتعميم او التعظيم او التحقير او النوعية ويتفاوت
معناها بحسب المقامات واختار المص كون ما صفة اسمية لا حرفية كما
زعم البعض قوله ومن لم يقل ومن الاسمية احترازا عن الحرفية الزائدة
لعدم المبالاة بها اذ لم يثبتها البصرية قوله الا في التام رد على ابي علي
حيث يثبتها ومن المباحث اللطيفة التي لا ينبغي ان يدعه الناظر في هذا المقام
ان من يوجه بها لذوي العلم ولا يقع على ما لا يعلم الا تغليبا وما لما لم يعلم
الا قليلا ولصفة العالم فيقول ما زيد في السؤال عن صفته وبجهول جنسه
وحقيقته ومنه ماهية الشيء وهو في الاصل ما هو نسبة الى لفظ ما والهمزة
زاد في شرح الكافي مقصورا يريد به نفسه فيقال اللفظي ما ولا قلبت الهمزة تاء
ونقول انه منسوب الى ما هو على تقدير جعل الكلمتين كلمة كذا في الرضي قوله
الموصوفة نحو يا ايها الرجل خص الرضي كونها معرفة بالنداء واجاز الاخفش
كونها نكرة موصوفة قوله معرفة بالاتفاق وحدها نقض المصنف بقوله

على رد اعراب اللذان وذوا الطائية وقد ضيع الشارح رحمه الله ما قصده
بجعل بيانه مختصا بما هو المتفق فافهم قوله الا اذا حذف صدر صلتها و
كانت مضافة ويكون الصدر عائده فيبنى على الضم وسيبويه يجيز اعرابها ايضا
فان لم يكن مضافة فالاعراب قوله فيمن قرأ بالضم اى عند بعض من قرأ
بالضم فان منهم من جعله استفهاميا وجعل الجملة صفة لشيعة بتقدير مقول فيهم
ايهم اشد قوله وفى ماذا صنعت وجهان ذا يعنى موصولة ولا زائدة
الا بعد ما ومن الاستفهاميتين والاولى فيما ذا هو ومن ذا هو خير منك
ان زائدة ويجوز على بعد ان يكون بمعنى الذى واما قولك من ذا قائما فذا
فيه اسم اشارة لا غير ويحتمل فى من ذا الذى ان يكون زائدة وان يكون
اسم اشارة كما فى قوله تعالى من هذا الذى فان ها التنبيه لا يدخل الا على
اسم الاشارة والمقصود من بيان الوجهين فيما ذا صنعت الاشارة
الى ان اثبات ذا موصولة مبنى على الاحتمال وليس ثبوته بحكم لجواز الحكم
بزيادته فان قلت فما وجه رفع الخبر قلت جعل صنعت خبرا لحذف
العائد الى المبتدأ وان كان قليلا وانما قال فيما ذا صنعت احترازا عن
مثل ماذا كان فان الرفع فيه لازم وجعل الشارح رفع مصدرا او فوعا
بمعنى المرفوع ولك ان تجعله فعلا مجهولا قوله ما كان اى اسم كان لفظ
استعمل يقال كان بهذه ويحتمل التمام والنقصان والصيرورة والزيادة
ولا يخفى ان الثالث انسب ومن حق اسماء الافعال ان لا يكون لها محل من الاعراب
كالماضى والامر وقيل هى مرفوعة المحل بالابتداء فهى مبتدأ فاعله سد مسد
الخبر كما فى قوله اقائم زيد وهذا هو الذى اختاره المصنف فى شرح المفصل
المفصل فانه بيان المبتدأ فى هذا الكتاب وقيل هى منصوبة المحل
بافعال محذوفة وبناها فى تقدير الفعل لكونها اسم فعل قوله مثل رويد
زيدا اى امهله مثال لما هو بمعنى الامر او لما هو بمعنى المتعدى لكون

بهات

قوله اى معنى الفعل يمنع الابتداء وفيه انه وهم
بل هذا الشيخ من الابتداء بنا فيه معنى الفعل
لكونه مسندا لا مسندا اليه . منه رحمه

بيهات مثال لما هو بمعنى الماضى او اللازم او لما هو اسم فعل وغيره فعل
ولما هو اسم فعل فقط او لما استعمل فى معناه الاصلى ولما لم يستعمل فيه قط ورويد
اما تصغير مخفف ارواد بمعنى الرفق واما تصغير رود بالضم بمعنى الرفق
عدى الى المفعول لتضمين معنى الامهال او جعله بمعناه قوله النخ فى النخ
النخ الخالص وفى اللغة هو سلطان الخالص من القوم قوله وفعال
بمعنى الامر المشتق من الثلاثى يعنى من الثلاثى صيغة الامر بتقدير المشتق و
تقدير الكائن اعرف ويصح ان يكون حالا من الضمير بمعنى الامر اى كائنا
من الثلاثى ولا يخفى ان كون الشئ قياسيا لا يقتضى ان يجئ من كل لفظ
فى كلام العرب بل يقتضى ان لا يجب ان يتوقف فى اخذه على السماع فلك
ان تأخذ فعال من كل فعل وان لم يسمعه من العرب فكون فعال قياسيا
يقتضى ان يصح لك ان تأخذ قوام من قام وان لم يجئ فلا ينافى كونه قياسيا
عدم سماع قوام بمعنى قم على انه يصح ان يكون المراد بكونه قياسيا ان
بناءه وكون بنائه على الكسر قياسيان غير متوقفين على السماع فافهم قوله
الا ما ورد هو قرقار بمعنى صوت من التصويت وعرعار اى تداعوا الصبيان
الصبيان بالعرعرة وهى لعبة لهم قال المبرد قرقار حكاية صوت الرعد
وعرعار حكاية صوت الصبيان قيل فيه ان الحكاية لا تغير فلو كانا صوتين
لقيل قار قار وعار عار وفيه ان معناه انه او الحكاية صوت الرعد وحكاية
صوت الصبيان فى مقام اللعب بهذه اللعبة ثم اعلم ان قوله فاتفقوا
على انه لم يات الا ما ورد معناه ان اسم الفعل بمعنى الامر لم يوجد من غير الثلاثى
الا ما ورد الا ان فعال بمعنى الامر لم يات الا ما ورد الا ان فعال بمعنى الامر لم يات
من الرباعى وما ذكر من قرقار وعرعار ليس فعال كما لا يخفى قوله
ولم يتم لى الى الآن دليل قاطع على تعريفه وقال ان من كان مذهبه ان
جميع اوزان فعال امرا او صفة او مصدرا او علما مؤنث فاذا سمى بها مذكر

وجب عدم انصرافها ويجوز عند النحاة جعلها منصرفة وبه اخذ منهم وليس هي في
في كونها مؤنثة قوله وحال كونها صفة لمؤنث اي لا يجي فعال صفة في المذكر و
جميعها يستعمل من دون موصوف وهي اما لازمة للنداء اسما كالخوبا فساق
واما غير لازمة له وهي على ضربين احدهما ما صار علم جنس للغلبة كحياد للمنية
وهي في الاصل كل ما يحيد اي يحدث ثم اختصت بالغلبة بجنس المنايا والعرب
انث لي ما بقي على وصفيتها نحو قطاط اي قاطعة كما فيه قوله كيف و
الاصل في كل معدول عن شي ان لا يخرج عن النوع الذي ذلك الشي منه
يرد عليه ان ثلث معدول عن ثلثة ثلثة وثلثة ثلثة بتمامها ليس اسما للفظ
مركبا من اسمين وخرج عن المركب الى الاسمية الا ان يقال المراد ان الاصل
ان لا يخرج عن نوع اصله او عن نوع ما انتقام منه اصله قوله علما للاعيان
مؤنثا حال من ضمير مبني وقوله معرب مستغن عن التقييد به لجعل ضميره الى
الفعال المقيد فلا يحتاج الى ما قيل العامل فيه ما يستفاد من قوله معرب
ومبني اي مختلف فيه والا لاجتمع على معمول واحد عاملان او احتيج
الى حذف معمول احدهما كما عرفت في باب التنازع قوله وقوله مؤنثا
صفة علما وذكر للتنبيه الخ فان قلت لا ظهر انه احتراز عن قطام اذا سمي به مذكر
فانه ليس علما مؤنثا قلت هو علم مؤنث لان الزائد على الثلثة لا يخرج
بتسميته مذكر به عن التانيث فبقي ان الاظهر انه احتراز عن ذهاب اذا
جعل علما لمذكر ولا يخفى ان بناء فعال علما مؤنثا للاعيان ينتقض به
اذا جعل علما لمؤنث فانه لا يبنى اتفاقا الا ان يقال المراد بكونه علما كونه
علما في اصل وضعه من غير نقل من غير العلم وحينئذ يتم كلام الشارح ايضا
ان قيد مؤنثا ليس للاحتراز فقال قوله كقطام وغلاب هما علم امرأة
قوله فاكثرهم يوافقون الحجازيين في بنائه والقهم لا يفرقون بين ذات
الراء وغيرها بل يحكمون باعراب الكل فمعنى قول المص معرب في تميم معرب

في تميم كلهم الا ما اخره را فانه ليس بمعرب في تميم كلهم بل عند اكثرهم قوله
وجه الاكثرين ان الراء حرف ثقيل في هذا وجه بديع ذكره الفاضل الهندي
وأوضحه الشارح والمشهور في كتبهم وجه اخر وهو ان الامالة في ذوات
الراء مستحسنة والمصحح لها كسرها فالتزم قوله اعلم ان الاصوات الجارية
على لفظ الانسان بل على لفظ العرب ما زجرا ودعاء او غير ذلك من تمكين
البهيمة او حملها على الشرب وانا خته كما اذا قلت نخ لاناخة البعير قوله
وانتفاء التركيب عنها فهي داخلة في قوله او وقع غير مركب قوله والمراد
بالاصوات ههنا ما كانت باقية على ما هي عليها من غير نقلها على سبيل
الحكاية قال الفاضل الهندي لانه حينئذ اسم الاصوات وبه يشعر قوله و
هي بهذا الاعتبار ليست باسماء وله وجه فان ذكره الفاضل الهندي
وهو انه لا تفاوت حينئذ بين القسمين فيقال قال زيد نخ ويقال قال زيد
غاق فيصير القسمان قسما واحدا وفي الوجه الاول نظر لان المقصود من الصوت
احضاره بذاته انما يحكم على المحضر او يطلب منه ما هو الغرض من صدوره كما
هو في الالفاظ وعلى كل تقدير فهو صوت وليس باسم لانا نقول المراد انه اسم
حكما في احكام الاسماء بعد الاسم حقيقة او حكما لانا نقول الاصوات مطلقا
اسماء حكمية ولهذا اعد قسما من الاسم المبني وكذا في الثاني لانه لا يلزم من
عدم انقسامه الى قسمين بهذا الاعتبار ان لا يكون الاصوات معتبرة مطلقا
بحيث لا يخرج عنها بهذا الاعتبار ويكون انقسامه بغير هذا الاعتبار والحق ان
المراد بالاصوات وكذا كل قسم من اقسام المبني ما يشمل المراد به نفسه
والمستعمل لما هو الغرض منه والا لكان بيان المبنيات في الكتب النحوية قاصرا
وتعريف الاصوات يشمل كلها باعتبار الحكاية بها لانه يصدق على الجميع حكي به
صوت قوله او صوت به للبهائم يعني مثلا الا اولى ان لا يجعل ذكر البهائم
للتمثيل حتى يشمل الطيور وغيرها بل يجعل للتعليل بتمثيل ليشمل وادعى اخرى للتصويت

به من فتح بتعجب وتسكين نحو تعجّ او تخفيف نحو فتش القلم الاول ايضا بتكلف
واصلا به منه لغيره وخول بهذا القسم واما وجهه ما السائح فقعا المقابل
السندى فهو على ما ترى فرغ ما كرر وخذه ما صفا قوله قيل فى لك لانه
لو كان بهذان الضمان فاعلم ان الفاضل السندى وكانه اراد ان المتعلق
بالغير كما فى تصويت بسام فان الصوت يبقى الى البهيمة وكما فى الحكاية
الصوت فانه لا سماع الغير ذلك الصوت اقرب من المركب مع الغير لانه
ليفهم الغير ومخاطبه وما لم يتعلق بالغير كوى التعجب فانه يتلفظ به بمقتضى
الطبع من غير نظر الى الغير فى غاية البعد من التركيب مع الغير فلا يمكن
ما هو اقرب الى الغير معربا فما هو ابعد بطريق الاولى ان لا يكون معربا وفيه
ان بعده عن الاعراب لا يوجب دخوله فى قسم المبنى لجواز سقوطها عن درجة
الاعتبار بحيث لا يكون بحقه بالاسماء المبنية ايضا قوله المركبات اى المركبات
المعدودة من المبنيات بشرح عبارته هذه فانه جعل اللام للعهد نحو كل اسم
الا عينها ما لا يصح فلا يصح التعريف لتوقفها على صحة الكل وجعلها تعقد به
هذا باب المركبات وجعل كل اسم تعريفا لمحذوف اى المركب كل اسم
لا يلائم جعل التعريف واخواته المذكورات على ما هو ظاهر كلام المصنف وبيان
الشارح وجعل اللام للجنس مطلقا بحيث لا يلائمه جعل نكايرها معدودات
فهذه العبارة من المصنف داعية الى حمل المذكورات على الاجناس
لا المعهودات قوله كل اسم صريح بجنس المركب ولم يعبر عنه بما هو اعم اعتمادا
على تعينه بالقرينة كما فى اخواته وان القرينة تخصصه بالاسم المبنى فانه لم
الاسم المبنى والمركب المحدود بهما اعم من الاسم المبنى الا يرى ان بعلبك
معرب ولهذا سقط ما ذكره الرضى من انه ساقط فى نفسه من ان قوله اسم
غير محتاج اليه كما فى سائر الحدود المتقدمة لانه فى قسم الاسماء على ان بيان
قوله كل ما هو من كلمتين عدم صحة جعلها قسما من الاسم يدعو الى التصريح بقوله

قوله لكن ان لا يكون العبارة قبل التي [illegible] فرد تعلق بالغير [illegible]

المركبات

كل اسم فتامل يتجلى انه لا يصح حينئذ وصف المركبات بالمعدودة من المبنيات
الا ان يراد بالمعدود من المبنى اعم من المعدود بنفسه وبجزئه فافهم قوله
من كلمتين حقيقة او حكما اسمين او فعلين او لا وجد من هذه الاقسام
التركيب من اسمين حقيقة نحو بعلبك او حكما نحو سيبويه ومن اسم وفعل
نحو بخت نصر فانه مركب من بخت بالضم وهو معرب بوخت بمعنى ابن
وجد عند صنم اسمه نصر فنسب اليه خرب بيت المقدس كذا فى القاموس
ونصر بمعنى التفعيل قوله ليس بينهما نسبة اصلا لا فى الحال ولا قبل
التركيب رد لبيان الرضى حيث قال اى ليس بينهما نسبة قبل العلمية ووجه
الرد انه عدول من عموم العبارة بلا داع لكنه ليس بذاك لان الاسم
مستغنى عن الوصف والتقييد بانتفاء النسبة فى الحال فالحاجة الى
التقييد بانتفاء النسبة قبل الاسمية فحمله على العموم يوجب اعتبار ما لا يحتاج
اليه فى التعريف نعم قوله قبل التركيب احسن من قوله قبل العلمية لشموله خمسة
عشر قوله ولا يخفى انه يخرج بهذا القيد خمسة عشر اه نحو خمسة عشر وبيت
بيت مما يتضمن الثانى منه معنى حرف حرف عطف كان او حرف جر كما فى
بيت بيت فالاولى ان يقول فى التعليل ان بين جزئيه قبل التركيب مثل
نسبة العطف وبهذا اندفع ما يمكن ان يقال تعيين النسبة على وجه يخرج
نحو خمسة عشر ليس بمتعذر ولا متعسر على ما يستفاد من كلامه لامكان تعيينه
نسبة غير العطف لكن يراد ان ما ذكره بقوله والاحسن ليس الا تعيين
النسبة على وجه يخرج مثل هذه النسبة فلم يكن من الصعوبة فى شىء فحمل
عينه بما ذكره الفاضل السندى حيث قال اى لا نسبة اسنادية ولا اضافة
ولا عمل ولا افادة معنى فيخرج نحو تأبط شرا وعبد الله والنجم وزيد وليس
بمستثنى على وجه يخرج نحو خمسة عشر قوله والاحسن ان يقال المراد بالنسبة
نسبة مفهومة لكن يرد عليه انه لو كان بينهما حرف خمسة عشر بوصوله لبيان

بخت نصر كان [illegible] من [illegible] قبل نبوة محمد صلى الله عليه وسلم
[illegible] حتى قطع [illegible] ولم يبق منهم الا الآحاد
الآحاد [illegible]

خمسة عشر
[illegible]
سيد محمد امين

معنى العطف فالنسبة مفهومة من ظاهر الهيئة وان لا فلا يفهم النسبة اصلا
لا من ظاهر الهيئة ولا من باطنها فلا حاصل لهذا التوجيه فضلا عن ان يكون
احسن من كل وجه وجيه والجواب ان هيئة خمسة عشر لا تدل على نسبة
بين خمسة وعشر بل بين عشر وما انضاف الى خمسة مثلا ويلزم من ذلك نسبة
بين خمسة وبين عشر بالعطف على ان خمسة عشر كبعلبك مركب من خمسة وعشر
تركيب الحروف ليحصل الاسم الا ان الفرق بينهما ان خمسة عشر ينوب
مناب خمسة وعشرة فبهذا الاعتبار جعل متضمنا معنى الحرف وجعل مبنيا
لهذه المناسبة بالحرف بخلاف بعلبك هذا هو التحقيق الذي افاده
التوفيق وبهذا يظهر جعل خمسة عشر من الاسم المبني بلا تسامح فاغتنمه
وان كان مخالفا لما هو المشهور بين الجمهور فان الحق بعد ظهوره كل
الظهور احق من غيره وان كان ثابتا على صفحات السنين المشهور قوله
وانما اورد مثالين ليعلم ان البناء لم يحصل بمجرد البناء لكون الجزئين عددين
حتى ينبه على ان صيغة الفاعل المشتق من العدد في حكمه بل على تضمن
معنى الحرف وان لم يكن شيء من جزئيه عددا نحو بيت بيت فالاولى
ان يقال اورد مثالين احدهما لتضمن الحرف في نفس التركيب والآخر
لتضمنه في اصله قوله وجوابه ان المراد بصيغة الفاعل الى حاصل الجواب
ان المراد بتضمن الثاني حرفا اعم من تضمن الثاني في الحال وفي الاصل
نحو حادي عشر في الاصل احد عشر الا انه غير الاحد الى الحادي فمعنى العطف
وان لم يوجد في المغير اليه لكنه موجود في المغير عنه والاولى ان معنى
العطف موجود في حادي عشر لكن العشر معطوف على واحد تضمنه الحادي
لا على الحادي اذ المعنى على ذات له الواحد والعشرة في كلام الرضي الذي
هو اصل الجواب الذي ذكره الشارح بعد تنقيحه واختصاره ما يدل على ما
ذكرنا حيث قال عطف الثاني اللفظ على ما كان الصورة يعني الحادي الذي

يعني لم ينقل المص فانه كان الجزئين عددين
بنيا حتى ينبه اه بل قال فان تضمن الثاني
حرفا بنيا كخمسة عشر وحادي عشر فالاولى ان يجعل الا
قطع بهذا الاولى ان يقول المحشي على جعله تضمن اه
كما لا يخفى على من له علم باساليب الكلام
التوفيق

غير

غير اليه الاحد وهو معطوف من حيث المعنى على العدد المشتق ذلك الفاعل
منه فهو عدد معطوف على عدد لا متعدد على متعدد ولا عدد على متعدد
لاستحالتهما كما بينا لكن المعطوف عليه في الحقيقة مدلول المعطوف عليه
ظاهرا بهذه عبارته قوله والاعراب الثاني فيه مسامحة والمعنى اجرى
الاعراب على الثاني والا فالموجب للاعراب جار على المركب مجموع
المركب لا الجزء الثاني وقول الشارح ان لم يكن قبل التركيب مبنيا لتقييد
الحكم ليوافق ما هو الاشهر والاولى والا فقد نقل الرضي جواز اعراب جزء
الثاني المبني بعد التركيب كما هو ظاهر عبارة المصنف في هذا المقام
وفي بحث غير المنصرف والاولى ان كان قابلا للاعراب مكان قوله
ان لم يكن مبنيا قبل التركيب لان كل اسم مبني قبل التركيب عند المصنف
قوله في الارفع اي اعراب الثاني مع منع الصرف وبناء الاول
انما هو ارفع اللغات تخلف في عبارة المتن تكثيرا للفائدة والا
فالارفع منها ليس الا ترجيح بناء الاول واعراب الثاني على غيره و
توجيه ما ذكره جعل قوله كبعلبك لتقييد الاعراب الثاني لا تشتغب
قوله جمع كناية وهي في اللغة والاصطلاح في القاموس كنى به عن كذا
يكني ويكنو كناية تكلم بما يستدل به عليه وان يتكلم بشيء وتريد غيره او
بلفظ يجاذبه جانبا حقيقة ومجازا قوله ولا كل ما يكنى به اذ كثير منه معرب
لكن كناية عن القبح او عن القبيح الذي يستهجن ذكره وفلان وفلانة
وكثير منه ليس من هذا الباب كالمضمر الغائب ومن وما قوله ولا كل
بعض اذ لا فرق بينه وبين كل ما يكنى به والصواب ولا بعض مبهم وكان
السهو من الناسخ قوله ولذلك لم يقل بعض الكنايات مبنية لانه ما وجه
الاصطلاح في الكنايات دون الظروف قوله لكونها موضوعة وضع
الحروف اي وضعت ثنائية وتسمى هذا الاسم اسما ناقصا في القاموس

لا ترجيح بناء الاول ومنع الصرف
الثاني على غيره

كم اسم ناقص مبني على السكون او مؤلفة من كاف التشبيه وما فحذفت
وا سكنت وهي للاستفهام وينصب بعده تمييزا وللخبر وتخفض ما بعده
كرب وقد يرفع تقول كم رجل كريم آباؤه بهذا وقد يلوح من كلامه وجه آخر
لبناء الاستفهامية واخواتها الخبرية فتأمل قوله وجاء كذا كناية عن غير
العدد ايضا نحو خرجت يوم كذا كناية عن يوم السبت وغيره والمجرور
عطف على يوم السبت ومرفوع عطف على نحو فانه يجيء بمعنى كيت وكيت
ايضا في القاموس كيت وكيت ويكسر آخرهما اي كذا وكذا والتاء فيهما
ها في الاصل بهذا وتفصيله انهما في الاصل كيّة وذيّة على وزن المرة فحذفت
اللام وابدل عنهما التاء التأنيث كما في بنت ومن العرب من يستعملها
على الاصل والوقف عليها حينئذ بالهاء ولا يكونان الا مفتوحتين كذا في الرضي
ويجيء جواز بنائهما على الضم ايضا ولزوم استعمالهما مكررتين بواو العطف
قوله وانما بنيا لان كل واحد منهما كلمة واقعة الخ لا يخفى انه بهذا الوجه
لا يصير من قسمي المبني لا من مشابه مبني الاصل ولا مما وقع غير مركب
وله نظائر زيد وعليك واحد بعد واحد فلا تغفل قوله فمرتبته في البناء
منحطة عن اخواتها لانه في الاصل معرب والكسرة فيه اعراب والنون
تنوين جعل التنوين بمنزلة لام الكلمة فصار كانه مبني على السكون ويحتمل
ان لا يقول المصنف ببنائه قوله لانه لو جعل كاحد الطرفين لكان تحكما اي تحكما
بلا جهة فان قلت جعله كالوسط ايضا تحكم قلت الوسط لا يساوي شيئا
من الطرفين في كونه طرفا ويتميز عنهما بكونه وسطا فلا تحكم فلا حاجة في الجواب
عن التحكم الى ما قاله الفاضل الهندي انه اكثر والاولى ما ذكره الرضي ان
السائل في الاغلب لا يعرف القلة والكثرة فحملها على الدرجة الوسطى
اولى والاوجه ان يقال نصب مميز كم الاستفهامية لانه جعل مميز كم الخبرية
كالطرفين دفعا للتحكم ولو جعل مميز كم الاستفهامية مثلهما او مثل احدهما

والتبس

والتبس بكم الاستفهامية فجعل كالوسط تمييزا او لم يعكس لان كم الخبرية متقدمة
على الاستفهامية لكون الاستفهام فرع الخبر فجعل كالطرفين لان الطرف
مقدم على الوسط قوله لكن جوز الزمخشري ان يكون كم بهذا لقوله
الرضي ولا دليل على جوازه كتاب من كتب هذا الفن بانه دل عليه كلام الزمخشري
في تفسير الآية وجاز رده ما ذكره قبيل هذا الكلام انه يجوز جر مميز كم الاستفهامية
المجرورة بحرف الجر نحو على كم جذع بني بيتك وبكم رجل مررت والمجرور فقصد
تطابق كم ومميزه جرا والجر عند الزجاج بسبب اضافة كم الى مميزه كما في الخبرية
وعند النحاة هو مجرور بمن مقدرة ويجوز اضمارها قصد التطابق بهذا وبهذا
عرفت وجه صحة قوله وكم الاستفهامية مميزها منصوب مفرد من غير استثناء
بكم رجل مررت لانه داخل في قوله ويدخل من عليها قوله والخبرية ايضا
يدل على انشاء التكثير هذا اولى مما ذكره الفاضل الهندي ان الخبرية نقيضة
رب التي لانشاء التقليل لانه تطويل للمسافة بلا فائدة وينبغي ان يعلم
ان كون كم لانشاء التكثير وكون رب لانشاء التقليل يرجحان كلا
فيه احدهما عن الخبرية لان الانشاء راجع الى استكثار المتكلم واستقلاله
متعلق الحكم الخبري قوله لو قال وكلتاهما نعم لو فعل ذلك في تذكير كلا
تذكير لان تانيث كم كما شاع في السنة النحاة تأويله لتأويلها بالكلمة
فقوله كم الاستفهامية في تأويل كلمة كم الاستفهامية والظاهر فيه
التذكير فقوله فهو على تأويل كلا هذين النوعين كما ترى ولو قيل في تحليل
فالظاهر كلا هذين اللفظين او الاسمين قوله اي كل واحد منهما
اشار الى وجه افراد الخبر من وجوه ان كلا مفرد اللفظ وهنا وجه
لطيف قد خفي للطفه وهو انه نبه على ان كليهما واحد بالذات و
التعدد اعتباري وذكر كلاهما بتكلف اعتبار التعدد دفعا لتوهم
تخصيص اعتبار الاعراب باحد اعتباري كم قوله فكل ما بعده فعل او شبهه

باعتبار ان الوسط لا يتحقق الا بعد تحقق الطرفين . اسعد الجزري

متعلق الاستكثار والاستقلال على سبيل التنازع . اسعد الجزري

تنبيه على ان المراد بالفعل ما يعمه وشبهه ليشمل نحو كم يوما انت سائر
وكم رجلا انت ضارب قوله او متعلق ضميره النسخة الصحيحة غير مشتغل
عنه فهو يعم المشتغل بضميره والمتعلق وفي بعضها بضميره فهو قاصر الا ان يصح
الا بزيادة او متعلقه واعلم ان المشتغل عن الشيء يتبادر منه الصالح
للاشتغال به المعرض عنه بالاشتغال بغيره فليس جاءك في كم جاءك مشتغلا
عن كم بضميره فلذا اعترض الرضي على قوله فان كان بعده فعل غير مشتغل
عنه بانه ينتقض بقولك كم جاءك ولا يخفى عليك ان المتبادر من غير المشتغل
عن الشيء ايضا المشتغل به وان كان بحسب المفهوم اعم منه ومن غير الصالح
للاشتغال به فلا انتقاض نظرا الى المعنى المتبادر نعم الاوضح الاخصر
فان كان بعده فعل مشتغل قوله وعمله لا يكون الا بحسب التمييز اشارة
الى دفع ما اعترض به الرضي انه ينتقض بكم يوم ضربت لانه ليس منصوبا
على حسب اقتضاء الفعل بعده فانه يقتضي منصوبات كثيرة وليس نصبه الا
على الظرفية فاجاب الشارح بان اقتضاء ضربت يوما ليس الا بالظرفية و
بذلك اقتضاؤه التمييز قوله نحو كم رجلا ضربت في المفعول به قال الرضي وليس
بمعروف نصبها الا مفعولا بها او ظرفا او مصدرا او خبر كان نحو كم
كان مالك ومفعولا ثانيا لباب ظن نحو كم ظننت مالك قوله
وانما جعل الفعل وشبهه اعم من ان يكون ملفوظا او مقدرا ليدخل
في قاعدة النصب مثل قولك كم رجلا ضربته اذ لا يجوز الفصل لا بد في
جعله داخلا في قوله والا فمرفوع اي يجوز رفعه وحمل قوله منصوبا على جواز
النصب ويرده ما ذكره الرضي ان كم رجلا ضربت يجوز رفعه لكنه ضعيف
قوله وكلما قبله لم يقل كل ما له مضاف وحرف جر مع انه اخصر واوضح
لينبه على جواز تقديم المضاف والجار عليها مع اقتضائها صدر الكلام
قوله نحو من ابوك نظير لا مثال وينتقض تلك القاعدة بكم رجل صحبك

اورد عليه الرضي كم رجلا جاءك فان جاءك غير مشتغل
عنه وان المشتغل عن الشيء ان يعمل فيه لولا العمل
في الضمير وهو مع ذلك لا يختص الفعل بالعمل
في نفسه عصام [illegible]

لانه يتعين كم هنا للخبرية لان النكرة لا يكون مبتدأ للمعرفة بالاتفاق فيما
عدا مثل من ابوك ووردت برجل افضل منه ابوه كما مر قوله فكم هنا منصوب
المحل ولا يحمل هذا ذكره الرضي وهو غير مرضي لان المرفوع محلا ليس كم بل كلمة
الظرفية وهي لا تنبه عن الخبرية قوله اي مثل كم في تأتي الوجوه الاربعة
الاعرابية جعل المشار اليه بكذلك قوله فكل ما بعده وكان ان يجعل المشار اليه
من قوله ولهما صدر الكلام الى هنا ولما لم يجر الوجوه الاربعة في كل
اسم استفهام وشرط اوله الشارح بان المراد انه يتأتى تلك الوجوه
في جميع الاسماء وجعل غيره التأويل في التشبيه فقال معنى قوله وكذلك
ان مثل كم في بعض تلك الوجوه او جميعها اسماء الشرط والاستفهام
ولا يخفى ان في قوله وكذلك اسماء الاستفهام والشرط حزازة لانه لا تأتي
[illegible] جميع اسماء الشرط وباقي اسماء الاستفهام قوله وان كان اسم الشرط
فكذلك يتأتى فيها تلك الوجوه الثلثة واذا كان اسم الشرط مبتدأ
ففي خبره اربعة مذاهب خبره الشرط والجزاء او الشرط فقط وبهذا ان ظهر
بيان ان المصنف فاهم او الجزاء فقط او اسم الشرط مبتدأ لا خبر له قوله
وفي بعضها وفي مثل تمييز كم عمة ويؤيده قوله وقد يحذف باضمار التمييز و
لولا ذكر التمييز هنا لكان الظاهر وقد يحذف المميز قوله اي ما هو تمييز
باعتبار بعض الوجوه والاظهر ان المراد ما هو تمييز بحسب الظاهر فان قلت
فليكن الاوجه الثلثة في تمييز هذا التركيب ذكر التمييز نصبا وجرا وحذفه
فلا حاجة الى حمل التمييز على التمييز في بعض الاوجه قلت يلزم ان يكون
الوجوه حينئذ اربعة ذكره نصبا وجرا وحذفه كذلك فلا يحسن جعلها ثلثة
قوله فكان لا يليق تأخير هذا عن قوله وقد يحذف في مثل كم مالك كم ضربت
سابقة تأخير الفرع عن الاصل وفي هذا التوجيه مع التمحل في التمييز بحمله
على التمييز في بعض الوجوه فوات حسن الترتيب فالاولى ان يقال المراد [illegible]

الثلثة نصب عمة وجرها مع الافراد وجرها مع الجمعية والمراد بقوله وقد يحذف
انه قد يحذف مثل مميز كم عمة لك يا جرير وخالة فانه الذي سبق آنفا فيكون
اشارة الى ثلثة اوجه اخر باعتبار المميز المحذوف ويكون نحو كم مالك
وكم ضربت نظير الحذف هذا المميز وتبيين لاحتمال المحذوف بان يكون
المحذوف المصدر كما في كم ضربت والمقدر كما في كم مالك فتأمل قوله
فلا حاجة الى ذكر البعض ههنا يعني حذف لان اللام يغني غناءه ههنا
فيكون ذكره ذكرا لما لا حاجة اليه ولك ان تقول حذف ازالة لابهام
كون بعض الظروف شبيها كاسماء الاشارة قوله ما اي ظرف حين نجح

بيان الظروف

الظرف بقرينة قوله الظروف ولكن تبقيه على عمومه اشارة الى ان
من الظروف في باب المبني ما قطع عن الاضافة من كل وجه حتى لم يبق اثر
من الاضافة كما في عوض عن الاضافة اليه شيء فانه حينئذ كانه لا قطع
فيدخل في الظروف ما اجري مجراه قوله لان غاية الكلام كانت
ما اضيفت هي اليه لان غاية الكلام في كل ما هو نسبي يجب ان يكون المنسوب
اليه او غاية الكلام فيما قصد اضافته يجب ان يكون المضاف اليه قوله
فلما حذف صرن غايات اي لما حذف بلا عوض صرن غايات واما ما عوض
فيه عن المضاف اليه ككل وبعض واذ فالغاية هو المضاف اليه بعد لانه
لوجود العوض كانه مذكور واذا الغاية العوض قوله وشبهها بالحروف
في الاحتياج الى المضاف اليه من غير مانع اعتبار الشبه من ظهور الاضافة
المرجحة لجانب الاعراب بخلاف حال الاضافة فان الاحتياج فيه معارض
وليس في المضاف الى الجملة ظهور الاضافة لعدم ظهور اثرها في المضاف اليه
بل لعدم ظهور المضاف اليه الذي هو في الحقيقة مضمون الجملة قوله ونالها
ومن الظروف المسموع قطعها عن الاضافة وبني على الضم لا اصطلاح الرضي مع ما ذكر
امام واسفل ودون واول ومن عل ومن علو على وزن من قبل ودون

هو مضمون الاول وقوله ولا يقاس عليها بمعناها ما يريد فضلا عما ليس
بمعناها قوله فرغ اي سهل خلقه كذا في القاموس قوله الا داغفق من
باب علم او فتح على ما في القاموس قوله لشبهها بغيرها كثرة الاستعمال
وعدم تعرفها بالاضافة الاعجب ان يقال لانه حسب بمعنى لا غير اذ لا فرق
بين ان يقال جاء زيد فحسب وبين ان يقال جاء زيد لا غير والغفلة
عن هذا الوجه عجب وليت شعري انه لم لم يجعل حسب مناسبا للغايات
في الابهام لانه لابهامه لا يتعرف كغيره قوله ومنها اذ لحكم بينا واذا بينما
من غير شائبة الاستعمال يقاس في الحكم بينا بينما على ما يشابه بناهما مما
يشاركهما في موجب البناء بخلاف متى واين واني وكيف فان عدم التنوين
فيها شاهد البناء والعامل في الظروف المتضمنة معنى الشرط سوى اذا هو الشرط
عند الاكثرين وفي اذا الجزاء عند الاكثرين والرضي رجح قولهم فيما سوى
اذا واختار التفصيل في اذا بانه اذا قصد به معنى الشرط فالقول قولهم
وان جرد لمعنى الظرفية فالعامل هو ما في موقع الجزاء قوله وفيها اي في
اذا معنى الشرط وهو ترتب مضمون جملة على اخرى لكن فرق بين نفس اذا
وسائر اسماء الشرط من متى ونظايرها فان اذا غير راسخة في معنى الشرط و
لا موافقة لها فيه ولذا جاء جزاؤها الاسمية بغير فا واذا كقوله تعالى واذا
ما غضبوا هم يغفرون والذين اذا اصابهم البغي هم ينتصرون وجاء جزاؤها
الشرطية اسمية على سبيل الشذوذ نحو قوله اذا الخصم ابزى مائل الراس
انكب ولا يعمل في المضارع الواقع بعدها والمصنف اشار الى ضعف
معنى الشرط فيها بقوله وفيها معنى الشرط فتأمل قوله ولذلك اي لكون
معنى الشرط فيها والاولى ان يراد بقوله ولذلك ولكون معنى الشرط فيها
غير قوية كما نبه عليه بقوله وفيها معنى الشرط اختير بعدها الفعل لم يجب
كما في متى واخواتها والذي يستفاد من الرضي ان مجيء الاسم بعدها نادر

كما ينبهك عليه قوله من فجئته فجاءة بالضم والمد يعني من حد سمع ومنع و
انما قيد الفجاءة بالضم والمد لان الفجاءة كالضربة مصدر فجاءه من الحدين
بمعنى اخذه بغتة قوله والمراد بلزوم المبتدأ غلبته وقوعه بعدها بعيد
وقيل لزوم المبتدأ انما هو في باب الاضمار على شريطة التفسير قوله وقولها اذا
وقوف السبع او مكانه مفعول فيه لفاجأت لا مفعول به والا لم يبق اذا
ظرفية وقد سبق انه قال الرضي انا لم اعثر على اذا مجردة عن معنى الظرفية
ولا ينبغي ان يتوهم ان مراده ان عدم بقائها ظرفية لا يصح في المقام لانها
عدت من الظروف المبنية فلا بد له من الظرفية لان مذ ومنذ قد عدا منها
مع انهما مبتدان عند الجمهور قوله وقد يجيء للمستقبل كقوله تعالى فسوف تعلمون
اذ الاغلال في اعناقهم وذلك لتنزيل المستقبل منزلة الماضي لكونه من اخبار
من عنده المستقبل كالماضي في تحققه قال وايضا يمكن منع كونه في الاية للمستقبل
لجواز ان يكون لمطلق الوقت كانه قيل فسوف تعلمون زمان الاغلال
في اعناقهم فهم كونه مستقبلا بالقرينة فسوف تعلمون قوله وقد يجيء للمفاجأة
نحو خرجت فاذا زيد قائم في الرضي والاغلب مجيء اذ في الجواب بينا واذا
في جواب بينما ولا يجيء بعد اذ المفاجأة الا الفعل الماضي وبعد اذا المفاجأة
الا الاسمية وقد يجيء اذ للمفاجأة في غير جواب بينا وبينما نحو قولك كنت واقفا
اذ جاء الي عمرو وفي اللباب وهما بمعنى اذ واذا الكائنتين للمفاجأة و
يختص الاولى بالفعلية والثانية بالاسمية ايقاعا للمخالفة بينهما وبين
الزمانية قوله اي حال كونها للاستفهام وشرط كانه جعل استفهاما
حالا منها مسامحة بتقدير ذا استفهام لان الاستفهام معناها والاظهر
ان المصنف جعله ظرفا يدل عليه قوله ومتى للزمان فيهما قوله وقد جاء
انى زيد بمعنى كيف وانى القتال بمعنى متى قال الرضي يجيء انى بمعنى كيف نحو
انى تؤفكون ويجيء بمعنى متى واول قوله تعالى انى شئتم على الاوجه الثلثة

ويجيء بمعنى متى وكيف الا وبعده فعل قوله والمشهور فتح الهمزة والنون و
قد جاء كسرهما ايضا ويفهم من هذه العبارة ان مجيء الكسر فيهما كمجيء فتحهما وليس كذلك
قال الرضي وكسر همزته لغة سليم وقال الاندلسي وكسر نونه لغة بها وتختلف
في اصله فقيل هو اين زيد فيه با وادغم اين في ايا واليه جرى اهل اللغة
حيث ذكروه في باب النون وقيل اصله اي الضعيف الى اوان حذف منه
اي او الهمزة وادغم اي في اوان وقيل اصله اي آن حذف الهمزة وركبه
الرضي بانه لم يجئ الآن خاليا عن اللام ولم يجئ اي مضافا الى المفرد المعرفة
وزيف الاول بان اين للمكان وايان للزمان قوله بمعنى اول المدة
معنى مذ ومنذ اول المدة وانما يختص اول مدة زمان الفعل المتقدم عليها
بقرينة سبق ذلك الفعل فلا يرد انه ينبغي ان يقول بمعنى اول زمان الفعل المتقدم
ولا يحتاج في دفعه الى ان اللام للعهد او عوض عن المضاف اليه اي مدة
ذلك الفعل ولا يحسن تغيير قوله اول المدة باول مدة زمان الفعل المتقدم
لانه ليس مراد المصنف قوله اي اول مدة عدم رؤيته الغير كضمير رأيته
ليس فاعلا فلا يتجه ان الظاهر اول زمان عدم رؤيتي كما يتوهم قوله المفرد
اي الاسم المفرد لا المثنى والمجموع لو اريد بالمفرد ما يقابل المثنى والمجموع
لم يعلم انه هل يصح ما رأيته مذ ثلثة ايام او الثلثة مفرد بهذا المعنى بلا شبهة
فينبغي ان يراد بالمفرد الواحد كما في قوله فيما سيأتي ونقول في المفرد
من المتعدد اي لا يقع بعدهما الزمان الواحد المعتبر وحدته الغير المقصود تعدده
قوله او حكما نحو ما رأيته مذ اليومان اللذان صاحبتنا فيهما دفع لما يفهم من كلام
الرضي انه لا يخفى عليها بالمفرد من نحو يكون المثنى تارة وبين المفرد بما هو اعم من
المفرد حقيقة او حكما وقد اخذ هذا التاويل من تقييده المجيء مثنى بقوله اذا
لم يكن المقصود عدده او لم يعرف الهندي ان المفرد وجعل المثال المذكور
مما لم يلتفت اليه المصنف لقلته وقوله فما دام لا يلاحظ بان اليومان

امر واحد لا يحكم عليهما بأولية المدة حتى الآن انه اشمل من وجه ملاحظة اليومين
امر واحد الا وهم بيانه انه لمجرد ملاحظة بهذين اليومين يصير امراً واحداً و
ليس كذلك فنقول هذان اليومان لوحظ بعنوان زمان المصاحبة الا انه جعل
بالمثنى ليتعين انه اي زمان المصاحبة قوله لحصول التعيين المقصود من
كونه معرفة الاظهر ان يقول يوم لقيتني فيه في قوة يوم الملاقاة قوله
اي الزمان الذي قصد بيانه حال كونه ملتبساً بالعدد جعل الباء في قوله
بالعدد للمصاحبة وقطعه عن المقصود الذي يطلب صلة الباء لما تأمل
وزعمي من انه لو لم يأول بهذا لكان العبارة فيلبهما المقصود به العدد
قلت المراد بالعدد واسم العدد بقرينة جعله مقصوداً به والكون مقصوداً
به شان اللفظ واما شان المعنى كونه مقصوداً واختار المقصود بالعدد
على العدد ليشمل المثنى والمجموع والمفرد المقيد بالوحدة نحو ما رأيته مذ يوم
ومذ يومان ومذ ايام لانها ليست اعداداً لكنها يفيد المقصود بالعدد
من تعيين الآحاد قوله وقد يقع بعدهما المصدر لا يقال ما يقع بعدهما
احد هذه الامور بتقدير زمان مضاف بمعنى اول المدة فينبغي ان يجعل
من تتمة احواله ولا يفصل بينهما ببيان المعنى الثاني لانا نقول نحو ما رأيته
مذ سافرت ان اريد زمان حدوث السفر فهو لاول المدة وان اريد زمان
السفر من اوله الى آخره فهو بمعنى جميع المدة اي جميع مدة عدم رؤيته
جميع زمان سفرك قوله او الفعل الاولى او الجملة ليعلم ان الزمان المقدر
مضاف الى الجملة لا الى مجرد الفعل كما توهمه عبارته قوله او ان اي ما
كتب على هذه الصورة اراد ان يجمع عبارته ان مشغلة محققة فاول الكتاب
باستعمالها فلا لازم معنى ما اي ما كتب على هذه الصورة ولا يخفى انه
يجب ان يقرأ او ما كتب على هذه الصورة ولا يشك عاقل ان عبارة
الكتاب ليس كذلك فالحق ما قيل انه اكتفى عن تكرار الكتابة بتقييد النسخة

والتخفيف

والتخفيف فانه كثيراً ما يفعله المصنفون قوله فيقدر زمان مضاف هو زمان
او ساعة او وقت او يوم او ليلة لو ساعدها القرينة فلذا انكر الزمان و
لم يقل فيقدر الزمان المضاف قوله ويرد عليه انه يلزم ان يكون المبتدا
في مثل قولك مذ يومان نكرة والخبر معرفة يمكن دفع النقض ولما في محل
بمعنى جميع مدة زمان ما رأيته فيه ويرد عليه ايضاً انه يلزم تأخير المبتدا فيما
كانا معرفتين في ما رأيته مذ يوم الجمعة ويندفع بما ذكر من الجواب والتحقيق
اعلم بالصواب قوله لدى بالالف المقصورة وهو بمعنى عند فلا وجه
لحكم بيانها لمجرد موافقتها في بعض الحروف بلدن مع عدم الموافقة في
المعنى او لدن بمعنى من عند فهو متضمن بمعنى من فلذا بني ولا يرد عدم
الجملة بنا من لدن جئتنا لانه يكفي لجهة البنا كون لدن فيه من لدن على
لفظها هو مبني على انه لا يوجب دخول من عليه من عدم تضمنه لمعناه
لجواز ان يكون الدخول للتأكيد قوله ولدن بضم اللام فيها ثمان لغات
ويحتمل بيان الكتاب الا سبعة لما منها ما بقي من بيان الشارح من لدن
بكسر الدال لا ان يقال كانه اكتفى المصنف في البيان بتقييد الدال بالفتح
والكسر معاً ولم يكتف في بيان لدن بضم الدال ايضاً بالتقييد بان يقيد
الدال بالحركات الثلث معاً لئلا يفوته التنبيه على اصالة لدن بضم الدال
ولا يخفى ان الانسب ذكر لدن بفتح الدال مع لدن بضم الدال وجميع لغة
بضم اللام مع لدن بفتحها فقد فات شرح الشارح الانسب قوله وكلها
بمعنى عند لدن بجميع لغاتها بمعنى من عند لدى بمعنى عند على ما في الرضي
وغيره قوله ولا يقال لما ل لدى زيد او لدن زيد لم نعثر في كلامهم
على هذا في لدن وانما ذكره في لدى وعند قوله من شجرة بضم الشين
وسكون الحاء السحر الاعلى والسحر قبل الصبح كذا في القاموس قوله ولكن
حذف عنها وثبت بها اذا كان نصب غدوة قبل الحذف اما اذا كان

ويمكن معرفة بالالف واللام ولا يكون المبتدا
نكرة ولا [illegible] فتأمل . [illegible]

المعرفة والنكرة

الحذف قبله فيقال شبه نونها بنون التنوين لانها تثبت تارة وتحذف
تارة قوله لكونها مقطوعا عن الاضافة هذا يقتضي استدراك ذكره بعد ذكر الجار
قوله بدليل اعرابه مع المضاف اليه الدليل غير محكم لجواز ان يكون ما في مفعوها
مفتوحا بالبناء لان عوض جاء مفتوحا وجنبه مكسورا ومفتوحا بعده عن كونه
مقطوعا عن الاضافة لان نظائره لا يكون الا معمولا قوله المعرفة والنكرة
اي بها معرفتين لانها النكرة ذكرها فيما سبق معهودتان وكان كثرة احتياج
المباحث المتقدمة اليها داعية الى تقديمها على بيان المعرف وغير المعرف
الا انه اخرهما لتوقف معرفة بعض اقسام المعرفة على مباحث المبني لا
المقام قوله بوضع جزئي الوضع الجزئي ما لوحظ فيه الموضوع له الجزئي بخصوصه
ويسمى وضعا خاصا ايضا والوضع الكلي ما لوحظ فيه الموضوع له الكلي
بنفسه او الموضوع له بعنوان اعم كما يقال لوحظ كل مشار اليه بعنوان
المشار اليه ووضع له بعينه اسم الاشارة ويسمى وضعا عاما ايضا
فالاول وضع عام لموضوع له عام والثاني وضع عام لموضوع له
خاص قوله لشيء ملتبس بعينه اي بذاته المتعينة فسر عينه بذاته المتعينة
وهذا انما يتم لو جاء العين بمعنى الذات المتعينة ولا يساعده اللغة اذ
ما يناسب هذا المقام من معانيه ذات الشيء او نفس الشيء كما في قولهم
جاء زيد بعينه وجاء زيد بنفسه وحينئذ الباء زائدة على ما صرحوا به
فيكون المعنى المعرفة ما وضع لشيء بنفسه لا لامر متعلق به وهو حينئذ يتناول
كل لفظ موضوع اذ ما من موضوع لشيء الا وهو وضع لذلك الشيء نفسه
لكن شاع فيما بينهم تفسير قولهم بعينه في امثال هذا المقام بالمتعين فلا
ان يكون من مواضعات الادب وان لم يصرحوا به قوله اي المعهود
عند المتكلم والمخاطب لا اعتداد بعلم المتكلم في التعريف وكذلك يقال حقيقة
التعريف الاشارة الى ما يعرفه المخاطب قوله وقوله بعينه يخرج النكرة

يبقى بعد النكرة التي كانت علما كثرت بالتاويل وهو ما جعله المحشي من هذا
التعريف فعدل عنه الى ما لا يحتمل المقام بيانه ولا يبعد ان يقال فلا النكرة
عليه يجوز لانه في حكم النكرة ويعامل به معاملتها قوله واشار اليه ترتيبها
في الذكر اي ترتيبها بحسب المرتبة نبه في ذلك المتن وليس هذا كان
المبهمات منها بابا وهي المعرف باللام ومنه ما يفوقه قوله فالوضع
كلي والموضوع له جزئي مشخص كان ينبغي الاكتفاء بالجزئي لان التحقيق ان
الموضوع له جزئي اضافي فربما يكون كليا ومما ينبغي ان يعلم ان الوضع
الكلي للموضوع له الجزئي مما فاز به بعض محققي المتاخرين والقدماء لم يعثروا
عليه حتى المصنف فجعل معنى قوله لشيء بعينه لذات شيء بعينه وقال الواضع وضع المضمر مثلا
لمفهوم كلي ليستعمل في جزئي من جزئياته وشرط ان لا يستعمل في مفهومه
الكلي فمفهومه الكلي مهجور في الاستعمال واللام في قوله لشيء ليس صلة الوضع
بل غرضه والشارح لما راى امكان تطبيق عبارته على ما هو الحق شرحه به
تعليما لما هو الحق ولم يلتفت الى ما قصده به قوله من حيث معلوميته و
معهوديته يتبادر منه ان كلامه المعهودية في ذهن المتكلم والمخاطب
والتحقيق ما عرفت فلا تنس وكن من المتذكرين ويشكل بتصور العلم الشخصي
بانه الذي تصور الذات بعينه ووضع بازائه بلفظ انه فانه لم يضع
تصوره لغيره لشخصه فلا يمكن وضعه له كان الواضع غيره وان
كان اياه فلا يمكن معرفة وضعه لغيره حتى يترتب فائدة الوضع العلمي
وهو فهم الشخص بعينه ويشكل بوضع الآباء الاعلام لابنائهم في غيبة الابناء
قبل رؤيتهم وبوضع العلم للشخص مع انه يتبدل تشخصاته من اول عمره الى
آخره وهو ما فيه انه لم يتصور مسمى علم لشخصه حين وضع العلم للمشخص فانه
موضوع له المشخصات المتبدلة من اول عمره الى آخره فلا يمكن تصوره
بخصوصه الذي وضع اللفظ له بهذا الخصوص قوله ما عرف باللام العهدية

ذو اللام والمضاف الى احدها
يعني منه ما يساويه م

فيشمل اللام الحضورية واللام العهدية والجنسية والاستغراقية

اوجنسية او الاستغراقية والعهدية الذهنية من فروع الجنسية كما حققناه لك
في اول الكتاب فتقسيمها الى الجنسية والاستغراقية تقسيم للشي الى نفس
شي وقسيمه وكذا الى العهدية والجنسية في وجه وله وذا الميم في ليس من
امبر امصيام في امسفر بدل من اللام فحينئذ سقط ما ذكره في قوله و
من خواصه دخول اللام انه لو قال دخول حرف التعريف لكان شاملا
لميم الا انه لم يذكر الميم لعدم شهرته لانه اذا لم يكن حرف تعريف
بل بدلا منه فلا يشمله حرف التعريف ايضا كما لا يشمل الحروف المبدلة
من اللام في قولك الرحمن الصمد الرحيم الى غير ذلك وله ولم يذكره
المتقدمون ارجوعها الى ذي اللام وهو مذكور في المتون وكانه لم يكن
في متنه او هناك سهو كاتب وكان اصله ولم يذكره المتقدمون ارجوعه
الى ذي اللام ثم ان ما في الهندي ووجه كونه في الاصل ايها الرجل حتى
لا الظهر ما في الرضي ومن لم يعده من النحويين فلكونه فرع المضمرات
لان تعرفه لوقوعه موقع كاف الخطاب وله ولا يستلزم صحة الاضافة
لا يخفى انه تكلف جدا اولى وصحة الاضافة الى كل من الخمسة ولهذا
جعل الهندي مرجع الامور الاربعة وهو وان كان بعيدا في اللفظ
لكنه عار عن التكلف في المعنى وكانه عبارة المتقدمين الذين لم يذكروا
المنادى ولم يسبق على كلامهم الا هذه الاربعة فلما زاد المصنف واورد
هذه العبارة بعده اختل الضمير وله ولا يخفى عليك نظرا الى ما سبق
ان المضاف ذا كان لفظ المثل والغير والشبه فهو مستثنى من هذا
الحكم قوله فهو مستثنى من هذا الحكم جواز ذو الشرطية خبر ان ولو قال
وما عرف باللام او النداء او الاضافة لكان اخصر واتم ولا يبعد
ان يجعل المضاف معتدا بيبا في معنى الاضافة معطوفا على اللام
فيكون في معنى وما عرف بالاضافة معنى وله اسما كان هذا معنى

اسما العدد

معنى ثالث له اسم اخص من العلم فله معان ثلثة مرتبة في العموم قد عرفتها فاحفظها
وله لانه ان صدر بالاب او الام كما في كتب النحويين كما قال صاحب
القاموس ابو العنا بعينه لكراهته لقب لابي اسحاق اسمعيل بن سويد وكنيته
ووهم الجوهري هذا فاحفظه فانه بديع وله واحترز به عن المعارف
كلها لو قال وضع بوضع واحد لشي واحد بعينه لكان اخصر واوضح وله
لئلا يخرج الاعلام المشتركة لا نقول قد خرج بقوله غير متناول غيره الاعلام المشتركة
فقوله بوضع واحد ليدخل لا لئلا يخرج لانا نقول ليس المذكور في الحد عدم
التناول المطلق بل المقيد فلا يخرج به الاعلام المشتركة فافهم وله اراد التنبيه
على ترتب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب يشعر بانه لا ترتيب فيما
بين اصناف المبهمات وسيصرح به وقد عرفت انه اسم الاشارة اعرف
من الموصول وبانه لا ترتيب بين اصناف المضاف الى احدها معنى فان تعريف
المضاف بحسب تعريف المضاف اليه كما سيصرح فالاولى ان يقول
اراد التنبيه على ترتب اصنافها فيما يكون فيه هذا الترتيب ويحتاج الى
التنبيه وله ثم المضمر المخاطب ليس وجه كون المضمر المخاطب اعرف من المنادى
ظاهرا الا ان يجعل تعريفه لكونه في الاصل معرفا باللام وله لكمية آحاد
الاشياء منفردة كانت تلك الآحاد او مجتمعة اشارة الى جواب ذكره
الهندي عن اشكال الرضي حيث قال يخرج عنه الواحد والاثنان لانهما
وان وضعا للكمية لكن لم يوضعا لكمية الآحاد بل لكمية الواحد والاثنين
ومحصل الجواب ان واحدا وضع لكمية آحاد الاشياء منفردة منفردة لا مجتمعة
ونحن نقول قد حقق الرضي في بحث التعريف باللام ان الجمع المحلى باللام
يشمل كل واحد واحد وكل اثنين اثنين وكل جماعة جماعة فلذا يصح استثناء
ايها شئت عنه فتقول جاء العلماء الا واحدا او اثنين او جماعة فانه في
معنى جاء الى كل واحد من العلماء وكل اثنين وكل جماعة والمضاف

المستغرق كالمحلى باللام فاحاد الاشيا اى معنى كل واحد منها وكل اثنين منها
وكل جماعة منها فلا اشكال ومما حققه الرضى ان الكمية كلمة نسبة اى الصفة
المنسوبة الى الكم وهو العدد المعين الذى يجاب به عن كم فان كم للسؤال
عن معين فخرج المجموع عن تعريف العدد حتى الالوف والمئات ودخل
رجل ورجلان على تقدير دخول واحد واثنين فاخرج رجلا ورجلين بارادة
وضع الكمية التى تخف ورجل ورجلان وضعا للماهية وكميتها كما
ذكره الشارح هذا وفى كون كم سؤالا عن العدد المعين بحث كيف ولا نكر
صحة الجواب عن كم رجلا عندك بقولك الوف ومئات الا ان يقال
هذا ليس جوابا عن السؤال بكم الاعتراف لعدم العلم بما سئل عنه وبيان ما
سئل عنه بقدر الاستطاعة ولا يشكل التنوين لان ما عبارة عن الاسم
ولا تتوهمن ان كم ليس مخصوصا بسؤال من العدد والا لم يكن لسائح
كما ان ذلك من التباس الكم الحكمى بكم اللغوى قوله فالاشيا هى
المعدودات واحادها كل واحد واحد منها جعل لاحاد اجزاء المعدودات
فيلغو ذكرها ويكفى ان يقول لكمية الاشيا فينبغى ان يقال المراد باحاد
الوحدات القائمة بالاشيا واسم العدد موضوع لكمية وحدات الاشيا
لا لكميتها قوله وان لم يكونا عند بعض الحساب من العدد اى لم يكن شئ
منهما عند بعض الحساب من العدد واما الواحد فليس بعدد عند احد من
الحساب لان العدد نصف مجموع حاشيتيه عند بعض وبعضهم استثنى من
التعريف الزوج الاول فقال اذا لم يكن الفرد الاول عددا ينبغى ان لا يكون
الزوج الاول ايضا عددا قوله اى اصول اسما العدد التى تتفرع منها
بقيها اما بالحاق تاء التانيث لم يجعل المؤنث فى الواحد والاثنين من الاصول
ولقد احسن لانه من الفروع الحاصلة بالحاق تاء التانيث والفه وكذا
لم يجعلها فيما فوقهما الى العشرة منها لانه يتفرع منها باسقاط علامة التانيث

حاشية هذا المقام واسع اعلم ان كم مخصوص بالسؤال عن العدد وان يوهم عدم الاختصاص كون ... كما توهم ذلك وهم من التباس كم الحكمى بكم اللغوى ... يستعمل ...

ثلثة

فثلثة اصول وثلث فروع وقد اشار اليه المصنف حيث قال واحد الى عشرة فعد
الواحد والعشرة من الاصول لكن يجب على الشارح ان يقول كثلث الى
عشر وحصر الاصول فى اثنتى عشرة كلمة انما يصح لو لم يجعل لفظ البضع
من اسما العدد او جعل واريد اصول اسما العدد الغير المبهم قال الرضى
البضع بكسر الباء وبعض العرب يفتحها ما بين الثلثة الى التسعة تقول
بضعة رجال وبضع نسوة وبضعة عشر رجلا وبضع عشرة امرأة
اذا لم يقصد التعيين قال الجوهرى اذا جاوزت لفظ العشرة ذهب
البضع فلا تقول بضع وعشرون والمشهور جواز استعماله فى جميع العقود
هذا كلامه قوله اوامتزاجيا كخمسة عشر جعله الرضى من العطف لانه
فى الاصل للعطف والشارح آثر رعاية الحال على رعاية الاصل لكن الصواب
او تضمنيا مكان امتزاجيا قوله تقول واحد واثنان سمى الوحدة واحدا
اما لانه الواحد بذاته كما يجئ الضوء مضيئا لذاته واما لانه من الانواع
المتكررة والراجح هو الثانى واليه اشار الرضى حيث قال فالواحد
بمعنى المنفرد اى العدد المنفرد ويستعمل فى المعدود كسائر الفاظ العدد
فيقال رجل واحد وقوم واحدون قوله اثنتان او ثنتان التا
فى اثنتان للتانيث كما فى ابنتان واللام يا محذوف وفى ثنتان بدل
من ذلك اللام كما انه فى بنتان بدل من اللام التى هى الواو وابدال
التا من اليا قليل ومن الواو كثير قوله احد عشر الاحد اصله وحد
على وزن حسن صفة مشبهة من وحد يحد قلبت واوه الفا على سبيل الشذوذ
عند الجميع وفى احدى كذلك عند غير المازنى واما عنده فقلب الواو
المكسورة فى الاول قياس كالمضمومة ولا يستعمل احد ولا احدى الا
فى التنيف ومعنى نحو احدهم واحديهن ولا يستعمل واحد وواحدة
فى التنيف الا قليلا قوله ولى غير الواحد والواحدة ههنا بدون

استعمال لفظ البضع

كاخت وبنت وتراث ... م

التنيف الزيادة ويخفف ويشدد واصله من النوف ويقال لما عشرة ونيف ومائة ونيف وكلما زاد على العقد فهو نيف حتى يبلغ العقد الثانى صح

التركيب ولم يصرح بقوله احد وعشرون احدى وعشرون لنكتة اخرى
سوى ما ذكرنا وهو انه اراد التنبيه على ان المراد بقوله ثم بالعطف بلفظ
ما تقدم عطف العقود على الزائد عليها فصرح بصورة العطف فقال
ثم بالعطف ليتبادر منه تلك الصورة ولهذا لم يصرح في مائة والف بصورة
العطف بل جعلها محتمل العطف في قوله ثم بعطف على ما تقدم على العطف
المطلق الاعم من عطف الاكثر على الاقل او العكس هذا على طبق ما
ذكره الشارح متابعة لما في الحواشي الهندية اما على ما ذكره الرضي
من ان عطف الاقل على الاكثر جائز في الكل والعكس اكثر فلا يتم هذه
النكتة قوله فتقول مائة وواحد او واحدة قوله او واحدة عطف
على قوله واحد وقوله ومائة واثنان واثنتان عطف على قوله مائة
وواحد او واحدة واياك وان تجعل قوله ومائة عطفا على واحدة و
تجعل واحدة ومائة عطفا على مائة وواحد ليكون تمثيلا لعطف الاقل
على الاكثر لانه مع ان فيه تفويت المناسبة بين واحد ومائة اذ الكتاب
وواحد ومائة يمنعه قوله فيما بعد ويجوز ان يعكس العطف في الكل فقال
وبما نقلناه لك عن الرضي ان عطف الاكثر على الاقل اكثر عرفت ما في قوله
ويجوز ان يعكس العطف في الكل على طبق ما في الحواشي الهندية لانه يوهم
ان عطف الاقل على الاكثر راجح على ما لا يخفى على الذائق دقائق علوم
البيان في المعدود في سلك السياق واعلم ان اصل مائة مئية كسدرة
حذف لامها فدخلها التاء عوضا منها كما في عزة وشية ولامها يا
لما حكى الاخفش مئيا بمعنى مائة وانما يكتب مائة بالالف بعد الميم حتى لا يشتبه بمنه
منه خطا والحق التثنية بالمفرد دون الجمع قوله كما في معدي كرب مثال لما ركب
بالتركيب لا يجوز الاسكان بالتثاقل فان الاسكان في معدي كرب واجب
صرح به الرضي قوله قال الشارح الرضي نبه بذلك على ان ما يتبادر من عبارة

المصـ

المصنف حالا بر نسبة الرضي فان البناء درمنه ان حذف الياء مع الكسر غير
بل واقع من غير شذوذ وعليه نحوي ما في الشرح المنسوب الى المصنف قوله
لما فرغ من بيان حال اسماء العدد شرع في بيان حال مميزاتها توهم
ذلك ان الباب معقود لبيان حال اسماء العدد ومميزاتها والظاهر انه
معقود لبيان اسماء العدد وبيان المميز راجع الى بيان احوال اسماء العدد
كما ان بيان المفرد من المتعدد راجع الى بيان احوال اسماء العدد
في تلك المعرفة اللفظة الصافية قوله مخصوص اي مجرور باضافة العدد
اليه لا غير وذلك اذا كان المميز مجموعا لفظا ومجرورا بكلمة من في الاكثر
او اذا كان مجموعا معنى بان كان اسم جمع نحو رهط بفتح الراء وتحرك
فانه قوم الرجل وقبيلته ومن ثلثة او سبعة الى عشرة او ما دون العشرة
وما فيهم امرأة كذا في القاموس واسم جنس كالتمر والعسل وقيل كونه
جمعا معنى واذا لم يكن التمييز الا جمع قلة فيؤتى بها وان لم يكن او جمع
كثرة فكذلك وان كان له كلاهما فالاغلب ان يؤتى بجمع القلة ليطابق
العدد المعدود وان لم يكن له جمع التكسير يؤتى بالجمع المؤنث السالم
كقوله تعالى ثلث عورات وقد جاء قوله تعالى سبع سنبلات مع
وجود سنابل قوله احدهما في صورة جمع المذكر السالم انما قال في
صورة جمع المذكر السالم ولم يقل في صورة جمع المؤنث السالم لاختلاف
في مئين فقال الاخفش هو فعلين كغسلين فهو عنده اسم الجمع وقال
بعضهم هو فعيل كعصي ابدل الياء الاخيرة نونا قوله ولا يجوز اضافة
العدد الى جمع المذكرات لم قد نبه بذلك على ان قول المصنف وكان
قياسها مئات او مئين غير مستقيم والقياس مئات لا غير قوله
لانه لما صار منصوبا صار فضلة فاعتبر افراده ليكون الفضلة قليلا
لفظا كما هو قليلة وتخصيص هذا الوجه ان الجمع بمنزلة ثلث مفردات لا محالة

فصاعدا فلو جمع المضاف صارت في الكلام كثرة فاقتصر لتقليلها قوله
لان استعمال جمع مائة في الاعداد مرفوض لا يقال ثلث مئات رجل كما يقال ثلثة
آلاف رجل في الوجه انما يتم لو لم يجز مئات رجل من غير اضافة عدد اليها
لكنه جاء مئات رجل قال الرضي وان لم يكن مائة مضافا اليها ثلث
واخواته جمعت واضيفت الى المفرد ايضا نحو مئات رجل قوله
مخصوص بمفرد وقد يجمع نحو مائة رجال وقد يفرد منصوبا قال اذا عاش
الفتى مائتين عاما فقد ذهب اللذاذة والفتاء قوله واذا كان
المعدود مؤنثا واللفظ المعبر عنه مذكرا تعلقوا بهذه الضابطة عند قوله
حتى الرضي الا انه ذكر الرضي سابقا ما يوجب تخصيصه حيث قال وثلثة
واخواتها اذا اضيفت الى مائة وجب حذف تائها سواء كان مميز
المائة مذكرا او مؤنثا نحو ثلث مائة رجل وامرأة واذا اضيفت
الى الآلاف وجب اثبات التاء سواء كان مميز الآلاف مذكرا او مؤنثا نحو
ثلثة آلاف رجل وامرأة لان مميزها المائة والآلاف لا ما اضيف اليه
المائة والآلاف هذا كلامه وانما قال واذا كان المعدود مذكرا او
لم يقل واذا كان المميز مذكرا ليشمل الحكم ثلثة اشخاص واشخاصا ثلثة
ورد عليه ان هذا الحكم حقه ان يذكر عند بيان التذكير والتأنيث ا
بعد بيان المائة والالف لعدم افتراقهما مذكرا او مؤنثا قوله فان
شئت قلت ثلثة اشخص وانت تريد النساء اعتبارا باللفظ جعله
الرضي الاقيس الاكثر قوله بهما لان تمييز الواحد مغن عنه فلا اشارة
الى منع الاغناء بالجواز لفائدة التأكيد كما في اله واحد والهين اثنين
قوله لم لا يجوز ان يكون مفردا كما يقال شيء رجل وقد جاء في الشعر
ثنتا حنظل ومن اسبابه المنع الذي ذكره الرضي نحو واحد رجال
واثنا رجال فاعرف قوله لما التزموا الجمعية في تمييز سائر الآحاد

الا الاولى ان يقال لما التزموا الموافقة بين المميز والعدد في سائر الآحاد
في الدلالة على المتعدد ينبغي ان يعتبر في الاثنين ايضا فافهم قوله ويقول
في الحواشي الهندية ويقول ست فقد صرح بذكر انت اشارة الى ان نقل
صيغة الخطاب وجعل الغيبة براجع المستكن الى العرب اي تقول العرب
ويرجح ما اختاره قوله وان شئت قلت حادي احد عشر فيعرب الاول
قوله وتقول في المفرد باعتبار حاله اي مرتبته لا يخفى ان التصيير بعيد
حال من الاحوال فلا يحسن مقابلته بالحال وفسر الحال بالمرتبة لانه لو
قصد باعتبار حاله بمعنى انه واحد من تلك المعدودة من غير بيان مرتبته
لقال واحد الثلثة او الاربعة وواحدتها ولا يشتق له لفظ الاول
والاولى الى غير ذلك قوله اذ فوقه مركبات لا يتيسر اشتقاق
اسم الفاعل منها ينتقض بحادي عشر احد عشر ونظائره واذا اخذ اسم الفاعل
من اول جزء تلك المركبات وسنذكر له وجه قوله حكم اسماء الفاعلين
في التذكير والتأنيث وكذا في عدم الحاجة الى التمييز قوله ومن ثمة اي
ومن اجل اختلاف الاعتبارين الاولى ان المراد من اجل ان الاول
بمعنى ما قام به الفعل وهو التصيير من صدد اقل الى مرتبة العدد المشتق
هو منه بمجرد المضاف اليه المضيف اي ما هو اقل منه بمرتبة واقتصر على
ما الفعل فيه اذ ما يؤدي معنى فعليا لا بد ان يشتق من فعل وذلك من
اثنين الى عشرة فانه جاء من تلك التسعة الفعل على حد ضرب بمعنى التصيير
الا ثنى لامه حرف حلق فانه جاء فيه حد فتح ايضا ولم يجئ مما دون اثنين
لامتناعه عقلا ومما فوق العشرة لامتناعه استقراء بخلاف الثاني فانه
باعتبار حاله وليس فيه معنى فعلي فهو اسم فاعل صورة لا معنى فيصح اشتقاقه
من نفس العدد ويصح اضافته الى مثله وما فوقه لانه بمعنى واحد في مرتبة
خاصة من ذلك العدد قوله ثالث اثنين بالاضافة او التنوين

ان اسم ثالث ثلثة ومعنى قولهم ثالث ثلثة ورابع اربعة
كذلك احد هذه الاعداد مطلقا لا الثالث والرابع
خاصة
[illegible]
[illegible]

والاول بهما اكثر بخلاف سائر اسماء الفاعلين فان الاضافة والنصب
فيهما متساويان وان ثالث الاكثر كذا في الرضي قوله الى عدد هو دونه
اي العدد المأخوذ منه فالاضافة لادنى ملابسة ويجب ان تقول
بالاضافة الى عدده لان الاثنين بعينه عدد اخذ منه الثاني لا مثل ذلك
العدد قوله والا يلزم جواز ارادة الواحد الاول من عاشر العشرة يجوز
ارادة المبدأ او المنتهى من عاشر العشرة لانهما في المرتبة العاشرة
كل منهما باعتبار مبدأ فينبغي ان يقول والا يلزم جواز ارادة الواحد الثاني
او الثالث مثلا قوله فيعرب الجزء الاول ويظهر الفرق بين الاعراب
والبناء في اللفظ فيما يسبغ آخره حرف علة او فيما آخره حرف علة في حال
النصب فانه في البناء ساكن الآخر ايضا الا في حال النصب قوله
المؤنث ما فيه الخ يخرج من تعريف المؤنث المؤنثات الصيغية كهذي
وتا والتي وانت ويدخل في تعريف المذكر ولو خص التعريف بالمؤنث
بالعلامة وما يقابله لقصر ساحته بيان الاحكام لانها تصير مخصصة
بالمؤنثات بالعلامة مع عدم اختصاصها ولزم اطلاق المذكر على
هذه الصيغ قوله وعلامته اي علامة التأنيث التاء وان لم يكن
بمعنى التأنيث فانها تأتي لاربعة عشر معنى فصلها وحققها الرضي في هذا
المقام قوله او ممدودة كصحراء ولا يخفى ان الالف التي تمده هي التي
قبل الهمزة وعلامة التأنيث الهمزة اجماعا وان اختلف في انها منقلبة
عن الالف المقصورة او اصلية ففي قوله الالف ممدودة نظر الا ان
يجعل وصف الالف بالممدودة وصفا بحال المتعلق اي الالف الممدود
ما قبلها وتعريف علامة التأنيث بالتاء او الالف مقصورة او ممدودة
ينتقض بعرفات ومثنى وكسا او تقييد الحروف بما هو للتأنيث يستلزم
الدور فاعرفه وفي قوله وعلامة التأنيث التاء رد على الكوفيين حيث

جعلوا

جعلوا علامته الهاء والتاء مغيرة عنها والبصريون على ان العلامة هي
التاء والهاء مغيرة لها قوله ذكر في جنس الحيوان احترز بقوله في جنس الحيوان
عن النخلة فانها وان انها ذكر فانه يوصف النخلة بالانثى والذكر وليس تأنيثها
بحقيقي قوله وان اسند الفعل بالفصل كالاصل يعني بيان وتقييد للفصل
من العبارة لاضافته ولا يبعد ان يقال المتبادر من الفعل المتصرف
فلا يرد نعم المرأة ونعمت المرأة قوله فانه مع الفصل يجب اثباتها
نحو جاءت اليوم زيد لرفع الالتباس الظاهر ان وجوب الاثبات مقيد
بما اذا لم يكن قرينة تدل على التأنيث فلا يجب في جاءت اليوم زيد الكريمة
واعلم انه يجب ان يستثنى من قوله وانت في ظاهر غير الحقيقي بالخيار
علم المذكر مع التاء كطلحة فانه مؤنث غير حقيقي ولا خيار فيه بل يجب
تذكير الفعل اذ لا تأثير لتأنيث علم المذكر الا في منع الصرف وجمع بالالف
والتاء ويجب ان يستثنى ايضا اسم جنس يراد به مذكر من افراده فانه يجب
ترك التاء فيه عند ابن السكيت ليعلم ان المسند اليه مذكر من افراده وبهذا
يتم استدلال الامام ابي حنيفة رحمه الله بالقرآن على ان نملة سليمان
كانت انثى وهو من مشكلات النحو فاعرفه واعلم ان الضمير المنفصل حكم
الظاهر لاستقلاله فيجوز هند ما ضرب الا هي ذكره الرضي وقد يطلق الظاهر
على ما يشمل الضمير المنفصل كما في تعريف القسم الثاني من المبتدأ فانه
يشمل نحو اقائم انت قوله فانه لو كان جمع المذكر السالم لم يجز تأنيثه
يجب ان يستثنى عنه بنون فانه تغير بناؤه جعل كالمكسر فيجوز جاءت بنون
قال الله تعالى آمنت به بنو اسرائيل وكذا المجموعات بالواو والنون التي
حقها ان تجمع بالالف والتاء كارضون وسنون وثبون كذا حققه الرضي
قوله غير المؤنث الحقيقي يشمل المذكر فالاولى تغيير قوله غير الحقيقي الى غير
المؤنث الحقيقي قوله لكونه جمع المذكر غير السالم الظاهر غير عاقل فتأمل

بمؤنث غير حقيقي

قوله اي آخر مفرده بتقدير المضاف لا يخفى انه يصدق على مسلمون ومسلمات
فقد تبدل بهذا التقدير اشكال باشكال قوله قولنا مع لواحقه يخرج نحو
يكون التثنية مجموع المفرد والالف والياء والنون فلم يكن مسلمان البتة تثنية
اذ لم يوجد المسلم مع تلك اللواحق لا يقال النون مقدرة لان التنوين
في حال الاضافة كالتنوين فكما لا تقدير للتنوين معها لا تقدير للنون قوله
والا لا يصدق التعريف الا على مسلم فلم يكن جامعا لعدم صدقه على شيء
من افراده ولا مانعا لصدقه على المفرد قوله ولو اكتفى بظهور المراد لاستغنى
عن هذه التكلفات لعدم ارادة ان المراد الظاهر من هذه العبارة ما في آخره
الف وياء ونون لمثناة فاعرف قوله لانه على تقدير تسليمه هذا منع
ما جعله ظهر من كون علامة التثنية الالف والياء وكون النون عوضا
عن الحركة والتنوين في المفرد وما ذكره على تقدير التسليم في غاية السخافة
وكيف لا وليس الغرض من الحاق الالف والياء والنون الدالة بل عن
مجرد الحاق الالف والياء قوله اي مع مفرده هذا يؤيد تقدير المفرد
في التعريف قوله تحت جنس الموضوع له كمثل اسدين بمعنى شجاعين فانهما
لم يدخلا تحت جنس الموضوع له الاسد بل تحت جنس المراد بالاسد وكذلك
الابوان على ما بينه فان التثنية باعتبار ارادة المسمى بالاب وهو ليس
موضوعا له للاب فينبغي ان يقال باعتبار دخوله تحت المراد به ولا بد
ان يراد بالموضوع له اعم من الموضوع له حقيقة وحكما والمعنى المجازي
في حكمه ويجيء ذكره في القمرين والابوين كما نشأ عنه قوله ولو اراد
بقوله مثله ما يماثله في الوحدة والجنس جميعا لاستغنى عن قوله من جنس
هذا كلام الهندي وتبعه الشارح وليس كذلك لان هذه الارادة بعيدة
بالنظر الى ما ذكر في تعريف الجمع حيث قال ليدل على ان معه اكثر منه من جنسه
فان ان ظرفية لا يفهم من قوله مثله الا ما يقابل الاكثر وبهذا ظهر ضعف

لان مفردهما ومفرد المثنى واحد بالذات فيصدق
على مسلمون ومسلمات ما لحق آخر مفرده لانه نحو
مفرد ... الف او ياء ونون في مادة مسلمان ...
فنقول ان قيد الحيثية معتبر فيه فلا اشكال فافهم

فيه ان قيد الحيثية معتبر اي من حيث
انه ... مفرده فلا اشكال
...

احتمال الملائمة في اللفظ كما ذكره الهندي قوله وهو ما في آخره الف مفردة
اي احترز بقوله مفردة عن المقرونة بهمزة فانها ممدودة وبقوله لازمة عن
الف زيدا في الوقف فانه لا يصير زيدا بها مقصورا لعدم لزومها لاختصاصها
بحال الوقف قوله وسمي مقصورا لانه ضد الممدود ويعني اخذه من القصر بمعنى
خلاف المد والتوجيه الآخر بالنظر الى اخذه من القصر بمعنى الحبس ويمكن ان
يجعله من القصر كعنب بمعنى خلاف الطول فان الممدود طويل بالنسبة الى
المقصور يقال قصر ككرم فهو قصير وقصر وكعنب ضد جعله قصيرا كذا في
من القاموس قوله او حكما بان كان مجهول الاصول ولم يمل كالالف
في المثنى بالى الالف في الاسماء العريقة البناء كمتى وعلى والى واذا فاذا
علم الاصل ومجهول الاصل ما هو في اسم متمكن لم يعرف اصلها كذا حققه
الرضي فجعل لى علما مجهول الاصل محل نظر وينبغي ان يقول ولم يمل او اميل
وكان للامالة سبب غير انقلاب الالف عن الياء فان الرضي شرطه
في قلب معلوم الاصل ومجهوله ياء ان يكون مما يسمع فيه الامالة ولم يكن
هناك سبب للامالة غير انقلاب الالف عن الياء قوله بان كان
مجهول الاصل وعدمه وقد اميل لا بد من قيد آخر وهو ان لا يكون للامالة
سبب سوى كون الالف منقلبة عن الياء كما عرفت قوله كقرا بضم
القاف وتشديد الراء الجيد القراءة والمتنسك من قرا او تنسك هذا
سهو في القاموس القراء الحسن القراءة جمعه قراءون ولا يكسر وكرمان
الناسك المتعبد كالقارئ والمتقرئ جمعه قراءون وقوارئ كمصابيح قوله
لمن تصفح كتب اللغات كالمفصل والمفتاح واللباب اي كتب في
الكافية فعبارة المفصل كذا وما في آخره همزة اما ان يسبقها الف
او لا فالتي يسبقها الف على اربعة اضرب اصلية كقراء ومنقلبة عن حرف
اصلي كرداء وكساء وزائدة في حكم الاصلي كعلباء ومنقلبة عن الف تأنيث

كجرا، فهذه الاخيرة تنقلب واوا لا غير كحمراوان والباب في البواقي ان لا ينقلبا
وقد اجيز القلب بعض وعبارة المفتاح بكذا او تا الممدودة فاذا كانت
للتانيث قلبت همزتها واوا والا لم تنقلب سواء كانت اصلية كقراء
او منقلبة عن حرف اصلي ككساء او عن جار مجرى الاصلي وهو ان يكون
للالحاق كعلباء وقد رخص في القلب وعبارة اللباب توافق ما في
المتن هذا كلامه والعلباء عصب العنق كذا في الصحاح **قوله** غير ما وقع
في شرح الرضي من انه قد تقلب المبدلة من اصل وقد قال ولا تقاس
عليه خلافا للكسائي فلا ينفع في بيان القاعدة هذا القلب بل يكون
من الشواذ الخارجة عن القاعدة **قوله** ان لا يحذف عن آخر المثنى
آخر مفرد والمثنى فلا ينافي قوله وتاء التانيث لا يقع في حشوه فالاولى
ان يقول ان لا يحذف من المثنى **قوله** المجموع ما دل اي اسم دل
لا يخفى ان مسلمين ليس باسم لانه ليس بكلمة بل هو كمسلمي مركب فالمراد
بالاسم اعم من الاسم حقيقة او حكما وعد لشدة الامتزاج **قوله** على
آحاد وقيد الآحاد بالجملة لئلا يتوهم ان استعماله في هذا التعريف
كاستعماله في تعريف اسماء العدد فانه اعم من الآحاد جملة او متفرقة طائفة
طائفة او اثنين اثنين او واحدا واحدا فيدخل في قوله ما دل على آحاد
نحو جاء رجلين هذا ولو اجرى الآحاد مجراه في تعريف اسم العدد لخرج المفرد
بقوله بحروف مفرده لكن بقي التثنية **قوله** بحروف مفرده اي بحروف
هي مادة لمفرده لا مادة له يعني في القصد او الدلالة بحروف
المفرد بمعنى المدخلية بحروف المفرد فيه لا الاستقلال في الهيئة ايضا
لها مدخل في الدلالة كما لا يخفى والمراد بحروف مفرده اعم من حروف
مفرده المحقق كما في رجال ومن حروف مفرده المقدر كما في نسوة فانه
يقدر له مفرد لم يوجد في الاستعمال وهو نسا على وزن غلام فان نغلة

من اوزان المشهورة لجمع لمفرده على فعال واما ما في الحواشي السندية بان
المراد بالآحاد اعم من الآحاد حقيقة كرجال او اعتبارا كنسوة في جمع
امراة فليس بشيء اذ ما من جمع الا ويقصد به آحاد حقيقة وانما التفاوت
بين المجموع في تحقيق المفرد وتقديره ثم لا يخفى ان المراد بالمفرد ههنا ما
ليس بمثنى ولا مجموع فالتعريف به دوري **قوله** فقوله ما دل على آحاد جنس
يشمل الجموع واسماء الاجناس كالتمر وما من الدلالة المطابقية فيخرج
بقوله ما دل اسماء الاجناس **قوله** كرهط ونفر قد سبق تفسير الرهط
والنفر جميع الناس وما دون العشرة كذا في القاموس **قوله** فنحو تمر
مما الفارق بينه وبين واحده التاء خص نحو تمر باسم جنس له واحد
من لفظه ليصح تقييده بقوله على الاصح واما اسم جنس لا واحد له من لفظه
فليس بجمع بالاتفاق كما سيذكره ولا يخفى انه حينئذ يجب ان يقيد نحو ركب
بما له واحد من لفظه فان اسم جمع لا واحد له من لفظه نحو ابل وغنم ليس
بجمع بالاتفاق كما سيذكره ايضا وكذلك في تزيد نحو تمر مطلق اسم الجنس
ونحو ركب مطلق اسم الجمع وتقييده بقوله على الاصح لان السلب
الكلي ايضا اختلافي وبعض نحو تمر وركب جمع عند البعض لكن ما ذكره
من التوجيه اصح واغرب وكذلك ان يحمل تقييده نحو تمر واطلاقه نحو ركب
جمع اشارة الى التوجيهين ولا يذهب عليك انه لا بد من تقييد تعريف
المجموع بقوله على الاصح ليصح تفريع قوله فنحو تمر وركب ليس بجمع على الاصح
عليه **قوله** كرجال هو جمع رجل وما قرا اسم جمع نفر على ما في القاموس وكانه
اراد بقوله جمع جمل اسم الجمع او تكلم في الموضعين على المذهبين **قوله** فجمع
الصحيح المذكر الاظهر ان قوله المذكر بتقدير مضاف اي لجمع المذكر يرشدك
اليه قوله فالصحيح المذكر حيث لم يقل فالصحيح مذكر فالاولى في تفسير قوله فالمذكر
فنونا لجمع المذكر الصحيح **قوله** اي آخر مفرده فيه انه يصدق على رجلين مسلمين

قت اي ما جعل في طريق الصدق وجها ... مولانا ابن حميد ... في المثنى ... انه يمال ... الالفاظ باعتبار ... الوضع ... سعد الدين التفتازاني ...

قوله با الملفوظة كالقاضي او مقدرة كفتى فان قلت كيف يصدق ان
شان اليا المقدرة قوله حذفت فينبغي ان يختص باليا المذكورة قلت
نعود اليا المحذوفة بحذف التنوين اللاحق واو الجمع او يا ثم يحذف
لالتقاء الساكنين بين علامة الجمع وبينها وليست على حذفها الذي كان
قبل لان علة الحذف السابق التقا الساكنين بين اليا والتنوين وعلة
الحذف بعد الالحاق التقا الساكنين بين اليا وعلامة الجمع قوله
وان كان آخره اي آخر الاسم الا جعل ضميرا كان لآخر الاسم وذلك
ان يجعله للاسم وقوله حذفت الالف دون حذف بالضمير الراجع الى
الآخر بدل عنه قوله اي الف مقصورة ملفوظة او مقدرة وفي نسبة
المصنف على ان اليا والالف اعم من المذكورة والمقدرة حيث مثل
بقاضين دون القاضين وبمصطفون دون المصطفون فتامل قوله
وشرطه اي شرط اسم اريد جمعه جعل ضمير شرطه الى اسم اريد جمعه والالح
رجوعه الى الجمع لئلا يلزم انتشار الضمير قوله فمذكر علم يعقل لانه في تاويل
فكونه مذكرا يعقل كما سيشير اليه وضمير كونه ليس الى الجمع بل الى ما اريد جمعه
قال المصنف في شرحه شرط التذكير مع انه مستغن عنه بكون الكلام
في جمع المذكر انما للتذكير الذاهل عن كون الكلام في المذكر وانما لتنبيه الغافل
توهم ان جمع المذكر مجرد تسمية كتسمية اسود بابيض قال الرضي بهذا ان
بار وانك لا يبرد ان قلبا محرورا في نار الاشتباه وقال الهندي معناه
فائدة الشرط انما هو وصف المذكر دون نفسه كانه قال شرط جمع
بالواو والنون ان يكون مذكرا خاصا ونحن نقول جمع المذكر السالم يتناول
سنين وارضين وثبين وقلين مع انها مفرده مونث وكيف لا ولم يقصد
الى جمع المذكر السالم في بيان الاعراب كالضم اولو وعشرون مثلا فلو
لم يندرج في جمع المذكر السالم لم يقتضي اليه كالضم اولو وعشرون واخواتها

[illegible]

فلا يستغني

فلا يستغني بكون الكلام في جمع المذكر عن اشتراط التذكير قوله فمذكر اي كونه
مذكرا اشار به الى دفع اعتراض الرضي حيث قال قوله وشرطه ان كان اسما
فمذكر علم يعقل عبارة ركيكة وذلك لانه لا يجوز كون شرطه مبتدا وما بعده
من الشرط والجزاء خبرا لان قوله فمذكر في معنى فهو مذكر والضمير راجع الى الاسم
فيبقى الخبر الجملة بلا عائد الى المبتدا ولم يكن لهذا الكلام معنى كما لا يخفى على
الناظر الى المعنى بل المعنى الصحيح ان شرطه ان يكون مذكرا علما يعقل اذا كان
اسما فالجزاء ما اعترض فيه الشرط وفيه محذورات ثلثة الاول دخول
الفا في خبر مبتدا لم يتضمن معنى الشرط وهو ضعيف مذهب الاخفش
والثاني جعل المذكر والعلم بمعنى الكون مذكرا والكون علما وليس في العبارة
ما يجعلهما مصدرين والثالث الغا الشرط المتوسط بين المبتدا والخبر
وذا لا يجوز في السعة ولم يلتفت الى ما اجاب به الرضي من جعل الشرط
والجزاء خبر القوله شرطه بتقدير قوله فمذكر علم يعقل بقولنا فهو حصول مذكر
علم يعقل فالضمير راجع الى المبتدا لانه حكم الرضي نفسه بانه تعسف وكان
وجه التعسف مع ما فيه من التكلف التزام حذف العائد المرفوع مع انه
صرح الرضي بمنعه في بحث خبر المبتدا وما اشار اليه من الجواب هو ان مذكر
بمعنى كونه مذكرا وهو خبر شرطه بلا تقدير ولم يلتفت الى ما رده به الرضي من
انه ليس في العبارة ما يجعله مصدرا لانه يندفع بتقييد الحيثية اي فمذكر علم من
حيث انه مذكر علم فيؤول الى كونه مذكرا علما بقي انه لزم الغا الشرط المتوسط
بين المبتدا والخبر في السعة وكانه لم يلتفت اليه لانه منع الهندي اختصاصه
بالشعر بقي انه لم يسمع منع الهندي لادعاء الرضي من غير سند موافقا
قوله تعقل من حيث مسماه اشار الى ان المذكر العلم هو اللفظ فوصفه
بالعقل وصف له بحال مدلوله قوله نحو جمع الفرس في القاموس
جمع بلا لام فرس لبني هلال ينسب اليه الاعوجيات كان كندة

فاخذته سليم ثم صار الى بني هلال وصار اليهم من حين اكل المرار وفرس
يعني ابن اعصر به الكلمة قوله واراد بالمذكر ما يكون مجردا عن التا ملفوظة
او مقدرة الا ان جاب به عما ذكره الرضي انه كان عليه ان يقول لم يجمع
مذكر مجرد عن التا ليخرج نحو طلحة وتدخل نحو سلمى وورقا على حبلى ولا يخفى
ان الجواب ضعيف قوله صفة من الصفات غير علم لا فائدة في قوله غير علم
قوله الشرط الاول كونه مذكرا يعقل جعل التذكير والعقل شرطا واحدا مع
انهما شرطان متابعة لما ذكره الهندي ان مناط الفائدة الوصف
دون قوله مذكر لانه مستغنى عنه بكون الكلام في جمع المذكر وقد عرفت
ما فيه ولا يخفى ان المراد بالمذكر هنا ايضا يجب ان يكون ما اريد بالمذكر
سابقا والا لكان الكلام مختلفا مع انه لو اكتفى من التذكير هنا بالتجرد
عن التا لزم صحة جمع حمراء مثلا بالواو والنون واستدرك قوله وكان
تاء التانيث قوله اي مذكرا غير مستو في صيغة الصفة اشار الى ان
الجمع بالواو والنون في صفة لا يستوي فيها المذكر والمؤنث في الصيغة
ولا يكون الفرق بين المذكر والمؤنث بمجرد التا بل يكون بالصيغة خلاف
الاصل لمشابهتها بالاسم في ان الشايع فيه الفرق بين المذكر والمؤنث
بنفس اللفظ والاشتراك بينهما كالبعير والاتان والجمل والناقة والانسان
والفرس كما ذكره الرضي فالاولى حينئذ ان يبين عدم جمع مثل احمر وسكران
بالواو والنون بانهما كالاسما في عدم استوا المذكر والمؤنث في
الصيغة وجمع افعل التفضيل بالواو والنون بانه يجبر نقصان علمية جنسه بالعمل
في المظهر قوله للفرق بينه وبين فعلان وفعلانة يفهم منه جواز جمع امثال
ندمان بالواو والنون ولم يرض به الرضي وقال من قال به فقد قاس
من غير مساعدة السماع قوله الشرط الرابع ان لا يكون الاسم المذكر
مذكرا مستويا فيه اي في هذه الصفة بتاويل الوصف قال الرضي هذه

العبارة

العبارة اسخف من العبارة السابقة لان ضمير ان لا يكون عائدا
الى الوصف المذكر فيكون المعنى وان لا يكون الوصف المذكر مستويا في
ذلك الوصف مع المؤنث ولا معنى لهذا الكلام فكيف يستوي الشيء
في نفسه مع غيره ولو قال والا استويا فيه المذكر مع المؤنث لكان
شيئا واجاب الهندي بان ضمير ان لا يكون عائدا الى المذكر لا الى الوصف
فلا يلزم ما ذكر من وجه السخافة فالشارح فسر العبارة على ما اجاب
به الهندي ولم يلتفت الى شبهة الرضي قوله الشرط الخامس ان لا يكون
الاسم المذكر ملتبسا بتاء التانيث يغني عنه اشتراط التذكير وعدم المساواة
فان العلامة يستوي فيه المذكر والمؤنث قوله ويحذف نونه اي نون
الجمع بالاضافة اي يجب حذف نونه كنون المثنى لتفصيل القصة كما في قوله
الى قطع عورة العشيرة وقيل لام ساكنة اخيذ لكاجات في الشذوذ انكم
لذائقوا العذاب بنصب العذاب فليس بواجب قوله وقد شذ نحو
سنين من وجهين احدهما انه قد لا يحذف نونه بالاضافة نحو عالي
من نجد فان سنينه وثانيهما ظاهر وبهذا علم انه لا يتجه ان حق بيان
الشذوذ ان يتقدم على بيان حذف النون لانه لا تعلق له الا بما ذكر
قبل حذف النون ولا تعلق له بحذف النون قوله وان لم يكن له مذكر
جمع بالواو والنون لا وجه لتقييد كلام المتن بما قيده بل المراد انه ان لم يجمع
لمفرده مذكرا اصلا لان ما يكون له مذكر لم يجمع بالواو والنون قد علم حكمه
من قوله فان يكون مذكره جمع بالواو والنون قوله فان لا يكون مجردا
اي مجردا عن تاء التانيث الملفوظة والا لخصر فان يكون بالها قوله
تغيرا ما واحده من حيث نفسه وامور داخلة فيه كما هو المتبادر
منه ان التغير في التعريف غير محمول على ما هو المتبادر والا لم يتناول نحو
[illegible] والتغير الاعتباري خارج من المتبادر الا ان يقال لا خروج [illegible]

بالاضافة اي اذا حذف نونه

[illegible]

الا لضرورة والضرورة داعية بالنظر الى التغير الاعتباري دون التغير باعتبار
الامر اللاحق فزوعي البنادر في الاول دون الثاني يعني ان تغير نحو فرس
ايضا باعتبار الامور اللاحقة من زيادة الالف والنون وسكون الفاء الا
ان يقال لا بكرة في فرسان تغيير باعتبار اللاحق لكن فيه التغير باعتبار
الامور الداخلة حيث عرض لفاء السكون وصيرورته حرفا ثانيا بعد
ان كان اولا والفصل بين الراء والسين بعد ان كان متصلا او الفرق
بين التكسير والتصحيح باختصاص التكسير بالتغير باعتبار الامور الداخلة وهو
المعتبر في تعريفه والاوجه ان يقال المراد تغير غير لحاق الواو والياء
والنون والالف والتاء ثم نقول لا حاجة الى التكلف في اخراج جمع
السالم لان جمع السالم تغير مفرده بتغير اخره ولا تتغير صيغته لان ما يطرأ
الاخر لا تغير الصيغة فقوله ما تغير بناؤه اي صيغته لاخراج الجمع السالم
حيث لم تتغير صيغته وان تغير بتغير اخره **قوله** جمع القلة افعل وافعال
الرضي هو الاوزان القلة اذا جاء للمفرد دون كثرة واما اذا لم يختص جمع
التكسير فيها فهي للقلة والكثرة وكذا ما عدا الستة للكثرة اذا لم يختص فيه
الجمع والا فهو مشترك كاجادل ومصانع **قوله** اسم الحدث اي
اسم يدل على الحدث مطابقة كالضرب او تضمنا كالجلسة **قوله** يعني
بالحدث معنى قائما بغيره مطلق حدثا اذ ليس الالوان حدثا او السواد
بمعنى حيا ليس حدثا بل بمعنى سياه بودن فهو المعنى القائم بغيره
من حيث انه قائم بغيره هكذا حقق المقال **قوله** والمراد بجريانه على الفعل
اي بجريان اسم الحدث على الفعل بخلاف جريان اسم الفاعل فان معناه
موازنته للفعل بخلاف جريان الصفة على موصوفها فان معناه حمل
موصوفها صاحبها اي مبتدأ او ذا حال او موصولا او متبوعا لها
وكل من الثلثة اصطلاح مشهور في محله فلا غرابة في التعريف **قوله** وان

يس المعنى القائم بغيره

كان الاخيران مفعولا مطلقا ان اراد جواز وقوعهما فلا اختصاص له بهما بل
يجري في الاولين ايضا اذ لا اختصاص في المفعول المطلق وان اراد وجوب
وقوعهما فيرده قوله ويل للمطففين فتأمل **قوله** سماعي اي سماعي لم يرد
الا بالنصب محذوفة او لم يثبت حذفها بل اراد انه بمعنى السماعي التجوز
او حذف مضاف اي ذو سماع **قوله** اذا لم يكن مفعولا مطلقا يعني حقيقيا
واما المفعول المطلق المجازي نحو ضربت ضرب الامير اللص فعمل فيه نص عليه
الرضي **قوله** ولا يتقدم معموله عليه هذا كلام النحاة وخالفهم الرضي في الظرف
وجوز تقديمه لتوسعهم فيها **قوله** فيلزم اجتماع التثنيتين اعترض عليه الرضي
بانه فليضمر فيه الفاعل المثنى والمجموع كما يضمر في اسم الفعل والظرف
فلا يلزم اجتماع التثنيتين والجمعين واجاب عنه الهندي بان القول
باستتاره في اسم الفعل والظرف مجاز بمعنى الاستتار الذي ينوب
عنه والا ظهر الاقتصار ان يقال لما كان لحذف فاعله فلو اضمر فيه لالتبس
فيه بالمحذوف **قوله** ويجوز اضافته الى الفاعل وهو اقوى المصادر
في العمل لا المنون كما ظن صرح به الرضي واذا اضيف المصدر الى معموله
الارجح جعل تابع ذلك المعمول تابعا للفظه وجاز جعله تابعا للمحل ايضا عنده
قوله فان كان المصدر مفعولا مطلقا اي غير قائم مقام الفعل تعريفية
بحثنا قال الرضي المشهور خلاف النحاة في المفعول المطلق المحذوف الفعل
مطلقا سواء كان الحذف جائزا او واجبا **قوله** اي يجوز فيه وجهان
ذهب الى كل وجه نحوي فذهب الى الثاني سيبويه والى الاول السيرافي
لكن ذهب سيبويه الى انه يعمل لنيابته الفعل لا لانه وليه بان مع الفعل
فعنده يجوز تقديم معمول المفعول المطلق عليه صرح به الرضي **قوله** وقيل
على المصدرية للمصدرية وعلة البدلية قد عرفت ان علة البدلية والمصدرية
هذا التوجيه ليس بوجيه **قوله** وانما فصل بين معنى المصدر الذي ما لم

وقد تم صرف فيه على المفعول المطلق مجازا

مفعولا مطلقا وذكرناه اياه يعني هذه الاحكام مشتركة بين قسمي المصدر فيسمى
ان يؤخر عنهما فاجاب بانه ذكره عقيب القسم الاول مع الاشتراك تنبيها
على ان لها مزيد اختصاص بالقسم الاول قوله من فعل اي حدث فا
ان يريد بالحدث ما سبق في تعريف المصدر ويكون الحكم بالاشتقاق من
الفعل من قبيل اجراء حال اللفظ على المعنى لشدة الملابسة بينهما وكذا ان
يريد به المصدر لان سيبويه يسمي المصدر فعلا وحدثانا والثاني في توفيق
تفسير الرضي الفعل وحينئذ التجوز في قوله لمن قام به اذ القيام بالشخص
صفة المعنى اسند الى اللفظ قال الرضي والدليل على انه لم يرد بالفعل نحو
ضرب ويضرب وان كان مذهب المبرد ان اسم الفاعل والمفعول
مشتقان من الفعل والفعل من المصدر ان الضمير في قوله لمن قام راجع
الى الفعل والقائم هو الحدث هذا كلامه فان قلت اسناد القيام
الى اللفظ مجاز فليكن ذلك الاسناد المجازي الى لفظ مثل ضرب ويضرب
لانه صفة معناه فلا دلالة في رجوع ضمير قام الى الفعل على عدم ارادة
مثل ضرب ويضرب قلت قد شاع فيما بينهم اسناد حال المعنى المطابقي
الى اللفظ وبالعكس دون المعنى التضمني والالتزامي قوله موضوعا
ذكر الاسم لمن قام لانه على ان اللام الجارة صلة قوله اشتق بتضمنه
معنى الوضع وكما لا يحتاجه بتعليل لاجل فائدة من قام به الفعل فيستغني
عن التضمين قوله اي لذات من قام بها الفعل هذا يكفي ويغني
قوله اي الفعل وفيه اشارة الى ان المراد بمن اعم من العقلاء واشار
الى وجه صحة المشار اليه بقوله لكان اولى بقوله ولعله قصد التغليب
وينبغي ان يعلم ان المراد بمن قام به الفعل من قام به الفعل مع الفعل
وقيامه به اذ اسم الفاعل الصحيح لا لمجرد من قام به الفعل وهو المستلزم
من عبارة من قام به الفعل اعترض الرضي بانه اخرج هذا القيد عن التعريف

وفيه ما عرفت من انه استتباع تقسيم
المفعول المختص بالقسم الاول

وقوله ان يستخدم ام يستقيم الكلام
اي التكلف في المقام

مثل

مثل زيد مضارب عمرا ومتقرب من فلان ومتبعد منه ومجتمع معه فان هذه
الاحداث نسب لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر ويمكن دفعه بان
معنى المضارب ليس المتصف بالضربين بل المتصف بضرب متعلق بشخص
يصدر عنه ضرب متعلق بفاعل الضرب الاول وهذا معنى ما قيل في المفاعلة
بحدث مشترك بين الاثنين فالمضارب مشتق من مصدر هو المضاربة لمن
قام به المضاربة اي ضرب متعلق بمضاربه وكذلك الاقتراب معناه
القرب من شخص هو ايضا متصف بقرب من الشخص الاول فكل منهما متقرب
بمعنى قيام قرب به متعلق بمن قام به قرب من هذا الشخص واما قوله
لا يقوم باحد المنتسبين معينا دون الاخر فلا معنى له اذ الحدث لا بد ان
يقوم بمعين ولا معنى للقيام بشيء لا على التعيين نعم لا يتعين النسبة الى
احدهما معينا بل الواحد منهما يجب ان يكون منسوبا اليه لا على التعيين
فقوله هذا من قبيل اشتباه النسبة بالانتساب واما ما اجاب به بعضهم
من ان القيام في هذه الاحداث اعتباري والقيام المذكور في التعريف
اعم من الاعتباري والحقيقي فليس بشيء لان اطلاق المضارب مثلا ليس
باعتبار اعتبار قيام الضربين بالفاعل فتامل قوله قال المصنف في شرحه
اي المصنف والتعريف قوله وان يكون من قام به تمام المعنى الموضوع له
لا يخفى انه لا يخرج عنه اسم الفاعل المشتق من باب المغالبة نحو طاولته
فطلته فهو طائل اي ذو غلبة بالطول فهو لمن قام به الحدث
مع زيادة الا ان يقال انه مشتق من الطول بمعنى الغلبة فيه ولو تجوزا
الا انا لم نعثر عليه في كلامهم بل ظاهر كلامهم ان اشتقاق الفعل واسم الفاعل
المغالبة والرضي صرح في تحقيق تعريف اسم التفضيل بان طائل الزيادة في
المشتق هو منه حتى جعل التعريف منقوضا به قوله واسند واخراج
اسم التفضيل الى قوله بمعنى الحدوث لا يرد عليهم مع ما اورده انه اسم التفضيل

بمضروب يصدر عنه ضرب
متعلق

قد يكون للثبوت وقد يكون للحدوث صرح به الهندي فلا يخرج به اسم التفضيل
واسما قوله وجعل احكام صيغ المبالغة مثل احكام اسم الفاعل فيه ايرادان
احدهما انه جعل احكام المثنى والمجموع ايضا مثل اسم الفاعل في ذلك
لا يقول عاقل بانه لم يجعل المثنى والمجموع من اسم الفاعل وثانيهما انه قال
وما وضع منه للمبالغة فصرح بادراج لفظ منه ان صيغ المبالغة من
افراد اسم الفاعل فتنبه الشارح للامر الثاني فتكلف في تطبيقه على ما ذكره
هنا باخراجه فخرج التعسف كما ستعرفه قوله على زنة فاعل [illegible]
وبه سمي لكثرة الثلاثي ولم يقولوا اسم المفعل ولا المستفعل فجعل اسم الفاعل
بمعنى اسم لم يزيد اختص بهذه الهيئة وفيه نظر لانه وان كان
وجها معقولا لكن لا نشأ به على ان قصدهم ليس الى ذلك بل قصدهم
باسم الفاعل الى اسم موضوع لذات قام به الفعل وليس المفعل والمستفعل
وغيرهما بهذا المعنى وايضا انهم سموا اخوات اسم الفاعل كاسم المفعول
الى المدلول لا الى الوزن كاسم الآلة واسم الزمان واسم المكان و
اسم التفضيل وقيل كون اسم الفاعل من الثلاثي المجرد على زنة فاعل هو القياس
وقد يأتي على وزن المفعول كقوله تعالى وكان وعده مأتيا قال الرضي
والاولى ان المأتي في الآية بمعنى المفعول من اتيت الامر فعلته فهو المأتي
قوله في الآية الاخرى وكان وعده مفعولا ونحن نقول يحتمل ان يكون المراد
وكان اهل وعده مأتيا بوعده فجعل اهل الوعد لكونهم مأتيا بوعده
بمنزلة الوعد الممتنع المفارقة عن نفسه فاسند المأتي الى الوعد بلا
الصيغة من لطائف التصريف وقع في النحو استطرادا اقول بيان
الصيغة كالتعريف تصوير وتعيين لموضوع الاحكام النحوية قوله
بشرط معنى الحال والاستقبال قال الرضي وظاهر كلام النحاة انه يشترط
معنى الحال والاستقبال ايضا اذا وقع بعد حرف النفي والاستفهام و

والاولى انه لا يشترط ذلك لقوة معنى الفعل فيه بسبب الحرفين كما لا يشترط
ذلك فيه اذا دخله اللام بهذه الكلمة اقول ثم قال ظاهر كلام النحاة انه
الظاهر عطف قولهم او الهمزة او ما على صاحبه ويحتمل ان يجعل عطفا على
معنى الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه او بشرط الهمزة او ما قوله
فان دخلت اللام الموصولة قيد اللام بالموصولة احترازا عن لام التعريف
فانه اذا دخل اسم الفاعل لا يغنيه عن شرط من شرائط العمل صرح به الرضي
ولا يخفى ان قوله فان دخلت اللام استثناء المعنى من قوله بشرط معنى
الحال والاستقبال والاعتماد على صاحبه فان اللام الموصولة داخلة
في الصاحب وقد ذكر ما سبق على انه لا يكفي الاعتماد على الصاحب فاستثني
منه اللام لانه يكفي الاعتماد عليه وههنا لا بد من معرفته في هذا المقام ان اسم الفاعل
والمصدر المتعديين الى المفعول به بنفسهما قد يتقويان باللام ويسمى لام التقوية
في نحو علم وعرف ودرى وجهل في اسم الفاعل من هذه الافعال يكون
التقوي باللام بالجواز فيها وتساوي افعالها ايضا فيقال علمت بان زيدا
قائم ولا يقوى الفعل باللام الا اذا قدم مفعوله فيقال لزيد ضربت
كذا في الرضي قوله كضراب وضروب ومضراب هذه الاوزان الثلاثة
يعمل بالاتفاق من النحويين البصريين واما عليم وحذر فعملهما مذهب سيبويه
لا غيره ومن اعمل صيغ المبالغة من قال لا يشترط في عملها زمان الحال
والاستقبال بل هي كالصفة المشبهة قوله وما فيه من معنى المبالغة
ب مناب ما فات من المشابهة اللفظية فيه ان معنى المبالغة كالزيادة
التفضيلية يجعل الاسم بعيدا عن مشابهة الفعل فكيف يكون جابر النقصان
المشابهة اللفظية قوله لعدم تطرق خلل الى صيغة المفردة الخ لا يخفى
ذكره بوجه عمل جمع المكسر الا ان يعتبر معه قصدا اطراد الباب قال الرضي
المثنى والجمع السالم ظاهرة لبقاء صيغة الواحد التي بها كان اسم الفاعل

اي بشرط معنى الحال

لام التقوية

يشبه الفعل في ما جمع المكسر فكونه فرع الواحد قوله مع العمل في معموله نصبه
على المفعولية يعني اطلاق العمل غير مستقيم ولا بد من تقييده بالنصب على
المفعولية اذ لا يحذف مع عمله رفع الفاعل لان حذفه لاسقاط العمدة
بذكر المفعول وكما ان اطلاق العمل مخل قوله مع التعريف مخل اذ الالف واللام الموصول
لا يفيد اسم الفاعل تعريفا ولا يحذف النون مع لام التعريف وقد نبه
عليه الرضي حيث قال يعني بالتعريف دخول اللام لكن قصر في تنبيهه فتنبه قوله
اسم المفعول المفعول في تقدير المفعول به على الحذف والايصال والمفعول
هو الحدث وما وقع عليه الحدث مفعول به وفيه اما على ما ذكره المصنف في اسم
الفاعل من اضافة الاسم الى الصفة التي هي الاكثر في باب اسم الفاعل
فلا حاجة الى الحذف والايصال وكانه الذي جرّاه على ما قال قوله
لمن وقع عليه فيشكل بخروج مضروب في قولنا يوم الجمعة مضروب فيه
الا ان يراد بمضروب له الا ان يقال او مستعمل على خلاف الوضع بتنزيل الظرف
والسبب منزلة المفعول قوله في العمل اي عمل النصب قال الرضي عمل الرفع
لا يتوقف على الاشتراط قوله واشتراط عمله باحد الزمانين قال الرضي ليس في
في كلام المتقدمين لكن المتأخرين كابي علي ومن بعده صرحوا به وجعلوه كاسم
الفاعل ولو اكتفى بقوله وامره في العمل كاسم الفاعل لكفى لان الاشتراط في
ايضا من امور العمل وانما قيد الامر بالعمل لان الاشتراط ليخرج حذف
النون مع العمل والتعريف تخفيفا قوله ما اشتق من فعل لازم وكان
الملاحظ به ان يشتق من الفعل المتعدي الثابت ايضا كحلم الله لئلا يسمى
الصفات الثابتة المتعدية باللفظ الا انه لما كان المتعدي غالبا ما
لم يلتفت الى ثبوته احيانا وجعل له لفظ اسم الفاعل مجازا قوله بمعنى
الثبوت اي المقابل للحدوث على تفسير المصنف ومطلق الثبوت المشترك
بين الحادث والمستمر المجرد عن الحدوث والاستمرار على تحقيق الرضي قوله

الصفة المشبهة

فيخرج عنه نحو ضامر ولا ينهدم مخالفتها لصيغة الفاعل قوله وصيغتها
مخالفة لصيغة اسم الفاعل ولصيغة الفاعل الذي هو ميزان اسم الفاعل وورد
على التوجيه الاول مع حذف شطر الاسم ان صيغة الصفة المشبهة من غير الثلاثي
المجرد على وزن اسم الفاعل صرح به ابن مالك في التسهيل واتى على وزنه
اسم الفاعل مبالغة او ان لا تجعل صيغة المبالغة اسم فاعل قوله اي كانه
على قدر ويرد عليه انه في الالوان والعيوب الظاهرة قياسية على وزن
افعل ووزنه في الثلاثي المزيد فيه والرباعي على وزن اسم الفاعل قوله الا ان يقال يخص
ان يكون مع ذلك في غير الثلاثي سماعية بان لا يكون مجيئها من غير الثلاثي
قياسا بل يكون مقصورا على ما سمع قوله وتعمل عمل فعلها مطلقا اي من غير
اشتراط زمان لانه لا يخفى اختلال عبارة المتن الا ان يقال نبه على انها لا تنفك
عن الاعتماد واعلم انه يزيد عملها على فعلها فانها تنصب الشبيه بالمفعول
دون فعلها قوله وفي كل من التقديرين معمولها مضاف او منصوب او باللام
او بدونه مانعة الخلو لاجتماع اللام والاضافة في زيد حسن الغلام الضارب الغلام
بخلاف نحويه فانهما للانفصال الحقيقي وينبغي ان يراد بمعمولها معمولها لفظا
لئلا يدخل زيد الحسن وجها هو بعيد وه فيلزم كذب قوله متى رفعت بها فلا ضمير
فيها وينبغي ان يراد بالمضاف المضاف الى المضمر بلا واسطة او بواسطة
ليدخل زيد الحسن وجه غلامه بالاضافة في المجرد عن الاضافة فلا يخرج عن الممتنع
زيد الحسن وجه غلام بالرفع في القبيح قوله والمعمول في كل واحد منها
مرفوع قال الرضي لم يقسمه باعتبار اعراب نفسها لانه استوفى في مباحث النعت
قوله ليس الغرض من بيان اعراب معمولها استيفاء اعرابه بل بيان ان قبح
قبح والحسن مبنيه على اعرابه فلذا بين اعراب معمولها دون اعرابها قوله حسن
جه عطف على حسن الوجه قوله وفيه ان صورة الخفة لا يصح الا وجهين فانه لا
في صورة النصب من اثبات الالف كذا في حواشي كتاب الشارح وهذا ما لا نحبه

وكان مراد المصنف بالامثلة الثلثة المختلفة صورة الخط اذ لو كان مراده الاختلاف
الثلثة لمعمول الصفة من حيث الاعراب فلا قوله اثنان منها ممتنعان اي
بالاتفاق كما صرح به الرضي بقرينة واختلف في حسن وجهه فيه بحث لان امتناع
الحسن وجهه معلل بعدم افادة الاضافة التخفيف وهو عند الفراء التخفيف
باعتبار تقدم الاضافة على اللام كما في قولنا الضارب زيد قوله احدهما
ان يكون الصفة باللام مضافة الى معمولها المضاف الى ضمير الموصوف هذا
يصدق على قولنا الزيدان الحسنا وجههما مع انه لا يتحقق فيه وجه الامتناع
وهو عدم التخفيف فينبغي ان يكون من قبيل حسن وجهه ويكون مختلفا فيه
قوله لاشتماله على الضمير زائد على قدر الحاجة فالقياس ان ينقص الحسن بزيادة الضمير
فيكون زيد حسن وجهه انقص لو جاء احسن من زيد حسن وجهه مثل حسن وجه ابيه
الا ان يقال المراد ضمير لا فائدة فيه الا الربط كما في حسن وجهه والا لزم الحكم
بكون زيد ضرب احسن من زيد ضرب ابنه ومن زيد ضرب ابنه في داره
لان ما سوى ضمير ضرب ليس للربط بل للتعيين الابن وموضع الضرب قوله
وما لا ضمير فيه الا فيه انه لم يقع نعم الرجل زيد فما الفرق بينه وبين زيد الحسن الوجه
الوجه وهما متساويان في الاستعمال الى التعريف العهدي في ان الاشتمال على الضمير
في الربط الا ان يقال لم يمكن الربط في نعم الرجل بالضمير فاكتفي فيه بالعهد
بلا قبح بخلاف الحسن الوجه لكن مع ذلك ينبغي ان يتفاوت القبح في الحسن الوجه
والحسن وجه قوله لان معمولها حينئذ فاعل لها فلو كان فيها ضمير لزم
تعدد الفاعل فيه بحث لانه يجوز ان يكون المعمول بدلا فينبغي ان يقال لزم
تعدد الفاعل والتباس البدل بالفاعل قوله ففيها ضمير الموصوف القياس
يقتضي فيه تفصيلا وهو انه ان كان الجر للاضافة الى الفاعل لا يكون فيها
ضمير وان كان للاضافة الى التمييز او الشبيه بالمفعول يكون فيها ضمير الا
انه خولف القياس لان الاضافة الى المرفوع الذي هو عين الصفة قبيحة

كاضافة الشيء الى نفسه فجعل المرفوع حين الاضافة منصوبا باعتبار الضمير في الصفة
وجعله كالمفعول الذي هو في الغالب اجنبي فلزم حين الجر اعتبار الضمير في الصفة
لكن النصب فيقال في تركيب الزيدان الحسنا وجهها بالرفع الزيدان الحسنا
وجهها بالجر قوله فتؤنث الصفة حيث تؤنث على صيغة الخطاب
والمفعول محذوف ولا داعي اليه بل الانسب بالتاء جعله صيغة مجهول
مسندة الى ضمير الصفة قوله مثل الصفة فيما ذكر من رفع المعمول ونصبه
وجره من غير اشتراط زمان الحال والاستقبال صرح به الرضي قوله
وكذلك مثل الصفة المشبهة المنسوب وغير المنسوب ايضا من الاسماء
الجامدة التي اجريت مجرى الصفات المشبهة نحو هو شمس الوجه اي حسن
الوجه وهو قليل كذا في الرضي قوله لموصوف قام به الفعل او وقع
عليه صفة الموصوف المحذوف اي موصوف بالفعل او الزيادة والاظهر
ان المتبادر من الموصوف بالشيء ما قام به الشيء لا ما وقع عليه الشيء
فالتعميم لا يتأتى الا على تقدير جعل صفة الموصوف الزيادة والاولى انها
يقال المتصف بزيادة على غيره اذ معنى افضل المتصف بالزيادة سواء المتصف
بها اولا والمراد بغيره غيره ما سواء كانت المغايرة حقيقة المغايرة
حقيقة او اعتبارية كما في قولهم هذا بسرا اطيب منه رطبا قوله
في اصل ذلك الفعل يعني ان الجار والمجرور محذوف والتقدير بزيادة على غيره
فيه والاحتياج الى التقدير ليخرج زايد على التعريف فانه مشتق للموصوف
بزيادة على غيره لكن لا في المشتق منه ولا فائدة لادراج لفظ الاصل
والمراد بزيادة في اصل ذلك اعم من ان يكون له ذلك الفعل او لم يكن
لكن يكون الزيادة على تقدير ثبوته كما في زيد افقه من الحمار قوله
وقوله لموصوف يخرج اسماء الزمان والمكان والالة لان كلها او لا يكون
لا حاجة الى الاخراج الى حمل الموصوف على ذلك لان اسماء الزمان والمكان

اقول الانسب السابق صيغة الخطاب كما يعرف من
زيادة في وجه الخطاب فقول المحشي هنا الانسب
من كل الخطاب رد وعليه حتى تؤنث الخطاب
المصنف قدس سره

الا ان يقال المراد المحشي السابق قيد في الكلام
وتؤنث ضمير الموصوف لكن اذا نظرت
حق النظر كان الانسب الخطاب مناسب
لسوقه ومتى وقعت مفردة . بمعنى اراد

اسم التفضيل

والآلة لم يوضع لزمان او مكان او آلة موصوف بل لزمان او مكان
او آلة مضاف وقوله يخرج اسم الفاعل والمفعول والصفة المشبهة لا يكفي
في كون التعريف مانعا لم يتعرض لخروج صيغة المبالغة ولو حمل كلامه
على مذهب من جعل اسم الفاعل شاملا لها لم يخرج وجه لانه موضوع للموصوف
بالزيادة الا ان يقال لم يوضع لموصوف بالزيادة على الغير ولم يعتبر
الصنف فيه زيادة الى الغير ولذا وجب ذكر المفضل عليه في اسم التفضيل
دونه اذا لم يكن المراد الزيادة المطلقة اي التفضيل على جميع ما عداه فانه
لا بد ذكر المفضل عليه للاستغناء عن الذكر بالفهم قوله وهو اي اسم
التفضيل من حيث صيغته قدر تمييزا ليصح حمل افعل على اسم التفضيل و
الاولى حذف المضاف بجعل هو بتقدير وصيغته لانه الجادة قوله
وفعلى للمؤنث لا وجه للاقتصار على ضم المؤنث لتتميم كلام المتن الا ان له
تثنيتين وجمعين ايضا قوله فيدخل فيه خير وشر لكونهما في الاصل اخير
واشر لا يكفي بمجرد ذلك لدخول خير وشر مؤنثين لانهما ليسا في الاصل
اخير واشر بل خوري وشري على مقتضى قوله وفعلى للمؤنث وتحقيقه
ان افعل قد يكون لجميع الامور وقد يكون للمذكر وفعلى للمؤنث والتثنية
مثنيته والجمع لجمع وخير وشر مغيرا اخير واشر لجميع لانهما مغيرا اخير واشر
المستعملين بمن قوله وشرطه ان يبنى اي اسم التفضيل من حدث
ثلاثي قيد الثلاثي بالحدث بقرينة التعريف ليخرج نحو ايدي وارجل من
اليد والرجل فانه لم يثبت واحنك الشاتين بمعنى اكلهما من الحنك واول
لانها شاذان وقيده الرضي لاخراج هذه الامور بقوله جاء منه فعل وقال
لا بد من قيد آخر هو تمام الفعل لعدم افعل التفضيل من الافعال الناقصة
وكونه متصرفا لعدمه من نعم وبئس وكونه غير لازم للنفي لعدمه من
نبس بكلمة اي ما تكلم وكونه قابلا للزيادة والنقصان فلا يقال اموت

وأحنك الشاتين اي اكثرهما اكلا ولم يستعمل نفعل منه فعل بهذا المعنى ولا يقال احنك الشاتين بمعنى اكثر اكلها منه مختار الصحاح

نبس ينبس نبسا ونبسة بالضم تكلم فاسرع واكثر ما يستعمل في النفي قاموس

اليوم

اليوم اغرب منه امس اقول اشتقاق الافعل من تصرف في الفعل فلا يجامع
عدم التصرف والموصوف بزيادة في الفعل فلا يشتق من فعل غير مبني عدمه
عن شئ او حينئذ يخالف فعله في ان فعله يشتق وهو لا يشاكله مع زيادة
فيه والمشتق للموصوف بزيادة على غيره لا يمكن الا مما يجري فيه الزيادة و
النقصان وكون الافعال الناقصة مما يجري في مدلولاتها الزيادة والنقصان
محل نظر قوله ليس بلون ولا عيب ينبغي ان يقول ولا حلية لانه لا يشتق من
البلج بمعنى كون الحاجبين غير متصلين ابلج للتفضيل بل للصفة قال الكوفيون
يجي من البياض والسواد الذي هما اصل الالوان وقال البصريون
ما جاء منهما شاذ ومنه قوله صلى الله عليه وسلم في وصف الكوثر ماؤه
ابيض من اللبن قوله وعور في القاموس العور كالفرس ذهاب
حس احد العينين قوله فان قصد غيره اي غير الثلاثي المجرد اللام
للعهد اي غير الثلاثي المجرد المعهود اي الموصوف بما ليس بلون و
لا عيب فلا يرد ان الضمير ليس لمجرد الثلاثي المجرد بل اخص منه
قوله ففيه شائبة من حمق ابن حبنقة قد تكرر من الشارح ابن حبنقة
والظنه سهو التحفة الهندي حبنقة من غير ابن وقال في القاموس
في القاف الحبنقة كسمندل الاحمق وحبنقة لقب ذي الودعات يزيد
ابن ثروان فجعله لقبا لا كنية وقال في العين الودعة ويحرك جمعه
ودعات خرز بيض تخرج من البحر بيض، شقها كشق النواة تعلق
لدفع العين وذات الودع محركة الاوثان وسفينة نوح عليه الصلاة
والسلام والكعبة شرفها الله تعالى لانه كان يعلق الودع في ستورها
وذو الودعات حبنقة يزيد بن ثروان ليضرب بحمقه المثل وفي الصحاح
وانفقه وزاد انه رجل من بني قيس بن ثعلبة وكان يضرب به المثل في الحمق
قال الشاعر عش بجد وكن حبنقة بزا وقد شنع الشارح رحمه الله

ما وقع في القاموس التي عين في العور ذهاب حس
احدى العينين ولم يوجد فيها تنظيره بالفرس
فالظاهر انه يقال اخذه من المحكى من القواعد
التي ذكرها صاحب القاموس في ديباجته
حيث قال وكلما عريته عن الضبط فهو بالفتح
اسمعيل افندي ه

تشنيعا شنيعا للفاضل الهندي وذلك لكونه منه امرا بديعا ولا يرضى مثله
من مثله لمثله وقد اخذ كثيرا من فوائد شرحه هذا من حواشيه واعجب
منه انه ليس ما نقله من الهندي مرضيا له كيف وقد كتب فيه فيه
اشارة الى القدح فيه كما هو دابه قوله ويستعمل اي اسم التفضيل
على احد ثلثة اوجه اذ لم يجعل مجردا ولا كما في اخر او اسما كما في الدنيا و
الجلي اسما للخطة العظيمة او لم يخرج عن معناه كاخر بمعنى غير فيقول
جاء الى رجل اخر واعلم ان الاصل من تلك الاستعمالات من ثم الاضافة
بالمعنى الاول قوله واما قوله وليست بالاكثر منهم حصى فقيل اللام
زائدة والاقرب انه يقال اللام التفضيلية للعهد فلا مانع لاجتماع لام
الجنس مع من ومع ذلك فليس هربا عن صورة اجتماع ما لا يجوز اجتماعهما
قوله ولا يجوز نحو زيد افضل الا ان يعلم المفضل عليه ومع العلم بالمفضل عليه
الحذف مع الافعل الذي خبر غالب ومع غيره قليل قوله ويجوز
ان يقال انه مثلا ان المحذوف هو المضاف اليه اي اكبر كل شيء اورد عليه
انه لا بد من تعويض المضاف اليه واجيب بانه لم يعوض لان المضاف
غير منصرف مناف للتنوين وينتقض بالتعويض في جواز عند من جعله تنوين
العوض على انه لا مانع من البناء على الضم كما في قبل قوله واعلم انه ربما يجعل
اسم التفضيل هو في صورة المفضل عليه من وليس بمفضل عليه لعدم صحته
قصد التفضيل وعدم صحة قصد المشاركة مع المفضل عليه في اصل الفعل
تحقيقا نحو زيد افضل من عمرو وتقديرا نحو زيد اعلم من الحمار ونحو زيد اكبر من
الشعر فانه ليس القصد الى تكبير الشعر وزيد وتفضيل زيد في الكبر بل افعل التفضيل
مخرج عن معناه التفضيلي الى تجاوزه التباعد الذي يلزمه فان التفضيل
يستلزم بعد المفضل عن المفضل عليه فكانه قال زيد متباعد من الشعر و
استعمال اسم التفضيل عاريا عن الوجوه الثلثة بجعله بمعنى اسم الفاعل

قياسا عند المبرد وسماعا عند غيره وهو الاوضح ومنه قوله تعالى وهو اهون
عليه اذ ليس شيء اهون عليه تعالى من شيء وما كان بهذا المعنى فلزومه صيغة
المفرد افعل اكثر من المطابقة اجراء له مجرى الاغلب الذي هو الاصل اي افعل
من قوله احدهما وهو الاكثر ان يقصد به الزيادة استشكل حمل القصد
على المعنى الذي هو المقصود واجيب بوجوه احدها جعل احدهما محذوف
المضاف اي قصد احدهما وثانيها جعل ان يقصد محذوف الجار اي
احدهما حاصل بان يقصد وثالثها جعله محذوف المضاف اي ذو ان يقصد
والشارح اشار الى دفعه بقوله اي احدهما زيادة موصوفة المقصودة
به وكانه جعل ان يقصد مصدرا مضافا الى الزيادة بحسب المآل وجعله
بمعنى المفعول وجعل الاضافة بيانية ولا يخفى انه تكلف بل تعسف قوله
باعتبار تحققه في ضمن بعضهم الاولى في ضمن ما عدا المفضل عليه لئلا يتوهم
انه يصح قصد التفضيل باعتبار اي بعض كان قوله لان وضعه لتفضيل
الشيء على غيره ولا يخفى ان هذا الوجه لا يفيد وجه التزام الاضافة ولو الى
غير المفضل عليه كما في القسم الثاني من الاضافة قوله مطلقة غير مقيدة
بان يكون على المضاف اليه وحده فتوهم ان الاطلاق معناه الاطلاق
عن المضاف اليه وليس كذلك بل معناه الاطلاق بمعنى الزيادة على جميع
من سواه صرح به الرضي اقول انه يشبه ان يكون المراد جميع من سواه الجميع
حقيقة او عرفا فانها يتبادر عرفا قصد تفضيله عليه قوله ويضاف للتوضيح
اي لتوضيح اسم التفضيل وتخصيصه زاد قوله وتخصيصه لان الاضافة اذا
كانت الى النكرة للتخصيص وفيه انه لا حاجة الى ذكره لان الاضافة للتوضيح
يشمل التعريف والتخصيص ولا تقابل بين الاضافة للتخصيص والاضافة للتوضيح
وانما التقابل بين الاضافة للتعريف والاضافة للتخصيص قوله نحو قولك
نبينا صلى الله عليه وسلم اول ونحو محمد افضل البشر حيث يراد انه افضل جميع

المخلوقات ومن جنس البشر قوله ولا يعمل اسم التفضيل في اسم مظهر الرفع
بالفاعلية بقرينة الاستثناء ووجه كون الاستثناء قرينة ان العمل في المستثنى
بالرفع على الفاعلية وفيه بحث لانه يصح الاستثناء مع بقاء العمل على عمومه
يعني لا يعمل اصلا في مظهر الا في مظهر كذا غايته ان العمل في هذا المظهر مقصور
الا بالفاعلية قوله وانما خص المظهر لانه يعمل في المضمر بلا شرط واطلق المضمر
والرضي قيده بالمستتر فلا يجوز مررت بزيد افضل هي منه وما ذكره من التعليل
انما يتم في المستتر كيف والمراد بعدم ظهور اثر العمل في المضمر انه لا يظهر وجود
المضمر حتى يعرف اثر العمل فيه محلا لا انه لا يظهر في لفظه اثر العمل والا لجاز
عمله في سائر المبنيات قوله وانما خص بالفاعل لانه لا ينصب المفعول
سواء كان مظهرا او مضمرا بما قدمناه لك ظهر لك انه ينبغي ان يراد بالمظهر
الملفوظ مظهرا كان او مضمرا بارزا ونظيره قوله رافعة لظاهر في تعريف
المبتدأ فانه يراد بالظاهر فيه الملفوظ ظاهرا كان او ضميرا بارزا فاحتاج
الى التخصيص بالفاعل لانه يصح الحكم بانه لا يعمل في ملفوظ الرفع بالفاعلية
والنصب بكونه مفعولا به الا اذا كان لشيء الخ فانه حينئذ يعمل الرفع
بالفاعلية وانما قال لا ينصب المفعول به ولم يقل لا يعمل في المفعول
لانه يعمل فيه بحرف التقوي فيقال انا اضرب منك لزيد وانا اعرف
منك بزيد قوله وانما لم يعمل الرفع بالفاعلية ما ذكره من الدليل يخصص نفي
عمل الرفع بالفاعلية بل يجري في نفي عمل النصب بكونه مفعولا به فلا وجه
لتخصيص الدعوى وقوله ولانه لما كان الخ الاولى ترك اعادة اللام
لانه مع السابق وجه واحد لنفي عمل الرفع وليس وجها مستقلا كما يفيده
اعادة اللام قوله الا اذا كان اسم التفضيل صفة اي وصفا سببيا
وهو في اللفظ لشيء الاولى ان يقال اذا كان اسم التفضيل صفة سببية
لشيء او وصفا سببيا لشيء ولا معنى لتقدير الصفة وتفسيره بالوصف

قال

قال الرضي بهذه شروط رفع افعل التفضيل الظاهر قياسا مستمرا بلا ضعف
يعني لا اشتراط اصل عمله حتى لا يعمل بدون هذه الشروط لان يونس حكى عن
ناس من العرب رفعه للفاعل بلا اعتبار تلك الشروط نحو مررت
برجل خير منه عمه قوله وهو في المعنى صفة لمسبب قال الرضي الاشهر
في اصطلاحهم تسمية المتعلق سببا لا مسببا وقال الهندي الى تغيير
المشهور للتنبيه على الصحة والحقيقة ونحن نقول المسبب ما جعل سببا ولذا
يقال للواجب مسبب الاسباب اي جاعل الاسباب اسبابا
فالاسباب حينئذ مسببات وانما عدل عن السبب الى المسبب للتنبيه
على انه لا يلزم ان يكون في المعنى السبب الواقعي بل يكفي ان يكون
ما جعله المتكلم سببا صحيحا كان جعله او سفيها قوله مشترك بين ذلك
الشيء وغيره على ما حمل قول المصنف يخرج عنه ما رايت زيدا احسن في عينه
الكحل اليوم منه في عينه امس فينبغي ان يطلق المسبب ولا يقيد بغيره في
قوله باعتبار غيره بغير الاول بل يعتبر بغير تقييده بالسابق بالاول
قوله مفضل في الكل المسبب باعتبار الاول الخ اعترض الرضي بانه كيف
تعلق باعتبار الاول وقوله باعتبار الثاني بالمفضل وقد اتفق النحاة
على انه لا يتعدى الفعل بحرفين متماثلين الى اسمين من نوع فلا يقال
جلست في الدار في الصحراء ويقال جلست في الدار في اليوم نعم
لو صح جعل الثاني جزءا من الاول صح كما يقال جلست في البلد في الدار
فبدل البعض من الكل واجاب بان قوله باعتبار الاول حال
من مرفوع مفضل وقوله باعتبار الثاني حال من قوله على نفسه قوله لو لم
يا بما مقام المدح بهذا البيان يخص بما لا يكون المقصود منه المدح
وعمل اسم التفضيل المذكور لا يختص بمقام المدح فربما يكون النفي
مع بقاء افادة اصل الفعل سواء كان على وجه المساواة او على وجه

دون حسن المفضل في المعنى وعلى هذا عرفت ان المعتمد هو هذا الوجه دون
الثاني لعدم اطراده في تركيب ليس في مقام المدح بخلاف هذا الوجه
فان حاصل بيانه يجري في الجميع وان لا يجري في بعض ما ذكره الشارح و
هو يتوقف عليه حاصل البيان فتأمل قوله وثانيهما ان يجعل حسن قبل تسليط
النفي عليه مجردا عن الزيادة عرفا لا يخفى انه لا يتأتى ذلك مع وجود
من التفضيلية اذ لا يبقى وجه لذكرها قوله فان قلت لو كان زوال
الزيادة التفضيلية بالنفي الخ فان قلت هذا السؤال لا يختص بزوال
الزيادة التفضيلية بالنفي بل يتوجه على زوال زيادة التفضيلية سواء
كان برجوع النفي الى الزيادة او بوجه آخر قلت نعم لكن باول عبارة
الشارح بجعل الباء في قوله بالنفي بمعنى مع لا للسببية حتى يعم التوجيهين
السابقين قوله بين حسن ومعموله باجنبي لم يقل لفصلوا بين العامل و
المعمول باجنبي لان الفصل بين العامل والمعمول باجنبي لا يمتنع الا بين
افعل ومعموله لضعف عمله نحو زيدا كان عمرو ضاربا نقض عليه الرضي قوله
ولو قدم قوله منه في عين زيد على الكحل اشارة الى شبهة نقلت عن البعض
ملخصه فليقدم منه على الكحل حتى لا يلزم الفصل بين العامل والمعمول لم يلتفت
الى جواب نقل منه وهو انه لو قدم لزم عود الضمير الى ما لم يذكر لانه زاده
الهندي لانه لا فساد في رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا وهو مذكور رتبة
كما في هذا المثال لان الكحل اوجز لكونه مبتدأ متقدم رتبة واجاب بانه
يلزم تعقيد لكنه فرع العمل مع ضعفه عليه ويمكن ان يجعل ذكره المعه
راجعا الى ما ذكره يعني يلزم رجوع الضمير الى ما لم يذكر لفظا فيكون فيه
تعقيد ويمكن ان يجعل جوابه تحريرا لما ذكره المصنف فانظر اطراف الكلام
لئلا يكون بالتقصير الملام على فوت المرام قوله مع انها ليست من قبيل
العبارة المشهورة الواردة الخ بهذا ذكره الهندي ووافقه الشارح

ما يقتضي منه العجب لانه كيف يجاب به القدح فيما ذكر من وجه اعمال العرب
اسم التفضيل الضعيف في العمل فان حاصل لوجدان العرب كان مضطرا
في اعماله وحاصل القدح منع الاضطرار بانه كان يمكنهم تقديم منه فلا توجيه
لدفعه بانه لو قدم لم يبق التركيب على ما هو المشهور واورد الرضي ايضا
بان هذا الوجه يجري في الاثبات ايضا كان يقال رأيت رجلا احسن
في عينه الكحل منه في عين زيد واجاب الهندي بانه لم يسمع وهو كالنقل
منه فلا يلتفت اليه واجيب بانه في النفي لضعف المعنى التفضيلي فيعمل
افعل مع الاضطرار بخلاف ما اذا كان معنى التفضيل قويا فانه لا يعمل
مع الاضطرار ايضا قوله وعلى كل تقدير فالمعنى على ما كان عليه قبل هذا
التغيير لان اصله من كحل عين زيد الخ رد على تقدير ذكره الرضي وتبعه
الهندي متمسكين بان المقصود تفضيل الكحل على الكحل لا تفضيل الكحل
على العين ووجه الرد ان عمل اسم التفضيل مختص بما اذا كان المفضل و
المفضل عليه متغايرين بالاعتبار وحينئذ متغايران بالذات واما ان
المقصود تفضيل الكحل على الكحل فلا يوجب تقدير من كحل عين زيد فيمكن
التقدير منه في عين زيد حذف مجرور من وجار العين لظهور المعنى مع
ذلك الحذف ويتجه عليه انه يوجب اخراج التركيب الى ما لا نظير له في كلام
العرب وهو حذف المجرور وابقاء الجار وحذف كلمة في وابقاء مجرورها
على الجر وتوقف العمل على تغاير المفضل والمفضل عليه بالاعتبار دون الحقيقة
ثم لن يخفى كونه كذلك بحسب المآل والصورة بان يكون مرجع المعنى الى
ذلك ولا يكون في اللفظ مفضل ومفضل عليه متغايران بالذات بل لا يفهم
المفضل والمفضل عليه الا بذكر لفظ واحد وهناك لا انتقال الى الكحل المفضل
ايضا من ذكر الكحل المفضل فتأمل قوله ولو رفع لفظ العين لما لم يلتفت
اليه المصنف بناء على عدم تحققه في كلام العرب وان لا مانع عنه قياسا

قوله وتقديره ما رأيت عينا مماثلة لعين زيد في اصل الكحل احسن فيها الكحل من عين
زيد اشار بهذا الكلام الى تزييف ما ذكره الرضي بوجهين وما ذكره هو ان
قوله كعين زيد مفعول رأيت واحسن فيها الكحل بدل منه بدل الكل من الكل لان
معنى ما رأيت كعين زيد ما رأيت كعين زيد ولا زائدة عليها ومعنى احسن فيها
الكحل احسن فيها الكحل والا مثلها فحذف المعطوف في الموضعين اعتمادا على وضوح
المعنى ولا يجوز ان يكون احسن فيها الكحل صفة لقوله كعين زيد لانه يكون
المعنى ما رأيت عينا مثل عين زيد حسن الكحل فيها زائدة على عين زيد في
حسن الكحل فيها وكيف يكون مثل الشيء زائدا عليه في ذلك الوصف في حالة
واحدة فالشارح اشار الى انه لا مانع من جعل احسن صفة لقوله كعين
زيد ان كان الكاف اسما الا انه لم يرتض بكونها اسما لان الظاهر كونها
حرفا فجعلها مع احسن صفة موصوف محذوف لان التقدير عنده مع اكمل
المماثلة لمعنى المماثلة في اصل الكحل لا في الفضل في حسنه وما يحمل المماثلة على
معنى المماثلة في الفضل ويلزم منه المقصود على الوجه الابلغ وكان اللزوم
على الوجه الابلغ مبنيا على انه لو كان عين مثل عين زيد في الفضل على جميع
ما عداه لزم التناقض وهو المماثلة مع الترجيح فيكون النفي ههنا فيكون
ابلغ واعلم ان الظاهر من عبارة المفصل ان بين التركيبين الاخيرين فرقا
بان لا يتعين فيما رأيت رجلا احسن في عينه الكحل من عين زيد هذا التركيب
بل جاز ان يقال رأيت رجلا احسن في عينه الكحل منه في عين زيد بخلاف
ما اذا قدم ذكر العين فانه يتعين ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن فيها
الكحل منه في عين زيد لانه لم يذكر في الاستعمالات في هذا التركيب المفصل منه
وما يتعلق به حيث قال فان قدمت ذكر العين قلت ولم تقل فلك
ان تقول كما قال سابقا ولك ان تحمل معنى قوله فان قدمت على انك
قدمت ذكر العين وجب ان تنصب انه احسن وليس لك ان ترفعه بنا

ويصح ان يقال ما رأيت كعين زيد احسن منه الكحل

على انه افعل حقيقي وليس بمعنى حسن مع انه والمفضل والمفضل عليه ولم يذكر
هناك مفضل عليه هو عين المفضل لانه وان لم يذكر لكنه مقدر فههنا احتمال
حسن متحققان نظرا الى تقدير الكلام قوله لانه كان في مقام بيان
الاختصار وما ذكره اوفق بالمقام والاحسن ان يقال نبه بذكر المثال
والتمثيل للشعر على جواز حذف الموصوف وذكره قوله اسم جماعة الركبان
يعني ليس بجمع نبه على ذلك ليصح منه ما سيأتي من جعل ساريا من السرى صفة
ركبا لانه لو كان جمعا لوجب تأنيث المسند الى ضميره ولا جمع صفته بخلاف الجمع
قوله وساريا من السرى واحتمال جعله من السراية على ان يكون صفة
مصدر محذوف اي اخوف خوفا ساريا الى الهلاك على ما قيل ضعيف
لان حقه التقديم على المستثنى حينئذ فلذا لم يلتفت اليه قوله فقوله ارى
اما من رؤية البصر او من رؤية القلب وهناك احتمال ثالث ابلغ
بحسب المعنى وهو جعل ارى مجهولا اي لا اظن ونفي الظن ابلغ من نفي الرؤية
البصرية والعلمية فبصر واعلم قوله وادي منسوب الى السباع لكثرتها
فيها المراد بالسباع اما حقيقتها او شرار الناس وقطاع الطريق قوله
والحال في لا ارى جعل لو او حالية وقيل اعتراضية وما ذكره اظهر واما قال
ولا ارى ومقتضى السياق ان يقول وما رأيت ليفيد انه ما رأى ولا
يرى قط لانه لو رأى مثله لم يأت منه الحكم بانه لا يرى قط فقال قوله
فلما وصلت النوبة الى مباحث الفعل سلك تلك الطريقة اي هو بصدد
بيان الاقسام على طريقة واحدة وما يدل على انه بذلك القصد انه ذكر
بعد تعريف الفعل بعض خواصه كما فعل ذلك في قسم الاسم والله اعلم قوله
اي نفس ما دل يعني الكلمة جمع بين ما دل والكلمة في التفسير اشارة الى معرفة
وجه تذكير الضمير وهو انه باعتبار لفظ ما دل دون معناه قوله اعلم ان
الفعل مشتمل على ثلاثة معان هذا هو المشهور فيما بين القوم والتحقيق انه مشتمل

ويحتمل ان يقال الاخير حالية لعاقبته اسمعيل افندي

هذا الاحتمال احسن درايته لعدم ... فلا يكون احسن رواية اسمعيل افندي

الفعل

على اربعة معان رابعها تقييد الحدث والنسبة بالزمان وهو ايضا معنى حرفي
غير مستقل قوله ولا شك ان النسبة الى فاعل معنى حرفي اختلف في ان
معنى الفعل النسبة الى فاعل ما او الى فاعل معين ولا شك انها على الثاني
معنى حرفي لا يفهم ما لم ينضم الى الفعل ذكر الفاعل وعلى الاول معنى يتعقل
بتعقل متعلقه اجمالا وهو مفهوم بذكر الفعل من غير ذكره فيكون معنى مستقلا او
نظيره لفظ الابتداء فان معناه يتعقل بتعقل متعلقه اجمالا ويفهم
من غير ذكره وبهذا تحقق انه يمكن حمل المعنى في تعريف الفعل على المطابقي
على تقدير كون معناه النسبة الى فاعل ما قوله ولما وصف ذلك المعنى
بالاقتران بالزمان تعين ان يكون المراد به الحدث لانه بعد اخراج
النسبة عن كونها مرادة بتقييد في نفسه لم يبق الا الحدث والزمان فلما
خرج الزمان عن كونه مرادا بتقييد الاقتران بالزمان تعين انه يكون المراد به
الحدث قوله فالمراد بالمعنى ليس معناه المطابقي مع انه المتبادر عند اطلاق
المعنى كما صرح به المحقق الرازي في موجهات شرح الرسالة الشمسية
ولا التضمني لانه لا يصح ارادته في تعريف الاسم والحرف وعدم صحة ارادة
الالتزامي ظاهر جدا فتعين ان يكون المراد الاعم قوله وبقولنا وضعا
يخرج اسماء الافعال لان جميعها منقولة يقال جميعها ليس بل بعضها
يخرج منه اللام الداخلة على الجمع بل كل واحد قلت الحكم على الجميع كالحكم على الكل
قد يكون على سبيل الانفراد كل جزء جزء نحو جاءني الرجال اي كل واحد
جاء الى جميع الرجال قوله الافعال المنسلخة عن الزمان وكذا الافعال
المنسلخة عن الحدث يدخل فيه لان الافعال الناقصة تامات في اصل الوضع
منسلخة عن الحدث صرح به بعض المحققين في الفوائد الغياثية قوله
او تقليل الفعل فان قلت المراد بالفعل الحدث اذ لا معنى لتقليل الفعل
وتحقيقه فلا يصح قوله وشيء من ذلك لا يتحقق الا في الفعل قلت كانه اراد

قوله ... قال الاسم اشارة الى الحقيقة ولم يقل الاسم ... معناه الحقيقة ... المعنى ... المفهوم ...

الفعل الاصطلاحي وارادة تقوله بتقليل الفعل تقليل حصول الفعل قال التفتازاني
حينئذ ان يقول وشيء من ذلك لا يتحقق الا فيه بالضمير فتامل قوله لدلالته
الا دال على الاستقبال القريب مع التاكيد صرح به المحقق التفتازاني
في شرح التلخيص قوله لانها وضعت لان يدل على ان الشيء لم يخص الشيء الى الحال
فيه قوله وانما خص لحوق تاء التانيث اي الساكنة ويعد منه قول
والصفات يستغنى عنها لانه قوله ولحوق نحو تاء فعلت الا لحوق نحو تاء فعلت الا لحضرانه يلحوق
ولحوق نحو تاء فعلت وفعلت وفعلت ويستغنى عن قوله ولحوق تاء التانيث
الساكنة والاولى ان يعتبر نحو تاء فعلت بالضمير البارز المرفوع المتصل
مطلقا بالفعل كما يدل عليه بيان الشارح قوله اي بحسب اصل الوضع فانه
المتبادر من الدلالة ولانه صار عرفا في تعريفات هذا العلم قوله قبلية ذاتية
يكون بين اجزاء الزمان التقدم بين اجزاء الزمان زمانية وهو التقدم الذي
لا يجامع فيه المتقدم المتاخر وهو بالذات بين اجزاء الزمان وبالعرض
بين الامور الواقعة فيها والتقدم بالذات انما هو بين العلة التامة و
المعلول وتحقيقه علم آخر ولعله تحاطب آخر وكذا توهم ان يكون للزمان زمان
لا يندفع لو كان منشأ التوهم التباس التقدم بحسب الذات بالتقدم بالزمان
لكن منشأه ان قبل لازم الظرفية فهو متعلق بحدث وقع صفة لزمان فيكون
المعنى ما دل على زمان واقع في زمان متقدم على زمانك فيلزم ان يكون
للزمان زمان ولا يندفع الشبهة الا بتبديل لفظة قبل بلفظ متقدم بان يقال
ما دل على زمان متقدم على زمانك قوله مبني على الفتح اشار الى بيان بعض
خواصه بعد تعريفه كما هو عادته قوله باحد حروف نأيت في اوائله اللفظ
في اوله قوله كوقوع الاسم مشتركا بين المعاني المتعددة كالعين لا يخفى
ان الماضي ايضا يكون مشتركا فيكون مضارعا للاسم الا انه ليس كل ماض
مشتركا بخلاف المضارع لان اشتراكه الذي بسبب زيادة احد حروف

النظر الى ... قال المحقق التفتازاني والسين في ... صاحب الكشاف في قوله تعالى ... استعمل ...

الساكنة موجودة في ...

مطلقا ... المتحرك ... المرفوع

الماضي

التقدم ... خمسة اقسام التقدم بالزمان والتقدم بالطبع والتقدم بالشرف والتقدم بالرتبة والتقدم بالعلية ... المتقدم ... اجزاء الزمان بعضها على بعض ... زمان ... من الاقسام ... واجب ... المعنى المتقدم الزماني كون المتقدم قبل المتاخر ... عدم اجتماعهما ... المتقدم من الزمان ... المتاخر ... متقدمة ... المتقدم ...

المضارع

فاتفقت ... الاشتراك ... مشترك بين الماضي والمضارع ... مشترك بين ... على ... مشتركا ... الافعال المضارع ... الاسم ... المصدر فتامل شرح عصام

ثابت دائمي فلهذا قيد بشابهته باحد حروف نأيت ولو جعل مشابهته
باحد حروف نأيت لوقوعه مشتركا بمثل مقتضيه مشترك بين الزمان والمكان
والمصدر بسبب زيادة حرف لكان اشد مشابهة قوله فالهمزة للمتكلم
في البيان ترتيب حروف نأيت بل رعى قاعدة تصريف الفعل فانه مبتدأ
من المتكلم الواحد وينتهي الى الغائب قوله مفردا مذكرا كان او مؤنثا
فالتذكير للتغليب قوله اي المتكلم المفرد يجب ترك المفرد لان المتكلم لا يكون
الا واحدا سواء تكلم باضرب او بنضرب وانما وصف في اضرب بالمفرد
بمعنى انه ليس معه غيره كما يدل عليه وصفه في نضرب بكونه مع الغير فالمراد بالجمع
الافراد مع كونه مع الغير وقوله واحدا كان ذلك الغير او اكثر مذكرا كان
او مؤنثا او مختلطا قوله والمؤنث والمؤنثين غيبة اي حال كونهما جعل غيبة
مصدرا جنسيا الا ان جعلها حالا انسب بنظائرها ولو قال المصنف والغائبة
لكان اخصر واظهر قوله ولما كان هذا الكلام في قوة قولنا وانما يعرب
المضارع مع ان يتعلق الا دفع لما يتجه على عبارة المتن انه يفيد ان عدم
اعراب غيره مقيد بوقت عدم اتصال نون التاكيد ونون جمع المؤنث
به وهو باطل لانه لا يعرب غيره مطلقا وانه لا يفيد انه لا يعرب اذا اتصل
نون تاكيد او نون جمع المؤنث مع انه مقصود بالبيان فقال حاصل البيان
وانما يعرب اذا لم يتصل نون تاكيد او نون جمع وفيه ان قوله ولا يعرب
من الفعل غيره في قوة انما يعرب المضارع بمعنى ما يعرب الا المضارع فيكون
اتصال الظرف به تقييدا لحصر الاعراب فيه فيكون الشبهة بحالها لا لحصر
وقت اعرابه في وقت عدم الاتصال حتى يندفع الشبهة فالحق ان قوله
اذا لم يتصل متعلق بمعنى المغايرة وقيد لها اي لا يعرب مغايرة في وقت
عدم الاتصال فالقيد لتعميم الغير بحيث يشمل المضارع المتصل به احدى
النونين قوله واعرابه رفع لا بمعنى علم الفاعلية بل بمعنى ضمة ونون الا

العامل لا بمعنى ما يتقوم به المعنى المقتضي للاعراب بل بمعنى ما اوجب كون آخر
الكلمة على هيئة مخصوصة فان اعراب الفعل ليس بمعنى وقوله ونصب بمعنى
فتحة او حذف نون اوجبها العامل وقوله وجزم بمعنى سكون او حذف
نون او حرف اقتضاه العامل قوله فالصحيح منه اي من المضارع المعرب
وهو ما لم يتصل به نون تاكيد ولا نون جمع مؤنث قوله وهو عند
النحاة احتراز عما هو عند اهل التصريف وهو ما سلم عن التعليل وانما قال
حرفه الاخير ولم يقل ما لم يشتمل نحو يجمع بالشبهة قوله المجرد عن ضمير نحو يضرب
زيد وزيد يضرب مرفوع نحو يضرب ونضرب قوله متصل به نحو يضرب و
ما يضرب الا هو فانه وان لم يجرد عن الضمير البارز لكنه جرد عن الضمير البارز
المتصل ولا اشتباه انه لا حاجة الى قوله متصل به فان معنى التجرد عن الضمير
ان لا يتصل به كما يدل عليه قوله والمتصل به ذلك فتأمل قوله للتثنية اي
لا حاجة الى ذكر هذه القيود لانه ليس ضمير بارز مرفوعا متصلا الا للتثنية
والجمع والمخاطب قوله والمؤنث فيه انه الضمير البارز في الصحيح المعرب
لا يكون لجمع المؤنث فالجمع المطلق في هذا المقام ينصرف الى المذكر ولكنه
صح قوله فيما بعد والمتصل به ذلك النون وحذفها اذ لو كان المشار اليه لكان
شاملا لضمير جمع المؤنث لا ينتقض الحكم بجمع المؤنث قوله والسكون في
حال الجزم لم يقيده بقوله لفظا كما قيد اخويه لان السكون لا يكون الا لفظا
بخلاف الحركة وهناك نظر لان الرفع قد يكون بالضمة تقديرا وكذلك النصب
اذا وقف على المضارع والجزم قد يكون بالسكون تقديرا اذا حرك المجزوم
لساكنين نحو لم يضرب القوم قوله مثل يضرب مثال للصحيح المجرد عن ضمير
بارز مرفوع لا للاعراب حتى يكون قاصرا والمتبادر من كلام الشارح انه جعله
مثالا للاعراب فانه ما الحقه به قوله والمضارع المتصل به لا يخفى
ان الظاهر من سياق كلام المصنف ان قوله والمتصل معطوف على المجرد وهو

اي ليس بمعنى من المعاني المقتضية للاعراب
اسمعيل افندي

مع ما يقابله بتفصيل مقصح لكن الصحيح عطفه على الصحيح المجرد لا على المجرد فنبه
الشارح عليه بقوله والمضارع المتصل لو مثل المصنف بقوله مثل مع عوان
وتد عوان انما يدل بيضربان ونضربان لكان اوضح قوله والمضارع
المعتل الاخر المعتل عندهم ما يقابل الصحيح عندهم وهو ما كان آخره حرف
علة لكن المتبادر من كلام الشارح ان المعتل عام اريد به الخاص قوله
وسقط الحرف المناسب لها لان حرف العلة مناسب للحركة في كونهما قابلين
للسقوط قوله بهذا التجرد لم يقيدوا التجرد في المضارع وقيدوه في المبتدأ
حيث قالوا هو التجرد للاسناد اعم من الاسناد اليه كما في قسم المسند
من المبتدأ او اسناده الى شيء كما في قسم المسند من المبتدأ لانه يحتاج
الى التقييد في المبتدأ دون المضارع لان الاسم يفيد معناه بدون التركيب
مع الغير فيوجد منه ما تجرد عن العوامل وليس بمعرب بخلاف المضارع فانه
لا يستعمل دون التركيب فلا يوجد المجرد منه غير مرفوع قوله كما هو المتبادر
من عبارته الكتاب دون بيانه لاقسام المضارع مع انه لم يجعل الرافع التجرد
كيف وقد قال في بيان المنصوب منه وينتصب بان الخ وفي بيان المجزوم
وينجزم بلم الخ فلما لم يقل ههنا ويرتفع بالتجرد عن الناصب والجازم تبادر
منه انه لم يجعل العامل التجرد وانما قال ويرتفع اذا تجرد لان تحقق العامل
انما يكون وقت التجرد لانه اذا تحقق الناصب والجازم يمتنع وقوع
الاسم موقعه لان الاسم لا يدخل عليه ناصب الاسم ولا جازمه فعلى لم يجز
لا يصح ان يقال لم ضارب وانما لم يقل يرتفع بوقوعه موقع الاسم لان
وقوعه موقع الاسم حينئذ لا يكثر من المواضع فلا يتميز به المرفوع عند المبتدي
بسهولة والمقصود الاصلي في هذا المقام تمييز الاقسام الثلثة بعضها من
بعض لا بيان العامل قوله وذلك مذهب الكوفيين اي اكثرهم لان
منهم يجعل العامل حروف اتين قوله كما في زيد يضرب لا تقول الجملة الواقعة

موضع

موقع الاسم مشتركة بينه وبين الماضي لانا نقول هو مبني لا اصل فلا يؤثر فيه العامل
قوله ابدل الالف نونا فيه انه لا مناسبة بين الالف والنون الا ان يقال
النون الخفيفة تقلب في الوقف الفا وكذا التنوين قوله وقال الخليل اصله لا ان
يروى لا ان لا ان يضرب في تقدير لا اضربك وهو ليس بكلام بخلاف لن يضرب
آخره لن مركب من لا والنون الخفيفة التي حقها ان تلحق الفعل الا انه الحق
بلا للتصريح بانه لتأكيد الفعل المنفي حتى يفيد اللفظ نفي التأكيد فاعمل عمل
النصب ليكون آخر الفعل على هيئته يكون مع النون وكذا خص لن من بين
حروف النفي بتأكيد النفي قوله بعد حتى لخوسرت ما ذكره الشارح في تفصيل
الحروف التي يقدر بعدها ان شروع في الشيء قبل اوانه فان المصنف سيفصلها
فمحل ذكره مقام تفصيل المصنف قوله اذا لم يكن بمعنى الظن بل الشعر
بان العلم جاء بمعنى الظن والمشهور انه لا يستعمل الا في اليقين ولو سلم
فالمراد ليس لفظ العلم حتى يصح تقييده بهذا بل ما يدل على اليقين سواء كان
لفظ العلم او الرؤية او الوجدان او الظن اي غير ذلك قوله هي ان
المخففة صيغة الفصل ههنا للحصر اي هي المخففة لا غير وبه صار مقابلا لقوله
والتي تقع بعد الظن وقوله من المثقلة متعلق بالمخففة اي المخففة المأخوذة
من المثقلة قوله فانها للرجاء والطمع فلا يناسبه فكذا الى ادخل على الماضي
ولا يبعد ان يقال هي الناصبة الغير لخروجها عن مقتضى وضعها وهي
خفف من المخففة الموجبة لحذف ضمير الشأن وقوله وليست هذه وتأكيد
للحصر قوله على غلبة الوقوع اي كون جانب الوقوع غالبا على عدمه وليس
المراد بغلبة الوقوع كثرته كما هو المتبادر قوله لا هو بها مطلقا كما قيل
ولكن قوله لكونها جوابا وجزاء وهما لا يمكنان الا في الاستقبال فيه بحث
لان جواب كلام القائل لا يكون الا بعد كلامه ولا يجب ان يكون مستقبلا
وكذا الجزاء والجواز ان يكون فيما مضى نحو قولك في جواب من قال اسلمت

قال صاحب القاموس وان المفتوحة تقع
في موضعين في الابتداء فيكون في موضع
رفع نحو وان تصوموا خير لكم وتقع بعد لفظ
دال على معنى غير اليقين فيكون في موضع
رفع او نصب او جر تمت ق اصلح حرره

والثاني في مذهب سيبويه كما ذكره السيد
في حاشية شرح المفتاح
اصلح حرره

صار جوابك ان جسمه مالك ودمك فالوجه ان يقال اذن لضعفها لا يقدر
ان يعمل في الحال الذي هو جار للماضي الذي هو مبني الاصل قوله واذا وقعت
بعد الواو والفاء خص بيان هذا الحكم في كتبهم بما اذا وقع بعد الواو والفاء
لكانهم لم يجدوا وقوعها بعد غيرهما من حروف العطف لا انهم وجدوه وما
لم يجدوه ماذا او جهين فتدبر قوله فالوجهان جائزان جعل وجهان مبتدأ
لا فاعلا لان حذف الخبر اهون من حذف فاعل الفعل لان فيه حذف
العامل والمسند بخلاف الاول فان فيه حذف المسند لا غير لكن الاظهر النظر
الى ما سبق ان يكون تقديره ففيها الوجهان الالغاء والاعمال قوله
وان كان بالنظر الى زمان التكلم الاولى سواء كان او ترك المستقبل
فتدبر قوله بمعنى كي للسببية لا فائدة لتقييد كي بقوله للسببية سيما وقد
قد علم معنى كي قبيل ذلك لكن تقييد الى بمعنى انتهاء الغاية للاحتراز عن
الى بمعنى مع فانه قلت حتى ايضا بمعنى انتهاء الغاية فلم قال بمعنى الى
ولم يقل اذا كان بمعناها او بمعنى كي قلت كانه اراد انه اشترط في حتى
هذه ان يكون مجروره آخر جزء مما قبله ومتصلا بآخر جزء منه قوله فيحتمل
ان يكون ماضيا او حالا او استقبالا لا يحتمل الاستقبال كما لا يخفى قوله
كما تقول كنت سرت امس ذكر امس مع ماض قبل المضارع لا يجعل المضارع
حكاية حال ولا يتوقف كون المضارع حكاية حال على ذكر امس مع الماضي
قبله فيجعل هذا المثال لحكاية الحال دون واحد من الامثلة المذكورة القاصرة
لذلك في كلام المصنف تحكم قوله كانك كنت في زمان الدخول هيئة
هذه العبارة تدل جعل حكاية الحال بمعنى حكاية اللفظ الدال على الحال و
خلاف عبارة المصنف والاظهر ان المراد زمان الحال المحكية من حيث
انه حال بان تبرزه في نظر السامع في معرض الحال قوله لانها علم الحال
فيه انها علم الاستقبال حقيقة او بالنظر الى ما قبله وهو لا ينافي الحال

يقال

يقال بيانا في افادة الحال فلا يصح ذكره في مقام افادته قوله كما توهمه
بعضهم وجه التوهم انهم يقولون انها حرف ابتداء ويريدون لزوم
المبتدأ بعدها قوله لتحصيل الاتصال المعنوي فلا يخالفه حتى وضعها كلمة
لا منافاة وضعت لافادة اتصال ما قبلها بما بعدها لفظا ومعنى عاطفة
كانت وجارة قوله مثل مرض فلان حتى لا يرجونه الآن يحتمل المثال
الحال التحقيقية والحكاية ولهذا اكتفى المصنف به فجعله مثالا للحال تحقيقا
يخالف حال التحقيق قوله وامتنع نظرا الى امر الاول فيه نظر لانه يمتنع
نظرا الى الامرين لان كان السير لا يصلح سببا للدخول لان التسبب
وقوع السير وكان سيري يحتمل ان يكون في تقدير كان سيري واقعا
وان يكون في تقدير كان سيري مستقبلا الى غير ذلك فما لم يتحقق
كان لا يصلح للسببية فيجعل مع الرفع مجرد انتفاء الشرط الاول انتفاء
شرط صحة العامل قوله فينبغي ان قضية ما اخبر لا يخفى ان الخبر في صورة
النصب ليس حتى ادخلها بل الفعل العام المقدر متعلقا بحتى فلك
ان تقدره بقرينة توقف صحة حتى ادخلها بالرفع على تقديره قوله
فقوله بخمسة عطف بتقدير جاز لا يخفى بعده في نفسه وبالنظر الى ان
ان قوله بخمس حتى ادخلها عطف من غير تقدير الا انه دعاه اليه ذكره
انه اذا عطف على شيء وسبقه قيد يشارك المعطوف المعطوف عليه في ذلك
القيد لا محالة واما اذا عطف على ما لحقه قيد فالشركة محتملة قوله اي ما كان
سيفه ان تعذيبهم الاولى ما كان فعل الله تعذيبهم فقال قوله والفاء
التي ينتصب المضارع بعدها بتقدير ان فتقدير ان جعل خبر الفاء جملة
محذوفة المبتدأ ولا ضرورة داعية اليه ومع ذلك لا وجه للفاء في
قوله فتقدان والاولى ان تقدير الكلام والفاء ناصبة بشرطين قوله
قصدها السببية اي قصد السببية وقد نبه عليه الشارح قوله من النفي المسند

جوابا ووصف النفي بالكشف عن كونه في معنى الانشاء فقد سبق منه هو ايضا لما
اشتهر انه النصب بالفاء لوجوب تقدير ان ليصير مفردا فيصح عطفه
على المفرد المستنبط من الجملة الانشائية لان الفاء عاطفة ولا يمكن العطف
على الجملة لاختلاف خبرا وانشاء وهذا يدل على ان الفاء ههنا مبعد عن العطف
بتقديم الانشاء المستدعي للجواب فان الجواب لا يعطف فبينهما تناف
ولا يخفى ان ما دل كلامه عليه من انه اذا لم يقصد السببية في زرني فاكرمك
لا يصح النصب يتجه عليه انه يشكل مع الرفع توجيه العطف الا ان يقال
يكون من وضع الفعل موضع المصدر كما في تسمع بالمعيدي خير من ان تراه
قوله والحق الحجاز فاستريحا جعله لضرورة الشعر ومع ذلك توجيه العطف
بتأويل ما قبله بقولنا سيقع مني ترك منزلي واللحوق بالحجاز فالاستراحة
ويمكن توجيهه باخراجه عن الضرورة وهو ان يجعل سأترك والحق في معنى الامر
اي لاترك ولالحق فاستريحا قوله والواو التي الخ الكثير ههنا تقديم
متعلق الظرف ولم يقدر المبتدأ او لتقدر حسن قوله اي بشرط ان يكون
بمعنى الى ان وهو الا ان الخ لا يخفى انه بعيد والاولى ان يراد انه ينتصب
بعدها بتقدير ان بشرط ان يكون في التركيب معنى الى ان فيقدر ان لتتميم العطف
الدال على معنى الى ان قوله واذا كان المعطوف عليه اسما صريحا فيه
الاسم بالصريح ليخرج نحو اعجبني ان تضرب زيدا فتشتم فانه حينئذ
ان لجواز عطفه على مدخول ان ونصبه بكلمة ان السابقة وفيه نظر اذ
يشكل باعجبني ذلك ان تسأل وتعلم فانه يجب فيه تقدير ان فالاولى ان يقيد
الاسم بالصريح ويمنع كون المعطوف عليه في اعجبني ان تضرب زيدا فتشتم
اسما بل المعطوف عليه هو الفعل وان مؤول بالاسم متأخر عن العطف
قوله ويرد عليه انه كان المناسب ذكرها قرينين ويمكن ان يجاب
عنه بان العاطفة في تقدير ان على نحوين احدهما امتياز بعض عن بعض

في الشرط وان في الاشتراك الجميع فيه فعدا ولا بالخصوصات بشرط لينضبط و
نفصل عقيبها شرائطها ثم اتم العد بذكر المشتركات في الشرط مرة واحدة
لعدم احتياجها الى التفصيل قوله ومع العاطفة اي مع العاطفة مطلق
اذا قدر ان بعدها بالشرط المشترك بين الكل بخلاف العاطفة المقدر ان
بعدها بشرط مخصوص كالفصل في حتى واخواتها وهو المتبادر من قوله والعاطفة
لان هذه الحروف ذكرت بهذه العبارة حين بيان الشرط المشترك
بين الكل فتامل قوله ويجزم اي المضارع بلم ولما ولام الامر ولا المستعملة
في معنى النهي اضاف اللام لانه نكرة قابلة للاضافة ولم يضف لا لانها
علم لنفسها فلا يقبل الاضافة وجعل الشارح قوله في النهي صفة لا فاحتاج
الى تقدير المعرفة والمشهور تقدير الظرف بالنكرة فالموافق بالمشهور ان يغير
التقدير والاستغراق النهي يجعل قوله في النهي حالا الا ان الانسب
بالمعنى تقدير المعرفة فما فعله ارجح لان رعاية جانب المعنى اهم من رعاية
جانب اللفظ قوله احترز عما يستغرق معنى النهي وعما لم يستعمل في شيء
نحو لا اقسم قوله وهذه الكلمات تجزم فعلا واحدا اي تجزم بالاصالة فعلا
واحدا والا فقد يتعدد مجزومه بالعطف كقولك لا تضرب وتقتل قوله وكلم المجازاة
اي بعضها فان كيفما واذا ايضا من كلم المجازاة قوله والمجزوم بها
فعلان اي قد يكون كذلك كما ستعرف قوله واي وهو ايضا مما يجزم
المضارع مطلقا سواء كان مع ما نحو قوله تعالى ايا ما تدعوا او بدونه
قوله مع كيف ما واذ ما واذا واذ في كيفما شذوذ وان ذكرتها من كلم المجازاة
ما تجزم بها شذوذا قوله ويختص اي لما بالاستغراق ولا يبعد ان يستفاد
ذلك من تاكيدها بما النافية فيكون تركيب لما من كلمة لم وما قوله
وكان ذلك لكونها فاصلة قوية بين العامل ومعموله فيجب ان لا [illegible]
[illegible] ان لم اضرب ليس عاملا في اضرب لانه مدخول لم ومعموله وانما مدخول

ان لم اضرب قوله ولا انسى ويصح اضافة العلم وكانه نكرها او جعل النهي
وهو خاصة للكلمة لا بمعنى الا ان هيئته قوله لسببية الفعل الاول الا يخفى ان
السببية بمعنى كون الشيء سببا لا بمعنى جعله سببا فالا لائق ان يفسر الكلام
بافادة سببية الاول وسببية الثاني لكان المصنف اراد بجعله سببا
جعله سببا في نظر المخاطب وذلك ليس الا بالافادة فالاولى ان المراد افادة
سببية الاول وكان الشارح ايضا اراد هذا المعنى الا انه بعد عن التنقيح قوله
من حيث انه مبني على الاول بناء الجزاء على الفعل اي قد يبنى كذلك
وذلك اذا كان الاول سببا وربما اذا كان ملزوما من غير سببية فليس
الامر كذلك والاظهر ان المراد انه يسمى الفعلان مع ما تعلق بهما شرطا
وجزاء ومن الشرط مع كلمة الاولى والجزاء الجملة الثانية قوله تحقق اثر
حرف الشرط فيه لفظا اي تحقق اثاره معنى وان لم يتحقق لفظا اما في نحو
ضربت ضربت فظاهر واما في ان خرجت لم اخرج فلان الجزم بلم لا بان
لقرب لم وسبقه معا لان ان دخل على لم اخرج لا على اخرج حتى يكون سابقا
في الطلب ويتصور فيه التنازع قوله وان كان مضارعا مثبتا ينبغي
ان يقيد بغير المجزوم بلام الامر نحو ان يكرم زيد فليكرمك لانه يلزمه الفاء
لعدم تاثير حرف الشرط فيه معنى لكونه مستقبلا بلام الامر وبغير الدعاء والتمني
فانهما مستقبلان تحقيقا قبل دخول ان فلا تأثير له فيهما معنى وكذا الاستفهام
على ما يجي قوله او منفيا بحيث يجب فيه الفاء لعدم تأثير اداة الشرط فيه معنى
لانه صار مستقبلا بلن والاولى الاصل لئلا يتوهم انه يجزم لان النصب بلن
متعين لقربه وسبقه كما مر قوله او استفهام نحو ان لم يضربك زيد فاتضربه
او مضارع منفي بما نحو ان لم يضربك فما نضربه ووجه عدم تاثير حرف الشرط
فيهما ان الاستفهام يبقى على احتماله ولا ينقلب الى المستقبل والمنفي بما يكون
للحال من غير انقلاب قوله موضع الفاء انبه على ان الفاء واذا لا يجتمعان

ولذا لم يقع الجنسي بادون مع الجملة الاسمية مع انه اخصر قوله لاختصاصها بها اي
بالجملة الاسمية فالضمير راجع الى ما تضمنه اسمية الجملة فتدبر قوله وان التي تجزم
بها المضارع حال لكونها مقدرة انما كانت مقدرة لا عبارته مشعرة
بانه جعل مقدرة في قول المص وان مقدرة بعد الامر منصوبة على الحالية
من جهة صفة ان وجعل قوله بعد الامر منصوبا بمقدرة مقدرة خبرا
لا ما كانت ولا ضرورة تدعو اليه والوجه ان مقدرة مرفوع خبر لان
قوله واذا كان المضارع الواقع بعد هذه الاشياء الخمسة صالحا لايلا الخ
في تقديران الى اشتراط الصلاحية لا يكفي قصد السببية فان يجعل السببية
كان الكلام صادقا والا كان كاذبا وادعاء النكتة فتدبر قوله الامر
فانهم يطلقون امثلة الماضي وامثلة المضارع الخ اقوى الشواهد على ارادة
الصيغة انهم يقولون لهذا الامر الامر بالصيغة فقوله مثال الامر بمنزلة قولهم
الامر بالصيغة قوله وفي بعض الشروح انما قال مثال الامر لان الامر المعرف
بصيغة لا يحتمل ان يكون بمعنى المصدر فزيادة المثال لدفع توهم ارادة
المصدر توهم بعيد على انه لا يندفع لانه يجوز مع ذلك ان يكون الامر بمعنى
المصدر اي صيغة الامر كما يقال لام الامر والوجه ان يقال الامر في
السنة القوم يشمل الامر باللام وهو الاصطلاح المشهور فيما بين المحصلين
فخاف ان يحمل الامر عليه فزاد المثال ليكون في قوة التعبير عنه بالامر بالصيغة
قوله صيغة يطلب بها الفعل شامل لا قوله يطلب بها اخرج النهي و
الاستفهام والامر باللام لان الطلب فيها باللام واداة الاستفهام
ولا في النهي لا بالصيغة فالحكم بان قوله يطلب بها الفعل شامل للكل وهم
ولا يخفى ان المراد صيغة فعل لان الكلام في الفعل فلم يدخل اسماء الافعال
في التعريف حتى يصح انه خرج بقوله بحذف حرف المضارعة وقوله صيغة يطلب
بها الفعل شامل لا يشعر بانه جعلها بمنزلة الجنس والقيود بعدها فصولا و

والاظهر انه صيغة بمنزلة الجنس ويطلب بها يخرج الماضي والمضارع وقوله الفعل
يخرج النهي وقوله من الفاعل احتراز قد عرفت ما فيه وكذا قوله المخاطب
احتراز عن الغائب والمتكلم وقوله بحذف حرف المضارعة احتراز عن مثل
قوله تعالى فلتفرحوا وعن مثل صه قد عرفت ما فيه والحق انه ليس من تتمة
التعريف والتعريف قد تم بدونه بل هو شروع في كيفية اشتقاق الامر
فالتقدير هو بحذف حرف المضارعة او بحذف مضارع قوله وهو في حكم
اي لفظ المحذوف
الصورة في حكم المجزوم اي حكم آخر المجزوم والاولى وحكمه حكم المجزوم قوله
في اسكان الصحيح الآخر في انه باسكان الصحيح وسقوط حرف العلة حكم الآخر
واما سقوط النون فليس حكم الآخر لان النون ليست آخر الامر الا ان يقال
لشدة الامتزاج بين الضمير البارز والفعل والنون نزلت منزلة كلمة واحدة
فنزل النون منزلة الآخر قوله فان كان بعده اي بعد حرف المضارعة
اي يعني المصنف بعد كون آخره في حكم المجزوم ان كان الخ ولهذا اكتفى
ببيان زيادة الهمزة ولم يبين عمل الآخر فقوله اسكن آخره حشو لا حاجة اليه
ومع ذلك قاصر اذ ليس فيما في آخره نون او حرف علة اسكان الآخر بل حذفه
فينبغي ان يقول اسكن آخره او حذف قوله والمراد بالرباعي ههنا اي في علم
النحو واما في علم الصرف فهو ما كان الحروف الاصول فيه اربعة وفي قوله
من المزيد فيه نظر لان الرباعي لا يختص بالمزيد فيه وقوله وانما هو من باب
الافعال ايضا لا يتم لانتقاضه بفاعل وفعل الا ان يتكلف ويقال
ان ضمير هو لا يعود الى الرباعي بل الى الرباعي الذي بعد حرف مضارعته ساكن
وكذا قوله ههنا يعني في مضارع رباعي بعد حرف مضارعته ساكن قوله
ودفعا للالتباس يعني ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس يعني
ضم الهمزة وجعلت كالعين دفعا للالتباس بالمضارع على تقدير الفتح اي
فتح الهمزة فقوله فانه اذ قيل في اقتل الخ سهو من قلم الناسخ لان الكلام

قوله فلتفرحوا قال تعالى فبذلك فليفرحوا لما كان مسموعا في
الغائب جمع بين الامر للغائب
والمخاطب . سيد عبد الحكيم

تقديره يشتق بحذف حرف المضارعة
او ما يشبهه ٥ اسمعيل قره جه

في ابطال فتح الهمزة وكسرها ليتعين الضمة فلا معنى للتكلم في ابطال فتح التاء
وكسرها على انه لا يطالب احد بانه لم لم يفتح التاء او لم يكسر حتى يكون لبيانه
فائدة والصواب انه اذ قيل في اقتل بفتح الهمزة التبس بواحد المتكلم
المعروف في حال الوقف واذ قيل اقتل بكسر الهمزة لزوم الخروج من الكسرة
الى الضمة وهو ثقيل قوله فيما سوى ساكن بعده ضمة ليس كسرة الهمزة فيما
سوى ساكن بعده ضمة بل فيما سوى امر من مضارع بعد ساكن منه
بعد حرف المضارعة ضمة فضمير سواه الى صيغة الامر الذي من مضارع
بعد حرف المضارعة فيه ساكن بعده ضمة او كلمة ما عبارة عن الوقت
اي في وقت سوى وقت يكون بعد الساكن ضمة القلوب مثال لما
يكون بعد ساكن بعد حرف المضارعة ضمة قوله او على حذف المضاف
اي فاعل فعله ولا يخفى ان اضافة الفعل الى المفعول ايضا لادنى ملابسة
فتقدير الفعل لم يزد في الكلام الا تقديرا وعلم مما ذكرنا ان اضافة الفعل ايضا
الى الاولى لملابسة لم ينبه له قوله ولا يبعد ان يراد بالموصول الفعل الذي
لم يذكر فاعله الاولى الامر الذي لم يذكر فاعله فيشمل اسم المفعول فيكون
الاضافة بيانية وكأنه اراد بالفعل الفعل وما يشبهه على المسامحة انت بعده قوله
ولم يذكر هذا القيد ههنا اكتفاء بذكره فيما سبق في تعريف مفعول ما لم يسم
فاعله وكأنه تقول لم يذكره اعتمادا على اشتهار انه لا يجوز حذف الفاعل
بدون اقامة المفعول مقامه قوله ويضم الثالث الى قوله خوف
اللبس الاخصر ان يقول فان كان ما قبل آخره مضموما ضم كل متحرك قبله خوف
اللبس فيستغني عن قوله ويضم الثالث مع همزة الوصل والثاني مع الثالث قوله
لئلا يلتبس في المزج بالامر في تثنية الغائب وجمعه مطلقا وفي واحده وفيما
والاولى ترك التعليل وتغيير قوله خوف اللبس قوله هذا علة لقوله ويضم الثالث
دالا انه لا يمكن تعليل ضم الاول ايضا به فانه لو اكتفى في ضرب بكسر ما قبل الآخر

قوله مثال لما يكون بعد حرف المضارعة ضمة

نوهم انه صيغة معلوم من باب علم بلا شبهة فالاولى ان يقول المصنف
فان كان ماضيا كسر ما قبل آخره وضم اوله مطلقا والثالث مع همزة الوصل
والثاني مع التاء خوف اللبس قوله اي ما يكون عينه فقط معتلا او
يمكن ان يقال اراد ما يعتل عينه وعين اللفيف لا يعتل وهذا الصوب لانه
يندفع به الاصوب قوله واما خص معتل العين بالذكر لمزيد غموض و
اختلاف في المبني للفاعل منه كما ذكر وتبعيته ذكر معتل العين في المبني للمفعول
وان لم يكن فيه ما ذكر هذا كلامه وهو سهو من الناسخ وصوابه واما خص
معتل العين بالذكر لمزيد غموض واختلاف في الماضي كما ذكر وتبعيته ذكر
مضارعه وان لم يكن فيه ما ذكر قوله المتعدي وغير المتعدي هذا ان قيدا
لقسمي الفعل لا قسمان فان المتعدي اعم من الفعل وشبهه وكذا غير المتعدي
الا ان المتعدي مطلقا لا يمكن تعريفه بما يتوقف فهمه على متعلق فان المصدر
لا يتوقف فهمه على شيء فضلا عن المفعول ولذا جاز حذف فاعله المستتر
في ذلك اذ النسبة الى الفاعل والتعلق بالمفعول جزآن لمعنى الفعل
وما سوى المصدر مما يشبهه فنقول المصدر المتعدي ما يشتق منه الفعل المتعدي
فالمتعدي المطلق ما يتوقف فهمه على متعلق او يتوقف فهم ما يشتق منه
عليه وكانه لذلك قال المتعدي من الفعل قوله فان التعلق نسبة
الفعل الى غير الفاعل قد دل عبارته سيما هذه العبارة ان المتعلق اسم
الفاعل من الفعل فالمفعول هو المتعلق اسم مفعول بالحذف والايصال
ثم وقع في التعريف اسم مفعول الا ان يقال المتعلق من الجانبين فكما ان
الفعل متعلق بالمفعول المفعول ايضا متعلق به فوضع بيان تعلق الفعل
معنى المتعلق الذي هو المفعول قوله وهيئة الفاعل والمفعول يريد
به معنى الحال قوله وهيئة الفاعل قد حقق ان المفعول الذي يبين الحال
هيئته اعم من المفعول به فلا وجه لترك هيئة المفعول في هذا المقام فان اللازم

كالمتعدي لم يتعلق بهيئة الفاعل والمفعول قوله وغير المتعدي يصير متعديا و
المتعدي ايضا يصير لازما بنون الانفعال نحو انقطع وبتاء التفعل نحو تجزع
قوله او بالف المفاعلة نحو ماشيته او بسين الاستفعال نحو استخرجته
هذان غير مشهورين في باب التعدية وانما المشهور في الكتب هو الثلثة
الاخر وكانهما تركا لانهما لا يعديان جوهر الحروف ولا ينصرفان في معناه
بالكلية طالبا للمفعول بل يحدثان في الكلمة معنى هو مستقل بطلب المفعول
بخلاف الثلثة الاخر فان ماشيته معناه صاحبته في المشي فلم يتغير فيه
معنى المشي بحيث يطلب مفعولا بل حدث في الكلمة معنى المصاحبة المستقلة
في طلب المفعول واستخرجته معناه صيرته خارجا فاحدث السين معنى
التصيير المستقل في التعدية مع بقاء معنى الخروج على ما كان فتامل قوله
ثانيهما غير الاول كاعطى وهي سماعية كثيرة جمعتها الى ستين وارجو
ان اضبطها واعمل رسالة ينتفع بها الطالبون قوله كمفعولي باب
اعطيت في جواز الاقتصار عليه اي وعدم جواز كونه مع الفاعل ضميرين
لشيء واحد فلا يقال اعطيتني واعطيتك قوله والثاني والثالث
من مفعوليها من بيانية لا تبعيضية ولذا لم يقل من مفاعيلها كمفعولي
علمت في وجوب ذكر احدهما عند الآخر اي لا وجه لتخصيص بيان المص
به بل هما مثلهما في خصائص اخر لباب علمت ايضا فانه يجوز تعليق علمت
قبل اللام والاستفهام والنفي تقول علمت زيد العمرو قائم او وعمرو ام
قائم وايضا يجوز كون المفعول الثاني مع الفاعل ضميرين لشيء واحد فتقول
زيد اعلمتني قاعدا قوله كالفهم اراد وابالشك الظن الذي هو من خلط
اللغة باصطلاح الميزانيين والا ففي اللغة الشك خلاف اليقين على ما في القاموس
قوله تساوي الطرفين اي وقوع الخبر وعدم وقوعه قوله لبيان ما
هي اي لانك الجملة من حيث الاخبار بها ناشئة عنه الاظهر ان المراد لبيان ما

وجه ان في اسم علم انه الحال كما في ... والتفعيل في بمعنى اخرجته صيرته خارجا و خرجته كذلك فلا فرق معتدا به بينهما كما ... اسمعيل افندي رحمه

افعال القلوب

ما هي اي افعال الجملة المذكورة عنه اي عبارة عنه فان علمت لبيان ان زيدا
قائم مثلا عبارة عن معلوم يقيني وبكذا وبهذا الكلام سواء كان بمعنى ذكره
الشارح او بمعنى ذكرناه فيقتضي ان يكون هذه الافعال لبيان كيفية الجملة
الاسمية وبمنزلة ان الداخلة على الجملة لبيان انه امر محقق فلا يفيد مع فواعلها
فائدة تامة ولم يصح السكوت عليها مع انه خلاف ما عليه الاستعمال فالاوجه
ان يقال معنى الكلام لبيان ما هي اي الافعال عنه اي عبارة عنه والمقصود
من ذلك التنبيه على انها ليست من نواسخ الجملة الاسمية بل مذكورة لبيان
معانيها وهي مناط الفائدة لا الجملة المدخولة وليست كما زعم واخل بالجمل
فافهم قوله فتنصب الجزئين على انهما مفعول لها الظاهر مفعولان لها وكان مراده ان
كلا منهما مفعول لها قوله ومن خصائصها اذا ذكر احدهما ذكر الاخر
اي هذا سؤال الشارح وجوابه فقيل على ما فصله الشارح اقول هذا يقتضي ان
لا يصح علمت ضربي زيدا قائما وعلمت كل رجل وضيعته بل يجب في امثالها
ان يقتصر على ذكر علمت وهو بعيد جدا الا ان يراد انه اذا ذكر احدهما ذكر
الاخر او ما ينوب منابه قوله لا تخلنا في الحكاية اي لا تخلنا جازعين
على غرائك لملك بنا اذ قد وشى بنا قبل ذلك الوشاة هذا وفي العباب
اي لا تخلنا اذلاء على غرائك لملك بنا والجملة جعل الغراء بمعنى الاغراء
ونحن لم نجده في اللغة قوله فلا تقول علمت وظننت لعدم الفائدة
هذا لا يوجب عدم جواز حذف المفعولين نسيا لعدم توقف افادتهما على
ذكر المفعولين لان هناك جهات فائدة اخر كان تقول فلان يظن كثيرا
ويعلم قليلا اي يقع الظن عنه كثيرا ويقع اليقين قليلا او تقول لا يعلم
زيد الا بالبراهين ولا يظن الا بالامارات وتقول ما ظننت اليوم او
ما علمت اليوم قوله لا استقلال الجزئين الصالحين لان يكونا مبتدأ وخبرا
او مفعولين لها الظاهر الواو ثم لا يظهر فائدة في وصف الجزئين بكونهما

وشى الى السلطان وشاية
اي سعى — سعى

في تقييد الكلام بالتام وكلا قيديه غير مفيدة بالتقدير الاول لانه كلام على تقدير
مفعوليتهما ايضا الا ان يجعل كلام اخص من الجملة على خلاف ظاهر كلام المصنف
قوله فهذا قيد جوازه المبني ولا احتراز عن صورة التقدم فانه لا يجوز فيه
ابطال العمل قوله بلا واسطة كما يجيء مثاله او بواسطة نحو علمت اغلام
من انت فيه بحث لانه علمت واقع قبل الاستفهام بلا واسطة لان
المضاف لم يفد الاستفهام وحرف الجر الداخل عليه نحو بمن مررت
فالحق تسري الاستفهام في المضاف وحرف الجر ويصير معتبرا قبلهما
ولذا جاز تقديمهما على كلمة تضمنت الاستفهام قوله والفرق بين
الالغاء والتعليق من وجهين احدهما ان الالغاء جائز والتعليق واجب
فيه بحث لانه لو كان الالغاء جائزا لكان في قوله ومنها جواز الالغاء
استدراك ولما صح ما تقدم من ان الالغاء قد وجب في الصور المفصلة
وغاية ما يمكن ان يقال انه لم يرد الفرق بين مفهوم الالغاء والتعليق
بل اراد الفرق بين حقيقتي الالغاء والتعليق في هذا الباب بان الالغاء
جائز ولذا قيده بالجواز والتعليق واجب ولذا لم يقيده بالجواز في سياق
الكلام فيه بحث يقيده الوجوب فتدبر قوله رأى البصرية اي رأى بمعنى
ابصر والحلمية الحلم هو النوم قوله ولقد اراني صريح ودنية اي ابصرني
حلقة هي بهدف الروح واللون اراني بمعنى العلم مسامح فيكون ودنية مفعوله
الثاني وعلى ما ذكره هي حال قوله ولبعض افعال القلوب ما تقدم وجب
ولم يصح الاستثناء من بعض افعال القلوب لا متصلا ولا منفصلا فيجب
حمله على البدل ثم انه لا فائدة في هذا البيان لكمال ظهوره من بيان المعنى
قوله وهي اما العلم او الظن فالمراد بالمعاني ما فوق الواحد قوله
وانما قيد بذلك لئلا يقال لا وجه لتخصيص البعض ولئلا يقال لا وجه
تخصيص بيان هذا البعض من المعاني الاخر فان لكل منها معاني اخر

قوله وحسبت بمعنى صرت ذا حسب وهو الذي في شعره شقرة كذا في العباب.
قوله بظنين اي بمتهم فظنين بمعنى المفعول قوله وانما سميت ناقصة لانها
لا تتم بمرفوعها كالافعال الغير الناقصة وقيل لنقصان مدلولها عن مدلول
التامة بالحدث الداخل في التامة دونها وفيه نظر لانهم لا يسمون افعال
المدح والذم ناقصة مع نقصان مدلولها عن غيرها بالزمان ولك ان تقول
سميت بها لنقصان حدوثها بالنسبة الى الافعال التي تتم بمرفوعها وفيه ما فيه
قوله اي العمدة فيما وضعت له هذه الافعال هو تقرير الفاعل الخ اعلم ان مدلول
كان نسبة الصفة الى فاعله والزمان والنسبة هي ثبوت الصفة للفاعل
وفرق بينها وبين التقرير الذي هو صفة المتكلم ان كان مصدرا مبنيا
للفاعل كما هو الظاهر وبين التقرير الذي هو صفة الفاعل ان كان
مبنيا للمفعول فارادة ثبوت الصفة للفاعل به مسامحة لا يليق بمقام
التعريف قوله لانها موضوعة لصفة وتقرير الفاعل عليها فكل من الصفة
والتقرير عمدة لو كان مجرد الدخول في الموضوع له مستلزما لكونه عمدة
فيما وضع له لكان الزمان ايضا عمدة في هذه الافعال ولو كان
موجب كونه عمدة امر آخر لا بد من بيانه حتى يتكلم عليه على ان كون
كل من الصفة والتقرير عمدة في التامة يمنع خروجها بقوله ما وضع لتقرير
الفاعل بهذا المعنى الا ان يقال المراد ما يكون العمدة فيما وضع له تقرير
الفاعل على صفة فقط فنحو ان العبارة لا يساعده قوله ولو جعل الموضوع
اشار الى تصحيح الحد بالتصرف في معاني الافعال التامة وجعلها مجردة
التقرير بدعوى خروج ما زاد على التقرير عن معناها وكونها قيودا له ولا
انه مع ذلك بعيد لا يكون تمام الموضوع له التقرير بل التقرير والتقييد على
ان جعل الزمان خارجا عن هذه الافعال داخلة في الافعال التامة
تكلف وتحكم قوله ولا يبعد ان يجعل اللام في قوله لتقرير الفاعل للغرض

لا صفة

قال صاحب القاموس الاحسب من في شعره شقرة ومن الابل ما ابيضت جلدته من داء وفسدت شعرته فصار ابيض واحمر والابرص والاسم الحسبة بالضم فعلى هذا كان على الشارح وحسبت بمعنى صرت ذا حسبة لانه صاحب القاموس قال بعد والحسب والحسبة بالكسر التعجب في كل بيت في الحجارة ه اسمعيل افندي رحمه الله

وفيه انه علة النسبة ليست موجبة عينية بل مجوزة ه اسمعيل افندي رحمه الله

لا صفة الوضع ولا شك انه جعل التقرير بمعنى النسبة فيحتاج الى تقرير الافادة
لان الغرض من وضع الالفاظ افادة المعنى لا غير والاوجه عندي
ان المراد بالتقرير ما اشتهر في بيان فائدة التأكيد والافعال الناقصة
موضوعات لغرض تقرير الفاعل على صفة وتأكيد اتصافه بالصفة
فانها موضوعات للنسبة وكيفية لها من الزمان وغيره والتزم دخولها
على الجمل الاسمية الدالة على النسبة المدلولة بها فتأكد النسبة المدلولة للجمل
بدخولها عليها ولا ريبة في ان الغرض افادة الزمان ايضا غايته ان
العمدة افادة التقرير فعلى تقدير جعل اللام للغرض ايضا لا بد من جعل
قوله ما وضع لتقرير الفاعل على ان العمدة تقرير الفاعل قوله فظهر بما ذكرنا
ان هذا الحد لا يحتاج الى قيد زائد كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف
ان المراد صفة خارجة عن مدلولها ترك ذكره لتبادره من العبارة
قوله وقد يضمن كثير التضمين ملاحظة معنى فعل لازم لمعنى فعل مع حذفه
معناه ودلالة عليه بهذه الملاحظة ولابرازه في مقام التفسير طريقان
جعل الاصل ثابتا والمضمن حالا فيقال في تفسير تم التسعة بهذا عشرة ثم
التسعة بهذا صائرة عشرة وثانيهما عكس هذا كما ذكره الشارح فقوله تامة
وكاملا حالان لا صفتان كما توهمه العبارة قوله وجاءت بمعنى كانت
في المفصل بمعنى صارت قوله من الغرارة وهي الغفلة فان الحرورية
من الخوارج حين ارسل علي ابن عباس رضي الله عنهم اليهم اي ما جاءت غفلتنا
حاجتك اي لم نجدنا غافلين كما زعمنا قوله اي بعض شفرته بالضم السكين
العظيم على ما في القاموس قوله لا يتجاوز جاء وقعد الموضع الذي سمعهما
العرب ولهذا جاء المعنى التركيبين اللذين وقع فيهما لكنه قال في بعض
تصانيفه والحق في جاء الاطراد فانه يقال جاء البر قفيزين وقيل في ضبط نحو
استعمال قعد ان يكون الخبر كانه كذا قوله على الجملة الاسمية المركبة من المسند

قوله كانه اشارة الى قيد ذكره المحقق الشريف اقول ان في بعض النسخ العدم حصة كلفظه هو المراد من القيد والحق ان المراد منه ما زاد الفاضل التفتازاني في المطول وهو قوله غير مصدر ذلك الفعل حيث قال لو اراد بهذا القيد اخراج الافعال التامة ثم رده الفاضل المحشي في حواشيه على المطول ورده المولى الشهير بحسن جلبي في حواشيه عليه ايضا الطلب تجده ه اسمعيل افندي رحمه الله

والخبر كانه احترز بتقييد الجملة الاسمية عن مثل قائم زيد وما قائم زيد فانهما جملتان

اسميتان وركنان من المبتدأ والفاعل قوله اي لاجل اعطائها الخبر حكم

معناه كما يعطى الاسم ايضا فصار زيد غنيا بجعل الغنى منتقلا اليه وبجعل زيد

منتقلا قوله ثبوتا مضيا الاولى جعل مضيا مفعولا فيه اي في زمان

ماض وتنكيره لبيان انه ليس بزمان معين من الماضي قوله تبيها بقفر

البيهاء المفازة التي لا يهتدى فيها من التيه بمعنى الضلالة والقفر المكان

الخالي يعبث المطي بسرعة سيرها بانها بمنزلة قطا تركت بيوضها صارت

فراخا فهي تمشي بسرعة الى فراخها كذا في العباب قوله فان بيوضها كن

فراخا قبل كونها بيوضا ولو كان بمعناه يفيد هذا المعنى كذا في العباب

قوله هذا ايضا عطف على قوله لثبوتا الخ وانما ذكره مع كونها بغير خارجة

عما هو بمعنى صار ومقابله لانه يختلف فيه فعند بعضهم انها تامة والجملة تفسير

ضمير شان هو فاعلها فصرح بما هو الحق عنده والاظهر انه عطف على كونه

ناقصة والاول بيان لها باعتبار معناها والثاني بيان لها باعتبار عدم

ظهور عملها في جملة بعدها بالاتفاق وانه مختلف في كونها ناقصة او تامة ولذا

جمع معها كونها تامة وزائدة بجامع عدم ظهور العمل في جملة بعدها قوله

وكقوله تعالى كن فيكون الا الظاهر ان قوله تعالى كن في موضع الايجاد بمعنى

اثبت وفي موضع جعل شيئا موصوفا بشيء بمعنى كن كذا بل يحتمل انه يكون في

الجميع ناقصة ويكون في مقام الايجاد ايضا بمعنى كن موجودا قوله ويكون

زائدة وهذه مختصة بلفظ كان بخلاف ما سبق فانها شاملة لجميع تصاريفها

قوله فيا لك من نعمى تحوكن ابؤسا استغاثة من اجل تحول النعمى الغنم

وهو النعمة وضمير تحوكن اليها ما لارادة المتعدد بالمصدر او لجعله ابؤسا

وشدائد جمع وان كان واحدا التعدد الخبر قوله قيل سمي اسمها فاعلا

قد فات هذا القائل هذا التنبيه في محله وهو قوله ما وضع لتقرير الفاعل

على صفة ولا يخفى ان هذا التنبيه ليس في مرتبة لاختصاص الاطلاق ببعض

الافعال ونحن نقول نبه في هذا الكلام بجمع الخبر مع الفاعل على ان صحة الاطلاق

على التسمية بالفاعل بجامع الاصطلاح على التسمية بالخبر وليس الخبر في الاصطلاح

من يسمى الاسم فيها فاعلا مسمى باسم المفعول بل لا اسم يسمى فاعلا او اسما

كانه يسمى الخبر مفعولا وخبرا قوله واعتبار الصلاحية والقابلية معلوم عقلا

جعله خارجا عن الوضع مع انه ظاهر عبارة المصنف مما لا يقتضي له قوله

او تقديرا كقوله وتمييم قال ويلزمها النفي ولم يقل ويلزمها كلمة النفي

قوله وتقديرا لان قبل المصادر كثر جعل تقدير الظرف بمنافرع تقديره

في المصادر وذلك مندوحة عنه لان ما في ما دام صار علما في تقدير الزمان

معه حتى يمتنع ذكر الزمان معه وليس الامر بهذه المثابة في شيء من المصادر قوله

احتاج الى كلام سوى ما دخل عليه لانه مشترك بينه وبين سائر الافعال

الناقصة وقد نبه بقوله لانه ظرف على انه لا بد لهذا الكلام من الاستعمال

على ما يحسب الظرف قوله ويجوز تقديم اخبارها كلها على اسمائها كان

الاهتمام الا ثم ان يقول ونحوه كان خبر المبتدأ وحينئذ لا يشكل عليه ما اورده

الشارح ايضا قوله فان اريد بجواز التقديم نفي الضرورة عن جانبي

وجوده وعدمه يمكن ان يختار هذا الشق ويراد انه يجوز تقديم اخبارها على

اسمائها بمعنى انها لا يمنع من هذا التقديم والموانع العارضة قد علم حكمها

فلا حاجة الى التعرض لها هنا قوله نحو كم كان مالك الظاهر ان هذا

بمعزل عما هو فيه اذ الكلام في تقديم الخبر على مجرد الاسم وهذا المثال

داخل في تقديم الخبر على نفس الفعل نعم يتجه على قوله ثم يجوز قوله وهي افعال

الناقصة الانسب بسياق الكلام ان هي راجعة الى الاخبار لا انه صرف

الى الافعال الناقصة الظاهر قوله وهي من كان الى راح واخواته ذلك

قوله وبهذا اندفع ما قيل كان وجه الدفع ان المراد بالخلاف عدم اجتماع

اقول قال بعض النحاة ان كان يدل

بالدلالة على الكون المنتسب الى فاعله فالكون

المراد نسبة مطلق الكون اليه هو المسمى بالكون

المجمل كما في هذا الافعال الناقصة وان كان المراد

نسبة الكون الخاص اليه وهو المسمى بالكون التفصيلي

كان من الافعال التامة كما في حاشية الجامي

الشيخ المرادي البغدادي

الفرق بين الخلاف والاختلاف

الى المتعين وتأخر المخالف والمراد بالاختلاف كون المخالفين معاصرين متنازعين ودل عليه قوله بان يكون هذا الخلاف واقعا هذا من جانبه لا من جانب الجمهور كما يقتضيه باب المفاعلة تنازعهم وحاصل الكلام ضعف جانب المخالف في الخلاف فانه مخالف الاجماع وعدم ضعفه جانب في الاختلاف لانه ليس فيه خلاف تقرير ويمكن وجهان آخران التمييز ليس من الافعال المنفية جدا ان المراد بالمختلف فيه ما اختلف فيه اللغات لا ما اختلف فيه النحاة وتحمل المصنف اختلاف النحاة في ليس من قبيل اختلاف اللغات ورفع الاختلاف بينهم بخلاف مخالفة ابن كيسان فانه لتخالف في اللغة وثانيهما انه لم يتعين المخالفون عند المصنف في ليس بخلاف الافعال المنفية قوله ما اي فعل اشار الى ان التعريف لفعل المقاربة اذ التعريف للماهية دون الافراد فقوله افعال المقاربة بتقدير هذا باب افعال المقاربة وما وضع خبر للمعاد الى فعل المقاربة اي موها وضع قوله عسى طمع واشفاق فيخرج عن تعريف افعال المقاربة عسى للاشفاق فينبغي ان يقول رجاء واشفاقا لا عسى الاشفاقية موضوعة لدنو الخبر رجاء الا انا نقول قيد الحيثية مراد وكيف لا وافعال المقاربة قد يكون لبعضها معنى لا يكون باعتباره منها قوله لتضمنه انشاء الطمع والرجاء او الاشفاق قوله والانشاءات في الاغلب من معاني الحروف انه قال في الاغلب لان امثال ضرب انشاء لكنها مع كثرتها مغلوبة بحروف الانشائية قوله بتقدير مضاف اما في جانب الاسم يزنته ما جاء في كلامهم من قولهم عسيت صائما ويرجح تاويل الخبر باسم الفاعل قوله والمضارع مع ان وان لم يبق على المفعولية في صورة الانشاء الاولى ان يحمل منصوبا على المفعولية بحسب الاصل ويرده ايضا نحو عسيت صائما قوله وههنا احتمال آخر وهو ان يكون زيد مرفوعا بانه اسم عسى وان يخرج ضمير يعود الى زيد والا ان

افعال المقاربة

قوله والذي على ان هذا وجه قريب يرده نحو عسيت صائما تم

تقديم الخبر التباس الاسم بفاعل الخبر كما في زيد قام والان كون عسى طالبا للاسم مع امتناع الاضمار قبل الذكر يوجب كون زيد اسمه فلا يلتبس بالفاعل بخلاف زيد قام نعم يتوقف صحة هذا التوجيه على ثبوت عسى ان يخرج الزيدان وبزنته ايضا انه لو كان كذلك لينبغي ان يجوز عسى يخرج زيد بحذف ان فتامل قوله واخره هو ان يجعل ذلك من باب التنازع يتوقف صحة هذا التوجيه على ان يثبت في الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان ولو كان الاستعمال عسى ان يخرج الزيدان فلا سيما على مذهب البصريين من اختيار اعمال الثاني قوله وقد يحذف ان من الفعل المضارع في الاستعمال الاول فالاولى ان يقول المصنف نحو عسى زيد ان يخرج وقد يحذف ان وعسى ان يخرج زيد قوله لعدم مشابهة تلك عسى ان يخرج زيد بقولك كاد زيد يخرج هذا وقع عند تقدير ان يكون زيد فاعل يخرج اما لو كان اسم عسى وان يخرج خبره او يكون اسم عسى ضمير زيد كما جوزه فالمشابهة متحققة كما كانت في الاستعمال الاول قوله فتخبر عن دنو الخبر لعلمك باشرافه على الحصول لا على رفع الحال ايضا ذلك في قوله تعالى وما كادوا يفعلون وقوله لم يكد رسيس الهوى من حب مية يبرح قوله انه يعني مع معنى ذهب وانقطع قوله اي كسائر الافعال اي كباقي الافعال قوله فغيره اي غير لم يكد وجعله لم اجد قوله وقال عنبسة على وزن القلبة من الاسماء العربية وفي كثير من النسخ عنبسة بزيادة نون بعد العين ولم اجدها من الاسماء العربية قوله في المستقبل الاولى في المضارع وكانه لحقه الحال فقصر على الماضي والاستقبال قوله وقد عرفت وجه التمسك والجواب عنه ولا يخفى على احد ان ما كادوا يفعلون لنفي القرب فكان وجه قول من قال انه في الماضي للاثبات انه انما يشعر به القرب في الماضي اذا استعقب نفي القرب

العنبس كجعفر وعلابط الاسد واو جعفرية باسم ... عنبسة غير مجرى كما تقول اسامة وعنبس بن ثعلبة وابنه خالد صحابيان وعنبسة بن ربيعة الجهني صحابي او تابعي قاموس

اقول [illegible]

الجود فلا يقال ما كاد زيد يفعل قادرا اذ كان فعله بعد ان كان بعيدا من
الفعل ويؤيده انه لو قال وانباته نفي اذ لا معنى له الا ان اثبات
القرب يستلزم نفي الفعل فحينئذ وجه التمسك به تام والجواب عنه ضعيف
ولـه وفي الدعوى الثانية يقول ذو الرمة لا تقول لم يكد ما فضل عجب
انه يكون للاثبات لانا نقول جعله ذو مستقبلا وكان من خطاء ذو الرمة
اي انه ماض وكانه غيره ذو الرمة اما لغفلته عن تغيره او سدادا
لباب الاعتراض الى ضربين ولـه وهذا مسلم لكن لا يثبت مدعاه وهو
مجموع الامرين بمجرد ذلك ما لم يثبت دعواه الاولى وفيه انه ما سبق يدل
على انه جعل قوله وقيل يكون في الماضي للاثبات وفي المستقبل كالافعال
دعويين وجعل التمسك لشعراء مرتبا وقد قدح في التمسك الاول فلا فائدة
لهذا الكلام الا الاطالة وفي قوله لا يثبت مدعاه بمجرد ذلك ما لم يثبت
مؤاخذة يعرفها الفطن فتفطن ولـه وهي مثل عسى وكاد في الاستعمال
لا في المعنى وتتجه عليه انه يوهم ان الاصل فيه استعمال خبره مع ان وكون
الاصل استعماله بدون ان وهذا انما قصر ولـه وجمعه بالنظر الى كثرة
افراده يعني بمنزلة ذكر الكل في المعرفات تنبيه على حال الفرد ولو قيل
الجمع المضاف للاستغراق فيكون بمنزلة ذكر كل ويكون النكتة فيه تعيينه
ما يذكر لذكر كل لكان اقرب ولك ان تقول جمع مع عدم كونه الا واحد
اشارة الى ان فعل التعجب في الاصطلاح بمعنى ما وضع لانشاء التعجب
سواء كان بهذين او غيرهما الا انه لم يوجد الا بهذين ولـه وتثنيته بالنظر
الى نوعي صيغته وللتنبيه على ان الموجود من هذا المفهوم الاعم ليس الا هذين
ولـه في ضمن التثنية والجمع ايضا اي كما هو مفهوم في صريح المفرد ولـه
والاشل عشره الشلل اليبس في اليد او ذهابها يقال شللت وشللت
معروفا ومجهولا والمراد بالعشر الاصابع وهذا تعجب من حسن آدمي ولـه

انه فعل وضع لانشاء التعجب وليس بفعل لذلك ايضا يمكن ان يجاب بان المراد
ما وضع لانشاء التعجب في نفس مقصد بهذا الفعل وقائله امرؤ من شاعر
والاشل عشره ليس كذلك ولـه ولذا فعل التعجب وله وضع الوجه
هو الاول لان تعريف الشيء انما هو الحكم عليه لا التحكم على التعريف ولـه
ما اشتهى الطعام في القاموس شهيه كرضيه احبه ورغب فيه ولـه
وما امقت الكذب في القاموس مقته ابغضه ولـه وانما قيدنا التقديم
وان التاخير الاطلاق خير من التقييد لانه مكتفي بمعرفة حال الصيغتين عن
حاجة الى ذكر التقديمات الجائزة في غيرها والممتنعة واما ما ذكره من
البحث فلا ينفع لان منع فعل التعجب من التقديم والتاخير من خواصه
وان كان معه مانع آخر ولـه واجيب لا يخفى على الفطن ان شيئا من الجوابين
ليس بالمستحسن واما البارد لا يحصل من هذه الموارد والاحسن ان يقال
ان المراد انه لا يتقدم احسن على ما ولا يؤخر ما بعد ما لمنع فعل التعجب عما
في التعريف وان كان هناك مانع آخر من تقديم احسن على كلمة ما فتفطن
ولـه من باب شر اهر ذا ناب عند من جعل المعنى شر عظيم اهر ذا ناب
لا شر حقير فالمعنى شيء عظيم احسن زيدا لا امر جلي واما من جعل المعنى شر اهر ذا
ناب لا خير فلا يصح ان يكون ما احسن زيدا من قبيله لانه يكون المعنى ما احسن
زيدا شيء الا شيء فيلزم استثناء الشيء عن نفسه ولا يبعد ان يقال ما
نكرة للعموم فان المعنى كل شيء احسن زيدا وهو مناسب لمقام التعجب
جدا ولـه قال الشارح الرضي وهو قوي وانما لم يلتفت اليه المصنف
لانه لم يكن حينئذ احسن فعل التعجب بل يكون التعجب من فوائد الاستفهام
فالقول بكونه فعل التعجب لا يجامع هذا التوجيه ولـه وبه اي مجروره
انما عبر عنه لان الباء الزيادة كالعدم مع ذكره كانهم لم يذكروا ولانه لازم
كالجزء من الفاعل ولـه ومفعول عند الاخفش ويؤيده جواز حذفه

كما جاء في اسمع بهم وابصر قوله وقال الفراء وتبعه الزمخشري انما
يمكن ان يقال لخطاب المحسن وابا حبيبة اي حبيبة حسن حسا زيد قوله
بهذا اللقب اراد باللقب النبز لا العلم المخصوص كما هو المتبادر في اطلاق
النحوي والاظهر ان المراد به افعال المدح والذم وافعال وضع لانشاء مدح
او ذم كما هو نظائره ولا داعي الى ارادة المشتهر بهذا اللقب في هذا
المقام خاصة قوله او مضمر مميز بنكرة منصوبة وصف المنصوبة بمجرد
التوضيح اذ التمييز اما منصوب او مجرور وههنا لا يحتمل الجر الا ان يراد الاحتراز
عن المجرور بمن كما في فاعلم لله من شاعر وكذلك نعم زيد بالمنصوبة لا محالة
فاحترز به عنه بحسن التقابل بين النكرة وبين ما يجيء التفصيل توضيح فافهم
وما اتى بالتفصيل هذا المذهب ابي علي وسيبويه قوله للقيام لام التعريف
لام التعريف للعهد اي العهد الذهني ليلائم ما سبق ولا يخفى انه اذا كان
زيد مبتدأ يبعد ان يكون اللام للعهد الذهني لانه عبارة عن زيد وكذا
لا يظهر على هذا التقدير كون الضمير في نعم رجلا زيد مبهما بل الظاهر انه راجع
الى زيد ورجلا تمييز عن النسبة الا انهم حكموا بانه ضمير مبهم للزوم افراده
فالعائد نحو نعم رجلا زيد بئس الضمير بل الضمير مع تمييزه صار بمنزلة نعم الرجل وصار
الخبر مرتبطا بالمبتدأ بهذا الاعتبار ولولا ان المخصوص قد يتقدم على الجملة
لكان الانسب جعله عطف بيان وهذا هو المرجح لكونه مبتدأ لانه لا يحسن تقديم
التفسير على الابهام قوله ومطابقة الفاعل اي مطابقة الفاعل في
الفاعل يحتمل ان يكون فاعلا وان يكون مفعولا وظني ان المتعين الفاعل
بتعين الفاعل كما اذا التبس في الفعل المفعول تعين المتقدم للفاعل قوله
حقيقة او تأويلا وبلا الاخص التعميم بالمطابقة في الجنس بل يجري في المطابقة ايضا
ايضا فالانسب تأخيره قوله من حب الشيء وحب اذا صار محبوبا
يريد ان في حب لغتين حب بفتح الحاء كما هو القياس وحب بضم الحاء بنقل

بيع

الفتحة الى الحاء ثم الادغام واصله حبب على وزن حسن وفي الصحاح تقعيد
وعند صاحب القاموس حب اسم بمعنى الحبيب وذا فاعله اي هو حبيب
قوله والعامل في التمييز او الحال في حبذا من الفعلية لا ولي من الفعل لان
العامل هو حب لانه فعل وعلى هذا القياس العامل في التمييز في نعم رجلا
نعم والظاهر ان العامل في التمييز عن الذات المذكورة المبهم كما في رطل زيتا
فالعامل الكلمة ذو الضمير المبهم كما في ربه رجلا قوله فان الراكب حال عن
الفاعل عن المخصوص فيه مصادرة لان المدعى ان ذا ذو الحال لا زيد
وهو بعينه ان الراكب حال عن الفاعل لا عن المخصوص فالصحيح فالراكب
حال عن الفاعل لا عن المخصوص كما في بعض النسخ قوله برحبها بالضم
مصدر رحب على وزن كرم وعلم ومعناه الاتساع كذا في القاموس
قوله ففي عدها من حروف الجر تسامح ولذا لم يجمع واو القسم معها كما
جمع باء مع التاء فرقا بين المعدود مسامحة والمعدود حقيقة و
الاظهر انه اختار مذهب الكوفيين ولم يجمعها مع واو القسم للتصريح
بانها جارة عنده ولذا لم يذكر الفاء وبل مع ان رب مضمر بعدهما ايضا
ولا يضمر بدون هذه الاحرف الثلثة في الشعر ايضا الا شاذا قوله
كثيرا ما يطلقون الغاية فيه انه يلزم ان يختص من الابتدائية بالافعال
الاختيارية التي لها غرض ولا يصح على التقدير من اول النهار الى آخره
والاحسن ان المراد بالغاية النهاية اي لا ابتداء شيء له نهاية ولا يستعمل
في ابتداء ما لا نهاية له كالامور الابدية وان تفسير الغاية بمعنى المسافة
يوجب ان يكون استعماله في الزمان مجازا الا ان يراد بالمسافة الحقيقية
والتنزيلية قوله وعلامته صحة وضع الموصول موضع من في قد كان
من مطر اي شيء من مطر مع انه جعلها بيانية لانه يلزم وصف النكرة
بالمعرفة ويلزم حمل المفرد اي مطر صلة لانا نقول المراد وضع الموصول موضعه

حروف الجر

وقد تدخل فيه الواو وكانت حرف عطف لكن صارت
بمعنى رب وقد تدخل بعدها ان لا تخلو عن معنى العطف
فعل بنفسها عمل الجر ۵ سيد عبد الله رحمه الله

والحق انها واو العطف فان كانت واو
فانما يصح العطف عليه لكنها عاطفة في بعد دون ثم لكن
قبله شيء كما كانت في اول الفصل لفظ بطريق التعليم
سيد عبد الله رحمه

في موضعه الا بقال الايضح
وضع الموصول

مع ايراد مقتضيات الموصول قوله او هو وارد على الحكاية والمراد بكونه
في كلام غير موجب كونه فيه في الحال وفي الاصل قوله فهي بهذا المعنى
مقابلة لمن اي في الجملة فان من اما للابتداء من المكان او للابتداء
من الزمان والى قد يكون للانتهاء في غيرهما قوله فلا يقال جئناه كما
يقال اليه ومعه وليس اختصاصه بالظاهر لمجرد كونه بمعنى الى قوله
ولاصلبنكم في جذوع النخل اي جذع الساق قوله والمصاحبة قد تفنن
في العبارة عن المصاحبة تارة بمعنى مع وتارة بالمصاحبة قوله
والالصاق يستلزم المصاحبة فيه بحث لجواز ان يكون اشترا الفرس
في مكان بعيد من السرج ولا يصاحب السرج الفرس في الاشترا قوله
والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء وما وقع في عبارة البعض بيان
تعدية اللازم بحرف الجر الكل اي في الثلاثي المجرد وغيره مخصوص
بالباء قوله وفي خبر الخبر الواقع في الاستفهام والنفي سماعا يدل
على ان ما ذكره من غير تقييد بالسماع قياسي فاستعمال الباء للاستعانة
والالصاق لا يتوقف على سماع والا لقيده به وقيل التعدية مقصورة
على السماع قوله واللام للاختصاص ظاهره انه لاثبات الشيء ونفي
عن غيره وجرى عليه المحول وذكر بعض المتاخرين ان معنى الاختصاص مجرد
المناسبة لا الحصر اذ لا يصح في زيد اخ لعمرو اذا كان له اخ اخر ايضا وفيه
انه لا ينبغي الاختصاص لاصناف في مورد الاستعمال لها فلا داعي
الى صرف الاختصاص عن الظاهر قوله وبمعنى الواو في القسم
لم يقل بمعنى الباء في القسم مع ان الباء الاصل تنبيها على انه كواو القسم لا
قوله مختصة بنكرة لعدم احتياجها الى المعرفة لا فرق بين رب وسائر
حروف الجر حتى يمنع من المعرفة لعدم حاجتها ولا يمنع غيرها فالاولى
على ما بينه الرضي انه لا يتحقق التقليل في المعرفة لانها اما للنكرة فيه

واما للواحد المعين فلا يجري فيه التقليل لانه انما يجري فيما فيه مظنة الكثرة
ولك ان تقول انه مجرور رب في معنى التمييز عنها لانه للتقليل كان لكم
للتكثير ففيه شائبة العدد والطالب للتمييز من وجه وجيه وان خالفه
بيانهم قوله ثم يستعمل في معنى التكثير وبقي له اشتراط وصف مجرورها
وان انتفى عنه موجبه من التقليل قوله ربما ضربة بسيف صقيل بجنوب
قوله وواو تارة واو رب في حكمها كانه اشار الى الاولى انه يقال
واو رب في حكمها ولا يخفى مشاركتها بالدخول على نكرة موصوفة وكان
المصنف لم يقل واو رب في حكمها لئلا يفيد لحوق ما الكافة بالواو ودخولها
على المضمر وقال ويدخل على نكرة موصوفة تنبيها على ان التفاوت بينهما
في جواز اختصاص الواو بالنكرة الموصوفة دون المضمر ودون الجمل لعدم
لحوق ما الكافة بالواو فلا يصح دخولها على الجمل قوله وبلدة البلدة
كل جزء من الارض مستحيزة عامرة او غامرة والانيس المؤانس و
كل ما يؤنس به واليعفور ظبي بلون التراب او عام وبضم الياء و
الخشف والعيس بكسر الابل البيض يخالطها شقرة كل ذلك
من القاموس قوله فلا يقدرون له معطوفا عليه لان ذلك تعسف
وجوب ارتكابه لئلا وفي تسهيل ذلك وتخرجه من كونه تعسفا قوله الا بكثير
عند حذف الفعل قوله عند حذف الفعل خبر يكون وقوله لغير السؤال خبر ثان
اي لا يكون الا عند حذف الفعل ولا يكون الا لغير السؤال وليس احدهما
متعلقا بيكون والاخر خبرا لفساد المعنى فافهم قوله وذلك لكثرة
استعمالها في القسم فهي اكثر استعمالا من اصلها يعني لحذف فعل القسم
لظهور الواو في القسم بخلاف الباء ولان الواو اكثر استعمالا وفيه نظر
لان الباء يستعمل في السؤال وغيره ومع الظاهر والمضمر فوجه الظهور
ان للباء معاني كثيرة شائعة غير القسم بخلاف الواو قوله مختصة

باسم الله تعالى من اضافة العام الى الخاص ولو قال لحقيقة ملفوظا انه
لكان اوضح قوله فلا يرد انه لا يصح ان يقول لبا يوجد مع الاختصاص
لكن يرد انه لو قال لبا اعم من الواو لكفى قوله ويتلقى اي يجاب
يقال تلقيت كذا اي التقيته تحمل الشارح قوله ويتلقى القسم على
انه يتلقى اي القسم الجواب باللام اي نحمل القسم متلقى اليه جوابه بجوز انفصال
تاله ويجاب القسم والاظهر ان المعنى انه يتلقى القسم اي المخاطب مع اللام في
جوابه او ان او حرف النفي قوله اي توسط القسم بين اجزاء الجملة التي
اي تنازع اعترض وتقدم في ما يدل عليه فاعل تقدم وحذف معمول
اعترض واليه اشار الشارح قوله اذ التقدير ليس مثله بالنصب
وقوله على بعض الوجوه اشارة الى ان لهذا الكلام وجوها وليس زيادة
الكاف لا في وجه وانما الباقي فيه ما لا زيادة فيه شي وهو ان نفي مثل
المثل كناية عن نفي المثل اذ لو وجد المثل لكان للمثل مثل وهو الله تعالى
لانه المماثلة من الجانبين وهذا وجه تلقاه الفحول بالقبول وتوجيه
بان الكناية ابلغ من التصريح وعدم الزيادة احق بالترجيح وفيه بحث
وهو ان نفي مثل المثل لا يستلزم نفي المثل لان الشي ليس مثل مثله
بل المثل المشارك للشي في صفة مع كون الشي اقوى منه فيها وبمنزلة الاصل
والمثل بمنزلة الملحق به المتقارب ومنه ما لا زيادة فيه للكاف.
بل الزائد هو المثل وكان وجهه ان الحكم بزيادة الكاف هو الحكم بزيادة
قبل الحاجة بخلاف الحكم بزيادة مثل ورجح الاول بان الحكم بزيادة الحرف
اقرب من الحكم بزيادة الاسم سيما اذا كان الحرف حرفا واحدا ورجح
ايضا ان الحكم بزيادة المثل يوجب دخول الكاف على الضمير في التقدير
قال الرضي اعلم انه اذا امكن في حرف جر يتوهم خروجه عن اصله وكونه
بمعنى كلمة اخرى وزيادته ان تبقى على اصل معناه الموضوع هو له وتضمين

فعل المتعدي بمعنى من المعاني يستقيم به الكلام فهو الاولى بل هو الواجب
فلا تقول ان على بمعنى من في قوله تعالى اذا اكتالوا على الناس بل تضمن
اكتالوا معنى تحكموا في الاكتيال وتسلطوا قوله يعكس عن كالبرد المنهم
البرد حب الغمام والانهمام الذوبان شبه ثغرهن اللاتي تعلو بالحجر
بحبات الغمام الذائبات قوله الحروف المشبهة بالفعل كان الكلاب
تقديمها على الحروف الجارة على طبق تقديم المرفوع والمنصوب على المجرور
الا انه روعي اصالة حرف الجر في عملها وفرعية هذه الحروف قوله فلانها
معانيها معاني الافعال مثل اكدت وشبهت لم يرد ان هذه الاحرف
بمعنى الافعال الماضية لان الظاهر انها للانشاء التاكيد والتشبيه و
الترجي والتمني في الحال فالتعبير عن معانيها بالافعال الماضية لانها
بمعنى الافعال المقصودة بها الانشاء والشائع استعمال الماضي
في الانشاء كصيغ العقود قوله ربعكس فيها على حذف المضاف
كاف اركب حذف المضاف لحفظ عائدة ضميري لها وعكسها اي جميع
والا فيمكن رجوع ضمير عكسها الى ما بقي بعد استثناء ان من هذه الحروف
فان قلت ان اريد ان لهذه الحروف صدر كلام وقعت فيه فان
ايضا كذلك وان اريد ان لها صدر الكلام المقصود لذاته فاذكر
من الموجب لا يوجبه والدلالة على قسم من الكلام لا يوجب لان
وقوعه في صدر كلامه اذ لا ينكر صحة زيد اقام ابوه قلت اريد ان
لها صدر الكلام سواء كان مقصودا لذاته او لا واسم ان وخبرها ليسا
كلاما بل جعلا مفردا في نهاية صدر كلام وقعت فيه قوله
ويلحقها اي هذه الحروف ما الكافة فتلغى على الافصح مع العمل ليتا
وقيس عليه غيره وبعضهم جعل الكافة اسما مبهما كضمير الشان اسما لهذه
الحروف والجملة بعدها خبرا والاصح انها حرف زائد كما في حالة اعمال ليتما

ردوه باسباغه من قوله المشار اليه ... تكون هذا للانشاء بخلاف ربعلك ... تام في جوابه ... انتهى

وغيره بالاتفاق فلو قال فنصّ على الافصح والاصح لكان انفع قوله
كما وقع في بعض اشعارهم بشعر بان السماع يساعد في الجميع وقد عرفت
انه مختص بليت قوله فان المكسورة لا تغير معنى الجملة قال الشارح
الرضى واخذ في تفصيل معاني الحروف الستة ولا يخفى عليك انه لم يبين لانّ
وان معنى فالاولى اخذ في تفصيل ما يتعلق بهذه الحروف قوله في حكم
المفرد حيث لا يشتمل على اسناد تام يصح السكوت عليه قوله فكسرت
ان نبه على ان كسرت مسندة الى ضمير ان وعلى ان مفعوله المحذوف ان
والمراد وكسر هذه المادة فلا يلزم تحصيل الحاصل قوله اي في ابتداء الكلام
يحتمل ابتداء الكلام اول الكلام سواء كان وسط كلام المتكلم او له
وعليه حمله الشارح الرضى وحينئذ يتجه عليه انه لا مقابلة بينه وبين كونه
بعد القول وبعد الموصول بل مما تحت كون ان في ابتداء الكلام
وقد نبه عليه في شرح كلام المتن حيث قال ولذا يكسر بعد القول
ويحتمل ابتداء كلام المتكلم المقابل توسط كلامه وحينئذ يقابل كونه
بعد القول والموصول لانهما وسط كلام المتكلم ولا يرد عليه الاستئناف
الاستيفاء مواضع الكسر لان منها كونها في اول جملة وقعت خبرا
او حالا او جواب قسم والمراد بالقول ما يحكى به لا القول بمعنى الاعتقاد
فانه في حكم العلم والظن قوله حال كونها مع جملتها فاعلة نبه على
ان في كلامه مسامحة لان ان ليس فاعلا ولا مفعولا ولا مبتدأ ولا مضافا
اليه بل اي مع جملتها احد هذه الاشياء ويحتمل ان يكون مراد المصنف
كونها احد هذه الاشياء في المعنى فانها بمعنى الثبوت ومعنى بلغني
انك قائم عندي ثبوت قيامك فالمبتدأ في التحقيق هو الثبوت الذي هو
مدلول ان وكذا البواقي ومفعول ما لم يسم فاعله مندرج في الفاعل
على اصطلاح غير المصنف ومندرج في المفعول على اصطلاحه والمراد المفعول

خبر

غير مفعول القول ومفعول باب علمت اذا دخل في خبره لام الابتداء نحو علمت
ان زيدا لقائم فانه يجب كسرها مع انها مفعوله والقياس المستثنى من قوله مضافا
اليه ما اضيف اليه حيث ولا حاجة مع ذكر المضاف اليه الى ذكر المجرور بحرف
الجر نحو عجبت من انك قائم لانه داخل في المضاف اليه عند المصنف كما
عرفت من تعريفه للمضاف اليه فلم يغنه ذكر المجرور بحرف الجر كما يشعر به
كلام الرضى قوله وقالوا لولا انك خفض ذكر لولا ولو بالتعرض ردا على
على المخالف فان المبرد والكسائي زعما ان ما بعد لولا فاعل وزعم الكوفيون
ان ما بعد حرف الشرط مبتدأ وقد بعد الشيخ الرضى حيث جعل قوله وقالوا
لولا انك جواب سؤال مقدر وهو انه يجب بعد لولا جملة اسمية فيجب كسر ان
ليكون الجملة اسمية لانه مع غاية ضعف السؤال لانه عرف بعد ان خبر
المبتدأ بعد لولا محذوف قطعا وان الفتح لا يوجب الفعلية لا يساعده قوله
ولو انك لانه فاعل لا انه لا سؤال يدفعه قوله لو انك قائم اصله لو انك
ثبت كما ستعرفه في بحث حرف الشرط قوله فان جاز في الموضع المقدر
ان الكريح احدهما بعدم تكلف الحذف لا ينافي جواز الآخر فلا يرد انه كيف
يجوز الفتح المحتاج الى الحذف في من يكرمني فاني اكرمه وتكافؤه مع صحة
الكسر المستغني عن الحذف قوله لانها اما مبتدأ او خبر مبتدأ اقتصر الرضى
على الاول والثاني من زوائد الشارح وكان الرضى لم يلتفت اليه لانه
الحذف قبل الحاجة لكن في كونه مبتدأ بحث لانهم لما اوجبوا تقديم الخبر
لئلا يلتبس المفتوحة بالمكسورة فكيف يجوز حذفه وحذفه يوجب الالتباس
كالتأخير وبالجملة قولوا اكرامي ثابت لهم نقدير الخبر مؤخرا وهو
لا يجوز لان المقام مقام وجوب تقديم الخبر فان قلت خبر المبتدأ ليس
موضع المفرد لان الخبر يكون جملة ولذا لم يعده المصنف من مواقع المفرد
كما عد المبتدأ والمفعول قلت الخبر المخالف لا يصح ان يكون جملة لكن الاطلاق خبر

كلام الرضي … ولو انك بالفتح وانه دال
والمطلق بالنص موضع مختص بكونه
لا لعرض … اسمعيل

لا جرم

المبتدأ في مقام تعليل وجوب الفتح فاقصر قوله فمن جملة ما اشبه به قولهم
لا جرم فتح ما اشبه به واجدر بالتحقيق لكثرة استعماله وخفاء اصله وحاله لا جرم
قال الله تعالى لا جرم ان لهم النار بالفتح وغالب ما ورد الفتح فلا رد
للكلام السابق عند الخليل وزائدة كما في لا اقسم عند الرضي لانه لا جرم بمعنى
القسم وجرم فعل ماض عند سيبويه والخليل وفسره سيبويه بمعنى حق وبمصدر
بمعنى القطع كالرشد عند الفراء وروى فيه من العرب لا جرم على وزن
الرشد فمعنى لا جرم ان لهم النار لا قطع من ان لهم النار فهو كلا بد
بمعنى لا قطع الا انه صار بمعنى القسم لتأكيد الذي فيه حتى يجاب بما يجاب
القسم فيقال لا جرم لآتينك ولا جرم انك قائم بالكسر فالفتح بعده نظرا
الى الاصل والكسر نظرا الى عارض المعنية ويحكي الكوفيون فيه تغيرات
اسقاط الميم وزيادة ذا بعد لا في الحالين وزيادة ان وذا فيتنج م و
تبدل همزة ان بالعين مما تحج لا عن ذا جرم انه زيد قائم فاحفظ
ومن جملة ما شبهه انه من اشباه قت كما انك قائم وليس منه اشبه
لتعين الفتح لان ما زائدة في غير كافة النحو ازيادة ما مع الكاف الجارة
لا ان لئلا يشتبه بكان قوله جاز العطف على اسم ان الخ بالرفع بشرط
ما قبله وكأنه حفظ كتابة المتن واعرض عن الربط واختلف عبارة
النحاة فجعل بعضهم المعطوف عليه اسم ان وبعضهم مجموع الاسم وكلمة
ان ورجح المصنف الاول وتبعه الرضي واوضحه قوله حيث يكون بالحكم
بتأويل الجملة لانه نائب مناب مفعولين ورد بان مفعولي علمت في تأويل
مفرد فكيف يوجب كون المفتوحة مع ما يتعلق بها نائبا عن مفعولية كونه
في تأويل الجملة ولم يجوز السيرافي العطف على محل اسم المفتوحة اصلا قوله
دون المفتوحة خلافا لبعض النحاة حيث جوزوا العطف في المفتوحة
مطلقا وتابعا في التوزيع فاستوى البدل كالمعطوف عند الجرمي والزجاج

والفراء وسكت جمهورهم عنها والحق عن البدل بعينه والجواز هو القياس قوله
ولا اثر لكونه الخ معنى لكون اسم ان مبنيا في جوازه كما قال الشيخ الرضي الكسائي
مع باقي الكوفيين والفراء حاكم بين الفريقين فقال ان كان اسم ان غير معرب
لفظا جاز العطف على محله لان كون شيء واحد خبرا لاسمين متغايري الاعراب
نظرا الى ظاهره استكراه لخفائه كونه خبرا عن اسمين غير ظاهر المعنى الاعراب
فانه ليس بذلك المثابة من الاستكراه وليس بنائه عدم الجواز في ان زيدا
وعمرو قائمان عنده على انه يلزم اجتماع عاملين على معمول واحد
في اثر واحد لان العامل في خبر ان عنده ما كان قبل دخولها وذكره
المصنف مسندا الى المبرد والكسائي لا يوافق كتب النحو بل ولا يخفى
عليك ان عبارة المصنف توهم خلاف المقصود حيث قال خلافا للمبرد
والكسائي في مثل انك وزيد ذاهبان لانه يشعر بانهما لا يخالفان في انتفائه
اثر البناء مطلقا بل في قسم من البناء وهو ان يكون المبني هو الضمير فالوجه
ترك في لفظ المثال نظرا الى الحكم قوله ولكن في حكمها العطف
على محل اسمه كذلك خلافا لبعضهم قوله وهو لا ينافي المعنى الاصلي لانه
راجع الى ما قبله لا الى ما بعده قوله ولا يجوز في سائر الحروف المشبهة
بالفعل العطف على محل اسمها خلافا للفراء قوله اذا فصل بينها اي بين اسم
ان وذلك الفصل لا يكون الا بظرف هو خبران كالمثال المذكور او ظرف
متعلق الخبر نحو ان في الدار لزيدا قائم ولا يدخل على الخبر الماضي المتصرف
اذا لم يكن مع قد ولا يدخل على حرف النفي ولا حرف الشرط ولا على جواب
الشرط ولا على واو المصاحبة المغنية عن الخبر فلا يقال ان كل رجل وضيعته
وقد يتكرر اللام في الخبر والمتعلق نحو ان زيدا لفيك لراغب وهو قليل
ويدخل على ان اذا قلب همزتها هاء فيقال لهنك قائم كذا في الرضي قوله
واختص بتقديم ان دون اللام اي يجوز العامل في التقديم الشرف

العامل فيما ليس بعامل او لان العامل يستحق التقديم على معموله صرح الرضي
بالثاني ويمكن ان يقال ختاره التقديم انه لا يخفى لو قدموا اللام لاوهم
علمها والغاء ان وله لفوت بعض وجوه مشابهتها مع الفعل لعدم
لزومها واختصاصها بالاسم ويمكن ايراده في فوات بعض وجوه مشابهتها
مع الفعل وله ولهذا لم يذكره صريحا اي لكون الغالب الالغاء لم يذكر
الاعمال صريحا ولم يقل ويجوز اعمالها بل اشير اليها في ضمن جواز الالغاء
والكوفيون يوجبون الالغاء وله ولان كثيرا من الاسماء لا يظهر فيه الاعراب
فيكتفى به لا يغني عن اعتبار طرد الباب كما سوغنا بين العبارة فلا يمكن مقابلته
بطرد الباب وله اي من الافعال التي هي من دواخل المبتدأ والخبر انه
لا غير بقرينة قوله خلافا للكوفيين في التعميم ودفع لما اعترض به الرضي على المص
حيث قال قول المص ويجوز دخولها على فعل من افعال المبتدأ ليس بوجه
فالاولى ان يقول واذا دخلت على الفعل وجب كونه من نواسخ الابتداء
فقال لانا نقول قوله لا غير وان افاد وجوب دخولها على فعل من افعال
المبتدأ لكن اوجب عدم دخولها على الاسم وهو فاسد لانا نقول المراد
لا غير من الافعال اذ جواز دخولها على الاسم علم من بيان جواز الالغاء
والاعمال فانه لا يكون الا اذا دخل على الاسم وانما قال من دواخل
المبتدأ والخبر ولم يكتف بقوله من دواخل المبتدأ لئلا يتوهم اختصاصها
دخوله مثل ان كان زيد لقائما ودون ان كان قائما لزيد وله بالعكس
ان قتلت لمسلما ونقولهم ان يزينك لنفسك وان يشينك لهيه ويلزم
دخول اللام على الجزء الاخير من افعال النواسخ لان لام الابتداء لا يدخل مع
الافعال النواسخ الا على الجزء الاخير بخلافها مع ان فانه يدخل على الخبر وعلى
الاسم اذا فصل بينهما وعلى ما بينهما وقيل ليست اللام الفارقة لام الابتداء وانما
لم يدخل في اخوات المذكورين فوجب بان دخول اللام في المثالين شاذ

قوله ولم يقل ويجوز اعمالها على ما هو الاصل لم يذكره
صريحا لما ان له وجها ايضا تدبر . [illegible]

واعلم ان الكوفيين انكروا ان المخففة وقالوا انها نافية مطلقا واللام اللازمة
لها بمعنى الا ورده البصريون بان اللام لم يجئ بمعنى الا والا لجاز جاءني
القوم لزيدا وتعقبه الرضي بانه يجوز اختصاص بعض الاشياء ببعض المواضع
كاختصاص لما بالاستثناء بعد النفي او معنى النفي ونحن نقول يبطل انكار
ان المخففة اعمالها في قوله تعالى وان كلا لما ليوفينهم كما يبطل انكارهم
اعمالها وله وتخفف المفتوحة كالمكسورة شبه تخفيف المفتوحة بالمكسورة
في الكثرة او في كونه مقتضى كثرة الاستعمال والثقل وله وان كلا لما
ليوفينهم لام ليوفينهم لام جواب القسم ولام لما اللام الفارقة زيدت
ما بعدها دفعا لكراهة اجتماع اللامين كذا ذكره الرضي وله وصدر مشرق
النحر كان ثدياه حقان اشرق بمعنى اضاء والثدي ويكسر خاص بالمرأة
او عام وتؤنث والحقة بالضم وعاء من خشب والجمع حق كل ذلك
في القاموس والظاهر حقتان ونيّرا اي انه مثل غصيان ولا يصح ان يكون
تثنية حق جمعا اذ جمع المكسر سوى ما على صيغة منتهى الجموع يصح تثنيته باعتبار
فرقتين لانه لا يناسب معنى اذ لا وجه لجمع الحقة في تشبيه الثدي اذ ليس شان
الثدي في كونها عظيمة غاية العظم وله واذا لم تعملها لفظا ففيها
ضمير شان مقدر عندهم كما في ان المخففة من المكسورة في انها يلغى ويعمل
فلا يلزم ترجيح شيء عليها بالاعمال حتى يرتفع بتقدير اعمالها في ضمير شان
مقدر كما في ان المخففة المفتوحة قلت ان قد يعمل وقد لا يعمل وكانا
لا يعمل في اللغة الفصحى وهي المرادة بالاستعمال الافصح فهي في تلك اللغة
كالمخففة في انها لا تعمل اصلا وله ويجوز ان يقال لا ضمير مقدر بعدها فالضمير
لعدم الداعي اليه كما كان في ان المخففة وهو الموافق بعبارة المتن
هنا حيث قال ههنا وتخفف وتعمل في ضمير شان مقدر وهنا وتخفف
فيلغى على الافصح وعبارته في بحث ضمير الشان حيث قال وحذفه منصوبا

فان قلت لا وجه لتقدير الضمير
ومن كان المخففة صح

ضعيف الا مع ان او خفف قوله فنقلت كسرة الهمزة الى الكاف
قال الرضي فيه نقل الحركة الى المتحرك قوله وكلمة ان تحقق مضمون ما بعدها
والمقام مقام التأكيد والتحقيق لان السامع توهم خلاف مضمون
الجملة فالسامع اعتقد خلافه او تردد فيه قوله ومعنى الاستدراك
فسره الهندي بطلب درك السامع بدفع ما عسى ان يتوهمه فجعل السين
للطلب لكنه لا يوافق ما في الصحاح حيث قال استدركت ما فات وتداركته
بمعنى فكون لكن للاستدراك انه لتدارك ما فات المتكلم بايهام كلامه ما
ليس بمرفوع بايراد كلام ودفع توهم قوله واستعملت قد يكون بعدها
زيد لكن عمرا لم يجيء بهذا المثال ما اثبته الرضي ومما في القرآن حيث وقع
فيه وان ربك لذو فضل على الناس ولكن اكثرهم لا يشكرون وقيل قوله
ما في القاموس الصحاح حيث قال ولكن وخفف حرف يثبت به النفي للاستدراك
والتحقيق ههنا لا يلتفت اليها وينبغي ان يعلم ان الكلامين المتغايرين يجب
ان يتغايرا وجوديا حقيقيا بل يكفي تنافيهما في الجملة كما في الآية المذكورة
فان عدم الشكر لا ينافي الافضال بل يناسبه اذ الاولى ان يشكروا
قوله فيجوز ان منصوبان على المفعولية لا وجه على هذا التخصيص جاز في ليت
زيدا قائما بالفراء لان اجازته متفق عليها لكن توجيهه مختلف فعند الفراء
منصوبان بمعنى ليت وعند الكسائي بنصب الثاني بكان المقدرة وعند
المحققين بالحالية فلا وجه لتخصيص الفراء بعمل ليت تشبيها بتمنيت ثم هذا من
مواقع وجوب حذف كان عند الكسائي ومواقع حذف عامل الحال وجوبا
عند المحققين قوله وشذ الجر بها اي بكلمة لعل كما جاء في لغة العقيلية
على صيغة التصغير في القاموس عقيل كزبير ابو قبيلة قوله وارفع الصوت
دعوة رواه الرضي رفعه قوله لعل ابي المغوار في القاموس جعل المغوار
بين الغوار بكسر ما كثير الغارات قوله او كان اشهده كما اخرج ابي المغوار

حروف العاطفة

بابا فيجب ذلك في الاحوال الشيث بابا ومنه ما وقع في كتابة علي رضي الله عنه
كتبه علي بن ابو طالب قوله والا فلا حاجة الى التأويل بعد ما جزم
بوجود الجر بها وحكم بشذوذه الجزم بوجود الجر بعد هذا التأويل لا حاجة
الى التأويل لئلا يقال الجر بعض الاشكال فيه مع انه لا سند له الا بجر
او رفع من عقيلي قوله العطف في اللغة الامالة ولما كانت هذه الحروف
تميل المعطوف الى المعطوف عليه اي او تميل العامل الى المعطوف قوله
كما ذهب بعض آخر الى ان بل التي بعدها مفرد ما هو المثبت في الكتب
ان بعض النحاة ذهب اليه اما انقسم بعض آخر فلم نعثر عليه قوله
فالاربعة الاول للجمع اعم من ان يكون مطلقا اي في المعنى لافادة الجمع انما
موضوعها الجمع لانه ليس في موضوع الواو وجزء من موضوعات البواقي قوله
وليس المراد اجتماع المعطوف الى آخره ولا اجتماعهما في كونهما مقصودين بالنسبة
لاستواء الجمع في ذلك وقوله في الفعل لا اولى فيه في الحكم ليشمل زيد وعمرو
اثنان قوله فنقول كلك جاءني زيد وعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من
كليهما قوله كقولك مبتدأ لا خبر له لانه قوله اي حصل خبر جاءني زيد في
بمنزلة عطف بيان للخبر وانما وقع فيه لنقل كلام الرضي بغير تمام فانه
قال فنقول جاءني زيد وعمرو او فعمرو او ثم عمرو اي حصل الفعل من كليهما
بخلاف جاءني زيد او عمرو اي حصل الفعل من احدهما دون الآخر فالخبر
قوله بخلاف في فعل الشارح وظن ان قبل قوله بخلاف تماما فقصر عليه قوله
والفاء الترتيب اي الجمع مع الترتيب بغير مهلة فان قلت معنى الترتيب
انتساب شيء الى المعطوف عليه قبل المعطوف مثلا فالترتيب يشتمل على معنى
الجمع فلا حاجة الى حمل قوله للترتيب على معنى الجمع مع الترتيب مع انه بعيد
عن العبارة قلت الترتيب قد يكون ترتيب نسبة الكلام وقد يكون الترتيب في
الذكر فلا يستلزم الجمع واشار الى خلل عبارة المصنف بقوله بغير مهلة وفيه

على انه فات منه قيد لا بد منه لانا نقول المتعجب من مقابلته مع قوله ثم مثلها
بمهلة لانا نقول فليكن في مقابلة كخاص بالعام قوله مقرونة بمهلة
اعلم ان الفاء وثم قد يصطلحان التركيب واحد بان يكون المعطوف
امرا ممتدا كان ابتداؤه متراخيا عن المعطوف عليه وابتداؤه عقيبه
بلا مهلة فلك ان تعطف بالفاء نظرا الى اتصال ابتدائه بالمعطوف عليه
وان تعطف بثم نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه قوله والفرق بين ثم و
حتى بعد اشتراكهما في الترتيب مع المهلة من وجهين بل من ثلثة اوجه لانها
ما تقدم من ان المهلة في حتى اقل قوله على رجال تهجعي وزن افعلا جمع
رجل لمن ليس له ظهر يركبه كذا في القاموس قوله كما في بعض الشروح ذكر
الرضي في بحث حتى الجارة لا يجوز في العاطفة كون المعطوف غير الجزء الاخير
من الملاقي له وكانه لم يتذكره الشارح في هذا المقام فتمسك ببعض
الشروح وقوله ومن هذا ظهر انكار رد على الحواشي الهندية محل نظر لانه وان
لا يصح على تحقيق الرضي تمثيله بالجزء حكما بقوله نمت البارحة حتى الصباح
فانه لا يصح دخول حتى العاطفة على الملاقي بالجزء وليس الملاقي في حكم الجزء
لكن لا خلل في جعل الجزء اعم من الجزء حقيقة او حكما ولا استغناء عنه
لانه قال الرضي في بحث حتى الجارة ان العاطفة يجب ان يكون بعض
جزء مما قبلها نحو ضربت القوم حتى زيدا او كجزئه بالاختلاط نحو ضربني سادتي
حتى عبيدهم على انه يمكن ان يقال لا يصح دخول حتى على الصباح عطفا على
الليلة باعتبار انه ملاقي الجزء الاخير كما منعه الرضي ويصح باعتبار انه صار
بمنزلة جزء الليلة لكثرة خلطه بالليل في النوم كما اجازه الهندي فلا منافاة
بين نفي الرضي وتصحيح الهندي فاعرفه ثم ما ذكره وجها لعدم دخول حتى
على الملاقي تكلف مستغنى عنه لانه اذا كان دخول حتى على الجزء الاضعف
او الاقوى ليفيد بعطف الجزء على الكل المقتضي للمغايرة قوة او ضعفا

كما اذا كان زيد مرض من عمرو عقيب مرض زيد ولكن تراخى
انتهاء مرض عمرو عن انتهاء مرض زيد فلك
ان تقول مرض زيد فعمرو باعتبار اتصال ابتداء
مرض عمرو بمرض زيد وان تقول مرض زيد
ثم عمرو نظرا الى بعد انتهائه وتراخيه عنه
اسمعيل افندي رحه

بحيث

بحيث صار مغايرا لسائر الاجزاء خارجا عن الكل لا يصح ان يدخل على غير الجزء لانه
عطف غير الجزء على الكل لا يفيد القوة والضعف قوله لاحد الامرين لكن في
المصنف في هذا المقام باقل ما لا بد منه فلم يقل او الامور وله غير نظيرة في هذا
الكتاب قال الكلام ما تضمن كلمتين واذا تنازع الفعلان قوله
اي غير معين عند المتكلم في او للشك واما او للتفصيل كما في التقسيمات
واو للابهام فهو معين عند المتكلم الا ان يقال انه اراد بيان المعنى
المشترك بين الثلثة ومعنى التفصيل والابهام لا يجري في ام وبهذا اندفع
انه لا يندفع منهم اشتراكا او كفوا لكلا الامرين لانه لو سلم فالكلام
في المعنى المشترك بين الثلثة وهذا غير جار في ام وكذا ما اجاب به عنه
فلا يدفع الاشتباه لانه لو كان او فيه لاحد الامرين مبهما والعموم
لزم من دخول النفي على احد الامرين مبهما لكنه ليس لاحد الامرين مبهما
عند المتكلم قوله لازمة لهمزة الاستفهام اي غير مستعملة بدونها
لزمه في اللغة بمعنى لم يفارقه فاللازم بمعنى غير المفارق ويستعمل
في كتب العربية بهذا المعنى وكون اللازم جائز المفارقة انما هو في اللازم
الميزاني قوله بعد ثبوت احدهما اي احد المستويين عند المتكلم نبه بقوله
عند المتكلم على ان المراد بالاستواء الاستواء في علم المتكلم وربما توهم
انه الاقرب انه يراد الاستواء في الاعراب والاسناد ولا يستقيم لانتقاضه
بمثل قام زيد ام قام عمرو قوله لطلب التعيين لا يشترط هذا في ام
المتصلة لانه ينتقض بقوله سواء عليهم أانذرتهم ام لم تنذرهم
فانه ليس لطلب التعيين اذ لا طلب الا ان يقال المراد انها في اصل وضعه
كذلك وقد يستعار للتسوية ولا يخفى انه تكلف يفضي الى تكلف آخر في قوله وكان
جوابه بالتعيين الخ وقد اختلف في تحقيق تركيب التسوية فعند النحاة الكرام
ان سواء خبر مبتدأ وهو مضمون أانذرتهم اي سواء الانذار وعدم

المدارك وبعض جعل سواء مبتدأ لان المضمون وان كان مجرورا لكنه
مستور في صورة الفعل والاسم الصريح اولى بالجملة مبتدأ من اسم
هو في صورة الفعل ويتجه انه ام لا يفيد معنى الواو واجيب بان الهمزة
وام لم يبقيا على حقيقتهما بل استعيرا للاستواء ولهذا لم يجز سواء على اقمت
ام قعدت وقال الرضي سواء خبر مبتدأ محذوف اي الامران سواء
والتثنية والجمع فيه متساويان لانه في الاصل مصدر وقوله اقمت ام قعدت
في معنى الشرط اي ان قمت وقعدت فالامران مستويان واستدل على
اعتبار معنى الشرط واستعارة حرفي الشك في التركيب اعني الهمزة وام
للشرط الذي هو للشك بكون الماضي فيه بمعنى المستقبل كما انه كذلك بعد ان
وانه لا يحسن ويستهجن الجملة الاسمية بعد الهمزة ويلتزم الماضي لان الماضي
بمعنى الاستقبال اذا دل على اعتبار معنى الشرط فيه يليه المضارع لفوات
القرينة قوله لان ما كان فصيحا لا يعد ضعيفا لا كلام في عدم عده
ضعيفا مطلقا انما في عدم عده ضعيفا بالاضافة الى الافصح فتنظر قوله
وقد يجاب بنفي كليهما اعترض على المصنف بانه لا ينحصر الجواب في التعيين
او نفيه على ان مراده بالحصر الحصر بالاضافة الى الجواب بنعم او لا
ولذا صرح بنفيه اذ قد يجاب بنفيهما ونحن نقول لا جابة انعام المسؤول
لا رد السائل فالجواب بما يطلبه ونفيهما تخطئة في اعتقاده لا اجابة لسؤاله
فالجواب بالتعيين دون نفي كليهما وحينئذ اتجه ان الاولى انه يكفي في قوله
كان الجواب بالتعيين ولا يحسن نعم ولا بالنفي الا ان يقال لا اشتمال النفي
كليهما فتأمل قوله والمنقطعة بمعنى الاضراب عن الاول ومثل الهمزة
شك في الثاني هذا هو الاكثر وقد يجيء لمجرد الاضراب اذا كان ما بعدها متيقنا
نحو قوله تعالى ام انا خير منه اذ لا معنى للاستفهام هنا او كان ما بعدها
مشتملا على حرف الاستفهام نحو قوله تعالى ام هل تستوي الظلمات والنور

واعترض على قولهم انها لابل ام شاء انه من عطف الانشاء على الاخبار
وهو مما اجمعوا على عدم صحته واجاب الهندي بانه استفهام مستأنف
وفيه انه يلزم ان لا يكون ام المنقطعة من حروف العطف بل يكون حرف
استيناف والكلام على تقدير عده من الحروف العاطفة واجاب
ثانيا بان التقدير بل اليس كذلك هي غير شاء ام شاء وقال يتجه عليه
ان يؤول المنقطعة حينئذ الى المتصلة وفيه ان معنى المنقطعة الاضراب
والاستفهام سواء كان بالترديد كما قال الفيشي على معنى ام المتصلة او
بدونه كان تقتصر على اهي شاء وعلى اي تقدير بينه وبين ام المتصلة
بون بعيد ونحن نقول يجوز عطف الانشاء على الاخبار رتبا وبل القصة
وجعله عطف قصة على قصة سيما في مقام الاضراب وايضا يجوز ان
يؤول بل اهي شاء بقولنا بل شك وتردد فيكون اضرابا عن الاخبار
عن الشيء بالاخبار عن الشك والتردد وفيه قوله وعن الثاني انها الواو
الداخلة على اما الثانية لعطفها على اما الاولى وهذا من مخترعات الشارح
اخذه من قول الاندلسي حيث قال العاطفة كلتاهما والواو لعطف
احديهما على الاخرى لتجعلهما كحرف واحد يعطف به ما بعد اما الثانية
على ما بعد الاولى ويتجه على الشارح انه لما لم يكن اما الاولى للعطف
كيف يصح عطف الثانية عليها بحرف الجمع المفيد شركة المعطوف
مع المعطوف عليه في حكم التركيب والمشهور ان الواو زائدة لتأكيد العطف
ودفع الالتباس بغير العاطفة حتى قيل لتراجعها فيها دون لكن لا لانها
مصاحبة غير عاطفة بخلاف لكن قوله فالحكم ههنا للمعطوف عليه لا للمعطوف
بل للمعطوف نفيا على خلاف لكن العاطفة على المنفي فان الحكم الثابت
لا قبلها لا يثبت لما بعدها حتى يكون لا للمعطوف عليه بل يذكر لا لنفي عما
بعد لا فيكون لا لما بعدها قوله حروف التنبيه الظاهر ان هذه الحروف

حروف التنبيه

بست حروف المعاني بل اصوات وضعت لغرض التنبيه فالاليق ان يجعل
من قبيل حروف الزيادة **قوله** تصدر بها الجمل كلها الا ولا يكون الا في
صدر الكلام سوى ها المتصلة باسم الاشارة فانها تقع حيث يقع اسم
الاشارة وانما اذا فصل بينها وبين اسم الاشارة فهي في صدر الكلام نحو
قوله تعالى ها انتم اولاء والاصل انتم هؤلاء وقل الفصل بينها وبين اسم
الاشارة بغير الضمير المرفوع المنفصل كما سبق وغير القسم نحو ها الله ذا تقليص
ها لعمر الله ذا قسما وفرق الصحاح بين اما والا فقال اما تحقيق للكلام الذي
يتلوه تقول اما ان زيدا عاقل يعني انه عاقل على الحقيقة دون المجاز
واما الا فحرف يفتتح به الكلام للتنبيه تقول الا ان زيدا قائم كما تقول
اعلم ان زيدا خارج هذا كلامه ومنه علم ان اعلم يستعمل لمجرد التنبيه
فيناسب ان يجعل ان بعدها مكسورة فتأمل **قوله** حروف النداء يا اعمها
استعمالا لانها تستعمل للقريب والبعيد ويا وهيا للبعيد وكذا آ واي
وفي الصحاح ايا من حروف النداء ينادى بها القريب والبعيد ولم يلتفت
الى كلام النحاة زعم ان ايا كما انه اعم بحسب المعنى اعم بحسب موارد الاستعمال
فيكون محذوفة ومذكورة ولا يحذف من حروف النداء سواها ولا يا في
اسم الله تعالى والاسم المستغاث وايها وايتها الا ايها ولا يندب
الا بها او بوا كذا في القاموس **قوله** نعم فيه اربع لغات المشهور
فتح النون والعين والثانية كسر العين وهي كنانية والثالثة بكسر النون
والعين والرابعة نحم بفتح النون وقلب العين المفتوحة حاء كذا في الرضي
قوله فلو قال احد يا زيد اليس عليك قال الفاضل الهندي ومنه ما ورد
في حديث الخثعمية من قولها نعم بعد قوله عليه السلام ولو كان على ابيك
دين فقضيته اما كان ان تقبل منك فقالت نعم فقال النبي عليه السلام
فدين الله احق فانه ايجاب للقبول لا تصديق للنفي **قوله** واي ...

[حروف النداء]

[حروف الايجاب]

بعد

بعد الاستفهام يعني بحرف الايجاب شيئا من حروف الايجاب عن
الاستفهام بالاسم ووجهه غير خفي على من تأمل حق التأمل **قوله** ويلزمها القسم
يستعمل اللزوم على خلاف ما هو عادته والا كان ان يقول ويلزم القسم
ويقول اي والله واي الله بحذف حرف القسم ونصب ما الا اذا كان
قبله كلمة ها التنبيه نحو اي ها الله ذا لانه مجرور لا غير لنيابة ها مناب
الجار وفي يا اي ثلثة اوجه حذفها وفتحها للساكنين واثباتها ساكنة
مع التقاء الساكنين على غير حده لان المدة والمدغم في كلمتين اجراء
لهما مجرى كلمة واحدة كما فعل في ها الله وهذا ايضا من خصائص
لفظ الله **قوله** لمن قال هو فضالة بن شريك **قوله** من جوى جهن
في القاموس الجوى هوى باطن والحزن والحرقة وشدة الوجد
وداء في الصدر وكلها في المقام حسن **قوله** ومعنى كونها زائدة
ان اصل المعنى بدونها لا يختل يوجب ذلك البيان كون ان ولام
الابتداء من حروف الزيادة ولذا لم يلتفت به الرضي وقال ...
لم تفد المعاني التي وضعها الواضع لها فكانها لم يفد شيئا ...
ان ولام الابتداء والفاظ التأكيد اسما كانت او لا فانها افادت
على ما وضعت له هذا ويفهم منه ان المعنى الذي يفيده الحروف الزائدة
من عوارض الاستعمال **قوله** وقلت اي زيادة ان مع ما المصدرية
وكذا الاسمية نحو قوله تعالى ولقد مكناهم فيما ان مكناكم فيه وبعد الا
للتنبيه نحو الا ان قام زيد **قوله** وان بفتح الهمزة وسكون النون تزاد
مع لما كثيرا يفهم الكثرة من تقييد ان المكسورة بالقلة مع لما وكثرتها
في مقابلته زيادة ان المكسورة لا الزيادة بين لو والقسم حتى يلزم قلتها
وكان ان تفهم الكثرة من تقييد زيادتها مع الكاف بالقلة اي الصحاح
ان قد يكون صلة لما نحو فلما ان جاء البشير وقد يكون زائدة كقوله تعالى

[وانما اذا قيل من ابوك او يمكن ان يكون نعم وغيره
من حروف الايجاب جوابا له وهذا ظاهر]

[حروف الزيادة]

وما لهم ان لا يعذبهم الله اى لا يعذبهم الله فجعل لو وقع بعد لما مقابلا
للزيادة ووجهه خفى ووضع منه موضع لزيادة ان لم يذكره وله نحو
كان ظبيته تعطوا الى ناضر السلم وتزودى وارق السلم التعطوا التناول
ورفع الرأس واليدين وظبى عطو مثلثة وكعد ويتطاول الى الشجر
ليتناول منه والناضر الشديد الخضرة والوارقة الشجرة الخضراء كل ذلك
من القاموس وله قلت قبل الخصم وانكرت قبل القسم الذى جوابه
منفى للايذان بان جوابه نفى نحو لا والله لا افعل وله فى بئر لا حور
سرى وما شعر والحور الهلكة على وزن الغرفة بكذا ذكره الجوهرى
فى الصحاح فتوهم الشارح ان الهلكة جمع هالك كالطلبة جمع طالب
فوقع فيما وقع وانه لعجاب فقال الحور جمع حائر قال الجوهرى
الهلكة الهلاك فى القاموس الحور بالضم الهلاك وجمع احور وفى شرح
الابيات آخذه بالحلقة حتى اذا الصبح خشر الجار والمجرور متعلق بشعر ومعنى
البيت ذلك الرجل العاشق سرى فى بئر المهالك وما علم انه سائر
فيها حتى اذا اضاء الصبح والحق الكاشف عن الشبه علم ذلك لكن بعد ما
ذلك بهذا المراد بالافك الانصراف والانقلاب اعلم انه ما الكف
عن العمل يستحق ان يجعل من الحروف الزائدة وكذا ما فى حينما واذما لكن يجعلونها
من الحروف الزائدة لان لها اثرا فى الكلام وهو كف ما لحقه عن العمل
وتصحيح دخوله على الفعل فى الكافة وكف حيث واذ عن الاضافة
وتصحيح كونهما جازمين قال الرضى والعجب انهم لا يرون تاثير الحرف
تاثيرا معنويا كالتاكيد فى ابدا ورفع الاحتمال فى لا الزائدة بعد العاطف
على المنفى وفى من الاستغراقية ويرون تاثيرها اللفظيا ككفها ما لحاقها
زيادتها بهذا كلامه ونحن نقول اذا لم يكن المراد من صحة فلا غرو
ان يرتاب الفصيح مسفرا اذ لا يخفى ان الحرف الزائد ما لو حذف لا يتغير

اصل المعنى لعدم توقف فهمه عليه وما الكافة ليست كذلك فان ما زيد قائم برفع
زيد لا يفهم ان المقصود تاكيد الحكم على زيد لولا كلمة ما بل ربما يتقدر لان الاسم
يحكم عليه بزيد قائم وفى حيثما تضرب بجزم تضرب لا يفهم معنى الكلام بدونها
وهو سببية الاول للثانى اذ لا يفيد حيث بدون ما تلك السببية فكلمة
ما فى هذه الكلمات ليست من الحروف الزائدة التى لو حذفت لا يختل الا اللفظ
وله فهى تفسير كل مبهم قال ابن مالك الغالب فيها ان يكون تفسير الغير
ما فى معنى القول وله اى بفعل متقرر فيه معنى القول لا اشارة الى توجيه
ظرفية المعنى للفظ بان المعنى ظرف اعتبارى يستعار له اداة الظرف
نعم اعتبار اللفظ ظرفا للمعنى هو الشائع حتى قال الهندى انه على القلب
لكن جعل القلب قيسا للظرفية الاعتبارية اولى القلب وفيه ان ظرفية اللفظ
للمعنى ايضا اعتبارية وله مفعولا مقدرا للفظ غير صريح القول معناه
مفعول ما فيه معنى القول لانه التفسير بنفس اللفظ فى معنى القول لا انه جعل آخر
ما فيه معنى القول الغير الصريح حتى جعل القول المقدر من مقوله ما فى معنى القول
وهو بعيد عن العبارة وله فقوله ان اعبدوا الله تفسير للضمير فى به اى
اى وجه قوله فهى لا تفسر فى الاكثر الا مفعولا مقدرا اى من ان قوله فى الآية
لانه قد يفسر مفعولا مذكورا واليه رد من تمسك بالآية فى انه تفسير مفعول
القول الصريح زعما منه ان قوله ان اعبدوا الله تفسير لما امرتنى لكن قال الرضى
تقديره امرتنى به امرتنى بقوله اذ المامور به لا يكون نفس اعبدوا الله بل قوله
لهم فالتفسير مفعول قول صريح مقدر لكن قال انه صريح القول المقدر كالفعل
المأول بالقول فى عدم الظهور قال الرضى وينبغى ان يعلم ان ما بعد ان المفسرة
ليس من صلة ما قبلها بل تم الكلام بدونه ولا يحتاج اليه الا من جهة التفسير
للمبهم المقدر فقوله تعالى وآخر دعويهم ان الحمد لله رب العالمين ليست
ان فيه مفسرة لان قوله الحمد لله رب العالمين خبر المبتدأ المقدم بل هى مخففة

من حروف التفسير الله ... في قوله تعالى الزانية والزاني فاجلدوا والآية على مذهب سيبويه
قوله او تقدير نحو ملا زيدا ضربت قال الرضي واذا وقع الظرف بعدها فهو منصوب
بفعل بعده لا بفعل مقدر بعدها لتوسعهم في الظروف فنحو ملا يوم الجمعة زرتني يوم
الجمعة فيه منصوب بزرتني قوله فالهمزة اعم تصرفا اي التصرف فيهما في
جعل تصرفا تمييزا عن نسبة اعم الى فاعله اي اعم تصرفه بجعل اضافة التصرف
الى الضمير لادنى ملابسة لانه يعني به التصرف فيه وكلما يجعل التصرف
فعل الهمزة اي الهمزة تصرفها اعم من تصرف هل لانها تدخل في مواقع لا تدخل
فيها هل وكلما تدخل تتصرف في الكلام بنقله من الخبر الى الانشاء افاد كان
استعمالها اكثر كان تصرفها اعم وينبغي ان يراد به الاعم الاعم من وجه لان
لهل ايضا تصرفات ليست للهمزة قال الرضي وتختص هل باحكام دون الهمزة
وهي كونها للتقرير في الاثبات نحو قوله تعالى هل ثوب الكفار اي الم يثوب
وافادتها فائدة النافي حتى جاز ان يجيء بعدها الا قصدا للايجاب
كقوله تعالى هل جزاء الاحسان الا الاحسان وان يدخل الباء المؤكدة
للنفي في خبر المبتدأ الذي بعدها نحو هل زيد بقائم قوله بادخال الهمزة
على ثم والفاء والواو بخلاف هل يعني الهمزة لعراقتها في التصدر لا يدخل
عليها العاطفة بل هي تدخل عليها وتدخل على هل قال تعالى فهل انتم مسلمون
وقال الشاعر وهل انا الا من غزية ويقرب منه انك تقول في ذكر منك
فهل يكرمني لا تقول فاكرمني وتقول ستم عليه ثم هل سئمت اي والهمزة لا يجيء
بعد ام ويجوز في هل وسائر كلم الاستفهام كذا في الرضي فاعلم ان هذه الصدارة
ايضا من موجبات كون هل اعم تصرفا قوله اعلم ان المشهور ان لو لانتفاء
الثاني لانتفاء الاول وهذا لازم معناه وذهب المحقق التفتازاني الى انها
موضوعة لذلك وكانه خالفه ليكون ادوات الشرط على نحو واحد في الوضع
قوله وما كان حصوله مقدرا في الماضي كان منتفيا فيه لان التقدير لا ينافي الوقوع

قوله التفسير يعود الى ... فرق بين قولنا ملا ضربت
وقولنا ملا يوم الجمعة زرتني فانه يجوز ان يكون العامل المفسر
بعده ولا ... يشتغل عن العمل فيه بضميره او متعلقه و
اذا قلت ملا زيدا ضربته وملا يوم الجمعة زرتني فيه
يكون العامل مقدرا بينهما ... لاشتغاله عنه بالعمل
بضميره فالفرق محكم كما ترى تأمل. اسمعيل ...

قال المحشي في شرح الكافية فنقول هلا ضربت زيدا
وهلا زيدا ضربته ولا تقول هلا زيد ضربت الا بتقدير
الفعل كما تقول هلا يوم الجمعة سرت من غير تقدير
الفعل لاتساع في الظرف فيجوز الفصل بين الحرف
وفعله به مع عدم جوازه بغيره انتهى اقول يمكن
ان يكون هذا جوابا عما قلنا لكن يتوجه عليه انه خالف
لقاعدة وهي الاختصار على شرط التفسير تدبر
اسمعيل ...

ان جسم الموجود والمعدوم كما حقق في محله قوله فيلزم لاجل انتفائه انتفاء
ما علق به ايضا هذا اذا استلزم انتفاء الملزوم انتفاء اللازم او يكون سببا
له وكلاهما ممنوعان قوله وكون انتفاء الاكرام مسببا لانتفاء المجيء في
زعم المتكلم فيه بحث قوله ومن هذا الاستعمال توهم المصنف انها لانتفاء
الاول لانتفاء الثاني وصرح المصنف بسبب تخطئتهم فقال الشرط سبب
والجزاء مسبب والمسبب قد يكون اعم من السبب فلا يلزم من انتفاء السبب
انتفاؤه ووافقه الرضي في الدعوى وزيف الدليل بان الشرط لا ينحصر في السبب
واستدل على دعواه بان الشرط ملزوم والجزاء لازم واللازم قد يكون
اعم فلا يلزم من انتفاء الشرط انتفاؤه قوله موضع منطلق اي في موضع
يليق فيه ان يقع منطلق اذ دان يبين وجه انه بعد ان الواجب لو
انك انطلقت كيف يصح ان يقال انطلقت وقع موضع منطلق فوجهه
بان الموضع موضع منطلق نظرا الى اصالة افراد الخبر ويمكن توجيهه
بان جعل الخبر ماضيا لعوده لانه لو على ماضويته وبان المراد موضع منطلق
قبل دخول لو فان قولنا انك منطلق اذا دخل عليه لو وجب وضع
انطلقت موضع منطلق ويجوز لو انك منطلق بتقدير لو منطلق وبه
اول ما جاء في كلامهم من امثاله واعلم ان جواب لو اما مثبت او منفي بلم او
فعل ماض دخل عليه لام مفتوحة ويحذف اللام قليلا الا اذا وقعت الجملة
الشرطية صلة او طال شرطها بذيوله فانه يكثر حذف اللام حينئذ ولا يجيء
جملة اسمية خلافا للزمخشري قوله واذا تقدم القسم اول الكلام اي في اول
زمان التكلم بالكلام فيصح ذلك في الكل دفع لاعتراض السيد اي انه لا يصح ذلك
في العدم كونه زمانا ولا مكانا مبهما ووجه الدفع ان اول ظرف زمان
اضيف الى الكلام مسامحة والمعنى اول زمان التكلم بالكلام ويمكن ان يجعل
المبتدأ محذوفا اول الكلام مكانا فانه ناب الى الزمان تكلفا سيما اذا كان

قوله تدرج

معه ما يوجب التسامح والجهة صحيحة بتضمين التقدم معنى الدخول في وتقدم
القسم دخلنا اول الكلام ونحن نقول اول الكلام مكان ترتبي لا حقيقي والمكان
الترتبي كالمبهم لعدم ظهور كونه مكانا كما ان المكان المبهم غير ظاهر فينتصب
بتقدير في بلا خفية قوله واحترز به عن توسط القسم بتقديم غير الشرط
قال الرضي بتقديم ما يطلب خبرا من مبتدا لم يدخل عليه ناسخ او دخل و
انما قال بتقديم غير الشرط لان الاحتراز عن توسطه بتقديم الشرط بقوله
على الشرط وفيه بحث لانه الاحتراز عن جميع صور التوسط حصل بقوله اول
الكلام لا محالة فقوله على الشرط لانه الكلام في الشرط فلا بد من ذكره
قوله اي لزم القسم جعل ضمير لزمه للقسم مع بعده دون الشرط مع قربه
لانه الكلام في القسم لكن قوله وكان الجواب للقسم دون ان يقول وكانه
الجواب له يدل على انه جعل ضمير لزمه لغير القسم فلم يعين القسم في قوله وكان
الجواب للقسم لئلا يتوهم عود الضمير الى ما عاد اليه ضمير لزمه قوله
لانه يلزم ان يكون مجزوما وغير مجزوم وهو محال فيه انه اذا كان الشرط
ماضيا لا يجب جزم الجزاء فكيف يلزم كونه مجزوما وغير مجزوم وجوابه انه
ان تكلف ويقال اراد صحة كونه مجزوما ووجوب كونه غير مجزوم قوله
وللشرط ايضا لكونه مشروطا بالشرط فيه بحث لانه الجواب لمجموع القسم
وجوابه لا لمجرد الجواب على العكس اذ كان الجواب للشرط فانه جواب القسم
معنى حينئذ لمجموع الشرط والجزاء قوله فيكون باعتبار التقديم والجواز كليهما نشرا
على ترتيب اللف لان تقديم الغير مقدم على جواز الغاء القسم في الذكر في
قوله واما واسمه ان تاتني الحكم تقديم الغير مقدم على الغاء القسم لكن في قوله
وعلى المعنى الثاني هذا مثال لتقديم غير الشرط وجواز اعتبار الشرط فيكون النشر
باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف وباعتبار اعتبار الشرط على ترتيبه نظرا الى
تقديم الغير كما انه مقدم على جواز الغاء القسم على المعنى الاول مقدم على جواز

اعتبار الشرط على المعنى الثاني فيكون النشر على ترتيب اللف باعتبار التقديم و
جواز اعتبار الشرط كليهما وان اريد اللف الذي باعتبار مثالي اما واتسم الخ
وان زرتني وانت الخ فهو على المعنيين باعتبار التقديم على غير ترتيب اللف
وعلى المعنى الاول على غير ترتيب اللف باعتبار الغاء القسم واعتباره وعلى المعنى
الثاني على ترتيبه باعتبار اعتبار الشرط والغائه فكلامه تام يعجب عنه الناظر
او يجعل نظره عن الاحاطة بمقصده القاصر وقد بعض النسخ لا يتجه عليه شي
وكانه اصلحه بعض من راجع كتابه لكونه مجازا من عنده بذا و الاولى والانسب
بسياق الكلام جعل ضمير ان يعتبر الى القسم لانه في مقابلة وجوب اعتبار
القسم على تقدير تقدمه اول الكلام قوله وان اتيتني وامسه يحتمل العطف على
قوله اما واسمه الخ فيكون مثالا لتقديم الشرط ويحتمل العطف على قوله واسمه
ان تاتيني فيكون في حيزه ويكون مثالا لما افاده في الخلو المستفاد
من قوله لتقديم الشرط وغيره من تقديم الشرط والغير معا قوله واعاده
في هذا المثال الشرط بصيغته الى حيني الخ نقض على ما اشار اليه التسهيل لا الكافي
قوله اختلاف بين اعتباريه اي اعتبار اللف والنشر قوله او مقدره
كملفوظه في صدر الكلام مقدره كملفوظه مطلقا المقدر في الصدر كملفوظه
فيه والمقدر في وسطه كملفوظه فيه فلا وجه لتخصيص البيان بالمقدر اول الكلام
قوله فانه لو كان جزاء الشرط لكان الجزم بحذف النون اولى به قال
الرضي وبحث ان نحو ان صرت الي اكرمك بالجزم اكثر من ان صرتني فاكرمك
قوله فانه لو كان جزاء الشرط يلزم الاتيان بالفاء لان حذفها لا يجوز الا
في الضرورة ولهذا زيف قول من استغنى عن تقدير القسم بتقدير الفاء
لكن في لزوم الاتيان بالفاء نظر لان اللازم اما الفاء او اذا وان يوسع
في قوله الاتيان بالفاء اذا فهم واعلم انه قد يقع الشرطية في مقام جزاء الشرط
فاما ان يعتبر الشرط الثاني فيجعل مجموع الشرطية جزاء او يدخل الفاء على اداته

ومولانا الفاضل المشهور بمولانا عبد الغفور رحمه الله

الظاهر ان المراد باعتبارين اعتبار التقديم والجواز كما هو الظاهر من الذوق السليم وعلى هذا لا اشكال في السياق والسباق • اسمعيل

الشرطية الجزائية وراما ان يبنى فيجعل الجزاء الشرط الاول كذا ذكره الرضي وتقديم
الجزاء على الشرط فيتقدم شبه جزاء ويجعل المقدم والآخر عليه عند البصري ويجعل
مع تقدمه جزاء عند الكوفي ويجزم حينئذ معنى الشرط كذا في التسهيل قوله
واما للتفصيل قال الرضي وقد يحذف اما لكثرة الاستعمال وانما يطرد ذلك
اذا كان ما بعد الفاء امرا او نهيا وما قبلها منصوبا به او بمفسر به فلا يقال
زيدا فضربت ولا زيد فضربته بتقدير اما بزيد فما وقع في توجيهه في اول
الكتب من نحو الحمد وبعد فانه ليس من انه بتقدير اما من عدم تقدير التقدير
كما ينبغي قوله والحاكم بان كلمة اما الشرط لزوم الفاء في جوابها وسببه الاول
لسانی ولم يحكم بكون اذ وحين للشرط مع انه يقال زيد حين لقيته فانا اكرمه اذا
ولا شواهد كثيرة في القرآن لعدم لزومها بل جعلا حين الاتيان بالفاء
ظرفين جاريين مجرى الشرط وانما جاز اعمال المستقبل في الظرف الماضوي
دون امتنع وقوع تلك الافعال المستقبلة حتى كان هذه الافعال المستقبلة
وقعت في الازمنة الماضية وصارت لازمة لها كل ذلك لقصد المبالغة
قوله مما نحن فيه اي في حيز فانها هذا هو الوجه دون الآخر لانه لا يصح النحو بعض
الجزء مما نحن فيه اما مطلقا ما لم يكن من حيز الفاء فان مما في حيزها معمول الشرط
كما ثبته المذهب الآخر في قوله جزء مما نحن فيه مطلق الطلاق محل اذ لا يجوز
في اما زيد فمنطلق اما منطلق فزيد في اما يوم الجمعة فاني منطلق اما ان فانا
منطلق يوم الجمعة قوله وهذا مذهب سيبويه قال الرضي وتبعه الهندي هذا
مذهب المبرد واختاره المصنف قوله عملا مطلقا حمل مطلقا مفعولا مطلقا
وقد جعلا بمعنى معموليه وتقديره ظرفا او فيخ وابعد عن التكلف قوله
واما تقديره بتقدير الرفع مهما يذكر زيد الجيد وهذا المذهب انه لو كان معمول
المحذوف مطلقا لجاز اما يوم الجمعة فزيد منطلق حرفا على وجه الاختيار
بتقدير فعل الرفع اي مهما يذكر على صيغة المجهول مع انه لا يجوز الا على نادر ضعيف

المستقبل في الماضي لا بد من لزوم وقوع م

هو تقدير العائد اي منطلق فيه ولجاز نصب زيد في اما زيد فمنطلق بتقدير
ناصب مع انه لا يجوز والشارح اختار تقدير الكون وجعل هذا الايراد رد
التقدير الذكر وعلى تقدير الكون ايضا انه لو جاز رفع زيد في اما زيد فمنطلق
بالكون المقدر لجاز رفع في اما يوم الجمعة فزيد منطلق بالكون المذكور اي
مهما يكن يوم الجمعة فزيد منطلق اعلم ان مهما يكون بمعنى ما لا يعقل سوى الزمان
صح به المعنى فمعنى مهما يكن يوم الجمعة ما يكن يوم الجمعة فلا يكن ضمير
الى مهما لا بد منه فحينئذ لا يصح تقدير اما زيد بمعنى مهما يكن زيد لانتفاء ضمير
يربط يكن زيد بمهما وكذا تقدير مهما يذكر يوم الجمعة ومهما يذكر زيد الا على
جعل ما بمعنى الوقت وتقدير العائد اي وقت يكون زيد فيه وحينئذ
لا بد من تقدير عائد اليه في الجزاء ايضا فقولنا اما زيد فمنطلق في تقدير
ما يكن زيد فيه فهو منطلق فيه وقد انكر كون مهما بمعنى الوقت الزمخشري
في تفسير قوله تعالى مهما تأتنا به من آية وقال هو افتراء على لغة العرب
لكن اثبته ابن مالك ووافقه الرضي وتعقبهما المغني بانه ليس فيما استشهد
به ابن مالك شاهد لكونه محتملا وبالجملة تبين ان الظاهر في مهما هو المعنى
الاول قوله وجواز اما يوم الجمعة فزيد منطلق برفع اليوم بتقدير يذكر
الى عدم جوازه بلا خلاف عدم الجواز بتقدير يذكر والا فقد سمعت جوازه
مرجوحا بتقدير العائد قوله تقول لشخص فلان يبغضك فتقول كلا اي
هذا ردع للمخبر ونفي لخبره وقد يكون بيانا لكون خبرا في به المتكلم منكرا كقوله
تعالى واتخذوا من دون الله آلهة ليكونوا لهم عزا كلا قوله وقد جاء
اي كلا بمعنى حقا وحينئذ يجوز ان يجاب بجواب القسم نحو كلا ان الانسان
ليطغى وان لا يجاب به نحو قوله تعالى كلا بل تحبون العاجلة قوله لانها
مختصة بالاسم فلو لم يقيد لم يصح قوله يجيء الفعل الماضي وتبعه الا تم ما قال
الهندي احترز عن المتحركة لانها لا تلحق لتأنيث المسند اليه بل لتأنيث

حوف الروع

نادر الشامل

وقد يقال واسم زمان او مكان تأنيث
المسند اليه وهو ظاهر معتبر

نفس الاسم لانه مما يتطرق اليه الفسخ وانما لم يعد تاء التأنيث المتحركة من
الحروف ولا علامة التثنية والجمعين في الاسماء لانها جعلت مع ما لحقته
بمنزلة كلمة واحدة وانما عد علامة التثنية والجمعين في الفعل فلانها
اسماء او اشارة الى علامتها حروف في لغة ضعيفة ثم بيان حكم تاء التأنيث
فقال قوله لتأنيث المسند اليه حقيقة او تنزيلا كما في الجمع المنزل منزلة
المؤنث بالتاء قوله فان كان اي المسند اليه المؤنث لا في المعنى فانه
كان تأنيث المسند اليه ظاهرا غير حقيقي او المعنى فان كان المسند اليه المؤنث
ظاهرا غير حقيقي قوله اي فانت مخير بين الحاق تاء التأنيث وبين عدمه
او فهو مخير اي الحاق تاء التأنيث مخير فيه على الحذف والايصال والاولى
جعله اسم مكان قوله وهذه المسألة قد تقدمت لانها ذكرت في بحث
لا يبعد كون ذكرها مستغنى عنه فالوجه ان يقال المتبادر من قوله وهي
الوجوب فاستثنى منه الظاهر الغير الحقيقي قوله اي جمع المذكر والمؤنث
في مثل قام الزيدان الا يعني الضعف حين الاسناد الى الظاهر الملحق
كما افاد عبارته ولو جعل شرطا بقوله فان كان ظاهرا غير حقيقي فخير لصار
مقيدا لكن بالكثرة ما ينبغي ان يقصد لانه تقييد بكون الفاعل ظاهرا غير
حقيقي وبفعل الماضي قوله اي ادخلته نونا لالحاق النون لسببها في آخر
لانه ادخال الذي يسمى تنوينا قال في الصحاح يقال نونت الاسم تنوينا
والتنوين لا يكون الا في الاسماء قوله فسمي به تنوين الشيء لا يقال الضرب
المضروب انما به ضرب زيد فليس التنوين ما به تنوين الشيء اي ادخال
النون على الشيء بل هو النون المدخل قوله نون ساكنة اي بذاتها ان
اراد بالساكن بذاتها ما يكون ساكنا اذا لم يكن موجب التحريك فكل نون
في آخر المعرب نحو من وضيفن كذلك وان اراد معنى آخر فليبين حتى
يتكلم عليه قوله فلا يعتبرها الحركة الظاهرة فلا يعتبر ورجع الضمير الى تعريف

التنوين

التنوين

التنوين وكانه اراد بتلك العبارة التعريف قوله وهي شاملة لنون التأكيد
بعد ذكره الرضي ونبه الشارح وظهور انه ان اراد نون هي كلمة لانه الكلام
في قسم الحرف يمنع ذلك الشمول قوله تتبع حركة الآخر اي آخر الكلمة حقيقة
او حكما فيدخل فيه تنوين قائمة وبصرتي وذلك ان المراد بالآخر ما ينتهي اليه
التكلم فيشمل تنوين قاض فان القاف ليس آخر الكلمة حقيقة ولا حكما بل
آخره منوي لكنه ينتهي به التكلم قوله لا لتأكيد الفعل فخرج نون التأكيد
الخفيفة ولو قال بدل قوله لا لتأكيد الفعل للتمكن او التنكير الخ لاستغنى عنه
قوله لا ان المتبادر من متابعتها الآخر الخ فيه بحث بل المتبادر منه لحوقه
به من غير تخلل حرف فالوجه ان ادراج الحركة للتنبيه على انه يسقط في الوقف
باسقاط الحركة قوله ولا ينتقض التعريف بالنون في يا رجل نطلق فيرتفع
مانع ان يتقاص ودفعه بما ذكره يوجب خروج تتبع حركة الآخر نون
التأكيد ايضا قوله فهو الدال على ان مدخوله معين قال الرضي ويختص
بالصوت واسم الفعل نحو سيبويه وصه وقال في الصحاح تنوين صه
للفرق بين الوصل والوقف فعند الوصل تنون وقيل للفرق بين المعرفة
والنكرة فمقتضى كلامه ثبوت سادس للتنوين هو الفارق بين الوصل
والوقف قوله اي اسكت السكوت الآن لا يمكن طلب الشيء في زمان
الحال وانما كان الطلب لا يمتنع امتثاله اذا لم يفرغ الآمر عن امره ولا يتمكن
المخاطب لا يمكنه الاقدام به فقولهم اي اسكت السكوت الآن مسامحة
معناه اسكت سكوتا متصلا بالآن قوله زالت للتعيين العلمية وثبت
قال الزمخشري مسلمات ليست بمخففة للتأنيث ووجودها يمنع عن تقدير
التاء ايضا فلا يحال له مسلمات علما يتصرف قوله وذلك الترديد من اسباب
حسن الغناء فسمي تنوين الترنم لذلك لان الترنم حسن الغناء من لم يتنبه لما
ذكره قال سمي به لان فيه ترك الترنم قوله وعوض عن الالف عند التغني

ولكن هو قولهم انه تنوين يحصل بترنم وحركة كذلك
ابن يعيش كلاسيانا والزجاج بسيبويه وغيره من
المحققين انه جي به لقطع الترنم وان الترنم يحصل
بحرف الاطلاق لقبوله لمد الصوت فيها
فاذا انشدوا ولم يترنموا جاؤوا بالتنوين مكانها
مغني اللبيب

نون التنوين ولا وجه لتخصيص المدة بالاشباع ثم ابداله بالتنوين بل الاظهر ان الحاق التنوين مغن عن تحصيلها بالاشباع قوله كما في قول الشاعر مهو رويته هي في القاموس وتحريك عين الخفق منه لضرورة الشعر والخفق حركة السراب واضطرابه والاعلام الغبار وذي الاعماق جمع عمق بالفتح وقد يضم اطراف المفازة والحاوي الخالي والمخترق مهب الرياح واشباه الاعلام التباس علامات تعرف بها الطريق والواو في قوله وقاتم واو رب يريد رب مفازة مغبرة الاطراف مشتبهة الاعلام سلكت قوله واما التنوينات الاخر ففي اعتبار الوضع في بعضها ايضا تامل ذلك لانهم ان تنوين العوض لغرض التعويض وتنوين المقابلة لغرض المقابلة وجعل التنوين دالا على حذف المضاف اليه ودالا على الجمعية كالنون بعيد فتامل المصنف وهي التمكن والتنكير والعوض والمقابلة والترنم في معرض التوضيح قوله وخطا لحذف الف ابن وما في ما بين ارباب الحديث في حذف تنوين العلم الموصوف بابن المضاف الى الاب دون الجد فرقا بينهما لعلة قاعدة وضعوها على خلاف قاعدة العربية قوله وكذلك قولهم فلان ابن فلان الخ في القاموس وطامر بن طامر وهي بن بي وضل بن ضل لانه عبارة عمن لا يعرف على اجرائه مجرى العلم وان كان يدخل فيه كل من هذه الصفة هذا كلامه وفي القاموس طامر بن طامر لمن لا يعرف هو وابوه وضل بن ضل بكسرهما وضمهما لا يعرف ابوه وهي بن بي كلاهما على وزن ابي من ولد آدم ذهب في الارض لما تفرق سائر ولده فلم يحس منه اثر قوله الا في نحو هم تنهاه في لا يحذف حيثما كانت للالتباس بنت في مثل هذه هند ابنة عاصم فيه انه لا التباس لان في بنت طولة بخلاف في ابنة فالوجه ان يقال لم يحذف الف ابنة لان طالب التخفيف يكفيه وجود بنت فاذا استعمل ابنة لم يجز له حذف الالف للتخفيف لانه لو كان طالب التخفيف لاستعمل بنتا

مطلب حذف التنوين

قوله

نون التاكيد

قوله نون التاكيد خفيفة قدم الخفيفة لكونها بعضا من الثقيلة ومدلولها بعض من مدلولها قوله لانها مبنية والاصل في البناء السكون ولك ان تقول انه فرع الثقيلة بحذف نونها الثانية لان الاواخر اولى بالحذف والباقي بعد الحذف هو الساكن لكن هذا انما يتم على مذهب الكوفيين من ان الخفيفة فرع الثقيلة واما على مذهب سيبويه من ان كلا منهما حرف برأسه على ما نقله الرضي فلا قوله والف الجمع اي الالف الفاصل لاولى الاكتفاء بالتغيير قوله يختص اي نون التاكيد الظاهر ان يختص خبر ان لنون التاكيد فيتعين التغيير لها ومن جوز رجوعه الى القسمين بتأويل كل واحد منهما فقد بعد كل البعد وينافي الاختصاص بما ذكر كثرته في مثل ما تفعلن فالاولى ان يجعله في سلك ما يختص به وزاد الرضي التخصيص قوله نحو اضربن بالتخفيف واضربن بالتشديد بمعنى عن هذا التفصيل قوله واضربن بالتخفيف والتشديد في جميع هذه الامثلة قوله فلا يقال ثم يقومن الا قليلا في تجنيسها مع النفي بالنظر انما دخلت النفي بلا لمشابهته النهي حتى قيل تجنيسها في النفي بلا المتصلة قياس عند ابن جني بخلاف المنفصلة وان جاءت قليلا نحو لا في الدار يضربن زيد والمراد بالنفي ما يشمل الجحد حتى قال سيبويه يدخل بعد لم تشبيها لها بلا النهي في الجزم قوله وزمت اي نون التاكيد في مثبت القسم لمثبت جواب فهو من قبيل اضافة الجواب الى القسم كما افاده الشارح فما ذكره الهندي ان الاضافة من قبيل جرد قطيفة محل نظر وتنقض اللزوم بقوله تعالى ولئن متم او قتلتم لالى الله تحشرون فوجب تقييد المثبت بان لا يتعلق به ظرف او جار متقدم عليه قوله اي الشرط المؤكد حرفه بما سواء كان التاكيد لازما كما في حيثما واذما او جائزا كما في متى ما واما وقد يؤكد جواب هذا الشرط ايضا قوله ليدل اي الواو المحذوفة وفي تخشون الطرد وكذا قوله ليدل على الياء المحذوفة قوله لما يشترط في التقاء الساكنين على حده ان يكون الساكنان في كلمة واحدة وحينئذ لا بد

من بيان جهة عدم حذف الالف في اضربان واضربنان وستعلم وجه
لا تردد في اشتراط ان يكون الساكنان في كلمة واحدة والمشددة في
التثنية والجمع المؤنث نزلت منزلة المنفصلة قوله وهو الوجه الذكر غائبا
كان او صيغتا المتكلم ايضا قوله بمنزلة الالف اي من الحكم بفتح ما قبلها
وكذلك ان تقول ما قبلها مفتوح فيهما ايضا لان الالف ليس حاجزا حصينا
فكانها وقعت بعد الفتحة بلا فاصلة ويحتمل ان يراد بقوله وتقول في التثنية
والجمع المؤنث اضربان واضربنان بيان انك تثبت الالف في ما كيدنا
بالنون المشددة والمخففة لا يكون المقصود الاستثناء قوله فانه يجيز التقاء
الساكنين على غير حده او لانه نزل المخففة منزلة المشددة لكونه فرعها و
من المجوزين ذلك الالحاق من يكسر النون وعليه حمل قوله تعالى ولا تتبعان
بالتخفيف ولم يجوز البصريون الالحاق مطلقا للزوم التقاء الساكنين على
غير حده وان كان في مثل لا تضربنان ايضا الحاق نون الوقاية واضربان
نعمان بادغام نون الخفيفة في نون المفعول لان المشدد ليس مع المدة في
كلمة واحدة ولا منزلا منزلة ما يكون في الكلمة الواحدة كما في المشددة
والف التثنية قوله وغرضه من هذا الكلام بيان الاحوال المختلفة لاجل
هذه الى ان الشارحون كلهم لكن غرضه لا يقتصر عليه بل من غرضه الفرق
بين التثنية وصيغتي الجمع والواحدة المؤنث حيث يجوز التقاء الساكنين
في التثنية دونهما بان التقاء الساكنين انما يجوز اذا كان المدة والمدغم
من كلمة واحدة ويكون المد متصلا بالمدة او كالمتصل لا منفصلا
والنون المشددة مع الضمير البارز سوى الف التثنية كالمنفصل وارد
بالمتصل نحو حاجب والف حيي فانه يمنع من اعلال الحيي فما ذكره
الرضي من تشبيهها بالضمير المتصل مطلقا لا يصح لان واو الجمع وياء المخاطبة
ايضا ضمير متصل بل ينبغي ان يشبه بالف التثنية لا بجملة اصلا ولا يحتاج في دفعه

الى ان المراد بالمتصل الف التثنية كما يشعر به بيان الشارح فيما بعد والغرض
من التشبيه بيان حال الاخر مع النون تشبيهه بما عرف حاله من الاخر
مع المتصل الف التثنية كان او غيرها لا الحمل على المشبه به حتى يرد ما ذكره الرضي
ان ثبوت حرف العلة مع الف التثنية لا يستغني عن التعليل وليس لهذه علة
خاصة به حتى يستحق ان يحمل عليها نون التأكيد بل هما سيان في وجوه التعليل
قوله اما مع ضمير بارز لا يخفى انه لا ينحصر في القسمين لانه قد يكون خاليا
عن الضمير نحو ليضربن زيد قوله وهذه الامثلة وقعت على ترتيب نظيرها
اي يعني لمراعاة ترتيب نظيرها فاتت مراعاة ترتيب الممثل بها فيها
قوله حط المرتبة ما يدخل الفعل اه ولان التنوين لازم بخلاف النون
فهو اولى بالحفظ وايضا الكسر فيها لا يلايم الفعل فادخاله على الاخف الاتم
اولى فيحرد قوله فرده ما حذف متفرع على الحذف في حالة الوقف اذ
لا مجال للرد في الحذف للساكنين الا ان يجعل الرد اعم من الرد في الكتابة
ايضا قوله والمفتوح ما قبلها تقلب الفا بناء الكتابة في الاخر على الوقف
وفي الاول على الابتداء كما تقرر في محله يوجب ان لا يكتب الخفيفة التي
لم يفتح ما قبلها ويكتب الفا اذا انفتح ما قبلها فكتابتها على خلاف القياس
اللهم نشكر نعماءك على قدر آلائك • ونسألك ان تجعل هذه
الارقام المبتدأة بخير اسمائك • بخير افضل انبيائك • ذخرا لي وموجبا
لجزيل جزائك • وصل عليه بدوام رضاك وسمائك • ه

تم الكتاب بعون الله وحسن توفيقه ونحمده على جزيل
نواله ونصلي على النبي محمد وآله على يد الفقير
الى رحمة ربه عبد الرحمن بن شعبان
القروي في جمادى الآخرة من شهور
سنة ثلث وسبعين والف

حسبي الله وحده
من الكتب التي وقفها الفقير
الى آلاء ربه ذي المواهب
محمد المدعو بين الصدور عنب بابرا
٢٧٥ وكفى عبده